

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

تخصص: ثقافة شعبية : تحقيق المخطوطات

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم موسومة بـ:

المفاتيح المرزوقية لحل الأقفال واستخراج

خبايا الخزرجية لابن مرزوق الحفيد - دراسة

إشراف:

أ.د. أوشاطر مصطفى

من إعداد الطالب:

وزار سليمان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. طول محمد
مشرفا ومقررا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. أوشاطر مصطفى
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. فارسي عبد الرحمن
عضوا مناقشا	جامعة الجلفة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حشلافي لخضر
عضوا مناقشا	م.ج. مغنية	أستاذ محاضر "أ"	د. بغداد عبد الرحمن
عضوا مناقشا	م.ج. مغنية	أستاذ محاضر "أ"	د. بوشيبة عبد القادر

السنة الجامعية: 2018 - 2019

إهداء

أهدي هذا العمل إلى العائلة والأصدقاء

وطلبة العلم.

كلمة شكر

أشكر وأحمد في البداية الله الوهاب المتان، وبعده الوالدين .

ثم أشكر أساتذتي الكرام، كما لا يفوتني شكر كل من ساعدني من

قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

مقدمة

مقدمة:

من الواجب علينا كأمة عربية، كانت رائدة وسائدة على سائر الأمم أن نسترجع التاريخ، لتتعلم من أسلافنا كيف فعلوا حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه، ونحاول أن ننتهج نهجهم، ونحدو حدوهم لنصنع ما صنعوه من أمجاد، ونجد ونكد لنصير كما صاروا أسيادا. إنهم حقا رجالا عربا أعرابا، كسروا شوكة الفرس والروم، وفكوا شيفرة الطب والصيدلة ومختلف العلوم.

لقد اهتم أجدادنا بكل جوانب الحياة، ولم يهملوا أي جانب منها. فقد وفقوا بين الدين والدنيا، بين العمل والعلم، وبين العلوم العقلية والعلوم النقلية. فترى ابن سينا يبدع في الطب والفلك والفلسفة، وترى ابن خلدون يبدع في التاريخ وعلم الاجتماع الذي لم يذكره الذاكرون آنذاك، وترى... ، وترى.....، وترى.....

إنهم حقا جيل يحق لهم أن يفتخروا بأنفسهم، ونحن يحق لنا أن نتأسف على ما وصلنا إليه من انحطاط وتخلف. كان الغرب يأخذ عنهم العلوم، فأصبحنا نأخذ نحن عنهم. لم يبق لنا سوى الافتخار بالماضي، والتلفظ بعبارة: " كنا نحن العرب والمسلمون".

هذا هو بيت القصيد، يجب علينا أن لا نبقى مكتوفي الأيدي، مستسلمين وانهزاميين، يتوجب علينا دراسة حضارة أجدادنا و استخلاص الدروس والعبر، لماذا تطوروا وتخلفنا؟، لماذا قووا وضعفنا؟، لماذا أبدعوا واخترعوا وتخلفنا؟. للإجابة على هذه الأسئلة يستوجب علينا العودة إلى تراثهم وما خلفوه لنا، عسى أن نجد بصيص أمل ننطلق منه لنصل إلى ما وصلوا إليه. يستوجب علينا دراسة علومهم ، التي

استفاد منها غيرنا وهم الآن يسوقونها لنا ، فهناك العديد من الكنوز العلمية بشتى أنواعها التي لا تزال ليومنا هذا متوزعة عبر مكتبات العالم علينا الاهتمام بها ودراستها. هذه الكنوز هي المخطوطات التي يلزمنا الاهتمام بها وتحقيقها والاستفادة مما خلفه لنا أسلافنا. وعلى ذكر المخطوطات وتحقيقها ، ارتأيت أن أقوم في دراستي هذه بتحقيق مخطوط، علني أساهم ولو بجزء بسيط في إحياء هذا التراث العربي والإسلامي وإخراج نصوص هذه المخطوطات إلى النور والتي سبقني إليها رواد التحقيق العرب والغرب.

قسم الدراسة

اسمه، نسبه، كنيته ومولده: هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن مرزوق، أبو عبد الله العجيسي التلمساني المالكي. ويعرف بحفيد ابن مرزوق، ويختصر بابن مرزوق الحفيداً. فقيه، حجة في المذهب المالكي، نحوي، عالم بالأصول، حافظ للحديث، مفسر، ناظم. ولد في ثالث عشر ربيع الأول سنة ست وستين وسبعمائة بتلمسان.

شيوخه: تلقى ابن مرزوق الحفيد العلوم من داخل تلمسان وخارجها، وكان من عائلة علم وذلك لأنّ أباه وجدته وابنه وحفيده وعائلته مشهورون بالعلم والتأليف والتدريس والإفتاء.

وقد تتلمذ ابن مرزوق الحفيد على عدد معتبر من كبار علماء عصره بتلمسان والمغرب وتونس، وحتى بمصر والشام والحجاز؛ ومن بين شيوخه نذكر:

محمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن محمد الأنصاري الغرناطي، عرف بابن الخشاب¹: أخذ عن والده وخاله عبد الله بن سلمون وسمع عن القاضي ابن بكر، وأبي الحسن القيحاوي وعمر بن عتيق وغيرهم كثير. كما أجازته المزي والبرزالي وأبو حيان، ومن تونس الشريف بن يحيى الحسن البجائي وابن جابر، ومن المغرب ابن يحيى وابن عبد المهيمن؛ وقد ذكر شيوخه في مجمعه الكبير، وقد أجاز لابن مرزوق الحفيد. مات في شوال 774هـ.

¹ كفاية المحتاج ج.2. ص.93. الضوء اللامع ج.7. ص.50. نيل الابتهاج. صص.456-457. الدرر الكامنة ج.4. ص.243.

أبو محمد عبد الله بن عمر الوانغلي، الضرير الحافظ¹: الأستاذ والمفتي بمدينة فاس؛ من تلاميذه أبي الربيع البجائي. الآخذ عن القرافي وعنه جماعة منهم ابن الخطيب القسنطيني والرجراجي والمكودي وابن قنفذ وابن مرزوق الحفيد. توفي سنة 779هـ.

أبو عبد الله محمد بن علي بن حياتي²: فقيه، مقرئ ونحوي، ولد سنة 718هـ. ونشأ بقرطبة وقرأ بها على الفخار وغيره، وانتقل إلى فاس فأخذ بها عن أبي العباس اليقيني المكناسي، وقاضي الجماعة ابن عبد الرزاق، وأخذ عنه الإمام ابن مرزوق الحفيد. ويقال أنه أول من أدخل المرادي على ألفية بن مالك لفاس بالمغرب. توفي يوم الخميس ثامن من جمادى الأولى عام 788هـ، وهناك من يقول توفي سنة 781هـ.

أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الأزدي التونسي الشهير بالقصار، أبو العباس³: الإمام النحوي المتقن، أخذ عنه ابن مرزوق شارح البردة - يعني الحفيد - وأبي العباس المسيلي. كان حيا بعد سنة 790هـ، وقيل لقب بابن القصار. له شرح على البردة، وشرح شواهد المغرب في مجلد.

عز الدين محمد بن عبد اللطيف بن محمود بن أحمد الربيعي المعروف بابن الكويك الشافعي⁴: أبو اليمين القاضي صاحب الفضيلة والسماع والرواية؛ أصله من تكريت

¹ درة الحجال لابن القاضي. ج.3. صص52-53. الوفيات لابن قنفذ. صص372-373. شجرة النور الزكية. ج.1. ص339. شرف الطالب لابن قنفذ. صص31-32.

² الوفيات لابن قنفذ. ص375؛ نيل الابتهاج. ص460؛ درة الحجال. ج.2. ص275.

³ توشيح الديباج. ص53. كفاية المحتاج. ج.1. ص100. معجم المؤلفين. ج.1. ص273.

⁴ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. ج.11. ص318. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ج.8. ص539.

ثم سكن سلفه الاسكندرية وكانوا تجّاراً بها. وسمع بالاسكندرية من العتبي ووجيهة بنت الصعيدي وبدر الدين بن جماعة وعلي بن قريش وأبي حيان وغيرهم. توفي في 13 جمادى الأولى سنة 790هـ عن خمس وستين سنة.

علي بن محمد بن منصور الغماري الصنهاجي التلمساني المعروف بالأشهب¹: أبو الحسن، نور الدين؛ الإمام الجليل العمدة الفاضل، ارتحل إلى المشرق والمغرب وأخذ عن عدة شيوخ وعلماء، وأخذ عنه ابن مرزوق الحفيد وأبو بكر بن عاصم وابن جعفر البقني، وتوفي بفاس يوم الجمعة خامس من رمضان بفاس سنة 791هـ. وله مؤلفات عديدة منها: أشرف المسالك إلى مذهب مالك، شرح مختصر خليل، هداية الأنام في مختصر قواعد الإسلام وغيرها.

عبد الله بن محمد بن أحمد الشريف التلمساني، أبو محمد²: يقال أنه ولد سنة 748هـ، فنشأ عفيفاً محموداً موصوفاً بنيل وحذق وفهم، قرأ القرآن على ابن زيد بفاس وحفظه، وأخذ النحو عن ابن حياتي، وأخذ الفقه عن أبي عمران العبدوسي والقباب والحسن الونشريسي والقاضي أحمد بن الحسن، وقرأ على أبيه إمام وقته التفسير والجدل والمنطق والطبيعيات والإلهيات والهندسة والتصوف. وخلف أباه بعد موته فدرّس بالجامع الأعظم بفاس، دخل غرناطة فدرّس بها، وتوفي بعد عودته من مالقة غريقاً في البحر في صفر سنة 792هـ وعمره خمس وأربعون سنة. وأخذ عنه ابن مرزوق الحفيد والقاضي أبو بكر بن عاصم وغيرهما، له فتاوى في المعيار.

¹ البستان. ص 142-143. نيل الابتهاج. ص 329. شجرة النور الزكية. ج 1. ص 343.
² كفاية المحتاج. ج 1. ص 245-247. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. ج 4. ص 83. نيل الابتهاج. ص 225-229.

عبد الله بن أبي بكر بن محمد بهاء الدين الدماميني الاسكندراني، شهاب الدين¹:
ولد سنة 705هـ، سمع الموطأ من الجلال بن عبد السلام وتفرد بالرواية عنه وسمع
من محمد بن سليمان المراكشي، كان أديباً فاضلاً. مات سنة 794هـ.

محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام العلامة محب الدين ابن الشيخ جمال
الدين²: النحوي ابن النحوي، ولد سنة 750هـ وكان أوحده عصره في تحقيق النحو،
قال عنه والد علم الدين البلقيني: هو أنحى من أبيه. قرأ على والده وغيره، وسمع
الحديث عن الميدومي والقلانسي، وأجاز له التقي السبكي والعز بن جماعة والبهاء
بن عقيل والجمال الأسنوي وغيرهم، وروى عنه الحافظ بن حجر. ومات في رجب
سنة 799هـ.

أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله بن عوض ناصر الدين الزبيري
الاسكندراني، الشهير بابن التنسي³: ينتهي نسبه إلى الزبير بن العوام، ولد سنة
740هـ. تولى قضاء الاسكندرية، كان عاقلاً متودداً موسعاً عليه في المال، سليم
الصدر ظاهر النبل قليل الكلام. له تعليق على شرح مختصر ابن الحاجب، وشرح
التسهيل إلى باب التصريف، شرح الأصل والكافية. ممن أخذ عنه أبو مهدي
الوانوغي وابن مرزوق الحفيد. توفي في أول ومضان سنة 801هـ.

أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق شمس الدين الغماري⁴:
المصري المالكي، ولد في ذي القعدة سنة 720هـ. أخذ العربية عن أبي حيان وغيره،

¹ إنباء الغمر بأنباء العمر. ج1. ص442. الدرر الكامنة. ج2. ص251.

² بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. ج1. ص148. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ج8. ص616.
درة الحجال. ج2. صص314-315.

³ نيل الابتهاج. صص107-109. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. ج1. ص461. توشيح الديباج. صص33-34.

⁴ شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ج9. ص35. بغية الوعاة. ج1. ص230. وفيات الونشريسي. ص73.

وسمع الكثير من مشايخ مكة كاليافعي والفييه خليل، وسمع بالاسكندرية من النويري وابن طرفان. وحدث بالكثير وكان عارفا باللغة العربية، كثير المحفوظ للشعر لا سيما الشواهد، قوي المشاركة في فنون الأدب، تخرّج به الفضلاء. وقد قال السيوطي: تفرّد على رأس الثمانمائة خمسة علماء بخمسة علوم. البلقيني بالفقه، والعراقي بالحديث، والغماري هذا بالنحو، والشيرازي صاحب القاموس باللغة، ولا أستحضر الخامس انتهى. وتوفي في شعبان سنة 802هـ عن اثنتين وثمانين سنة.

أبو عبد الله محمد بن محمد بن حماد بن عرفة الورغمي التونسي¹: والورغمي نسبة إلى ورغمة وهي منطقة في ولاية مدنين بتونس التي ولد بها سنة 716هـ أو قبلها بسنة، إمامها وعالمها وخطيبها المبعوث على رأس المائة الثامنة كما ذكره السيوطي في نظمه، كان والده خيرا صالحا متعبدا جاور بالمدينة الشريفة ولازمها حتى توفي. أخذ عن الإمام ابن عبد السلام القراءات العشر والحديث ولازمه وأخذ عنه كثيرا، كما أخذ عن الشيخ السطي الفرائض، والعلوم العقلية عن ابن اندراس والآبلي وابن الحباب، والفقه عن ابن قداح وابن هارون. له تأليف كمختصره الفقهي وتأليفه في المنطق، وتأليفه في الأصولين كما صنّف المبسوط في الفرائض. ومن تلاميذه ابن مرزوق الحفيد، وأبو مهدي عيسى الوانوعي، وأبو العباس المريض، وابن قليل الهم، وأبو عبد الله القلشاني، وأخوه الحاج أحمد القلشاني، وأبو يعقوب الزغبلي، والشريف العجيسي، والأمير أبو عبد الله بن السلطان أبي العباس الحفصي، والبدر الدماميني، وابن الخطيب القسنطيني، وغيرهم كثير. كما أجاز لابن حجر وغيره. وتوفي في الرابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة 803هـ.

¹ البستان. صص 190-201. الوفيات لابن قنفذ. صص 379-380. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني. ج 2. صص 255-256.

عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري، الوادباشي، الأندلسي سراج الدين أبو حفص المعروف بابن الملقن¹: فقيه، أصولي، محدث، حافظ، مؤرخ. ولد بالقاهرة في ربيع الأول سنة 723هـ، رحل أبوه من الأندلس إلى بلاد الترك وأقرأ أهلها القرآن هناك فنال منهم مالا جزيلا، فقدم به إلى القاهرة واستوطنها، وتوفي والده وله من العمر سنة واحدة فأوصى به إلى الشيخ شرف الدين عيسى المغربي الملقن لكتاب الله بالجامع الطولوني، فتزوج أمّ الشيخ سراج الدين وربّاه فعرف بابن الملقن نسبة إليه. أخذ عن ابن سيّد الناس وقطب الدين الحلبي، وأجاز له الحافظ المزي وغيره، وتخرّج بابن رجب ومغلطوي. ورحل إلى دمشق فسمع بها عن متأخري أصحاب الفخر بن البخاري، وبرع، وأفتى، ودرّس، وأثنى عليه الأئمة، ووصف بالحافظ، ونوّه بذكره القاضي تاج الدين السبكي. وقد بلغت مصنفاته ثلاثمائة مصنف، وكان جماعة للكتب، وقد احترق غالبها قبل موته. وأخذ عنه جماعة من الحفاظ وغيرهم منهم حافظ دمشق ابن ناصر الدين وابن مرزوق الحفيد. توفي في سادس عشر ربيع الأول سنة 804هـ بالقاهرة. ومن بين مؤلفاته: الإشارات إلى ما وقع في المنهاج للنووي من الأسماء والمعاني واللغات في فروع الفقه الشافعي، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب من زمن الشافعي، مختصر مسند الإمام أحمد، شرح ألفية ابن مالك في النحو، وشرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، طبقات الأولياء ومناقب الأصفياء، وغيرها كثير.

¹ معجم المؤلفين. ج. 2. ص. 566. شذرات الذهب. ج. 9. ص. 71-73. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. ج. 1. ص. 508-511.

عبد الرحمان بن علي بن صالح المكوذي¹: الشيخ الصالح الإمام النحويّ، أبو زيد الفاسي. ألف شرحاً مختصراً على الألفية اعتنى به الطلبة كثيراً، نقل عنه ابن غازي وغيره، وله شرح الأجرمية. توفي سنة 807هـ، وأخذ عنه الإمام الربّاني الحفيد ابن مرزوق وأثنى عليه بالعلم والصلاح والفضل.

أبو إسحاق إبراهيم بن موسى المصمودي التلمساني²: قال عنه تلميذه ابن مرزوق الحفيد بأنه من صنهاجة المغرب قري مكناسة، ولد بها ونشأ وطلب العلم، وأخذ بفاس عن جماعة من الأكابر كالإمام حامل راية الفقهاء في وقته موسى العبدوسي، والإمام محمد الآبلي، وقرأ على الإمام شريف العلماء أبي عبد الله الشريف التلمساني، ثم انتقل بعد وفاته للمدرسة التاشفينية فقرأ بها على العلامة سعيد العقباني. توفي سنة 805هـ، وذكر الونشريسي أن وفاته سنة 804هـ.

أبو حفص سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني³: نزيل القاهرة هو الإمام العلامة شيخ الإسلام، الحافظ، الفقيه، البارع، ذو الفنون المجتهد. ولد في شعبان سنة 724هـ، وسمع من ابن القماح وابن عبد الهادي وابن شاهد الجيش وآخرين، وأجاز له المزي والذهبي وخلق لا يحصون، وأخذ الفقه عن ابن عدلان والتقي السبكي، والنحو عن أبي حيان. وانتهت إليه رئاسة المذهب والإفتاء، وولّى قضاء الشام، ثم ولى التدريس بجامع ابن طولون. وألف في علم الحديث "محاسن الاصطلاح"، وله شرح على البخاري والترمذي ومؤلفات أخرى. مات في عشر ذي القعدة سنة 805هـ.

¹ نيل الابتهاج بتطريز الديباج. ص 250.

² نيل الابتهاج. صص 54-56. إتخاف الناس بجمال حاضرة مكناس. ج 1. صص 310-311. وفيات الونشريسي. ص 74.

³ وفيات الونشريسي. صص 74-75. نيل الدرر الكامنة. صص 132-134. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. ج 1. صص 329-335.

أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صديق بن إبراهيم بن يوسف الدمشقي المعروف بابن الرسام¹: ويعرف أيضا بابن صديق. ولد في آخر سنة 719هـ أو أول التي تليها، نشأ بدمشق وحفظ بها القرآن، ودخل مصر والاسكندرية وسمع عن الحجار والتقي بن تيمية والمجد محمد بن عمر بن العماد الكاتب وأيوب الكحال والشرف بن الحافظ وإسحاق الآمدي والمزّي والبرزالي وآخرين، تفرّد بالرواية عن أكثرهم. وأجاز له ابن الزراد والبدر بن جماعة وغيرهم كثير من الدمشقيين والمصريين. وعمر طويلا كونه لم يتزوج، وأكثر المجاورة بمكة والمدينة وحدّث بهما وبدمشق وطرابلس وحلب، وسمع عليه كثير، منهم البرهان الحلبي وابن ظهيرة والتقي الفاسي. مات بمكة في ليلة الأحد سابع عشر شوال سنة 806هـ، عن خمسة وثمانين سنة.

عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي زين الدين أبو محمد²: حافظ العصر، ولد في جمادى الأولى سنة 725هـ بمنشأة المهراني بين مصر والقاهرة، فنشأ في خدمة الصالحين ومن جملتهم الشيخ تقي الدين القفائي، وأسمع الحديث على التقي الإخنائي، وابن شاهد الجيش، وابن عبد الهادي، والتقي السبكي. واشتغل بالعلوم وأحبّ الحديث فأكثر من السماع، وتقدّم في الحديث بحيث كان شيوخ عصره يبأيعون في الثناء عليه بالمعرفة كالسبكي والعلائي والعز بن جماعة والعماد بن كثير وغيرهم. له مصنفات ومؤلفات عديدة منها: نكت ابن الصلاح، المراسيل، نظم الاقتراح، تخريج أحاديث الإحياء في خمس مجلّدات، ومختصره سمّاه الغنى في مجلد، ونظم غريب القرآن، ونظم السيرة النبوية في ألف

¹ الضوء اللامع ج.1 صص 147-148. شذرات الذهب ج.9 ص.86. إنباء الغمر ج.2 ص.270.

² درة الحجال ج.3 ص.113. البدر الطالع ج.1 صص 354-356. وفيات الونشريسي ص.77.

بيت. وولّى قضاء المدينة، أخذ عنه أبو عبد الله بن مرزوق وولده أبو زرعة وابن الجزري. توفي سنة 806هـ بالديار المصرية.

محمد بن علي بن قاسم بن علي بن علاق، أبو عبد الله¹: قاضي الجماعة بها وحافظها ومفتيها، سبط أبي القاسم بن جزيء. وصفه تلميذه المنتوري وغيره بالأستاذ الخطيب المفتي الحافظ، له شرح مطوّل على ابن الاجب الفرعي في عدّة أسفار وشرح فرائض ابن البساط. أخذ عن شيوخ منهم الإمام المقري والخطيب بن مرزوق وغيرهم، وعنه المنتوري والقاضيان ابن السراج وأبو بكر بن عاصم. وله فتاوى في المعيار، ونقل عنه المراق في مواضع. توفي يوم الخميس ثاني شعبان عام 806هـ.

علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صلح نور الدين أبو الحسن الهيثمي²: القاهري الشافعي الحافظ، ويعرف بالهيثمي. ولد في رجب سنة 735هـ، ونشأ فقرأ القرآن ثمّ صحب الزين العراقي وهو بالغ ولم يفارقه سفراً وحضراً حتّى مات بحيث حجّ معه جميع حجّاته، ورحل معه وتزوَّج ابنته. وسمع معه من ابتداء طلبه على أبي الفتح الميدومي وابن الملوك وابن القطرواني وغيرهم من المصريين، ومن أبناء الخباز وابن الحموي وابن قيّم الضيائية وغيرهم من الشاميين. ومن تصانيفه: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ جمع فيه زوائد المعاجم الثلاث للطبراني، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند أبي يعلى، وجمع ثقات ابن حبان ورتبها على حروف المعجم، وغيرها. توفّي بالقاهرة ليلة الثلاثاء تاسع عشر رمضان سنة 807هـ.

¹ نيل الابتهاج. ص 477. وفيات الونشريسي. صص 76-77. كفاية المحتاج. ج 2. ص 113.
² الضوء اللامع. ج 5. صص 200-202. شذرات الذهب. ج 9. صص 105-106.

عبد الرحمان بن محمد بن محمد بن جابر أبو زيد ولي الدين، ابن خلدون¹:
الحضرمي الإشبيلي أصلاً التونسي مولداً، قاضي القضاة، من ذرية وائل بن حجر.
أخذ القرآن عن بدال، والعربية عن الزواوي وابن العربي، وتأدّب بأبيه، وأخذ عن
المحدّث بن جابر الوادي آشي، وحضر مجلس ابن عبد السلام، وروى عن الحافظ
السطي والرئيس أبي محمد الحضرمي، ولازم العلم الشهر الأبلي وانتفع به، وتفقه
بأبي عبد الله محمد بن عبد الله الجياني وأبي القاسم بن العصير وعبد المؤمن
الحضرمي. تولى كتابة العلامة عند صاحب تونس، ثم توجه لفاس واعتقل عند
سلطانها، ثم قدم غرناطة وعظمه سلطانها، ثم توجه لبجاية ثم لتونس، ثم رحل
لمصر فولاه السلطان برقوق قضاء المالكية. مات يوم الأربعاء 26 رمضان سنة
808هـ عن ست وسبعين سنة، وممن أخذ عنه الإمام ابن مرزوق الحفيد، والشيخ
الباسيلي، والبدر الدماميني، والعلامة البساطي وغيرهم. له مؤلفات منها: تاريخه
الكبير في سبع مجلدات سماه العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم
والبربر، شرح البردة، والرحلة.

أحمد بن الحسن بن علي بن الخطيب القسنطيني، الشهير بابن قنفذ، أبو
العباس²: المعروف أيضاً بابن الخطيب وابن قنفذ؛ القاضي الفاضل المحدث، ولد
سنة 740هـ وأخذ عن جماعة كأبي علي حسن بن أبي القاسم بن باديس، والإمام
الأوحد الشريف أبي القاسم السبتي، والإمام الشريف أبي عبد الله التلمساني، والشيخ
الحاف أبي عمران موسى العبدوسي، والعلامة الحافظ القباب، وابن مرزوق الخطيب
الجد، وابن عرفة، والحافظ أبي محمد عبد الله الوانغيلي الضرير، وأبي زيد اللجائي،

¹ تعريف الخلف برجال السلف للحفناوي. ج2. صص213-215. الإحاطة في أخبار غرناطة. نيل الابتهاج. 250-252.
² تعريف الخلف برجال السلف. ج1. صص28-32. شجرة النور الزكية. ج1. ص360. نيل الابتهاج. صص109-110. وفيات الوشرسي. ص80.

وابن حياتي وغيرهم. كما التقى جماعة منهم ابن عاشر وغيره. ارتحل من إفريقية إلى المغرب الأقصى وبه أخذ عن أبي القاسم السبتي. توفي سنة 811هـ وخلف العديد من المؤلفات منها: تقريب الدلالة في شرح الرسالة في أربعة أسفار، معونة الرائد في مبادئ الفرائض، إيضاح المعاني وبيان المباني، تلخيص العمل في شرح الجمل في المنطق، أنس الفقير وعز الحقيير وغيرها. روى عنه ابن مرزوق الحفيد وغيره، ونقل عنه المازوني في نوازلہ والقلشاني في شرح الرسالة.

سعيد بن محمد بن محمد بن محمد العقباني التجيني التلمساني، أبو عثمان¹:
إمامها وعلماؤها، ولد بتلمسان سنة 720هـ. سمع من ابني الإمام أبي زيد وتفقه بهما، وأخذ عن الآبلي وغيره. وسمي بالعقباني نسبة إلى عقبان قرية بالأندلس أصله منها. كما أخذ عن السطي، وعنه أخذ ابن القاسم وإبراهيم المصمودي وأبو يحيى الشريف وابن مرزوق الحفيد وأبو العباس بن زاغو وغيرهم، وبالإجازة محمد بن عقاب. له تأليف منها: شرح الحوفية لا نظير له ولم يؤلف عليها مثله، وشرح جمل الخونجي في المنطق، وتلخيص ابن البناء، وقصيدة ابن ياسين في الجبر والمقابلة، وتفسير سورتي الأنعام والفتح، وشرح البوردة. تولى القضاء ببجاية وتلمسان وسلا ومراكش، وتوفي سنة 811هـ.

محمد بن علي بن إبراهيم الكتاني القيحاوي الغرناطي، أبو عبد الله²: الإمام الشهير. قرأ على الأستاذ الفقيه البياتي، وابن الفخار البيري، وأبي سعيد بن لب، والقاضي أبي البركات بن الحاج، والقاضي أبي القاسم الحسني، والخطيب اللوشي،

¹ نيل الابتهاج. صص 189-190. الديباج المذهب لابن فرحون. ج. 1. ص. 394. شجرة النور الزكية. ج. 1. صص 360-361.

² نيل الابتهاج. ص. 478. درة الحجال. ج. 2. ص. 284. وفيات الونشريسي. ص. 81.

وابن ببيش، والقاضي المقرّي، والخطيب ابن مرزوق، والخطيب أبي جعفر الشقوري.
وعنه أخذ القاضي أبو بكر بن عاصم وغيره، وبالإجازة الحفيد بن مرزوق. له تأليف
في القراءات وغيرها، توفي بغرناطة سنة 811هـ.

محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن سعد الأنصاري الحفار، أبو عبد الله¹:
محدثها وعالمها الشيخ المعمر، ومفتيها. أخذ عن ابن لب؛ لازمه وانتفع به وغيره،
وعنه خلق كبير كابن سراج وأبي بكر بن عاصم، وأجاز لابن مرزوق الحفيد. له
فتاوى نقل بعضها في المعيار، توفي عن سن عالية سنة 811هـ وهناك من يقول سنة
810هـ.

**محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن إدريس الشيرازي الفيروزيآبادي، أبو
الظاهر مجد الدين²:** صاحب القاموس، ولد سنة 729هـ بكارزين بلاد فارس من
شيراز فنشأ بها، وحفظ القرآن وهو ابن سبع، وتفقه ببلاده وسمع بها من محمد بن
يوسف الزرندي المدني الصحيح، ونظر في اللغة فكانت جلّ قصده في التحصيل
فمهر فيها إلى أن بهر وفاق، ودخل الشام فسمع بها من ابن الخباز وابن القيم والتقي
السبكي والفرضي وابن نباتة والشيخ خليل المالكي وغيرهم، وانتقل إلى العراق وأخذ
عن الشرف عبد الله بن بكتاش وهو قاضي بغداد وأخذ عنه بها الصفدي، ثم دخل
القاهرة ولقى بها البهاء بن عقيل والجمال الأسنوي وابن هشام وأخذ عن علمائها،
وجال في البلاد المشرقية والشمالية ودخل الروم والهند ولقى جمعا من الفضلاء وأخذ

¹ كفاية المحتاج ج2. ص502. درة الحجال. ج2. ص284. شجرة النور الزكية. ج1. ص355. الفكر السامي

في تاريخ الفقه الإسلامي. ج4. ص85

² أزهار الرياض في أخبار عياض. ج3. صص38-52. الضوء اللامع. ج10. صص79-86. بغية

الوعاة. ج1. صص273-275.

عنهم، وصال وجمال ولم يدخل بلداً إلا وأكرمه متولياً وبالغ في تعظيمه. واقتنى كتباً كثيرة وكان لا يسافر إلا وفي صحبته منها أحمال، وصنّف كتباً كثيرة تفوق الثلاثين بكثير منها: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تنوير المقباس في تفسير ابن عباس، تيسير فاتحة الإهاب في تفسير فاتحة الكتاب، القاموس المحيط والقابوس الوسيط وغيرها. توفي سنة 817هـ.

محمد بن محمد بن عبد اللطيف بن أحمد بن محمود المعروف بابن الكويك¹:
الرعي، التكريتي، الاسكندراني، أبو الطاهر شرف الدين، نزيل القاهرة، الشافعي. ولد في ذي القعدة سنة 737هـ، وأجاز له فيها المزي والبرزالي والذهبي وبنيت الكمال وإبراهيم بن القريشة وابن المرابط وعلي بن عبد المؤمن، وسمع لنفسه من الأسعدي وابن عبد الهادي وغيرهما، ولازم القاضي عز الدين بن جماعة، وتعانى المباشرات فكان مشكوراً فيها، وتكاثر عليه الطلبة ولازمه، توفي يوم السبت سادس عشر ذي القعدة سنة 821هـ.

تلاميذه: نظراً لرحلاته بين أقطار الحضائر العلمية بين فاس وتلمسان وتونس ومصر والحجاز والشام، فقد أخذ عنه وتلمذ على يديه أيضاً عدد لا يستهان به من أكابر أهل العلم في وقته من مختلف المناطق الإسلامية؛ ونذكر من بينهم:

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل المزالي الشهير بالتنسي²: وبه عرف، التلمساني، الفقيه، الجليل، الحافظ، الأديب، المطلع؛ من أكابر علمائها الجلّة. أخذ عن الأئمة أبي الفضل العقباني، محمد النجار، ابن مرزوق الحفيد، قاسم

¹ شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ج9. صص222-223. يوسف، بن تغري بردي. الدليل الشافي على المنهل الصافي. ج2. ص687. المقرئ. السلوك لمعرفة دول الملوك. ج6. صص486-487.

² شجرة النور الزكية. ص385. وفيات الوئشريسي. صص111-112. كفاية المحتاج. ج2. صص209-210.

العقباني، إبراهيم التازي، والإمام ابن العباس وغيرهم. وعنه أخذ ابن سعد أبو القاسم الزواوي، ابن مرزوق السبط، أبو العباس الصغير، وعبد الله بن جلال، وأبو العباس بن داود الأندلسي وغيرهم. توفي في جمادى الأولى سنة 899هـ، له تأليف منها: نظم الدرر والعقيان في دولة آل زيان، روح الأرواح فيما قاله أبو حمو وما قيل فيه من الأمداح، وله تعليق على فرعي ابن الحاجب، وجواب مطول على مسائل يهود توات، وله فتاوى بعضها في المعيار.

أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن الخطيب محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني المعروف بالكفيف ولد ابن مرزوق الحفيد¹: ولد غرة ذي القعدة سنة 824هـ، أخذ العلم عن أبيه شيخ الإسلام فقراً عليه الصحيحين والموطأ وغيرها وتفقه عليه، وأبو الفضل بن إبراهيم بن أبي زيد بن الإمام، وقاسم بن سعيد العقباني، وأبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى اللجاني الفاسي، وأبو زيد عبد الرحمان الثعالبي، ومحمد بن أبي القاسم المشدالي البجائي، ومحمد بن إبراهيم بن عقاب الجذامي التونسي، وأبو محمد عبد الله بن أبي الربيع سليمان بن قاسم البجيرري، وابن حجر العسقلاني وقد أجازته الأخير مكاتبة سنة 829هـ، ومن شيوخه أيضاً أحمد بن العباس. وأخذ عنه أبو العباس الونشريسي، والخطيب بن مرزوق، وأبو عبد الله محمد بن الإمام بن العباس. وتوفي سنة 901هـ.

محمد بن عبد العزيز المعروف بالحاج عزوز الصنهاجي المكناسي²: فقيه، رحالة، حافظ للحديث والتاريخ، نابغة في الطب. رحل إلى المشرق واستفاد من أعلامه ورجع لبلده مكناسة وأفاد بها، ثم رحل ثانية فمات هناك. أخذ عن الأستاذ ابن جابر تجويد

¹ توشيح الديباج. ص 216. نيل الابتهاج. صص 574-575. معجم المؤلفين. ج 3. ص 624. البستان. صص 249-251.
² نيل الابتهاج. صص 523-524. السلجماسي. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار وحاضرة مكناس. ج 3. صص 689-690.

القرآن والحديث والطب، وعن ابن مرزوق الحفيد، وعن جماعة من أعلام المشرق والمغرب. ومن تلاميذه الإمام القوري وجماعة.

أبو زكريا أمين الدين يحيى بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن الشيخ شمس الدين الأقرائي¹: نسبة إلى الأقصر إحدى مدن الروم القاهري، شيخ الحنفية في زمانه. ولد سنة 795هـ وقيل 797هـ، أخذ الفقه عن أخيه بدر الدين بن الأقرائي، وأجازت له عائشة بنت عبد الهادي وجماعة، كما أخذ عن السراج قارئ الهداية وابن الغزي، ولازم العز ابن جماعة. انتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره، كما أخذ عن الشهاب أحمد اليماني والشهاب بن خاص، وعن عبد اللطيف البخاري والشمس الخواقي، وعن ابن مرزوق الحفيد، وأجاز له كذلك الزين المراغي والتاج بن التنسي والكمال بن خلق. توفي أواخر المحرم سنة 880هـ، وقيل أواخر ذي الحجة سنة 879هـ.

أحمد بن أبي يحيى التلمساني²: قاضي الجماعة. أبو جعفر، ابن الإمام المفسر أبو يحيى بن الإمام الشريف التلمساني. أخذ عن الإمام الفاضل ابن مرزوق الحفيد، وله مراجعة وبحث في مسألة المتيمم يدخل في الصلاة ثم يطلع عليه رجل بالماء. توفي بتلمسان سنة 895هـ.

أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب الحسني السنوسي³: وبه اشتهر نسبة إلى القبيلة المعروفة بالمغرب من قبل أبيه الحسني نسبة إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. ومن أشياخه العالم الأبلي وهو أول من أدخل علم

¹ حسن المحاضرة ج1. ص478. نظم العقيان في أعيان الأعيان. صص177-178. شذرات الذهب ج9. صص490-491. الضوء اللامع ج10. صص240-243.

² تعريف الخلف برجال السلف. صص96-97. شجرة النور الزكية. ص385.

³ شجرة النور الزكية ج1. صص384-385. الشفشاوي. دوحة الناشر. صص121-122. البستان. صص237-248.

الكلام إلى المغرب في الأزمنة المتأخرة، والشيخ ابن مرزوق شارح البردة، والشيخ أبو عبد الله بن العباس شلح لامية ابن مالك، والشيخ أبو العباس أحمد بن زاغ، والشيخ أبو عثمان قاسم العقباني، وابن الجلاب. وأخذ عن والده، ونصر الزواوي، وأبركان المزيلى الراشدي، وأبي زيد الثعالبي، والقلصادي الأندلسي. من مؤلفاته: المقدمة، والصغرى، وصغرى الصغرى، والوسطى، والكبرى، وشرح قصيدة الجزائري، وشرح قصيدة الحوضي وهو من تلامذته، وصنف مكمّل إكمال الإكمال شرح مسلم. توفي يوم الأحد 18 جمادى الآخرة سنة 895هـ.

أحمد بن محمد بن زكري المانوي التلمساني، أبو العباس¹: فقيه، ناظم نادر، مشارك في بعض العلوم كالتفسير والمنطق والبيان وعلم الكلام. من تصانيفه: شرح الورقات لإمام الحرمين في أصول الفقه، بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب، المنظومة الكبرى في علم الكلام، فتاوى كثيرة منقولة، وتأليف في مسائل القضاء والفتيا. تعلم على شيخه أحمد بن زاغو ومحمد بن العباس، وقد أخذ عن ابن مرزوق الحفيد وقاسم العقباني. ومن تلاميذه أحمد بن أطاع الله، الشيخ زروق، وابن مرزوق حفيد الحفيد. له منازعات مع الشيخ السنوسي في مسائل العلم، توفي في صفر سنة 899هـ وقيل سنة 900هـ.

أبو العباس أحمد بن يونس بن سعيد القسنطيني التونسي²: المعروف لذلك بابن يونس. الإمام، الفقيه، المتفنن، العمدة، الفاضل. ولد سنة 813هـ بقسنطينة وأخذ عن البرزلي وابن مرزوق الحفيد والبساطي، وتفقه بأبي عبد الله الزلديوي، وأخذ عن الشيخ زروق والتتاني وغيرهم. له تأليف في ترجيح ذكر السيادة في الصلاة على النبي،

¹ نيل الابتهاج. ص 129. معجم المؤلفين. ج 1. ص 265. البستان. ص 38-41. معجم أعلام الجزائر. ص 159. شجرة النور الزكية. ج 1. ص 386.
² شجرة النور الزكية. ص 374. وفيه ولد سنة 816هـ. توشيح الديباج. ص 44. الضوء اللامع. ج 1. ص 252-253.

وقصيدة في مدحه صلى الله عليه وسلم، وأجوبة عن أسئلة وردت من صنعاء سماها رد المغالطات الصناعائية، ونقل عن التتاني في باب الحجر من شرح المختصر. أقام بالقاهرة ومكة والمدينة، وبها توفي في شوال سنة 878هـ ودفن بالبقيع.

عبد الله بن عبد الواحد الورياجلي الفاسي، أبو محمد¹: الفقيه، القاضي، المدرس، المفتي. تلقى العلم والفقه والحديث عن شيوخه أبو القاسم التازغدري، وأبو محمد العبدوسي، أبو عبد الله العكرمي، أبو القاسم محمد بن يحيى السراج. ومن شيوخ تلمسان محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق، وأبو الفضل ابن الإمام أبو الربيع سليمان بن الحسن البوزيدي. وممن أخذ عنه ابن غازي.

محمد بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد بن حسن بن عبد المحسن المشدالي²: البجائي، المالكي، العلامة أبو الفضل بن العلامة أبي عبد الله. قال السيوطي: أحد أذكى العالم. نادرة الزمان، المعروف بابن أبي القاسم (بلقاسم)؛ ولد بعد سنة 820هـ. حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ونصف، ورحل سنة أربعين وثمانمائة لتلمسان فبحث عن الحفيد ابن مرزوق العالم الشهير، وقاسم العقباني، وأبي الفضل بن الإمام، وأبي العباس بن زاغو، ومحمد بن النجار. اشتغل بالمغرب وقدم في حياة والده، وأقرأ بمصر وغيرها، وأبان عن تفنن في العلوم فقها وأصولا وكلاما ونحوا ومختلف أنواع العلوم العقلية والنقلية. أخذ عنه غالب طلبة عصره، وقال القلصادي أنه التقى به في مصر. شرح جمل الخونجي وتوفي بحلب سنة 856هـ كما قال البعض.

¹ نيل الابتهاج. صص 233-234. نظم العقيان في أعيان الأعيان. ص 160. دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر. صص 30-

32.

² نظم العقيان. ص 160. توشيح الديباج. صص 204-205.

أبو الحسن علي بن محمد البسطي القرشي الشهير بالقلصادي الأندلسي¹: إمام في الفرائض والحساب، أصله من بسطة وبها تفقه وانتقل إلى غرناطة وأخذ عن علمائها، وإلى تونس وأخذ عن علمائها، وعاد فاستوطن غرناطة. ودرس عن ابن مرزوق الحفيد التفسير والحديث والفرائض والنحو، وعلى العقباني التفسير والحديث والفقهاء والهندسة والمعاني والنحو والبيان، وعن محمد بن عقاب وغيرهم كثير. توفي بباجة من بلاد إفريقية منتصف ذي الحجة سنة 891هـ. ومن تأليفه: تاج أشرف المسالك إلى مذهب مالك وشرحه، شرح مختصر خليل، شرح الرسالة، وشرح التلقين، هداية الأنام في شرح مختصر قواعد الإسلام، كشف الجلباب عن علم الحساب وشرح الخرجية.

أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري²: الإمام، علم الأعلام، الفقيه المفسر، المحدث، الراوية، العمدة، الفهامة. مولده سنة 786هـ. أثنى عليه جماعة بالعلم والصلاح والدين. أخذ عن أئمة من أهل المشرق والمغرب، وعرف بهم وبنفسه وما له من التأليف في فهرسه كالأبي والولي العراقي والحفيد ابن مرزوق، وأبي حفص القلشاني، والشيخ السنوسي، والشيخ زروق وجماعة، توفي سنة 875هـ أو 876هـ. له تأليف كثيرة منها: روضة الأنوار في الفقه، العلوم الفاخرة في علوم الآخرة، تمنية الواجد وبغية الطالب الماجد، إرشاد السالك وغيرها.

علي بن ثابت بن سعيد بن علي³: بن محمد بن علي بن سعيد بن محمد بن عبد الله بن خلف بن عبد الرحمان بن محمد بن زيد بن يس بن عبد الملك بن محمد بن

¹ توشيح الديباج. صص 115-117. شجرة النور الزكية. ص 377. كفاية المحتاج. ج 1. صص 361-363.

² شجرة النور الزكية. ج 1. ص 382. فهرس الفهارس. صص 732-734.

³ نيل الابتهاج. ص 335. معجم أعلام الجزائر. صص 71-72. تعريف الخلف برجال السلف. ج 2. ص 259.

قيس بن أحمد بن أبان بن عثمان بن عفان القرشي الأموي - المعروف بالتلمساني - هكذا نسبه شيخه الإمام ابن مرزوق الحفيد في إجازته له. كان مقطوع النظر في الورع والاجتهاد والدين؛ قائم الليل صائم النهار. له من التأليف نحو ثمانية وعشرين تأليفاً؛ أكثرها في أصول الدين والحديث والتاريخ والطب. منها ثلاثة شروح على البردة الكبرى والوسط والصغير، وشرح لتتقيح القرافي، وشرح عقيدة الضير. أخذ عن الإمام ابن مرزوق، وتوفي في ذي الحجة من عام 829هـ وسنّه سبع وخمسون سنة.

محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله بن التنسي¹: القاضي بدر الدين أخو القاضي جمال الدين، ولد حوالي سنة 780هـ بالاسكندرية. أخذ الفقه عن جمال الأفهسي، والشيخ محمد بن مرزوق المغربي، والشيخ البساطي، وأخذ الحديث عن الولي العراقي والحافظ ابن حجر، وكان يذكر أنّ ابن عرفة أجاز له وليس ببعيد، واستخلفه شيخه البساطي شريكاً للشهاب بن تقي عند سفره إلى مكة ومجاورته بها، ثمّ استقلّ في ذلك بعد وفاة البساطي. توفي يوم الإثنين 13 صفر سنة 853هـ بالاسكندرية.

مؤلفاته²: لابن مرزوق الحفيد مؤلفات عديدة في مختلف مجالات العلوم العقلية والنقلية منها ما هو مطبوع وما هو مخطوط نذكر من بينها:

_ أنوار الدراري في مكررات البخاري.

_ روضة الأريب في شرح التهذيب.

_ المفاتيح المرزوقية في استخراج رموز الخرجية في العروض.

¹ توشيح الديباج. صص 145-146. الذيل على رفع الإصر. صص 239-245. الضوء اللامع. ج. 7. صص 90-92.
² البستان. ص. 211؛ نيل الابتهاج. صص 506-507؛ هدية العارفين. ج. 2. ص. 192. معجم أعلام الجزائر. صص 290-291.

_ شرح قصيدة البردة وسماء الاستيعاب لما فيها من البيان والإعراب.

_ المسعى الرجيح والمرحب الفسيح في شرح الجامع الصغير لم يكمله.

_ المفاتيح القراطيسية في شرح القصيدة الشقراطيسية.

_ إظهار صدق المودّة في شرح قصيدة البردة.

_ نهاية الأمل في شرح كتاب الجمل.

_ اغتنام الفرصة في محادثة عالم قفصة.

_ نور اليقين في شرح حديث أولياء الله المتقين.

_ النصح الخالص في الرد على مدعي رقبة الكامل الناقص.

_ الروض البهيج في مسائل الخليج.

وفاته¹: توفي بتلمسان في شعبان سنة 842هـ، وما زال ضريحه متواجد إلى حد الآن.

¹ البستان.ص212. معجم أعلام الجزائر.ص290.

دراسة المخطوط

تقديم المخطوط :

عنوان المخطوط الذي أود تحقيقه و دراسته هو: المفاتيح المرزوقية لحل أقفال واستخراج خبايا الخزرجية لمؤلفها أبي الحسن علي بن محمد الخزرجي¹، والتي تتكون من ست وتسعين بيتا تطرق فيها مؤلفها لعلم العروض والقافية بصفة عامة، متناولا الأبحر الشعرية، والقوافي عن طريق الشعر، وهذه الطريقة كانت متداولة في القرون الماضية عند العلماء العرب. وقد قام مؤلف المخطوط بشرح أبيات هذه القصيدة كل بيت على حدة معتمدا على علمه وكفاءته في هذا المجال.

معلومات حول المخطوط:

نوع الخط: مغربي بالنسبة للنسخة أ، ونسخي معتاد بالنسبة للنسخة ب.

عدد النسخ: نسختين.

عدد الأسطر: 25 سطرا في النسخة أ، و 35 سطرا في النسخة ب.

عدد اللوحات: 176 لوحة في النسخة أ، و 199 لوحة في النسخة ب.

مكان تواجد النسخ: المكتبة الوطنية الجزائرية ومكتبة المسجد النبوي الشريف

الناسخ: بالنسبة للنسخة أ غير مذكور، أما بالنسبة للنسخة ب فناسخها إبراهيم اللقاني المالكي.

1 هو عبد الله بن محمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي المالكي، نزيل الاسكندرية المعروف بأبي الجيش (ضياء الدين أبو محمد). أديب عروضي من آثاره: القصيدة الرامزة في علمي العروض والقافية. انظر: عمر رضا كحالة. معجم المؤلفين. بيروت: دار إحياء التراث، [د.ت.]. ج6، ص111؛ الأعلام للزركلي(4/124).

الموضوع: العروض.

حالة المخطوط: جيدة، ومقروءة.

تاريخ النسخ: سنة 897هـ بالنسبة للنسخة أ، أما بالنسبة للنسخة ب فتاريخ نسخها 1005هـ.

رقم المخطوط: 2544 بالنسبة للنسخة أ، و 415\10 بالنسبة للنسخة ب.

بداية المخطوط: الحمد لله الذي تفضل بإيجاد الموجودات، وفضل الآدميين على كثير منها بصفات....

نهاية المخطوط: ولا يغرنك كونه كبيراً، فإنّ الحق أكبر منه، وهو أحقّ أن يتّبع، وانظر ما معنى مؤكدة...

لون المداد: أسود، أحمر.

هذا باختصار وجيز الوصف المادي للمخطوط، أو الفهرسة الموجزة للمخطوط

الذي أود تحقيقه .

القيمة العلمية للمخطوط:

كما سبق وذكرت في موضوع المخطوط، وأشارت إلى أنه يتناول علم العروض

بالدراسة والتفصيل، بحيث اعتمد المصنف في مخطوطه لشرح أبيات القصيدة على

علمه الواسع بالموضوع. كما تطرق إلى النقائص التي استخلصها واستنتجها من خلال نقده للشروحات السابقة، باعتبار أن القصيدة الخزرجية شروحات كثيرة¹.

وقد اعتمد كثيرا على كتاب العمدة لابن رشيق القيرواني، وكتاب الوافي في علم القوافي. وكتاب التسهيل للجوهري في شرح الكلمات ومفرداتها، وعلى علم الخليل بن أحمد الفراهدي مؤسس علم العروض، في المقارنة والتحليل، إضافة إلى أقوال وآراء السرقسطي والزجاج والمبرد وغيرهم. كما اعتمد على شرح الشريف الغرناطي لنفس القصيدة؛ وكل هذا سنتطرق إليه بحول الله بالتفصيل والشرح في عملنا هذا. إذ سيزود هذا الأخير الباحثين والمختصين والطلبة على حد سواء، بالمعلومات الكافية وينير لهم الطريق في كشف خبايا هذا العلم الواسع والمتشعب -علم العروض-. وسنميط اللثام عن كنز علمي كان مغمورا، وسنقدمه في حلة جديدة يستفيد ويفيد منها الطالب والشغوف بهذا العلم على حد سواء.

وقد قام المؤلف بتبسيط شرح أبيات القصيدة بأقصى قدر ممكن، بحيث اعتمد في شرحه كثيرا على الأمثلة بالأبيات الشعرية وتقطيعها، وشرح المبهم منها ليفهمها الخاص والعام، وخصص لكل بيت شروحات وأمثلة لكي لا يتعسر على قارئها، حتى ولو لم يكن متخصصا أن يفهمها.

¹ انظر: تاريخ الأدب لبروكلمان (362/5..364)؛ شمس الدين الدلجي العثماني. رفع حاجب العيون الغامزة عن كنوز الرامزة. تح. أحمد إسماعيل عبد الكريم. بيروت: دار الكتب العلمية، 2011، صص 7-8.

المنهج المتبع في التحقيق:

وكل بحث علمي أكاديمي، على الباحث فيه أن يتقيد بالخطوات المنهجية العلمية المتبعة، لإتمام البحث بطريقة سليمة وعلمية ؛ كان لابد علي أن أتبع الخطوات التي استقيتها وأخذتها عن أساتذتي خلال السنة النظرية، وكذلك من خلال المراجع التي اطلعت عليها، والتي تتناول مناهج تحقيق المخطوطات.

إذ يتفق الجميع على أن المنهج العلمي لتحقيق المخطوطات، يستوجب على المحقق أن يكون ملما وعارفا بفهارس المخطوطات، وكذا المصادر التي تدل على مكان تواجدها لا تكاد تخلو مكتبات العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من هذه المراجع والمصادر. وبما أنني أتحدث عن منهجي المتبع في تحقيق مخطوطي هذا. فقد اعتمدت على الفهارس المتواجدة بالمكتبة الوطنية الجزائرية، وبفضل من الله وفقت في إيجاد نسختين من المخطوط الذي أود تحقيقه، وكانت النسختين كما أشرت سابقا مسجلتين في المكتبة الوطنية تحت رقم: 2544 بالنسبة للنسخة أ، وبمكتبة المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة تحت رقم 415\10 بالنسبة للنسخة ب. وللإشارة لم ألق أي صعوبة في الحصول على النسختين.

بعد الاطلاع على الفهارس وجمع النسخ، قمت بترتيب النسخ حسب قيمة النسخ وقربها إلى مؤلفها، فترتيب النسخ يكون حسب قدمها، وتامها بحيث لا بد أن تكون النسخة المعتمدة كأصل تامة غير ناقصة لكي تعتمد في المقابلة. وفي هذه المرحلة اعتمدت على نسخة المكتبة الوطنية واعتبرتها النسخة الأم ، وأشرت إليها بالحرف (أ) ، وذلك لتوثيقها وقدمها مقارنة مع النسخة الثانية أي نسخة المسجد النبوي.

تأتي بعد مرحلة الجمع والترتيب مرحلة مهمة، وهي نسبة المخطوط إلى صاحبه وفي هذه المرحلة وجدت ما يشير إلى أن المخطوط لصاحبه حيث أن الكثير من المصادر والمراجع التي اطلعت عليها، تشير أن الصنهاجي له شرح للقصيدة الخزرجية ومن المصادر نذكر تاريخ الأدب لبروكلمان.

ثم بعد هذه المراحل، تأتي مرحلة المقابلة بين النسخ وهنا يجب علي الالتزام بالأمانة العلمية . إذ أن التحقيق هو إخراج النص كما أراده صاحبه، لذا لم أغير أو أتصرف مع المخطوط كما أشاء، بحيث كتبت النص أو المتن كما وجدته في النسخة، وأشارت إلى الاختلافات في الهامش. وأشارت إلى الاختلافات و الفروقات في الهامش، لأن المخطوط الذي اعتمده أصلاً، يوجد به بعض الخروم والتي سأشير إليها في الهامش بعد مقارنتها مع النسخة الثانية.

بعد المقابلة تأتي مرحلة مهمة من مراحل التحقيق، وهي الدراسة، بحيث قمت في هذه المرحلة بكتابة الحروف وبعض الكلمات كما أصبحت تكتب الآن ، فمثلاً نجد الفاء تكتب في المخطوط نقطة أسفلها، والقاف تكتب فاء. فقد كتبتها كما نكتبها في عصرنا الحاضر، كذلك بالنسبة لبعض أسماء الأعلام كعثمان تكتب في المخطوط بدون ألف. وهذه تعتبر أخطاء في عصرنا، كذلك الأمر بالنسبة لذلك تكتب في المخطوط ذلك، وهناك أخطاء أخرى هي الآن عندنا أخطاء في عصرنا، لم تكن عندهم في عصره أخطاء.

إضافة إلى تصحيح الأخطاء الإملائية، قمت بتقييم الصفحات والإشارة إلى نهاية الوجه والظهر لأوراق النسخة ورقمها التي اعتمدها أمماً، ورمزت إليها ب:رقم الورقة

ورمزت بالواو (و) للوجه، والظاء (ظ) للظهر، ووضعتها بين معكوفتين مثل: [أ7و].
كما لاحظت أيضا أن الناسخ لا ينقط عادة الأحرف الأخيرة من الكلمات ، وهذا ما يحدث لبسا على القارئ في عصرنا الحاضر، لذا علي كذلك الاهتمام بهذا الأمر وتنقيط هذه الحروف. كذلك الأمر بالنسبة للهمزة التي تكتب على الألف أو الواو أو الياء ، إذ رأيت أنهم لا يهتمون بكتابتها ، وهذا يعتبر أيضا خطأ في عصرنا ، لذا استوجب علي الاهتمام لهذا الأمر كذلك.

أما بالنسبة للأبيات الشعرية، فلم أجد لها مرتبة في قالبها الشعري كما هو معمول به في أدبنا الحديث، إذ لا يمكن للقارئ البسيط أن يفرق بين ما هو شعر وما هو نثر في هذا المخطوط الذي أتناوله ، إلا بثلاث نقط على شكل مثلث بين البيت والآخر أحيانا ، وأحيانا أخرى لا يفرق بينها . لذا توجب علي إخراج الأبيات الشعرية في قالبها الحدائي الذي يميز بين الشعر والنثر من خلال المشاهدة فقط للتفريق بينهما. وقد أهملت الفروقات بين النسختين في تقطيع الأبيات وتفعيلها وتسمية أجزائها لكثرتها ولعدم تأثيرها على الموضوع، لأن المؤكد أن الناسخين هما السبب في الفروقات، ويبدو أن السهو والنسيان هما العاملان الرئيسيان في ذلك لكثرة الأبيات وتقطيعها وتشابه التفعيلات وتسمية أجزائها.

وفيما يخص الآيات القرآنية، فقامت بضبطها وتشكيلها، إضافة إلى ذكر رقم الآيات ، وذلك لإثباتها وتوكيدها. وأما الأبيات الشعرية والتي هي كثيرة في هذا المخطوط، فبذلت قصارى جهدي لنسبتها إلى قائلها، بحيث هناك من الأشعار من نسبها المؤلف إلى قائلها بالاستعانة بالموسوعة الشعرية الالكترونية.

بالإضافة إلى ذلك قمت بشرح الكلمات المبهمة، وكذلك أمر مهم قمت به وهو ترجمة الأعلام المذكورين في المخطوط

بعد هذه المراحل التي اختصرتها بإيجاز، أعددت فهرس الموضوعات وكشافات للآيات القرآنية، وللأحاديث النبوية الشريفة، وكشافات للأعلام.

وفي المرحلة الأخيرة من التحقيق تأتي المقدمة كثمرة نجاح إتمام العمل ، وهي كذلك ليس بالعمل الهين والسهل، فهي مرآة المحقق، و منها يحكم على عمل المحقق إن كان ناجحا في المستوى أو دون ذلك، لأن فيها يقدم المحقق صورة مصغرة أو موجزا لعمله ولمجهوده الذي ربما يطول لسنوات . فإذا استطاع المحقق أن يستصيغ مقدمة ناجحة وتامة، تم بها عمله على أحسن وجه، وإن كان العكس، فكذلك بالنسبة لعمله أو لتحقيقه . والمقدمة في الكتاب المحقق تختلف عن نظيرتها في الكتاب المؤلف، لأن في الأخيرة يقوم المؤلف بتحديد الإشكالية ، والفرضيات، وغيرها من الأمور الأخرى. أما المقدمة في الكتاب المحقق فهي بمثابة بطاقة فنية للمخطوط وتعريف به وبمؤلفه وبمنهجه ومنهج محققه.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في إحياء جزء من تراث أمتنا العربية الإسلامية، وقدمنا صنيعا جميلا للغتنا الأم لغة القرآن، ونتمنى أن لا يكون آخر عمل في هذا الميدان الشاق الشيق ، الذي يبدو صعبا ، لكن له سحره الخاص الذي يجلب إليه من يقترب منه ، ليحمله مولعا به لا يستطيع الإستغناء عنه .إنه فعلا تخصص يستحق بذل المزيد من الجهود للتمكن منه وفك شيفراته وإيصال صوت علمائنا الذين أنتجوا ما أنتجوه ، رغم الإمكانيات الضئيلة المتوفرة في ذلك الزمان.

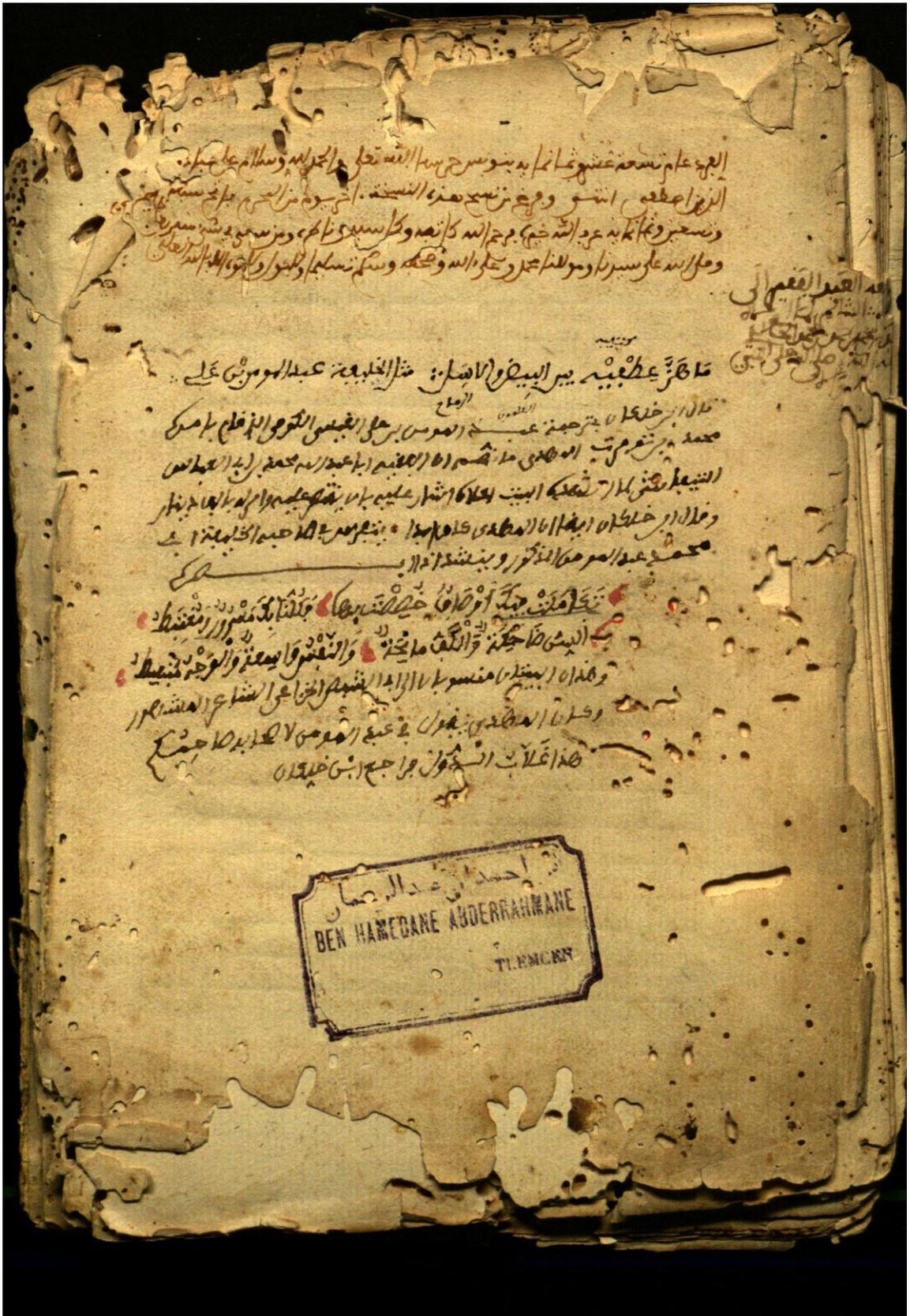
تحية تقدير و عرفان وإجلال لعلماننا القدامى وأسلافنا، ووصية لنا ولأخلافنا بالحفاظ على هذا التراث وإحيائه.



صورة الورقة الأولى من النسخة (أ)



صورة الورقة ما قبل الأخيرة من النسخة (أ)



صورة الورقة الأخيرة من النسخة (أ)



صورة الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

قسم التحقيق

أن يسأل الله لي عفواً ومغفرةً ومن عذاب لظى بالفضل ينجيني

وأسأل الله مولانا الجميل الجليل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل

وللشعر ميزان يسمى عروضه بها النقص والرجحان يدرهما الفتى

وأنواعه قل خمسة عشر كلها تؤلف من جزأين فرعين لا سوى

المفردات: الشعر لغة العلم والفتنة، وهو مصدر أو اسم. قال الجوهري¹: شَعَرْتُ بالفتح أشعر به شعراً، أي فطنت له ومنه لبت شعري أي لَبَّيْتُ علمت. قال أصله شعرة فحذفوا الهاء كحذفها من قولهم: ذهب بعذرها وهو أبو عذرها، والشعر واحد الأشعار وشاعر أي صاحب شعر كلابن، وسمي شاعراً لفتنته، والمتشاعر متعاطي الشعر، وأشعر به فشعر أي أدريته فدرى. انتهى مختصراً واختصاص اسم الشعر بالكلام الموزون على الوجه الخاص وإن كان حقه الصادقية على كل معلوم للشعور به كاختصاص الفقه بالفتيا وإن كان لغة الفهم مطلقاً والنحو بالعلم المعهود وإن كان لغة القصد مطلقاً وكذا الطب وإن لغة العلم مطلقاً وهو اصطلاح عربي وأدبي. قال ابن رشيق فسمي شعراً لأن العرب شعرت به أي فطنت له، وكان الكلام نثراً فاحتاجت إلى الغناء بذكر محاسنها وأيامها فتوهموا أعاريض جعلوها موازين للكلام

¹ هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر: أول من حاول الطيران ومات في سبيله. لغوي، من الأئمة، أصله من فاراب. ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز ثم عاد إلى خراسان وأقام بنيسابور، ومات بسبب اختراعه حوالي سنة 393هـ. من كتبه: "العروض"، مقدمة في "النحو". انظر: الأعلام للزركلي (313/1)؛ كارل بروكلمان. تاريخ التراث العربي. القاهرة: دار المعارف، [د.ت.]. ج2، ص 259.

فلما تم وزنه سموه شعرا لأنهم شعروا به. انتهى. وقال ابن جني¹: العرب تطلق اسم الجنس على نوع منه تعظيما له كأنه الجنس كله، وغيره من الأنواع محمول عليه كقولهم للكعبة بيت الله، والبيوت كلها لله سبحانه. والجوهر الذي لنفاسته مع أن كل متميز جوهر؛ قيل ومنه العود للطيب والشعر من هذا لعظم منزلته عند العرب، ولقوله صلى الله عليه وسلم: إن من الشعر لحكما أو حكمة. وحض السلف رضوان الله عليهم على تعلمه لقصد فهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولاخفاء باحتياج علوم الشريعة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام إليه، وإنما لم يكن من صفاته صلى الله عليه وسلم ليتحقق إعجاز القرآن على ما تبين في موضعه كما منع الكتابة مع أنه لا خفاء بفضيلتها، وما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم في ذمه من نحو قوله: لأن يمتلئ الحديث محمول على بعض أنواعه لما يعرض له من العوارض المذمومة كالهجاء والإكثار منه المخرج إلى ما لا يعني، المشغل عما ينفع وفي الرسالة وغيرها ولا بأس بإنشاد الشعر وما خف أحسن.

وأما حده اصطلاحا ففي كلام ابن بري² ناظم الدرر اللوامع الشيخ المشهور أحد شيوخ شيوخنا رحمهم الله وغيره ما يقتضي أن معرفة حده في الاصطلاح تتوقف

¹ هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد حوالي 392هـ. من كتبه: "كتاب العروض والقوافي"، "الخصائص"، "شرح ديوان المتنبي"، وغيرها. انظر: الأعلام (204/4)؛ الفهرست (95/2)؛ تاريخ الأدب لبروكلمان (244/2).

² هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار أبو محمد المقدسي المصري النحوي، قام بتصنيف اللباب للرد على ابن الخشاب وكان قيما في النحو واللغة والشواهد ومات سنة 582. أنظر: =

على معرفة حد النظم. فقال النظم لغة الجمع؛ نظمت العقد جمعت لآلئه، والقوم ألفت بينهم وكثر استعماله في جمع مخصوص كجواهر العقد وكلم الشعر. واصطلاحاً قال شيخنا أبو بكر الكلام الموزون الذي قصد وزنه فارتبط لمعنى وقافية، فالموزون يخرج غيره والوزن تساوي نسبتين عدداً وترتيباً، وقصد يخرج ما لم يقصد وزنه كما في آيات من القرآن وشيء من كلامه صلى الله عليه وسلم. ولذا قال ابن رشيق¹: إنما يقال في هذا متزن لا موزون، أي عرض على الوزن فاتزن كغيره من أفعال المطاوعة. وارتبط لمعنى وقافية يخرج ما لا معنى له من الكلام الموزون وذلك نحو قوله:

وجهك يا عمرو فيه طول	وفي وجوه الكلاب طول
والكلب يحمي عن الموالي	ولست تحمي ولا تصول
مستفعلن فاعلن فعولن	مستفعلن فاعلن فعولن
بيت كما أنت ليس فيه	شيء سوى أنه فضول

=صديق بن حسن القنوجي. أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت. ص 8.

1 هو الحسن ابن رشيق القيرواني، أبو علي ولد بالمسيلة في المغرب سنة 390هـ، تعلم الصباغة ثم مال إلى الأدب، رحل إلى القيروان سنة 406هـ واشتهر فيها. حدثت فتنة في القيروان فانتقل إلى جزيرة صقلية وأقام بمدينة مازر إلى أن توفي سنة 463هـ. من كتبه: العمدة في صناعة الشعر ونقده، قراضة الذهب، الشذوذ في اللغة، شرح موطأ مالك. انظر: خير الدين الزركلي. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين، 2007. ج 2، ص 191؛ جلال الدين السيوطي. بغية الوعاة. ط 2. [دم]. دار الفكر، 1979. ج 1، ص 504.

ويخرج الموزون غير المقفى نحو:

رب أخ كنت به مغتبطا أشد كفي بعدي صحبته

تمسكا مني بالود ولا أحسبه يزهد في ذي أمل

يحول عنه أبدا فخاب فيه أملي

وهذا الحد يشمل أنواع المنظوم من شعر وغيره من الأعاريض المخترعة لكل إقليم على طباعهم معربا أو ملحونا. والشعر قال الخليل¹ ما وافق أوزان العرب فعلى هذا لا يسمى شعرا ما خرج عن أوزانهم كقول أبي العتاهية²:

(عتب ما للخيال خيريني ومالي³) عتب مالي أراه طارقا من ليالي

¹ هو أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي الأزدي اليمامي، من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي، ولد بالبصرة سنة 100هـ. له كتب: "العين"، "معاني الحروف"، "تفسير حروف اللغة"، وكتاب "العروض"؛ مات بالبصرة سنة 170هـ. انظر: الأعلام للزركلي (2/ 314)؛ النديم. الفهرست. [دم.]: [د.ن.]: [د.ت.]. ج2، صص48-49.

² هو محمد بن اسماعيل بن القاسم وكنيته أبو اسحاق، أبو عبد الله شعر عراي مطبوع حا طريقة أبيه في شعر الزهد وتقدم في الأدب ولقه وولى القضاء بهة، وهو مولى لعنزة ويرمى بالزندقة مع كثرة أشعاره في الزهد والمواعظ. أنظر: ابن المعتز، تحقيق عبد الستار أحمد فراج. طبقات الشعراء. ط3. القاهرة: دار المعارف، 1976 صص. 227.228. خر الدين الزركلي. الأعلام. الجزء6. ط5. بيروت: دار العلم لللايين، 1980، ص. 34.

³ في (ب) عتب ما للخيل خيريني وحالي

وإن أوزانهم ليست شعرا بل ما وافقها. وقال قدامة¹ الشعر قول موزون مقفى، فلم يشترط موافقة أوزان العرب. وقال الشيخ أبو بكر هو النظم من كلام العرب أو ما وافقه وزنا ومهَيِّعًا، (فالنظم جنسه من الكلام²) ومن كلام العرب يخرج نظم غيرهم وما وافقه يشمل العربي والمولد ووزنا تفسير للموافقة ومهيعا يخرج ما وافق أوزان العرب وخرج عن طريققتها فظهر أن النظم جنس للشعر وغيره من المنظومات (كالتواشح وغيرها³) فكل شعر نظم ولا عكس فافترقا انتهى كلام ابن بري باختصار وفيه أبحاث:

الأول ما حكاه عن شيخه من تخصيص النظم اصطلاحا بالموزون لا يساعده عليه بل ظاهر كلام الأئمة إطلاقه على تأليف الكلام مطلقا كما هو معناه لغة ولذا يوجد في إطلاقاتهم مضافا للقرآن فيقولون من وجوه إعجاز نظمه وقع ذلك في عبارة القاضي في الشفاء⁴ وفي عبارة الإمام أبي المعالي في خطبة تلخيص المفتاح وفي

1 قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج، كاتب من البلغاء الفصحاء المتقدمين، اسلم على يد المكتفي بالله العباسي، يضرب به المثل في البلاغة، له عدة كتب منها: "الخراج"، "نقد الشعر"، "جوهر الألفاظ"، "زهر الربيع". توفي سنة 337هـ. انظر الأعلام للزركلي (5/ 191).

2 في (ب) فالنظم جنس يشمل كل ما جانسه من الكلام

3 في (ب) كالتوشيح وغيره

⁴ هو عياض بن موسى بن عياض، اليحصبي السبتي، القاضي، أحد مشايخ المالكية، له

مصنفات عديدة منها: الشفاء، شرح مسلم، مشارق الأنوار، مات بمدينة سبته يوم الجمعة سنة 544هـ. أنظر: نصر سلمان. من أعلام المذهب المالكي. بيروت: دار ابن حزم، 2011.

ص11.

كلام الزمخشري¹ وهو كثير وفي القرآن (المتزن²) وغيره. فإن قلت بل الاصطلاح تخصيص النظم بالأوزان الشعرية ولهذا يقولون ثبت هذا نثرا ونظما ويعنون الشعر، قلت لما كان النظم أعمّ من الشعر استعمل هاهنا فيه مجازا للقريئة سلمنا مرادفته للشعر لكنه خلاف مقصود هذا الحد من جعله أعم منه.

الثاني على تقدير تسليم اختصاصه بالنظم لكن تفسيره الوزن يقتضي دخول الكلام المسجع وأنه يسمى نظما وهذا النوع موجود في القرآن، وإن قيل لا يسمى ما في القرآن منه سجعا بل فواصل كما حكى شيخ شيوخنا جلال الدين القزويني وغيره وعلى هذا فوزن النظم يكون على أوزان الأسجاع وعلى أوزان الشعر فقولته يخرج بما قصد وزنه ما في القرآن والحديث لا حجة إلى هذا القيد في حد النظم لأنه أعم من الشعر فيتناول نظم القرآن في الفواصل وزيادة القيد المذكور يوجب أن لا يتناوله وحينئذ يبطل ما قرر من كون النظم أعم من الشعر مطلقا وإنما يحتاج إلى هذا القيد في حد الشعر إذ هو المستحيل إطلاقه على شيء من القرآن أو كلام النبي صلى الله عليه وسلم. وقول ابن رشيق إنما يقال في هذا متزن لا موزون اصطلاح، وإلا فالتحقيق أن لا فرق بينهما كما ذهب إليه غيره لأنه مطاوع وزن ومفعوله موزون فإن استلزم القصد إلى الوزن استلزمه مطاوعه والحق أنه لا يستلزمه فلا بد من زيادة قيد

1 هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري صاحب الكشاف الذي لم يصنف قبله مثله وكان إمام في اللغة والنحو وعلم البيان ولد سنة 367 بزمخشر وهي قرية كبيرة من قرى خوارزم وتوفي سنة 538 بجرجانية وهي قصبه خوارزم. أنظر: صديق بن حسن القنوجي. أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت. صص. 30، 31.

2 في (ب) المنزّل

القصد في حد الشعر، فإن قلت لا يدخل السجع في حده للنظم لقوله وقافية وهي خاصة بالشعر وإنما يقال في السجع فاصلة قلت فلا فرق إذا بين النظم والشعر فأين النظم الأعم لا يقال هو أعم باعتبار مناولة شعر غير العرب لما سيأتي.

الثالث ظاهر قوله وارتبط لمعنى وقافية إن البيت الواحد لا يكون نظماً لأن ارتباط القافية إنما يعقل بالنسبة لغيرها والبيت الواحد يصح بناؤه على قواف متعددة وتمثيله ما لا معنى له بالأبيات المذكورة قد يدعي أن شاهده منها بيت التفعيل وأما غيره فمرتبط لمعنى وقافية، لكن على ما قررنا في ارتباط القوافي لا يكون البيت الواحد شعراً وقد يقال أن البيت المذكور أيضاً مرتبط لمعنى وقافية لأن الشاعر قصد به إخلاؤه من المعنى لقصد التشبيه وذلك معنى إلا أن الأمر في هذا قريب لأنه اعتراض على المثال ولو مثل بنحو قوله: الليل ليل والنهار نهار إلى آخره لكان أولى وفي خروج الموزون غير المقفى من النظم نظر لما تقدم.

الرابع قوله في حد الخليل أنه يقتضي أن أوزان العرب لا تسمى شعراً قد يجاب عنه بأن الشيء موافق لنفسه على ضرب من المجاز كقول الحنفية في أربعين شاة شاة أي قيمتها لما ألزموا عدم أجزاء الشاة أنها قيمة نفسها لكونه مجاز في الحدود وفي حده أيضاً عناية لأنه يعني بأوزانها أوزان شعرها لا سجعها وفيه شبه الدور، فإن قلت يرد على حد قدامة أيضاً السجع قلت لا لأن مقفى من القافية وهي خاصة بالشعر كاختصاص السجع بالفاصلة نعم فيه شبه الدور. وأما حد أبي بكر للشعر فهو حد النظم بعينه إلا أنه خصه بنظم العرب وزاد ما وافقه من المولدين فلم يحصل له ما قصد من التفرقة بين العام والخاص لا يقال يتعين الشعر بقوله وزنا إذ المراد أوزان البحور الشعرية لأنه عناية في الحدود وللزوم الدور ولأنه لا يبعد ادعاء

مثل هذه العناية في (حد1) النظم وصريح كلامه يعطي أنه أراد بالنظم ما هو أعم من نظم العرب ولا حاجة لذلك إذ كلامه وكلام غيره من الأدباء إنما هو في كلام العرب فإن صح اعتباره لنظم غيرها لزمه أن يسمي شعرهم شعرا لأن كثيرا من العجم يقولون الشعر على وزن أبحر شعر العرب ومهيعةها، ولولا الإطالة لأنشدت من ذلك شيئا وفعلته وحده للشعر يتناول ذلك أيضا فلا يغنيه إخراجها بالعناية. لا يقال العجمي وإن وافق وزن الأبحر لم يوافق مهيعةها لأننا نقول بل وافق لأن المراد بموافقة المهيعة على ما ذكر بعضهم أن لا يستعمل ما رفضته العرب في الأبحر (كوافي2) المديد والهزج وشبه ذلك والعجمي قد (يرفض ذلك3)، ولا يقال مهيعةها أن يكون التركيب في البلاغة والوزن كتركيب العرب لأن ذلك يخرج كثيرا من أشعار المولدين واللاجنين الذي قصد دخوله بل لا يكاد يتصور على هذا التقدير شعر لغير العرب لأن من ليس من أهل السليقة يعز لحاقه بالسليقي في اللاغة وفي الكلام المنقول لابن بري غير هذا من الأبحاث وإنما أشرنا بالبحث معه بما ذكر لأن بعض الأكابر المحققين ممن شرح هذا النظم انتحل هذا الكلام لنفسه وبنا عليه وأخذة مسلما ولم يشر إلى شيء مما أشرنا إليه. وحد بعضهم الشعر بأنه كلام ذو وزن مستعمل وقافية مقصود به ذلك واحترز بمستعمل مما خرج عن أبحر العرب واعترضه بعضهم بوضع الكلام وهو جنس يعيد موضع النظم وهو (القريب4) مع أن لفظ الكلام مشترك باعتبار اصطلاح أهل الفنون وبأنه غير مطرد لشموله ما استعمل من غير الأبحر

¹ في (ب) هذا.

² في (ب) كما في.

³ في (ب) قد يرفض فيه ذلك.

⁴ في (ب) الجنس القريب.

لأنه لم يقيد الاستعمال بطريقة العرب قلت وقد علمت ما يرد على دعوى كون النظم جنسا قريبا للشعر ويرد على هذا الحد أيضا ما لم يفد من الموزون حسبما احترز عنه من زاد في النظم وارتبط لمعنى، (واستخرج من كلام ابن ليون¹) 2 أن حده كلام مقفى مفيد موزون بقصد على مهيع العرب وأورد على إتيانه بالكلام ما (على الذي قبله³). قلت ويرد عليهما عدم الانعكاس بخروج البيت الواحد لأن التقفية إنما يظهر أثرها في المتعدد كما تقدمت الإشارة إليه. وحده بعضهم بما (كان على وزن 4) من أوزان العرب الستة عشر وكانت خاتمة كل بيت منه بنفس خاتمة سواه واعتراض (بأن ظاهر⁵) قوله (ما كان ما بني على أوزان العرب فلا ينعكس⁶) لخروج أوزانها نفسها ولخروج البيت الواحد لقوله كل بيت وبأنه لا يكفي في شعر المحدث كونه في أوزان الأبحر بل لابد من اعتبار حكم الزحاف والعلة. قلت والاعتراض الأول هو الوارد على حد الخليل وقد علمت جوابه والثالث قد يجاب عنه بأن قوله على أوزان العرب يستلزم الجري على مهيعها في الزحاف والعلة لأن الموافقة التامة في الوزن لا تتم إلا

¹ هو سعد بن أحمد بن إبراهيم بن ليون التجيبي أبو عثمان من أهل المرية، له أكثر من ثلاثين تأليفا ولد عام 681 توفي شهيدا في الطاعون عام 750 وقد ناهز سبعين سنة من عمره.. أنظر: أحمد بابا التنبكي، تقديم عبد الحميد عبد الله الهراحة. نيل الابتهاج بتطريز الديباج. ط. 2. طرابلس: منشورات دار الكاتب، 2000، صص. 187، 188.

2 في (ب) وقد استخرج من كلام ابن ليون

3 في (ب) ما أورد على الذي قبله.

4 في (ب) كان مبنيا على وزن.

5 في (ب) هذا بأن ظاهر.

6 في (ب) كان مبنيا على وزن من أوزان العرب لا ينعكس.

بذلك وإنما زاد أبو بكر في حد الشعر ومهيئها زيادة في (البيان 1) وإلا فالموافقة وزنا تكفيه.

ميزان: هو الآلة التي يوزن بها، قال الجوهري: معروف وأصله مؤزان انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها. والمراد به ههنا أجزاء التفعيل التي تعرض عليها كلمات الشعر، وينظر هل توافقها في الحركات والسكنات وأعداد الحروف أو تزيد عليها أو تنقص عنها شبه الآلة التي يختبر بها الاعتدال أو الميل (وشبه القالب 2) الذي يفرغ فيه الأشياء، وعلى هذا لو سمي جزء التفعيل مكيالا أو قالبا (لصح 3). والظاهر أن تسمية هذه الأجزاء ميزانا من باب الاستعارة والجامع وهو وجه التشبيه الذي صح الاستعارة كون كل من الميزان والجزء يتبين به المساواة أو الرجحان أو النقص والظاهر أنه من الجامع الحسي إلا أن إدراكه في الآلة بحاسة البصر وفي الألفاظ بحاسة السمع فهو استعارة محسوس لمحسوس، وإن جعلت الميزان مستعارا للعلم بالألفاظ لا لنفس الألفاظ كان من استعارة محسوس لمعقول والجامع أن جعل أيضا نفس العلم بالمساواة أو غيرها كان معقولا.

1 في (ب) وخروجا عن دلالة الالتزام.

2 في (ب) بالقالب وشبه ساقطة.

3 في (ب) لصح ذلك.

يسمى: معناه يدعى، قال الجوهري: وسميت فلانا زيدا وسميته بزید بمعنى وأسميته مثله فتسمى به وهو سميّه إذا توافقا في الاسم نحو: كنيته، "وهل تعلم له سميا" أي نظيرا يستحق مثل اسمه انتهى.

عروضه: العروض في اللغة لفظ مشترك بين معان. قال الجوهري: العروض الناقاة التي لم تُرَض، والطريق في الجبل، ومكة والمدينة وما حولهما؛ ومنه استعمل فلان على العروض، وبغير عروض وهو الذي فاته الكلاً أكل الشوك، وعرفت ذلك في عروض كلامه أي في فحواه ومعناه، والعروض الناحية؛ يقال (أخذ1) في عروض ما يعجبني أي طريق وناحية والعروض المكان الذي يعارضك إذا سرت، وفلان ركوض بلا عروض أي بلا حاجة عرضت. والعروض ميزان الشعر لأنه يعارض بها وهي مؤنثة ولا تجمع لأنها اسم جنس والعروض اسم الجزء الذي في آخر النصف الأول من البيت ويجمع على أعاريض على غير قياس كأنكم جمعوا أعریضا وإن شئت جمعته على أعارض انتهى مختصرا، ومعاني مادة عرض عريضة كاسمها وما أظن الجوهري أظن في مثلها إلا قليلا ومراد الناظم بها هنا ميزان الشعر كما قال الجوهري؛ ونقل ابن بري من معانيها أيضا ما يعرض عليه الشيء، قال وهذا هو المنقول إلى هذا العلم لأن العروض يقاس عليه الشعر فالصحيح ما وافقه والفاقد ما خالفه. والعروض أيضا العمود المعترض وسط الخباء وهذا هو المنقول في الاصطلاح إلى نصف البيت، ويطلق في الاصطلاح على الجزء الأخير من صدر البيت وعلى كل شطر من الأَشْطَار الخمسة عشر؛ يقال هذا من (عروض الطويل

1 في (ب) أخذ فلان.

و(1)عروض المديد. وسمي هذا العلم عروضاً لأنه يعرض عليه الشعر وقيل لأنه ناحية من علم (الشعر2) حكاة المبرد3.

عن المازني وقيل لأن الخليل (راض4) به صعب الشعر حتى قومه، وقيل لأنه استخرج به ضروب الشعر وفنونه من الطويل والمديد وغيره ولذا قيل الأعشى أكثر الشعراء عروضاً أي (أذهبهم5) في فنون الشعر، وهذا أضعف الأقوال. انتهى. وخرج من كلام الناظم والجوهري أن حد العروض في اصطلاح أهل فنها ميزان يعرف بها معتدل الشعر في وزنه والناقص عن الاعتدال والراجح عليه وهو الزائد. والناظم وإن لم يصرح بمعرفة المعتدل لكن كلامه يستلزمه لأن النقص والرجحان أمران إضافيان إنما يعرفان بالنسبة إلى الاعتدال، فمن لم يعرف الاعتدال لم يعرف الناقص عنه والراجح عليه فمعرفة ما تستلزم معرفته وبالعكس وإنما اقتصر عليهما لأن المطلوب في الاختبار انتفاؤهما ليحصل الاعتدال. لا يقال انتفاء النقص بين طلبه بخلاف الزيادة لاستلزامها حصول المقصود لأننا نقول الزيادة في الشيء تخرجه عن حقيقته

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة من (ب).

³ هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة سنة 610هـ، توفي ببغداد سنة 682هـ. من كتبه: "الكامل"، "إعراب القرآن"، "شرح لامية العرب"، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي (144/7)؛ تاريخ الأدب لبروكلمان (164/2).

4 في (ب) ضرب.

5 في (ب) أذنبهم.

كالنقص؛ (فميزان¹) كالجنس وما بعده كالفصل أو الخاصة وهو يخرج ذا الكفتين والضوح وإنما قلنا يعرف بها لقول الناظم (يدريهما²) وإنما فسرنا درى بعرف وإن كان معناها علم لأن علم تأتي بمعنى عرف لأن المعرفة نوع من العلم ولأن الذي يدري بالحدود والرسوم إنما هو تمييز الحقائق وتصورها من غير حكم عليها، وأهل (المعقول³) يسمون العلم بالمفردات تصورا ومعرفة والعلم بالنسب تصديقا وعلمنا اقتداء بالنحاة في قولهم علم بمعنى عرف تتعدى إلى واحد وإلا فلاتين؛ ومحصول هذا الحد أو الرسم أن العروض هي أجزاء التفعيل من كل بحر وهذا ليس بشيء فإن العروض علم من العلوم وأجزاء التفعيل من متعلقات ذلك العلم والأولى على طريقة الناظم أن يقال العروض علم بآلة كالميزان يعرف بها معتدل الشعر وناقصه وزائد هولك أن تجعل مكان بآلة بألفاظ أو بأوزان، ويمكن رد كلام الناظم إلى هذا الحد بأن يكون الضمير النائب عن الفاعل في يسمى العائد على الميزان على حذف مضاف أي يسمى علمه. فإن قلت هذا الحد غير مطرد لدخول كل ما يوزن من الأشعار حتى شعر العجم وما كان على أوزان بحور العرب ولم يلتزم فيه ما التزمته العرب من الزحاف والعلل؛ قلت أما خروج شعر العجم فقد تقدم ما فيه وبتقدير تسليم (خروجه⁴) فالجواب عنه وعن غيره أن ال في قوله وللشعر للعهد أي شعر العرب، فالعروض علم الميزان الذي يوزن به ذلك الشعر المعهود من تام أو من حذف أو معلول وقد أكثروا من تحديد علم العروض فقليل نظر في الشعر بحسب ضبط

1 في (ب) فميزان في قوله وللشعر ميزان.

2 في (ب) بها النقص والرجحان يدريهما الفتى.

3 في (ب) الفنون.

4 في (ب) خروجه إن قال به الناظم.

الأوزان ومعرفة ما يعترها من الزيادة والنقصان مما يجوز ويمتنع عند العرب، فقله بحسب إلى آخره يخرج النظر في الشعر من حيث إعرابه فإنه من علم النحو ومن حيث فصاحته وبلاغته وتوابعها فإنه من علم البيان ومخرج للنظر فيه من غير الوجه الذي ذكر ككونه جائزا أو محظورا أو مدحا أو هجاء إلى غير ذلك وهو حد لا بأس به إلا أن علم العروض كغيره من العلوم ملكة وهي قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة وهو مختص بذوات الأنفس راسخ في (موضوعه¹) والنظر الذي جعله جنسا للحد ثمرة ذلك العلم لا هو، ولو قال علم ينظر به أو ملكة يقتدر بها على النظر لكان أولى. وقال أبو بكر شيخ ابن بري: العروض حصر أوزان العروض الشعرية ولواحقها العلية والزحفية، فالشعرية يخرج التصريفية وغيرها وقوله العلية والزحفية يخرج غيرهما من لواحق الأوزان فإنها أعم. ولا يخفى ما في هذا الحد من الدور لأخذه العروض في حد العروض إلا أن تحمل ما في الحد على اللغوية والمحدود على الاصطلاحية وفيه نظر، وقوله (حصر²) يقتضي أن لا يكون عالما بالعروض حتى يحصر جميع الأوزان بالفعل وليس كذلك بل المراد من سائر الحدود أن يكون كذلك بحسب الصلاحية والقبول لا بالفعل و(نقصد إضافة³) الشعر إلى العرب ليخرج شعر غيرهم فحده غير مطرد وإن قيل إنما عنى ذلك دخله العناية في الحدود وقد يقال لا حاجة إلى قوله لواحقها لأن الأوزان (يعني⁴) عنه كما أشرنا إليه قبل فهو حشو في الحد، وقيل علم بأوزان العرب الشعرية ولواحقها الزحفية

1 في (ب) موضعه.

2 مكتوبة على الهامش، وفي (ب) حصر أوزان.

3 في (ب) وبعضهم أضاف.

4 في (ب) تغني.

والعلية قريب من الذي قبله فعليه ما عليه إلا أنه احترز بالعرب عن غيرهم لكنه حافظ على طرده فأخل بعكسه لأن ظاهر قوله أوزان العرب نفس أوزانها فيخرج ما يبني عليها وعلى مهيعها من شعرالمولدين.

فإن قلت لعله يريد بمثل أوزان على حذف مضاف، قلت مجاز فيتجنب في الحدود أيضا يخرج نفس أوزان العرب، فلو قال بأوزان العرب أو ما يبني عليها لكان أولى.

تنبيه: تقرر في العلوم العقلية أن لكل علم مبادئ وموضوعا ومسائل؛ فأما الموضوع فهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية له كبدن الإنسان فإنه موضوع علم الطب، فموضوع هذا العلم على هذا البحور الخمسة عشر فإنه يبحث في هذا العلم عما يعرض لها مما يجوز ويمتنع من تمام أجزاء أو حذف بعضها أو زحاف أو علة حسن أو قبيح أو صالح إلى غير ذلك، ومسائل العلم هي جزئيات هذه العوارض المعينة ومبادئ العلم يتكلم فيها على (أمور¹) منها تعريف حقيقته ليكون طالبه على بصيرة مما يطلب لأن الحكم على الشيء فرع تصوره، وقد تقدم من حدود هذا العلم ما فيه كفاية ومنها وجه تسميته وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في هذا العلم والخلاف فيه، ومنها ما يستمد منه ذلك العلم وهو هنا إما ألفاظ العرب بالإطلاق أو ألفاظها الشعرية ومنها فائدته ليجتهد الطالب في تحصيله بحسب كثرة الفائدة وقلتها أو (يفتر²)، ولئلا يكون سعيه عبثا إن لم تكن فائدة أصلا، وهذا لا يكاد يتصور في العلوم أو كانت ولكنها قليلة جدا.

1 في (ب) أمور تتعلّق به.

2 في (ب) يقصر.

وفائدة هذا العلم كغيره عامة وخاصة؛ أما العامة فالخروج من ظلمة الجهل إلى نور العلم والترقي من حضيض التقليد في أن هذا النوع من الكلام يقال له شعر مع عدم العلم بخاصيته إلى أوجّ اليقين ورتبة الاجتهاد بتمييزه بصفته. وأما الخاصة فأمر لا تحصى منها الاطلاع على حكمة الله فيما خص به هذا الصنف الشريف الذين هم العرب من غيرهم من النوع الإنساني (بالتفنن¹) في أساليب كلامهم على أنواع شتى وأن النوع المنظوم منه مع كثرة ما صدر منهم فيه من لدن أنطقهم الله بذلك إلى يوم القيامة لا يخرج عن تلك البحور التي قررها الخليل رحمه الله تعالى، وفيه ما يشهد له بما خصه الله به من مزية الإدراك لتفطنه لذلك والاعتبار بهذا مما يزيد في الإيمان " ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم² " ومنها أن به يميز الشعر من غيره، ومن لم يميز الشعر كيف يعتقد أن القرآن ليس بشعر أم كيف يتيقن صحة "وما علمناه الشعر وما ينبغي له"³ إلا بالتقليد المحض الذي قال جماعة من المحققين أنه لا يكفي في العقائد الإيمانية ومن هذا المعنى ما نقل القاضي عياض رحمه الله في الشفاء من قول الوليد بن مغيرة لأبي جهل ما منكم أعلم بالأشعار مني والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا. وقوله لقريش حين قالوا نقولوا شاعر ما هو بشاعر قد عرفنا الشعر كله رجزه وهزجه وقريضه ومبسوطه ومقبوضه ما هو بشاعر. ومن فوائده الخاصة به معرفة صحيح الوزن من الشعر وفاسده لمن ليس في طبعه الشعر ومعرفة ما ينبو عنه الطبع من بعض البحور الجائزة عند العرب وبعض الشعر المزحوف أو المعلول وتمييز البحور بعضها من بعض فإنه قد يلتبس كثير

1 في (ب) بالنفيس.

² من سورة الروم، من الآية 22.

³ من سورة يس، من الآية 69.

منها على بعض المحققين لهذا الفن فكيف بغيرهم وإنما كانت هذه الفوائد معتبرة لوجوب الاعتناء بالشعر فإنه حجة لمفسر كلام الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هما مناط الأحكام الشرعية الأصلية والفرعية، ولا يستشهد به على شيء من ذلك إلا بعد ثبوت كونه شعرا المستلزم لصحة وزنه وجوازه عند أربابه وإلا كان مختلا (فينتقي¹) الاستشهاد به من حيث كونه شعرا. ومن مبادئ العلم معرفة مرتبته من العلوم وذلك يتبين من فائدته، وبعد هذا نبين خطأ من ذم هذا العلم وهما أحد رجلين إما عاجز أو جاهل وكلاهما لا يلتفت إليه. وأما واضع هذا العلم فهو الإمام العالم الشهير الصالح الورع الزاهد الحجة أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد اليعمدي الفراهيدي بطن من الأزدي. ويقال الفرهودي شيخ الإمام سيبويه، وهو صاحب كتاب العين في اللغة وصاحب الموسيقى والعروض، توفي أيام الرشيد سنة سبعين وقيل خمس وسبعين ومائة، ولم يسبقه أحد إلى استخراج العروض. وقال النضر بن شميل ما رأى الراؤون مثل الخليل ولا رأى هو مثل نفسه، كان شعث الرأس شاحب اللون (قشيب الهيئة متحرق²) الثياب متقلع القدمين مغمورا في الناس لا يعرف وكان يقول: التواني إضاعة والحزم بضاعة والانصاف راحة واللجاج وقاحة والصفح عن الإخوان مكربة ومكافأتهم على الذنوب والإساءة دناءة؛ وقيل له من الزاهد فقال من لم يطلب المفقود حتى يفقد الموجود. وذكروا في كيفية استخراج علم العروض صفات يطول ذكرها، ونقل ابن بري أن بعض العلماء ذكر أن الخليل أخذ رسم العروض من أصحاب محمد بن علي، ومن أصحاب علي بن الحسين رضي الله عنهم؛ قالوا

1 في (ب) فلا ينبغي.

2 في (ب) مشتت الهيئة محترق.

ودخل عليه أخوه يوما وهو مكب على دائرة يحاول فكها بأجزاء التفعيل، فنادى قومه وقال جن الخليل فأتوه فلما فرغ صرف وجهه إلى أخيه وأنشده:

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني أو كنت أجهل ما تقول عذلتك

لكن جهلت مقالتي فعذلتني وعلمت أنك جاهل فعذرتك

وقيل إنما أنشدهما حين سأله ابن كيسان¹ عن شيء فلما استفتح الجواب قال ابن كيسان لا أدري ما تقول.

النقص والرجحان: معروفان؛ والنقص يشمل نقص المقدار كنقص بعض الحروف من كلمات الشعر فيما نحن بصدده، ونقص الصفة الذي هو العيب. ولو كان بزيادة كزيادة ما لا تجوز زيادته عند العرب لكونهم التزموا حذفه وكذا كل زيادة خالفت أحكام العرب في شعرها وإن كانت من الجزء باعتبار الأصالة. قال الجوهري: نقص الشيء نقصا ونقصانا ونقصته أنا يتعدى ولا يتعدى، وانتقص الشيء أي نقص وانتقصته أنا، والمنقصة النقص والنقيصة العيب. ورجح الميزان يرجح بفتح الجيم في الماضي، وفتحها وضمها في المضارع رجحانا بضم الراء في المصدر أي مال ورجحت له ترجيحا وأرجحته أعطيته، وترجحت الأرجوحة بالغلام مالت و(راجحته²) فرجحته كنت أوزن منه.

1 هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن كيسان، والكيسان الغدر، اسم له. وهي لغة سندية، وكان ابن كيسان نحويا ومغفلا، وكان أبو الحسن فاضلا حلط المذهبين وأخذ عن الفريقين -البصريين والكوفيين-، توفي ببغداد سنة 299هـ. وله من الكتب: تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، "المذكر والمؤنث"، "معاني القرآن" وغيرها. انظر: الفهرست (94/2)؛ تاريخ الأدب لبروكلمان (171/2).

2 في (ب) أرجحته.

يدريهما: يعلمهما؛ قال الجوهري دريته ودريت به دريا ودرية ودراية أي علمت به، وأدريته أعلمته.

الفتى: قال الجوهري: الشاب، والفتاة الشابة؛ وقد فتى بالكسر يفتي فتى فهو فتى السن بين (الفتاء¹) وولد له في فتاء سنه والفتى السخي الكريم يقال فتى بين الفتوة وقد تفتى وتفتى والجمع فتيان وفتية وفتو على فعول وفتى كعصي. قال سيبويه أبدلوا الواو في الجمع والمصدر بدلا شاذا انتهى. والظاهر أن الناظم لم يرد بالفتى واحدا من المعنيين الذين ذكر الجوهري وإنما أراد به الرجل الكامل في خصال الرجولية ومن لوازم ذلك الكمال الذكاء والفتنة والغوص على المعاني وعلو الهمة، بحيث يرتفع عن مسقطة الجهال فإن الإنسان بما هو إنسان ليس بالصفات الجسمية كالفتوة ولا بالقوة بل بالعقل والمعارف والعلوم

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان

فأشار الناظم إلى أن هذا العلم لما كان خفي الدقائق سني الحقائق احتاج إلى فضل ذكاء وعلو همة فلا يدري ناقصه عن المعتدل منه وراجحه عليه إلا الكامل من الفتيان فيما هو به إنسان كالخليل مستخرجه ومن يسير بعده فيه على منهجه، وإنما كني عن الرجل الكامل وهي طريقة للعرب والأدباء مشهورة فإن الإنسان عادة إنما تتيسر له أسباب الوصول للمراد في ذلك الزمان.

إذا المرء أعيته الخلافة ناشئا فمطلبها كهلا عليه عسير

1 في (ب) الفتى.

ويحتمل أن يريد الناظم المعنى الأول إشارة إلى أنه ينبغي أن يتعلم الإنسان هذا العلم في الصغر فإنه أسهل عليه حينئذ، وهكذا سائر العلوم لا سيما الغامضة والأدبية فإنها تتربى مع الإنسان ويتأدب بها شيئاً فشيئاً فتكبر له مع كبره، والكبير لا ينال منها إلا الصغير لأن زمن (صحته إياها¹) اليسير (وحفظها²) عليه عسير.

إن الغصون إذا قومتها اعتدلت ولن تلين إذا قومتها (الخشب)

ويحتمل على بعد أن يريد المعنى الثاني لأن السخي يرتاح لسماع الشعر ويثيب عليه على مقداره، فمن لوازم ذلك معرفته بصحيحه وفاسده وحسنه من قبيحه وهذا المعنى الذي قررنا في هذا الوجه هو من الشهرة عند العلماء بتاريخ الملوك والكرماء مع الشعراء بحيث لا يحتاج إلى شاهد حكاية (أو خبر³) أو تعيين واقعة أو أثر.

أنواعه: جمع نوع والضمير للشعر؛ قال الجوهري: النوع أخص من الجنس وقد تتوع الشيء أنواعا انتهى. قلت: والنوع عند المنطقيين يطلق تارة على الكلي الذي له أفراد متفقة في حقيقة ذلك الكلي مندرجا تحت جنس؛ كالإنسان بالنسبة لأفراده الصنفية والشخصية مع أنه داخل تحت الحيوان، أو لم يندرج تحت جنس كالنقطة فإنه مفهوم كلي يصدق على (آحاد⁴) من النقط هي متفقة في حقيقة النقطة الكلي مع أن النقطة ليست مندرجة تحت جنس إذ ليست مركبة حتى يكون فيها الجزء العام والخاص كما في الإنسان. وتارة على ما اندرج تحت جنس اتفقت آحاده فيه كالإنسان أو اختلفت

¹ في (ب) صحته إياها قد فني ما بقي منه إلا

² في (ب) وحفظها فيما بقي منه.

³ ساقطة من (ب).

⁴ في (ب) كل واحدة.

كالحيوان، وسموا النوع باعتبار الإطلاق الأول حقيقيا لأنه (معقول¹) لا بالإضافة إلى ما فوقه وسموه بالاعتبار الثاني إضافيا فيصدق على الحيوان نوع باعتبار الإطلاق الثاني لدخوله تحت جنس وهو الجسم ولا يصدق عليه نوع بالإطلاق الأول لأن آحاده مختلفة ويصدق على النقطة نوع بالإطلاق الأول دون الثاني ويصدق على الإنسان نوع بالإطلاقين معا، فبين التفسيرين للنوع عند المنطقيين عموم وخصوص من وجه. وأراد الناظم هنا أنواع الشعر الخمسة عشر وهي: الطويل والمديد والبسيط والوافر والكامل والهزج والرجز والرمل والسريع والمنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجتث والمتقارب؛ وهي أنواع حقيقية لأن ما تحت كل واحد منها من الأصناف كالضروب المختلفة أو من أشخاص كل صنف متحدة في حقيقته وأنواع إضافية لاندراجها تحت مفهوم الشعر الكلي الذي هو جزء من كل واحد منها الممتاز من غيره بأجزاء تفعيله. فكل واحد من البحور باعتبار ما تحته وباعتبار دخوله تحت (مطلق الشعر كالإنسان باعتبار ماتحته وباعتبار دخوله تحت مطلق الحيوان²)، وتسمى أيضا هذه الأنواع بحورا وسموها بذلك المصنف في قوله بعد والأبحر يهمي، وسموها بعضهم أجناسا وسمى ما يندرج تحتها أنواعا وسموها بعضهم أصنافا؛ ومقتضاه أن الشعر نوع وتسمى أيضا أصولا وأعاريض وأشطارا ووجه هذه التسميات لا يخفى.

¹ في (ب) لأنه مقول.

² مكتوبة في الهامش في (أ).

خمسة عشر: هي عدد الأنواع المذكورة وخمسة عشر من العدد المركب والمشهور فتح عينه. قال في التسهيل وربما سكن عين عشر يعني في المركب (وقريء1) "أحد عشر كوكبا"2 بتسكين العين وعلى هذا بنا الناظم لأنه لا يتأتى له الوزن إلا مع تسكين العين إذ لا يجتمع في شعر توالي خمس متحركات ووجهه في النثر التخفيف من توالي الحركات لأن الكلمتين جعلتا ككلمة واحدة وما ذكر من أن هذه الأنواع خمسة عشر هو استقرار الخليل، وزاد غيره عروضاً وأضاريف يوقف عليها في محلها إن شاء الله تعالى؛ منها زيادة بعضهم سادس عشر سماه بالمتدارك واستخرجه من دائرة المتقارب، وطرحه الخليل (لما يذكر3) وسمي أيضاً المخترع والمحدث، وأنكر الأخفش4 مجيء المضارع عن العرب وأثبتته قياساً ونسبه الخليل والأكثر إلى العرب، وجعل الجوهري أقطار الشعر كلها اثني عشر لا غير منها (المتدارك5)، وجعل منها سبعة مفردات وخمسة مركبات؛ فالمفردات ما لا تتركب مع غيرها وهي: الوافر

¹ في (ب) نحو.

2 من سورة يوسف، من الآية 4. انظر: عبد اللطيف الخطيب. معجم القراءات. القاهرة: دار سعد الدين، 2002. مج4، 177-178؛ البنا الدمياني. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الإثني عشر. عالم الكتب: بيروت، 1987. ج2، ص139.

3 في (ب) ما ذكر.

4 هو سعيد بن مسعدة الجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط: نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة وأخذ اللغة عن سيبويه، توفي حوالي 215هـ، زاد في العروض بحر"الخبب"، له عدة كتب منها: "القوافي"، "معاني الشعر"، "الاشتقاق"، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي (101/3-102)؛ تاريخ التراث لسزكين (260/8)؛ تاريخ الأدب لبروكلمان (151/2).

5 مكتوبة في الهامش في (أ).

والكامل والهج والرجز والرمل والمتقارب والمتدارك، والمركبات ما تتركب من غيرها وهي: الطويل والمديد والبسيط والخفيف والمضارع. فالطويل مركب من المتقارب والهج لأن المتقارب مركب من فعولن والهج مركب من مفاعيلن ومنهما الطويل، والمديد مركب من الرمل والمتدارك لأن الرمل من فاعلاتن والمتدارك من فاعلن والمديد منهما، والبسيط مركب من الرجز والمتدارك، والخفيف مركب من الرجز والرمل، والمضارع مركب من الهج والرمل؛ ويركب من الوافر والكامل شطر لما فيهما من الفاصلة فلو ركب منهما بحر لتوالت حركات كثيرة لا سيما مع سقوط النون للزحاف. وأسقط الجوهري السريع والمنسرح والمقتضب والمجتث؛ قال وإنما كثر الخليل الألقاب للتقريب والشرح وإلا فالسريع (من البسيط لأن بناؤهما من مستفعلن وفاعلن والمنسرح¹) والمقتضب من الرجز لأنهما من مستفعلن وهذا بناء على قاعدته أن مفعولات مقلوب مستفعلن، والمجتث من الخفيف لأنهما من مستفعلن وفاعلاتن ولا اختلاف بين هذه الأجزاء إلا في تقديم أو تأخير أو تكرار بعضها، وحذف صاحب هذا المذهب وتغييره عن غوامض هذا الفن لا يخفى، وبناؤه السريع من مستفعلن فاعلن لإنكاره مفعولات وقول الخليل أن فاعلن في السريع منقول بالكشف والطي من مفعولات أجري على حكم الدوائر وأكثر إطرادا. واعترض ب

عضهم جعله الخفيف مركبا من الرمل والرجز، ومستفعلن في الرجز مجموع الوجد وفي الخفيف مفروقة وكذا قوله في المضارع لأن فاعلاتن في الرمل مجموع الوجد وفي المضارع مفروقة وأجيب بأنه لا يعترف بمفعولات ولا مقلوبيه فكيف يعترض عليه بما ينكره.

1 ساقطة من (ب).

كلها: الضمير للأنواع الخمسة عشر، وكل قال الجوهري لفظه واحد ومعناه جمع، تقول كل حَضَرَ على اللفظ وحَضَرُوا على المعنى وكل وبعض معرفتان ولم يجئ عن العرب بـ ال وهو جائز لأن فيهما معنى الإضافة وإن فقدت انتهى. وفي المغني كل [اسم1] وضع لاستغراق أفراد المنكر والمعرف واجزاء المفرد المعرف وحكم لفظه الأفراد والتركيز وفروعهما وإن أضيفت إلى معرفة جاز مراعاة اللفظ أو المعنى وإن قطعت عن الإضافة لفظاً؛ فقال أبو حيان يجوز اعتبار الأمرين والصواب أن (المقدر2) يكون مفرداً نكرة وإفراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا فيجب الجمع وإن كانت المعرفة لو ذكرت وجب الإفراد ولكن جعل ذلك تنبيها على حال المحذوف، انتهى مختصرا.

تؤلف: أنت الفعل لإسناده إلى ضمير كل باعتبار معناها لأنها واقعة على الأنواع، وهذا مراد من قال من الشراح أن الضمير عائد على الأنواع ويجوز أن يريد عوده على لفظ أنواعه لا على كل باعتبار معناها، ولو قال الناظم يؤلف بالياء على التذكير اعتبارا بلفظ كل لصحّ. والتأليف الجمع ألفت الشيء جمعته؛ وقال الجوهري ألفت بين الشيين تأليفا فتألفا وائتلفا، ولإيلاف قريش أي أهلك أصحاب الفيل لأولف قريشا مكة ولتؤلف قريش رحلة الشتاء والصيف أي تجمع بينهما انتهى. ورأى بعضهم أن التأليف أخص من الجمع وأنه جمع بين شيئين أو أكثر على نسبة بينهما لأن التأليف يقتضي الألفة، وحكى بعضهم ألا فرق بينهما عند المناطقة وأن بعض

1 أثبتّها من (ب).

2 في (ب) المفرد.

متأخريهم زعم أن المركب ما دل جزؤه على معنى في الجملة وأن المؤلف ما دل جزؤه على جزء معناه.

جزأين: تثنية جزء وهو (أحد الأجزاء أي بعض من مركب1)؛ قال الجوهري وجزأت الشيء جزءاً قسمته وجعلته أجزاءً وكذلك التجزئة انتهى. واختلف الشراح في مراد الناظم بالجزأين فقال السيد الشريف في الشارح الأول يريد أن أجزاء التفعيل التي تؤلف منها أشطار الشعر منقسمة إلى خماسي وسباعي لا ثالث لهما وهذا باعتبار الأصل لا بالنظر إليهما بعد العلل والزحاف وفرعيتهما لتركبهما من الأسباب والأوتاد، فالأشطار مركبة من الأجزاء والأجزاء من الأسباب والأوتاد وهما من الحروف السواكن والمتحركات انتهى. وقال جماعة غيره مراده بالجزأين الأسباب والأوتاد لأنهما جزءان لأجزاء التفعيل وكل بحر مؤلف منهما وفرعيتهما لحصولهما من سواكن الحروف ومتحركاتها، ورجح بعضهم هذا الشرح بأن كلية الناظم لا تطرد إلا معه فإن كل بحر مؤلف منهما، وأما الجزآن الخماسي والسباعي فلا يجتمعان إلا في الدائرة الأولى وبأنه أتم فائدة التنصيص على عدم اعتبار الفاصلة وإنما يفهم عدم اعتبارها على التفسير الأول من عدم ذكرها وعدم ذكر الشيء ليس قولاً بعدمه وبأن في الشرح الثاني تأسيساً لقول الناظم بعد ومن جنسيهما الجزء قد أتى خماسيه قل والسباعي ثم لا يفوتك تركيب

وفي الأول تأكيد وبأنه وافق أخيراً على تركيب الأسباب والأوتاد من الحروف فليذهب إلى ذلك ابتداءً انتهى مختصراً. قلت ولا خلاف بين الشرحين من حيث المعنى لأن

1 في (ب) واحد الأجزاء أي واحد أو بعض من مركب.

الخماسي والسباعي لاشك في تركيب البحور منهما، ولما كانا هما متركيين من الأسباب والأوتاد لزم ذلك تركيب البحور منهما أيضا لأن جزء الجزء جزء للكل والمركب من المركب من شيء مركب من ذلك الشيء، فالشريف نظر إلى التركيب الثاني وغيره نظر إلى الأول وإنما يبقى النظر في ترجيح أحد الشرحين وإلا فالخلاف لفظي، وقد يرجح شرح الشريف المتقدم شرعا وطبعاً ووضعاً بوجوه:

الأول: أن الشعر بما هو شعر إنما كان كذلك لتركبه من الأجزاء الثواني التي هي أصله القريب وهي ميزانه التي يوزن بها وبها يظهر اختلاف أنواعه وهي وإن تشعبت فمرجعها إلى الخماسي والسباعي وأما الأسباب والأوتاد فلا تختص بتمييز الشعر ولا بتمييز بعض أنواعه من بعض.

الثاني: أن استعمال الأصلية والفرعية في الألفاظ بحسب الاصطلاح العربي إنما يكون فيها بعد التركيب من الحروف ككون المصدر أصلاً للفعل والصفة، ولا يقال في المصدر فعل لتركبه إلا لغة وإلا لزم أن يقال الفعل فرع فرع لا فرع أصل.

الثالث: أن ال في قول الناظم بعد ومن جنسيهما الجزء للعهد الجنسي أي جنس الجزء الذي تضمنه قوله من جزأين وفسر ذلك الجزء بقوله خماسيه قل والسباعي وهذا كالنص على مراده بجزأين فكيف يعدل عن شرحه كلامه بغيره؛ والنحات يقولون أن النكرة إذا أعيدت بلفظ المعرفة فالثاني هو الأول وإنما وجد الجزء ثانياً تنبيهاً على أن مراده بالمتى جنس الجزأين ويدل على أن مراده ثانياً الجنس قوله خماسيه والسباعي ونبه بقوله ومن جنسيهما؛ أي جنس الأسباب والأوتاد على ما عناه بفرعين فكيف يصح مع هذا أن يقال أراد فرعين من الحروف، وسترى مزيد بيان لهذا اللفظ

عند تعرضنا لشرحه إن شاء الله تعالى وهذا ظاهر لا غبار عليه. وقول المرجح للشرح الثاني أن كليته لا تطرد إلا معه معارض بأن تمييز البحور لا يكون إلا مع الأول وهذا أقوى في الاعتبار سلمنا تساويهما لكن يلزم عدم الاطراد مع الثاني أيضا لخلو بعض البحور من الوجد المفروق والسبب الثقيل سلمنا لكون هذين خاصين ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم فجميعها لا يخلو من جنسهما لكن يلزم الاطراد أيضا مع الأول لأن قوله من جزأين أي من جنسهما إما على الجمع أو على الانفراد ولا يوجد شيء من البحور إلا منهما بناءً على أن غيرهما مأخوذ منهما فقول المرجح لا يجتمعان إلا في الدائرة الأولى وهم على هذا التقرير وهو ظاهر ولا يصح أن يريد الشريف غيره، وأما قوله وبأنه أتم إلى آخره فاستدلال بمحل النزاع لأنه بناء على تفسير الجزأين بما ذكر فيكون قوله لا سوى أي لا سوى الأوتاد والأسباب فتنتفي الفواصل والشريف يمنع ذلك ويقول معنى لا سوى أي لا سوى الخماسي والسباعي تنبيهها على أن غيرهما من الأجزاء راجع إليهما. فإن قلت فما مذهب الناظم في الفاصلتين قلت يحتمل أن يكون قائلاً بهما وسكت عنهما اختصاراً واقتصاراً على ذكر الأهم، ويحتمل أن يكون وقف فيهما لتعارض أدلة المثبت والنافي ويحتمل وهو أرجح الاحتمالات أن نفيهما لرجوعهما إلى الأسباب أو إليها وإلى الأوتاد ولذلك اقتصر على ذكر الأصل كما اقتصر على ذكر الجزأين ويأتي بيان ذلك إن شاء الله. وقوله في شرح الشريف تأكيد ليت شعري من أين يأتي التأكيد فإن الناظم وصف الجزأين أولاً بكونهما فرعين ولم يبين عماذا تفرعا ثم بين ثانياً مما تفرعا فأين محل التأكيد، وقوله وافق على التركيب من الحروف انتهى إلى آخر جوابه.

إن التركيب الذي ذكر أخيراً من الحروف إنما هو اللغوي والطبيعي ولم يذكره إلا تبييناً للأصل وليس بمقصود هنا وإنما المقصود هنا التركيب الاصطلاحي المخصوص بالشعر وهو الذي ذكر أولاً كما تقدمت الإشارة إليه.

فرعين: تثنية فرع وهو لفظ مشترك والمراد به هنا ما بني على غيره وتفرع عنه، أما من قولهم فرع كل شيء أعلاه فإن الأعلى يستلزم استقراره على شيء تحته هو أصله؛ وأما من قولهم تفرعت أغصان الشجر أي كثرت وتقدم في أثناء الكلام أنهما هنا صفتين لجزأين لأنهما متفرعان من الأسباب والأوتاد على شرح الشريف أو من الحروف على شرح غيره.

سوى: بمعنى غير [قال1] الجوهري: قال الأخفش: سوى بمعنى غير أو بمعنى العدل، فيه ثلاث لغات إن ضمت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعاً وإن فتحت مددت تقول مررت برجل سواك وسواك وسواك أي غيرك انتهى. وفي المغني أنها تكون بمعنى مكان أو غير على خلاف في ذلك فتدم مع الفتح وتقصّر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر، وتقع هذه صفة واستثناء كغير وهي مثلها معنى. (وتصرف عند الزجاجي2)3وابن مالك4 فترفع وتتصب وتجر بحسب العامل، وعند

1 أثبتّها من (ب).

2 هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ببغداد سنة 241هـ، كان في صغره يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فعلمه المبرد. كان من كتّاب الوزير القاسم بن عبيد الله بن سليمان العباسي. توفي ببغداد سنة 311هـ. من كتبه: "معاني القرآن"، "العروض"، "خلق الإنسان"، "الأمالي" وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي (40/1)؛ الفهرست للنديم، ص66.

3 في (ب) وتتصرّف عند الزجاج.

4 هو محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الحياتي أبو عبد الله جماد الدين أحد الأئمة في اللغة العربية، ولد في جيان بالأندلس عام 1203 م وانتقل لدمشق توفي سنة 1274م من أشهر كتبه (الكافية=

سيبويه و(الجمهور 1) ظرف مكان لازم النصب إلا في الضرورة وترد بالوجهين عند الكوفيين وجماعة. واستعملها الناظم هنا متصرفاً لأنها مخفوضة بالعطف على جزأين والمضاف إليه وهو ضمير الجزأين محذوف أي لا سواهما.

التركيب: يقول أن للشعر ميزانا وهي أجزاء التفعيل التي يوزن بها ألفاظ الشعر، ويسمى ذلك الميزان في اصطلاح العروضيين أو يسمى علم ذلك الميزان (على ما تقدم من الاحتمالين في ضمير يسمى عروضه أو علم عروضه على الاحتمالين وبتلك 2) العروض وعلمها يدري الفتى النقصان من الشعر والرجحان عليه المستلزم معرفتهما معرفة المعتدل. وأنواع الشعر التي هي بحوره خمسة عشر نوعا كل واحد من تلك الأنواع يؤلف أي يركب من جزأين موزونين بميزان العروض وهما الخماسي كفعولن والسباعي كمفاعيلن والجزآن اللذان تتركب منهما بحور الشعر متفرعان أي متركبان من الأسباب والأوتاد، ولم يتركب الشعر في الأصل من سواهما من الأجزاء لأنهما أصل لما عداهما من عدد الأجزاء على ما تبين لك و ال في الشعر لتعريف الجنس أو الحقيقة وتقديم الخبر على المبتدأ لإفادة اختصاص الشعر المذكور أي هو له لا لغيره من الكلام، وتتكبير الميزان على هذا (للنوعية 3) أي نوع من الموازين؛ ويحتمل أن يكون للتعظيم تفخيما لشأنه أو للتقليل تحريضا على تعلم علم العروض لقلة مسأله بالنسبة إلى غيره من العلوم مع عظم قدره، وإضافة عروض للاختصاص

=الشافعية_ط). أنظر: خير الدين الزركلي. الأعلام. الجزء 6. ط5. بيروت: دار العلم للملايين، 1980، ص.233.

1 في (ب) الجوهري.

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) للتنويع.

وكذا الإضافة المقدرّة في النقصان والرجحان لأن الأصل نقصانه ورجحانه، ونابت
ال عن الإضافة على رأي من يجوز ذلك، وعلى الرأي الآخر يكون من إيجاز
الحذف أي النقص منه والرجحان منه؛ و ال في الفتى للمبالغة أي للكامل. وتقديم
بها على عامله إما للحصر أي بالعروض يدري ذلك لا بغيره من العلوم وإما لرعاية
الوزن والقافية؛ ويحتمل قوله للشعر ميزان أن يكون تشبيهاً إن قصد تشبيه ألفاظه به
ويكون التقدير ولألفاظ الشعر فيكون الطرفان المذكورين لأن المقدر في حكم المذكور
وأن يكون استعارة إن قصد تشبيه العروض أو العلم بها؛ فالميزان من استعارة
محسوس لمحسوس على الأول أو لمعقول على الثاني كما تقدمت الإشارة إليه وهي
تجريدية وتوشيفية لأنها قرنت بما يلائم المستعار منه وهو النقص والرجحان (كقوله
لدى أسد البيت¹) وفي البيت براعة الاستهلال المسمى بحسن الابتداء وحسن المطلع
لإشعاره بمقصد النظم مع باقي الشروط المذكورة لهذا اللقب في علم البديع، والجمع
بين ألفاظ الميزان والنقص والرجحان وبين الشعر والعروض من التناسب المسمى
بمراعاة النظير (وبين النقص والرجحان من الطباق²).

الإعراب: روي ابتداء هذا القصيد بغير واو وفيه حذف الحرف الأول من فعولن
ويسمى ثلماً كما ستعرفه إن شاء الله وهو قبيح، ولذا عيب عليه ابتداء القصيدة به
لكن الإعراب معه ظاهر لأن المجرور³ خبر مقدم وميزان مبتدأ مؤخر، وصح
الابتداء بالانكسار تقدم خبرها المجرور أو وصفها بالجملة بعدها وروي بالواو والإعراب

1 في (ب) لقوله يدريهما.

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) الجار والمجرور.

بحاله ويسلم من عيب التلم إلا أن في إثبات الواو إشكالا لأن المعنى على الاستئناف والواو لا تكون للاستئناف داخلة على الجمل إلا بعد جملة يمنع العطف عليها لمانع فيتعين كونها للاستئناف ولا تكون لذلك في ابتداء الكلام ولا تكون زائدة لأن سيبويه وجمهور البصريين يمنعون زيادتها، والذين يثبتون زيادتها وهم الكوفيون والأخفش لم يمثلوا ذلك في أول الكلام؛ وقول أبي حيان في شرح التسهيل؛ وقال بعض أصحابنا زعم الأخفش أن الواو تزداد في مثل أداة الشرط نحو: (ومن يكرمني أكرمه¹) وإن كان يؤخذ منه زيادتها في الابتداء إلا أنه مقيد بمثل أداة الشرط كما ترى. فلم يبق إلا دعوى أنها عاطفة والمعطوف عليه مقدر والتقدير للكلام المطلق ميزان كالأوزان التصريفية وللشعر خاصة ميزان يخصه أو لكل علم من فقه أو غيره ميزان أي قوانين يضبط بها وللشعر ميزان أي قانون يضبط به؛ قال في التسهيل: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا، فمثاله مع الواو قول بعض العرب وبك وأهلا وسهلا لمن قال مرحبا وأهلا وسهلا أي وبك مرحبا وأهلا وسهلا، ومنه: ولو افتدى به أي (لو ملكه ولو²) ولتصنع أي لترحم ولتصنع. وجعل منه الزمخشري ولينذروا به أي لينصحوا ولينذروا وهو كثير، وقال بعضهم هي هنا عاطفة على سؤال مقدر كأنه قيل هل للشعر ميزان، فقال مجيبا عاطفا لجوابه عليه وللشعر ميزان كواو رب؛ المبتدأ بها عند من رآها عاطفة لإجازة ولا يعترض بمنع البيانين اقتران جملة الجواب بالواو لجوازه عند النحويين انتهى. قلت ولا أعلم مجوزا لمثل هذا التركيب الذي قرر من نحوي ولا بياني، ويسمى مبني للمفعول والنائب

1 في (ب) أضاف ومن يهني أهنه.

2 في (ب) لو ملكه ولو افتدى به.

ضمير الميزان وعروضه مفعول يسمى الثاني، والجملة صفة لميزان على الأظهر والنقص مبتدأ والرجحان عطف عليه وخبرهما جملة يديرهما وبها متعلق بيدري، والضمير للعروض كما تقدم في التركيب والجملة الكبرى من المبتدأ والخبر في موضع الحال من عروضه واستغنى فيها بالضمير عن الواو نحو: "اهبطوا بعضكم لبعض عدو"¹. وقال بعضهم بها يتعلق بالخبر والضمير للميزان أو بيدريهما والأول أولى انتهى. قلت يريد بالخبر للشعر والمناسب على مقتضى قوله أن يكون بها حالا من الضمير في الخبر والنقص فاعل بهما وجملة يديرهما حال من النقص والرجحان. ولا خفاء² بأن تقديرنا الذي هو الثاني في كلامه أولى من الأول الذي قال فيه لأن تعلق بها بيدري وعود الضمير على العروض أصح وأظهر وأقل تكلفاً، ويحتمل على بعد أن يكون بها خبر النقص والرجحان وعامل المجرور إما كون مطلق أو خاص يدل عليه السياق وتقديمه للحصر أي بالعروض يكونان أو يديران أو يميزان لا بغيرها. وجملة يديرهما إما تفسيرية أو حال مؤكدة، وأنواعه مبتدأ خبره خمسة عشر، وجملة قل اعتراض لتقديم الوزن وهذا أولى من جعل الخبر جملة قل وخمسة عشر خبر مبتدأ مضمرة أي (هي³)، والجملة في موضع مفعول قل وتقدر الرابط في جملة الخبر أي فيها والضمير للأنواع ومن جعل قل بمعنى اعتقد واجريت في العمل كظن على لغة سليم وألغيت لتوسطها لأن في الوجهين تكلفاً وارتكاب شذوذ. أما (الأول⁴) فللخلاف في وقوع الجملة الطلبية خبراً وقلة حذف الرابط

1 من سورة الأعراف، من الآية 24.

2 في (ب) ولا يخفى.

3 ساقطة من (ب).

4 مكتوبة في الهامش في (أ).

المجرور مع المبتدأ. وأما الثاني فلكونه على خلاف اللغة المشهورة وكلها مبتدأ خبره جملة تؤلف إلى آخر البيت، وتقدم في المفردات إعراب لا سوى والظاهر أن جملة كلها مستأنفة لا محل لها من الإعراب ويضعف جعلها حالا من المبتدأ والخبر لأن الابتداء لا يعمل في الحال عند الجمهور وأقوى منه أن تجعل حالا من الضمير في خمسة عشر وهو العامل فيها على أنه مؤول (بمعدودة نحو زيد أسد فارسا¹). ولا يصح جعل كلها تأكيدا لأنواعه وتؤلف خبر آخر لأن فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالخبر، إذ التابع من تمام المتبوع ولا يخبر عن المتبوع إلا بعد تمامه.

وأول نطق المرء حرف مكرر فإن يأت ثان قيل ذا سبب بدا
 خفيف متى يسكن وإلا فضده وقل وتد إن زدت حرفا بلا امترا
 وسم بمجموع فعل وبضده كفعل ومن جنسيهما الجزء قد أتى
 المفردات:

أول الشيء: مبدأه²؛ قال الجوهري: والأول نقيض الآخر وأصله أوأل على أفعل مهموز الوسط قلبت همزته واوا وأدغم، والجمع الأوائل والأوالي على القلب. وقيل أصله ووأل على فوعل قلبت الواو الأولى همزة وإنما لم يجمع أوائل لاستثقال جمع واوين بينهما ألف جمع فإن جعل صفة لم ينصرف كعام أول. قال ابن السكيت³ لا

1 في (ب) بمعرفة نحو زيد في الحرب فارس.

2 في (ب) مبدأه.

3 هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق المعروف بابن السكيت صاحب كتاب اصلاح المنطق وكان من أصحاب الكسائي حسن المعرفة بالعربية، قتل سنة 244 وعمره ثمانيا وخمسين سنة. أنظر: صديق بن حسن القنوجي. أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت. صص. 31، 32.

نقل عام الأول وتقول (ما رأيت¹) عامٌ أوّل بالرفع صفة لعام أي أول من عامنا وبالنصب كالظرف أي قبل عامنا وابدأ بهذا أول بالضم على الغاية² كقبل فإن ظهر المحذوف³ نصب كابدأ به أول فعلك نحو قبل فعلك وتقول فيمن لم تره يوما قبل أمس؛ ما رأيت⁴ من أول أمس، وفيمن لم تره يومين قبل أمس؛ ما رأيت⁵ من أول من أول من أمس ولم تجاوز ذلك وهذا أول بين الأولية والمؤنث الأولى والجمع الأول كالأخرى والآخر وكذا لجماعة الرجال من حيث التأنيث والأولون انتهى. وفي التسهيل والحق بأسبق مطلقا أول صفة وإن نويت إضافته بني على الضم وربما أعطي مع نيتها ما له مع وجودها وإن جرد عن الوصفية جرى مجرى افك⁴ والحق آخر بأول غير المجرد فيما له مع الأفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان إلا أن آخر يطابق في التكرير والتعريف ما هو له ولا يليه من وتاليها بخلاف أول انتهى.

نطق: بضم النون مصدر بمعنى المفعول أو اسم لما ينطق به المتكلم من حرف فأكثر، وقال الجوهري: النطق الكلام وقد نطق الرجل نطقا وأنطقه غيره وناطقه واستنطقه أي كلمه، والمنطيق البليغ، وماله صامت ولا ناطق فالناطق الحيوان والصابمات ما سواه انتهى. وقال بعضهم أن ابن الطراوة قال النطق إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه (من 5) المعاني لفظا أو إشارة وفيه نظر لمن تأمل انتهى. قلت ولا مدخل للإشارة هنا، وإنما تسمى نطقا حكما. وقال بعضهم نطق بضم النون وفتحها

1 مكتوبة في الهامش في (أ).

2 في (ب) العالية.

3 في (ب) المجرور.

4 في (ب) الكل.

5 في (ب) عن.

مصدر نطق أي تكلم وهو أخص من الصوت وهو هنا المنطوق به المستقل في السمع باعتماده على المقطع لا مطلق المنطوق به لقول النديم¹: أقل الأصوات الحركة وأطول منها الحرف الساكن وأطول منها الحرف الساكن وأطول منه المتحرك لأنه حرف وحركة، وهو حي والساكن ميت؛ فعند النديم الحركة (أقل²) الأصوات لكن لا تتميز عن الحرف في السمع انتهى. قلت قوله وهو أخص الظاهر عود الضمير على النطق، وقوله وهو المنطوق إلى آخر ما استدل به من كلام النديم ظاهر أو صريح في أن النطق يتأتى بأقل من حرف وليس إلا الحركة وذلك غير معقول لأن الحركة هيئة للحرف ومن صفاته ويستحيل وجود الصفة بدون الموصوف. قال شيخ شيوخنا أثير الدين أبو حيان رحمهم الله في أول إعراب الصحيح الآخر من التذليل والتكميل والحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده، لأن الحرف يوصف بأنه متحرك كوصفه بشدة أو جهر فهي صفته، والصفة لا تتقدم ولا تتأخر إنما توجد مع موصوفها إذ لا تقوم بنفسها. ثم استطرده الكلام في المسألة بذكر خلاف في بعض أحوالها وأشار إلى أنه ذكر المسألة في محل آخر وكله³ يقتضي أن الحركة لا توجد بدون الحرف؛ وقوله عند النديم أقل الأصوات الحركة لكن لا تتميز إلى آخره كالمتناقض لأنها إن لم تتميز عنه فكيف توصف بأنها أقل الأصوات، وهو أيضا

1 براهيم بن ماهان (أو ميمون) بن مهمن الموصلي التميمي بالولاء، أبو إسحاق النديم، أوجد زمانه في الغناء، شاعر فارسي الأصل، ولد بالكوفة سنة 125هـ، مات أبوه فكفله بنو تميم فنسب إليهم، حذق الكتابة والقراءة بالحبس، وكانت له عند الخلفاء منزلة حسنة، توفي في بغداد سنة 188هـ كان ينظم الأبيات ويلحنها ويغنيها. انظر: الأعلام للزركلي (1/ 58 - 59)؛

2 في (ب) أول.

3 في (ب) وكلامه.

خلاف قول الناظم: وأول نطق المرء حرف محرك. وقال السيد الشريف: قرر الناظم أن كل صوت ينطق به لا بد أن يكون أوله محركاً لأن من نقر شيئاً بشيء يكون أول الصوت المتولد عنه كالحرف المتحرك وآخره كالساكن؛ ولذا قال الخليل¹: وأقصر الأصوات المنطبقة² حرفان أولهما متحرك وثانيهما ساكن. وهذا معنى وأول نطق المرء حرف محرك؛ أي أول صوته المنطقي انتهى. وما نقل عن الخليل هو الصحيح الذي يقتضيه الطبع وهو مخالف بالكلية لما نقل عن النديم وإنما قال نطق ولم يقل صوت كما قال غيره لخصوصية النطق بالإنسان كاللفظ وعموم الصوت للحيوانات³ إن أنكر الأصوات والجمادات.

المرء: قال الجوهري: الرجل ويقال بفتح الفاء رفعا ونصبا وجرأً وبضمها فيها واتباعها لحرف الإعراب وهما مرءان ولا يجمع على لفظه وبعضهم يقول هذه مرأة ومرة بتحريك الهمة وتحريك الراء بحركتها، فإن جئت مع مرء بهمة الوصل كان فيه ثلاث لغات فتح الراء على كل حال وضمها كذلك واتباعها لحرف الإعراب ولا جمع له من لفظه وامرأة مفتوحة الراء لا غير ويصغر مريءً ومريئةً والنسب إليه مُرءِيٌّ بفتح الراء وامرِيٌّ انتهى. والظاهر أن الناظم استعمل لفظ المرء موضع إنسان ليشمل

1 هو أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي الأزدي اليمامي، من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي، ولد بالبصرة سنة 100هـ. له كتب: "العين"، "معاني الحروف"، "تفسير حروف اللغة"، وكتاب "العروض"؛ مات بالبصرة سنة 170هـ. انظر: الأعلام للزركلي (2/ 314)؛ النديم. الفهرست. [دم.]: [د.ن.]: [د.ت.]. ج2، صص48-49.

2 في (ب) المنطقية.

3 في (ب) في جميع الحيوانات.

الرجل والمرأة وغلب لفظ المذكر للتوافق في المادة كما يفعل في تثنية هذا النوع، ويحتمل أن يكون خص الحكم بالمذكر ويجري ذلك الحكم على المؤنث بالقياس الطبيعي لأن وصف الذكورية في هذا الباب طردي وخص المذكر بالذكر لشرفه. وقال بعضهم قد يطلق امرؤ على الأنثى - حكاة في الصحاح 1 - ولعله حامل الناظم على استعماله فيهما انتهى. قلت لم أقف على هذا في الصحاح للجوهري، ولو ثبت فلفظ امرئ بهمزة الوصل غير لفظ مرء الذي نطق به المصنف.

حرف: الحرف لغة لفظ مشترك بين معان والمراد به هنا واحد حروف التهجي.

محرك: صفة حرف اسم مفعول من حرّكته وتحرك مطاوع حرّكه، واسم الفاعل منه متحرك فالمحرّك ما جعلت عليه حركة أو كسي صفة الحركة وهي فتحة أو ضمة أو كسرة ضد المسكن وهو الذي لم يحرك بحركة أو سلبها والأولى تسمية الذي لم يحرك بالساكن وحد المحرك والمتحرك من كلام الناظم أول صوت منطوق به للمتكلم طبعاً وذلك لأن الابتداء بالساكن محال طبعاً وما ينقل من الخلاف في ذلك لا محصول له. وبعضهم يقول المتحرك ما يبتدأ به ولا يوقف عليه ولا يؤخذ هذا الحد من كلام الناظم بل ربما يوهم كلامه خلافه، ولما كان الساكن ضد المتحرك لزم من طريق المقابلة أن يكون حده ضد حده؛ فعند الناظم ما لا ينطق به ابتداءً ويزيد الآخر ويوقف عليه. وقال الشريف الساكن ما صاغ تحريكه بثلاث حركات ولا يصح الابتداء به، والمتحرك ما صاغ تحريكه بحركتين ولا يصح الوقف عليه؛ وصورة

1 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية من تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري حققه أحمد عبد الغفور عطار في ستة أجزاء ومقدمته بقلم الملك فهد بن عبد العزيز ملك السعودية وهو أصح معجم عربي وهو أول معجم لغوي صحيح سار على نهج يسر اللغة وجعلها في متناول الناس جميعاً. أنظر: الصحاح للجوهري (1/1 ، 2/1).

الساكن خط كما ترى {ا} وصورة الحركة نقطة كما ترى {و}. وصورة المتحرك حلقة كما ترى {0} انتهى. قلت وشكل الحركة الذي ذكر هو الموجود في المصاحف الكوفية، وصورة الساكن ألف والمتحرك ميم وبعضهم صور المتحرك هاء كما ترى {ه}.

يأت: مضارع أتى بمعنى جاء والإتيان المجيء وأتيته أتيّاً وأتوته أتوة لغة - قاله الجوهري ..

ثان: صفة لموصوف محذوف أي حرف ثان.

سبب: السبب لغة - قال الجوهري - الحبل وكل شيء يتوصل به إلى غيره واعتلاق قرابة وأسباب السماء نواحيها والله مسبب الأسباب ومنه التسبيب¹ انتهى. وهو في اصطلاح أهل هذا الفن كما ذكر المصنف خفيف وثقيل؛ فالخفيف لفظ أو صوت ضم فيه حرف ثان ساكن إلى الحرف المتحرك الذي هو أول منطوق به، ومثاله كمّ وخفّ وقدّ وصورته {ا0} وهو أقلّ الأصوات التي يمكن النطق بها منفصلة على ما ذكر الخليل، وحاصله حرفان متحرك وساكن. والثقيل لفظ أو صوت ضم فيه حرف ثان متحرك للحرف المتحرك الذي هو أول منطوق به وحاصله حرفان متحركان، ومثاله مَعّ وَيَعّ وربّ محرك الباء خفيفة وصورته {00}.

وتسمية السبب بنوعيه سبباً إما اصطلاح صرف ونقل لا مع الملاحظة معناه لغة، أو مع تلك الملاحظة وهو الأولى. فإما أن يكون سمي بذلك لكونه يتوصل به إلى تركيب ألفاظ الشعر مطلقاً أو لبناء كل بيت منه لأن بيت الشعر يشبه بيت الشعر

1 في (ب) التسبب.

الذي هو الخيمة؛ فكما أن أسباب هذا البيت التي هي خباله يتوصل بها إلى بنائه، كذلك هي ألفاظ البيت أسبابه لأن بها يبني - قال ابن بري ونقله الشريف أيضا. كأن الخليل رحمه الله شبه بيت الشعر ببيت الشعر، فكما أن المسكن لا يقوم إلا بالأسباب وهي الحبال والأوتاد وهي الممسكة للأسباب وبالفواصل وهي حبال طويلة يضرب منها حبل أمام البيت وحبل وراءه يمسكانه من الريح، فكذلك بيت الشعر تركب من الأسباب والأوتاد والفواصل. ولهذا لا تكون الفاصلة الكبيرة إلا في بيت شاذ من الشعر فبيت الشعر شبيه ببيت الشعر في البنية والتسمية، وقال الأفوه (الأودي1):

والبيت لا يبتى إلا بأعمدة ولا عمود إذا لم تُرْسَ أوتاد
فإن تجمّع أسباب وأعمدة وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا
وقال أبو العلاء المعري2:

1 هو صلاة بن عمرو بن مالك، من بني أود، من مدحج. شاعر يمني جاهلي، يكنى أبا ربيعة. قالوا لقب بالأفوه لأنه كان غليظ الشفتين، ظاهر الأسنان، كان سيد قومه وقائدهم في حروبهم. وهو أحد الحكماء والشعراء في عصره. توفي نحو 50هـ. انظر: الزركلي. الأعلام (207-206/3)؛ ابن قتيبة. الشعر والشعراء. القاهرة: دار المعارف، 1982. ج1، صص 224-223.

2 هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي أبو العلاء المعري من معرة النعمان من الشام بالقرب من حماة ولد سنة 363 هـ بالمعرة قال الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة أخذ النحو واللغة عن أبيه وهو شاعر فيلسوف، توفي سنة 449 هـ. انظر: صديق بن حسن القنوجي. أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت. صص. 72، 73. الأعلام للزركلي (157/1).

والحسن يظهر في شيئين رونقه بيت من الشَّعر أو بيت من الشَّعر

انتهى. وزاد الشريف من إنشاد المعري قبل هذا البيت:

حسنت نظم كلام توصفين به ومنزلاً بك معموراً من الخفر

وسمي الأول خفيفاً لخفته بسكون ثانيه، والثاني ثقيلاً لحركة ثانيه ولا أدري هل لهما شبه من حبال المسكن يصح هذه التسمية أم لا. ويشبه أن يكون الخفيف من حبال المسكن ما تشد به جوانبه من يمين وشمال لأنها ساكنة لعدم الحاجة إلى تحريكها وخفيفة الجرم لقلّة استعمالها في الاعتماد عليها بالنسبة إلى غيرها، والتثقل ما تشد به جوانب الخلف والأمام وكانت ثقيلة لكثرة تحريكها بالدخول والخروج ولأنها تكون أغلظ جرماً لكثرة الاستعمال. والفواصل تقدمت ولم يستعملها الناظم، والخليل يسمي السبب الخفيف الصوت المنفرد الأقصر ويسميه بعضهم المتواتر، وبعضهم يسميه إذا انفرد في التركيب مفروقاً ويسميه إذا ازدوج¹ مع مثله مجموعاً أو مفروقاً. ومنهم من قال السبب منفصل نحو {من} ومتصل نحو {لمن}، وهذا يسمي الفاصلة الصغيرة وتدا ثلاثياً والكبيرة وتدا رباعياً، والزجاج ينوع السببين إلى مقرونين وهما ما تركبت منهما الفاصلة الصغيرة ومفروقين وهما ما كان كل منهما قائماً بنفسه نحو {مُسْ تَفْ} من مستفعلن.

بدا: ظهر؛ قال الجوهري: بدا الأمر بدواً مثل قعد قعوداً أي ظهر، وأبديته أظهرته.

خفيف صفة سبب؛ قال الجوهري التخفيف ضد التثقل، واستخفه خلاف استثقله، ورجل خفيف وخُفاف بالضم، وخف الشيء يخف خفة صار خفيفاً انتهى.

1 في (ب) اندرج.

متى: اسم شرط يجزم فعلين، وهو ظرف زمان يعم جميع الأوقات أي أي وقت.

يسكن: فاعله ضمير الحرف الثاني من السبب الخفيف، ويسكن أي لم يحرك بوحدة من الحركات الثلاث، والسكون الثبوت والاستقرار، سكن الشيء يسكن سكونا وسكنه غيره تسكينا.

وإلا: أي وإن لم يسكن ثاني حرف من السبب بل تحرك ببعض الحركات.

ضده: الهاء للخفيف، وضده هو الثقيل الذي ثاني حروفه متحرك كأول، والضد لغة النظير. قال الجوهري الضد والضديد واحد الأضداد وقد يكون الضد جماعة ومنه عليهم ضد وضادة وهما متضادان، ولا ضد له ولا ضديد أي لا نظير ولا كفؤ انتهى. والضدان في اصطلاح المتكلمين والحكماء على الجملة الموجودان اللذان لا تتوقف معقولية أحدهما على الآخر ولا يجتمعان في محل واحد وقد يرتفعان عنه، وهذه الحقيقة صادقة على السبب الخفيف والثقيل.

وتد: قال الجوهري الوتد بالكسر واحد الأوتاد والفتح لغة وكذلك الودّ في لغة من يدغم وتقول وتدت الودّ أتده وتدا، وتد وتذك بالمتيدة وهي المدق انتهى. هذا معناه لغة، ومعناه اصطلاحا الذي أرادته الناظم هو اللفظ الذي زيد فيه على حرفي السبب حرف ثالث، ثم هو مجموع إن كان على وزن فَعَلْ أي من حرفين متحركين بعدهما ساكن نحو: هدىً ورمى وربتْ مخفف الباء ساكن التاء، وصورته {100} وسمي مجموعا لاجتماع متحركيه ومفروق إن كان على وزن فَعْل أي من حرفين متحركين وبينهما ساكن كقبل وقام ولات وصورته {010} وسمي مفروقا لافتراق متحركيه، وتسميته وتدا

أيضا إما اصطلاح (صرف أو مع ملاحظة¹) شبهه بالوتد الممسك لأسباب الخيمة لأنه هنا أيضا يمسك الأسباب أي يستلزمها فلا يوجد بدونها، ولأن الأسباب تعتمد عليه كما هناك. وإما تتويجه إلى المجموع والمفروق فلا أدري هل له وزان في أوتاد المسكن أو لا. أما المجموع فيمكن أن ينظر بما كان من أوتاد الخيمة في طرف حبالها وهي الأكثر، وأما المفروق فيمكن أن ينظر بما كان من أوتادها في وسط بعض حبالها إن أمكن وجود ذلك فيها. وقال بعضهم الوتد محدث منقول من واحد أوتاد المسكن أو غيره والعلاقة قطع كل منهما وما قطع منهما لا يرجع إليهما وملازمتها الأسباب. وأما الفاصلة عند من أثبتها فمحدث، وتقال بالضاد المعجمة أيضا، وهي صفة نقلت أو غلبت وبالمهملة هو اصطلاح الخليل؛ والعلاقة أنها فصلت بين الأوتاد فسميت فاصلة ومن ذكرها بالمعجمة فالوجه أنها فصلت عن السبب والوتد فسميت بذلك. وكلاهما مما لقب بالصفة وكأنها قائمة به وتجمع فواصل وفاصلات² انتهى. قلت وعلى ما تقدم أنما سميت فاصلة لأنها لما كانت في الوسط فقد فصلت بين نصفي البيت ومن يراها بالمعجمة فلأنها فصلت الأسباب لأنها في المسكن أطول حباله، وتأمل ما معنى توجيه الأول بكونها الأول بكونها فصلت بين الأوتاد إلا أن يكون أراد قسمت أعدادها.

امتراء: أصله امتراء بالمد ثم قصره ضرورة وعناه الشك؛ قال الجوهري الامتراء في الشيء الشك فيه وكذلك التماري والمرية بضم الميم وكسرهما وقرئ بهما انتهى.

سم: أمر من سمى وتقدم معناه.

1 في (ب) صرف ونقل لا مع ملاحظة معناه لغة أو مع ملاحظة.

2 في (ب) فواصل وفاصلات.

بمجموع: مجموع صفة لمحذوف أي بوتد مجموع وهو ضد المفروق وتقدم وجه تسميته بذلك.

وبضده: الهاء للمجموع وضد صفة لمحذوف أيضا أي بوتد ضد المجموع وليس مقصوده الوصف بلفظ ضده بل بما صدق عليه وهو المفروق وتقدم وجه تسميته بذلك، وأطلق الناظم الضد على المفروق ودليل على أنه عنده أصل في نفسه إلا أن أصله المجموع كما ذهب إليه الجوهري لأن الضدين لا يتفرع أحدهما عن الآخر واحتجاج الجوهري بأن الافتراق لا يكون إلا عن اجتماع ضعيف إذ قد يعكس ويقال لا يكون اجتماع إلا عن افتراق

جنسيهما: تثنية جنس والضمير للسببين والوتدين أو للسبب والوتد المطلقين والجنس؛ قال الجوهري: الضرب من الشيء وهو أعم من النوع ومنه المجانسة والتجنيس، وزعم الأصمعي¹ أن ابن دريد² كان يدفع قول العامة هذا مجانس لهذا ويقول أنه مولد. وهو في اصطلاح المنطقيين على الجملة الكلي المقول على أشياء مختلفة

1 هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ابن مظهر بن رياح بن عمرو بن عبد شمس بن قتيبة بن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان ولد سنة 122 أو 123 وتوفي سنة 216، كان من أهل البصرة وكان صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح. أنظر: أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون. الأصمعيات اختيار الأصمعي. ط. 5. بيروت: [د.ن.] ، [د. ت] ، صص. 11، 12.

1 هو أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ولد بالبصرة سنة 838 م ونشأ بعمان وتثقل في الجزائر البحرية ما بين البصرة وفاس وكانت وفاته في بغداد سنة 933م . أنظر: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد. حقه وقدمه رمزي منير بعلبكي. كتاب جمهرة اللغة. الجزء الأول. بيروت: دار العلم للملايين، 1987، ص. 10.

بالحقيقة ومختلفة بالحقيقة يخرج النوع، لأنه مقول على أشياء متفقة بالحقيقة كما تقدم. ومثال الجنس الحيوان فإنه مقول أي صادق؛ اسمه على الإنسان والفرس والطائر والسباح وغيرها وهي أشياء مختلفة بالحقائق وهي أنواعه وهو أعم منها كما قال الجوهري. ووزانه في كلام الناظم أنه جعل السبب الكلي جنسا والخفيف والثقيل نوعيه، وجعل الوجد المطلق أيضا جنسا والمجموع والمفروق نوعيه، وجعل ما امتز به الخفيف من الثقيل وبالعكس وما امتاز به المجموع من المفروق وبالعكس كفصول الأنواع.

الجزء: تقدم تفسيره لغة والمراد به هنا جنس الجزئين المذكورين في قوله قبل من جزئين قال فيه للعهد كما تقدم؛ فمراده جنس جزء التفعيل الأصلي الذي هو الخماسي والسباعي ويفسر أن مراده هذان قوله بعد خماسية والسباعي لأنهما بدل منه ويندرج في هذين الجزئين باقي أجزاء التفعيل العشرة لأنها مركبة من الجزئين وهذا مراد الشريف بقوله يريد أن أجزاء التفعيل العشرة التي يذكرها بعد مؤلفة من جنسي الأسباب والأوتاد، يعني مع أن من العشرة أصولا وهما الخماسي والسباعي على اختلاف أصنافهما، وما خرج عن وزنهما فمفرع عنهما. وظهر من قول الناظم من جنسيهما الجزء بصيغة الحصر المستفادة من تقديم المعمول أن تركيب الجزء لا يكون من غيرهما، وهو القول بنفي الفاصلتين وهذا أولى من قول الشريف؛ يحتمل أن ينفيهما ويحتمل أن يعرض عنهما لعدم الحاجة إليهما لتركبهما من الأسباب والأوتاد (فذكرهما يغني عنهما)¹ وهو الظاهر انتهى. قلت بل احتمال نفيهما هو الظاهر لأن اعتبارهما مع عدم ذكرهما استغناء بما يستلزمهما كالجمع بين المتناقضين ولأن

1 في (ب) وقد ذكرهما فأغنى عنهما.

الأصح نفيهما وهو مذهب أكثر العروضيين - قاله ابن بري - ولأن الكبرى بقية مستفعلن وليست أصلاً اتفاقاً ولنذكر حقيقتيها والخلاف فيهما؛ أما الفاصلة الصغيرة فتلاث متحركات بعدها ساكن فعن كرجلٍ وضرباً وصورتها {1000}، (وسميت صغيرة بالنسبة إلى صاحبها وأما الفاصلة الكبيرة فأربع1) متحركات بعدها ساكن فَعَلَّتُنْ كَعْلَبِطٌ وَجُنْدِلٌ وضربتاً وضربها وصورتها {10000}. ومن أنكرهما رأى أن الصغيرة من سبب ثقيل وسبب خفيف والكبيرة إنما هي جزء مستفعلن اعتراه زحاف مخصوص وهو الخبل بذهاب سینه وفائه فصار فَعَلَّتُنْ، وكما أنكرت الفاصلتان أنكروا بعضهم السبب الثقيل ووجهه أنه رأى تركيب الفاصلة الصغيرة من الحروف لا من السببين لأن الثقيل لا يوجد إلا مع الخفيف، والخفيف قد يوجد بدونه. فلما كان الثقيل ملزوماً للتخفيف لم يكن أصلاً بنفسه ولأن الصغيرة لو تركبت من السببين [لكانت2] جزءاً قائماً بنفسه ولم تحتج إلى اسم يخصها كسائر الأجزاء وحجة الخليل في تركيبها من السببين زحف ثانيها والزحاف لا يدخل إلا في ثواني الأسباب، وسمى بعضهم الكبيرة المتكاوس لأنها أقصى توالي المتحركات في البيت؛ إذ بيت الشعر ككلمة واحدة ولا يتوالى منها أكثر من أربع متحركات بعد الحذف كَعْلَبِطٌ لأن تواليها ثقيل وإما في كلمات فتوالت عشرة قرأ ورش من أمر بصدقة أو بالنقل وست في كلمتين جعلتا كلمة بالتركيب نحو (شجر بعر3) واثنان وثلاثون في نحو شكر عمر عمك وجعل عمر عمك وعمل زفر عمل بر. وجملة الأسباب والأوتاد وما تركب منها لا تخرج لا تخرج حروفها عند التعرض لأوزانها عن حروف لمعت سيوفنا.

1 ساقطة من (ب).

2 أثبتتها من (ب).

3 في (ب) شقر بقر.

التركيب: هذا شروع منه في الباب الأول وهو فيما يتركب منه الشعر بحسب الأصل وفي كيفية التركيب، ولما ذكر في المقدمة أن أنواع الشعر كلها تتركب من جزأين؛ أخذ يبين هنا مما تركب ذاك الجزآن وكم هي أنواع ذينك الجزأين، وما هو الأصلي من تلك الأنواع وما هو المتفرع عن ذلك الأصل وكيف تتوزع هذه الأجزاء على الدوائر الخمس التي إليها يرجع إليها جميع أنواع الشعر وكيفية استخراج البحور من تلك الدوائر وتعريف أسماء ما ينتهي إليه التركيب فقال أول ما ينطق به الإنسان حرف واحد محرك، فإن يأت بعده في النطق حرف ثان قيل في مجموع الحرفين الذين نطق بهما الإنسان جملة هذا المنطوق به سبب ظهر من نطق الناطق، ثم إن ذلك الحرف الثاني متى يسكن أو متى يأت ساكنا قيل ذا سبب خفيف، وإن لم يسكن أي وإن لم يأت ساكنا بل أتى متحركا فضده؛ أي فيقال ذا السبب ضد الخفيف. ولما كان ضد الخفيف هو الثقيل لزم أن يقال ذا سبب ثقيل، لكن كنى الناظم عن ثقيل بلفظ ضده لضيق النظم، والضمير المضاف إليه ضد عائد على الخفيف الذي هو الصفة أو على السبب الذي هو الموصوف بقيد صفته وهذا أولى لأنه إنما يقال سبب خفيف [و1] سبب ثقيل ولا يقال خفيف وثقيل بلا ذكر الموصوف. وقل بلا امتراء إن زدت حرفا ثالثا على حرفي السبب هذا وتد وسم بوتد مجموع وزن فعل من المنطوق الذي قيل فيه وتد كعصى ورحى. وسم بضده أي بوتد مفروق مثل فعل في الوزن من الودت أيضا كقبل وبعد وهاء، ضده أيضا عائدة على مجموع أو على وتد بقيد صفته، وكنى بضده أيضا عن المفروق لما تقدم. وقوله ومن جنسيهما أي ومن جنسي السببين والودتين الجزء وهو الوزن الذي يقع به التفعيل. أتى أي تركب من

1 أثبتّها من (ب).

الجنسين المذكورين، وتقدم أن ال في الجزء للعهد وهو ما يشمل المذكورين في قوله قبل من جزأين وأراد به جنسيهما وهما الخماسي والسباعي ويندرج فيه غيرهما لأن أصله منهما، وإذا كان المراد بالجزء الجنس فهو على حذف مضاف؛ أي ومن جنسيهما أنواع الجزء تركبت إلا أنه أفرد ضمير أتى اعتبارا بلفظ الجزء القائم مقام المضاف. فإن قلت ومن أين علم أن ضمير التثنية المضاف إليه جنسان عائد على الأسباب والأوتاد، وما المانع من عوده على نوعي أحد القسمين أي ومن جنسي الخفيف والثقيل من الأسباب أو من جنسي المجموع والمفروق من الأوتاد. قلت يمنع من ذلك قوله جنسيهما بالتثنية، والخفيف والثقيل ليس لهما جنسان لأنهما إما نوعان للسبب وهو جنس لهما فليس لهما إلا جنس واحد، وإما صفتان للسبب وهو نوع فلا جنس فضلا عن جنسين. وكذا القول في المجموع والمفروق ولذا والله أعلم عدل الناظم في هذا المضاف إلى التثنية لتخفيف الجنس عن الأفراد الذي هو أفصح منها، وعن الجمع الذي هو أفصح من الأفراد لما فيهما من الإيهام وإن كان الإيهام مع الأفراد أكثر، وهذا على رأي ابن مالك وجماعة؛ وأما على رأي غيرهم فالتثنية التي أتى بها هو الأرجح على الأصل. ومن هنا تعلم أنه لو قال ومنهما الجزء لقوي احتمال عوده على نوعي أحد القسمين أقوى من احتمالهما مع ذكر الجنس مفردا أو مجموعا وهو احتمال باطل، مع أنه لو قال منهما وسلمنا¹ أنه إنما يعود على الأسباب والأوتاد لكان فيه إيهام آخر وهو أن الجزء إنما يتصور تركيبه من مجموع نوعي السبب ومجموع نوعي الوتد في حال واحدة وهذا باطل بخلاف قوله جنسيهما فإنه لا يستلزم مجموع أنواع القسمين بل التركيب مما يحرز الجنس إما باجتماع

1 في (ب) وسيما.

بعض من كل نوع أو بانفراد أحد النوعين؛ أي لا يكون التركيب إلا من هذين الجنسين لا من غيرهما كما قدمنا قبل. وقال بعضهم لو قال ومنهما أي ومن نوعيهما لأوهم التركيب من الجميع أيضا. قلت أما إيهام التركيب من الجميع مع لفظ منها بضمير الجمع فظاهر، وأما إيهامه مع لفظ من نوعيهما ففيه نظر لأن التقدير معه كما قدرنا مع من جنسيهما. وفي قوله أول نطق المرء حرف محرك نوع من الحصر قيل به في مثل قوله تعالى: "الحج أشهر معلومات"1 أي لا ينطق بغيره. وإنما أتى بأن في قوله فإن يأتي، وهي لا تكون بحسب وضعها الأصلي إلا للمشكوك في وقوعه بخلاف إذا فإنها للمحقق مع ما تقدم للخليل من أن النطق لا يكون بأقل من متحرك وساكن، فكان حقه أن يقول فإذا أتى، لأن الشك عنده ليس في الإتيان بالثاني أو عدمه بل في الاقتصار عليه فيكون سببا أو الزيادة عليه فيكون وتدا؛ كأنه قال فإن يأتي ثان واقتصر عليه قيل سبب وإن يأتي وزاد عليه قيل (وتد نعم يبقى2) عليه وعلى غيره ممن أثبت السبب الثقيل إشكال قوي فإنه عند مثبتة حرفان متحركان وظاهره الاستغناء عن ثالث ساكن فكيف يجتمع هذا مع قولهم لا يوقف على متحرك، فإن اعتبر معه الساكن لأجل الوقف خرج عن كونه سببا ثقيلًا إلى كونه وتدا مجموعا؛ ولذا كان الحق قول من أنكروه كما تقدم وإن كان مستنده في إنكاره غير ما ذكرنا كما قدمنا عنه، وهذا الإشكال قائم في إثبات الوند المفروق والإشارة في قوله ذا التمييز أكمل تمييز لإبرازه في صورة المرئي. وقوله بدا من الحشو إذ لا مدخل له في التسمية إلا أنه غير مفسد، وفي قوله خفيف ووند إيجاز الحذف؛ أي هو خفيف

1 من سورة البقرة، من الآية 197.

2 في (ب) وتعد تعم به بقي.

وهو وتد وحذف المسند إليه للعلم به، وكذلك في قوله متى يسكن وإن زدت حرفا لحذف جوابهما، وكذا في ألفاظ ثاني وخفيف وضده في الموضعين ومجموع فإنها كلها على حذف موصوفات وهي صفات نابت عنها. وبلا امترا من الحشو غير المخل وتقديم من جنسيهما للحصر كما تقدم، ولفظ السبب والوتد من المجاز المرسل أو الاستعارة. وقوله سبب خفيف وإلا فضده من الجمع مع التقسيم، وكذا وتد مع مجموع ومفروق وفي الجمع بين خفيف وضده المصرح به أو المكنى عنه به وهو الثقيل طباق ومثله سواء في مجموع وضده.

الإعراب: أتى الناظم في قوله قيل بالجواب ماضيا مع كون فعل الشرط مضارعا ولا درك عليه لأن الجميع أجازوه في الشعر وإنما اختلفوا في جوازه في الكلام فذهب الجمهور إلى المنع، وذهب الفراء¹ واختاره ابن مالك إلى الجواز. قال في التسهيل ولا يخص نحو أن تفعل فعلت بالشعر خلافا لبعضهم، واستدل في شرح الكافية بقوله صلى الله عليه وسلم: "من يقر ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه" وبأبيات رأى أن قائلها لا ضرورة عليهم في الإتيان بالماضي لتمكنهم من أن ينطقوا بغيره، فدل أنه يجوز في الاختيار وهي طريقة ارتكبتها ولم تسلم له كما لم يسلم له الاستدلال بالحديث على القواعد النحوية. قال وصرح الفراء بالجواز وجعل منه قوله

1 هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني منقر: أبو زكريا، المعروف بالفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم باللغة والنحو والأدب، ولد بالكوفة سنة 144هـ، كان قريبا من المأمون ببغداد يعلم ابنه. توفي حوالي 207هـ. من كتبه: "المقصود والممدود"، "المعاني"، "اللغات"، وغيرها. انظر: الأعلام (145/8-146)؛ الفهرست (73/2-74)؛ تاريخ التراث العربي لبروكلمان (199/2).

تعالى: "إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت"¹ لأن ظلت بلفظ الماضي، وقد عطف على نزل وحق المعطوف أن يصح حلوله محل المعطوف عليه انتهى. وأظن أبو حيان في الرد على المصنف الاستدلال بالحديث وفي الغض منه لعدم القراءة على الشيوخ؛ ذكر ذلك في شرح هذا المحل من التسهيل، وليس هذا موضع بيان ذلك، وجملة ذا سبب هي المحكية بقليل، وجملة بدا صفة سبب، وخفيف قالوا خبر هو محذوف ويجوز فيه غير هذا بتكلف، وجواب متى محذوف على مذهب الجمهور يدل عليه المتقدم. وعلى مذهب الكوفيين والمبرد وأبي زيد هو المتقدم وإن قلنا به هاهنا فلا بد من تقدير الفاء والمبتدأ، وضده خبر هو محذوف. والجملة جواب أن الداخلة على لا المحذوف بعدها فعل الشرط ووتد خبر مبتدأ محذوف تقديره ذا يدل عليه ذا سبب والجملة مفعول قل، وجواب إن زدت محذوف أو المتقدم كالذي قبله، وامترأء مجرور بالباء ولا زائدة في اللفظ دون المعنى؛ ومعنى زيادتها في اللفظ أنها لم تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها، ومثله لنألا يعلم، وتلقيت من شيخنا آخر أئمة النحو المجتهدين فيه بالمغرب أبي عبد الله بن (حياتي²) بمدينة فاس جبر الله حالها بمنه وذكره غيره أيضا أن من الزائد زائدا لفظا، ومعنى نحو فيما نقضهم، وما منعك أن لا تسجد، وزائد لفظا لا معنى نحو جنئت بلا زاد ومنه بلا امترأء، وزائد معنى لا لفظا نحو إنما زيد قائم. قلت وفي التمثيل فيما نقضهم نظر والزائد لفظا ما لا يمنع العامل من العمل وغير الزائد لفظا ما يمنع منه ويجوز على قلة أن تكون لا جنسية وركبت مع امترأء، قال في التسهيل ودخول الباء على لا يمنع التركيب غالبا

1 من سورة الشعراء، من الآية 04.

2 في (ب) حباني.

انتهى. وحكى بعضهم أن لا في نحو: جئت بلا زاد. اسم بمعنى غير فتكون
مجرورة، وأظهر الوجوه في بلا امترا أن يكون حالا من فاعل قل أي مصاحبا لعدم
الامترا والباء للمصاحبة، ويجوز أن تكون نعنا لمصدر محذوف أي (قولا بلا1) امتراء
ويضعف كونه صفة لوتدا و لحرفا وحالا من فاعل زدت وفعل مفعول أول لسم وهو
محكى، ولذلك لم ينصبه منونا ولا كتبه بالألف لأنه لو فعل ذلك لكانت فاصلة
صغيرة لا وتدا مجموعا، وبمجموع مفعوله الثاني على حذف موصوف كما تقدم أي
بوتد مجموع لأن التسمية إنما هي بمجموعها لا بالصفة خاصة والكاف في كفعل
الأولى أن تكون اسمية وهي مفعول أول لسم آخر مضمرة وبضده مفعوله الثاني على
حذف الموصوف أيضا، وضده كناية على المفروق كما تقدم ويجوز عطف الكاف
على فعل وبضده على بمجموع وعلى التقدير الأول يكون من عطف الجمل، وعلى
الثاني من عطف معمولين على معمولين [عطف المفردات2]. ويجوز كون الكاف
حرفا نعنا لمحذوف أي وزنا كفعل أو لفظا كفعل في الوزن، وفعل محكى أيضا ولذا
لم ينونه محفوظا لما تقدم في فعل، والجزء مبتدأ خبره قد أتى، ومن جنسيهما متعلق
بأتى ويحتمل أن يكون من جنسيهما خبر الجزء، وقد أتى جملة حالية من الضمير
في الخبر كالحال المؤكدة لأن معنى كون الجزء من جنسيهما إتيانه منهما أو مفسرة
فلا محل لها، وجعلها بعضهم على هذا الإعراب جواب سؤال مقدر قال ولذا ترك
العطف وتأمل هذا التأويل فإنه لا معنى له، وجملة الجزء معطوفة إما على جملة

1 في (ب) قولا كائنا بلا.

2 أثبتّها من (ب).

وسم القريية فيكون من عطف الخبرية على الإنشائية المختلف في جوازه أو على ما عطف عليه الإنشائية فيخرج عن الخلاف ويبقى الخلاف في عطف الإنشائية.

خماسيه قل والسباعي ثم لا يفوتك تركيبا وسوف إذا ترى

فعولن مفاعيلن مفاعلتن وفا ع لاتن أصول الست فالعشر ما حوى

أصابت بسهميها جوارحنا فدا ركوني بهمة لوقعيها سوا

فما زائرتي فيهما حجبتهما ولا يد طولاهن يعتادها الوفا

المفردات:

خماسيه والسباعي: الهاء عائدة على الجزء المذكور في البيت قبل، و ال في السباعي نائبة عن الضمير أي وسباعيه أو السباعي منه على المذهب الآخر وهما منسوبان إلى خمسة وإلى سبعة، ونسبا إليهما لتركبهما منهما أي كل واحد من عدده؛ فالخماسي من الأجزاء التفعيلية ما تركيب من خمسة أحرف والسباعي ما تركيب من سبعة، وهذا النسب ليس بقياس لأن القياس خمسي وسبعي. وقال في التسهيل قد تلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد مبنية على فعال انتهى. قالوا رواسي وفخاذي وفيما طوله أو عرضه شبر فأكثر أحادي وثنائي وخماسي وسباعي. وقال الجوهري: وغلाम رباعي وخماسي ولا يقال سباعي لأنه إذا بلغ سبعة أشبار صار رجلا انتهى.

يفوتك: يسبقك فلا تلحقه. قال الجوهري الفوت الفوات، فاته الشيء وأفاته إياه غيره، وجعل الله رزقه فوت فمه أي حيث يراه ولا يصل إليه. والافتيات افتعال من الفوت

وهو السبق إلى الشيء دون إئتمار من يؤتمر. افتات عليه بكذا أي فاته به، ولا يفتات عليه لا يعمل شيء دون أمره انتهى.

تركيباً: تأليفاً وقد تقدم معنى التأليف، وقال الجوهري وتقول في تركيب الفص في الخاتم، والنصل في السهم ركبته فتركب فهو مركب وركيب. والمركب أيضاً الأصل (والمثبت¹)؛ فكريم المركب أي كريم أصل منصبه في قومه انتهى.

سوف: قال الجوهري قال سيبويه كلمة تنفيس فيما لم يكن بعد، وسوفته قلت له مرة بعد مرة سوف أفل. ولا يفصل بينها وبين يفعل لأنها كالسين في سيفعل (ويقتات²) السوف يعيش بالأمانى والتسويق المطل انتهى. وحكى ابن مالك في شرح التسهيل أن سفٌ وسوٌ وسيٌ بمعنى سوف وأنها فروع منها باتفاق، وحكى هو وغيره خلافاً في كون السين فرع سوف أو أصلاً بنفسه، واختار هو كونه فرعاً وأطال في الاستدلال وحكى عن بعضهم أن مدة التسويق بسوف أطول منها بالسين واختار هو مساواتهما لتواردهما على معنى واحد.

إذن: حرف ينصب الفعل المستقبل بشروط ومعناها الجواب والجزاء - كذا قال سيبويه - ففهم الفارسي أن ذلك على البدل أي تأتي مرة للجواب نحو أجئك فتقول إذن أظنك صادقاً، وأخرى للجزاء نحو أزورك فتقول إذن أحسن إليك كقوله في نعم عدة وتصديق أي إذا زرتني أحسنت إليك، وفهم الشلوين أنها للمعنيين جميعاً وتكلف إطراد ذلك في كل مكان. وكثر كلام النحويين فيها هل هي مركبة أو بسيطة، ومم

1 في (ب) المثبت.

2 في (ب) ويقتات.

ركبت وهل هي حرف أو اسم وهل تنصب بنفسها أو بإضمار أن، ويحتمل أن تكون [في كلامه هنا] للجواب المجرد لأنه لما ذكر أن الأجزاء كلها أصلها الخماسي والسباعي كان ذلك مظنه أن يسأل هل ذكرت ذلك في نظمك فقال سوف إذن تراه. ويحتمل (الجواب والجزاء1) بأن يكون التقدير أن نظرتها في كلامي فسوف إذن تراها وهذا أولى وأظهر وأكثر فائدة.

ترى: يحتمل أن تكون بصرية لها مفعول واحد أي ترى بعينك في نظمي حروف الكتابة الدالة على رجوع الأجزاء إلى الخماسي والسباعي، أو علمية تتعدى إلى مفعولين أي تعلم رجوع سائر الأجزاء إليهما ثابتا أو تعلم الأجزاء خماسية وسباعية وأما ألقاظ البيت الثاني (فليس في أكثرها غريب2) يفسر وإنما هي أوزان يوزن بها، والوزن الرابع منها (وتده3) مفروق فلذلك يكتب فاع منفصلا عن لاتن ليتبين للقارئ كونه وتدا مفروقا.

أصول: جمع أصل وهو في اللغة ما منه الشيء؛ كما يقال أصل السنبلة البرة. وفي اصطلاح أهل الأصول دليله ورجحانه، وهو هنا بالمعنى الأول فإن الأوزان الفروع ناشئة عن هذه الأصول ولا يبعد جريان المعنى الثاني فيه إذ الأصول أدلة على فروعها وأنت الناظم الست والعشر باعتبار الكلمات فلذا حذف التاء، ولو اعتبر الأجزاء لذكر وأتى بالتاء.

1 في (ب) تأخر الجزاء بعد الجواب.

2 في (ب) فليست غريبا.

3 ساقطة من (ب).

حوى: جمع. قال الجوهري حواه يحويه حيا أي جمعه، واحتواه مثله، وتحوى أي اجتمع واستدار يقال تحوت الحية انتهى.

أصاب: وجدت. قال الجوهري أصابه وجده، وأصابته مصيبة فهو مصاب، وأصاب في قوله وأصاب القرطاس، والمصاب الإصابة وصابه المطر مُطر، وصاب السهم يصبوب صيبوبة قصد ولم يجر. وصاب السهم القرطاس يصيبه صيبا لغة في أصابه وفي المثل مع الخواطيء سهم صائب انتهى.

سهميها: تثنية سهم وهو واحد السهام التي يرمى بها عن القوس.

جوارحنا: جمع جارحة وهي الأعضاء. قال الجوهري جوارح الإنسان أعضاؤه التي يكتسب بها.

داركوني: أمر من دارك فيحتمل أن يكون الماضي بمعنى أدرك المتعدي بالهمزة كباعدت الشيء وأبعدته وضاعفته وأضعفته فيكون داركوني الأمر منه بمعنى الأمر من ذي الهمزة أي أدركوني بمعنى ألحقوني؛ ويحتمل أن يبقى على حاله أي تابعوني. أما الأول فقال الجوهري الإدراك اللحق؛ مشيت حتى أدركته وأدركت زمانه وأدركته ببصري رأيته، وأدرك الغلام والثمر بلغ واستدركت ما فات وتداركته بمعنى وتدارك القوم تلاحقوا. وأما الثاني فقال الدراك مداركة؛ دارك الرجل صوته أي تابعه انتهى.

همّة: قال الجوهري واحدة الهمم؛ فلان بعيد الهمّة بالكسر وبالفتح انتهى. قلت ويحتمل أن يكون من العزم على الشيء وقوة إرادته من هممت بالشيء أهم هما إذا

أردته أو من الهم الذي هو الحزن واحد الهموم، وأهمه الأمر أقلقه وحزنه، يقال همك ما أهمك والمهم الأمر الشديد وهمه المرض أذابه واهتم له بأمره.

وقعيهما: تثنية وقع والضمير للسهمين؛ والوقع السقوط ومنه وقع المطر. وقال الجوهري وقعت من كذا وعن كذا وقعا، ووقع الشيء وقوعا سقط وأوقعه غيره انتهى.

سوى: الأظهر أنه مقصور بكسر السين أو ضمها ومعناه عدل وقد تقدم في ثاني بيت من هذا القصيد. نقل الجوهري عن الأخفش أنه يكون بمعنى عدل مع القصر مكسور السين ومضمومها ويجوز فيه الفتح، ويكون أصله سواء بالمد وقصره ضرورة مثلما تقدم في بلا امتراء وتجويز أن يكون أبدل الهمزة الفا ثم حذف إحدى الألفين كفعل حمزة وهشام تكلف. والسواء - قال الجوهري - العدل؛ قال تعالى: "فانبذ إليهم على سواء"¹، ومكان سِوى وسُوى وسَوَاء أي عدل ووسط فيما بين الفريقين. ثم قال بعد واستوى الشيء اعتدل والاسم السواء؛ يقال سواء علي قمت أو قعدت، ويحتمل أن يكون في البيت من سواء الممدود بمعنى مستو. قال الجوهري: هما في الأمر سواءً وسواءً إن وهم سواء وأسواء وسواسية انتهى. وانظر تمام كلامه.

زائراتي: جمع زائرة اسم فاعل من زاره يزوره إذا أتاه قاصدا. قال الجوهري الزور الزائرون وقوم (زور وزوار2) ونسوة زور وزَّر مثل نَوَّم ونَوَّح وزائرات. ثم قال وزرته أزوره زورا وزيارة وزوارة - حكاة الكسائي - والزورة المرّة، وأزاره حملة على الزيارة واستزاره سأله أن يزوره، وتزاوروا زار بعضهم بعضا، وازدار افتعل من الزيارة،

1 من سورة الأنفال، من الآية 58.

2 في (ب) زوارون.

والتزوير كرامة الزائر، والمزار الزيارة وموضعها، والوزير من الرجال محادث النساء سمي بذلك لكثرة زيارته لهن.

حجبتهما: إما من المنع أو من الستر. قال الجوهري الحجاب الستر، وحجاب الجوف ما يحجب بين الفؤاد وساتره، وحجبه أي منعه من الدخول، والأخوة يحجبون الأم عن الثلث. والمحجوب الضرير، واحتجب عن الناس، وملك محجب انتهى.

يد: اليد مؤنثة. قال الجوهري أصلها يدي ساكنة العين لأن جمعها أيدي ويدي كأفلس وفلوس، ولا يجمع فعل على أفعل إلا في حروف يسيرة منها زمن، وقد جمع الأيدي في الشعر على أياد قال: فُطن سُخام بأيادي عزّل. وهو جمع الجمع كأكرع وأكارع والذاهب الياء لأن تصغيرها يديّة، وبعض العرب يقول يدا كرخى ويثنيها يديان، واليد القوة: "والسما بنيناها بأيدي"1، والذلة والاستسلام: "حتى يعطو الجزية عن يد" والنعمة والإحسان. وتجمع يدي ويدي كعصي قال: فإن له عندي يدياً وأنعماً. وإنما فتح الياء كراهة لتوالي الكسرات ولك ضمها، وتجمع أيضا على أيدي [كما قال2]:

تكن لك في قومي يد يشكرونها وأيدي الندى في الصالحين قروض

انتهى. قلت لقائل أن يقول أن هذا الجمع مجاز لقريظة الإضافة، والظاهر أن الناظم إنما أراد باليد الإنعام والمآثر الحسنة إذ لا معنى للجارحة هنا لا سيما مع قوله يعتادها الوفي.

1 من سورة الذاريات، من الآية 47.

2 أثبتّها من (ب).

طولاهن: الضمير للزائرات والطولى فعلى تأنيث الأطول كفضلى تأنيث الأفضل وجمع الأطول من الرجال الأطاول، وجمع الطولى الطؤل كالكبرى والكبر. قاله الجوهري - قال وطاولني فطلته من الطول والطول جميعا، وأمر لا طائل فيه أي لا غناء ولا مزية؛ يقال ذلك في التذكير والتأنيث انتهى. والظاهر أنها هنا من الطول بمعنى التفضل.

يعتادها: يكون لها عادة يلزمها أو يحصل أكثر الأوقات؛ المرة بعد المرة من العادة؛ وهي الأمر المستمر. قال الجوهري العادة معروفة والجمع عاد وعادات تقول منه عاده واعتاده وتعوده أي صار عادة له، وتعود كلبه الصيد فتعوده انتهى.

الوفاء: ممدود وقصده الناظم ضرورة ضد العذر. قال الجوهري يقال وفى وأوفى بمعنى ووفى الشيء وفيا على فعول تم وكثر، والوفى الوافي ووفاه حقه وأوفاه أعطاه وافيا واستوفاه (وتوفيه¹) بمعنى انتهى.

التركيب: لما قال في البيت الذي قبل هذه الأبيات ومن جنسيهما الجزء قد أتى وأبهم في الجزء لأننا قررنا أنه أراد به الجنس، فسر هنا بأنه يريد به الخماسي أي المركب من خمسة أحرف والسباعي أي المركب من سبعة أحرف ولا ثالث لهما، إلا ما غير منهما بالحذف أو بالزيادة. ووجه الحصر أن تركيب الجزء لما تقرر أنه لا بد فيه من جنس الأسباب والأوتاد، وتقرر في علم التصريف أن أكثر ما ينتهي إليه (تركيب²) بنية الكلمة بالزيادة سبعة أحرف؛ لزم من ذلك أن الوجد لا يتكرر في كلمة. إذ لو

1 في (ب) وتوفاه.

2 ساقطة من (ب).

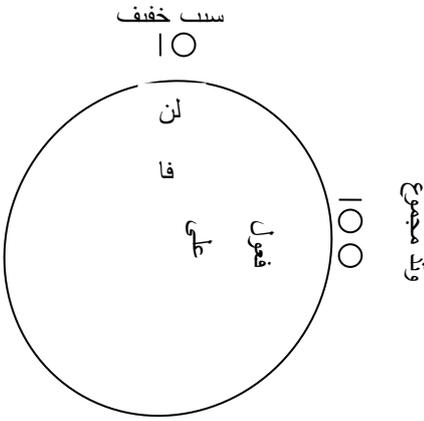
تكرر وهو من ثلاثة أحرف، ولا بد معه من السبب وأقله حرفان لتركبت الكلمة من ثمانية، وهو خلاف ما تقرر في علم التصريف. وإذا بطل تكرار الوند في كلنة تعين أن يضاف إليه إما سبب واحد وهو الخماسي أو سببان وهو السباعي.

وقوله: ثم إلى تركيبها؛ أي إذا علمت أن الجزء لا يخرج عن الخماسي والسباعي لم يفتك أي لم يسبقك الجزء من جهة تركيبه، بل تعلم وجوه تركيبه كلها التي مجموع عددها عشرة أجزاء؛ لأنه إذا لم يسبقك كنت ماشيا معه فتميزه، أو سابقا عليه فيستلزم اطلاعك عليه قبل أن تخلفه. وأما إن سبقك هو فأنت عاجز عن الوصول إليه غير مطلع عليه وذلك هو الجهل به. فإن قلت ظاهر تفسيرك أن فاعل يفوت هو الجزء لكن من جهة تركيبه فيكون تركيبا تمييزا ولم لم يرتفع على أنه فاعل مع التمكن منه إذ لا يكسر وزنا ولأنه يكون أعم فائدة لأنه يشمل التراكيب كلها.

قلت: لم يرد أن يخبر أن من عرف الخماسي والسباعي لا يفوته تركيب، ولا يصح له أن يريد ذلك إذ لا غرض له في إرادة غير العشرة الأجزاء التي يذكر بعد، ولأن معرفة الخماسي والسباعي لا تستلزم معرفة غيرهما من الأوزان الأصلية والزائدة، وإنما أراد أن الأوزان العشرة المستعملة في بحور الشعر خارجة من الخماسي والسباعي؛ وما خالفهما فمغير منهما. فلذلك قال لا يفوتك الجزء المذكور من تركيبه.

وقوله: وسوف إذن ترى أي إن لم يفتك تركيب الجزء بالتقطن إلى وجه التركيب أدركته وسوف إذن تعلم الأجزاء التفعيلية، أو يكون المعنى إن أردت إطلاعك على وجه تركيب الأجزاء من الجزأين شاهدهته، وسوف إذن تبصره في نظمي أو تعلمه منه. ثم ذكر كيفية تركيب تلك الأجزاء من الجزأين بذكر أصولها وهي أربعة

تصريحا، والإشارة إلى تفریع الستة الباقية عنها؛ فقال فعولن إلى قوله الست. فأخبر أن الأربعة التي أولها فعولن وآخرها فاع لاتن ذو الوند المفروق هي أصول للسته أجزاء الباقية من العشرة، وقد تقرر أن التركيب من الوند والسبب ولكنهم التزموا في التركيب أن لا يبتدأ إلا من رأس وند أو رأس سبب، ولا يبتدأ من أثناء حروف أحدهما. والتزموا الابتداء بالوند قبل السبب، والتزموا في استخراج الأول؛ فالأول من الأجزاء الابتداء من الوند المجموع وقدموا النظر في تركيب الخماسي لأنه (أبسط¹) إذ هو أقل حروفا، وقد علمت أنه يكون من وند وسبب فتبتدئ بالوند المجموع لشرفه على المفروق، ولذا اتفق عليه كما مرّ، وبالسبب الخفيف لشرفه بالاستقلال وقلة الثقل، ولذا اتفق عليه أيضا فتركبهما. فإذا قدمت الوند وابتدأت من أوله فقلت فَعَلْ فُلْ جاء فعولن؛ فعو وند مجموع ولن سبب خفيف. ثم تبتدئ من أول السبب وتتعطف على أول الوند الذي ابتدأت به مارا على حروفه إلى آخرها فتقول فُلْ فَعَلْ فيأتي فاعلن. فهذان جزآن يخرجان من دائرة وصورتها:

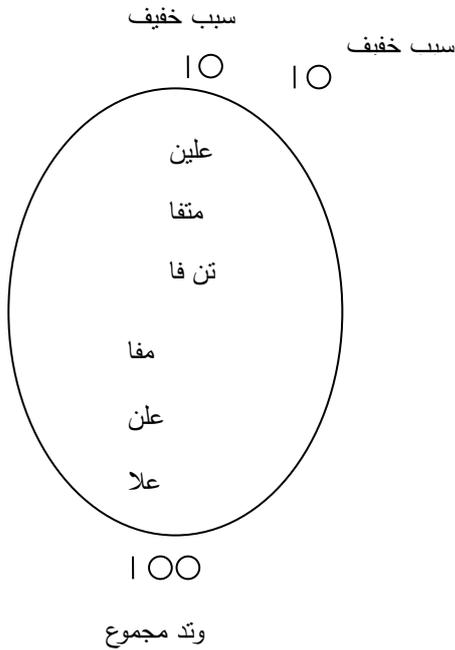


واحد الجزأين وهو فعول أصل والآخر وهو فاعل متفرع عنه، وإنما كان فعولن أصلا لما قررنا من أن الابتداء إنما يكون بالوند، (وتأتي علته مستوفاة 2) بعد الفراغ من

1 في (ب) أنشط.

2 وتأتي عليه مستوفيا لها مستوفاة

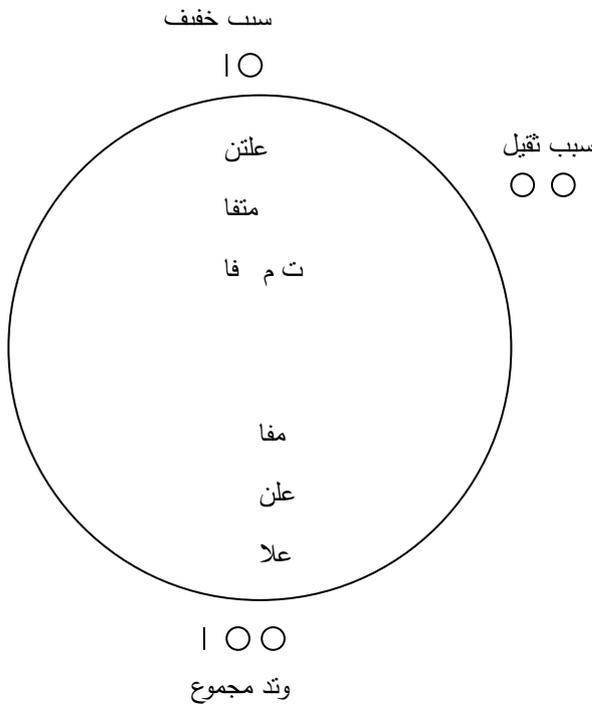
استخراج الأجزاء إن شاء الله تعالى فليس يتركب من الخماسي إلا جزآن؛ وأما السباعي فإذا قدمت الوند المجموع وجب أن تضيف إليه أولا السببين الخفيفين لأنهما أخف من غيرهما فتقول فَعَلَ فُلُ فُلُ فيأتي مفاعيلن؛ مفا وتد مجموع، وعي سبب خفيف، ولن سبب خفيف. ثم تبتدئ من أول السبب الأول وتدور على الثاني، وعلى الوند الذي ابتدأت به فتقول فُلُ فُلُ فَعَلَ فيأتي مستفعلن ثم تبتدئ من أول السبب الثاني فتقول فُلُ فَعَلَ فُلُ فيأتي فاعلاتن. وكل من مستفعلن وفاعلاتن هو ذو الوند المجموع، فهذه الثلاثة أجزاء خرجت من دائرة أحدها أصل وهو مفاعيلن لابتدائه بالوند وغيره متفرع عنه وهذه صورتها:



وإذا أضيف إلى الوند المجموع نوعي السببين فإنك [تقدّم 1] الثقيل منهما وتوليه الوند وتؤخر الخفيف وتبتدئ من أول الوند فتقول فَعَلَ فُلُ فُلُ فيأتي مفاعلاتن، ثم تبتدئ من

1 أثبتّها من (ب) فهي مكتوبة تقديم.

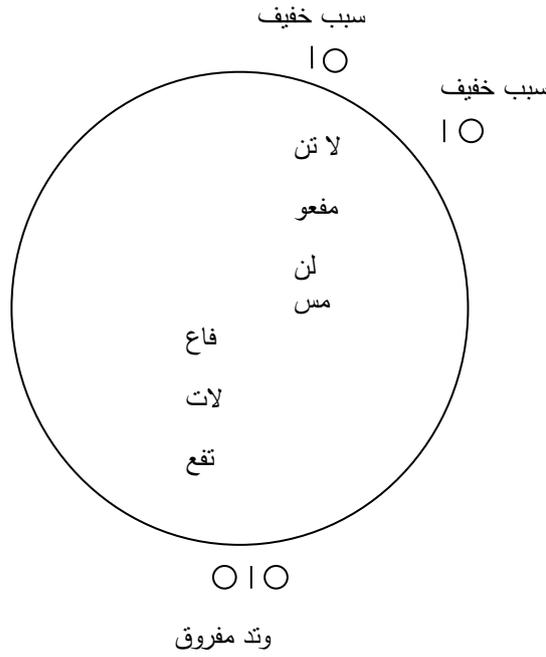
أول السبب الثقيل مارا على الخفيف ثم على الوجد فتقول فُلُّ فُلُّ فَعَلُّ فيأتي متفاعلن، ثم تبتدئ من أول الخفيف مارا على الوجد ثم على السبب الثقيل فتقول فُلُّ فَعَلُّ فُلُّ فيأتي فاعلاتك؛ وهو بناء مهمل لم تبين عليه العرب شعرا ولم تعمل عليه، وعمل عليه المولدون ويأتي ذكره (عند فك الأبحر من الدوائر¹) إن شاء الله تعالى. فهذه ثلاثة أجزاء أحدهما مهمل والباقيان أصل وهو مفاعلن لابتدائه بالوجد والآخر متفاعلن وهو فرعه وكلها تخرج من دائرة وهذه صورتها:



ولا يصح تأخير السبب الثقيل هنا وتقديم الخفيف وابتداء من الوجد لئلا يؤدي إلى الوقوف على متحرك، وفي هذا التعليل نظر ولا يصح أيضا تقديم السبب الخفيف على الثقيل لئلا يتوالى أربعة متحركات في جزء واحد وذلك لا يكون في الشعر إلا في الجزء المخبول، وإذا قدمت الوجد المفروق وأضفت إليه السببين الخفيفين قلت فَعَلُّ

1 مكتوبة في (ب) في الهامش عند فك الدوائر.

فُلُّ فُلُّ فيأتي فاع لاتن ذو الوند المفروق ثم تبتدئ من أول السبب الأول مارا على السبب الآخر ثم على الوند المفروق فتقول فُلُّ فُلُّ فَعْلُ فيأتي مفعولات، ثم تبتدئ من أول الثاني منعظا على الوند والسبب فتقول فُلُّ فَعْلُ فُلُّ فيأتي مستفعل لن ذو الوند المفروق؛ فهذه ثلاثة أجزاء أصلها فاع لاتن لابتدائه بالوند وغيره فرع وهي دائرة صورتها:



فتحصل من الأجزاء أحد عشر وزنا واحد منها مهمل وهو فاعلاتك، وباقيها وهو العشرة مستعمل؛ أربعة منها أصول وهي التي ذكر المصنف وباقيها وهو الستة فروع، وإن شئت قلت هي ثمانية لأن كل من فاعلاتن ومستفعلن لا فرق في النطق به بين كونه ذا وند مفروق فيسقط من الأجزاء بحسب النطق اثنان، ويقع الفرق بين المجموع والمفروق من كل منهما في الكتابة فيكتب المفروق مفصولا كما قدمنا وفي بعض الأحكام كما أن فاع لاتن المفروق الوند لا يحذف ثانيه، والمجموع الوند يجوز حذف ثانيه. ومستفعل لن المفروق الوند لا يحذف رابعه، والمجموع الوند يجوز حذف رابعه. فالأصل الأول من العشرة فعولن وفرعه فاعلن، والثاني مفاعيلن وفرعه

مستفعلن وفاعلاتن نو الوند المجموع والثالث مفاعلتن وفرعه متفاعلتن وفاعلاتك وهو مهمل، والرابع فاع لاتن المفروق الوند وفرعه مفعولات ومستفعلن لن المفروق الوند. وتلخيص الفروع المستعملة وترتيبها بعد تقديم الأصول الأربعة التي ذكر المصنف عليها مرتبة هي أيضا حسبما نطق بها فاعلتن مستفعلن فاعلاتن متفاعلتن مفعولات مستفعلن لن فتبين أن أجزاء التفعيل المتركب منها أشطار الشعر لا تخرج (عن الأربعة ولا معدل على غيرها من التأليف وعلم أن الأربعة¹) لا تخرج عن الخماسي والسباعي؛ فظهر معنى قول الناظم ثم لا يفوتك تركيبها. على نحو ما شرحناه وإنما قدمت الأربعة لابتدائها بالوند الذي هو أقوى وعليه عمدة الشعر ولذا يقل تغيير دون السبب؛ فكان ما ابتدئ بالوند أصلا لما ابتدئ بالسبب وقدم فعولن لأن الخماسي أخف ولتقديمه على مفاعيلن في شطر الطويل وفي نظم هذا القصيد خصوصا لأنه من الطويل ولأنه كجزئه إذ يزيد مفاعيلن بخفيف وقدم مفاعيلن على مفاعلتن لخفة (سببيه²)، والخفيف أكثر دورانا في الشعر لأنه أخف وزنا، وآخر فاع لاتن المفروق الوند لأن مجموعه أكثر إذ لا تخلو دائرة عنه، والمفروق لا يوجد إلا في الرابعة. فإن قلت مفاعلتن راجح بالمجموع مرجوح بالثقل و(فاع لاتن³) راجح بالخفيفين لعمومهما في أكثر الدوائر (وأخذهما⁴) في باقيها مرجوح بالمفروق، وأيضا يذهب خفيف أحدهما بمثله من الآخر فيبقى مجموع وثقل في مقابلة مفروق وخفيف (فيتعادلا⁵).

1 في (ب) مكتوبة في الهامش.

2 في (ب) سببه.

3 في (ب) فاعلاتن.

4 في (ب) وأحدهما.

5 ساقطة من (ب).

قلت راجحية المجموع تزيد على راجحية الخفيف لأصالة الوند كما تقدم، وراجحية الأصل أولى من راجحية الفرع لأن الثقيل قد يصير خفيفا بالإضمار (والعصب¹) فيذهب الخفيف بمثله فينفرد المجموع بالراجحية، وهذا هو ترتيب الخليل رحمه الله. وروعي في تقديم الفروع أن ما يتفرع عن الأصل الأول مقدم على ما يتفرع عن الذي يليه إلى آخرها، فلذا كان خامس الأجزاء فاعلن ثم كذلك لأن راجحية الأصل تستلزم راجحية فرعه على فرع الأصل المرجوح. وقوله فالعشر ما حوى؛ أي فالعشر من كلمات أجزاء التفعيل ما جمعه تركيب الجزء الخماسي والسباعي المركب من الأوتاد والأسباب وذلك بتقديم الأوتاد في الأصول وتأخيرها في الفروع؛ يعني على هذا النمط الذي قررنا من استخراج الأجزاء من دوائرها. فمفعول حوى كلمات الأجزاء والفاعل ضمير تركيب الجزء، وعلى هذا يكون أحال استخراج الأجزاء على ما يقتضيه النظر العقلي بعد معرفة الاصطلاح، وقيل فاعل حوى أصابت إلى آخر البيتين؛ أي ما حواه أوزان كلمات البيتين التي صدرت حروفها بالرموز، والرموز التي صدرت بها تلك الكلمات التي هي بوزن أجزاء التفعيل العشرة من حروف أبجد وأولها الألف وآخرها الياء؛ فالحرف أو عدد نقطه علامة مرتبة الوزن من كونها أولى أو ثانية. وأول الأوزان ما تضمن أول الرموز وهكذا؛ فالألف من أصابت رمز على أول الأوزان ووزن أصابت هو أولها وذلك فعولن، وباء بسهميها رمز على ثاني الأوزان وهو بسهميها وذلك مفاعيلن، وجيم جوارحنا رمز على الثالث وهو وزن جوارحنا وذلك مفاعلتن، ودال داركوني على الرابع وزن داركوني وهو فاع لاتن صاحب الوند المفروق - وهذه هي الأربعة الأصول - ، وهاء همة على الخامس وزن همة وذلك

1 في (ب) والقطف.

فاعلن وهو أول الفروع الستة، وواو وقعيهما على السادس وزن وقعيهما وهو مستفعلن
ذو المجموع وزاي زائرتي على السابع ووزن زائرتي وهو فاعلاتن ذو المجموع وحاء
حجبتهما على الثامن وزن حجبتهما وهو متفاعلن وطاء طولاهن على التاسع وزن
طولاهن وهو مفعولات وياء يعتادها على العاشر وزن يعتادها وهو مستفعلن ذو
الوئد المفروق وهو تمام الأوزان، وقد تبين أن الناظم لم يجعل من الرموز فاءات
فدركوني فما زائرتي فيهما ولا كاف كوقعيهما ولا سين سوى ولا باء بهمة ولا واو
العطف من ولائد ولا ألف الوفاء إذ لا يلتبس (مقصده مع هذه¹) الحروف، أما
الفاءات والكاف والسين فلأن نقط الفاء ثمانون ونقط الكاف عشرون ونقط السين
ثلاثمائة في اصطلاح المغاربة وستون في اصطلاح المشاركة، وهو ما يحتاج من
الأعداد إلا عشرة. وأما الباء والواو والألف فلنقدم اعتبارها فلا تعتبر ثانية ولأن واو
ولائد للعطف لا جزء كلمة. فإن قلت هذا كله ظاهر رشيق فما الدليل على إلغاء وزن
فاعلاتك، وأن الناظم لم يجعله أحد العشرة مع أنه متفرع عن أحد الأصول التي ذكر
كما تفرع غيره من الأوزان (فادعاء²) أن الناظم ألغاه دون غيره (ترجيح³) من غير
مرجح إذ ليس في كلامه ما يدل على ذلك.

قلت للمتكلمين على هذا النظم عن هذا السؤال أجوبة؛ أما الشريف رحمه الله مبتكر
هذا النظم ومفيد علمه فظاهره أنه لم يتفطن إلى أن الكلمات التي منها الرموز هي

1 في (ب) متعدده مع تعدد.

2 في (ب) فما علة.

3 في (ب) وإلا فذلك ترجيح.

الأوزان العشرة، فلذلك تكلف في الجواب فقال ينبغي ألا (يعتد¹) بهذا الجزء لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيف إذ هما كالصوت الواحد ولذلك سموها معا فاصلة فسموهما باسم جزء كوتد وسبب والصوت الواحد كما لا يتبعض قبل التفكيك كذلك لا يتبعض (معه فمفاعلتن لا ينفك منه إلا متفاعلتن ولو انفك عنه²) فاعلاتك لانفصل الثقيل من الخفيف وهو ممتنع وما أدى إلى الممتنع ممتنع، ولما كان ما عداه من الفروع المنفكة عن أصولها لا يؤدي إلى ممتنع علمنا أنها مراد الناظم دون فاعلاتك. فإن قلت لم يذكر الناظم الفاصلة ولأن الثقيل لا يفصل من الخفيف؛ قلت كما أحال بيان التفكيك إذ لم يذكر سوى الأصول على إرشاد الشيوخ إلى مقصد النظم كذلك أحال هذا على ذلك انتهى كلامه. وهو مع تكلفه غاية في الحسن ودليل على ما خص به من زيادة الذكاء وسلامة الفطرة. وأما جماعة من الأندلسيين غيره ممن نظر في هذا النظم بعده، وجماعة من مغاربة غيرهم فتقطنوا إلى أن الكلمات التي بعضها الرموز هي أوزان التفعيل كما قدمنا ولا وجود فيها لفاعلاتك فلم يكل الناظم على هذا بيان تمييز المستعمل من المهمل إلى غيره، وهذا وجه نبيل وشرح حفيظ. وقد نقل عن إمام أهل عصره مشرقا ومغربا شيخ شيوخنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأبلي رحمه الله، والفضل للشريف فإنه المرشد إلى محاسنها والعجب منه أنه قال الظاهر أن فاعل حوى إنما هو البيتان بعده، وجعل ماحواه البيتان إنما هو مجرد الحروف وإنها علامات على الأوزان التي هي الأصول المذكورة في البيت قبلهما وما يتفرع منها بالنظر لأن البيتين اشتملا على تلك الأوزان. قال وإنما أتى بالحروف العشرة

1 في (ب) يتقيد.

2 ساقطة من (ب).

في البيتين لتكون أعلاما للأوزان بحيث إذا أشار فيما يأتي بعد بحرف من تلك الحروف يعلم أنه أراد الوزن الذي جعل الحرف علامة عليه ولا فائدة للبيتين عنده غير هذا. وأجاب بعض المحصلين بأن دليل إهمال فاعلاتك اختصاصه بالكاف الدال على تركيبه الإضافي لأن مادة الأوزان حروف لمعت سيوفنا؛ وليس منها الكاف وأصالة الأربعة ليست بالاشتقاق والدلالة على معنى لأنها قوالب ألفاظ، وإنما هي بتقديم الوند على السبب في الأصل وبعكسه في الفرع فلا بد من وجود حروف الأصل في الفرع لأن مادة الأصل هي مادته وليست الكاف مذكورة في أصول الناظم فلا تكون في فروعه، والحروف التي يوزن بها ما تتركب من الوند والسبب فرعا كان أو أصلا لا تخرج عن حروف لمعت سيوفنا؛ والكاف ليس منها فما وجدت فيه من الأوزان لا يكون أصلا ولا فرعا. ثم قال فإن قلت لم يذكر الناظم حروف لمعت سيوفنا ومنها السين وهي في مستفعلن ككاف فاعلاتك؛ قلت لم يذكرها مجموعة وذكرها مادة للأصول الأربعة واختصت بهذا لكثرتها في الكلام والاستعمال. فالفاء والعين واللام هي التي يزن بها التصريفيون وحروف المد واللين أكثر الحروف وقوعا، وزيادتها أكثر من زيادة غيرها والميم والنون والتاء من حروف الزيادة وكثير زيادتها، والسين من حروف الزيادة وتصاحب في زيادتها الميم والتاء غالبا؛ فذكرهما يغني عنها مع روم الاختصار. ولما كانت أقل زيادة لم يكن لها حظ في الأصول وصار ذكر الميم والتاء يغني عن ذكرهما في الحصر والكاف خارجة، ولأن جميع الأوزان لها مادة من حروف لمعت ونظير من الأوزان العربية غير الشعرية، ولا تجد لفاعلاتك مادة منها ولا نظيرا من الكلام لا يقال توجد بأن يجعل وزنه فاعلاتي أو فاعلاتن بفتح الياء والنون لأننا نقول ياء الإضافة. يجوز تسكينها فيفوت السبب

الثقيل، وأما الثاني فلأن نا الذي هو ضمير المتكلم لا يستعمل بغير ألف إلا ضرورة وهم لا يستعملون من أوزان الشعر (إلا ما لوزنه¹) نظير في الكلام العربي ولذا إذا تغير الجزء بزحاف أو علة غيروا وزنه حتى يوافق أوزان العرب ولم يعتبروا مفعولان لأنه لا يحرز السابع المتحرك لأن نون التثنية تسقط للإضافة بخلاف التاء وبخلاف التنوين، وأيضا ففاعلاتي وفاعلاتن على تقدير صحتهما مركبان كفاعلاتك والمطلوب صيغة لا تركيب فيها. انتهى تلخيص ما ذكره هذا المحصل من كلام مفرق طويل وأثنى على جوابه هذا. وأنت خبير بما فيه من التكلف وعدم النفوذ فإن الكاف ليست بلازمة الذكر ولا هي مقصودة لذاتها، وإنما المقصود حرف متحرك يحفظ السبب الثقيل وكذلك الياء والنون الذين قررا في السؤال لا يتعينان حتى يصح جوابه عنهما بما ذكر؛ رأيت لو كان كاف فاعلاتك مكسورا للمؤنث وأبدل سينا على لغة من يرى ذلك ولفظها مثل سين مستفعلن فبماذا يجيب؛ فإن قيل حكمها حكم الكاف لأنها بدل منها قلنا هو لم يعتبر في حروف سيوفنا إلا مجرد صور الحروف لا دلالتها على معان مخصوصة أو يقال بجعل بدل الكاف هاء وليس اعتبار السين بأولى من اعتبار هاء لأن كليهما من حروف الزيادة ولا (تقصر²) زيادتها عن زيادة السين التي أضافها إلى حروف المصنف لكونها من حروف الزيادة بل عن زيادة اللام التي هي من حروف المصنف بل محال زيادتها أكثر من محال زيادة اللام، فليس اعتبار السين بأولى من اعتبار الهاء. أو يقال يجعل بدل التاء والكاف لامين كزوائد التضعيف ومثل هذه التقديرات كثير. وتأمل ما يأتي في العلل من الترفيل والتذييل

1 في (ب) إلا ما يوزن به.

2 في (ب) تعني.

والتسبيغ؛ وأما قوله أنه مركب والمطلوب صيغة لا تركيب فيها فإن عنى بالتركيب كونه مضافا ومضافا إليه؛ فقد بينا أن المقصود ما يحفظ السابع المتحرك ولا خصوصية لضمير أو غيره إلا موافقة الكلام العربي مفردا كان أو مركبا، وهذا نظير تمثيلهم السبب الثقيل بك مع كونه جارا ومجرورا فلا يعد في تمثيل الجزء بالمضاف والمضاف إليه. وأقوى من هذا اعتبارهم وزن فاع لاتن ذو الوتد المفروق ولا نظير له؛ وإن عنى بالتركيب المطلوب نفيه كون الكلمة بصيغة المفرد انتقض بمفاعيلن وفاعلاتن فإنهما من صيغ المجموع. فإذا ظهر أن لا خصوصية للسبب لتوجب إضافتها لحروف المصنف فهي كغيرها من الحروف فكلمة وجدت في فروع الأصول التي ذكرها المصنف وليس في كلامه ما يدل عليها وإنما يرشد إليه الشيخ، وكذلك يرشد الشيخ إلى إهمال فاعلاتك؛ ويكون جواب الشريف أقرب للقبول من هذا الجواب بناءً على عدم التقطن للأوزان العشرة من البيتين، وضعف هذا المجيب جواب الشريف عن إهمال فاعلاتك وعمّا أجاب به عن السؤال الذي أورده على نفسه فقال (الأمر 1) في الفاصلة والفك مفترق. وأما الفاصلة فلم يذكرها بوجه بل نص على إسقاطها وبيّنا وجهه وهو الذي لا يصح سواه؛ وأما الفك فقد ذكره بآتم وجه في اللفظ ذكر ثم ذكر كيفية استلزام كلام الناظم الفك على ما أشار إليه في جوابه عن إهمال فاعلاتك، ثم قال وبأن افتراق الفك من الفاصلة وضعف جوابي الفاضل ولم يبق إلا الجوابان السابقان انتهى. قلت أما قوله لم يذكر الفاصلة إن عنى باسمها فمسلم ولكن ليس كل ما لم يذكر اسمه لا يعتبره، بل قد يعتبره ويكل بيانه إلى المعلم وإلا لزم أن لا يعتبر الفروع في هذا المحل لأنه لم يذكرها باسمها وهو باطل بنصه على اعتبارها

وإن عني لم يذكر الفاصلة بمادتها فممنوع لأن مادتها السببان وقد ذكرهما ووكل أمر تسميتهما إلى المعلم، كما ذكر أصول الفروع ومادتها هنا ووكل فكها وتعيين مستعملها ومهمها إلى المعلم وبان بهذا أن الناظم ذكر الفاصلة بأقوى وجه فأين قول المجيب لم يذكرها بوجه، وأما قوله بل نص على إسقاطها إلى آخره فبناءً على ما شرح به قول الناظم من جزأين فرعين لا سوى؛ وقد تقدم أن الشريف شرحه بغير ذلك وأن شرحه أرجح فهذا إذا استدلال بمحل النزاع وأيضا فإن الظاهر عند الشريف أن الناظم قائل بالفاصلة كما قدمنا عنه، وإن كنا قدمنا أن الظاهر أنه ينفىها مع احتمال أنه قائل بها وهو الحق أعني اعتبار ظاهر لفظه واحتمال أن يكون أراد غيره. وأما قوله ذكر (الفك1) بآتم وجه (والفرض2) أن الكلام مع قطع النظر عن (النص3) على الأجزاء في البيتين، فإن عني من غير حاجة إلى المعلم فلا خفاء بما في هذه الدعوى من الضعف فإن المذكور بآتم وجه لا يخفى عن الأغبياء فضلا عن فضلاء الأذكياء، وقد رأيت ما في دليله على إهمال فاعلاتك من البحث فكيف يدعي فهمه من النظم بآتم وجه. فإن عني مع إرشاد المعلم فهو عين قول الشريف، وقوله بأن افتراق الفك من الفاصلة إن عني افتراق الخفيفين فمسلم ولم ينفه أحد، وإن عني في الاحتياج إلى المرشد إليهما من كلام الناظم ونفيه فلم (يبين4) وهو أول المسألة. وأما قوله وبان ضعف جوابيه فبعد اطلاعك على البحث معه بيان قوتها وضعف التضعيف. وأما قوله فلم يبق إلا الجوابان السابقان فيعني بهما طريقته المتقدمة في

1 في (ب) الفاصلة.

2 في (ب) الغرض.

3 في (ب) النظر.

4 في (ب) يتبين.

التفكيك والإشارة إلى الأجزاء في البيتين، وقد علمت ما في طريقته فلم يبق الجواب الحق إلا الإشارة إلى الأوزان في البيتين الدالة على أن فاعلاتك ليس منها؛ وقد أطلنا في هذا البحث بما لا كبير طائل تحته، ثم أورد المجيب المذكور بحثا بناءً على اعتبار جوابه بتقدير كون فاعل حوى ضمير تركيب الجزء فإن الفك معلوم من الأصول المذكورة وإن ترتيب الفروع بالتقديم والتأخير بحسب ترتيب الأصول فالفرع السابق على غيره من الفروع الذي هو خامس الأوزان هو فرع الأصل الأول ثم هكذا إلى آخرها. فقال إذا كان الأمر كذلك فلا حاجة بالناظم مع اختصاره (الوحي¹) إلى قوله أصابت البيتين إذ لا فائدة لهما إلا الإشارة إلى رموز الأجزاء غير المهملة، ويكفيه في ذلك أن يقول بعد قوله حوى؛ فرتب إلى الياء. فيعلم أن الألف لأول الأصول فعولن ثم كذلك إلى أن تكون الهاء لأول الفروع وهو الخامس ثم كذلك إلى آخرها. لا يقال فائدتها تعيين العشرة وتعيين إهمال فاعلاتك لأننا نقول تعيين الأمرين تقرر (بطريقنا²) الواضح، وأيضا لم تتعين ألفاظ الأجزاء من البيتين لأنه لم يذكر ألفاظها وإنما ذكر الموزون بها عكس القضية؛ فلا يصلح أن يقال فائدة البيتين تعيين الأجزاء والرموز فيهما (للكلم³) الدالة على الأجزاء ولو فعل ما ذكرنا لكانت لنفس الأجزاء وهو أرجح لحصول مراده انتهى ببعض اختصار.

قلت: الشرح المليح والإعراب الرجيح جعل أصابت فاعل حوى وبالبيتين تعيينت الأجزاء المستعملة وترتيبها، وأن غيرهما ممل لم يذكر مهمل وبالابتداء بالحروف

1 في (ب) الوجيز.

2 في (ب) بدليلنا.

3 في (ب) للكلمات.

تعين كونها رموزا على وزن ما دخلت عليه وصح أن يقول بعدها رتب؛ أي كما ذكرتها وظهر أن ال في الياء للعهد الذكري وهي ياء يعتادها، ولو لم يذكر ذلك لما علم كونها عاشرة حروف أبجد إلا بمرشد. وقوله دخلت الرموز على الموزونات لا على الأوزان؛ جوابه أن الموزونات دالة على الأوزان دلالة بينة، وأيضا فقد قررنا في الشرح أن أصابت إن كان هو الفاعل على تقدير مضاف أي أوزان أصابت، وأما قوله أن الأمرين تعينا بطريقنا الواضح فقد علمت ما في طريقه الواضح من ضعف الدلالة على إهمال فاعلاتك لكثرة الاحتمالات. وقد قال هو وغيره أشعر لفظ الناظم بعدم تركيب الثقيل مع المجموع في الخماسي لئلا يجتمع أربعة متحركات لغير زحف ولا يوجد في شعر. وإذا امتنع مع تقديم السبب امتنع مع تأخيره لئلا يتوالى الأربعة عند تركيبه مع جزء آخر، وبعدم تركيب الخفيف مع المفروق فيه لما يلزم من استعماله مضافا فإن (مفعول¹) لا يترك تنوينه إلا مع الإضافة وذلك يستقل في الشعر، ولما امتنع مع تقديم السبب امتنع مع تأخيره بالجمل عليه، وبعدم تركيب الثقيل والمفروق لأدائه إلى الإضافة ولأن مع تأخير الثقيل تتوالى الأربعة عند تركيبه مع آخر من غير نقص، وبعدم تركيب ثقيلين مع مجموع لتوالي ستة متحركات مع تقديمهما وأربعة بلا زحف مع تأخيرهما، وبعدم تركيب ثقيلين مع مفروق لاجتماع خمسة مقدمين أو مؤخرين فإن توسطهما فلاجتماع ستة إن ركب مع مثله، وبعدم تركيب السببين بتقدم الخفيف عكس الفاصلة مطلقا لتوالي أربعة من نفس الجزء مع التقديم وأربعة مع التأخير إن ركب مع مثله وبإهمال فاعلاتك في الأجزاء وبعدم تقدم الثقيل فيه على الودت وتأخير الخفيف عنه لتوالي أربعة بلا زحف، وبعدم تركيب

1 في (ب) مفعولن.

الفاصلة والمفروق لما يؤدي إليه مع تقديمهما - يعني الفاصلتين - من التزام الإضافة الموجب لسقوط التتوين ومن توالي أربعة في الجزء ومع التوسط عند تركبه مع مثله انتهى.

ومع الإنصاف كيف لا يحتاج مع هذه الأمور إلى المرشد سيما لأمثال أهل هذه الأعصار المتأخرين عن الفضائل، المتكاسلين في تحصيلها. فألحق الحاجة إلى البيتين لما ذكر من الفوائد، وألحق بعد تسليم إلغائهما على ما فيه من الضعف جواب الشريف من إحالة الناظم في بعض الأمور إلى المرشد. وقد يقال قل إن يخلو كتاب عن هذا بسيطاً كان أو وجيزاً أو وسيطاً لاسيما المختصرات، وخصوصاً ما فيه رمز مثل هذا النظم والله الموفق بفضلته، ومع ما أفاده الناظم ببيتي أصابت من الأحكام حصل بنظمهما معنى من التغزل لطيف (ومنحنى1) من الإشارة شريف كما أن ذلك ممكن في جميع قصيده من أول بيت إلى آخر بيت إلا أن في إبداء ذلك تكلفاً لغير المحصل واشتغالا عن الأهم المقصود من علم هذا النظم. فهو يقول في هذين البيتين أن هذه المرأة التي دل عليها إلحاق تاء التأنيث الفعل المسند إلى ضميرها أصابت أي وجدت أو قصدت بعينيها اللتين هما سهمان لما بهما من الملاحظة التي تروع القلب حين نظرت إليها ونظرت إلى جوارحي ولم تخطها فتألمت جوارحي كلها لتألم قلبي بعدم وصلها، والقلب إذا تألم تألمت الجوارح كلها لأنه سلطانها إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسدت الجسد كله؛ فأدركوني يا أحبابي وألحقوني أو تابعوا مصابي باهتمامكم بالاشتغال بما يذهب عني هذا الألم بسعيكم في وصلها إياي قبل

1 في (ب) وشجي.

أن أموت من ألم فراقها [وقطعها إياي1] كإينا وقوع ذلك الاهتمام منكم وسقوطه عنكم في القوة وسرعة النفوذ كوقعي سهميها سواءً واعتدالا في المسارعة والتأثير فإنها لما سدنتها نحوي أصابت في الفور، فإن لم تكن الهمة التي تتابعوني أو تلحقوني بها لإزالة هذا الألم مثلها وإلا (فتّ2) بنفسي. ثم اعتذر لأحبابه عن (تكلفهم3) بهذا المطلب بأنه لم يجد في النساء اللواتي يزرنه ويواصلنه من أجل ألمه بالسهمين أو في زمن (ألمهما4) واحدة منعت ألم السهمين عنه أو إصابتهما إياه لأن بها من الحسن ما بالتي أصابته، فيتسلى بها وتقوم له (مقام تلك، ولا 5) فضل طولاهن وهي التي أصابته لعدم نظيرها متصفة بالوفاء فيعتادها ذلك الوفاء فترق لحاله وتسمح بوصاله (فيرتفع ألمه6)، ولا يخفى عليك بعد هذا الشرح إجراء هذا المعنى في جد أو هزل ويكون كنى بالمصيبة عن النفس أو الدنيا أو حب الآخرة أو منزلة الأبرار. وقوله خماسيه والسباعي من الإطناب لأن فيه التفصيل بعد الإبهام لأنه أبهم الجزء في البيت قبله ثم فسره في هذا وهو من الجمع والتقسيم ثم الجمع في قوله ثم لا يفوتك أي الجزء، وقوله لا يفوتك تركيبا من ذلك أيضا لأنه أبهم في الإسناد الفوت إلى الجزء ثم فسره بتركيبه نحو: رب اشرح لي صدري. ومن ثم يكون تنكير تركيبا للنوعية وإضافة خماسيه والسباعي المقدره للاختصاص وتنكير تركيبا للنوعية وحذف

1 أثبتها من (ب).

2 في (ب) فقد تلفت وفتّ.

3 في (ب) تكليمهم بتكليفهم.

4 في (ب) المهمات.

5 في (ب) صفات تلك المرأة مقام صفات الممدوحة ولا تداني واحدة منهن في الفضل.

6 فترتفع إليه.

مفعول ترى، أما للعلم به أو لتتزيه منزلة اللازم أي تكون من أهل الإبصار أو العلم،
و ال في الست والعشر للعهد العلمي وإضافة سهمين وجوارح ووقعين إما
للاختصاص (أو التشريف وتتكير همة للتعظيم أو النوعية وإضافة زائرات وطولى
للاختصاص¹)، وكان حقه أن لا يقدم المسند إليه في زائراتي ويد لأنه يوهم وقوع
المنع وإنما نفى اختصاص الزائرات به واعتياد الوفاء وإنما نفى اختصاص الزائرات
به واعتياد الوفاء وإنما نفى اختصاص يد طولاهن به وليس كذلك فإن المنع واعتياد
الوفاء لم يقعا فكأن الأولى إيلاء حجت ويعتاد حرفي النفي و ال في الوفاء لتعريف
الحقيقة وإسناد حوى على الوجهين يشبه أن يكون من المجاز العقلي لأنه إسناد إلى
المكان، والحاوي حقيقة الناطق وسهميها من الاستعارة الترشيفية، ولفظ الهمة يحتمل
أن يكون مجاز من إطلاق السبب على المسبب؛ إذ المراد بالهمة نتيجتها وهو الدواء
لأن الاهتمام بالشيء سبب في الإتيان به، وتشبيهها بوقعي السهمين من تشبيه
المساواة. والأولى فيه عند بعضهم العدول إلى لفظ المشابهة دون التشبيه، ويد
طولاهن إن لم يكن إطلاق اليد على الفضل والإنعام من باب المشترك فهو مجاز
مرسل تسمية للشيء باسم آله، ويحتمل التورية وإسناد الاعتياد إلى الوفاء من
المجاز العقلي؛ وألفاظ الخماسي والسباعي والست والعشر من مراعاة النظير، وألفاظ
الأوزان أيضا كذلك، وكذا لفظ أصابت وسهمي وجوارح وكذلك اليد والطولى والوفاء،
ولا يبعد أن يكون لفظ الوفاء وسوى وترى من الإحصاء المسمى بالتسهم؛ وهو أن
يذكر قبل القافية من الألفاظ ما يدل عليها. وفي البيتين الأولين لف ونشر مرتب
لرجوع فعولن إلى خماسيه ومفاعيلن إلى السباعي.

1 ساقطة من (ب).

الإعراب: يحتمل خماسيه والسباعي وهو أظهر الاحتمالات أن يكونا بدلين من الضمير، الفاعل يأتي في البيت قبلهما بدل مفصل من مجمل، ويحتمل أن يكونا فاعلين يأتي. وربط جملة أتى سواء جُعلت خبراً أو حالاً، الضمير المضاف إليه خماسي والمقدر في السباعي أو ال النائبة عنه ويبعد أن يكونا بدلاً من الجزء أو من الضمير في المجرور للفصل بجملة الخبر على التقدير الأول وبجملة الحال على الثاني، وقل جملة اعتراض لتأكيد الأخبار وحشو لإقامة الوزن، ولا من لا يفوتك نافية والمراد بها النهي، وتركيباً تمييز لضمير الجزء الفاعل بيفوت من تمييز الجملة نحو: طاب محمد نفساً؛ أي لا يفوتك تركيبه وهذا التقدير هو الذي يعرف به تمييز الجملة إذ ذلك أصله وهو أن يجعل التمييز فاعلاً ويضاف إلى المميز كطابت نفس محمد. وإذن هاهنا وإن دخلت على المستقبل إلا أن الظاهر أنها لا تنصب لأنها لم تنصدر لأن قبلها سوف وحرف العطف، وفي جعلها كالتي تقدم عليها حرف العطف خاصة فيجوز أن تنصب وأن ترفع نظر بل في صحة تركيب الناظم نظر، فإنه يحتاج إلى سماع يصححه فإن سوف كالتين في كونهما كبعض حروف الفعل فلا يفصل بينهما وبينه بشيء، وتقدم في التركيب ما يقتضي أن وسوف عطف على جواب شرط مقدر. وفعلون وما بعده من الأوزان يحتمل أن تكون من بدل المفصل من المجمل بأن يكون فعلون بدلاً من خماسيه وما بعده بدل من السباعي، ويحتمل أن تكون أبدالاً من الضمير الفاعل بيفوت وهو ضمير الجزء أو من تركيباً، ويضعف أن تكون أبدالاً من الجزء في قوله ومن جنسيهما الجزء؛ أو من ضميره للفصل، ويحتمل أن تكون مبتدأة محذوفة الخبر أي منه أي الجزء أو منها أي الأجزاء فعول إلى آخرها. وأصول على هذه الأعراب خبر مبتدأ مضمرة أي وهي أو وهذه الأربعة

أصول الست، ويحتمل أن تكون مبتدآت خبرها أصول والجملة حال من التمييز أو من المميز وفيه ضعف لخلوها من الواو ومن الضمير الرابط. ومفاعيلن ومفاعلتن على حذف العاطف والأبدال المذكورة فيها من بدل المفصل ومن المجمل إلا أنه غير واف فيتعين قطعه، (ونية¹) المعطوفات هنا لا تحسن لقوله أصول الست؛ وفالعشر مبتدأ خبره ما الموصولة الاسمية بعده، ورابط الصلة محذوف وهو منصوب متصل وفاعل حوى تقدم وكذا فاعل أصابت وباء بسهميها للآلة وكذا باء بهمة على تجوز وكوقعيها إن قدرت الكاف حرفية فالمجرور في موضع صفة لهمة، وإن قدرت اسمية فهي الصفة وكذلك سوى. ويجوز أن يكون سواء حالا من همة ومن الضمير المخفوض بوقعي وفي جعله حالا من أحدهما أو من الضمير المستكن في متعلق المجرور أو من الكاف إن كانت أسماء أو من الضمير فيها لكونها بمعنى (مثل²) قلق لأن سواء بمعنى مستويين ولا يكون من صفة الواحد وأجاز ذلك بعضهم لكونه يراه بمعنى تام وفيه نظر لما تقدم في مدلوله وزائرتي مبتدأ وفيهما متعلق به وفي للسببية أو للظرفية على حذف مضافين أي في زمن أصابتهما إياي، وضمير فيهما وحجبتهما ووقعيها للسهمين، وحجبتهما خبر زائرتي، فإن قدرت ما حجازية فالجملة في محل نصب وإن قدرتها تمييزية ففي محل رفع، وفاعل حجبت ضمير الزائرات ووحدته كقوله تعالى: "وأزواج مطهرة"³. والأولى في هذا المقام حجبتهما بالنون لأنه

1 في (ب) مكتوبة على الهامش وعد.

2 في (ب) مماثل.

3 من سورة آل عمران، من الآية 15.

جمع قلة نحو قوله تعالى: "فلا تظلموا فيهن"1، ويد طولاهن مبتدأ خبره جملة يعتادها وجملة النفي معطوفة على التي قبلها.

فرتب إلى اليا زن دوائر خفشلف أولات عد جزء بجزء ثنا ثنا
خثمن ابن زهر وله فل ستة جلت حض شمر بل وفزن لذو وطا
وطول عزيزكم بد عبلكم طووا يعزز قس تثمين أشرف ما ترا

المفردات:

رتب: أمر من رتب أي اجعل من حروف أبجد العشرة التي تضمنها البيتان قبل مرتبة على عدد الأجزاء العشرة الأول للأول إلى آخرها ليكون كل حرف علما على جزء؛ فالألف لفعولن والباء لمفاعيلن والجيم لمفاعلتن والذال لفاع لاتن مفروق الوند والهاء لفاعلن والواو لمستفعلن مجموع الوند والزاي لفاعلاتن مجموع الوند والحاء لمتفاعلن والطاء لمفعولات والياء لمستفعلن لن مفروق الوند. قال الجوهري المرتبة المرقبة وهي أعلى الجبل، وقال الخليل المراتب في الجبل والصحاري الأعلام التي ترتب فيها العيون والرقباء؛ تقول رتبت الشيء ترتيبا ورتب الشيء يرتب رتوبا ثبت. يقال رتب رتوب الكعب أي انتصب انتصابه وأمر راتب وتُرْتَب على تُفَعْل بضم التاء وفتح العين أي ثابت، والرْتَب ما أشرف من الأرض كالبرزخ جمع رْتَبَة كدرجة ودرج انتهى.

زن: أمر من وزن يزن؛ أصله يوزن حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، واقتطع الأمر من المضارع. قال الجوهري وزنت الشيء وزنا وزنة ووزنت فلانا ووزنت له

1 من سورة التوبة، من الآية 36.

ويزن درهما وهو وزن، ووازنت بينهما موازنة ووزانا، وهذا يزن ويوازن كذا إذا كان على زنته أو محاذيه، واتزن المعطي وانتقد الآخذ افتعل قلبوا الواو تاءً وأدغموا انتهى.

دوائر: جمع دائرة وهو الشيء المستدير؛ قال الجوهري والدائرة واحدة الدوائر، يقال في (الفرس¹) ثماني عشرة دائرة. وقال قبل هذا دار يدور دورا ودوراناً وأداره غيره ودور به، وتدوير الشيء جعله مدورا، والمداورة كالمعالجة، والدواري الدهر يدور بالإنسان أحوالا انتهى. وقال إقليدس: والدائرة شكل بسيط (مستوي²) يحيط به خط واحد في داخله نقطة هي مركزها انتهى.

خفلق: هذه حروف وضعها الناظم رموزا على الدوائر التي أمر بوزنها وهي دوائر بحور الشعر كله؛ لا يوجد شعر إلا وهو من إحدى تلك الدوائر وعددها خمس على عدد حروف الرمز عنها، وكل حرف مأخوذ من اسم دائرة؛ فالحاء من دائرة المختلف وهي الأولى، والفاء من دائرة المؤتلف وهي الثانية، والشين من دائرة المشتبه وهي الثالثة، واللام من دائرة المجتلب وهي الرابعة؛ هذا اصطلاح الناظم في تسمية الثالثة والرابعة وهو رأي بعض العروضيين، وعكس طائفة كبيرة من العروضيين. قال بعضهم هم الأكثر فسموا الثالثة دائرة المجتلب والرابعة دائرة المشتبه والقاف من الخامسة وهي دائرة المتفق. فالدائرة الأولى للطويل والمديد والبسيط، والثانية للوافر والكامل، والثالثة للهزج والرجز والرمل، والرابعة للسريع والمنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجتث، والخامسة للمتقارب. وسميت الأولى دائرة المختلف لتركب

1 في (ب) الفرش.

2 ساقطة من (ب).

أشطارها من أجزاء مختلفة من خماسي وسباعي وتسمى أيضا مركبة، وأبحرها مركبات لاختلاف الأجزاء، وكذلك الدائرة الرابعة. والثانية بدائرة المؤتلف لتركب أشطارها من أجزاء مؤتلفة لتمائلها بكونها سباعية فهي من أوتاد وفواصل، والفاصلة من خفيف وثقيل ولا يفترقان ويقعان قبل الوتد أو بعده لأن الفاصلة كصوت واحد؛ ولذا خصت بلسم يخصها والصوت الواحد لا يفرق. و[سميت الدائرة1] الثالثة بدائرة المشتبه لتشابه أجزاء أشطارها لأنها أيضا سباعية (إلا أن 2) سببها يفترقان فيقع أحدهما أول الجزء والآخر آخره؛ فلذا اختصت الثانية بالمؤتلف الذي هو أخص من المتشابه فإن الألفة ضد الافتراق. قيل ومن أجل أن السببين لا يفترقان في الثانية يظهر ما تقدم من إهمال فاعلاتك لأدائه إلى افتراقهما فلم تستعمله العرب في بحر كما تقدم، قلت وفيه نظر لا يخفى. و[سميت3] الرابعة بدائرة المجتلب لكثرة أبحرها؛ والجلب لغة الكثرة، وقيل لأن أكثر أجزاء أبحرها مجتلبة من الأولى؛ فمفاعيلن من الطويل وفاعلاتن من المديد ومستفعلن من البسيط. و[سميت] الخامسة دائرة المتفق لاتفاق أجزائها خماسية، ومن رأى دائرة المجتلب الثالثة وجهه بأن أجزاءها مجتلبة من الأولى لدورانها على مفاعيلن من الطويل وفاعلاتن من المديد ومستفعلن من البسيط. ووجه إضافة الرابعة للمشتبه لاشتباه أجزائها وهو خلاف في تسمية4. قلت ورأيت في نسخة من هذا النظم مظنون بها الصحة وأخبر صاحبها أنه روى فيها النظم خفلق بنقديم اللام على الشين، وعلى هذا فالناظم موافق على اصطلاح

1 أثبتتها من (ب).

2 في (ب) لأن.

3 أثبتتها من (ب).

4 في (ب) التسمية فيكون لفظيا.

الأكثر، لكن يضعف هذه النسخة تقديم الناظم الشين على اللام عند كلامه على الدوائر مفصلة وكتب أيضا في النسخة المذكورة خف منفصلا من لشق فأما على ما في أكثر النسخ من كتبه متصلا فليس لهذا التركيب معنى فيما نعلم إلا كون حروفه رمزا على الدوائر كما قررنا والأشبهه في ضبطه على فتح الخاء والشين وسكون الفاء وكسر اللام ليوافق بعض أوزان الخماسي كجَحْمَرَشْ وغير هذا من الضبط وإن صح معه الوزن إلا أنه يخرج عن النظر وإن كان سَكَن القاف وإن كان حقها الإعراب إما للضرورة وإما لأن المراد حروف الكلمة فأشبهه المهمل أو المحكي وإما للوقف. وأما على كتبه منفصلا فقال بعضهم يمكن أن يكون خف أمر من خاف و(شلق¹) بكسر الشين، واللام اتباعا لكسر الشين وأصله السكون وهو حيوان صغير كالسمكة له رجلان عند ذنبه، وإن فتحت اللام وسكنت الشين فهو الضرب والبضع، ولا يصح كلام الناظم على هذا المعنى إلا إذا ادعى فتح اللام من سكونها اتباعا لفتح الشين ثم الشين اتباعا وكل ذلك لضرورة الوزن. ويكون الشلق على هذه الوجوه مفعولا ووقف عليه بالسكون، وإن كان منصوبا على لغة ربيعة. ويحتمل أن يكون خف مخففا للضرورة من خف إلى كذا خفوا أسرع وشلق فاعل، أو من خف يخف خفوفة ضد [ثقل²]، أو من خف الرجل إذا طاش. ويراد بالشلق على هذا الرجل إما مجازا أو نقلا أو ضرائر الأشعار تجوز أبعد من هذه التقادير كما ذكر سيبويه في بابها انتهى. قلت ولا يخفى ما في هذا التكلف الطويل من العناء وقلة الفائدة وإنما يرتكب أمثال هذه المشاق لمعنى لطيف.

1 في (ب) لشق.

2 مكتوبة ثلق وأثبتها من (ب).

أولات: بمعنى صاحبات وهو مما ألحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه وليس منه لأنه لا واحد له من لفظه، ومفرده من جهة المعنى ذات ونظيره في الجمع المذكر أولوا وواحد المعنوي ذو.

عد: قال الشريف كذا رأيت في نسخة وحملته على التصحيف، ثم رأيت كذلك في أخرى؛ فخرجته على أن أصله عدّ بالتشديد؛ أي هذه الدوائر تحتوي على أعداد من الأشرطة وعامل الوصل كالوقف فخفف، (ومثله أنشد أبو علي في التذكرة: حتى إذا لم يجد غير الشري فخفف¹) وأطلق، وعكسه: ببازل وجناء أوعيهل. أجرى الوصل مجرى الوقف لأن التشديد جائز في الوقف، وأمثال هذه الضرورة مستعملة كثيرا عند الناظم انتهى. قلت وعلى ما قال فهو في الأصل مصور بمعنى الإحصاء ومنه: "إنما نعد لهم عدا"، أو اسم لمقدار ما يعد أو للشيء المعدود، وكلام الناظم يحتمل الأمرين؛ أي هذه الدوائر ذوات إحصاء للبحور (تعدها²) ولا يشذ عنها من أبحر الشعر شيء أو هي أولات أبحر معدودة فيه؛ وهذا الثاني هو ظاهر شرح الشريف وعليه فلفظه مخالف للأصل من جهة تخفيف (المشدد³) ومن جهة إطلاق المصدر على المفعول أي المعدود. قال الجوهري: عددت الشيء عدداً أحصيته والاسم العدد والعديد؛ يقال (لهم⁴) عديد الحصى والثرى أي في الكثرة، وعديد بني فلان يعد فيهم وعده فاعتد صار معدودا أو اعتد به انتهى. وهذا كله على أن العين مفتوحة كما هو

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) بعدها.

3 في (ب) العد.

4 في (ب) الأمر.

ظاهر كلام الشريف، ويجوز كسرهما مع ادعاء التخفيف من التشديد ومعناه أولات كثرة. قال الجوهري في العِد بالكسر الماء الذي له مادة لا تنقطع كماء العين والبئر والجمع الأعداد، والعِدّ أيضا الكثرة؛ يقال إنهم لذو عد و(قيص1) انتهى. فيكون معنى كلام الناظم على هذا الدوائر أولات مادة من أشخاص بحور الشعر لا انقطاع لتلك الأشخاص؛ فإن كل بحر من البحور لا تنتهي (آحاده2) أو هي وإن كانت خمسة فهي أولات أبحر كثيرة لأنها خمسة عشر، والحاصل أن وصف الدوائر بكونها ذوات مادة لا تنقطع أو ذوات عدد كثير إنما هو باعتبار ما يتفكك منها من الأشخاص أو الأنواع وإلا فهي من العدد القليل لأنها خمس. ويصح صرف هذين المعنيين إلى الأبحر على حذف مضاف في كلام الناظم أي زن بحور دوائر كذا، تلك البحور لا تنقطع مادتها باعتبار أشخاصها فإن أشخاص كل بحر (متناهية3)؛ ولذا سمي بحر أو تلك البحور أولات كثرة باعتبار الأعاريض والضروب أو على حذف مضافين أي أجزاء أبحر دوائر وهذا أظهر الوجوه على ما ترى في التركيب إن شاء الله تعالى.

قال بعضهم ويمكن صوابه عُدَى بضم العين وكسرهما جمع عدوة؛ ناحية الوادي، فاستعيرت للأبحر باعتبار ما تقدم أو أصله المشدد ثم أبدل من أحد المثليين ياء كراهة توالي المثليين - نص عليه في المفصل والتسهيل وغيرهما - كأمليت وتظنيت وأعله إعلال قاض. وكتب بحذف الياء على المختار في الوقف وبه وجه الأعلم بيت

1 في (ب) فيض.

2 في (ب) مادة.

3 في (ب) غير متناهية.

الكتاب: (قواطنا1) مكة من ورق الحَمِّ؛ أصله الحمام. فحذف الألف لزيادتها وأبدل من الميم الثانية ياءً وكسر ما قبلها لتسلم من الانقلاب، ولا يقال هذا سماعي لنص الرماني في أواخر شرح أصول ابن السراج2 على جوازه في الضرورة، فهو من الضرائر القياسية؛ بل قال ابن السيد3 ذلك لغة انتهى.

قلت أما الوجه الأول فخلافاً الرواية والخط الموجود في النسخ، ولأن قوله باعتبار ما تقدم، (يقال ما تقدم4) عنده من المعنيين يشعر بعدم التناهي واستعارة العدوتين للبحور يؤذن بتناهيها (وحصرها5) من الجهتين إلا أن يقال لا بد من ذلك، فإن غير المتناهي قد يوصف بالتناهي من بعض الوجوه. وأما الوجه الثاني ففي غاية الحسن إلا أن الظاهر في كونه سماعاً أو جائزاً في الضرورة أو لغة اضطراباً، ونص في التسهيل على أنه سماع. ورأيت في بعض شروح هذا النظم ما نصه أولات عدة إشارة إلى أجزاء التفعيل عدت تقدمت انتهى. قلت كأنه وقع له ماضي عدا يعدو أي جاوز وأسنده إلى ضمير المؤنث العائد على الأجزاء، ولا يصح هذا التركيب إلا إذا جعل

1 في (ب) أوالفا.

2 هو محد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج كان من أصحاب المبرد فقرأ عليه كتاب سيبويه أخذ عنه أبو القاسم الزجاجي والسيرافي والرماني ومات شاباً سنة 310 هـ وله مجموعة من الكتب الأصول الكبير وجمل الأصول وكتاب شرح سيبويه. أنظر: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. الجزء الأول. ط2. د. م: دار الفكر، 1979، صص. 109، 110.

3 هو محمد بن علي الجرجاني بن السيد الشهور صاحب التصانيف قرأ على والده وبرع وكمل حاشية أبيه على المتوسط وشرح الإرشاد في النحو للتفتازي. أنظر: الوعاة للسيوطي(1/196).

4 ساقطة من (ب).

5 في (ب) وخصوصاً.

أولات موصولات كذوات عند بعض الطائيين ويتوقف على نقل، ويصح على هذا أن يكون (غدت¹) بمعنى صارت وجزءاً خبره.

جزء لجزء: تقدم تفسير الجزء لغة، ومراد الناظم هنا قال الشريف أي هذه الدوائر مؤلفة من أجزاء مضمومة لأجزاء، وقال غيره هو بيان للوزن الذي أمر به؛ كأنه قيل ما صفة الوزن بالأجزاء فقال جزء لجزء؛ أي صفة الوزن ضم جزء لجزء. ولا يخفى فساد هذا التقدير لأن ضم الجزء للجزء ليس بوزن وسترى معناه في التركيب إن شاء الله.

ثنى ثنى: يحتمل أن يكون مضموم الثاء وأصله المد وقصره ضرورة، وثناء فعال معدول عن اثنين اثنين؛ أي أن أجزاء البحور التي تضمنتها الدوائر المذكورة يضم منها جزء لجزء ولا بد من تكرار تلك الأجزاء اثنين اثنين في كل بيت، ثم قد تكون التثنية أربع مرات كما في الدائرة الأولى والخامسة أو ثلاثاً كما في غيرهما. وقال الشريف: أشار إلى أن الأجزاء التي يقوم منها البحر مثناة تتكرر في كل بحر لأن بيت كل شطر مصراعان في كل منهما من الأجزاء مثلما في الآخر انتهى. ويحتمل أن يكون ثنى ثنى مكسور الثاء مقصوراً؛ قال الجوهري: الثنى مقصور الأمر يعاد مرتين؛ وفي الحديث: "لا ثنى في الصدقة" أي لا تؤخذ في السنة مرتين انتهى.

وأما ألفاظ البيتين بعد فالظاهر الخالي من التكلف أنها إنما أريد بها الرمز عن الدوائر وأعداد أجزائها وما ينفك من كل منها من البحور وتعيين الأجزاء التي يوزن بها كل بحر لا غير. فإن اتفق في بعض تلك الألفاظ تركيب يتضمن الإشارة إلى

1 في (ب) عدت

معنى ما فبالعرض لا أنه مقصود بالذات، ومن يسلك في شرحها التزام قصد المعاني المرتبطة فقد ركب شططا وأتى من الأمور فرطا فمما يمكن أن يقال على هذه الطريقة أن: خ فصل عما بعده لاستقلاله في الوضع ولعدم نظيره أن وصل مكسورا وفتحت الثاء بعده وإن وجد مثل فِطْحُلْ ولا نظير لغير هذا الضبط أصلا وهو فعل أمر من وخی الشيء يخيه وخيا قصده. قال الجوهري: وخيت (وخيك¹) وتوخيته قصدت قصدك. وهذا واخي أهلك أي سمتهم، حيث ساروا وما أدري أين وخی فلان أي أين وجّه، ووخت الناقة تخي وخيا سارت سيرا قصدا، وتوخيت مرضاتك أي تحريت وقصدت انتهى.

وثمن: بفتح الثاء وسكون الميم مصدر ثمنت القوم؛ (قال الجوهري: ثمنت القوم²) أثمنهم بالضم أخذت ثمن أموالهم، وبالكسر كنت ثامنهم. قيل وواقعه الناظم موقع تثمين لاشتراكهما في الأصل ولقوله: قس تثمين.

زهر: الظاهر أنه علم، وهي في الأصل جمع أزهر. قال الجوهري: والأزهر النير، ويسمى القمر الأزهر ابن السكيت الأزهران الشمس والقمر أي أبيض مشرق الوجه والمرأة زهراء انتهى.

1 في (ب) وخيتما.

2 ساقطة من (ب).

ولّه: أي اجعله والياً، أمر من ولاه (مضاعف ولي1). قال الجوهري: ولى الوالي البلد والرجل البيع ولاية فيهما، وفلان ولى وولى عليه كساس وسيس عليه، وولاه الأمير (عمل كذا وبيعه2)، وتولى العمل تقلد انتهى.

فل: إما من فلول السيف، أو بمعنى المنهزم. قال الجوهري: الفل بالفتح واحد فلول السيف وهي كسور في حدّه، وسيف أفل بين الفلل ومعنى مفلل كسرتة الحجارة، وتقلت مضاربه تكسرت، وجاء فل القوم أي منهزمهم للواحد والجمع وربما قالوا في الجمع فلول وفلال، وفلتت الجيش قزمته، وفله يفله بالضم فانفل كسره فانكسر، يقال: من فلّ ذلّ ومن أمر فلّ انتهى. ويحتمل أن يكون بكسر الفاء؛ قال الجوهري: الفل بالكسر الأرض التي لا تمطر ولا نبات بها انتهى.

جلت: أوضحت وكشفت. قال الجوهري: الجلي نقيض الخفي، (والجلیلة3) الخبر اليقين، والجالية الأمر الجلي تقول منه جلالى الخبر أي وضح وجلوت أوضحت وكشفت، وابن جلا أي الذي يقال له (جلا4) الأمور وكشفها فلذا لا يصرف، وجلوت همي أذهبتّه، والسيف جلا بالكسر صقلته، والعروس جلاء وجلوة واجتليتها بمعنى نظرت إليها بجلوة انتهى.

حز: وقع في أكثر النسخ بالضاد ومعناه الحث على الشيء. قال الجوهري: حزه على القتال حزاً أي حثه وحضه حرضه والاسم الحضيض، والتحاض التحاث

1 في (ب) ماضي يلي.

2 في (ب) على كذا وقفه.

3 في (ب) الجلیّة.

4 في (ب) جلي.

والمحاضنة المحائفة، وقرية ولا يتحاضون، والحض بالضم الاسم انتهى. وثبت في بعض النسخ بالمشالة وهو النصيب. قال الجوهري: الحظ النصيب والحدّ وجمع القلة (أحظ¹) والكثير حظوظ وأحاط على غير قياس كأنه جمع أحظ، وما كنت ذا حظ، ولقد حظت حظ وحظيظ، ومحظوظ أي جديد ذو حظ من الرزق وأنت أحظ انتهى. وأصل أحظ أحظ فأبدلت الظاء الثانية ياء وجمع كأدل.

شمر: قال الجوهري: الشمر الاختيال في المشي؛ يقال مرّ فلان يشمر شمرا وشمر إزاره تشميرا رفعه في أمره خفّ، وشمرى بفتح الشين وكسرهما منسوب إليه، والشمرية والشمير كالفسيق الناقة السريعة، وانشمر للأمر وتشمر تهيأ، وانشمر الفرس أسرع. قال الأصمعي: التشمير الإرسال، شمّرت السفينة والسهم (وشر شمر شديد²) انتهى. وهو عند بعضهم شمر بكسر الشين (اسم عالم قال وأثنا قاتل الحسين بن علي رضي الله عنهما فبفتح الشين³) وكسر الميم ويجوز تسكين ميمه مع فتح الشين وكسرهما ككتف. ويجوز أن يريد الناظم لأنه أنشد رجزا لابن زياد في ذلك، فيقول الناظم أحكم بجيد الشعر وأقواه وهو المئمن كسر ستة جلت حظ هذا الرجل ونسبة الفعل للشعر من المجاز العقلي لكونه فيه أو به انتهى. ولا يخفى ما فيه وسترى معناه إن شاء الله تعالى، وظهر أن نسخته حظ بالمشالة.

1 في (ب) حظة.

2 في (ب) وشمر تشميرا.

3 ساقطة من (ب).

بل: حرف إضراب إبطال نحو: "بل عباد مكرمون" 1 أو انتقال نحو: "بل تؤثرون الحياة" 2، وهي في هذين حرف ابتداء لا عاطفة لدخولها على الجمل، وقيل تعطف الجملة كالمفرد. وفي التسهيل والمغني استيفاء أقسامها. وقال الجوهري: حرف عطف بعد النفي والإثبات تشرك الثاني في إعراب الأول وهي للإضراب عن الأول والإيجاب للثاني، وتأتي بمعنى ربّ نحو: بل مهمه قطعت بعد مهمه. وقال الأخفش هي في: "بل الذين كفروا في عزة" 3 بمعنى إن أجيب بها القسم، وتأتي لقطع كلام واستئناف آخر نحو:

بل ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا بل وبلدة ما الإنس من أهاليها 4

قيل ليست من وزن الشعر ولكن جعلت علامة لانقطاع ما قبله ونقصانها مجهول كهل وقد أما واو بلو وهلو وقدو أو ياء وقيل تضعيف آخر هل بل وهل وقد انتهى.

وفرن: يحتمل أن تكون الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض مسند إلى نون الإناث بوزن قلن، من الفوز بمعنى النجاة أو الهلاك. قال الجوهري: الفوز الظفر والنجاة والهلاك، أيضا تقول منهما فاز يفوز وفوز مات وأفازه الله بكذا ففاز به ذهب، والمفازة النجاة وواحدة المفاوز؛ قال ابن الأعرابي 5: سميت بذلك لأنها مهلكة من فوز

1 من سورة الأنبياء، من الآية 26.

2 من سورة الأعلى، من الآية 16.

3 من سورة ص، من الآية 02.

4 في (ب) ما هاج أحزانا وشجوا قد شجى بل وبلدة ما لإنس من أهاليها.

5 هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي كان نحويا عالما باللغة والشعر ولد لية وفاة أبو حنيفة في 11 جمادي الآخرة سنة 150 هـ وتوفي منهم من قال سنة 231 ومنهم من قال سنة 233 هـ. أنظر:

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. الجزء الأول. ط2. د. م: دار الفكر، 1979، ص. 106.

هلك، وقال الأصمعي تفاؤلاً بالسلامة والفوز انتهى. أو بمعنى مجيء القوم مرة؛ قال ابن القوطية¹: فاز القوم فوزاً جاؤوا بمرّة، أو بمعنى ارتفاع الماء وغيره. ويحتمل أن تكون الواو أصلية مفتوحة مع فتح الفاء أو كسرهما وهو أيضاً ماضٍ مسند إلى النون أي عجلن. قال الجوهري: الوَفْرُ والوَفْرُ العجلة والجمع أوفاز، يقال نحن على أوفاز أي على سفر قد أشخصنا وأنا على أوفاز ولا تقل على وفاز، واستوفز في قعدته قعد قعوداً منتصباً غير مطمئن انتهى. ويكون وفَرَ مرادف استوفز، وقال القتيبي على وفاز لغة أيضاً والوفز الاحتفاز وكون الإنسان مستعجلاً على غير طمأنينة.

لذو: أي لصاحب، وذو من الأسماء اللازمة للإضافة ولا يضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر. قال في التسهيل: وقد يضاف إلى علم وجوباً إن قرنا وضعا وإلا فجوازا وكلاهما مسموع، والغالب في ذي الجواز الإلغاء، وربما أضيف جمعه إلى ضمير [غائب]2 أو مخاطب انتهى.

وطا: هو بكسر الواو ممدود قصره للضرورة ضد الغطاء، اسم لما يفترش للنوم عليه والجلوس كأنه يسهله مكانهما. قال الجوهري: وطُوَّ الموضع بالضم يوطؤ وطاءة أي صار وطيئاً، ووطأته أنا (توطئة ولا تقل وطئت³) واستوطأ المركب وجده وطيئاً، والوطاء خلاف الغطاء انتهى. ويحتمل أن يكون مصدراً بمعنى الموافقة؛ قال

1 هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى ابن مزاح المعروف بابن القوطية القرطبي أبوبكر النحوي مولى عمر بن عبد العزيز والقوطية نسبة إلى القوط وهم ينسبون لقوط بن حام ابن نوح، أصله من أشبيلية كان اماماً في اللغة العربية صنف تصاريف الأفعال توفي سنة 367 هـ. أنظر: الوعاة للسيوطي (1/198).

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) توطأته ولا تقل وطأت.

الجوهري: واطأته على الأمر مواطأة وافقته من الوفاق، وفلان مواطئ اسمه اسمي وتواطؤوا توافقوا، ومنه: "ليواطئوا"، و"إن ناشئة الليل هي أشد وطاءاً" بالمد أي مواطأة وهي المواتاة؛ أي مواتاة السمع والبصر إياه، وقرئ "أشد وطئاً"؛ أي قياما انتهى. فالوطاء على الأول كناية عن الرفاهية أي لذو سعة، وعلى الثاني لذو موافقة.

طول: بضم الطاء ضد القصر وخلاف العرض. قال الجوهري: طال الشيء امتد، وطلت أصله طوُلت بضم الواو، ولأنك تقول طويل نقلت الضمة للطاء وسقطت الواو للساكنين، ولا تقول طلته لأنه لا يتعدى إلا بتضعيف أو همزة؛ وأما طاولني فطلته فمعناه كنت أطول منه من الطُول والطُّول جميعا انتهى. والمادة طويلة ويحتمل أن يكون من الطول بمعنى الفضل والغناء.

عزيز: إما خلاف الذليل أو قوي، أو غالب أو قليل النظير. قال الجوهري: العز خلاف الذل، ومطر (عز1) أي شديد، وعز الشيء عزا وعزارة قل لا يكاد يوجد فهو عزيز، وعزَّ يعزُّ عزّاً وعزّة وعزارة صار قويا بعد ذلة، وأعزّه الله وتعزز صار عزيزا، وجمع العزيز عزاز ككريم وكرام، وأعزة وأعزاء وعزّه يعزّه عزّاً بالفتح غلبه، وفي المثل من عزيز أي من غلب سلب، والاسم العزّة وهي القوة والغلبة انتهى.

كم: قال الجوهري: اسم ناقص مبهم مبني على السكون، استفهام نحو: كم رجلا عندك؟. ينصب ما بعده على التمييز وخبر كم نحو: كم درهم انفقت؟، فتخفف ما بعده كما تخفف برب لأنه في التكاثر نقيض رب في التقليل. وإن شئت نصبت،

وإن شئت جعلته اسما تاما شددت آخره وصرفته فقلت أكثر من الكم وهو الكمية انتهى. وتفاصيل مسائله في النحو ومهمها ما ذكره الجوهري.

بدعبلکم: الباء الأولى حرف جر، والظاهر أن دَعْبِل رباعي ساكن الثاني مكسور الأول والثالث كزَبْرَجِ وكم مضاف إليه، ولذا تكتب اللام متصلة بالباء قبلها كذا في أكثر النسخ. ورأيت في بعضها وصل اللام بالضمير وفصلها من الباء، فلکم على هذا جار ومجرور، ودَعْب بفتح الدال فإما الدعبل؛ فقال الجوهري: الدَعْبِل الناقة الشارف، واسم شاعر من خزاعة انتهى. قال ابن السيد وهو الشيء القديم والدابة معها ولدها. روي عن الشاعر: قال لي أبو زيد الأنصاري: لِمَ سُمِّيت دعبلا. فقلت: لا أدري. فقال: الدعبل الدابة معها ولدها انتهى.

قلت إنما يطابق هذا الجواب أن لو سأله عن معنى الدعبل. وأما السؤال عن علة التسمية فليس هذا جوابه. وأما الدعب فقال بعضهم: قال صاحب العين: الرجل يدعب دعبا أي يمزح، فأثبت الزبيدي الدَّعب مصدر دعب. وحكى الجوهري فتح عين الفعل، وابن القوطية وابن طريف كسرهما، والمصدر عندهما دعابة انتهى.

قلت وهذا الفعل لازم فقياسه على ما قاله الجوهري دعوب كجلوس، وعلى ما قال غيره فعَل كفَرَح؛ على أن الجوهري لم يصرح بفتح عين الفعل؛ قال الجوهري: الدعابة المزاح وقد دعب فهو دعاب لعاب، والمداعبة الممازحة انتهى.

طووا: أي لفوا أو كتموا أو قطعوا أو قربوا؛ فالأول ضد النشر، طويت الكتاب والثوب. قال الجوهري: طويت الشيء طيا فانطوى والطيبة منه مثل الجلسة والركبة،

ومنه قول ذي الرمة¹: كما تنتشر بعد الطيبة الكتب، انتهى. ومن الثاني طوى الخبر كتبه والنصيحة قبضها. ومن الثالث طوى البلاد قطعها، ومنه فإن الأرض تطوى باليل. ومن الرابع (الله البعد²) قربه، ومنه وأطو عنا بعده وكلها في التحقيق يرجع للذ الذي هو ضد النشر.

يعزز: ضعف التعدية أي يجعل غيره عزيزا، وقوله تعالى: "فعزيزنا بثالث" يخفف ويشدد أي قوبنا وشددنا وتقدمت المادة.

قس: أمر من قاس واويا ويائيا أي سوّ والقياس التقدير والمساواة. قال الجوهري: قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيس قيسا وقياسا فانقاسه إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى قُستهُ أقوسهُ قوسا وقياسا، ولا يقال أقسته والمقدار مقياس وبينهما قيس رمح بالكسر، وقاس رمح أي قدره، وقايست بين الأمرين مقايسة وقياسا، وقايست فلانا جاريته في القياس ويقتاس الشيء بغيره يقيسه به، ويقتاس بأبيه بسلك سبيله انتهى، والقياس في أصول الفقه مساواة فرع لأصل في علة حكمه.

تثمين: مصدر ثمنت الشيء جعلته ثمانية. قال الجوهري: شيء مثن جعل له ثمانية أركان انتهى. وتثمين بيت الشعر جعله من ثمانية أجزاء.

1 هو اسمه غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة بن ملكان بن عدي بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، يكنى بأبا الحارث وذو الرمة لقب لقبته به أمه ولد في عام 77هـ وتوفي سنة 117هـ. أنظر: ذي الرمة. قدمه أحمد حسن بسج. الديوان. بيروت: دار الكتب العلمية، 1995، ص. 4.

2 في (ب) إليه البعيد.

أشرف: أفعل من الشرف الحسي وهو المكان العالي، أو المعنوي وهو المكانة. قال الجوهري: الشرف العلو والمكان العالي، وقال في الحسي جبل مشرف أي عال، وكذا منكب أشرف وأذن شرفا طويلة، وتشرفت (المرفا¹) وأشرفته علوته، وأشرفت عليه اطلعت عليه من فوق، والموضع مشرف ومشارف الأرض أعاليها. ومن المعنوي قال شرف بالضم فهو شريف اليوم، وشارف عن قليل سيصير (قليل²)، وشرفه الله تشريفاً وشرفته أشرفه شرفاً غلبت بالشرف فهو مشروف وفلان أشرف منه، وجمع الشريف شرفاء وأشرف انتهى.

ترى: بصرية أو علمية.

التركيب:

لما بين أجزاء التفعيل وعددها أصلاً وفرعاً، ورتبها ووضع عليها من حروف المعجم. مثل أعدادها رموزاً فيما تضمنه رموز أصابت؛ البيتان أمر هنا بترتيب وضع تلك الرموز علامات على تلك الأجزاء فقال رتب أي وضع حروف المعجم المذكورة من أولها وهو الألف من أصابت إلى آخرها وهو الياء من يعتادها علامات على أجزاء التفعيل المذكورة بترتيبها بأن تجعل الألف علامة على أولها وهو فعولن، والثاني للثاني على ما تقدم إلى أن تجعل الياء للعاشر، ومهما ذكرت في النظم حرفاً من هذه الحروف فاعلم أنني أردت به الجزء الذي هو علامة عليه، ثم قال زن؛ أي وزن بالأجزاء المذكورة دوائر الشعر الخمسة التي انتزعت من اسم كل دائرة منها

1 في (ب) المرأى.

2 في (ب) شريفاً.

حرفا وجعلته رمزا على اسمها كله كما سبق في المفردات وحذف مفعول زن الذي هو بالأجزاء للعلم به على ما سبق من أول النظم إلى هنا؛ فكأنه قال زن بأجزاء التفعيل دائرة المختلف ودائرة المؤتلف ودائرة المشتبه ودائرة المجتلب ودائرة المتفق. ومعنى زن الدوائر بالأجزاء أي اعلم قسط كل دائرة من عدد تلك الأجزاء وأشخاص أعدادها، فستجد منها المثلث والمسدس ويتبين لك أشخاص المثلثة وأشخاص المسدسة. أو يكون المعنى زن بأجزاء التفعيل بحر دوائر كذا فستعلم أعداد الأبحر المستخرجة من كل دائرة وأشخاصها، أو المعنى زن بأجزاء التفعيل أجزاء أبحر دوائر كذا على حذف مضافين فستعلم أيضا بذلك الوزن أعداد أجزاء كل بحر وأشخاصها. وأولات على الأول حال من دوائر لأن خفشلف عَلمَّ على أسمائها، وقد تفرعت بالإضافة إليه أي دوائر صاحبات عدد أي معدودات منحصرات مسميات بأسمائها لا تشكل ولا تلتبس أو قليات لا يصعب على المتعلم حفظها، أو صاحبات أعداد من الأشرطة أو صاحبات كثرة كما سبق في المفردات.

وقوله: جزء لجزء المراد بالجزء الأول جنس أجزاء التفعيل، وبالتالي جنس الموزون بها، ويصح في بعض التأويلات أن يراد بهما معا جنس الموزون. وعلى هذا إن كان جزء الأول منصوبا فهو حال من الأجزاء الموزون بها؛ أي حال كون تلك الأجزاء مقسطة على الدوائر جزء منها معطى لجزء من الدوائر؛ فللثمانية ما يخصها من الأجزاء وللسداسية كذلك. وإن كان مرفوعا فهو مبتدأ والخبر لجزء والجملة حال من الأجزاء والدوائر معا؛ أي وجزء من الأجزاء معطى لجزء من الدوائر إلا أنه لم يأت في هذه الجملة بواو ولا (بضميري ذوي¹) الحال، وصح الابتداء بجزء وإن كان نكرة

1 في (ب) بضمير ذي.

لأن فيه معنى التقسيم، والمعنى والإعراب في أولات. وجزء لجزء على التفسير الثاني وهو أن يكون الموزون أبحر الدوائر مثلهما على التفسير الأول وهو أن يكون الموزون الدوائر سواء. وأما على التفسير الثالث وهو أن يكون الموزون أجزاء الأبحر؛ فمعنى أولات ما تقدم إلا أن ذلك المعنى يصح في الموزون والموزون به، فلذلك يصح في جزء الأول إن كان منصوبا أن يكون حالا من الموزون به أو من الموزون أو منهما معا. وإن كان مرفوعا فيصح في الجملة أن تكون حالا منهما كما تقدم في غيره، ويصح أن تكون حالا من الموزون أي حالة كون أجزاء الأبحر جزء منها مضموم لجزء آخر، ودل على أن متعلق المجرور كون خاص السياق.

وأما قوله: ثنى ثنى فالظاهر أنهما من صفة الأجزاء الموزونة ليس غير، فإن كانا مكسوري الثاء فلا يكونان إلا مخفوضين وهما بدل من لجزء المخفوض باللام على تقدير نصب جزء الأول حالا من أجزاء التفعيل؛ أي حال كون أجزاء التفعيل معطى منها جنس من الأجزاء لجنس من الموزونات الذي أتى به معادا ثم أتى به معادا فثنى الثاني معطوف على الأول بتقدير العاطف وهما معا في حكم البديل الواحد كما أن حلو حامض من قولك هذا حلو حامض في حكم الخبر الواحد. وإنما جعلنا في هذا الوجه بدلاً لا نعناً لأن الثنى كما تقدم الأمر يعاد فهو (جامد¹) ويجوز أن يجعلنا نعناً لأنه بمعنى المعاد، وإن كانا مضمومي الثاء فهما مع نصب جزء الأول نعت لجزء المخفوض؛ أي حالة كون جنس من الأوزان معطى لجنس من الموزونات بكونه اثنين اثنين، وإن كان جزء الأول مبتدأ ويكون التقدير مضموم لجزء؛ فالجملة حال من الأجزاء الموزونة وثنى ثنى مضمومي الثاء صفة لهما معا لا للمخفوض

1 في (ب) حامل.

خاصة وكذلك على هذا التقدير في المكسور الثاء يكون بدلا منهما معا لا من الثاني، ويجوز مع الضبطين في الثاء ورفع جزء وتقدير جزء مضموم أن يكونا حالين من الضمير في مضموم إذ المراد به الموزون أي حالة كون الجزء المضموم مع غيره معادا أو مكررا اثنين واثنين ولا فرق في الذي يضم إليه الأول بين أن يكون مثله أو خلافه، وكلام الناظم يشمل الصورتين لتتكيره الجزأين. وأما إن قدرت مع رفع جزء متعلق لجزء معطى؛ فثنى ثنى بالضبطين راجع للمجرور الذي هو الموزون لأنه الذي يشترط تكرره، وأما الأوزان وإن لزم تكررها لتكرر الموزونات فليس بمشترط فيها ويجوز على ضعف رجوعه لهما لحصول التكرار فيهما، وإنما ذكرنا هذا الإعراب في ترجمة التركيب ولم نؤخره إلى ترجمته لضرورة أن المعنى لا يفهم حق الفهم إلا به، ويجوز خفض جزء الأول على أنه بدل من عد وجزء نعت له أي عدد جزء مضاف لجزء وثنى ثنى صفة للجزأين أو بدل منهما، وإن رفع جزء على هذا فالجملة صفة (لعد1) وثنى على حاله والمعنى على هذا الإعراب زن الدوائر أولات عدد أجزاء البحور جزء من ذلك العدد مضموم لجزء آخر من صفة ذينك الجزأين أن يعطى من جنسيهما اثنان لكل بحر إما مختلفان أو متماثلان ومنهما يتركب البحر؛ فدائرة المختلف مثلا جزآن منها للطويل وجزآن للمديد وجزآن للبسيط، وهذا الوجه أحسن ما يحمل عليه كلام الناظم لأنه موافق لكلامه في تفصيل الدوائر بعد وعليك بهذا التحقيق في هذا المقام، فقلّ من يخوض في هذه المضايق ويستخرج منها شيئا على التمام جعل الله ذلك خالصا لوجهه بمنه. وقال بعضهم جزء لجزء جواب؛ كأنه قيل ما صفة الوزن بالأجزاء الذي أمرت به فقال هو جزء لجزء، فالمبتدأ محذوف بعد

1 في (ب) لهذا.

حذف مضاف أقيم الضمير مقامه، ومع جزء أيضا حذف مضاف هو الخبر واللام متعلقة به، والأصل صفته ضم جزء لجزء وينصب أول ثنى على المصدر المؤكد لما قبله أو على الحال من الضمير، والثاني منصوب نصب الأول وهما (معا1) الحال لتأولهما بمفرد أي مكررا أو مفصلا، أو يخفض على النعت للجزأين والثاني مثله وهما (معا2) النعت أي مكررين بالثنوية (ولا يضر تخالف الجزأين في الإعراب لخفض الأول في الأصل والتقدير على المصدر ضمًا مكررا بالثنوية3) وعلى الحال جيء بالضم مفصلا بالثنوية أي يعود مرة بعد مرة انتهى ببعض اختصار. ولا يحفى ما في تقديره المبتدأ والخبر من التكلف وإن كان سائغا ثم ما فسّر به الوزن ليس به إنما ذلك التركيب، وأما الوزن فعبارة عن مقابلة المتحرك من الكلمات الموزونات بالمتحرك من الأوزان والساكن بالساكن، أو مقابلة حروف الكلمات كيف كانت بالفاء والعين واللام وغيرها من بقيت حروف لمعت سيوفنا. وانظر نصب ثنى نصب المؤكد فإنه ليس بلفظ الضم فيكون نفس المؤكد ولا مرادف له أو اسم مصدر غير علم فيكون قائما مقامه، ولو جعله من القائم مقام (المبين4) لكان أشبه وعليك تطلب أي نوع هو من أنواع القائم مقام (المبين5) وفي جعله تقدير المصدر ضمًا مكررا بالثنوية، وفي تقديره الحال بما ذكر نظر دقيق، فإن الثنوية المطلوبة من صفة المضمومين لا من صفة الضم وقد يؤدي تقديره إلى صحة كون أجزاء البحر ضعف

-
- 1 في (ب) بمعنى.
 - 2 في (ب) بمعنى.
 - 3 ساقطة من (ب).
 - 4 في (ب) المميّز.
 - 5 في (ب) المميّز.

نهايته فتأمله. فإن قلت وكذا يلزم على تقديرك ثنى (من الممدود بالمضموم¹) الثاء المعدول عن اثنين اثنين أن تكون الدوائر كلها مئنة؛ قلت الأصل في [ثنا²] المعدول دلالة على اثنين اثنين وكذا ثلاث وما بعده وكذا مفعول المرادف لها، وقد استعملت هذه الألفاظ في غير ذلك كما في قوله تعالى: "فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع"³ وكما عند كثير من المفسرين في قوله تعالى: "أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع"⁴ أن المراد بمثنى اثنين، وكذا هنا استعمل لمطلق التكرير (فوافق الحقيقة في المئنة وبقي لمطلق التكرار⁵) في غيره.

وأما قوله: خ إلى آخر البيتين فمعناه المقصود بالذات الذي لا تكلف فيه أنه لما أمر بوزن الدوائر أو أبحرها أو أجزاء أبحرها على ما تقدم جملة؛ أخذ الآن يبين كيفية ذلك الوزن تفصيلا بذكر رموز تدل على كل دائرة، وينص على ما لها من الأجزاء ويرمز يدل على أشخاص تلك الأجزاء ويلزم من ذلك ومن فك الأجزاء تعيين ما للدائرة من البحور وما للبحور من الأجزاء، وعادة الناظم أن يأتي برمز الدائرة ثم ينبه على عدد أجزائها ثم يرمز على الجزئين الذين يتركب منهما أول شطر من أشطرها إما مثلين أو مختلفين ثم يفصل بغير الحروف التي وضعها رموزا ثم يرمز على ما يتركب منه الشطر الثاني منها ثم يفصل بغير رمز ثم يرمز على أجزاء باقي الأشرطة إلى أن تفرغ أشرطة الدائرة إن كانت ذات أشرطة، ثم يفعل في الدائرة

1 في (ب) عن الممدود المضموم.

2 بها بقعة من الحبر، وأثبتها من (ب).

3 من سورة النساء، من الآية 03.

4 من سورة فاطر، من الآية 01.

5 ساقطة من (ب).

الأخرى مثل ما فعل في التي قبلها إلى آخرها. فقوله: خ ثمن ابن زهر. وله كلام على الدائرة الأولى وهي دائرة المختلف وأتى بالخاء كناية عنها، وبدأ بها كما قدم حرفها في حروف خفشلف، وأفاد بقوله ثمن كونها دائرة مثمثة ذات أجزاء ثمانية؛ فكل بحر يخرج منها فأجزاؤه التفعيلية التي يتركب منها كل بيت من ذلك البحر ثمانية؛ ولما كان في كل بيت شطران لزم أن يكون في كل شطر أربعة أجزاء، ثم يكون مثل (تلك الأجزاء1) في الشطر الآخر. ولذلك تراهم يقتصرون في بيان أجزاء البيت على عدد أجزاء شطر منه ثم يقولون ومثلها؛ أي ومثل هذه الأجزاء في الشطر الآخر، ورمز بألف ابن على فعولن أول الأجزاء وبيائه على مفاعيلن ثانيها تنبيها على أن (أول2) بحر يخرج من دائرة المختلف مبني على فعولن مفاعيلن، ولما كانت مثمثة الأجزاء لزم تكرار هذين الجزأين في كل بيت أربع مرات ليتم له ثمانية أجزاء، ولما كان هذا البحر أول الدائرة الأولى تعين أن يكون هو أول البحور وهو الطويل؛ وكان أول لأن أوله وتد وهو أشرف كما تقدم، فالطويل مركب من فعولن مفاعيلن أربع مرات باعتبار جمع الجزأين، وثمانية أجزاء باعتبار أفرادها وهو معنى التثمين، وهكذا الاعتبار فيما شاركه في (التثمين3)، ثم فصل الناظم بالنون إذ ليس برمز ثم رمز بالزاي على سابع الأجزاء وهي فاعلاتن وبالهاء على خامسها وهو فاعلن إشارة إلى أن البحر الثاني من بحور دائرة المختلف مركب من (فاعلاتن فاعلن4) أربع

1 في (ب) ذلك للأجزاء

2 في (ب) أقل.

3 في (ب) التمييز.

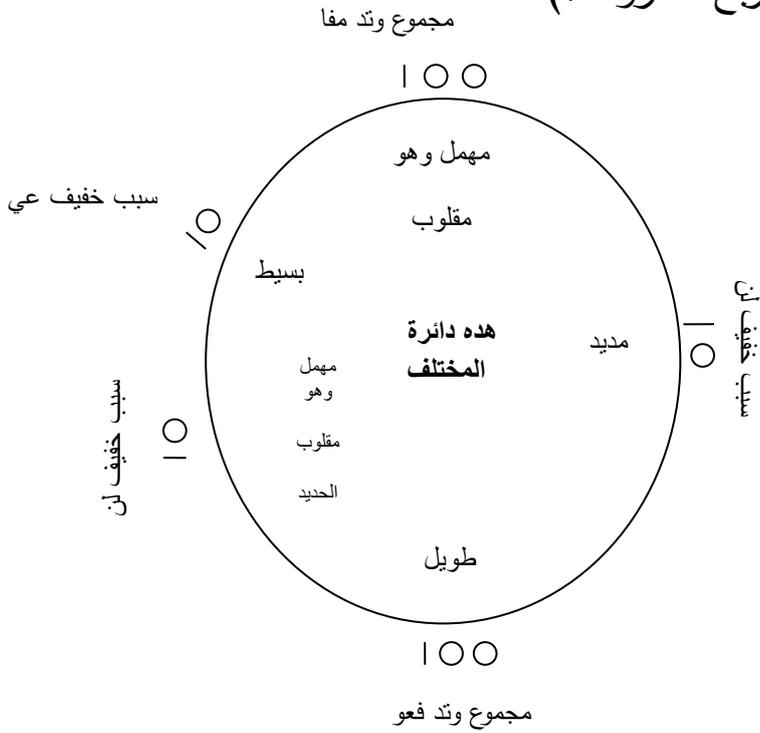
4 في (ب) فاعلاتن.

مرات وهو مثنى أيضا، ولما كان هو [ثاني¹] الدائرة الأولى تعين أن يكون هو المديد لأنه ثاني البحور عند عدها كما عدناها مرتبة عند قوله: وأنواعه قل خمسة عشر. ثم فصل بالراء التي ليست من الرموز ثم رمز بالواو على سادس الأجزاء وهو مستفعلن، وبالهاء على فاعلن تنبيها على أن البحر الثالث من دائرة المختلف وهو البسيط مركب من مستفعلن فاعلن أربع مرات وهو مثنى أيضا. وألغى اللام من وله؛ إذ ليس من الرموز ولأنه لم يذكر قبله الأجزاء واحد وقد بينا أن الشطر بحسب الأصالة لا يتركب إلا من جزئين مكررين، إما مثلين أو مختلفين لا سيما وما تقدم من أشطار هذه الدائرة مركب من جزئين مختلفين فليكن ما بقي منها كذلك، ولا يتوهم كون اللام مقطوعة من دائرة المجتلب لأنها الرابعة عنده فكيف يأتي بها إثر الأولى، ولأنه ذكرها بعد وقد تمت هذه الدائرة وأصلها ثمانية وأربعون حرفا متحركاتها ثمانية وعشرون وساكنها عشرون وأوتادها ثمانية مجموعة وأسبابها اثنا عشر سببا خفيفا. ومن الناس من يضع حروف الدوائر المتحركة والساكنة في سطر ثم يبتدئ بالتفكيك من أول وتد مجموع إن كان، فإذا فرغت الأوتاد ابتدئ من أول سبب يليها ثم من الذي يليه إلى تمام الحروف. ومنهم من يقتصر في الشطر على أحرف نصف البيت خاصة اختصارا لأنه إذا علم النصف علم أن الباقي مثله؛ فيضع من حروف المثنى أربعة وعشرين حرفا نصف حروفها. ومنهم من لا يضع هذه الحروف التي هي نصف في سطر بل على ظهر دائرة. ورأينا نحن أن نضع من الحروف على ظهر كل دائرة ما لا تكرر فيه وتنفك منه أشطار الدائرة كلها، وإن كان الناظم ممن يضع النصف لقوله بعد فمنها انبنا المصراع فلنضع هنا دائرة يخرج منها ربع بيت من كل

1 مخروم، أثبتّها من (ب).

بحر من الأشرطة الثلاثة الخارجة من هذه الدائرة، وإذا علم ربع البيت علم أن الأرباع الآخر مثله ونضع في كل دائرة ما لا بد منه اختصاراً.

وهذه صورة الدائرة (الأولى وحروفها ربع الحروف 1)



فإذا ابتدأت من أول وتد فعولن خرج لك وزن ربع بيت من الطويل فعولن مفاعيلن فتضم إليه ثلاثة أمثاله يجيء كمال البيت، ثم تبتدئ من سبب فعولن فنقول لن مفاعيلن فعو فيخرج لك وزن ربع بيت من المديد والبيت منه ومن ثلاثة أمثاله، ثم تبتدئ من وتد مفاعيلن فيخرج لك مفاعيلن فعولن مقلوب الطويل وهو شطر أهملته العرب ولم تقل عليه، وعمل عليه بعض المولدين فقال:

أيسلوا عنك قلب بنار الحب يصلى وقد سددت نحوي من الألاحظ نصلاً.

ثم تبتدئ من أول سببي مفاعيلن فتقول عيلن فعولن مفا فيخرج لك وزن البسيط مستفعلن فاعلن مع ثلاثة أمثاله، ثم تبتدئ من ثاني سببيه فتقول لن فعولن مفاعي وزنه فاعلن فاعلاتن مقلوب المديد؛ وهو شطر مهمل لم تقل عليه العرب وقال عليه المولدون. قال أبو العتاهية:

عتب ما للخيال في خبريني ومالي

عتب مالي أراه طارقا مذ ليالي.

وهنا انتهى تفكيك الدائرة الأولى وغير هذا تكرر، وقد ظهر أن الفك لا يكون إلا من أول وتد أو سبب وهو رأي الخليل، وذهب ابن كيسان وتبعه بعضهم إلى أنه يكون من أول كل متحرك كان في سبب أو وتد ورآه المحققون خروجاً عن الاعتدال لأدائه إلى تركيب أجزاء من أسباب فقط أو أوتاد فقط أو من بعض كل منهما أو يحتل وضع التركيب والفك. قال بعضهم: يمكن فك آخر مع مراعاة مذهب الخليل فإن تكرر الفك من موضع ابتدائك وتقف على آخر سبب أو وتد غير ما انتهيت إليه أولاً. قلت وهذا أيضاً مغل من غير ما وجه أدناها أنه يؤدي إلى تركيب أجزاء لا نظير لها بزيادة أو نقصان ككون الجزء من ثمانية في فعولن معاً وأكثر وأقل كما في غيره، وضابط هذا الفك إن وقع سبب بين وتدين خرج من المتقدم الطويل ومن المتأخر مقلوبه ومن السبب المديد وإن توالى سببان خرج من أولهما البسيط ومن آخرهما مقلوب المديد ولأجل اشتراك الطويل والمديد والبسيط في دائرة وضع بعضهم بيتاً من أحدها يخرج منه الآخران مع صحة الوزن والمعنى وهو:

سما في العلى يحيي رسوم العطا الجزل

كريم له طول وفضل وإحسان

وهذا من الطويل. وبيت المديد منه على أصله في الدائرة:

في العلى يحيي رسوم العطا الجزل كريم له طول وفضل وإحسان سما

وبيت البسيط منه:

يحيي رسوم العطا الجزيم كريم له طول وفضل وإحسان سما في العلى

ومن هنا تعلم أن كل بيت من الثلاثة يخرج منه صاحبا ومهمات الدائرة، ومثل ابن برّي هذا بيت امرئ القيس¹:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان² ورسم عفت آياته منذ أزمان³

فإن أردت الطويل فهو هذا، وإن أردت المديد (جعلت لفظ قفا بعد أزمان وابتدأت من نبك، وإن أردت البسيط⁴) جعلت قفا نبك من آخر البيت وكان أوله ذكرى وهذا

1 هو امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يمانى الأصل، مولده بنجد نحو 130هـ، اشتهر بلقبه، واخْتُلِفَ في اسمه فقيل: حندج، وقيل عدي، وقيل مليكة. من طبقة الشعراء الأولى، وقصته شهيرة مع الملك والنار والصعاليك. انظر: محمد بن سلام الجمحي. طبقات الشعراء. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001. ص 41؛ الأعلام للزركلي (2/11-12)؛ الشعر والشعراء لابن قتيبة (1/105-136).

انظر: امرئ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص 159. 2

3 في (ب) وعفت آثاره منذ أزمان.

4 ساقطة من (ب).

فقلت له: ما هذا الذي تقوله للصبي. فقال: هو علم يتوارثونه عن سلفهم يسمونه التنعيم لقولهم فيه نعم . قال الخليل: فرجعت بعد الحج إلى المدينة فأحكمتها. فجرى الخليل في تجزئته على ما سمع من الشيخ فإن وزن قوله نعم لا فعولن، ونعم لا لا مفاعيلن. قلت: إن كان مستنده في جميع ما نص عليه من التجزئة السماع في جميعها فحسن ولكن ليس ذلك بالذي يمنع قياس ما لم يذكر على ما ذكر، وإن كان مستنده سماع بعضها كالكلمات المذكورة وقياس غيره عليه فليس قياسه بأولى من قياس غيره من أهل القياس، وقد تقدم نظر الجوهري في عدد البحور وكذلك أيضا نظره في أجزاء التفعيل وعلل إهمال مقلوب الطويل باستثقاله لأن فيه انتقال من أكثر إلى أقل. قال أهل الموسيقى الانتقال من بعد كبير إلى بعد صغير يولد تباينا في المسموع واضطرابا في النفس ولذلك يستحسن البلغاء قصر الفقرة الأولى ومع هذا فهو وزن مستثقل في الذوق فأهمل بخلاف المديد والبسيط لما لم يستثقل فيه استعمالا. وقال ابن كيسان: المستثقل منه البيت المفرد فإذا مر في الإنشاد استوى لأنه قد يدور إلى فعولن مفاعيلن انتهى. قلت: والألفاظ تدور في البيت الواحد فلا معنى لاشتراط كثرة الإنشاد، والحق أن مستند الخليل في حصر هذه الدوائر والبحور والأجزاء المستعملة إنما هو الاستقراء، فيعود البحث إلى قاعدة كونه دليلا. وقدمت دائرة المختلف على سائر الدوائر لحصول الشرف لها من وجهين: اشتمالها على نوعي الخماسي والسباعي. وكونها مثمثة وأجزاء غيرها إما خماسية خاصة كدائرة المتفق أو سباعية خاصة كالثلاث الباقية. وأخرت دائرة المتفق وإن كانت مثمثة عن الثلاث وإن كانت سدسة لأن مجموع حروف الأجزاء السباعية في بيت من دائرة سداسية أكثر من مجموع حروف الخماسية من دائرة ثمانية والأكثر أقرب إلى ما

فوقه من الأقل، وقدم الطويل لأن أوله وتد والأوتاد أطول من الأسباب وأشرف كما تقدم وكذا يقدم ما أوله وتد في سائر الدوائر، وقدم المديد على البسيط لقرب (أجزائه1) من أول أجزاء الطويل لأن الوتد متوسط في أول أجزاء المديد وهو متأخر في أول أجزاء البسيط والمتوسط أقرب إلى المتقدم من المتأخر. وأعترض بأن في الرابعة تقديم السريع وغيره ولم (تبتدئ2) بوتد على ما بدأ به وهو المضارع، وأجيب بأن الموجب للتقديم الوتد المجموع للإشعار بأن أوتاد تلك الدائرة كلها مجموعة. ولم يقدم في الرابعة إشعاراً بأن فيها المفروق، ولما لم تجد عروضاً سالماً أول جزء منه المفروق وكان آخر جزء من السريع مفروقاً قدم عوضاً من نظيره لأن الشيء يحمل على نظيره كما أن أياً الموصولة استحقت البناء لكنها أعربت جملاً على النظير والنقيض بعض وكل. قلت وفي هذا الجواب نظر لأن فيها تقييد إطلاقهم أن الوتد أشرف من السبب المجموع وهم لم يقيدوه بذلك ولأن علة شرفه تقتضي الإطلاق كما تقدم، ولو قال قدم السريع لاشتماله على الجزء السالم والوتد المفروق وإن كان آخراً عن المضارع لعدم سلامته وإن ابتداء بالوتد لأن راجحية السلامة من الاشتمال على الوتد في الجملة مقدمة على راجحية الابتداء بالوتد مع عدم السلامة لكان أبين وأسلم من الاعتراض وفيه مع ذلك نظر. والصواب أن يقال (لما سلم السريع كانت حروفه أكثر3) فكان أولى بالتقديم لما تقدم في تأخير دائرة المتقارب ولعل هذا معنى جواب بعضهم بأن المضارع إنما أحرر لأنه إنما استعمل مجزوءاً، وقدم السريع لأنه أول مستعمل سالم ينفك من المضارع. قال بعضهم وهو منقوض بأن الهزج لم يرد تاماً

1 في (ب) أول أجزاءه.

2 في (ب) يبدأ.

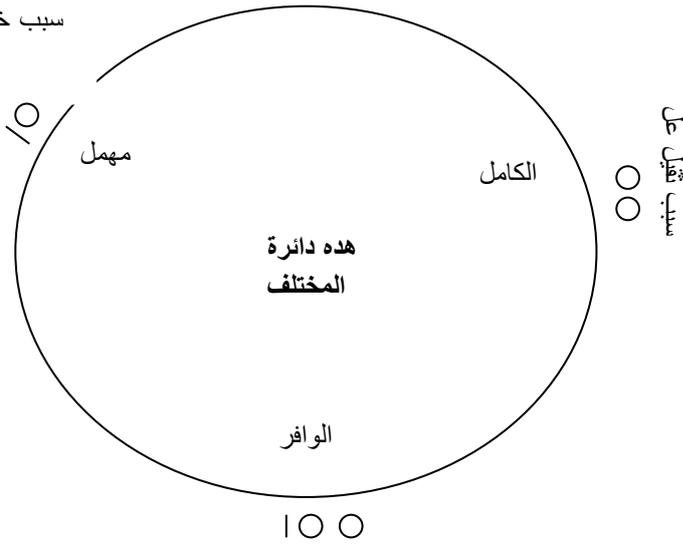
3 في (ب) لما كانت حروف السريع أكثر.

وقدم في الثالثة؛ فإن قيل إنما قدم وهو مجزوء لأن أجزاء دائرته تخرج من جزء واحد منه بخلاف المضارع، قيل والسريع إنما ورد مكشوف العروض موقوف الضرب فليس أول سالم يخرج منه إذ لا تنفك منه أجزاء دائرته كلها والمنسرح أول سالم بعد السريع وتام ولم يقدم لا يقال ليس بتام بل مطوي الضرب لأن الطي لا يمنع الفك كما أن القبض في الطويل لم يمنعه انتهى. قلت أما نقضه بالهزج فلا يرد لأنه جاء على الأصل في تقديم ما ابتدئ بوتره مجموع إشعاراً بأن أوتاد دائرته كذلك، وأما قوله فإن قيل إلى آخر السؤال فجوابه أن ما ذكرت ليس مناسباً لاقتضاء التقديم، وأما قوله هو في الجواب والسريع إلى آخره فليس بجواب عن السؤال الذي أورده بل معارضة بمعنى آخر ترد على الجواب الأول وهو مغالطة أو غلط نشأ من اشتراك اللفظ لأن مراد المجيب السلامة من الجزء لا من كل نقص فلا معنى للمعارضة بالكشف والوقف والطي، ويدل على أن مراده السلامة من الجزء أن السريع استعمل مشطوراً وإنما قدم على المنسرح لأنه استعمل منهوكاً وإذا قدم على المجزوء فعلى المنهوك أخرى وفيه بعد نظر لا يخفى. وسبك كلام الناظم في هذه الدائرة حسبما قصد ورمز أما دائرة المختلف وهي الأولى من دوائر خفشلف فمثمثة الأجزاء وأصل أجزائها ستة متركب من كل اثنين من الستة بحرف أول الاثنين من الستة فعولن مفاعيلن يتركب منهما الطويل وثانيها فاعلاتن فاعلن يتركب منهما المديد وثالثها مستفعلن فاعلن يتركب منهما البسيط.

ثم انتقل إلى الدائرة الثانية فقال فل ستة جلت حض؛ فرمز بالفاء ثمانية حروف خفشلف على دائرة المؤتلف وألغى اللام للفصل إذ لا لبس ونص بستة على أنها مسدسة أي ذات أجزاء ستة، ورمز يالجيم على ثالث الأوزان وهو مفاعلتن ثم فصل

باللام وألغى التاء أو ألغاهما أو فصل بهما معا لعدم اللبس فأفاد أن أول شطريها وهو الوافر رابع البحور فبنى من مفاعلتن ست مرات، ثم رمز بالحاء على ثامن الأوزان وهو متفاعلن وألغى الضاد فأفاد أن ثاني شطريها وهو الكامل خامس البحور مبني من متفاعلن ست مرات، وهذا منتهى هذه الدائرة وأصلها اثنان وأربعون حرفا، المتحرك ثلاثون والساكن اثني عشر، وأوتادها ستة وأسبابها اثني عشر، نصفها خفيف ونصفها ثقيل. ولما كانت أجزاء هذه الدائرة متماثلة في البحرين حسن أن تضعها على السدس وترسم فيها جزءا واحدا؛ إذ الزيادة عليه من التكرار وهذه صورتها:

سبب خفيف لن



وتد مجموع مفا

فإن ابتدأت من أول وتد مفاعلتن خرج بعينه وهو سدس بيت من الوافر، فالبيت منه ومن خمسة أمثاله، ثم تبتدئ من سببه الثقيل يخرج متفاعلن سدس بيت الكامل. وإذا ابتدأت من أول سببه الخفيف خرج من مفاعل وهو فاعلاتك الذي أهملته العرب ولم تستعمل عليه شطرا وقد تقدم وجه إهماله. وقال بعضهم هو وزن مستنقل لأنه لا

يجوز فيه زحف البتة ولذا سمي السالم - أي من الزحاف - (والمعمد¹) نقلا من اسم فاعل اعتمد لاعتماد أجزائه بعضها على بعض من حيث أنها لا تزحف واستعمله بعض المولدين فقال:

خير صحبك ذو المواهب في النوائب والنصائح في التشاور والتزاور

والمسامح في التخالف والمعاون في الشدائد (والمكاتف) في التشاجر²

لا الموارى في حضورك ذو اغتياباك في مغيبك والمهتك للسرائر

ومنهم من ينشد الأول ذو المواهب (والتعاقب³) في النوائب والتشاور والتزاور،

(والثاني لا الموالى. ومنهم من ينشد ذو المواهب والتعاون في النوائب والتزاور

والتشاور⁴) ويعزى منه لابن المرحل⁵

ما وقوفك بالركائب في الطلل ما سؤالك عن حبيبك قد رحل

يا فؤادي ما أصابك بعدهم أين صبرك يا فؤادي ما فعل

1 في (ب) والمعتمد.

2 في (ب) والمكاتف في التشاجر.

3 في (ب) التعاون.

4 ساقطة من (ب).

4 هو مالك بن عبد الرحمان بن فرج بن أزرق، أبو الحكم، ابن المرحل: أديب من الشعراء، من أهل مالقة، ولد بها سنة 604هـ، وسكن سبتة وولى القضاء بجهة غرناطة وغيرها. توفي بفاس سنة 699هـ. كان من الكتاب وعرف بالشعر حتى سمي شاعر المغرب. له عدة مؤلفات منها: "الموطأة"، "الواضحة"، "الوسيلة الكبرى" وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي (263/5)؛ بغية الوعاة للسيوطي (271/2).

[ثم مضى1] في أبياته وقد حذف من عروضه وضربه سببا ثقيلًا واستعمله غيره بأنواع من التغييرات. وقد انتهى فك هذه الدائرة وما بعده من التكرار فخرج منها بحران مستعملان وثالث مهمل، وضابطه أن الابتداء من أول وتدها للوافر ومن أول سببها الثقيل للكامل ومن أول خفيفها للمهمل وذكروا بيتا مشتركا بين المستعملين وهو:

لهم نعم مضاعفة ينال بها مفاخرة ويتبع أصلها حسب

وهو للوافر، وبيت الكامل منه:

نعم مضاعفة ينال بها مفاخرة ويتبعها أصلها حسب لهم

وزعم بعضهم أن (الدبيت2) يخرج من هذه الدائرة بإضمار جزئي الكامل الأخيرين وسلامة الأول (ونقل3) فاصلة الثاني وتقديمها على الأول فيؤول إلى فعلن متفاعلن فعولن (فاعلن4)، واستدل بأنه إذا زحف التبتت أعاريضه (بالرجز5)؛ ألا ترى أن قوله:

لله أشتكى بما حملته من جور من أذابني هجرانه

مثل قوله: إني امرئ من خير عبس منصبا.

1 أثبتّها من (ب).

2 في (ب) الدوبيت.

3 في (ب) وفصل.

4 ساقطة من (ب).

5 في (ب) بالزحف.

ولا فرق إلا وقص الجزء الثاني من الصدر والعجز، وبحسن الزحاف وقبحه فإن خبن أول البيت حسن في كل عروض، وإنما استنقل هنا لأنه في الحقيقة وقص وهو مستنقل، وبأن بعض مقلوباته مستعمل؛ فإنك إن قدّمت فعولن على فاعلن وقدمتهما على متفاعلن وأخرت فعولن جاء الوافر، وجزأه بعضهم فعولن بسكون العين، فعولن بتحريكها مستفعلن، وبعضهم مستفعلن ثلاثا، وبعضهم فعولن متفاعلن فعولن فعولن، وفرعوا على هذه التجزئات كثيرا وله ثلاثة عشر عروضاً وتسعة وستون ضرباً مستعملة على القياس وستة عشر ضرباً على غير القياس.

فائدة: رأيت في صحاح الجوهري ما نصه، وفي الحديث من أشرط الساعة أن توضع الأختيار وترفع الأشرار وأن تقرأ المثنات على رؤوس الناس فلا (تغير1). يقال هي التي تسمى بالفارسية ذوبيتي وهو الغناء. قال أبو عبيد يذهب في تأويله يذهب في تأويله إلى غير هذا انتهى. وسبك كلام الناظم هنا.

وأما دائرة المؤتلف وهي ثانية دوائر خفشلف فمسدسة وأصل أجزائها اثنان يتركب بتكرير كل منهما بحر؛ فأولهما مفاعلتن للوافر وثانيهما متفاعلن للكامل. وقدمت هذه الدائرة على ما بعدها بحسب الاصطلاحين فيما يليها مع أن دائرة المشتبه والمجتلب أجزاؤهما من دائرة الطويل ما استعمل مشطورا والثانية كذلك فوليتها وآخر ما يدخله الشطر. وقدمت دائرة المشتبه على المجتلب لأنها سالمة من الوتد المفروق كاللتين قبلها، وعلل بعضهم تقديم الثانية بأن في الأولى فاصلة فاصلة خفيفة فوجب أن تتبع

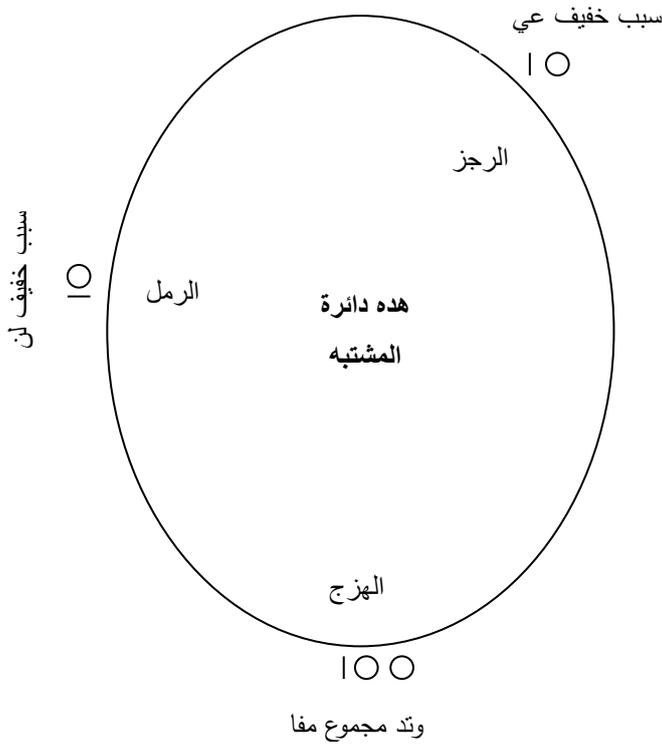
1 في (ب) تتكر.

بالفاصلة الصغرى وكان الحقيقة على قوله ليست في الهزج بل الأولى أن تكون الفاصلة الخفيفة بأن له الفاصلة الخفيفة والفاصلة الصغرى بعد ذلك.

ثم أشار إلى الدائرة الثالثة بقوله: شمر بل وفزن؛ فرمز بالشين على ثلاثة الدوائر وهي دائرة المشتبه على (رأيه¹) في تسميتها بذلك ولم يحتج إلى التنصيص على أنها مسدسة لأن نصه على تسديس التي قبلها ينسحب حكمه على ما بعدها حتى ينص على تثمان الخامسة وألغى الميم والراء لأمن اللبس، ورمز بالباء على مفاعيلن تنبيها على أن أول شطر من هذه الدائرة مبني منه ست مرات وهو سادس البحور المسمى بالهزج، ثم فصل باللام ورمز بالواو على مستفعلن تنبيها على أن شطرها الثاني مبني من ستة أمثاله وهو سابع البحور المسمى بالرجز، ثم فصل بالفاء ورمز بالزاي على فاعلاتن تنبيها على أن شطرها الثالث مبني منه ست مرات وهو ثامن البحور المسمى بالرمل وألغى النون. وقد انتهت بحور الثلاثة ولا مهمل فيها البتة كما أشار إليه المعري في شعر ذكره، وإنما فصل الناظم هنا باللام والفاء وإن كانا من رموز الدوائر فيوهم الفصل بهما أنه ابتداء كلام على ما هما رمز عليه من الدوائر وأن دائرة المشتبه لم تشتمل إلا على الهزج خاصة، لأن الفاء قد تقدم الرمز بها على دائرتها فلا يتوهم إعادتها، وأما اللام فلكونه يأتي بها رمزا في قوله بعد لذو. فيتعين إلغاء هذه إذ لا يتكرر الكلام في دائرة واحدة وإنما تعينت التي تأتي للرمز لأنها في أول الكلمة، واستقرئ من اصطلاحه أن الحروف التي رمز بها على الدوائر لا تكون آخر كلمة ولا حشوها بل إما صدرها أو مستقلة، ولأن إلغاء المتأخر أولى؛ إذ التقديم يؤذن بالاعتناء، وأيضا ما رمز عليه بالواو والزاي من الجزئين متفقان في السباعي

1 في (ب) رواية.

والخلو من الوتد المفروق فلا يكونان من المرموز عنه بعد اللام من قوله لنو وطاً لأنها أجزاء مختلفة متضمنة للوتد المفروق، ولا يجتمع في دائرة ما يكون متفق الأجزاء وما يكون مختلفها. كما أن الدائرة إذا اشتملت على ما يتضمن الوتد المفروق فلا بد أن تكون أبحرها متضمنة له، وإذا اشتملت على ما يتضمن المجموع فكذلك. وحروف هذه الدائرة اثنان وأربعون المتحرك أربعة وعشرون والساكن ثمانية عشر وأوتادها ستة مجموعة وأسبابها اثني عشر سببا خفيفا، ولنرسم هذه الدائرة على السدس أيضا لما تقدم ونرسم عليها مفاعيلين، إذ لا فائدة في الزيادة عليه وهذه صورتها:



فإذا ابتدأت من رأس الوتد خرج مفاعيلن لسادس البحور وهو الهزج وهو مبني من ستة أمثاله، وإن ابتدأت من أول السببين خرج عيل مفا وذلك مستفعلن لسابع البحور وهو الرجز ست مرات، وإن ابتدأت من الثاني قلت لن مفاعي وذلك فاعلاتن لثامن

البحور وهو الرمل ست مرات. وقد انتهى تفكيكها وضابطه أن الابتداء من الوند يخرج الهزج ومن أول السببين يخرج الهزج ومن أول السببين يخرج الرجز ومن ثانيهما يخرج الرمل والبيت الذي يخرج منه الثلاثة وهو من الهزج:

وفى لي سيدس هارون بالعهد الذي كنا عقدناه فلم يغدر

فإن أخرجت وفى وابتدأت من لي كان الرجز، وإن أخرجت وفى لي وابتدأت من سيدي كان الرمل وسبك كلام الناظم. وأما ثلاثة دوائر خفشلف وهي دائرة المشتبه فمسدسة وأصل أجزائها ثلاثة مفاعيلن للهزج ومستفعلن للرجز وفاعلاتن للرمل.

ثم أشار إلى الدائرة الرابعة بقوله: لنو وطا وطول عزيزكم بدعبلكم طووا يعزز؛ فرمز باللام على دائرة المجتلب على رأيه في تسميتها بذلك وهي الرابعة ولم يحتج إلى نص على تسديسها لما تقدم وألغى الذال ورمز بواوين على مستفعلن ذي الوند المجموع مرتين وبالطاء على مفعولات وفصل بالألف فأفاد أن أول أشطارها وهو السريع تاسع البحور مبني من مستفعلن مستفعلن مفعولاتن ومثلها، وإنما فصل بالألف وإن كان من حروف الرمز قال الشريف وتبعه بعضهم لأنه أفاد أن أشطار الدائرة ستة، فلو اعتبر الألف لكانت مثمثة إذ تكون أربعة أجزاء في أحد المصراعين ومثلها في الآخر انتهى بالمعنى. ولا يخلص إذ لا يتعين الألف للإلغاء فمن الجائز أن يلغى غيره من الحروف ويكون ما دل الألف عليه هو أحد الأجزاء الستة ويمكن أن يقال أيضا الألف التي يرمز بها إنما تكون صورة همزة منطوق بها إما (دائمة¹) إن كانت قطعية كأشرف أو في الابتداء خاصة إن كانت للوصل كابن زهر وألف

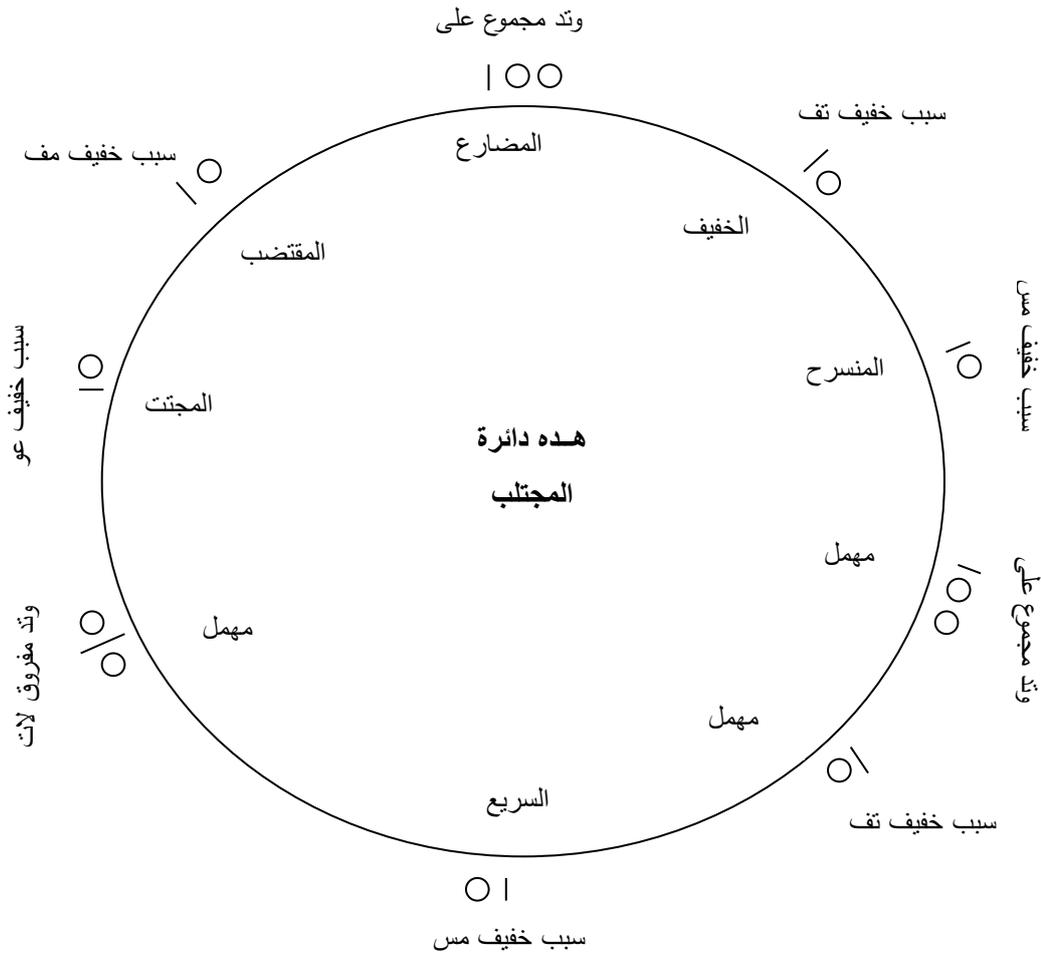
1 في (ب) عما بها.

(وطا مدة1) لا تقبل حركة، ثم رمز بالواوين من وطول على مستفعلن مرتين وبالطاء بينهما على تاسع الأوزان وهي مفعولات تنبئها على أن ثاني أشطارها عاشر البحور وهو المنسرح مبني من مستفعلن مفعولات مستفعلن ومثلها، وفصل باللام والعين ثم رمز بالزايين على فاعلاتن ذي الوجد المجموع مرتين وبالياء بينهما على عاشر الأوزان مستفعلن لن ذي الوجد المفروق تنبئها على أن ثالث أشطارها الخفيف حادي عشر البحور مبني من فاعلاتن مستفعلن لن فاعلاتن ومثلها، وفصل بالكاف والميم ثم رمز بالباء على مفاعيلن وبالدال على رابع الأوزان فاع لاتن ذي الوجد المفروق وألغى العين ورمز بالباء أيضا على مفاعيلن تنبئها على أن رابع أشطارها المضارع ثاني عشر البحور مبني من مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ومثلها، وفصل بلحم ثم رمز بالطاء عن مفعولات وبالواو عن مستفعلن ذي الوجد المجموع مرتين تنبئها على أن خامس أشطارها المقتضب ثالث عشر البحور مبني من (مفعولات مستفعلن مستفعلن2) ومثلها، وفصل بالألف ولا لبس لما تقدم ثم رمز بالبياء عن مستفعلن لن ذي الوجد (المفروق وألغى العين ثم بالزايين عن فاعلاتن ذي الوجد3) المجموع مرتين تنبئها على أن سادس أشطارها المجتث رابع عشر البحور مبني من مستفعلن لن فاعلاتن فاعلاتن ومثلها. وحروف هذه الدائرة اثنان وأربعون المتحرك أربعة وعشرون والساكن ثمانية عشر وأوتادها ستة أربعة مجموعة واثنان مفروقان وأسبابها اثني عشر سببا خفيفا، ولا بد من وضع هذه الدائرة على نصف بيت للحاجة إلى ثلاث أجزاء في التفكيك وهي مستفعلن مستفعلن مفعولات وهذه صورتها:

1 في (ب) وظاهر .

2 في (ب) مفعولاتن ومستفعلن.

3 ساقطة من (ب).



فإذا ابتدأت من أول سبب خرجت الأجزاء بعينها وهو السريع، وإذا ابتدأت من الثاني قلت تفعلُن مسْ تفعلن مف عولات مس؛ وزنه فاعلاتن مستفَع لن وهو وزن مهمل عند العرب، وإذا ابتدأت من أول وتد قلتعلن مستفعلن مفعولات مستف وزنه (مفاعيلن¹) فاع لاتن وزن مهمل أيضا عند العرب، وإذا ابتدأت من أول مستفعلن الثاني خرج وزن المنسرح مستفعلن مفعولات مستفعلن، وإذا ابتدأت من سببه الثاني

1 في (ب) مفاعيلن مفاعيلن.

تفعلن مف عولات مس تفعلن مس وزنه فاعلاتن (مستفعلن فاعلاتن1) وهو الخفيف
ومستفعلن لن فيه مفروق الوتد لانفكاكه من مفعولات، وإذا ابتدأت من وتده قلت علن
مفعولات مستفعلن مستف فخرج وزن المضارع مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ووتد فاع
لاتن فيه مفروق لانفكاكه من مفعولات، وإذا ابتدأت من أول مفعولات خرج (هو ثم2)
مستفعلن مرتين وهو وزن المقتضب، وإذا ابتدأت من سببه الثاني قلت عولات مس
تعلن مف فخرج وزن المجتث مستفعلن لن فاعلاتن فاعلاتن ووتد مستفعلن لن فيه
مفروق لما ذكر، وإذا ابتدأت من وتده قلت لات مستفعلن (مستفعلن3) مفعو
وزنه فاع لاتن مفروق الوتد لما ذكر مفاعيلن مفاعيلن وهو مهمل لم تقل عليه
العرب. وقد انتهى تفكيك هذه الدائرة وخرج منها ستة أشطار مستعملة وثلاثة مهملات،
وضابطه أن وقع سببان بين وتدين مجموعين؛ خرج من أول السببين المنسرح ومن
ثانيهما الخفيف ومن أول الوتدين مقلوب المضارع ومن ثانيهما المضارع وإن وقع
وتد مفروق بين أربعة أسباب خرج من أول الأسباب المقتضب ومن الثاني المجتث
ومن الوتد مقلوب المضارع الثاني ومن ثالث الأسباب السريع ومن رابعها مقلوب
المجتث وسبك كلام الناظم.

وأما رابعة دوائر خفشلق وهي دائرة المجتث فمفسدة وأجزاؤها المستعملة مختلفة؛
فالسريع مستفعلن مستفعلن مفعولات وللمنسرح مستفعلن مفعولات مستفعلن وللخفيف
فاعلاتن مستفعلن لن مفروق الوتد فاعلاتن وللمضارع مفاعيلن فاع لاتن مفروق الوتد

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) مفعولات.

3 ساقطة من (ب).

مفاعيلن وللمقتضب مفعولات مستفعلن مستفعلن وللمجتث مستفعلن لن مفروق الودت فاعلاتن فاعلاتن. ولاختلاف أجزاء أبحرها لم تخرج من بيت واحد كما في غيرها وقد تقدم وجه تقديم ما افتتح بالسبب من أبحرها على ما افتتح بالودت بخلاف غيرها من الدوائر فإنه لا بد من افتتاح أول بحر منها بالودت لأنه أشرف كما تقدم غير مرة، ووجه أيضا بأنه ليس في هذه الدائرة ما افتتح بودت إلا المضارع (ومهملان؛ أما المهملان فلا يستعملان فضلا عن تصدير الدائرة بهما وأما المضارع¹) فلقلته في أشعار العرب ولأنه لا يوجد (إلا مجزوءا صار كالمهمل وأيضا فإن وتده مفروق وليست له مزية المجموع ولذا لا يوجد²) إلا في هذه الدائرة. ويشاركه فيها المجموع وقد تقدم ما في هذا (الفرق³) من البحث، وعُلل أيضا تأخير المضارع بإعلال أول جزء منه بحذف أحد ساكنيه للمراقبة، وقد تقدم ما عورض به مثل هذا. وأما مهملات هذه الدائرة الثالثة فأولها مقلوب المجتث وأجزاؤه فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن لن ومثلها وسمي المتئد اسم فاعل من التودة وهي السكينة والوقار؛ كأن في نظمه سكونا (ومدو⁴) في الذوق. وثانيها أحد مقلوبي المضارع وأجزاؤه مفاعيلن مفاعيلن فاع لاتن ومثلها، وسمي المنسرد اسم فاعل من انسرد من سرد الحديث إذا نطق به بلا توقف ولا تمطيط كأن وزنه لما ثقل في الذوق عاد إلى النثر. وثالثها مقلوب المضارع الآخر وأجزاؤه فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن ومثلها، وسمي المطرد اسم فاعل من اطرّد كأنه مطرّد في النظام. وأهملت هذه الثلاثة لأن أصلها المضارع والمجتث وهما

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) الفرد.

4 في (ب) هدوا.

قليان ولذا أنكر بعضهم أنهما للعرب ولم يفرغ عليهما ضروب ولا أعاريض ولتقلهما في الذوق الذي تفر منه العرب كما تفر من تصحيح ما يجب إعلاله والطباع تأباهما لولا الصناعة، وقيل أهمل الأولان لتطرق الجزء المنفرد فيهما والثالث وإن كان صدره وتدا لكنه بلفظ السبب فتختلف بقية الأجزاء ولذا أهمل تلو المتقارب ورد الأول بالسريع فإن جزءه المنفرد طرف والثاني بلزوم إهمال الدائرة كلها لوجود مثل ما ذكر في أعاريضها وقد نظم بعضهم أبحر هذه الدائرة في بيت فقال:

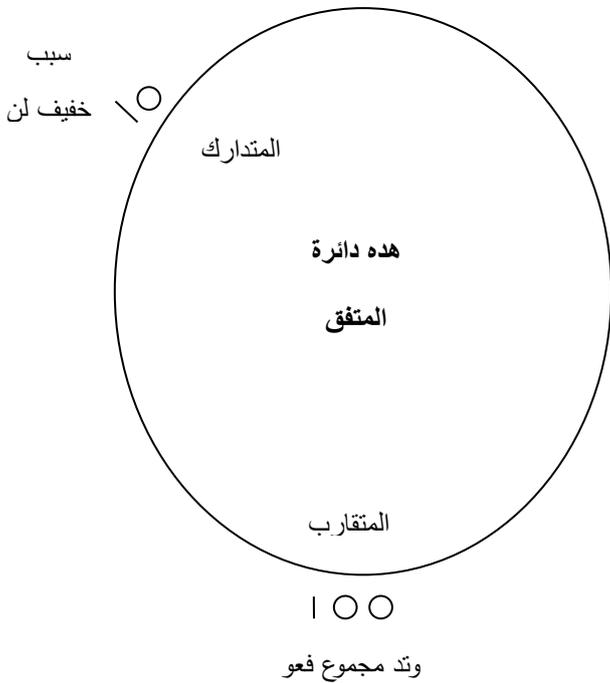
سرع بمنسرح الخفيف مضارعا أن تقتضيه فمجتث به كلمت

(وهذا البيت فيه خلل لأن الشطر الأول من الكامل والثاني من البسيط وذلك لا يصح، وأصلحه بعض الفضلاء فقال: سرع بمنسرح خفيف مضارعا] ثم تم بذلك¹). ثم أشار إلى الدائرة الخامسة بقوله قس تثمين أشرف ما ترى؛ فرمز بالقاف على دائرة المتفق الخامسة وهي آخر الدوائر وألغى السين ونص بقوله تثمين على أنها مثمثة أي ذات ثمانية أجزاء، ورمز بالألف على الجزء الذي تتركب منه وهو فعولن ومن ثمانية أمثاله يتركب خامس عشر البحور وآخرها الذي هو المتقارب، وجعل الألف مبدأ كلمة أشرف تنبيهها على أنه أشرف ما يرى من أجزاء التفعيل لأنه أخف على اللسان من السباعي وجمع بين الوجد والسبب وقدم فيه الوجد لينتقل من الكثير إلى القليل على مقتضى الطبع وفيه نظر، ولشرفه جعل أول الأجزاء، ولكون دائرة المتقارب لم تتضمن غيره كانت بسيطة والبسيط هو الأصل الأول فهو على مقتضى القياس؛ ولذا جعل الناظم اللفظ الذي تضمن رمزها قس ولم يقل قل أو نحو

1 مكتوبة على الهامش، ومضارعا في (ب) مضارعا، وثم تم بذلك أثبتتها من (ب).

ذلك إشارة إلى أنها على مقتضى القياس الطبيعي أي الدائرة المترتبة من أشرف ما ترى من الأجزاء جديرة بأن يقال فيها قسما أي هي القياس لا غيرها على سبيل المبالغة لكونها أوفق للطباع. وحروف هذه الدائرة أربعون؛ المتحرك أربعة وعشرون والساكن ستة عشر، وتشتمل على ثمانية أوتاد مجموعة وثمانية أسباب

خفيفة، وينبغي أن توضع على جزء واحد وهو الثمن إذ لا فائدة في الزائد وهذه صورتها:



فإذا ابتدأت من الوتد خرج فعولن ومن ثمانية أمثاله وهو المتقارب، وإذا ابتدأت من السبب قلت لن فعو وزنه فاعلن فمن ثمانية أمثاله يكون مقلوب المتقارب. واختلف فيه فنفاه الخليل وقال أنه مهمل لم تعمل عليه العرب، وأثبتته المتأخرون وسموه المتدارك والمخترع والمحدث والخبب وغير ذلك ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى وبفضله ومنته بعد كلام الناظم على المتقارب في التفصيل وهنا انتهى تفكيك

هذه الدائرة وتتمامه تم تفكيك الدوائر الخمس، وضابطه إن ابتدأت من الوجد فمتقارب وإن ابتدأت من السبب فمهمل أو متدارك، والبيت المشترك بينهما:

لحى في هواه (فأرى1) عذول فما زاد بالعذل إلا غراما

وهذا من المتقارب فإن أخرت لحى وابتدأت من في هواه كان مقلوبه ووزنه فاعلن وسبك كلام الناظم. وأما خامسة دوائر خفشلق فمثمثة وليس لها إلا جزء واحد وهو فعولن يتركب منه بحر (واحد2) آخر البحور وهو المتقارب وقد انتهى شرح قوله فرتب إلى آخر الثلاثة الأبيات على أنه لا معنى لتركيب كلمات الرموز إلا ما قرناه وإما على احتمال أن يكون قصد بتركيبه معنى، فيمكن في خفشلق أن يقال على تقدير انفصال خف أنه لما أمر بالوزن أشار إلى التثبيت فيه وأمر بالخوف مما يفسده من زيادة الألفاظ أو نقصانها ولو كانت قليلة شبيهة بما يوزن كما يخاف في وزن المحسوسات من حدث أو غيره مما يفسد وزنه للزيادة أو النقص وإن قل كالشلق إن جعلناه الذوبية فإنها تفسد وزن الحوت إن انضافت إليه جنسا ومقدارا وإن أشبهته لكونها ممتازة عنه بالرجلين أي خف في وزنك الدوائر ما يعور الوزن مثل خوف شلق في وزن الحوت، وإنما شبه بهذا للمناسبة لأن بحور الشعر شبعت ببحر الماء فما يوزن في الدوائر هو أبيات بحورها فيحترز أن يدخل في الأبيات ما ليس من ألفاظها وإن قل وأشبه كما يحترز أن يدخل في حوت البحر ما ليس منه وإن قل وأشبه، ومما يناسب هذا ما بلغني عن بعض الأذكياء من أدباء تونس حرسها الله

1 في (ب) فأرى.

2 في (ب) زائد.

تعالى ثم تلقيتها من ذلك الأديب مشافهة أنه سمع بعض من لا علم له بالعروض
ينشد:

وَإِخْوَانٌ حَسَبْتَهُمْ دَرُوعًا حَصَانًا فَكَانُواهَا وَلَكِنْ لِلْأَعَادِي

فقال الأديب حصانا ليس من البيت ولا يصح معه وزنه. فقال المنشد بل هو منه
ويصح الوزن. فقال الأديب لا يسع هنا الحصان بل ولا القطوس، ويحتمل مع إرادة
الذويبة أن يكون خف ماضيا مخففا من المشدد أي وخف اليسير من زيادة أو
نقصان يسيغه العلم في وزن الشعر كما يخف زيادة مثل شلق في وزن الحوت فلا
يرجع فيه البائع أو نقص مثله من الوزن بأن جعل بدل النقص فلا يقوم به المشتري
لأنه كالعدم ويصح مع كون شلق مرادا به الضرب أو النوع أن يكون خف من
المضاعف أي زن ولا تعتمد على الطبع فإنه ربما خف ضرب من النظم على الطبع
وإن كان غير موزون. وإن أريد بشلق الرجل كما تقدم فمع تقدير التضعيف يكون
المعنى تثبت في الوزن وترزن لئلا يكسر ولا تشعر فإنه خف الرجل السريع. ونظم
مكسورا ومع تقدير التخفيف يكون المعنى زن وخف الرجل الخفيف الذي لا يصبر
على كتم المعاييب أن يبادر إلى التشنيع عليك بالكسر، أو المعنى إن ورد عليك شعر
فزنه وخف (فعل المتسرع إلى التخطئة قبل الوزن¹) بل لا تعب إلا ما يعاب عن
بصيرة وأمثال هذه التقادير كثيرة فلنكتف بهذا القدر. ولا يخفى عليه إخراج هذه
المعاني في قالب الإشارات التصوفية. وأما قوله خ ثمن إلى آخره فالمعنى مع كتب
الخاء مفصولة وهو الظاهر (الثناء²) على الدائرة الأولى والحض على استعمال

1 في (ب) فعلى المسرع إلى التخطئة قبل الوزن اللوم.

2 في (ب) البناء.

بحورها وكأن المراد بابن عنده الجنس ليصح استعماله استعمال الجمع، وأراد بزهر جمع أزهر أي صاحب حسن أبحر الدائرة التي هي كليات ووصفها بكونها زهرا لاشتمالها على عدد نهاية أجزاء البحور لتضمنها نوعي الخماسي والسباعي وغير ذلك مما تراه وبأبنائها الذي دل عليه ابن الجنس أنواع أعاريضها وضروبها؛ أي (وأخ1) مثنى دائرة أبناء البحور والزهر (لكنه2) وحد الابن مريدا به جنس الأبناء حاكما عليه بحكم الواحد أو على حذف مضاف، والتقدير واحد ابن أي واحدا من جنس أبناء كذا وسبك كلامه (أقصد3) مثنى ابن زهر واتخذه أبا واجعله واليا أي مقدما كتقديم الوالي رعيته على جموع أبحر الدوائر المسدسة التي هي كالجمع المنهزم فلذا كثر الاختلاف في أجزاءها وتعددت دوائرها بإتيان كل نوع على طريق كإتيان آحاد الجمع المنهزم فإن العادة جرت أن المنهزمين يتقللون ولا يسلكون طريقا واحدا كالمنتصرين؛ لأن كلا يطلب النجاة لنفسه بحيث ما وجد سبيلها سلكه ولا يلتفت إلى غيره من الرفقاء. فقوله ستة على حذف مضاف أي ذوات ستة وذلك المضاف صفة لأبحر حذف الموصوف للعلم به، ويجوز لأن يكون فل ماضيا وستة مفعولا أي وله فإنه أهل لذلك فقد كسر ستة من صفتها كذا وقوله جلت صفة فل أو أبحر المحذوف أو ستة، وأعاد على الجمع ضمير الواحدة وذلك جائز باعتبار الجماعة نحو: "وأزواج مطهرة"، وإن كان الأولى هنا (جلون4) لأنه الأولى مع العدد القليل أو كشفت تلك المذكورة نصيب مشي الاختيال لأنها لما لم تلزم طريقة واحدة

1 في (ب) وخ.

2 في (ب) لكونه.

3 في (ب) أفضل.

4 في (ب) فلول.

بإتيانها على أنحاء شتى (أشبهت مشي¹) الاختيال الذي فيه ميل من الاستقامة بل ومع عدم استقامتهن استعجلن في سيرهن، فكثيرا ما يأتي في أبحر المسدسات غير التام كالمنهوك والمشطور والمجزوء وهذه الأشياء شبيهة بسير الاستعجال؛ فإن المستعجل يقصر عن الكمال في أمره. وإن كان حض بالضاد فالكلام عن حذف مضاف أي جلت حث ترك مشي الاختيال بما بدا فيه من الاضطراب لاشتمالها عليه، فكأنها تحذر غيرها من الوقوع فيه كما اتفق لها. وقوله لذو وطا ابتداء قصد به ذم الاستعجال، وأن مع التأنى والرفق بلوغ الآمال، واللام لام الابتداء ويحتمل أن تكون جواب قسم محذوف أي لصاحب سهولة الوطاء وهو الذي يطأ الأرض السهلة وإن كان قدر مسافتها عزيزا لا ذليلا لأنه لا ينال فيحذف منه شيء أو قليل الوجود طويلا كالمثمن من الأشعار وإلى هذا أشار بقوله وطول عزيز وهو معطوف على ذو أي وصاحب طول طريق عزيز أو لصاحب موافقة في الأمور ومشى مع الرفقاء، وصاحب فضل عزيز يطول خلقه في الأمور ولا يستعجل شيئا منها كاستعجال السداسيات على طريق الثمانيات، واستعجالها أيضا بما ينقصها عن الستة. وخبر المبتدأ قوله طووا دعبلكم جمع ضمير ذو لأنه أراد به الجنس أي ذوو وحذف مفعول طووا للعلم به أي كثيرا قطع أصحاب الخصلتين بمثل دعبلكم أيها المستعجلون أي ناقتكم الشارفة مسافة عظيمة حسية لأجل (رفقها بها ومشيه²) الهوينا ما لا يقطعه المستعجل بناقته القوية لأن الاستحثاث الشديد يقطع الوصول أن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى. وكثيرا قطع صاحب

1 في (ب) أشبهت بإتيانها على أنحاء شتى.

2 في (ب) رفقها بها ومشيه.

الموافقة وإلا خلاق الوطنة والفصل مع الناس من المسافات المعنوية مع العمل القليل الذي نسبة السير به كنسبة السير بالناقة الشارفة ما لم يقطعه المستعجل المنقبض التارك لكثير من الأمور ليقطع المسافة سريعا بزعمه لاختصاره في طريقه. "ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون". وقوله يعزر إلى آخره خبر آخر عن نو أي صاحب الخصلتين أيضا يعزر قياس التثمين في المتقارب ويجعله أشرف ما ترى أو يعزره حالة كونه أشرف ما ترى وإنما عزر من هذا وإن كان من جزء واحد لما فيه من طول مسافة الأجزاء وسهولتها والصبر على (مشيها¹) من غير اختصار أو لما فيه من الفضل لبنائه على خلق أفضل الأجزاء، ولما كان فيه بعض اختصار لنقص حروفه عن حروف المسدس آخر وإن كان مثمنا لأن النقص منه استعجال لتمامه فأخر، وإن كان مثمنا عقوبة (لاستعماله مستعجلا²)، [ومما يرشدك لهذا قوله]:

قد يدرك المتأنى بعض حاجته وقد يدرك مع المستعجل الزلل

وهذا المسلك الذي (سلكت في سبك كلام³) الناظم في هذين البيتين أسهل مسلك وأنبه وأقله تكلفا، ويمكن سبكه على وجوه شتى بحسب اختلاف معاني مفرداته إلا أن في الاشتغال بها تضييعا للزمان في غير طائل. وقال بعضهم أراد باين مجموع الأبحر الثلاثة وأضافه إلى زهر تنويها به لشهرته وقبول الطبع له لاسيما الطويل والبسيط ولتركبه من السبب الخفيف والوتد المجموع وهما أشرف من غيرهما،

1 في (ب) مشقّتها.

2 لاستعماله على سبيل الاستعمال، ومما يرشدك لهذا قوله.

3 في (ب) سلكته في كلام.

ولاجتماع السباعي والخماسي فيه. وأراد بالزهر ما توزن به من فعولن مفاعيلن فاعلاتن فاعلن مستفعلن فاعلن ، وجعلها زهرا لشرفها على غيرها وتقدمها في كلامه؛ أما تقديم الأولين فواضح، وأما فاعلن ومستفعلن وفاعلاتن فلأنها فروعهما لازمة، وتقديم الملزوم يوجب تقديم اللازم، ويحتمل أن يريد بابتن زهر اسم رجل أو يضاف ابن إلى زهر على سبيل (الوصفية لا اللقبية وول1) ابن زهر كسر ذي ستة أجزاء بين به رفعة المثلثن وخسة المسدس؛ ولذا لم يدخل أطول الشعر وكثر في المسدس أو كسر ستة أجزاء أوضحت وكشفت وأبرزت، وشمر اسم قاتل الحسين رضي الله عنه (وكان قال رجزا في قتله فالمعنى2) أحكم يجيد الشعر وأقواه وهو المثلثن كسر ستة جلت حظ هذا الرجل ونسبت الفعل للشعر من المجاز العقلي لكونه فيه أو به وإن كان ابن زهر اسم رجل فالفل الهزم، وستة عدد مذكر وصفهم بما نكر وأفرد ضمير هم باعتبار الجماعة، ووفزن إن كان من السرعة فالنون فاعل وهو ضمير الستة أي أسرعن بحظه وعلى أن ستة عدد مذكر عاقل فالنون واقع مكان الواو ضرورة إذ لا يحسن إلا مع المشاكلة وإن كان فزن من الظفر أو من غيره غير السرعة فالواو عاطفة على مقدر أي بل جلت حظ شمر وفزن به أي نجون أوهلكن أو ارتفعن في الإنشاد أو (جلن فيه مرة3) والضمير لأجزاء (شمر أو له4) ولأصحابه إلا أن النسبة في اللفظ إليها وإن كان معدود ستة مذكرا عاقلا فواضح ولا يتعين شمر المذكور بل يصح هو أو غيره، واضرب بيل عن الوصف الأول وأثبت الوصفين

1 في (ب) الوصفية والنعنية لأن الغيبة محوجة إلى ذلك أي وقل.

2 في (ب) فكأته رحمه الله تعالى قال رجزا في قتله بالمعنى.

3 في (ب) جدن فيه بالمرّة.

4 في (ب) مثنّ أو لذو.

للسنة ولدو وطا معناه الأغنياء وذنوو الجاه من الأعزة تسنى لهم من الظفر بالمراد ما الم يكن لغيرهم فقطعوا الأزمنة في لهو وقربوا البعيد من الأمور والبلاد لتمكنهم من الأسباب الموصلة إلى المطلوب، والمراد بطول المعطوف على ذو المتطاول من الأعزة وهما معا للجنس فلذا جمع الضمير. ويعزز إما اسم بالفعل وهو منادى بحرف محذوف نحو: "يوسف أعرض"1 أو صفة لمحذوف وطووا على هذا من الطي أو من قبض النصيحة أي جازوا أمرا معززا أو صفة لعزير ويبعده الفصل. ومعنى قس تثمين (أجر2) في التقدير أو التسوية تثمين فعولن لأن ضرب المتقارب منه حسن بالاعتماد ومنه قبيح ، فنبه بهذا على التزام الحسن منه انتهى3. بعد جمعه من كلام (مفرق وإليك الحكم بترجيح أحد المجهولين وحذف 4) مفعول رتب اختصارا للعلم به أو لإقامة الوزن وال في الياء للعهد وإضافة دوائر لخفشلق تحتل التعريف والتخصيص. وقوله أولات عد جزء لجزء من الإطناب لأن عدا جمال وما بعده تفصيل له، وإضافة ابن زهر للتشريف وهو الأولى أو للتعريف، وإن جعلت فل مضافا فإضافته للتحقير وكذا هي في حظ شمر وهي في لدو وطا وطول عزيز، وتثمين أشرف للتشريف، وفي بدعلكم للاختصاص وإبهام كم بحذف مميزها لتفخيم أمره، وكذا حذف مفعول طووا لتذهب النفس في تقديره كل مذهب أو تنزيلا له منزلة القاصر أو لإبهام العموم لأن تقدير مفعول دون آخر تحكم فلم يبق إلا العموم. وفي

1 من سورة يوسف، من الآية 29.

2 في (ب) خذ.

3 في (ب) انتهى مقصود هذا القائل.

4 في (ب) مفرق في جهاز الناظم وهو مفيد لتأكيد الحكم بترجيح أحسن المحملين، ومما

يتعلق بألفاظ الناظم من علم المعاني أنه حذف

خفشلق تشبيهه على تفسير، وفي وله وفل استعارة، وإسناد جلت إلى (الضمير في تفسير¹) من المجاز العقلي كما تقدم توجيهه (وفي حض شم وفزن تشبيهه أو استعارة، وذو وطا وطول عزيز من الاستعارة. ودعبلکم من التشبيه، وطووا منه أو من الاستعارة. وفي البيت الأول مراعاة النظير(في وزن ودوائر وجزء وثى ورتب وزن من التعريف وهو شبيه به ودعبلکم وطووا من مراعاة النظير²)، وكذا عزيز ويعزز وأشرف، وكذا وله فل ستة وعزيز ويعزز من تجنيس الاشتقاق، وول وفل من التجنيس المضارع. ورأيت في نسخة من هذا النظم قد وضع ناسخها على قوله خ البيت ثلاث سينات مجبودات على أول البيت وعلى وسطه وعلى آخره، وكتب في الطرة بيتا وضع عليه صح؛ وأظنه نبّه بالسينات على سقوط البيت التي خطت عليه، ونص ما كتب في الطرة:

خ ثمن ابن زهر وله فلستة جلت حض (لذ³) بل وفزن شم ووطلا

وكأن معنى تركيب هذا البيت أظهر من معنى تركيب ما في الأصل.

الإعراب: إلى الياء متعلق [يرتب⁴] أو حال من فاعله أو من مفعوله المحذوف أي مارا أو ممرورا بها، وزن معطوف على رتب على حذف العاطف، وأولات صفة دوائر أو حال منها؛ وتقدم فيه غير هذا كما تقدم إعراب باقي البيت. وخثمن إن كان متصلا فهو وما بعده من الكلمات التي منها رموز الدوائر أبدال من خفشلق بدل

1 في (ب) الضمير المستتر.

2 مكتوبة على الهامش.

3 في (ب) لكم.

4 ساقطة وأثبتها من (ب).

مفصل من مجمل على الاتباع أو القطع بوجهيه أو مبتدآت وأخبار كل واحدة الكلمات التي فيها رموز أجزائها. وإن كان خ منفصلا فهو فعل أمر وثن مفعوله وابن مضاف إليه، ويجوز كون خ أيضا بدلا متبعا أو منقطعا وهو كناية عن دائرة المختلف، (أو مبتدأ وثن خبر على حذف مضافي دائرة المختلف¹) ذات تثمين ابن زهر (أو يكون²) ثن من إطلاق المصدر على المفعول وهو الخبر بلا تقدير مضاف أي مثنى وخبر مبتدأ محذوف أي هي مثنى ولا فائدة في التحقيق لتقدير هذا المبتدأ لأنه يؤدي إلى كون الخبر جملة والمفرد أولى، وكذا إن قدر مبتدأ محذوف الخبر أي فيها مثنى ابن زهر وثن في هذه الوجوه كلها مضافا إلى ابن ويجوز أن لا يضاف، وحذف تنوينه ضرورة أو كقراءة أحد الله بترك التنوين وابن زهر وله على هذا مبتدأ خبره محذوف أي أجزاؤها أو خبر والمبتدأ محذوف أي أجزاؤها كذا، ولا يجوز أن يكون مبتدأ والخبر وله لما في ربطه بما قبله من التكلف، وفل مفعول وله وستة مضاف إليه، ويجوز أن يكون فل فعلا ماضيا وفاعله ضمير ابن زهر وستة مفعوله، والجملة مستأنفة أو في موضع الحال، وجملة جلت صفة لسته أو لغيرها حسبما تقدم، وحض مفعوله وبل تقدم معناها وهي عاطفة جملة ما بعدها على جملة ما قبلها، أو ما بعدها معطوف على مقدر هو وما عطف عليه المعطوف على ما قبلها، واللام في لذو لام ابتداء أو زائدة لتأكيد الجملة الاسمية وكم استفهامية أو خبرية حذف مميزها أي كم زمن أو بعيد وهي مفعول طووا، وتقدم أن جملة طووا وما تعلق بها خبر لذو وبدعبلكم متعلق بطووا وباؤه للاستعانة الحقيقية إن أريد الباقية أو

1 مكتوبة على الهامش.

2 في (ب) ويكون.

المجازية إن أريد اللهو. وكتب دعب منفصلا ويجوز على هذا أن يكون حالا من فاعل طووا والباء بمعنى في الظرفية مجازا وإن كان يعزز صفة لمفعول طووا المحذوف، فكم ظرف له أو مصدر أي أمرا معززا له في كثير من الأوقات أو تعريزا كثيرا ويجوز غير هذا إلا أن في جعل يعزز صفة لمحذوف نظرا لأن الجملة لا تتوب عن الموصوف إلا إذا كان بعض ما قبله من مجرور بمن أو في إلا قليلا كقوله: يرمي بكفي كأن أرمي البشر¹. أي بكفي رجل أو رام أو نحوهما، وتقدم في الكلام ما يدل على إعراب قس إلى آخر البيت.

فمنها انبنى² المصراع والبيت منه والقصيدة من أبيات بحر على استوى

وقل آخر الصدر العروض ومثله من العجز الضرب إعلم الفرق باعتنا

المفردات:

انبنى: مطاوع بنيته فانبنى؛ قال الجوهرى بنى فلان بيتا من البنيان وبنى على أهله بناءً فيهما، والعامّة تقول بنى بأهله وهو خطأ. قلت: هو اصطلاح الفقهاء، وبنى قصورا شدد للكثرة وابتنى وبنى بمعنى، (والبنية فعيلة الكعبة والبنى مقصور بالضم والكسر جمع بنية وبنية (بهما³)).

1 في (ب) ترمي بكفّي كأن من أرمي البشر.

2 في (ب) ابتنى، وتلعه الاختلاف في شرح المفردات.

3 في (ب) لهما.

المصراع: نصف البيت الواحد من الشعر، مأخوذ من مصراع الباب. قال الجوهري التصريح في الشعر تقفية المصراع الأول وهو مأخوذ من مصراع الباب وهما مصراعان انتهى. وقال غيره صرعت الباب جعلت له مصراعين أي بايين.

البيت: بيت الشعر وهو مجموع المصراعين منقول من بيت السكنى كما تقدم في أول هذا المجموع. قال الجوهري البيت معروف والجمع بيوت وأبيات وأبيات عن سيبويه كأقوال وأقاول، وتصغيره ببيت بضم الباء وكسرهما كما في وزنه المعتل بالياء وقول الشاعر:

وبيت على ظهر المطي بنيته باسم مشقوق الخياشيم يرعف

يعني بيت الشعر كتبه بالقلم انتهى. والعلاقة بينه وبين بيت السكنى قيامهما معا على الأسباب والأوتاد، وامتناع حذف أوتادهما دون أسبابهما واشتمالهما على المصراعين.

القصيدة: قال الناظم هي ما اجتمع من أبيات بيت واحد من بحور الشعر على استواء، هذا حدها عنده. فقوله ما اجتمع من أبيات يخرج البيت الواحد فلا يسمى قصيدة والبيتين لأن أقل الجمع ثلاثة، وظاهره أن ثلاثة أبيات فما فوقها من بحر واحد تسمى قصيدة، وقوله من بحر واحد يخرج ثلاثة أبيات فأكثر إذا جمعت من بحور متعددة فإنها لا تسمى قصيدة. وقوله على استواء يعني وأن تكون أبيات البحر الواحد مستوية في العروض الواحدة من ذلك البحر والضرب الواحد منه؛ فلو كانت أبيات من بحر واحد وبعضها على عروض واحدة وضرب واحد من ذلك البحر وبعضها من غير تلك العروض وذلك الضرب لم تسم قصيدة حتى يجتمع من

عروض واحدة وضرب واحد أبيات فحينئذ تسمى قصيدة. وقال الجوهري القصيد جمع القصيدة من الشعر مثل سفين جمع سفينة انتهى. وجمع قصيدة قصائد ولم يجمعوا قصيدا وجمعه القياسي أقصدة (وقصد وقصدان وهي 1) فعلية بمعنى مفعولة من القصد لأنها تقصد (بالبناء المقصوص 2). قال الجوهري القصد إتيان الشيء قصدته وقصدت له وإليه بمعنى وقصدت قصده نحوت نحوه انتهى. وقال غيره القصيدة بالتاء وغيرها عربي. قال أبو القاسم الزجاجي هي فعيلة بمعنى مفعولة جرى مجرى ذبيحة وفريسة الأسد من قصدت الشيء إذا اعتمدته. قال غيره كأن الشاعر قصد هيئتها واعترض قول الزجاجي بأن الذبيحة ما أعدت للذبح والذبيح المذبوحة فالقصيدة على هذا المعدة للقصد والقصيد المقصودة وإنما القصيدة كحكاية سيبويه ملحفة جديدة، وفي هذا الاعتراض نظر لأن مراد الزجاجي أن فعيلة الصفة بمعنى مفعول إن تبع موصوفه لا تلحقه التاء فإن نقل إلى الاسمية ولم يتبع موصوفا ظاهرا كقتيلة فلان وفريسة الأسد لحقته التاء كذبيحة فإنها اسم لما يذبح، وكذا قصيدة لما صارت اسما للشعر لحقتها التاء إذ ليست بصفة فجعل المعترض ذبيحة كجديدة صفة لملحفة لا يصح لأن جديدة لم تنقل إلى الاسمية وتبعت الموصوف، فلحاق التاء لها شاذ. وعن الفراء القصيد مأخوذ من المخ القصيد وهو المتراكم، يعني والتراكم حاصل في الشعر لأن كلماته متراكمة بعضها على بعض، وأخذه من القصيد أكثر إطرادا لأن القصيد وإن كان مشتركا بين معان إلا أن المادة حيثما

1 في (ب) أقصدة وقصدان كأرغفة ورغفان، والقصيدة.

2 في (ب) بالبناء المخصوص على الوجه المخصوص.

وقعت تقتضي التوجه نحو الشيء. وقال ابن جني القصيد اسم جنس لما تطاول وتوفر. يقال قصد الشاعر وأقصد إذا طال وواصل على القصائد قال:

أعيت على مقصدنا والرجّاز.

واحدته قصيدة كشعر وشعيرة في المخلوق وسفين وسفينة في المصنوع؛ فإن قيل في الواحدة قصيد بلا هاء فمن إطلاق الجنس على واحدة توسعا لوجود حقيقته في الواحد، وينكر ويعرّف وال فيه لتعريف الجنس، قيل وهي في الواحدة على ما ذهب إليه ابن جني لتعريف الشخص. قلت وفيه نظر. قال الزجاجي المقصد عند الشعراء كل شعر كثرت أجزاءه وطالت بيوته انتهى. فظاهره أنه مفعول من المضعف (لتنعديه¹) لأن ظاهر كلام ابن جني أن قصد وأقصد قاصران كلحق وألحق. قيل ويظهر من كلام الزجاجي أن ما كثرت أجزاءه وقلت أبياته لا يقال له مقصد بل مرجّز. قلت وفيه نظر [لأن²] كلامه لا يقتضي أن يقال مرجّز. قال بعضهم وعلى هذا فهل يقال لما طال من الرجز قصيدة أم لا؟. فيه نظر؛ فإن لوحظ الاشتقاق قيل، وإن لوحظ الاستعمال فلا لقوله.

إن بيتي آية معجزة عند من قال قصيدا أو رجزا.

وقيل الأرجوزة ما اختلفت قوافي أشطاره من الرجز، فعلى هذا يسمى قصيدة ما كثر أبياته من المشطور والمنهوك، واتحدت قافيته وعروضه وضربه وهو دليل قول الناظم من قوله أبيات بحر، وقوله بعد ألقاب الأبيات وجعل منها المشطور والمنهوك

1 في (ب) للتعديّة.

2 وجدتها لا، وأثبتها من (ب).

والمجزوء. واختلف في عدد ما يقال فيه قصيدة من الأبيات؛ فظاهر كلام الناظم كما قدمناه ثلاثة فما فوق وقيل عشرة فما زاد ومن الواحد إلى التسعة قطعة وقيل ما زاد على العشرة فهي قصيدة، وقيل ما جاوز السبعة قصيدة وما دونه قطعة. وحكى القاضي أبو بكر بن الطيب¹ بسند عن الفراء أن العرب تسمى البيت الواحد بيتا ومنه الدرّة اليتيمة لانفرادها، والبيتين والثلاثة نتفة، وإلى العشرة تسمى قطعة، فإذا بلغ العشرين استحق أن يسمى قصيدا انتهى. قال بعضهم وفيه دلالة قوية أن البيت الواحد (عند العرب إن قصد شعرا²) انتهى. قلت ولا أدري من أين هذه الدلالة. والنتفة بضم النون وجمعها نتف وسميت بذلك لأن النتف قلع الشعر والريش شيئا بعد شيء (وتفصيله قطع³)، وكذا النتفة من الشعر فإنها قطعة صغيرة منه والقطعة بكسر القاف؛ سميت بذلك لأنها قطعة من الشعر من قولهم قطعة بكسر القاف وضمها الطائفة تقطع من الشيء والجمع قطع.

أبيات: جمع بيت وتقدم.

بحر: البحر خلاف البر. قال الجوهري سمي بحرا لعمقه واتساعه، والجمع أبحر وبحار وبحور؛ وكل نهر عظيم بحر ويسمى الفرس الواسع الجري بحرا انتهى.

3 هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبوبكر: قاض، أشعري، من كبار علماء الكلام. ولد في البصرة سنة 338هـ، سكن في بغداد، وجهه عضد الدولة سفيرا إلى الروم وكانت له مناظرات مع علماء النصرانية. توفي سنة 403هـ. له عدة كتب منها: "إعجاز القرآن"، "دقائق الكلام"، "الاستبصار"، وغيرها. انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (64/3)؛ الأعلام (176/6).

2 في (ب) إن قصد يسمّى عند العرب شعرا.

3 في (ب) قطعا وتفصيلا.

قلت ولعل منه سمي الشطر من الشعر بحرا لكثرة ما (ينطبق¹) عليه من جزئيات الإنشادات أو لكثرة عروض بعض أنواعه وضروبه.

استوى: مصدر استوى الشيء أي اعتدل وأصله المد وقصره ضرورة أي على اعتدال من جميع الأبيات في حكم واحد؛ أي لا بد وأن تستوي ولا تختلف في عروض وضرب وغير ذلك من الأحكام اللازمة للبيت. قال الجوهري: [قال²] الفراء: الشيء لا يساوي كذا أي لا يعادله ولم (يعرف يسوي³)، وسويته فاستوى وهما على سوية من أمر أي على (سواء⁴) انتهى وتقدمت المادة.

آخر: بكسر الخاء ضد أول؛ قال الجوهري الآخر بعد الأول وهو صفة. تقول جاء أخيراً أي أخيراً (وتقديره فاعل⁵) والأنتى آخره والجمع أواخر انتهى.

الصدر: المراد به النصف الأول من بيت الشعر وهو المصراع الأول، وسمي صدرا لتقدمه تشبيها بصدر الشيء وهو أوله. قال الجوهري الصدر واحد الصدور وهو مذكر، وصدر كل شيء أوله وصدر السهم ما جاز من وسطه إلى مستدقه، وسمي بذلك لأنه المتقدم إذا رمي. والصدر الطائفة من الشيء. والصدرة من الإنسان ما أشرف من أعلى صدره انتهى. ولم يجمعوه جمع قلة ولعله مما استغنى فيه بجمع الكثرة وقياسه أصدر.

1 في (ب) ينطلق.

2 ساقطة، أثبتّها من (ب).

3 يعرف له سوي أي نظير.

4 في (ب) استواء فيه.

5 في (ب) أي جاء متأخرا، وموصوفه في نحو هذا مذكر.

العروض: تقدم ما قيل في معانيها في أول بيت من هذا النظم، والمراد به هنا ما فسره به (الناظم¹) وهو آخر جزء من صدر البيت؛ وسمي ذلك الجزء عروضاً لأن الخليل لما امتحن الشعر وجد الاختلاف والتنقل في أواخر أبياته على الجملة أكثر منه في أوساطها فسمي وسط البيت الذي هو منتهى قسمه الأول عروضاً تشبيهاً له بالعروض؛ وهو العمود المعترض في وسط الخباء لثباته وقلة تبدله أو لأن آخر النصف الثاني يعرض عليه.

العجز: المراد به هنا النصف الأخير من البيت كما سمي الأول صدرًا؛ وسمي عجزاً إما لأنه آخر. والعجز قال الجوهري مؤخر الشيء، يذكر ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعاً، والجمع الأعجاز والعجيزة للمرأة خاصة انتهى. وإما لاستعماله في مقابلة الصدر كما هما في الحيوان.

الضرب: مراده به آخر جزء من عجز البيت أي شطره الثاني؛ وهو مقابل العروض. وسمي ضرباً لأنه مثل العروض ومن شكلها من قولهم هذا ضرب من هذا أي مثل له ونوع منه. قال الجوهري: والضرب (الصيغة²) والصنف من الشيء انتهى. ويجمع على أضرب وضروب.

اعلم: يحتمل أن يكون من العلم المتعلق بالنسب فيحتاج إلى مفعولين وهو الظاهر؛ أي اعلم الفرق موجوداً بين العروض والضرب، ويحتمل أن يكون من العرفان فيتعدى إلى واحد أي ميّز الفرق الثابت بينهما فهو فرق مقيد فتأمل.

1 مكتوبة على الهامش.

2 في (ب) الصفة.

الفرق: الفصل ما بين الشئيين. قال الجوهرى: فرقت بين الشئيين أفرق فرقا وفرقانا، وفرقت الشيء تفريقا وتفرقت فانفرق وافترق وتفرق، وأخذت حقي منه بالتفريق انتهى. وحكى القرافى¹ في أول قواعده أن الفرق بين المعاني والتفريق بين (المحسوسات²).

اعتناء: افتعال إما بمعنى الإخراج أو بمعنى الاهتمام، وأصله المد وقصره ضرورة فمن الأول قال الجوهرى: عنوت الشيء أظهرته وأخرجته. قال ابن السكيت: عنت الأرض بالنبات تعنو عنواً، (وتعني أيضاً عن الكسائي إذا ظهر نبتها³). يقال لم يعنُ بلادنا بشيء ولم تعنُ إذا لم تنبت شيئاً، وما (أعنت) الأرض شيئاً أي ما أنبتت انتهى. ومن الثاني قال الجوهرى أيضاً عنيت بحاجتك بضم أوله أعنى بها عناية وأنا بها معني على مفعول، والأمر لتعن بحاجتي، وفي الحديث: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" أي لا يهمله انتهى.

التركيب: الضمير في (منها عائد⁴) على الأجزاء التي تركبت منها البحور المستخرجة من الدوائر؛ أي فمن الأجزاء المذكورة في الدوائر على تأليفها المتقدم انبنى أحد مصراعي البيت وهو نصفه، وإذا تعين ما يبني منه نصف البيت علم أن

1 هو محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن يونس المصري المعروف بالقرافى تولى قضاء المالكية في مصر وله حاشية على القاموس سماه القول المأنوس . انظر: أحمد بابا التنبكي، تقديم عبد الحميد عبد الله الهراحة. نيل الابتهاج بتطريز الديباج. ط.2. طرابلس: منشورات دار الكاتب، 2000، ص.603.

2 في (ب) الأجسام.

3 في (ب) وتعني عنيا إذا أظهرت نبتها.

4 في (ب) منها الأقرب أنه عائد.

بناء النصف الآخر من مثل ذلك لتساويهما في القسمة، ويعلم قطعاً أن البيت بكماله مبني من نصفه وإلى هذا أشار بقوله: والبيت منه. والضمير للمصراع؛ أي والبيت مبني من هذا المصراع ومن مثله. فإن قلت في عبارته إنها ناقص يوهمان خلاف المراد؛ أما الإبهام ففي قوله: منها. فإن الضمير يعود على الأجزاء كما ذكرت، فيحتمل أن يريد جميع الأجزاء العشرة، ويحتمل أن يريد جميع أجزاء كل دائرة على انفرادها، ويحتمل أن يريد أجزاء البحر كلها بتكرارها، ويحتمل أن يريد أجزاءه من غير تكرار (إلا 1) التكرار المعهود في المصراعين وهذا هو الحق، والظاهر من هذه الوجوه الأول لأن ما عداه تخصيص يحتاج إلى دليل ولم يوجد والأصل عدمه. وأما النقص ففي قوله: والبيت منه. فإنه يوهم أن البيت هو المصراع الواحد لأنه إذا كان منه وحده كما هو ظاهر لفظه إذ لم يقل منه ومن مثله فهو (هود2) وذلك كله باطل لأنه خلاف المراد. قلت أما احتمال إرادة الأجزاء العشرة بكاملها أو جميع أجزاء الدائرة فباطل إذ لو تألف المصراع من تلك الأجزاء على أحد الاحتمالين لكان المتألف من ذلك المصراع خارجاً عن حقيقة الشعر لأنه قرر أن أنواعه خمسة عشر وبين خروجها من تلك الدوائر، فما لا يكون منها لا يدخل تحت حقيقة الشعر وهذا يبطل الاحتمال الثالث أيضاً فإنه إذا تركب المصراع الواحد من أجزاء البحر بتكرارها يلزم أن يكون المصراع الآخر كذلك فيكون البيت الواحد ضعف البيت وهذا أيضاً خارج عن الخمسة عشر، وحاصله أن الاحتمالات الثلاثة الأولى لا يصح أن يريدتها الناظم لئلا يلزم خلاف ما قرر من أن أنواع الشعر خمسة عشر، وإذا بطلت الثلاثة

1 في (ب) لأن.

2 في (ب) هد.

تعين الرابع وهو الحق لأن المصراع الواحد من بيت مركب من نصف جميع أجزاء ذلك البحر ثم تكرر المصراع الآخر. فتقدير كلامه فمن نصف جميع أجزاء البحر انبنى مصراع البيت الواحد من ذلك البحر، ولك أن تقول أن ضمير منها عائد على جميع أجزاء البحر على حذف مضاف؛ أي فمن نصف عدد أجزاء كل بحر انبنى مصراع البيت الواحد منه وهذا جواب سهل واضح قليل التكلف، وإن كان فيه إضمار إلا أن قرينة المصراع ترشد إليه. وأما إيهام قوله والبيت منه أن البيت هو المصراع الواحد (بلا مزيد¹) فباطل لأن وصف المصراع بالواحد إنما ذكره السائل، وأما الناظم فأطلق المصراع وأراد به أفراد نوعه من البيت الواحد (فيحمل²) على عموم المصراعين لأن تعيين أحدهما لكونه البيت دون صاحبه ترجيح من غير مرجح لاستوائهما، وأيضا لما كان قوله فمنها معناه من جميع أجزاء البحر الواحد لزم أن يكون، والبيت منه أي من جميع ما يسمى مصراعا لذلك البيت لا يقال يحتمل أن يريد كل مصراع من كل بيت بحر لكونه (لم يقيد³) لأننا نقول يبطل الحمل على هذا أيضا بما يلزم من خروجه عن أنواع الشعر، وقوله والقصيدة إلى آخره أي والقصيدة مبنية من أبيات بحر مبنية تلك الأبيات على اعتدال بعضها مع بعض واستوائها كلها في حكم واحد من الأحكام اللازمة للعروض أو الضرب؛ فلو كان البيت الأول من ضرب الطويل المحذوف لزم ذلك في باقيها ولا يؤتى بغير الأول تام الضرب أو مقبوضه لا يقال في لفظه أيضا نقص لإيهامه أن القصيدة ما انبنى من جميع أبيات بحرهما؛ إذ لم يقيد الأبيات وهو باطل لأننا نقول هذا احتمال مستحيل إذ لا يتناهى ما

1 في (ب) بلا مريّة.

2 في (ب) فيحصل مراده بحمله.

3 في (ب) أطلق ولم يقيد كما ادّعيتم.

يقال عن زنة أجزاء البحر الواحد. ولا يقال أيضا يتناول لفظه البيتين إذ هما أقل الجمع في قول لأننا نقول الأكثر على أنه ثلاثة، وقوله وقل آخر الصدر إلى قوله الضرب؛ لما كان البيت مجموع المصراعين كما قدمنا لاستوائهما في الاسم والحقيقة ولكونهما مثلين لا يختلفان إلا بالصفات العارضة أخذ الناظم هنا يذكر بعض ما يفترقان به. ومما يفترقان به تسمية الأول صدرا والثاني عجزا، وهذا أخذه الناظم مسلما لكونه ظاهرا من حيث اللغة، وأمر أن يقال آخر الصدر أي آخر جزء من الأجزاء التي تتركب منها الصدر هو العروض وإنما صح الإخبار عن ذلك الجزء بأنه العروض لكونه مسمى به، وأمر أن يقال أيضا آخر جزء من أجزاء العجز هو الضرب لكونه أيضا يسمى بذلك وتقدم وجه هذه التسمية. فإن قلت في عبارته أيضا إيهام يوهم خلاف المقصود؛ أما أولا فلأن آخر الصدر كما يصدق على الجزء بكماله يصدق على الحرف الأخير منه خاصة وعلى آخر سبب منه أو آخر وتد أو نحو ذلك كالخلاف في القافية، وكذا القول في آخر الضرب. فمن أين يعلم أنه أراد جزء التفعيل بكماله؟ أو لعل آخر كل واحد منهما ما عدا الجزء الأول (من الأجزاء¹) لأن الذي يستحق اسم الصدر على الحقيقة إنما هو الجزء الأول أو ما عدا الأول في المسدس وما عدا الأولين في المثلث، وأما ثانيا فلأن مثل الجزء الأخير من الصدر قد يوجد في غير آخر العجز بل في حشوه كمفاعلن في الطويل، وفيه في أوله كمستقلن في الرجز فمن أين يعلم أنه أراد المثل الأخير؟. قلت إما احتمال أن يريد الأخير ما عدا الأول من الأجزاء فبعيد لأن الأخير إنما يصدق حقيقة على الذي ليس بعده شيء، وإما بطلان أن يريد السبب أو التدد أو الحرف فمن أجل أن السياق

1 في (ب) من الأجزاء مراد.

يدل على أن الموصوف بكونه أخيرا إنما هو الجزء لأنها المذكورة أول الفصل؛ وعن هذا الاحتمال أجوبة آخر هذا أسلمها من الاعتراض. وأما احتمال أن يريد بالمثل من العجز غير الأخير فإنما جاء ذلك من حيث حمل المسائل المثلية في مطلق وزن الجزء، ولو حملها على العموم أو على التقييد بكونه أخيرا كما دل عليه سياق كلامه لأن تقسيمه في الجزء الأخير لما أورد هذا الاحتمال. وقوله اعلم إلى آخره الظاهر أنه أمر أن يعلم الفرق بين العروض والضرب باهتمام من طالب ذلك العلم أو بإخراج لذلك العلم بالبحث عليه، وإنما نبه على الاعتناء بعلم هذا الفرق لما أشرنا إليه من أنهما لما تساويا وجب ألا يختلفا، فينبغي أن يتفطن إلى أن (هذا الافتراق¹) ليس بالأمور الذاتية بل بالعرضيات لأنه راجع إلى تسمية [اصطلاحية وذلك كاف، ثم رأيت²] بعضهم قسم هذا النظم إلى مقدمة في تعريف هذا العلم وخاتمة في القوافي، وثلاثة أركان الأول فيما يتركب منه الشعر من قوله وأول نطق إلى استواء، الثاني في أحكام الأجزاء وما يخص العروض والضرب والحشو منها من قوله وقل آخر إلى الأبحر، الثالث الأبحر. ثم قال وإنما لم يورد الناظم هذا البيت في أول الثاني بل في آخر الأول مع أن العروض والضرب من أسماء الأجزاء (كالموفور³) والسالم ومحلها الثاني لمناسبتها المصراع وتوقف كثير من الأحكام الآتية على معرفتهما؛ وأولها التام والوافي. ولتأكد معرفتهما قال اعلم الفرق باعتناء انتهى. وقال الشريف معنى كلام الناظم أن الأحكام التي تفارق فيها الضروب الأعاريض أو التي تفارق فيها الضروب والأعاريض غيرها من الأجزاء أكيدة يجب الاعتناء بها لأن

1 في (ب) هذا الافتراق، وإن كان هذا افتراقا.

2 أثبتّها من (ب).

3 في (ب) كالموقوف.

الأعاريض والضروب محل الأحكام اللازمة وهي الفصول والغايات، فإذا لزم العروض أو الضرب حكم في بيت من القصيدة أو القطعة وجب أن يتساوى فيها جميع الأبيات؛ وهو الذي أشار إليه بالاستواء في البيت الأول، وقد يريد اعلم الفرق بين اللقبين انتهى.

قلت وهذا الأخير الذي قال فيه قد هو الظاهر كما شرحناه لأنه إنما أوقع العلم على الفرق لا على أحكامهما، لأن العلم بأحكامهما تابع للعلم بالفرق بين حقيقتيهما لأنه قد يعطي لأحدهما حكماً لا يثبت للآخر فلا بد من تمييزهما. ومن هنا يعلم ضعف القول الأول المناسب ذكر وقل في الركن الثاني لأن هذا كلام على اللقبين باعتبار معرفة الحقيقة والاسم، وهذا محله الركن الأول. كما ذكر فيه حقيقة الأجزاء والبحور وإن كان يتكلم على أحكامها في التفصيل. وأما قوله العروض والضرب من أسماء الأجزاء (كالموفور¹) والسالم فليس كذلك لأن (الموفور²) والسالم ليسا باسمين بل صفتين لأنهما من الأحكام التي توجبها المعاني القائمة بمحلها، والعروض والضرب اسمان موضوعان للدلالة على الحقيقتين لا باعتبار معنى قام بهما يوجب لهما تلك التسمية (وليس من هذا ما يلاحظ في النقل من وجه التسمية³) فاعرفه. (وتقديم المجرور في قوله فمنها إما للحصر أو للوزن⁴)، وفي قوله والبيت منه والقصيدة من أبيات نوع من الحصر على رأي وتقدم نظيره، وال في المصراع والبيت والقصيدة

1 في (ب) الموقوف.

2 في (ب) الموقوف.

3 ساقطة من (ب).

4 في (ب) وأما ما يتعلّق بكلامه رحمه الله تعالى من نكات البيان والمعاني. فقوله فمنها؛

تقديم الجار والمجرور فيه إمّا للحص أو لاستقامة الوزن.

والصدر والعجز والعروض والضرب لتعريف الجنس أو الحقيقة، وفي الفرق لتعريف الحقيقة. والتكثير في بحر واستواء واعتناء للنوعية وحسن الفصل في جملة اعلم لأن فيها شبه كمال الاتصال وكمال الانقطاع، ويحسن أن يكون انبنى المصراع من الاستعارة بالكناية بأن يشبه المصراع بنصف البيت المسكون، ولم يذكر وذكر من لوازمه البناء. ويمكن جريان مثل (ذلك في¹) البيت والقصيدة، ويمكن أن يقال ألفاظ المصراع والبيت والقصيدة والصدر والعجز والعروض والضرب إما مجازات للعلاقات المذكورة أو حقائق عرفية على الخلاف بين الناس في أمثالها، وألفاظ البيتين من مراعاة النظر والصدر والعجز من الطباق أيضا.

الإعراب: قوله والبيت يحتمل أن يكون فاعلا بفعل محذوف يدل عليه انبنى، ومنه متعلق بالمحذوف. ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر منه، ومتعلقه كون خاص يدل عليه الفعل السابق؛ أي مبني منه أو مؤلف أو منه، ويجوز أن يكون مطلقا وإعراب. والقصيدة من أبيات كإعراب والبيت منه، وعلى استواء صفة لأبيات أو حال منها لتخصيصها بالإضافة؛ أي مستويات تلك الأبيات في الحكم الواحد أو كائنات على استواء في الحكم ويضعف تعلقه بالفعل الواقع للقصيدة على تقدير كونها فاعلا أو بما يتعلق به المجرور إن كانت مبتدأ ومن في منها ومنه ومن أبيات للابتداء وآخر الصدر مبتدأ والعروض غيره ومثله الضرب من عطف مبتدأ وخبر على مثلهما، ويجوز أن يضم قل قبل مثله فيكون من عطف جملة فعلية على مثلها، وجملة آخر الصدر العروض على الأول لا محل لها لأن المقول هي والجملة بعدها وعلى الثاني في محل مفعول القول، وكذا القول في جملة مثله الضرب ومن العجز صفة لمثل،

1 في (ب) ذلك في قوله.

والباء في باعتناء للمصاحبة بمعنى مع والمجرور في موضع الحال من فاعل اعلم أي اعلمه حالة كونه معتنيا به أو مصاحبا في طلبك علمه الاعتناء بشأنه أو من الفرق أي حالة كونه معتنى به.

ألقاب الأبيات:

هذا هو الباب الثاني فيما يلحق أجزاء التفعيل من السلامة والتغيير الواجب والجائز، وما يختص بالعروض والضرب والحشو. وكيف يسمى ما لحقه شيء من هذه العوارض، وألقاب خبر مبتدأ محذوف على حذف مضافين. ومن هنا اشتملت الترجمة على إيجاز الحذف والإضافة للتعريف لأن ال في الأبيات للعهد؛ أي أبيات الشعر المتقدم، والأصل هذا باب بيان ألقاب الأبيات وهو جمع لقب بفتح اللام. قال الجوهري: اللقب واحد الألقاب وهي الأنباز، تقول لقبته بكذا فتلقب به انتهى. وهو عند النحاة العلم المشعر بمدح أو ذم كزين العابدين وأنف الناقة ووزانها هنا السالم والمزحوف. فألقاب الأبيات معناه أعلاهما المشعرة بمدح لسلامتها من التغيير أو قلته كالتام والوافي، أو بزم لتغيرها التغيير الكثير كبعض المزحوف والمعلول.

إذا استكمل الأجزاء بيت كحشوه عروض وضرب تم أو خولفت وفا

بزههما وازداد سطحك جائد أخيرهما فالفرق بينهما انجلى

وإسقاط جزأيه وشرط وفوقه هو الجزء ثم الشطر والنهك إن طرا

المفردات:

استكمل: معناه أخذ الأجزاء كاملة؛ قال الجوهري استكملة استتمه انتهى.

الأجزاء: جمع جزء وتقدم.

بيت: تقدم تفسيره أيضا.

حشو: الحشو الوسط الذي يكتنفه شيئان؛ قال الجوهري حشوت الوسادة وغيرها حشوا، والحائض تحتشي بالكرفس لتحبس الدم. (والحشو ما اضطمت¹) عليه الضلوع، وحشوة البطن بالضم والكسر أعاؤه، الحشية واحدة الحشايا انتهى. فالحشو هنا مراده الأجزاء التي في وسط البيت (وليست²) عروضاً ولا ضرباً ولا صدراً فهو من حشو الوساد والحشية، ويجوز أن يكون معناه (ما لا يتعداه كما أنه لغة ما لا يتعداه³) من الناس (والكلام⁴). قال الجوهري: وفلان في حشوة بني فلان بالكسر أي (في رذالهم⁵)، والحاشية صغار الإبل والناس انتهى. والعلاقة بعد أن تعلم أن ما يسمى حشوا في هذا الفن لا يدخله علل الأجزاء كما ستعلم ذلك إن شاء الله تعالى. أما أن الجزء العاري عن العلل كالحشو للحشية أو ما لا يعتد به فيما يعرض للأجزاء. قال وهو اسم جنس ينكر ويعرف وقياس جمعه أحشٍ، وفعل به ما فعل بأدل، وحشي بضم الحاء وكسرهما فعل به ما فعل بعصي انتهى.

العروض والضرب: هما المذكوران في البيت قبل.

1 في (ب) والحشو ما انضمت.

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) ما لا يعتديه كما أنه لغة ما لا يعتديه.

4 مكتوبة على الهامش.

5 في (ب) من أرادلهم.

تم: فعل ماضٍ من التمام وهو كمال الشيء، وهو هنا مسند للبيت فيشتق له منه اسم التام ومعناه ما وضع له في اللغة؛ لأن البيت إذا استكمل أجزأه فقد تم ولم ينقص منه شيء. وقياس جمعه توام لأنه لما لا يعقل.

خولفت: من الخلاف وهي المخالفة ضد الموافقة.

وفى: من الوفاء ضد النقص. قال الجوهري: وفى بعهده وأوفاً بمعنى ووفى الشيء وفياً على فعولن تمّ وكثر والوفى الوافى انتهى. وهو أيضاً مسند للبيت فيشتق له اسم ومعناه هنا أيضاً موافق للحقيقة اللغوية لأنه استكمل أجزأه كالتام، ويفترقان بما يذكر في التركيب إن شاء الله تعالى. وقياس جمعه أواف أصله وواف كأواصل.

زهر: تقدم

ازداد: افتعل من الزيادة ضد النقص، وأصله ازتيد قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلبت التاء دالاً لأنه لما كانت مهموسة والزاي جهيرة وقع التنافر والثقل بالجمع بينهما لأنه كجمع الضدين؛ فأبدلت التاء دالاً لتقاربهما في المخرج وليجانس الزاي بما فيه من الشدة. قال الجوهري: الزيادة والزوادة النمو، وزاد الشيء يزيد زيدا وزيادة أي ازداد انتهى.

سطحك جائد: المراد من هذه الكلمات الرمز بحروفها على ما سيذكر، ويحتمل مع ذلك أن يقصد معنى بالتركيب. قال الجوهري: السطح معروف وهو من كل شيء أعلاه، وسطح الله الأرض سطحا بسطها. وتسطيح القبر خلاف تسنيمه، وأنفه مسطح منبسط جدا انتهى. وهو عند الحكماء وأهل الهندسة البسيط الذي له طول

وعرض فقط ونهايته (خطوط1)، والبسيط المستوي هو (الموضوع على مقابلة2)؛ أي الخطوط المستقيمة كانت عليه بعضها البعض. وجاء اسم فاعل، وقياسه إبدال الياء همزة لكنه أبقاها على الأصل لما قصد من الرمز بها، وهو إما من الجود الذي هو السخاء أو من الجودة ضد الرداءة أو من الجود المطر، أو من الجيد العنق أو من الجود عند الموت.

فمن الأول قال الجوهري: جاد الرجل بما له يجود جودا بالضم فهو جواد، وقوم جود كقذال وقذل سكتنالاوا لأنها حرف علة، وأجواد وأجاود وجوداء. وكذلك امرأة جواد ونسوة جود كنوار ونور انتهى. ومن هذا المعنى وصف الفرس بالجواد كأنه سخي بما في قوته من الجري؛ يقال جاد الفرس أي صار رائعا يجود جودة بالضم فهو جواد للذكر والأنثى من خيل جياذ وأجاويد.

ومن الثاني قال: جاد الشيء جوداً وجوداً صار جيداً على فيعل، والجمع جياذ وجياذ على غير قياس.

ومن الثالث قال: والجود المطر الغزير؛ تقول جاد المطر جودا فهو جائد والجمع جود مثل صاحب وصحب، وهاجت لنا سماء جود ومطرنا (مطرتين3) جودين، وقد جيدت الأرض فهي مجودة.

1 في (ب) خطان.

2 في (ب) الموضوع على مقابله.

3 في (ب) مطريين.

ومن الرابع قال: الجيد العنق والجمع أجياد، والجيد بالتحريك طول العنق وحسنه، ورجل أجيذ وامرأة جيداء والجمع جود انتهى.

وفي كونه من هذه المواد كلها نظر؛ أمّا ما عدا الجيد فهو واوي كما ترى، والناظم إنما نطق بالياء لأنه الذي يوافق مرموزه إلا أن يقال أبدل الواو همزة ثم أبدل الهمزة ياءً، ولا يخفى ما في هذا من التكلف والخروج عن القياس. أو يقال (راعا الخطأ) فإن الهمزة ترسم تحت الياء. وأما كونه من الجيد فلأنه اشتقاق من جامد غير مصدر.

أخير: معناه آخر مقابل أول وقد تقدم.

الفرق: تقدم.

انجلى: ظهر وانكشف وتقدمت المادة في جلت حض. وهو مضارع جلوته فانجلى والمصدر انجلاء.

إسقاط: وهو الحذف والإزالة؛ أسقطت كذا أزلته وأسقطت منه نقصت.

جزأيه: تثنية جزء وهو واحد الأجزاء التي تتركب منها البيت وهي الموزونة بأجزاء التفعيل.

شطر: بفتح الشين النصف، وهو المراد هنا. قال الجوهري: شطر الشيء نصفه، وفي المثل: أحلب حلباً لك شطره. وجمعه أشطر، وفلان حلب الدهر أشطره أي ضرابه مزية خير أو شر، وأصله من أخلاف الناقة ولها خلفان قادمان وآخران وكل

1 في (ب) راعى الخفة.

خلفين شطرا. [وشطرت ناقتي أشطرها شطرا حلبت شطرا وتركت شطرا1]، وشاطرت فلانا مالي ناصفته. وولد فلان شِطْرَة بالكسر نصف ذكور ونصف إناث. وأما شطر المسجد الحرام فمعناه نحوه انتهى.

فوقه: أي أكثر منه أو أعلى منه، وقد تأتي في اللغة بمعنى دون ولا يصح هنا. وفوق من الأسماء اللازمة للإضافة، وإذا قطعت عنها بنيت على الضم، قال الجوهري: فوق نقيض تحت. وقوله تعالى: "إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها"2 قال أبو عبيدة3: فما دونها كقولهم فلان صغير وفوق ذلك أي أصغر منه. وقال الفراء: فما فوقها أي أعظم منها الذباب والعنكبوت، وفاق أصحابه يفوقهم علاهم بالشرف.

الجزء: بفتح الجيم عبارة عن إسقاط جزأين من أجزاء البيت وهو في الأصل مصدر ثم نقل لهذا. قال الجوهري: جزأت الشيء جزأ قسمته وجعلته أجزاء وكذلك التجزئة.

الشطر: بفتح الشين عبارة عن إسقاط نصف البيت، وهو في الأصل مصدر شطرت الشيء شطرا جعلته بالقسم شطرين، وتقدم الآن.

1 ساقطة ، وأثبتها من (ب).

2 من سورة البقرة، من الآية 26.

3 هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة النحوي: من أئمة العلم بالأدب واللغة. مولده بالبصرة سنة 110هـ، كانت له علاقة مع هارون الرشيد، وكان أعلم معاصريه في جميع العلوم. توفي حوالي سنة 209هـ، له العديد من الكتب منها: "طبقات الشعراء"، "الأمثال"، "معاني القرآن"، وغيرها. انظر: الفهرست للنديم (58/2-59)؛ تاريخ الأدب لبروكلمان (142/2)؛ الأعلام للزركلي (272/7).

النهك: عبارة عن إسقاط أكثر من نصف البيت وهو منقول أيضاً، إذ هو في الأصل مصدر بمعنى النقص. قال الجوهري: نهكت الثوب بالفتح أنهكه نهكا لبسته حتى خلق، ونهكت من الطعام بالغت في أكله، نهكته الحمى جهده وأضننته ونقصت لحمه. وفيه لغة أخرى نهكته بالكسر تنهكه نهكا ونهكة، وقد نهك أي دُنفَ وضني فهو منهوك، وباتت عليه نهكة المرض بالفتح انتهى.

طرا: حدث، وأصله طراً مهموزاً ثم خفف الهمزة بإبدالها ألفاً ليكون بصورة المقصور ليوافق القافية. قال الجوهري في باب الهمزة: طرأت على القوم أطرأ طراً أو طرواً إذا طلعت عليهم من بلد آخر انتهى. ويحتمل أن يكون من طراً طرواً بالواو إذا قدم بمعنى المهموز أيضاً؛ فالألف على هذا منقلبة عن واو. ولعله أيضاً من الشيء الطري وهو الجديد؛ قال الجوهري: شيء طري أي غض من الطراءة، وطريت الثوب تطرية. قال قطرب طرو (اللحم¹)، وطري بالضم والكسر طراوة وطراءة وطراة انتهى.

التركيب: شرع في بيان الألقاب التي ترجم لها وبدأ بتعريف لقبى التام والوافي فقال إذا استكمل بيت الشعر جميع الأجزاء التي تبين في الدائرة أن بحره يتركب منها أي استوفاهما على التمام ولم يسقط منها شيء. وكأن جزءاً عروضه وضره موافقين لغيرهما من أجزاء البيت التي هي حشوة في السلامة من لزوم العلة لأنها لا تدخل الحشو. وفي جواز ما يجوز عليها من الزحاف إذ لا مبالاة به لأنه لا يلزم، وحكمه كالثابت؛ فقد تم ذلك البيت إذا توفر هذان الشرطان، وإذا تم لزم بمقتضى وجوب الاشتقاق أن يكون هو المدعو بالتام؛ فاحترز بالشرط الأول وهو استكمال الأجزاء

1 في (ب) كحمو.

من المجزوء والمشطور والمنهوك، ولا يسمى واحدا منها تاما. وبالتالي وهو موافقة عروضه وضربه لحشوه في السلامة من العلة مما إذا لم يوافقا معا لحشو في ذلك، أو وافق أحدهما خاصة ولم يوافق الآخر وهو الوافي (فإن 1) الذي استكمل أجزاء بيته ولم يوافق عروضه وضربه أو أحدهما حشوه في السلامة من العلة؛ وإلى هذا أشار بقوله: أو خولفت. وهي جملة معطوفة على جملة قوله: كحشوه عروض وضرب. والنائب عن الفاعل في خولفت ضمير يعود على أجزاء الحشو؛ أي وإن خولفت بالعروض والضرب فلم يجعل موافقين لها في السلامة من العلة سواء خالفها معا أو أحدهما في ذلك، مع أن الغرض استكمال البيت جميع أجزاء بحره فقد وفى البيت فيجب أن يسمى بالوافي، ولزم من هذا أن شرط تسميته بالوافي أحد أمرين: استكمال جميع أجزاء بحره. ومخالفة عروضه وضربه أو أحدهما لأجزاء الحشو في السلامة من العلة. وتلخص أيضا أن استكمال الأجزاء قدر مشترك بين التام والوافي لاشتراطه فيهما؛ فهو كالجنس لهما والشرط الذي اختص به كل منهما كالفصل. وسبك كلام الناظم إذا استكمل الأجزاء بيت؛ فأما حالة كون العروض والضرب كالحشو فهو التام، وأما حالة مخالفتها أو مخالفة أحدهما للحشو فهو الوافي. وهذا التقدير قد يسبق إلى الوهم منه أن جملة كحشوه عروض وضرب حال من بيت، وهو وإن كان يصح بضعف على بعض (الأقوال 2) لكن ليس بمقصود وإنما القصد تفسير المعنى، وسيأتي الإعراب إن شاء الله تعالى. فحد التام من كلامه البيت المستكمل أجزاء بحره الموافق عروضه وضربه لحشوه في السلامة من العلة وفي جواز ما

1 ساقطة من (ب).

2 مكتوبة في النص الأقبيل وعلى الهامش الأقوال.

يجوز عليهما من الزحاف. وحد الوافي البيت المستكمل أجزاء بحره المخالف بعروضه وضربه أو أحدهما لحشوه في السلامة من العلل الموافق له بهما فيما يجوز من الزحاف.

فإن قلت أما اشتراط موافقة العروض والضرب للحشو في السلامة من العلل وجواز الزحاف على الجميع في تسمية البيت تاما فظاهر؛ لأن عموم التشبيه يقتضي ذلك، وكذا أيضا كونه إن خالفه بهما أو بأحدهما لا يسمى تاما فظاهر؛ لفوات الشرط أو جزئه. وكذا اشتراط المخالفة بالعروض والضرب للحشو في السلامة من العلل في تسمية الوافي وافيا فظاهر أيضا؛ لأنه في مقابلة ما اشترطت الموافقة فيه في التام. وأما كون المخالفة بأحدهما كافية في تسميته وافيا أو اشتراط الموافقة فيما يجوز من الزحاف فليس في كلام الناظم دلالة على ذلك. قلت أما المخالفة بأحدهما فيتناولها كلامه؛ لأنّ خولفت يتناول كل ما يصدق عليه أنه مخالف لما اشترطت الموافقة فيه في تسمية التام، وهي حاصلة بأحدهما كحصولها بهما. فإنّ قولنا خالف بأحدهما في قوة لم يوافق بأحدهما، وهذا ضد وافق بهما إن لم يكن عين نقيضه. وأما اشتراط الموافقة في جواز الزحاف فهي الأصل في التام والوافي وليست مقصودة بالذات؛ إذ لا تختص بحشو ولا غيره وإنما تشترط الموافقة فيما يختص كاختصاص الحشو بالسلامة من العلة، وظاهر قول ابن ليون في قصيدة وواف إذا ما (غيرا¹) مع تمامها. اشتراط المخالفة بهما معا إلا أن يقال يريد غيرهما أو أحدهما وهو الظاهر لما ترى من نصوصهم، وظاهر قوله قبل والأجزاء ما تمت ولم تتغير العروض ولا ضرب تمامك مجتلا موافقة الناظم في أن التام ما خالف بهما. وقال الشريف: قال بعضهم

1 في (ب) غيرت.

كل ما استوفى نصف بيته نصف دائرته وكان آخر أجزائه بمنزلة أجزاء حشوه يجوز فيه ما يجوز فيها ولم تلزمه علة قيل له التام، فإن كان النصف الآخر كذلك كان تام العروض والضرب. قلت وهذا بعينه هو الذي قال الناظم، وقوله: وخولفت وفا؛ هو معنى قولهم كل ما أتى على عدد أجزاء دائرته ولم ينقص منه جزء، ولا تبالي بما لزم عروضه وضربه من العلل قيل له الوافي؛ فعدم المبالاة بما لزم عروضه وضربه من العلل هي المخالفة لأجزاء الحشو التي نبه عليها الاناظم انتهى.

قلت وهذا الذي ذكرناه عين كلام الناظم، ومعنى كلامه مخالف لظاهره الذي شرحناه به من وجوه الأول أن ظاهر ما نقل أن الذي يقال له تام من غير تقييد هو ما وافق عروضه خاصة أجزاء حشوه فيما ذكر (ولم¹) يوافقها الضرب. كذلك الثاني أن الضرب إن وافق مع موافقة العروض لا يقال له تام بالإطلاق، بل يقال تام العروض والضرب. لا يقال (تامهما تام بالإطلاق²) لأننا نقول هذا من جهة المعنى والكلام في الاصطلاح، وظاهر فهم بعضهم أن الكلام الذي نقل الشريف يقتضي أن يوجد التام بموافقة أحدهما في السلامة مما ذكر وإن لزم العلة الآخر، وهذا ليس كذلك كما ترى لتعيينه العروض. الثالث ظاهر قوله ولم تلزمه علة أنها إذا وجدت على سبيل الجواز في العروض لا تنافي تسميته تاما لأن اللزوم أخص من الجواز، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم إلا أن يقال معنى لزومها وجودها فلا يلزم هذا الاعتراض. الرابع قوله: ولا تبالي بكذا؛ يحتمل أن يريد لا تبالي بما حصل من ذلك، فيكون شرط تسميته وافيا حصول الإعلال في ضربه وعروضه وهي المخالفة التي

1 في (ب) وإن لم.

2 في (ب) بل تامهما بالإطلاق.

قال الناظم، فإن ظاهر خولفت حصولها بالفعل. ويحتمل أن يريد بما يحصل من ذلك إن حصل فيكون الشرط في تسميته وافيا عدم اشتراط السلامة وهو أعم من اشتراطها أو اشتراط نفيها الذي هو حصول المخالفة، وعلى هذا الفهم يكون الوافي أعم من التام وهو ظاهر كلام ابن بري؛ فإنه قال الوافي ما سلم من الجز والشطر والنهك، وقال في التام ما سلم من جميع أنواع التغيير إلا أن هذا يقتضي أن لا يكون في أجزاء التام شيء من الزحاف، وهو خلاف كلام الناظم وغيره مما نقلنا فإنهما عندهم نوعان وهو الصحيح. ورأيت لبعض من تكلم على هذا القصيد ما نصه ظاهره أن الوافي في غير التام، واعترض عليه ذلك وقيل أنهما شيء واحد انتهى. ولا مشاحة في التسميات.

ومن الألقاب التي لم يذكرها الناظم المتمم؛ وهو ما تم من الضروب من نقصان في العروض كالضرب الأول من الرمل؛ جاء على فاعلاتن على أصله وجاءت عروضه محذوفة على فاعلن، وإن شئت قلت ما زيد في ضربه على وزن عروضه سبب خفيف هو من نفس الجزء، وهاتان العبارتان أوضح وأصح من قول بعضهم كلما زدت عليه على اعتدال البنية حرفين وكانا من الجزء الذي زدتهما عليه انتهى. وتسميتهما بالمتمم تسمية الشيء بصفته فهو حقيقة، وبيته:

مثل سحق البرد عفى بعدك القطر مغناه وتأويب الشمال

وقوله: بزهر البيت؛ اعتبر الناظم حروف أبجد في الرمز بها على ما يريد اعتبارات، فرمز منها من الألف إلى الياء على الأجزاء، وإلى الدال على عدد الأعراب، وإلى الطاء على عدد الضروب، وإلى السين سعفص على عدد البحور لأنه الخامس عشر

من حروف أبجد. وهذا على اصطلاح المشاركة في وضعهم السين قبل العين وهو عند المغاربة صاد، ومحل السين عندهم بعد الراء. وهذا كله إنما اعتبر فيه عين الحروف على ترتيبها لا نقطها. وقال بعضهم أنه استعملها في قوله: وأوج الجزء استعمال أهل الحساب في مجرد العدد.

قلت: إن أراد أنه اعتبر نقطها فلا دليل عليه، بل اعتبر عينها فإن الألف للأول والجيم للثالث والواو للسادس، وهكذا هو ترتيبها وإن وافق النقط كما وافقه رمز أجزاء التفعيل وغيرها. وإن أراد عدم الترتيب في لفظه بها أو فيما بينها لما بينها من (الفصل 1) فلا عبرة به، ورمز (بالزاي 2) على سابع البحور وهو الرجز وبالهاء على خامسها وهو الكامل وألغى الراء إذ لم يستعملها قط رمزا، وهما عائد على التام والوافي المفهومين من تم ووفى، والباء الجارة لزهري بمعنى في. والمعنى التام والوافي من الأبيات يوجدان في البحرين المرموز عنهما بالزاي والهاء وهما الرجز والكامل لا غيرهما. وقوله: وازداد إلى أخيرهما؛ أي وازداد أخير اللقبين وهو الوافي لأنه المتأخر في الذكر عنده على البحرين الذين شارك فيهما التام بحور آخر يوجد فيها وحده؛ وهي التي رمز عليها بحروف سطحك جائد. فالسين للمتقارب والطاء للسريع والحاء للرمل والكاف للخفيف والجيم للبسيط والألف للطويل والياء للمنسرح والداد للوافر، والتقدير ازداد الوافي بحور سطحك جائد. وقوله: فالفرق إلى آخره؛ أي فإن جهلت تمييز التام من الوافي فالفرق بينهما انجلى لأنني جلوته لك بذكرى حقيقتهما ومحل اشتراكهما ومحل انفراد الوافي، وكأنه قصد الرد على من زعم أنهما بمعنى واحد كما

1 في (ب) الفضل.

2 في (ب) بالراء.

نقلنا قبل أو على من يتوهم ذلك نظرا إلى المدلول اللغوي فإن مدلول كل منهما ما لا
نقص فيه وغفلة عن الاصطلاح، أو على من يتوهم أن بينهما عموما وخصوصا
مطلقا كما تقدم؛ فمثال التام من الكامل:

وإذا صحوت فما أقصر عن ندى وكما علمت شمائي وتكرمي

فأجزؤه كلها متفاعِلن لم ينتقص منها شيء، وعروضه وضربه سالمَان من العِلل؛
ومثاله من الرجز:

دار لسلمي إذ سلمي جارة قفر ترى آياتها مثل الزير

ومثال الوافي من الكامل:

لمن الديار عفى معالمها هطل أجش وبارح ترب

فهو قد استوفى أجزاءه إلا أن عروضه وضروبه دخلها الحذف (وهو حذف الوند
المجموع من كل واحد منهما وهو عِلن من متفاعِلن¹) فيبقى متفا ينقلب إلى فعِلن؛
ومثاله من الرجز:

القلب منها مستريح سالم والقلب مني جاهد مجهود

فالأجزاء مستوفات وضربه مقطوع؛ والقطع حذف الساكن من وند وتسكين المتحرك
قبله. حذف نون مستفعِلن وسكنت لأمه فانقلب إلى مفعولن، وعروضه سالم فهو
وافٍ على مقتضى ما قدمنا من اصطلاح الناظم وتام على مقتضى الكلام الذي نقل

1 ساقطة من (ب).

الشريف، وفهم بعضهم من ذلك الكلام أنه يقال فيه تام واف وفيه نظر على ما قدمنا
من شرح ذلك الكلام؛ ومثال الوافي من المتقارب:

وأبني من الشعر شعرا عوبصا ينسي الرواة الذي قد رووا

فضربه محذوف لحذف السبب الخفيف من آخره؛ ومن السريع:

أزمان سلمى لا يرى مثلها ال راؤون في شام ولا في عراق

فعروضه مطوية لحذف رابعها الساكن، مكشوفة لحذف سابعها المتحرك وهو تاء
مفعولات، وضربه مطوي لحذف رابعه الساكن، موقوف لتسكين سابعه المتحرك. ومن
الرمل:

أبلغ النعمان عني مالكا أنه قد طال حبسي وانتظار

فعروضه محذوفة لحذف السبب الخفيف من آخرها، وضربه مقصور لحذف نون
فاعلاتن الساكن وتسكين التاء قبله. ومن الخفيف:

إن قدرنا يوما على عامر ننتصف منه أو ندعه لكم

(فعروضه وضربه محذوفان. والبسيط:

ياحار لأرْمِينِ منكم بدهية لم يلقها سرقة قبلي ولا ملك¹)

فعروضه وضربه مخبونان لحذف الثاني الساكن من كل منهما. ومن الطويل:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

1 ساقطة من (ب).

فعروضه وضربه مقبوضان لحذف خامسهما الساكن. ومثاله من المنسرح:

ان ابن زيد لازال (مستعملا1) بالخير يفشي في مصره العرُفا

فضربه مطوي. ومن الوافر:

لنا غنم نسوقها غزار كأن قرون جلتها العصي

فعروضه وضربه (محذوفان2).

قلت وهذه الشواهد كلها أنشدها الشريف وغيره، وفي أمثلة البسيط والطويل والمنسرح عندي نظر لأن ما لحق العروض والضرب فيها إنما هو على رأي الناظم (من3) الزحاف لا من العلل؛ وقد تقدم في تعريف الوافي أن اشتغال عروضه وضربه على العلة شرط في تسميته وافيًا، لأن بها يخالف الحشو إذ لا تدخله علة. وأما مخالفتها الحشو بالزحاف فلا يكفي لجوازه في الحشو، بل قد اشترطت الموافقة فيه كما في التام؛ إلا أن يقال مثل هذا الزحاف لكونه في الإعجاز وعلى سبيل اللزوم كان علة أو في حكم العلة. وأورد على الناظم أن مقتضى كلامه أن التام لا يوجد في غير الكامل والرجز وليس كذلك بل نص غير واحد على أن من محاله المتقارب والخفيف، وأجيب بأنه يجوز في بيتي هذين الشطرين ما يخرجهما عن التام، أما الخفيف فيجوز في ضربه المتوهم تمامه التشعيث؛ فيكون الضرب المشعث مع الضرب الظاهر التام في قصيدة واحدة نحو قوله:

1 في (ب) مشتتلا.

2 مكتوبة على الهامش مقطوفان وفي (ب) محذوفان.

3 مكتوبة على الهامش، وفي المتن في.

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

فانقلب أحيائي من فاعلاتن إلى (مفعولن¹) بالتشعيت، وهو على أحد الأقوال الآتية في تفسير التشعيت بخرم وتده المجموع وهو علا أي سقوط حرفه الأول وهو العين فيبقى الجزء فالاتن وزنه مفعولن، ثم قال:

إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء

فأتى بهذا الضرب كاملا غير مشعث. والتشعيت وإن كان غير لازم فإنه عند الجمهور علة إذ لا يكون في الحشو إلا أنها تجري مجرى الزحاف. فلما كان آخر التام يجوز فيه ما يجوز في الحشو، والتشعيت لا يجوز في الحشو لم يكن بيت الخفيف تاما. وأما المتقارب فيجوز في عروض بيته الحذف وهو مما لا يكون في الحشو، وتستعمل العروض المتوهمة التمام مع المحذوفة في قصيدة واحدة فلا يكون تاما، وقال بعضهم التمام في الخفيف والمتقارب ونفيه ينبني على الخلاف في التشعيت هل هو علة أو زحاف أو قسم برأسه؟. والحذف في المتقارب علة عند الناظم زحاف عند غيره، فمن رآهما زحافا رأى وجود التام في الشطرين لأنهما إن سلما منهما فظاهر، وإن وجدا فهما كالزحاف الذي لا يلزم. فيصدق أن العروض والضرب كالحشو في السلامة من العلة، والناظم لما كانا عنده علة نظر إلى محلها إذ هو غير ثاني السبب لا إلى حكمهما من عدم اللزوم نفي عنهما التام؛ فإن حصل في العروض والضرب صدقت مخالفتها للحشو لأنهما تغيير في الأوتاد وكل الأسباب ولا يوجد في الحشو، وإن لم يحصل فجاوز حصولهما كاف. والأول أقرب

1 في (ب) فعولن.

للصواب لأن العلة إنما سميت علة للزومها تشبيها بعلة الجسم ولأن اعتبار الشيء بصفته أولى من اعتباره بمحله انتهى.

قلت وهو كلام حسن إلا أن ظاهره أنه لا يشترط استواء العروض والضرب مع الحشو فيما يجوز من الزحاف في تسمية التام تاما وهو خلاف ما تقدم في تعريف حقيقته، فمنع الناظم وجود التام في البحرين إن لم يكن لاعتقاد كون التغيرين علة لفوات شرطية مساواة العروض والضرب للحشو في الزحاف الجائز. وأما المعاني التي يحتملها تركيب سطحك جائد فيحتمل أن يراد بسطحك أي أرضك المنبسطة، وبجائذ النسب على أنه من الجود؛ أي ذات سخاء لكونها كريمة إما لكثرة أرزاقها أو لأن أهلها أجواد، وأسند الجود إليها مبالغة نحو: سلام على المجلس العالي وإلا (فلا1) فالسر في السكان لا في المنزل، أو على حذف مضاف أي جائد أهلها. وكذلك إن كان من الجودة مقابل الرداءة، أو المعنى أرضك جرت في انبساطها وبعد أقطارها مجرى الفرس الجواد كناية عن اتساعها وإن كان من الجود المطر فالمعنى أيضا ذات مطر، أو فاعل بمعنى مفعول أي مجودة، وإن كان من الجيد أي ذات عنق طويل تتناول على الأرضين لكرمها أو كرم أهلها. ويحتمل أن يراد بالسطح مع هذه الوجوه كلها سطح البحر وهذا أنسب لأن الذي ازداده الأخير الذي هو الوافي بحور (فسطحها سطح جائد2). ويحتمل أن يراد سطح جسمك أي المخاطب جائد على المعاني كلها، وأما إن كان جائد من جاد بنفسه عند الموت فإما أن يكون كناية عن جذب الأرض أو قلة المنفعة من أهلها أو بهم كفلتها من هو على سياق أو

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) مسطحات بسطح جائد.

سطح جسمك وإن عظم وحسن أو انتشر في الناس صيته فهو جائد أي بطريق الموت فاتعظ واذكّر.

وقوله: وإسقاط إلى آخره أي وإسقاط جزئين من البيت من جملة الأجزاء التي يتركب منها بحر ذلك البيت يسمى ذلك الإسقاط الجزء بفتح الجيم، ويسمى البيت منه مجزوءاً، وإسقاط شطر البيت أي نصفه يسمى الشطر والبيت مشطوراً، وإسقاط أكثر من النصف لأن ضمير فوقه يعود على النصف يسمى النهك إن حدث هذا الإسقاط والبيت منهوكاً. وهذا المسقط الذي هو أكثر من النصف هو الثلثان، وإنما علم ذلك من حيث أن الثلثين هما أقرب الأجزاء المنطوق بها بلا كسر إلى النصف فوجب الاقتصار عليهما والأولى الإحالة على المعلم. وإنما قال في النهك إن طراً بأن التي تقتضي الشك في الوقوع دون (غيره¹). إما لتنزيل المحقق منزلة المشكوك تنبيهها على أن النهك لكونه إجحافاً كثيراً ينبغي أن لا يكون، فلا يعبر عنه إلا بصورة الشك أو لأنه شك في وقوعه لأن منهم من أنكره. وعطف الشطر بثم تنبيهها على أن رتبته دون رتبة الجزء لكثرة الحذف فيه أيضاً وللخلاف فيه، ومثبته يخصه بالرجز والسريع والجزء متفق عليه وموجود في أبحر كثيرة وجوبا وجوازا، فأفاد بثم تراخي مرتبة المعطوف عن مرتبة المعطوف عليه. وهذا البيت قسيم قوله إذا استكمل البيت؛ فلا يكون في مجزوء أو مشطور أو منهوك، تام ولا واف. وعلم أن مذهب الناظم في المشطور والمنهوك امتزاج الضرب والعروض وإلا لما كانت الأعراب أربعة وثلثين والضروب ثلاثة وستين لأنهما لما كانا ذوي ضرب خاصة أو عروض خاصة لسقط واحد من العددين وعلم أيضاً أنهما عنده من الشعر لتسميته كل منهما بيتاً، والبيت

1 في (ب) غيرها من أدوات الشرط.

أقل ما يدخل تحت حقيقة الشعر وفي المسألتين خلاف. واعلم أن المثلث يصير بالجزء مسدسا والمسدس مربعا ويصير جزء العروض ما كان قبله وجزء الضرب كذلك، ومحل النهك المسدس يبقى اثنان عروض وضرب، فإن اختلف الجزآن كما في المنسرح؛ فكالمشطور في العروض والضرب لأنه أيضا في المسدس تبقى ثلاثة. واختلف فيه فقيل عروض لا ضرب له لأنها السابقة ولأن حذف الأواخر أكثر كالتغيير، وقيل عكسه لأن الضرب ضروري لأنه محل القافية والروي؛ وهما من مقومات الشعر بخلاف العروض، ولأن الشطر الأول يمكن حذفه فوجب اعتقاد حذفه لا مكانه.

قلت وفيه نظر لأن الضرب فرع العروض ومسند إليه فليكن كان الضرب مقوما فأصله أخرى، وإمكان حذف الأول إن كان لقريظة فهمه فمشارك بينهما بل فهم الثاني لانبناء معناه على الأول المذكور أولى بدليل اللقب المسمى بالأرصاد وبالتسهيم في علم البديع، وقيل امتزجا. فالعروض ضرب وبالعكس لأنه لم يأت في شعر انفكاكهما، فلما تعذر التمييز وجب الاتحاد وهو قول الخليل لقوله فذلك العروض المشطور وله ضرب واحد مشطور. قيل وعليه عوّل الناظم.

قلت وهو ضعيف بل محال لما تقرر في العلوم العقلية من استحالة اتحاد الحقائق المتباينة، لاسيما المتضادة كالعروض الذي هو آخر الصدر والضرب الذي هو آخر العجز؛ فلو اتحد المتعدد لكان الشيء عين ضده فيجتمع الضدان وهو محال. ولما حصل القطع باتحاد الواحد وهذا من التشكيك في البديهيات (وهو مضاه¹) لقول

1 في (ب) مضاد.

النصارى بالاتحاد والخلول تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. وقيل كالمهوك فالجزء الأول عروض والثاني ضرب والثالث كالتذييل، وهذا القياس لإثباتهما؛ ولأن الزيادة بعد تمام البيت معهودة كالتذييل والتسييع والترفيل. وقيل ذو عروض مشطورة وضرب منهوك؛ فالعروض الجزء الثاني والضرب الثالث لأن العروض استحقت النصف، ولما تعذر استحقت الجزء الثاني وفيه نظر. وقيل عكسه فيكون الجزء الأول خاصة وهو العروض والضرب الجزآن، قيل وهو أضعف مما قبله. قلت وفيه نظر لأن كل منهما يستحق النصف لأنهما من المصراعين المتساويين، فاستحقاق أحدهما النصف دون صاحبه ترجيح من غير مرجح. لا يقال بترجيح العروض لتقدمه لأن حفظ الضرب الروي والقافية (يعارضه أو يزيد¹). وقيل بإنكاره وحمل ما ورد منه على تصريح الأولى التامة، وهو مختار جماعة منهم ابن الحاجب² وهو ظاهر. فقله: ما هاج أحزاننا وشجوا قد شجى. نصف بيت لا بيت وما بني على التصريح يأتي كثيرا على الفرد؛ فقد تزوج الأبطال ويبقى شطر مفرد فينوهم ما ذكر كقول امرئ القيس:

والله لا يذهب شيخي باطلا [حتى أبيد مالكا وكاهلا]

1 في (ب) يعارضه أو يزيد عليه وحينئذ فالمرجح موجود.
2 هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الدين: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا بصعيد مصر سنة 570هـ. نشأ في القاهرة، ومات بالاسكندرية سنة 646هـ. كان أبوه حاجبا فعرف به، من تصانيفه: "الإيضاح"، "المقصد الجليل"، "الشافية"، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي (211/4)؛ كشف الظنون لحاجي خليفة (526/5).

فزواج بين الأَشْطَارِ إلى أن ذكر الأخير مفرداً لأنه لما بنى التصريح على الإفراد (أفرد شطراً. وقيل وقع الشطر في المجزوء¹)، وفي النصف الأول والثاني فحذف من الأول عُلن ومن الثاني مستف فكان منه الشطر، قيل ولا دليل عليه ولا يتصور في السريع. قلت قد يقال دليله الاستواء في النصفية، وكما تصور في الرجز بانقسام الجزء على غير التسوية لحصول التعادل بالدوران فكذلك في السريع وفيه نظر. واختلف في المنهوك فقيل أيضاً باتحاد عروضه وضربه لبعدها يكون في كل من شطري البيت جزء واحد وقد علمت ما فيه، وقيل الجزء الأول عروض والثاني ضرب وهو ظاهر، وقيل ضرب لا عروض له لبعده أن يكون في شطر البيت شطر واحد؛ فرجح الضرب لما تقدم وقيل عكسه وقد علمت ما فيهما. وقيل إن تساوى جزأه كالرجز فالأول عروض والثاني ضرب؛ فلم يلتفت إلى البعد المذكور. وإن اختلفا كالمنسرح فهو محل الخلاف، وقيل مصرع العروض الثانية المجزوءة في الرجز وهو القول بالإسقاط، ولا يظهر في المنسرح والسريع لعدم مجيء الجزء بل في الرجز. وذهب الخليل والجمهور إلى أن المشطور والمنهوك شعر، وفي كون البيت منهما قائماً بنفسه أو هو نصف بيت مصرع الخلاف السابق، وسميا بذلك لقلّة أجزائهما بالنسبة إلى التام كما سمي المجزوء في كل باب وهو بيت لا ثلاثه، وحكى عن الأخفش أنهما ليس بشعر، وعنه ليس بشعر ما كان على جزأين من الرجز والمنسرح، وقال الإمام أبو عبد الله (المازري²) مذهب الأخفش أن الرجز ليس بشعر وظاهره ولو كان تاماً، وتأوله بعضهم على أنه إنما نفي منهوكه ومشطوره، كما حكى

1 في (ب) أفرد شطراً وزواج شطراً آخر كما ترى. وقيل وقع في الشطر المجزوء.

2 في (ب) المازني.

غير الإمام عنه ويصدق عليهما الرجز لأنهما صنف منه كما يصدق على المجزوء، ولأنهما مسمى الرجز عند العرب. واستدل الأخفش بأنهما لو كانا شعرا لما نطق بهما النبي صلى الله عليه وسلم، لكنه صلى الله عليه وسلم نطق بنصف بيت موزون فقال: "ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا". وقال: "أتجعل نهبي ونهب العبيد". ونطق صلى الله عليه وسلم ببيتين من المنهوك الذي زعمتم أنه شعر فقال: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب". والشعر يستدعي شاعرا والله تعالى وجل يقول: "وما علمناه الشعر وما ينبغي له"، وضم الشعر بقوله: "والشعراء [يتبعهم الغاؤون]"¹. وهو صلى الله عليه وسلم مبرء من هذا كله، وأجيب بما تقدم من أن الشعر ما قصد وزنه لا ما اتفق وزنه. واعترض بأن مذهب الأخفش عدم اشتراط القصد، ورد بحكاية ابن القطاع إجماع العلماء والشعراء على اشتراط النقفية والوزن والقصد إلى الشعر في كونه شعرا. وقال النديم أجمع العلماء من أرباب الشعر وغيرهم على أن المشطور شعر، وسماه الوليد بن المغيرة شعرا في قوله: علمنا الشعر هزجه ورجزه. والرجز عند العرب المشطورات والمنهوكات وبأنه يلزم أن يقال فيما اتفق وزنه من أي القرآن شعر وهو كفر، وبأنه يسلم أن (الرجز2) من الشعر؛ فيقال لو كان شعرا لما نطق به صلى الله عليه وسلم في قوله: أنا النبي لا كذب. قوله أنهما بيتان من المنهوك قلنا بل هو بيت مصرع من مجزوء الرجز والحمل عليه أولى لأنه أكثر. وقوله نطق بنصف بيت (وهو كالمشطور فجوابه أن المشطور ليس بنصف بيت بل بيت3) مستقل له عروض وضرب [ممنوع معنا لا خفاء فيه بل إنم نطق ببيت كامل مستقل

1 من سورة الشعراء، من الآية 224.

2 في (ب) المجزوء.

3 ساقطة من (ب).

له عروض وضرب¹] كما تقدم من الخلاف. وإنما سمي مشطورا لنقص أشطاره عن أشطار التام لأنه نصفه وإلا كان المجزوء المجزوء ثلثي بيت والمنهوك ثلثه سلمنا أنه مثله لكن ما نطق به النبي صلى الله عليه وسلم من النصفين ليس من قوله بل تمثل بهما، والشاعر من قال شعرا لنفسه لا من تمثل به كيف. وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه تمثل بأبيات ابن رواحة موزونة وهي قوله: والله لولا الله ما اهتدينا [ولا تصدقنا ولا صلينا فحبذا ربا وحب ديننا]. قلت وقد يجاب عن الأخفش بأن الإجماع المدعى لم يكن قبله ومن عاصره أو جاء بعده لا ينعقد إجماعهم دونه فكيف يكون حجة عليه ولو سلم إجماع من بعده على القول به لم يفد،(وأما كلام الوليد فيحتمل لغير ما ذكر وفي بسطه طول²)، وأما التنظير بما وقع في القرآن فقد شاع على السنة العلماء أنه يخرج عن الشعر بكونه غير مقصود وهو عندي في غاية الإشكال فإنم مشترك الإلزام سواء قيل من حقيقة الشعر القصد أو لا لأن قولنا في الكلام اتفق وزنه من غير قصد الناطق به الوزن إنما يتم في كلام من يصح منه الذهول والغفلة وهذا المحل ضيق جدا. وينظر هذا إلى الخلاف في المعبر بألفاظ القرآن؛ فإن قيل معنى ما قيل فيما وقع من ذلك في القرآن أنه لم يقصد به الشعر لأنه لم يقصد وزنه قلنا فيلزمهم على هذا أن يزيدوا في حد الشعر على قصد وزنه وكونه شعرا ويلزم أن لا يحكم على (شعر³) بأنه شعر حتى نعلم أن قائله قصد وزنه وكونه شعرا وفيه ما ترى. وقولهم يلزمه أن لا يكون المجزوء شعر ومرادهم مجزوء الرجز لتمثيلهم بقوله صلى الله عليه وسلم أنا النبي، مصادرة واستدلال بمحل النزاع

1 ساقطة، وأثبتها من (ب).

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) نظم.

من وجهين: الأول أنهم لم ينقلوا نقلا واضحا عنه أنه قائل بأنه شعر بل ظاهر نقل المازري وهو أثبت من غيره أنه ينفي أصل الرجز فكيف بمجزوئه. الثاني على تقدير تسليمه لكنه مصرح بأن المثال من المنهوك فكيف يستدل عليه بما ينازع فيه، ولئن سلم راجحية ما ذكره فاحتمال ما ذكر لا يقدر أن ينفوه وهم في مقام الاستدلال وهو يسقط بأدنى احتمال. وقولهم ما تمثل به غير ما (ينشئه¹) لا بأس به إلا أنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لما قال: ويأتيك من لم تزوده بالأخبار وبين عينية والأقرع قال له أبو بكر رضي الله عنه أو غيره إنما هو ويأتيك بالأخبار من لم تزود وبين عينية والأقرع. فقال صلى الله عليه وسلم كل سواء أو كما قال صلى الله وسلم، فقال الصحابي رضي الله عنه أشهد أنك رسول الله، وقال صدق الله العظيم وتلى وما علمناه الشعر. ففهم الصحابي أن من خصائصه عدم تقويم الشعر منه أو من غيره وأقره صلى الله عليه وسلم فدل أنهما سواء ولم ينبه الناظم على البحور التي يدخلها الجزء والشطر والنهك وقد أنشد في ذلك بعض الفضلاء الأكابر من أصحابنا الاسكندرانيين بيتين تتميما لكلام الناظم وجريا على طريقته في الرمز عن البحور فقال:

الأول حتما نبل معن فإن ترد جوازا فجهر حدس (كفف²) أخي هدى
وقد جوز الثاني بطي زعيمهم ونهكا يزيغ وهو نزر متى أتى

1 في (ب) ينشده.

2 في (ب) كفو.

فقوله للأول يعني الجزء يدخل حتما أي وجوبا البحور التي رمز عليها بالنون وهو المجتث وبالباء وهو المديد وباللام وهو المضارع وبالميم وهو المقتضب، وقوله فإن ترد أي إن أردت أن تعرف أين يدخل الجزء من البحور جوازا لا وجوبا فهي البحور التي رمز عنها بالجيم وهو البسيط وبالهاء وهو الكامل وبالزاي وهو الرجز وبالحاء وهو الرمل وبالดาล وهو الوافر وبالسین وهو المتقارب وهو الكاف وهو الخفيف وقد جوز يعني أن الشطر وهو الثاني لوقوعه كذلك في كلام الناظم جوز دخوله زعيم العروضيين وأظنه يعني الخليل في أبحر طي ز فالطاء للسريع والياء للمنسرح والزاي للرجز، فدخوله عنده في هذه الأبحر جوازا لا وجوبا. وقوله: ونهكا؛ معطوف على الثاني، وجوز أيضا زعيمهم دخول النهك وهو ثالث الألقاب في أبحر (ز) وهو الرجز (ي) وهو المنسرح. ولم يوجبه ثم قال وهو أي النهك نزر أي قليل متى أتى في الشعر. وفي تركيب البيتين معنى لطيف الاشتغال بتبنيته يخرج عن المقصود من شرح كلام الناظم (فلنرجع إليه بالتتكير في قوله¹) بيت للعموم لأنها في سياق الشرط عند من يراه كالنفي وتقديم مفعول استكمل وهو (الجزء²) على فاعله وهو بيت لإقامة الوزن و ال في الأجزاء للعهد أي أجزائه أو أجزاء بحره وتتكير عروض وضرب للنوعية بل هما في الحقيقة منوبا للإضافة؛ أي عروض ذلك البيت وضربه وتقديم المسند في بزهر للحصر وتقديم مفعول ازداد وهو سطحك جائد لإقامة الوزن أو للحصر وإضافة أخيرهما للتعريف، و ال في الفرق الظاهر أنها للعهد ويشبه أن تكون للحقيقة. وإضافة إسقاط للتعريف لإضافته إلى المضاف للمعرفة، وتتكير شطر

1 في (ب) فلنرجع إليه فنقول يتعلق به من أبحاث المعاني أن التتكير في قوله.

2 في (ب) الأجزاء.

للتوعية أيضا أي شطر منه وإضافة فوق للتخصيص و ال في الجزء والشر والنهك لتعريف الحقيقة. والظاهر في الألقاب الثلاثة وكذا التام والوافي أنها حقائق عرفية يجري فيها ما يجري في أمثالها، والتشبيه في كحشوه تشبيه مقيد لا مطلق لأنه في شيء خاص كما تقدم، وألفاظ البيت الأول والثالث من مراعاة النظر لأنها متناسبة (وفي البيت الأول الجمع التام والوافي في استكمال الأجزاء 1) ثم التقسيم إليهما وكذا هو في الثالث لجمع الألقاب الثلاثة في الإسقاط ثم توزيع مقداره عليها. وفيه أيضا اللف والنشر المرتب لرجوع الجزء إلى جزئه والشر إلى شطر والنهك إلى فوقه. فإن قلت مادليل هذا التعيين ولعله من المعكوس أو من المشوش؟؛ أي الذي لا ينضبط لا مرتبا ولا معكوسا بل قد يكون الثالث للأول أو للثاني أو بالعكس وهكذا في غيره. قلت دليله وجهان: الأول المعلم لاصطلاح القوم كما في كثير مسائل هذا النظم ولا سيما (وتفسير 2) هذه الألقاب مشهور. والثاني وهو الراجح الاشتقاق اللغوي والمناسبة، أما بيان مناسبة رجوع الشر إلى إسقاط شطر بالمعنيين فيكاد يكون من البديهيات لوضوحه، وأما مناسبة رجوع النهك إلى إسقاط أكثر من النصف لا إلى إسقاط الجزئين فظاهرة أيضا لأن النهك على ما تقدم المبالغة في النقص وإسقاط أكثر من نصف البيت أحق بذلك الاسم من إسقاط جزئه؛ فلم يبق للجزء إلا أن يرجع إلى إسقاط جزئين. أو يقال لما تبين رجوع الوسط في النشر للوسط في اللف تعين رجوع الأول للأول والثالث للثالث، أو يقال تعين الوسط بما ذكر وتعين الجزء لإسقاط جزئين لموافقتهما في الاشتقاق ولا يوافقه النهك إلا في المعنى، والموافقة

1 في (ب) والبيت الأول الجمع مع التقسيم، يجمع التام مع الوافي لاستكمال الأجزاء

2 في (ب) ما من تفسير.

اللفظية في باب التسمية أقوى من المعنوية فلم يبق للنهك إلا الثالث وفي هذا الإسقاط ترقّ من الأدنى إلى الأعلى.

الإعراب: الأجزاء مفعول استكمل وبيت فاعله وعروض مبتدأ وضرب معطوف عليه والخبر في المجرور قبل، والجملة في محل رفع صفة لبيت أي عروض وضرب منه كائنان كحشوه وحذف منه لدلالة (السياق¹) عليه، ومنه: "واتقوا يوما لا تجزي نفس"2 الآية أي فيه على خلاف في كيفية حذفه ومنه المقدر هنا هو رابط جملة الصفة على التمام. وقال بعضهم عائدها فيها ويعني به المخفوض بحشوه (فإنه راجع إلى البيت وهذا لا يكفي في الربط لفساد المعنى إذ يوهم أن من التام ما يماثل³) حشوه عروض وضرب من بيت آخر فيما ذكر وهذا باطل فلا بد من تقدير الضمير الآخر، ويجوز أن يكون حشوه في موضع الصفة لبيت وعروض فاعل به وضرب معطوف عليه ولا بد من تقدير مع عروض وضرب أو تقدير إضافتهما إلى ضمير البيت، ويجوز تقدير متعلق المجرور على هذا الوجه كونا مطلقا وخاصة يدل عليه السياق ولا يخفى عليك، وإن قدرت الكاف اسمية جاز أن يكون مبتدأ والخبر عروض وضرب. والجملة صفة لبيت ولا بد من تقدير الضمير وإن يكون نعتا لبيت وعروض فاعل بالكاف لأنها بمعنى مثل ومثل بمعنى مماثل وضرب معطوف ولا بد من تقدير الضمير أو يكون عروض وضرب بدلان من الكاف على تقدير كونها نعتا بدل مفصل من مجمل وهو أيضا من بدل البعض فلا بد من تقدير الضمير. وتم جواب

1 في (ب) السابق.

2 من سورة البقرة، من الآية 48.

3 ساقطة من (ب).

إذا وهو العامل فيها على المختار أو استكمل الذي هو شرطها على القول الآخر، وتقدم أن جملة أو خولفت معطوفة على جملة كحشوه عروض وضرب؛ ولما كانت الأولى صفة لبيت وهي في سياق الشرط وجب كون هذه كذلك. أي وإذا استكمل الأجزاء بيت خولفت أجزاء حشوه بعروضه وضربه أي (بإيرادها 1) على غير طريقهما في كونها سالمة وهما معلولان. وفي البيت فوفى على هذا جواب الشرط المذكور الذي وقع التقسيم في متعلقه (واو 2) عطفت جملتين من متعلق هذا الشرط وجوابه على جملتين كذلك، فعطفت جملة خولفت على جملة حشوه عروض، وجملة وفي على جملة تم. وهذا معنى قول بعضهم ليست من عطف الجمل على ما يسبق إلى الوهم بل من عطف المفردات انتهى. أعني ليست عاطفة شرطاً آخر على الشرط المذكور بل بعض متعلقاته على بعض وهو شرط واحد وإلا فالصورة من عطف الجمل، وقد يعني أيضاً بكونه من المفردات تقدير الجملتين خولفت، وكحشوه عروض بالمفردين؛ ولا يتم له ذلك في تم ووفى لأنه وإن قدرهما بالمفردين فلا بد من تقدير المبتدأ معهما؛ أي فهو تام فهو واف أو نحوه. فلا بد من الرجوع إلى عطف الجمل وعطف خولفت على كحشوه عروض من عطف الفعلية على الاسمية المختلف في جوازه والمانع يؤولهما بالمفردين أي مماثلاً حشوه عروضه وضربه أو مخالفاً لهما أو يؤول الأولى بما تلت أجزاء حشوه عروضه وضربه فيرجع إلى عطف الفعلية على مثلها. والأولى أن يؤول بموتلت لتتم المشاكلة. وعندني أن مثل هذه التأويلات لا بد منها على القولين، ولو قيل إنما يحتاج إليها على القول بالجواز، وأما

1 في (ب) ما زادها.

2 في (ب) أو.

المانع فيمنع ولو مع التأويل لما كان بعيدا وهما مبتدأ خبره بزهر، وازداد إما عطف على جملة هما من عطف فعلية على اسمية أو تقدر متعلق بزهر فعلا أي ثبت فتكون جملة ذات وجهين وتعطف، وازداد على الصغرى. وسطحك جائد مفعول ازداد وهو محكي لأن المراد حروف الكلمتين، وأخيرهما فاعله وتقدم في التركيب أن فالفرق جواب شرط محذوف، وأما بينهما فيحتمل أن يتعلق بالفرق، وانجلى هو الخبر وهذا هو الظاهر. ويحتمل أن يكون الخبر بينهما وانجلى خبر آخر أو حال من الضمير في متعلق الظرف، وإسقاط مبتدأ وشرط وفوقه معطوفان على جزأيه وهو (مبتدأ وثنان الجزء خبره 1) ، وهما خبر إسقاط باعتبار المعطوف الأول على جزأيه وإنما لم يعطف الشرط على الجزء لأن هو المذكور عائد على إسقاط باعتبار إضافته إلى جزأيه فلا يشاركه فيه الشرط لأنه ليس الإسقاط بذلك الاعتبار، بل باعتبار إضافته إلى شرط، وهذا من فوائد العطف بثم أيضا. وكذا القول في النهك أي وهو النهك، ويصح أن يكون هو المذكور عائدا على إسقاط من حيث هو لا باعتبار إضافته إلى شيء فيكون الضمير أيضا مطلقا وما بعده إخبار عنه بالاعتبارات المتقدمة، وكما صحت في الاسم الظاهر باعتبار عود الضمير عليه، كذلك تصح في ضميره باعتبار الإخبار، والأول أبين. وأما (فوقه2) فالظاهر أنه الدال على أحد الجهات الست (وهو على حاله3) من عدم التصرف ولزوم النصب على الظرفية. والأولى أن يجعل صفة نابت عن موصوفها هو المعطوف في الأصل على شرط، والتقدير وأجزاء كائنة فوق الشرط، وحذف مثل هذا الموصوف بالظرف إن لم يكن بعض ما

1 في (ب) مبتدأ ثان والجزء خبره.

2 في (ب) قوله.

3 في (ب) وهو حال.

قبله من مجرور بمن ورد في الشعر نص عليه في التسهيل، وهذا أولى من قول بعضهم: حذف الناظم الموصول وأبقى صلته أي ما فوق النصف وهو الثلثان، وذلك لا يجيزه البصريون وأجازه الكوفيون انتهى. لا يقال تقدير ما فوقه يوهم أن ما حذف منه جزء بعد ذكر النصف هو المنهوك. لأننا نقول هذا الإيهام مشترك الإلزام ويجوز أن يكون فوق مصدرا من فاق الرجل أصحابه إذا علاهم كما تقدم. ويكون مجرورا بالكسرة عطا على جزئه على حذف مضاف أي وذو فوق النصف وليس (إلا1) الثلثان كما ذكرنا. وأما جواب إن طراً فمحذوف، أي فهو النهك لدلالة مثل ما قرر قبله عليه.

الزحاف المنفرد:

لما بين في ألقاب الأبيات ما يحذف من الأجزاء أخذ يذكر هنا ما يلحق الجزء الذي لا يحذف من تغيير بحذف ثاني السبب الذي اشتمل عليه ذلك الجزء أو تسكينه؛ وهذا هو المسمى في الاصطلاح بالزحاف، ووصفه بالمنفرد معناه لم يكن فيه من التغيير إلا واحد من هذين النوعين. وهو احتراز من المزدوج وهو الذي يتعدد فيه التغيير، فالزحاف أيضا خبر مبتدأ محذوف أي هذا فصل بيان الزحاف المنفرد؛ والزحاف بحسب اللغة إما مصدر لزاحف أو اسم مصدر زحف أو جمع زحف، فمن المعنى الذي يمكن أن يكون فيه اسم مصدر. قال الجوهري: زحف إليه زحفا، مشى وزحف الدّبي أي الجراد مضى قدما. والزاحف السهم يقع دون الغرض ثم يزحف إليه، والصبي يزحف قبل أن يمشي، والبعير يزحف إذا (أعوى فجر فرسنه²⁴) انتهى.

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) عيي فجر برأسه أو برسنه.

فمصادر هذه كلها زحفا فيحتمل أن يكون زحافا اسما لزحف، ووجه نقله إلى هذا التغيير أن ثاني السبب الذي يسكن أو يحذف هو حائل بين الحرف الذي قبله والذي بعده، ومادام متحركا أو ثابتا بعد ملتقاهما؛ فإذا حذف التقيا وإذا سکن قرب التقاؤهما لأن التسكين طي (من مسافة¹) الحركة. فيصدق على كل المكتنفين للمتغير أنه زحف إلى صاحبه، وكذا أيضا يصدق زحف أحدهما الآخر فيكون الزحاف مصدرا نحو زاحف أحد الصفيين الآخر أي مشى كل إلى صاحبه وكأن المادة تؤذن بالمشقة في ذلك المشي وكراهته لأنه على خلاف الطبع ومنه قوله في صرف المدونة ولم يجر مالك الدرهم والدرهمين إلا زحفا أي عن كراهية كأنه لكراهته لا يسرع المشي إليه بل يستعمل من الحركة أقلها وما لا بد منه، ومنه زحف القتال لكراهة المشي إليه لما فيه من الموت، وكذا التقاء الحرفين أو تقاربهما بعد تغيير الوسط بينهما مخالف للطبع. وأما احتمال كونه فبأن يكون جمع زحف المصدر باعتبار نوعيه واختلاف محاله ويجمع أيضا على فعول ككعب كعاب وكعوب. قال الجوهري والزحف الجيش يزحفون إلى العدو انتهى. قلت وقد يكون الزحاف في الأصل جمعا لهذا ونقل إلى هنا لملاحظة هذا المعنى في جنس الحرفين المفترقين بالمتغير. قال ابن برّي التغيير اللاحق للأجزاء زحاف وعلّة؛ فالزحاف ما يلحقها في ثاني أسبابها ويسمى زحفا وزحافا لما حدث من سرعة النطق بالحروف لما نقص من الكلمة من زحف إلى الحرب إذا أسرع. قال امرؤ القيس:

فأقبلت زحفا على الركبتين [فثوبا نسيت وثوبا أجر]

1 في (ب) منهما في.

والزحف التقارب إلى الحرب قليلا قاله في الغريبين. قلت وفي قوله إذا أسرع واستشهاده بالبيت نظر لا يخفى بل هو (من ثقل¹) وعليه يدل البيت، وأين الإسراع وهو يقول على الركبتين وإنما يريد التثاقل في المشي والثبوت للحرب بالجثو على الركب والزحف عليها، وعلى ذلك تدل المادة على ما قدمنا ومنه قوله تعالى: "إذا لقيتم الذين كفروا زحفا"2 فسمي تغيير الجزء زحافا لنقص حركته بما حذف منه، كما أن ثقل الحركة نقص منها، وزحف البعير الذي هو إعياءه نقص من حركته وقوته. ثم قال ابن بري والعلة تغيير الأجزاء الواقعة في محل العروض والضرب بزيادة عليها أو نقصان وتفارق الزحاف بلزومها وعروضه واختصاصها بالعروض والضرب وعدم اختصاصه بهما وعدم اختصاصها بثاني السبب وهو مختص به إلا في الخرم على رأي، وهي تكون بزيادة ونقصان وسلامة منهما وهو لا يكون إلا بالنقص إلا في الخرم. ومعنى لزوم العلة أنها إن دخلت في عروض أو ضرب لزم دخولها فيه في جميع القصيدة وليس كذلك الزحاف، واختص الزحاف بالأسباب لأنها أكثر من الأوتاد لأن عدد الأسباب في أجزاء التفعيل العشرة ثمانية عشر والأوتاد عشرة وهو أكثر من العلل، فأعطى الأكثر للأكثر تخفيفا، ولأن السبب كثير الاضطراب والوتد أثبت. فإذا زحف السبب اعتمد على الوتد، فلو زحف الوتد لضعف اعتماده لضعف الوتد كما أن الأمر في بيت الشعر كذلك. وتقدم أن بيت الشعر مشبه به، واختص ثاني السبب بالزحاف لأنه لو زحف أوله لأدى إلى الابتداء بالساكن في الخفيف مطلقا وفي الثقل إذا أضمر وقع في أول البيت انتهى. وقال بعضهم إنما اختص

1 في (ب) من زحف إذا ثقل.

2 من سورة الأنفال، من الآية 15.

بالتالي لأنه آخر والأواخر محل التغيير ولا خفاء بضعف هذا التعليل ونقضه بكثير من العلل. وقال الشريف سمي الخليل كل جزء انتقص من سببه حرف أو سكن في حشو الأبيات خاصة مزاحفا، واستعمل في شعر العرب اتساعا في وزن الشعر كما اتسعوا في إعرابه لضرورة الوزن والقافية ومنه حسن وقبيح ومتوسط، وسمى كل (صنف¹) باسمه وبين موضعه وسمى ما طرح منه وتد بكليته أو سبب أو زيد عليهما فيه أو انتقص حيث يلزم في عروض أو ضرب خاصة معلولا، وتلك الحوادث علا وحسن جميعها لحسنها في السمع لأنه زاد في بعض أوزان الشعر زيادة خالف بها أوزان العرب وجعلها أصلا لها حسبما اقتضاه قياسه في غك الشطور من الدوائر، ثم طرح تلك الزيادة فوافق بطرحها استعمال العرب، وسمى طرحها علا جعلها تلحق الأوزان ليترد قياسه فلذلك حسنت كلها انتهى. ولا يكاد شعر العرب يسلم من زحاف إلا أن منهم من يستعمله كله على استئقال لبعضه واستخفاف لآخر، وربما استخفوا في موضع ما استئقلوا في آخر. ومنهم من يستعمل المفرد ويرتكب ضرورة الإعراب ولا يستعمل المزدوج، وينبغي أن لا يستعمل منه إلا ما خف، والحسن منه ما خف وكثر استعماله، والقبيح ما ثقل وقل استعماله، والصالح المتوسط، وقدم الناظم الكلام على الزحاف المنفرد لأنه بسيط، والبسيط قبل المركب فقال:

وتغيير ثاني حرفي السبب أدعه زحافا وأوج الجزء من ذلك احتمى

وذلك بالإسكان والحذف فيهما يعم على الترتيب فاقض على الولا

1 مكتوبة على الهامش.

فتلك بثاني الجزء الإضمار متبعا بخبن ووقص فادع كلا بما اقتضى
ورابعه لم يبيل إلا بطيه أي الحذف إن يسكن وإلا فقد نجا
وعصب وقبض ثم عقل بخامس وكف سقوط السابع الساكن انقضى
المفردات:

التغيير: مصدر غير الشيء يغيره تغييرا إذا أعدمه أو بدله بغيره أو غير صفة من صفاته أو أصلحه. قال الجوهري: غايرت الرجل مغايرة أي عارضته بالبيع وبادلته، وتغايرت الأشياء اختلفت، والغيار البدال، ونزل القوم يغيرون أي يصلحون الرجال انتهى. وألفاظ ثاني حرفي السبب تقدم تفسيرها.

أدعه: يحتتمل أن يكون بمعنى سمه وهو الظاهر، ويحتتمل أن يكون بمعنى ناده؛ لأن الشيء لا ينادى إلا باسمه. وقوله تعالى: "قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمان"1 يحتتمل المعنيين، وقول الشاعر:

دعاني الغواني عمهن وخلتني ولي اسم ولا أدعى به وهو أول

وقوله أيضا: دعنتي أخاها أم عمر ولم أكن

قال الجوهري: دعوت فلانا صحت به واستدعيته، وأجاز بعضهم أن يكون بمعنى اجعله. وبه فسر البصريون قوله تعالى: "أن دعوا للرحمان ولدا"2؛ أي جعلوا.

1 من سورة الإسراء، من الآية 110.

من سورة مريم، من الآية 91. 2

زحافاً: تقدم تفسيره لغة واصطلاحاً، وحاصل ما فسر الناظم هنا أنه تغيير ثاني حرفي السبب؛ وقد علمت أن تغيير الشيء يكون بإسقاطه أو بإسقاط بعض صفاته. وفسر الناظم مراده بالتغيير في البيت بعد بأنه بالحذف والإسكان. فالحذف يشمل المتحرك كثاني السبب الثقيل، والساكن كثاني الخفيف. والإسكان لا يتناول إلا المتحرك؛ فقوله تغيير جنس يشمل الزحاف والعلة. وقوله ثاني السبب فصل يخرج العلة فإنها في كل الود أو بعضه آخراً أو أولاً أو وسطاً وفي كل السبب خاصة أو فيه مع ثاني سبب.

أوج: هذه اللفظة أظنها غير عربية، ومراد الناظم منها الرمز بحروفها على المواضع التي لا يدخلها الزحاف من الجزء وهي أول حرف منه الذي رمز عليه بالألف، وسادس حرف منه الذي رمز عليه بالواو، وثالث حرف منه الذي رمز عليه بالجيم. وإنما يقع في الثاني والرابع والخامس والسابع من حروف الجزء،[وإنما لم يقع في المواضع التي عبر عنها بأوج لأن الأول إما أول سبب أو وتد، والثالث إما أول وتد أو آخره أو أول سبب، والسادس إما وسط وتد أو أول سبب، وكل ذلك ليس بثاني سبب الذي هو محل الزحاف¹]. وأظن الناظم أخذ هذه اللفظة من اصطلاح المنجمين وأهل الهيئة فإنهم يعبرون بأوج الشمس وغيرها من الكواكب السيارة (عن المحل الذي هو غاية ارتفاعها وبحضيضها²) عن المحل الذي هو غاية ما تنزل إليه، وذلك أن الفلك الموافق المركز هو ما مركزه مركز الأرض يقطع عند مركز الأرض في أزمنة قسماً متساوية تحدث زوايا متشابهة ولا تختلف منه قريباً وبعداً، فلا

1 ساقطة، وأثبتها من (ب).

2 ساقطة من (ب).

يחס فيه بسرعة ولا بطؤ. والفلك الخارج المركز وهو محيط بالأرض وليس مركزه مركزها بل إلى جانب منها يقطع حول مركزه (مركزها بل إلى جانب منها يقطع حول مركزه1) قسيا وزوايا متشابهة لكنها تختلف بالنسبة إلى مركز العالم لأن نصفه الذي فيه مركز العالم أقرب إلينا وغاية القرب عند نقطة في وسطه بها (يماس المائل ويسمى الحضيض، ونصفه الآخر أبعد وغاية البعد عند نقطة في وسطه بها يماس محدب2) الموافق ويسمى الأوج، فيرسم في النصف الأوجي قوسا وزاوية أصغر فيرى أبطأ، وفي الحضيضي قوسا وزاوية أكبر فيرى أسرع. وتتمام تحقيق هذه المباحث في علم الهيئة؛ فكأن الناظم شبه ما لا يناله الزحاف من أجزاء الجزء بالأوج الذي هو غاية ارتفاع الكوكب كأنه في منزلة بعيدة رفيعة وحصن منيع لا ينال، ويلزم من ذلك بحق المقابلة تشبيه ما يناله الزحاف بالحضيض لكونه في منزلة قريبة لا تمتنع على من أرادها، فهو كما ترى مسبوق بهذه العبارة وليست من أوضاعه كما ظن بعضهم.

احتى: امتنع وهو افتعل من الحمية وهي الامتناع. قال الجوهري: حميت المريض الطعام حمية وحموة، واحتميت من الطعام احتماءً، وحميته حماية (دفعت3)، وهذا شيء حمى على فعل أي محذور ولا يقرب، وأحميت المكان جعلته حمى. وفي الحديث: "لاحمى إلا لله ولرسوله" انتهى والمادة طويلة.

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة من (ب)، ومحدب في (ب) فحذف.

3 في (ب) دفعته عني.

ذلك: في البيت الثاني إشارة إلى تغيير ثاني حرفي السبب. وأما تلك في البيت الثالث فأشارة إلى التغييرات المفهومة من قوله بالإسكان والحذف فإنها ثلاثة إسكان المتحرك وحذف الساكن وحذف المتحرك أو إلى أسماء هذه التغييرات المذكورة في هذا البيت.

الإسكان: سلب حركة الحرف المتحرك وتصييره ساكنا.

الحذف: إسقاط الحرف متحركا أو ساكنا.

يعم: يشمل؛ قال الجوهري: عم الشيء يعم عموما شمل الجماعة، يقال عمهم بالعطية انتهى. ومتعلق العموم ليس السببين الخفيف والثقيل بل حرفي ثاني السبب الساكن والمتحرك في ثاني الجزء وغيره من محل الزحاف على ما تراه في التركيب إن شاء الله تعالى.

الترتيب: جعل الشيء ثانيا في مراتبه أي منازلها، وتقدمت المادة في قوله فرتب إلى الياء.

أقض: أحكم أو أبلغ أو أضع. قال الجوهري: القضاء الحكم وأصله قضاي لأنه من قضيت أبدلت الياء همزة على القياس، وقضى حكم. ومنه: قضى ريك. وقد يكون بمعنى الأداء والإنهاء. ومنه قضيت ديني، وقضينا إلى بني إسرائيل، وقضينا إليه ذلك الأمر أي أنهيناه إليه وأبلغناه ذلك. وقد يكون بمعنى الصنع والتقدير. ومنه قوله تعالى: "فقضاهن سبع سماوات" ¹ ومنه القضاء والقدر انتهى.

الولاء: بكسر الواو المتابعة بين الشئيين أو الأشياء على الترتيب بأن يجعل بعضها يلي بعضا، وهو مصدر والى يوالي، وأصله المد وقصره ضرورة. قال الجوهري: والى

1 من سورة فصلت، من الآية 12.

بينهم ولاء أي تابع وافعل هذه الأشياء على الولاء أي متابعة، وتوالى عليه شهران أي تتابع انتهى.

تلك: إشارة إلى التغييرات المفهومة من البيتين قبل أو إلى الألقاب المذكورة في بيتها وهي الإضمار والخبين والوقص، واسم الإشارة يشار به إلى ما تقدم وإلى ما يأتي كقول سيبويه في كتابه هذا باب كذا مشيراً إلى ما يذكر بعد، وقرره الأئمة من شراحه وقالوا وضع اسم الإشارة غير مشير به إلى متقدم (ليشير به عند الحاجة لما يذكر¹).

الإضمار: لغة مصدر أضمرت أي أخفيت. قال الجوهري: وأضمرت في نفسي شيئاً، والاسم الضمير والجمع الضمائر، والمضمر الموضع والمفعول انتهى. ويقرب من المعنى الضمر بضم الصاد وسكون الميم أو ضمها الهزال، ومنه الضامر الفرس أو غيره، والضمر الرجل الهضم البطن اللطيف الجسم لأنها من معنى الإخفاء والنقص الذي يناسب عدم الظهور وحده في الاصطلاح وهو مراد الناظم تغيير ثاني الجزء حالة كونه ثاني سبب ثقيل بإسكانه. ووجه العلاقة بينه وبين اللغوي أن التسكين إزالة لظهور الحركة وإخفاء لها وهو تسكين تاء متفاعلن؛ ويقال في الجزء مضمر لأن حركته لما ذهب وأعقبها السكون ضعف بسبب ذلك فشبه بالضامر المهزول وينقل متفاعل بعد دخوله فيه إلى مستفعلن.

متبعاً بخبين: أي يتبع الإضمار بالخبين فتكون منزلة الخبن بعد منزلته على ما يأتي في التركيب إن شاء الله، والخبين لغة مصدر خبن الشيء أي غيبه. قال الجوهري:

1 في (ب) بل يشير به لما يذكر.

خبنت الثوب أخبته خبنا وخبانا إذا أعطفته وخطته ليقصر، وخبنت الطعام إذا غيبته واستعدده للشدة، والخبنة ما تحمله في حضنك، وفي الحديث: "ولا تتخذ خبنة" انتهى. وقال ابن بري: الخبن أن يجمع الرجل ذيل ثوبه من أمامه فيرفعه إلى صدره فيشده هناك على شيء يجعله فيه، ومن حديث عمر رضي الله عنه: "فليأكل ولا يتخذ منه خبنة". وقال الجوهري الخبنة حجرة السراويل التي تلي البطن. وقال كراع: الخبنة ما حملت في حضنك، ويقال خبن الخياط الثوب إذا ضم ذيله انتهى.

قلت ما حكاه عن الجوهري لم أراه في نسخة منه، وإنما رأيت فيها ما قدمت عنه، وما حكياه من معنى الخبنة الواقعة في الحديث متقارب أو متوافق، وفهم بعضهم أنهما مختلفان. وحد الناظم الخبن اصطلاحاً بأنه تغيير ثاني الجزء حالة كونه ثاني سبب خفيف بالحذف هذا الذي يقتضيه لفظه، واختصاره (حذف ثاني¹) السبب الخفيف ووجه مناسبة هذه التسمية للغة. قال ابن بري: كأن الجزء لما حذف ثانيه وانضم بذلك أوله من ثالثة شبه بالثوب إذا خبن. وإن شئت أتممت الجزء، كما أن ما خبنت من ثوب أمكنك إرساله - قاله الزجاج في عروضه - انتهى. وأيضاً فإن حذف ثاني الجزء إخفاء له أو تقليص وتقصير كما في الثوب. ويدخل الخبن من الأجزاء في فاعلن ومستفعلن وفاعلاتن (المجموعي الوجد، وفي مفعولات فقط. ولا يدخل في فاعلاتن²) المفروق الوجد لأن ألفه ثاني وجد؛ والزحاف إنما يكون في ثاني سبب وينقل معه مستفعلن إلى مفاعلن.

1 في (ب) ثاني حرفي

2 ساقطة من (ب).

وقص: يشبه أن يكون بسكون القاف كما نطق به الناظم، ويشبه أن يكون مفتوحها وسكّنه للضرورة لأن معنييهما يناسب معنى (اللقب¹) اصطلاحاً، إلا أن قولهم في الجزء موقوص يصحح كون السكون أصلياً لأنه من المتعدي دون المفتوح. قال الجوهري والأصمعي: وقصت عنقه أقصها وقصا كسرتها، ولا يكون وقصت العنق نفسها، ووقص الرجل فهو موقوص ووقصت به راحته نحو خذ الخطام وخذ به، والفرس يقص الأكام يذقها. والوقص بالتحريك قصر العنق، يقول وقص الرجل يوقص وقصاً فهو أوقص وأوقصه الله سبحانه. والوقص كسار العيدان تلقى على النار. يقال: وقص على نارك، والفرس يتوقص إذا تراتروا يقارب الخطو انتهى. وحده في الاصطلاح من كلام الناظم تغيير ثاني الجزء حالة كونه ثاني سبب ثقيل بالحذف، واختصاره حذف ثاني السبب الثقيل أو ما ذهب ثانيه المتحرك. ووجه المناسبة بينه وبين المعنى اللغوي أن الجزء لما حذف ثانيه المتحرك شبه بما اندقت عنقه لأن ثانيه بمنزلة العنق، أو كأن عنقه أقصرت. إلا أنه كان ينبغي أن يكون المفعول موقص، إلا أن يقال هو مما استغنى فيه فمفعول عن مفعول كمحسوب، وكذا أيضاً يناسب تقارب خطى الفرس عند توقصه لالتقاء الحرفين الذين اكتنفا المحذوف (ويبعده²) أيضاً المفعول ولا يدخل إلا في متفاعلن حيث دخل الإضمار.

ادع: معناه معنى الذي تقدم أول البيت.

كلا: تقدم في ثاني بيت من النظم.

1 في (ب) القلب.

2 في (ب) ويتعدد.

اقتضى: معناه طلب؛ أي طلب الجزء أن يسمى باسم ما حله من التغيير. وقال بعضهم اقتضى هنا بمعنى الأداء والإنهاء: قضيت ديني، وقال تعالى: "وقضينا إليه"1، "وقضينا إلى بني إسرائيل"2. واقتضيت ديني وتقاضيته حاولت قضاءه، والأمر يقتضي التكرار يؤديه وينهيه إلينا لدلالته عليه انتهى.

قلت وتفسير الاقتضاء بالطلب كما ذكرنا هو الظاهر، ومنه قول الأصوليين في حد الحكم بالاقتضاء. وإنما تكلف هذا التفسير والله أعلم لكون الجوهرى لم يفصح بالطلب في معنى الاقتضاء، فالتجأ إلى تفسيره ببعض ما ذكر الجوهرى وهو ما ذكر. وقال الجوهرى: واقتضى دينه وتقاضاه بمعنى انتهى، وما أظنه يعني به إلا طلبه لأنه فصله من الذي بمعنى الأداء والإنهاء بمعان أجنبية.

رابعه: أي رابع حروف الجزء.

لم يبيل: لم يصب ببلية وهي المصيبة، ويجوز أن يكون معناه لم يختبر لأن الاختبار يكون بالخير والشر. قال الجوهرى: البلوة بالكسر والبلية والبلية والبلوى والبلاء واحد والجمع البلايا، صرفوا فعائل إلى فعال، وبلوته بلوا جرّته واختبرته، وبلاه الله بلاءً حسناً وأبلاه إبلاءً حسناً وابتلاه أي اختبره، والتبالي الاختبار والبلاء الاختبار يكون بالخير والشر، أبليته معروفًا. قال الأحمر: يقال نزلت بلاءً على الكفار كقطام انتهى.

1 من سورة الحجر، من الآية 66.

2 من سورة الإسراء، من الآية 04.

طيه: الطي مصدر طوى أي لف، وقد تقدمت المادة عند قوله بدعبلکم طووا، وأصله طوي اجتمعت ياء واو وسبقت أحديهما بالسكون فأبدلت الياء واو وأدغمت في الياء على القياس. وحده في الاصطلاح على ما يقتضيه كلام الناظم تغيير رابع الجزء إن سكن حالة كونه ثاني سبب خفيف بالحذف، أو ابتلاؤه بالحذف لأن التغيير هو الابتلاء. واختصاره حذف الرابع الساكن؛ وسمي مطويا لأنه لما حذف رابعه شبه بالثوب المطوي يطوى من وسطه. ولا يدخل إلا في مستفعلن المجموع الوتد فيبقى مستفعلن فينقلب إلى مفتعلن، وفي مفعولات [فينقلب إلى فاعلات1]، ولا يدخل متفاعن لئلا يجتمع خمس متحركات (إلا أن يضم 2).

نجا: فعل ماض أي سلم وتخلص من التغيير. قال الجوهري: نجوت من كذا نجا ممدودا ونجا مقصورة، والصدق منجاة، وأنجيت غيري ونجيت، وقرئ بهما: "قال يوم ننجيك"3.

عصب: قال الجوهري: العصب الطي الشديد، ورجل معسوب الخلق وجارية معسوبة حسنة العصب أي مجدولة الخلق، والمعصب الذي يعصب وسطه من الجوع، وعصّب رأسه بالعصاية تعصيبا. وسميت العصبة لإحاطتهم بقريبيهم، والعصب العمامة وكل ما يعصب به الرأس، واعتصب بالتاج والعمامة، وعصبت فخذ الناقة لتدرّ، وناقة عسوب لا تدرّ حتى تعصب، والحبل الذي تعصب به عصاب، وعصبت الشجرة ضمت أغصانها ثم ضربتها ليسقط ورقها، وعصبت

1 أثبتّها من (ب).

2 في (ب) كما مضى.

من سورة يونس، من الآية 92. 3

الكبش عسبا إذا شددت خصييه حتى تسقطا من غير أن تنزعهما. والعصب في العروض تسكين لام مفاعلتن وتنقل إلى مفاعيلن انتهى. فقد فسره لغة واصطلاحا، وحده من كلام الناظم تغيير خامس (الجزء 1) المتحرك حالة كونه ثاني سبب ثقيل بتسكينه، واختصاره تسكين الخامس المتحرك. ووجه المناسبة في التسمية أن الجزء لما أسكن خامسه ومنع من الحركة شبه بالدابة التي عصبت فمئعت الحركة، وكذلك أيضا عصب خصيئي التيس فإنه يمنع حركة قضيبه وكأن خامس الجزء محل قضيبه وما بقي من الحروف السبعة مثل لمحل رجليه لأنه لا يكون إلا في مفاعلتن فيصير بتسكين اللام مفاعلتن فينقلب إلى مفاعيلن كما قال الجوهري.

قبض: هو لغة الأخذ والضم والسرعة خلاف البسط (وقال الجوهري: قبضت الشيء قبضا أخذته، والقبض خلاف البسط²) والانقباض خلاف الانبساط، وانقبض الشيء (صار مقبوضا³)، وراع قبضة أي منقبض لا يتفسخ في رعي غنمه، وتقبض عنه اشماز، وتقبضت الجلدة في النار انزوت، وقبضت الشيء تقبضا جمعه وزويته، ورجل قابض وقبيض بين القباضة أي منكمش سريع، وفرس قبيض الشد أي سريع نقل القوائم، والقبض السير السريع، يقال هذا حاد قابض انتهى. وحده في الاصطلاح من كلام الناظم تغيير خامس الجزء حالة كونه ثاني سبب خفيف بحذفه، واختصاره حذف الخامس الساكن، ولا يدخل إلا في فعولن ومفاعيلن. ووجه التسمية أن الجزء معه يصير مقبوضا لانقباض صوته من أجل حذف النون والياء بعد أن

1 في (ب) البحر.

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) انجمع واقتبضته أخذته مقبوضا.

كان منبسطا بالغنة واللين فيهما، أو لأن حذف الحرف أخذ له أو إسراع في النطق بالجزء لما أسقط منه. فإن قلت لم يدخل فاع لاتن المفروق الوتد؛ قلت لئلا يجتمع خمس متحركات لأن النون قد تحذف بالزحاف ويتصل الجزء بما بعده. وقال بعضهم هو من محاله لكنهم قالوا لم يسمع فيه البتة لأنهم جعلوا السلامة علة لازمة حيث وقع.

عقل: مصدر بمعنى المنع، ومنه سمي العقل لأنه يعقل النفس عن التتابع في الهوى أي يمنعها. قال الجوهري [حكى1] الأصمعي عقلت البعير أعقله عقلا وهو أن تثني وضيفه مع ذراعه فتشدهما جميعا في وسط الذراع وذلك الحبل العقال والجمع عُقْل، وعقل الوعل امتنع في الجبل العالي يعقل عقولا، واعتقلت الشاة وضعت رجليها بين فخذيك وساقيك لتحلبها، واعتقل الرجل حبس، واعتقل لسانه لم يقدر على الكلام انتهى. وحده عند الناظم تغيير خامس الجزء حالة كونه ثاني سبب ثقيل بحذفه واختصاره حذف الخامس المتحرك، مثاله حذف لام مفاعلتن فيبقى مفاعتن فينقل إلى مفاعلن. ووجه التسمية أن الجزء لما سقطت لامه امتنع لذلك أن تسقط منه النون لئلا يجتمع أربعة متحركات لأن الجزء الواقع بعده مفتتح (بوتد2) وذلك لا يكون إلا في الفاصلة، أو لأنه لما حذف لامه منع منها ومن حركتها فأشبهه البعير عقلت يده فمنع الحركة ولا يدخل إلا في مفاعلتن خاصة.

كف: مصدر بمعنى الحبس أو الضم؛ فمن الأول:

1 أثبتّها من (ب).

2 في (ب) بذلك.

وذى ضغن كفت النفس عنه وكنت على إساءته مقيتا

قال الجوهري: كفت الرجل عن الشيء فكف يتعدى ولا يتعدى والمصدر واحد، والرزق والكفاف (ما يكف عن الناس ويغني، ومن الثاني قال الجوهري: كفت الثوب أي خطت حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل، وعبية مكفوفة أي مشرحة مشدودة، وكفت¹) القميص بالضم ما استدار حول الذيل والمكفوف الضرير وكفّ بصره وكفّ انتهى. وهو في الاصطلاح ما قال الناظم سقوط السابع الساكن، ويعني به حالة كونه ثاني سبب خفيف، واحترز بالسابع من الخامس والساكن من تاء مفعولات فإنها آخر وتد ولا يدخله الزحاف لأنه مخصوص بثاني سبب كما تقرر، ومثاله حذف نون مفاعيلن ليبقى مفاعيل وكذلك فاعلاتن فيبقى فاعلات. ووجه التسمية أن الجزء لما حذف آخره شبه بالثوب إذا كف طرفه، وهو أيضا نقص منهما أو حبس عن امتداد الصوت وخص السابع بالكف لكونه حذف آخر الأجزاء كالثوب الذي كف ذيله أو كالرجلين المقطوعتين فهو محبوس جملة، والعقل بالخاص لبقاء بعض الحركة كما في البعير المعقول؛ إذ العقل في اليد. ولا يدخل الكف إلا في مفاعيلن وفاعلاتن في حاله ومستفع لن المفروق الوند فيؤول إلى مستفع ل ولا يدخل في مفاعلتن لئلا يتوالى خمس متحركات في جزأين إذ يتركب مفاعلتن مع مثله، وللفرار من ذلك نون الأحوص النكرة المقصودة في قوله:

سلام الله يا مطر عليها [وليس عليك يا مطر السلام]

1 ساقطة من (ب)، وكفت في (ب) كفّ.

انقضى: أي تم الكلام في الزحاف المنفرد، أو انقضى عدد ألقابه أو نوعه أو نحو ذلك، أو انقضى ما يلحق الجزء لانقضاء حروفه إذ الحرف السابع نهايته. قال الجوهري: انقضى الشيء وتفضى بمعنى.

التركيب:

لما ترجم على الزحاف المنفرد أخذ يحده فقال وتغيير ثاني حرفي السبب (ادعه زحافاً؛ وقد تقدم الكلام على هذا الحد في المفردات، وضمير ادعه المنصوب عائد على تغيير ثاني السبب¹) أي سمّ ذلك التغيير زحافاً ثم بين محل ذلك الثاني الذي يلحقه التغيير من (الجزء²) بأن بين ما احتمى أي ما امتنع من التغيير من أجزائه وهو الحرف الأول والثالث والسادس بما أشار إليه من قوله: وأوج الجزء من ذلك احتمى. فعلم أن ما عدا ذلك وهو الثاني والرابع والخامس والسابع هو الذي يلحقه تغيير الزحاف بشرط أن يكون كل منها ثاني سبب. ووقع في بعض النسخ عطف أوج بالفاء ونسخة الواو أظهر وليس يظهر للفاء كبير فائدة. ولما كان ذلك التغيير (مبهما³) فسره بقوله في البيت الثاني: وذلك إلى آخره. أي وذلك التغيير الواقع في ثاني حرفي السبب المسمى زحافاً. فالإشارة عائدة إلى التغيير المقيد لا إلى مطلق التغيير يكون بإسكان ذلك الثاني، ومن المعلوم أنه لا يسكن إلا إذا كان متحركاً وذلك في السبب الثقيل؛ فكأنه قال وذلك بالإسكان في الثاني المذكور إن تحرك. ومفهوم هذا الشرط أن ذلك الثاني قد لا يتحرك، فعلم أنه تارة يكون ساكناً وتارة يكون

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) الجزأين.

3 في (ب) منهما.

متحركاً فمعمول بالإسكان حذف للعلم به أي في أحد حرفي ثاني السبب (وهو المتحرك). وقوله: والحذف مخفوض عطفاً على الإسكان؛ أي ويكون ذلك التغيير في ثاني السبب¹) بالحذف فيه ساكناً كان أو متحركاً، ففيهما يتعلق بالحذف وضميره عائد على المتحرك والساكن اللذين هما من صفة ثاني السبب. وعلم ذلك مما قرر أولاً أن السبب ثقيل وخفيف، ولا يصح رجوع فيهما إلى السببين سواءً جعلنا فيهما متعلقاً بالحذف فقط أو به وبالإسكان؛ على أن يكون كل من الإسكان والحذف في السببين معاً لأن من المعلوم أن التغيير بالإسكان لا يكون في الخفيف، وإن كان على التوزيع (أي بالإسكان في السبب الثقيل وبالحذف فيهما فلا بد من تقدير مضافين مع في السبب ومع فيهما²) أي في حرف أو حرفي ثانيهما لأن رجوعهما أو أحدهما إلى جملة السببين (لا معنى له³)، وحينئذ يعود المعنى الأول بعينه فلا معنى للعدول عنه ثم الرجوع إليه، وفي مثل هذا يقال (رأى⁴) الأمر يفضي إلى آخر فصير آخره أولاً، وجوّز بعضهم أن يرفع الحذف مبتدأً وخبره فيهما وسيأتي تمامه في الإعراب. وقوله: يعم. يعني أن تغيير الثاني المذكور بالإسكان والحذف المذكورين يعم ثاني كل سبب من الجزء؛ ثنائياً كان أو رباعياً أو خماسياً أو سباعياً على الترتيب الذي نطق به من تقديم الإسكان على الحذف، فليعتبر أولاً الإسكان باعتبار الثبوت ثم الإسكان باعتبار الحذف ثم الحذف باعتبار المتحرك في المقامات الأربعة؛ أعني الثنائي وما بعده من محال الزحاف لأن هذا التغيير هو نقص

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) لا يغني.

4 في (ب) ردّ.

وحذف، فيبدأ بالأقل منه فالأقل. فتسكين المتحرك أقل نقصاً لأنه حذف حركة فقط، وهي بعض حرف فيجب أن يكون هو الأول في الذكر، ويليه حذف الساكن لأنه حذف حرف فقط، ويليه حذف المتحرك لأنه حذف حرف وحركة. فإذا ذكر ألقاباً متعددة فيحمل أولها على أنه إسكان المتحرك وثانيها على أنه حذف الساكن وثالثها على أنه حذف المتحرك.

وقوله: فاقض على الولاء؛ أي فاحكم بهذا الترتيب في أول محال الزحاف وهو الثنائي أي الذي يلحق ثاني الجزء، ثم فيما بعده من المقامات على تواليها؛ هكذا ينبغي شرح هذا البيت.

وقوله: فتلك البيت؛ ابتداءً بذكر أنواع الزحاف الثنائية أي التي تلحق ثواني الأجزاء. والإشارة بتلك إما إلى التغييرات الثلاثة المرتبة أو إلى أسمائها المذكورة في هذا البيت كما تقدم، والمعنى فالتغييرات المذكورة في ثاني الجزء الإضمار حالة كونه متبعا بخبن ووقص بعد الخبن. وقد قلنا أن أول لقب يذكره لأول تغيير؛ فعلى هذا الإضمار تسكين ثاني الجزء المتحرك، والخبن حذف ثانيه الساكن، والوقص حذف ثانيه المتحرك. فادع أي فسمّ كل تغيير من الثلاثة بما اقتضاه ترتيب هذه الألقاب؛ فالاسم الأول للتغيير الأول إلى آخر التغييرات والأسماء كما بيّنا. وقال بعضهم: لما بين ما يدخله الإضمار والخبن والوقص وهي معان قائمة بمحالتها، قال سمّ كل محل بما يقتضيه الاشتقاق من المعنى القائم به؛ فقل في الجزء الذي قام به الإضمار مضمّر وفي غيره مخبون وموقوص. واعترض ما شرحناه به وهو شرح الشريف بأن فيه تكرار لاستفادته من قوله فاقض على الولاء وبأنه يفوته التنبيه على اشتقاق الأسماء للجزء من هذه المعاني انتهى.

قلت: قوله فاقض على الولاء عام في الثنائي وغيره، وقوله فادع خاص بالثنائي، كما أن ما بعده خاص به. ولم يزل هذا من دأب المؤلفين يجمعون أولا ثم يفصلون فلا تكرر. وأما قوله يفوته، التنبيه على اشتقاق الأوصاف فضعيف، لأن اشتقاق الوصف للمحل من المعنى الذي قام به واجب لغة وعقلا؛ فلا يحتاج إلى التنبيه عليه وإنما الضروري التنبيه على قيام المعنى به لاسيما الناظم في اختصاره الوجيز.

وقوله: ورابعه. بيان للزحاف الرباعي أي الذي يلحق رابع الجزء، وهو تغيير واحد له لقب واحد، أي ورابع الجزء وهو حرفه الرابع لم يبتل بشيء من التغيير إلا بما يسمى طيا وهو حذفه إن سكن، وإن لم يسكن ذلك الرابع فقد نجا من تغييرات الزحاف. فإذا كان متحركا لم يسكن ولم يحذف، ولما لم يتعدد فيه التغيير (لم يحل بيان¹) اللقب على الترتيب بل بينه وبين اسمه وإنما لم يلحق الرابع غير الطي لاختصاص الزحاف بثنائي الأسباب كما تقدم، وثنائي السبب لا يتحرك إلا من الثقيل، والثقل لا يقع من الجزء إلا أولا في متفاعلا أو واليا للوتد في مفاعلتن، وفي الجزأين لا يقع ثاني الثقيل رابع الجزء وليس من هذا التشعيث، وإن كان حذف الرابع المتحرك في قول لأنه (لاحق للوتد²) والكلام هنا في لاحق ثاني السبب.

وقوله: وعصب إلى خامس بيان لألقاب الزحاف الخماسية؛ أي وفي خامس الجزء من تلك التغييرات ما يسمى عسبا وهو اسم لأول التغييرات المرتبة وذلك (تسكين الخامس المتحرك، وما يسمى قبضا وهو اسم لثانيها وذلك³) حذف الخامس الساكن،

1 في (ب) لم ببيان.

2 في (ب) لاحق للوتد والكلام هنا في لاحق للوتد.

3 مكتوبة على الهامش.

وما يسمى عقلا وهو اسم لثالثها وذلك حذف الخامس المتحرك. وقوله: وكف إلى آخره بيان لما يلحق السابع من الزحاف، ولما كان أيضا تغييرا واحدا لا ترتيب فيه بيّنه (بالنص¹) فقال واللقب المسمى بالكف هو سقوط السابع الساكن وبيانه انقضى الكلام على الزحاف وتعريف ألقابه. ومما يلحق السابع الوقف وهو تسكينه إن تحرك، والكشف وهو حذفه متحركا ولم يذكرهما الناظم هنا، وذكرهما بعد في العلل لأنهما إنما يلحقان (تاء²) مفعولات وهي آخر وتد لا سبب، وتقدم في المفردات وجه تسمية هذه الألقاب ومحال دخولها من أجزاء التفعيل. واعلم أن الإضمار حسن باتفاق إلا في الضرب الثاني من ثانيه الكامل فهو فيه صالح، والخبن حسن في الابتداء صالح في الحشو إلا في مفعولات فهو فيه قبيح حيث وقع، وإلا في فاعلن في مجزوء المديد والبسيط وتام البسيط ومحذوف الرمل والخفيف فهو فيها حسن حيث وقع، والطي في مفعولات حيث وقع حسن وهو في مستفعلن في المنسرح حسن وهو فيه فيما عدا المنسرح صالح، والعصب حسن باتفاق، والعقل قبيح باتفاق، والقبض في فعولن حسن إلا في المتقارب إذا وقع بعد فَعَلْ أو قُلْ؛ فرأى الأخفش أنه جائز قبيح ومنعه الخليل. كما قيل القبض في الخامس خفي عن الأناسي، واختلف فيه في مفاعيلن في الطويل فقال الأخفش صالح، وقال الخليل حسن واتفقا على قبحه في الهزج والمضارع، ورجح رأي الخليل بخفته على اللسان وكثرته في الشعر ويقع في كل البيت كما ينشده الناظم. وزاد الزجاج أن المحذوف يعتمد على وتد من جزأيه. والكف في الطويل قبيح عند الخليل صالح عند الأخفش، وحسن عندهما في الهزج

1 في (ب) بالنقص.

2 في (ب) ثاني.

والمضارع. ورجح رأي الخليل بقلته وثقله في الطويل، وظهر ثقله في قوله: شاقنتك أحداج سليمى بعائل. ثم إن المحذوف يعتمد على سبب من جزئه، وهو في فاعلاتن ومستقلن صالح. والإضافة في قوله وتغيير وما بعده للتعريف، لأن ال في السبب الذي هو المضاف إليه آخر التعريف الجنس أو الحقيقة، وهي مع ذلك للعهد وهذا من تتابع الإضافة المخل بالفصاحة عند بعضهم، والصحيح خلافه. وإضافة أوج للتعريف، وال في الجزء عهدية أيضا لتقدمه، وهي للجنس أو الحقيقة وتقديم من ذلك على احتى إما للاهتمام بأمر ما امتنع منه، أو للقافية وتكثير زحافا للجنسية أو الحقيقة أو النوعية، وأشار إلى التغيير باسم الإشارة للبعيد تعظيما لشأنه ليجتهد في ضبطه، و ال في الإسكان والحذف للجنس أو الحقيقة. وجوز بعضهم كونهما نائبتين عن ضمير ثاني أي بإسكانه وحذفه، وفيهما عائد على حرفيه المتحرك والساكن. قال ومن يمنع نيابتهما عن الضمير يجعلهما لمعهود ذهني وربط الحذف فيهما، ويقدر رابط الإسكان أي فالإسكان فيه متحركا ويأتي في الإعراب، وفي هذا المبتدأ والخبر نوع من الحصر تقدم نظيره، و ال في الترتيب للعهد الذكري والطبيعي وفي الولاء للجنس، وجملة يعم تتميم وفاء، فاقض عاطفة جملة إنشاء على جملة خبر، أما جملة فذلك أو جملة يعم والمانع لتعاطف هاتين الجملتين؛ يرد الأولى إلى الثانية بالتأويل أي اجعل ذلك بالإسكان والحذف فاقض أو عممه فاقض أو الثانية إلى الأولى أي فيقضي وعلى كل حال فهي من عطف المسبب على السبب، وجعلها بعضهم من الفاء الفصيحة لأنه جعلها عاطفة على فعل يتعلق به على الترتيب أي أعول (أو عول1) فاقض، وحذف مفعول يعم وبه المتعلق فاقض اختصارا للعلم بهما

1 ساقطة من (ب).

ولا يخلو قوله وذلك بالإسكان البيت من تعقيد لفظي كما رأيت في تفسيره وتراه في إعرابه، والإشارة بتلك كالإشارة بذلك، و ال في الجزء تقدم مثلها وفي الإضمار لتعريف الحقيقة وتتكير خبن ووقص كالزحاف أو حذف ما أضيفت إليه كل من الاختصار والموصولية في بما اقتضى لإفادة التعليل بمعنى الصلة وإضافة رابع للتعريف وطيه للتخصيص، و ال في الحذف للجنس ولم يبيل إلا بطيه من قصر الموصوف على الصفة إفرادا ردا على من يتوهم أنه بلي بأشياء كغيره، وفي البيت إطناب لإبهام الطي ثم تفسيره، وفي قوله وإلا اختصار لحذف فعل الشرط الذي نابت عنه لا، وتتكير عصب وقبض وعقل وكف كزحافا، وعطف عقلا بثم تنبيها على تراخي مرتبته عما قبله فإنه قبيح باتفاق كما تقدم والوزن أيضا، وتقدم أن هذه الألقاب حقائق عرفية وإن لاحظت فيها أصل الاشتقاق كانت استعارات أو مجازات مرسلة. وأما قوله وأوج الجزء فيمكن أن يجعل من الاستعارة بالكناية وذلك بأن يشبه الجزء بالشمس أو غيرها من الدراري، وأضمر في النفس ولم يذكر، وذكر من لوازمه الأوج. فإضمار الكوكب المشبه به هو الاستعارة بالكناية أو المكنى عنها، وإثبات لازمه وهو الأوج يسمى استعارة تخيلية وهذا على حد قوله: وإذا المنية أنشبت أظفارها. (ومن لم يطلع على أن الأوج من أوضاع أهل الهيئة والمنجمين 1) كما سبق. (وقال 2) أنه من أوضاع الناظم، (قال 3) أنه شبه مفهوم أوج من الجزء في عدم التغيير بشخص يدعى إلى شيء طعام أو غيره مما يذاق فيمتنع منه، ولم يصرح بالمشبه به وأثبت للمشبه

1 في (ب) ولم نطلع على أن الأوج من الألفاظ العربية، بل من أوضاع أهل الهيئة والمنجمين.

2 في (ب) وقال بعضهم.

3 في (ب) ثم قال.

الاحتماء الذي هو لازم المشبه به مبالغة في التشبيه على منهاج الاستعارة المكنية كعالم يقترب الناس منه وشجاع يفترس أقرانه، ومنه: "ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه"1 انتهى. ولا خفاء بأن الاحتماء ليس من لوازم من يدعى إلى ما يذاق، ويمكن أن يجعل احتمى من الاستعارة التبعية للدلالة على السلامة من التغيير وقرينتها الفاعل الذي هو ضمير الأوج. وأما قوله لم يبيل إلا بطيه؛ فقال الشريف عبر عما لم يلحقه تغيير يبلى على جهة التمثيل. وقال غيره يحتمل الاستعارة التبعية بأن يشبه التغيير بالابتلاء فيسمى باسمه؛ كالأسد على الشجاع مبالغة في التشبيه بأنه فرد من أفرادهِ. ثم يشتق من الابتلاء فعل أو وصف يدل عليه بالاستعارة في الفعل أو الوصف بواسطة الاستعارة (في مصدره وهو معنى التبعية، ويحتمل الاستعارة²) بالكناية بأن يشبه الجزء في عروض التغيير له وسلامته منه بشخص مبتلى بخير وشر، ولم يذكر وذكر من لوازمه المساوية له الابتلاء له ليدل عليه، وذكر المشبه خاصة وهو ضمير الجزء المضاف إليه رابع انتهى.

قلت: الوجوه الثلاثة حسنة مع أن في الثالث نظرا وفي البيت الأول نوع من الطباق لجمعه بين المتغير والسالم الذي هو المحتمى، وأوج واحتمى من مراعاة النظر. وفي البيت الثاني لف. وفي الثالث وما بعده نشر وهو أيضا من الجمع والتقسيم والجمع والتفريق، وفي الإسكان والحذف طباق وهما من الجمع لجمعهما في الاعتوار على ثاني السبب، وكذلك الألقاب المختصة بكل محل، وفي الحذف ونجا طباق.

الإعراب:

من سورة البقرة، من الآية 27. 1

2 ساقطة من (ب).

تغيير مبتدأ خبره ادعه، وفي صحة الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية خلاف،
والصحيح جوازه، وجملة وأوج معطوفة على الجملة الأولى ولا محل لهما من الإعراب
لأنهما ابتدائيتان وذلك مبتدأ خبره بالإسكان والحذف، ويعم خبر آخر، وعلى الترتيب
حال من فاعل يعم الذي هو ضمير ذلك المشار به إلى التغيير، ويصح جعل متعلقه
كونا مطلقا أو خاصا لدلالة السياق عليه أي (مارا على1) أو ماضيا أو نحو ذلك،
وقدره بعضهم واقعا على أو عولت أو أعول أنا في استعادة أسمائها أو استفادتها
على الترتيب، ويجوز أن يتعلق بيعم وعلى للمصاحبة. ويجوز أن يكون جملة يعم
حالا من الضمير في متعلق بالإسكان وعلى الترتيب فيه الوجهان، ويمكن جعل يعم
خبر ذلك، وبالإسكان والحذف حالا من ضمير يعم وعلى الترتيب حالا من الإسكان
والحذف كائنين على الترتيب وهو وجه متمكن من جهة المعنى لولا ما فيه من
الفصل بين الحال وصاحبها بالخبر، أو يتعلق بالإسكان وعلى بيعم كذا فيهما أيضا
لكن بتخصيص الإسكان بالمتحرك وتعميم الحذف كما تقدم، وهذه إعرابات سهلة لا
إشكال فيها ولا يلزم عليها حشو في ألفاظه. ومن جعل ال في الإسكان والحذف نائبة
عن الضمير كما تقدم في فصل المعاني جعل يعم حالا من الحذف وبه يتعلق فيهما
ويقدر حالا مع الإسكان؛ أي وذلك حاصل بإسكانه خاصا بالمتحرك وحذفه عاما
فيهما، وحذفت الحال الأولى لدلالة الثانية والإسكان عليها. قال ومن منع وقدر فيه
مع الإسكان فيجوز فيه، وفي فيهما أن يكونا صفتين لكون المعرف ب ال الجنسية
نكرة في المعنى أو ظرفين للإسكان والحذف مجازا فيتعلقان بهما ولا فائدة ليعم على
هذا، وكذا على جعل ذلك مبتدأ وخبره فيهما.

1 في (ب) ما راعى.

قلت وهذا بناه على ما أعتقد من أن مفعول يعم حرفي ثاني السبب خاصة، ولو جعله محل الزحاف من الجزء كما أشرنا إليه في التركيب والمفردات لما لزم فيه تكرار، ولو سلم أن متعلقه فيهما خاصة لما بعد جعلها حالا تأكيدية وتقدم إعراب جملة فاقض وتلك مبتدأ وبثاني يتعلق بها لما فيها من معنى الإشارة أو لأنها بمعنى التغييرات، والباء للظرفية بمعنى في والإضمار خبر ومتبعا حال من الإضمار والعامل فيه اسم الإشارة وهو العامل في صاحبه إلا أن جهة العامل فيهما مختلفة، وفيه بحث فتأمل. وبخبين متعلق بمتبع، ووقص معطوف على خبن، والكلام في جملة فادع يشبه الكلام في جملة فاقض. لا يقال تلك إشارة إما لواحدة أو لجماعة، والواحدة ليست هنا اتفاقا والجماعة كذلك لأن الإضمار الذي جعلتم خبر تلك واحد مذكر فلا يصح أن يكون خبر تلك لأننا نقول قد قررنا في المفردات أن تلك إشارة إلى التغييرات المفهومة من كلام الناظم أو إلى الإضمار وما بعده من الألقاب والإضمار لم يجعل خبرا عن تلك من حيث هو وإنما جعل خبر عنها بقيد كونه مذكورا بعده لقبان آخران وإلى الثالثة هي الإشارة، وهذا لمن أمعن النظر هو ما يفهم من شرح الشريف، ومن أجل هذا الإشكال اختار بعضهم عود الإشارة إلى التغييرات وفهم من كلام الشريف عودها إلى الألقاب، قال والتقدير على قولي فتلك التغييرات إن كانت حالة بثاني الجزء لها من الألقاب الإضمار متبعا بخبين ووقص. وعلى قول الشريف هذه الألقاب إن كانت لتغيير ثاني الجزء منها الإضمار متبعا بكذا فضمير لها أو منها عائد على التغييرات، والجملة من لها الإضمار أو منها الإضمار خبر تلك، ولا بد من حذف أحد هذين المجزئين لأن الناظم لم يعطف الخبن والوقص على الإضمار فتستقل بالخبرية بل هما من تنمة متبعا وهو حال من الضمير في

المجرور أو من الإضمار على ما في هذا الأصل، والشري وإن لم يصرح بهذا أشار إليه إشارة ظاهرة بقوله: تلك إشارة إلى أسماء التغيير الذي ذكر انتهى. (واعترض قول الشريف بأن أسماء التغيير لم تتقدم بل تضمنها ما بعد اسم الإشارة¹).

قلت ولا يخفى عليك سهولة الإعراب الذي قدمته، والإعراب الذي فهم من كلام الشريف ليس في كلامه ما يدل عليه بوجه، وإنما كلامه يدل على عود الإشارة إلى الإضمار وما بعده وهذا لا يعترض لما قررنا من وقوع ذلك في كلام إمام النحو وتوجيه الأئمة له ثم الإعرابان اللذان ذكر لا يقتضيان أن ثاني الجزء ليس له غير الألقاب الثلاثة، بل يقتضيان أن التغييرات لها بثنائي الجزء كذا (أو منها بثنائي الجزء كذا²) وهل للثاني غيرها أمر مسكوت عنه، والمقصود حصر ما في الثاني من الألقاب والإعراب الذي ذكرنا يفيد ما فيه من تعريف المسند إليه والمسند وهو أحد طرق الحصر. ورابعه مبتدأ خبره جملة لم يبيل وحذف ألف يبلى للجازم، وبطيه متعلق (ببيل³) لأن الاستثناء مفرغ، وهو في الأصل بدل من مستثنى منه عام (لأن⁴) المفرغ من الاستثناء المتصل أي لم يبيل بتغيير إلا بطيه، وأي حرف تفسير، والحذف مخفوض عطف بيان لطيه. وذهب بعض إلى أنها حرف عطف قال في باب المعطوف عطف النسق من التسهيل، ولا أي يعني ليس من حروف العطف أي خلافا لصاحب المستوفى، وفي باب إعراب الفعل وعوامله، وتقع يعني أي بين

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) بتغيير.

4 في (ب) لا من.

مشاركين في الإعراب فتعد عاطفة على رأي انتهى. وقال في باب المعطوف من شرحه الصحيح أنها حرف تفسير وما يليها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها في التعريف والتكثير انتهى. ورد العطف بما يوقف عليه في كلامه وجواب أن يسكن محذوف لدلالة ما تقدم عليه، أي أن يسكن فيبلى بالطي (الذي هو حذفه، وأصل وإلا وإن لا يسكن¹) فحذف الفعل المنفي وبقيت لا دالة عليه وأدغمت النون في اللام، فقد نجا جواب إلا، وعصب مبتدأ وما بعده عطف عليه وبخامس خبره أي تغييرات كائنات بخامس وسوّغ الابتداء بالنكرات كون المراد منها حقائقها فهي كالمعارف وليست كأسماء الأجناس، ولو سلم فالعطف أو التقسيم مسوغان وكف مبتدأ سقوط السابع خبره. لا يقال فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة وهو عكس الأصل لأننا نقول المراد بكف الحقيقة كما قلنا فهو معرفة كعلم الجنس، ولاسيما و ال في السابع الساكن للجنس فيقرب من النكرة وإن كانت للحقيقة فهي (ككف²). أو يقال سقوط السابع مبتدأ وكف خبر مقدم، أو يقال الابتداء بالنكرة جائز مهما حصلت الإفادة. وإن لم يكن مسوّغ مما ذكر على رأي والإخبار عنها بالمعرفة أجازة سيويه في كم مالك وأقصد رجلا خير منه أبوه ومن زيد. ومنه: "إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة"³، وجملة انقضى استئناف فلا محل لها.

1 في (ب) الذي هو حقه وأصله وإلا وإن لا يكن.

2 في (ب) عطف.

من سورة آل عمران، من الآية 96. 3

الزحاف المزدوج:

قد تقدم بيان الزحاف وانقسامه إلى المنفرد والمزدوج وبيان معنى القسمين على الجملة، ولما فرغ من بيان المنفرد تفصيلاً أخذ في بيان المزدوج تفصيلاً، وأصل الترجمة أيضاً على ما مر. هذا فصل بيان الزحاف المزدوج، والمزدوج نعت للزحاف وأصله مزتوج مفتعل من الزوج، ثم أبدلت التاء دالا كما مرّ في نظيره. وكأن القياس أن يقال المزداج لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها، لكنهم لما صححوا فعله الذي هو ازدوجوا ازدوجا لكونه بمعنى فعل لا يعل وهو تزوجوا لم تعل الفروع وكذا (تشاوروا¹)، وتقدم أن الزحاف المزدوج هو الزحاف الواقع في مكانين من الجزء الواحد. وهو عند الناظم منحصر في أربعة: الخبل والخزل والشكل والنقص. قيل ونظمها الخليل في بيتين من الرجز ليسهل حفظها فقال:

والخبين والطي هو المخبول والضمير والطي هو المخزول

والعصب والكف هو المنقوص والخبين والكف هو المشكول.

وطيك بعد الخبن خبل وبعد أن تقدم إضمار هو الخزل يا فتى

وكفك بعد الخبن شكل وبعد أن جرى العصب نقص كل ذا الباب مجتوى

المفردات:

الخبيل: (لغة بتسكين الباء الفساد²). قال الجوهري: والجمع خبول، والخبول قطع الأيدي والأرجل، ويفتح الباء الجن؛ يقال به خبل أي شيء من أهل الأرض، وقد خبله وخبله أفسد عقله أو عضوه. ورجل مخبل كأنه قطعت أطرافه، ودهر خبل ملتو

1 في (ب) اشتوروا.

2 في (ب) بتسكين الباء وهو لغة الفاسد.

على أهله والخبال الفساد انتهى. وأما في الاصطلاح فقال الناظم هو أن تطوي الجزء بعد خبته، وقد عرفت الطي والخبين أي أن تحذف رابع الجزء بعد أن حصل فيه الخبن أو بعد أن خبته؛ وحاصله اجتماع الطي والخبين في الجزء وهو مأخوذ من الخبال الذي هو الفساد والاختلال، يقال يد مخبولة للمختلة المعتلة، وأنشد الزجاج وغيره:

يا ابني سليمى لستما بيد إلا يدا مخبولة (العصدا1)

فكان الجزء لما ذهب ثانيه ورابعه شبه بالذي اعتلت يداه. وقيل الخبل قطع عضوين من خلاف، والمناسبة بينة وكذلك مناسبة للذي خبل عقله بجامع الفساد، ومثاله مستفعلن المجموع الوجد تحذف سینه للخبين وفاؤه للطى فيبقى متعلن فينقل إلى فعلتن وهي الفاصلة الكبرى، وأجمعوا أن لا تكون من جزأين بل من واحد. وكذا مفعولات تحذف فاؤه وواوه فيبقى معلات فينقل إلى فغلات، ولا يدخل غير هذين الجزأين، ولا مستفعلن المفروق الوجد لأن فاؤه لا تزحف أو نوعها وتد.

الخرزل: بالخاء المعجمة والزاي ساكنة، ويقال بالجيم ومعناها القطع؛ ومنه سنام مخزول إذا قطع لما يصيبه من الدبر. قال الجوهري: انخرزل الشيء انقطع والاختزال الاقتطاع (واختزله عن القوم مثل اختزعه 2) انتهى. وقال في اختزعه عن القوم قطعه عنهم. وحدّه الناظم في الاصطلاح بأن تطوي الجزء بعد أن تقدم فيه إضمار، وحاصله اجتماع الطي والإضمار في الجزء؛ فكان الجزء لما تكرر عليه من

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) واختزله القوم مثل اختزعه.

الاعتلال شبه بالسنام الذي أصابه الدبر ثم قطع فاجتمع عليه اعتلالان، ومثاله متفاعلن تسكن تاؤه بالإضمار وتحذف ألفه بالطي فيبقى متفاعلن فينقل إلى مفتعلن ولا يدخل إلا فيه.

الشكل: مصدر؛ قال الجوهري: شكلت الطائر وشكلت الفرس بالشكال وشكلت عن البعير إذا شددت شكله بين التصدير والحَقْب أشكُل شكلاً، وشكلت الكتاب قيده بالإعراب انتهى. وفي الاصطلاح قال الناظم هو أن تكف الجزء بعد أن حصل فيه الخبن أو بعد أن خبنته؛ وحاصله اجتماع الكف والخبن في الجزء. ووجه التسمية أن الجزء لما حذف آخره وما يلي أوله شبه بالدابة التي شكلت يدها ورجلها، لأن الجزء يمتنع بذلك من إطلاق الصوت به وامتداده كما تمتنع الدابة بالشكل من امتداد قوائمها في عدوها. ومثاله فاعلاتن المجموع الوتد تحذف ألفه للخبن ونونه للكف فيبقى [فاعلات1]، وكذلك مستفع لن المفروق الوتد تحذف سينه ونونه فيبقى [متفاعل2] فينقل إلى مفاعل، ولا يلحق غير هذين الجزأين ولا فاع لاتن المفروق الوتد لأن ألفه ثاني وتد ولا مستفاعلن المجموع الوتد لأن نوهن تالفة وتد، وقيد بعضهم دخوله فاعلاتن المجموع الوتد بسلامة ما قبله وما بعده.

جرى: معناه تقدم وحصل أو مشى كما يمشي الماء أو غيره. قال الجوهري: جرى الماء وغيره جريا وجريانا، وأجريته أنا أشد جريته بالكسر، والجراية الجاري من

1 أثبتّها من (ب)، وهي فاعلات

2 أثبتّها من (ب)، وهي متفاعلن.

الوظائف، والجارية الشمس والسفينة، وجاراه مجارة (وجراه¹) جرى معه، وجاراه في الحديث، وتجاروا فيه، وسمي الوكيل جريا لجريانه مجرى موكله انتهى.

النقص: مصدر نقص الشيء، وتقدم تفسيره أول بيت من النظم، وفسره الناظم بأن تكف الجزء بعد أن جرى فيه العصب أي بعد أن تقدم عصبه. وحاصله اجتماع الكف والعصب في الجزء، ويسمى الجزء منقوصا لما نقص منه بتسكين خامسه وحذف سابعه. ولا يدخل إلا في مفاعلتن تسكن لامه للعصب وتحذف نونه للكف فيبقى مفاعلت فينقل إلى مفاعيل.

الباب: معروف وينقل أيضا عن طائفة من العلم ونوع منه. قال الجوهري: وجمعه أبواب، وقالوا أبوابه للازدواج. قال [ابن ولاد²]:

هناك أجنبية ولاج أبوية يخلط بالبر منه الجد واللين

ولو أفرد لم يجز، وتبوت بابا اتخذته، وأبواب مبنية كأصناف مصنفة، وهذا شيء من بابتك أي يصلح لك انتهى. والمراد بالباب هنا الزحاف المزدوج.

مجتوى: أي مكروه اسم مفعول. قال الجوهري: جَوَيْتَ نَفْسِي إِذَا لَمْ يُوَافِقْكَ الْبَلَدُ، واجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة انتهى. وفي الحديث: "اجتوا المدينة". وقال ابن دريد:

في كل يوم منزل مستوبل يَشْتَفِ ماء مهجتي أو مجتوى

1 في (ب) وجريا.

2 ساقطة، أثبتّها من (ب).

وقيل معناه في كلام الناظم قبيح.

التركيب:

يقول الزحاف المزدوج أربعة أنواع؛ فإن طويت الجزء بأن حذفت رابعه الساكن لأن المصدر مضاف للفاعل بعد خبنك إياه بأن حذفت ثانيه الساكن سمي مجموع الفعلين خبلا، قال في الخبن نائبة عن الضمير كما قدمنا على رأي من يجيزه وإلا فالضمير محذوف على الرأي الآخر، أي بعد الخبن منك. وإنما قدرنا ذلك ليوافق طيك؛ وإن طويت الجزء بعد أن تقدم إضمار منك فيه بأن سكّنت ثانيه المتحرك ففعلك هو الخزل يا فتى يتعاطى تعلم العروض. فإن كفتت الجزء بأن حذفت سابعه الساكن بعد خبنك إياه ففعلك شكل، وإن كفتته بعد أن جرى فيه العصب منك بأن سكنت خامسه المتحرك ففعلك نقص، وقد تقدمت حدودها أيضا في المفردات. ثم قال كل ذا الباب أي جميع باب الزحاف المزدوج لا واحد من أنواعه مكروه قبيح. واعلم أن بين الخزل والنقص نسبة لأنهما إسكان وطرح ولا يعدوان شطرا واحدا؛ فالخزل لا يعدو الكامل وهو فيه قبيح، والنقص لا يعدو الوافر وهو فيه صالح عند بعضهم خلاف قول الناظم. وبين الخبل والشكل نسبة لأنهما طرح ساكنين، وقبيحان حيث وقعا. والخبل قبيح اتفاقا، وخالف أبو الحسن في الرجز فجعله فيه صالحا. والخزل قبيح باتفاق وهو في المجزوء أخف منه في التام.

قلت: لأن التغيير قد يأنس بالتغيير، والشكل قبيح حيث وقع اتفاقا والنقص قبيح في التام صالح في المجزوء وصالح فيهما عند الخليل، وهو خلاف مذهب الناظم أيضا. وإنما لم يجتمع الوقص والطي في متفاعلتن والعقل والكف في مفاعلتن لأن حذف

متحرك كزحفين (لأن فيه1) إضمارا وعصبا، فلو جمعا لكانت ثلاثة وأهمل في الشعر لثقله (وكل زحف في عروض في درجة فهو فيها2) في جميع أعاريض دائرته أو منتقل للتي توازيه قبلية أو بعدية ولا ينتقل (للتالئة3) إلا نادرا. فالقبض حسن في خماسي الطويل، وهو خبن حسن في خماسي البسيط كدرجته في الطويل صالح في سباعي المديد (انتقل إلى درجة تلي الحسن إلى أول جزء منه فإنه بقي فيه حسنا. والقبض في سباعي المديد4). وهما صالحان خبن في سباعي البسيط حسن في أول جزء من نصفه الأول والثاني صالح في غيرهما من السباعيات؛ فانقل من الصالح إلى درجة الحسن الموالية له. والكف القبيح عند الخليل في سباعي الطويل خبن في خماسي المديد طي في سباعي البسيط صالحان فيهما (والصلاح5) أقرب إلى القبح من الحسن. والشكل القبيح عند الناظم في المديد قبض حسن في خماسي الطويل صالح في سباعيه وخبين في خماسي البسيط وسباعيه كالطويل. والخبل جائز في البسيط ممتنع في المديد لأدائه إلى فساد المعاقبة كما يأتي إن شاء الله تعالى. وهذا من الأسرار المحققة لاشتراك أبحر الدوائر وصحة الفك والخطاب في طيك من الخطاب العام الذي لم يقصد به معين، بل كل من يصح خطابه، وكذا نداء يا فتى. فذلك لا يستدل بمثل هذه الإضافة على تعريف المضاف إليه، و ال في الخبن والعصب للعهد، وتقدم فيهما غير ذلك. ولو قيل في إضافة طيك أنها للعهد

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) وكان في الجزء وفي العروض لكونه في درجته التي هو فيها.

3 في (ب) للثانية.

4 ساقطة من (ب).

5 في (ب) والكلام.

والإضافة بأدنى ملابسة أي الطي الذي بين لك قبل لما كان بعيدا، وتتكير إضمار
للتوعية أي سابق تعريفه. ومنك على ما سبق والكلام في إضافة كفاك، والخطاب
مثله في طيك وتتكير خبل وشكل ونقص لإفادة الحقيقة و ال في الخزل لتعريف
الحقيقة، وفي الباب للعهد وتتكير مجتوى لا يبعد أن يكون للتحقير. وفي كل من
البيتين نوع من الجمع والتفريق.

الإعراب:

طيك مبتدأ، بعد الخبن ظرف زمان معمول لطي وخبل خبر، وإعراب ما بعده مشكل
لأنه إما أن يقدر وطيك آخر مبتدأ وبعد أن معموله وهو مبتدأ ثان عائد على الطي
بعد الإضمار، والخزل خبر هو، والجملة خبر طيك. وهذا لا يصح لأن فيه حذف
الموصول وهو المصدر، وإبقاء صلته وهو معموله أو يقدر أن الواو عطفت بعد أن
تقدم إضمار على بعد الخبن وهو الخزل على خبل وهذا أيضا فيه الإخبار عن
الموصول قبل تمام صلته لأن المعطوف على الصلة صلة، فلا يصح الإخبار عن
الموصول قبل العطف لأنه فصل بين الموصول أو صلته بأجنبي، وأيضا الواو
العاطفة شيئين على شيئين إنما تكون كذلك في المفردات، وهذه عطفت مفردا وجملة
على مفردين، ويحتاج جوازه إلى نص لكن هذه الجملة ظاهر أنها في قوة المفرد، (ولا
يصح¹) أيضا أن يقدر المبتدأ في الوجه الأول ضميرا أي وهو لأنه عائد على الطي
وضمير المصدر كالمصدر مع أن في عمله إذا كان مذكورا خلافا نحو مروري بزيد
حسن وهو بعمره قبيح، فكيف به إذا كان محذوفا وإما إضمار ففاعل تقدم، وقد

1 في (ب) ولا يصلح.

يتأول كلامه بأن يكون الأصل وقل إن طويت بعد أن؛ فحذف قل ومثله كثير، وإن طويت لدلالة ما قبله، وفتى نكرة مقصودة وهو منصوب حذف تنوينه للوقف. وإعراب وكفك إلى نقص كإعراب وطيك إلى الخزل سواء، وكل مبتدأ ذا مضاف إليه مبني لاسم إشارة، والباب نعت له، ومجتوى خبر كل مرفوع بضمه مقدرة وحذف تنوينه للوقف.

المعاقبة والمراقبة والمكانفة:

أصل الكلام أيضا هذا فصل بيان المعاقبة، واختلف فيما عدا المكانفة من هذه الألقاب الثلاثة. فقيل من الزحاف وهو مذهب الناظم ولذا جعلها من فصول الزحاف، وقيل من العلل، وقيل قسم برأسه، ومنهم من لم يترجم المكانفة لأنها ترجع إلى السلامة أو إلى تغيير الزحاف المنفرد أو المزدوج وهو ظاهر وإنما ذكرها الناظم وغيره لمناسبة التقسيم لذكرها مع المعاقبة، وتوجيه الخلاف يتوقف على معرفة حقائقها. فالمعاقبة لغة مصدر عاقب، قال الجوهري: تقول أخذت من أسيري عقبة أي بدلا، وعاقبت الرجل في الرحلة إذا ركبت أنت مرة وركب هو مرة، وأعقت الرجل إذا ركبت عقبة وركب هو عقبة مثل المعاقبة، والعرب تعقب بين الفاء والثاء وتعاقب مثل جدف وجدث، وعاقبه جاء بعقبه فهو معاقب وعقيب والتعقيب مثله، والمعقات ملائكة الليل والنهار لأنهم يتعاقبون وإنما أتت لكثرة ذلك منهم كعلامة، والمعقات اللواتي يقمن عند أعجاز الإبل المعتركات على الحوض فإذا انصرفت ناقة دخلت مكانها أخرى وهي الناظرات العقب انتهى. والمادة في المعنى طويلة وحدها الناظم بأنها جواز سلامة السببين المجتمعين في جزء أو جزأين من حذف ثانيهما الساكن ووجوب سلامة أحدهما (فقط من حذف ثانيه الساكن انتهى). فلا بد من سلامة

أحدهما¹)، ويمتتع حذف ساكنيهما معا؛ فإن مهما حذف ساكن أحدهما وجب سلامة الآخر. ومن هنا سميت معاقبة لأن السببين يتعاقبان في حذف ساكنيهما بحذف ساكن هذا مرة ويعقبه حذف ساكن الآخر أخرى، ولا يجتمع الحذفان كتعاقب الراكبين أو غيرهما في فعل ولا يجتمعان (فيه²) في حين واحد. وأما السلامة فقد يسلمان معا وإنما الممتنع أن يحذف ساكناهما معا؛ فمفهوم المعاقبة من حيث امتناع حذف ساكني السببين معا ووجوب سلامة أحدهما عند حذف ساكن الآخر وجواز سلامتهما كمفهوم الضدين اللذين لا يجتمعان وقد يرتفعان وكمفهوم مانعة الخلو فإن طرفيها لا يخلوا الأمر من أحدهما فإذا كذب أحدهما صدق الآخر وقد يصدقان نحو زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق وهي أنسب في تمثيل المعاقبة بها من الضدين لما علمت من اشتراط كون الضدين وجود بين والحذف (عدمي³). وتحد على طريقة الناظم أيضا بعبارة أخرى امتناع حذف ساكني السببين معا في جزء أو جزأين وحذف أحدهما وسلامة الآخر، وحدّها ابن السقاط رحمه الله بأن لا يحذف ساكنا السببين معا (وقد يثبتان معا⁴). وأما المراقبة فمصدر راقب أي راعى ومنه قوله تعالى: "لا يرقبون في مؤمن"5. قال الجوهري: الرقيب الحافظ والمنتظر والموكل بالضرب، ورقبت الشيء أرقبه رقوبا ورقبة ورقبانا بالكسر فيهما رصدته، ورقيب النجم الغارب بطلوعه، وراقب الله خافه، والترقب والارتقاب الانتظار، وأرقبته دارا إذا

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) عدم بين.

4 ساقطة من (ب).

5 من سورة التوبة، من الآية 10.

أعطيته إياها وقلت إن متُّ قبلك فهي لك وإن متَّ قبلي فهي لي. والاسم منه الرقبى وهي من المراقبة لأن كلا يرقب موت صاحبه انتهى. وتفسيره الرقبى مخالف لما فسرها به الفقهاء. وحد الناظم المراقبة بمنعك لاجتماع الحذفين في ساكني السببين أو لاجتماع الإثباتين فيهما. ووجه التسمية أن ساكني السببين يراقب كل منهما ذهاب الآخر أو تقول لأنه يراقب فيها حذف أحد الساكنين فيثبت الآخر أو ثبوته فيحذف الآخر، وهي في مفهومها كالنقيضين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان بل كلما صدق أحدهما كذب الآخر وبالعكس، وكمفهوم قسمي الحقيقية نحو العدد إما زوج وإما فرد. وحدها على طريق الناظم بعبارة أظهر من عبارته لزوم حذف أحد الساكنين من السببين وسلامة الآخر، ولا يجوز (حذفهما¹) أو سلامتهما. وقال ابن السقاط أن لا يحذفان معا ولا يثبتان معا يعني ساكني السببين، فتجتمع المراقبة مع المعاقبة في أنه إذا حذف أحد الساكنين من السببين ثبت الآخر وجوبا وتفترقان بجواز إثباتهما معا في المعاقبة وامتناع اجتماعهما في المراقبة، وبأن المعاقبة تكون في السببين كانا في جزء أو في جزأين، والمراقبة لا تكون إلا إن كانا في جزء واحد. وأما المكانة فمصدر كانف بمعنى حافظ أو عاون. قال الجوهري: كنف الشيء أكنفه أي حطته وصنفته، واكتنفته أعتته، والمكانة المعاونة، والكنف بالتحريك الجانب، وكنفا الطائر جناحاه، تكنفوه واكتنفوه أحاطوا به، والتكنيف مثله (وملاء مكنف أحيط به من جوانبه²)، والكنف بالكسر وعاء تكون فيه أداة الراعي، وبتصغيره جاء الحديث كنيف مليء علما انتهى. وحدها من كلام الناظم أن تفعل بساكني السببين ما شئت من

1 في (ب) رفعهما.

2 في (ب) وجاؤوه فاكتنفوا به أحاطوا به من جوانبه.

إثباتهما أو حذفهما أو إثبات أحدهما وحذف الآخر وبالعكس، ووجه التسمية إن أخذت من الحفظ فتوافقهما إثباتا وحذفا حفظ من كل منهما لصاحبه لملازمته إياه، وكذلك في تخالفهما لأن جواز الموافقة كحصولها. وإن أخذت من الإحاطة فباعتبار إحاطة الأحكام الثلاثة بساكني السببين فيها؛ وحدها على طريقة الناظم بعبارة أخرى جواز الأربعة الأوجه في ساكني السببين حذفهما وإثباتهما وحذف الأول وإثبات الثاني والعكس. وضابط الألقاب الثلاثة أن يقال السببان الخفيفان المتجاوران إما أن يصح في ساكنيهما الحذف والإثبات والاختلاف أو لا، الأول المكافئة والثاني إما أن يتعين حذف أحدهما وسلامة الآخر، ويمتنع حذفهما معا وسلامتهما معا، أو يمتنع حذفهما معا مع وجوب سلامة أحدهما وجواز سلامتهما معا، الأول المراقبة والثاني المعاقبة، ولا خلاف أن المكافئة من الزحاف لانتفاء اللزوم وخصوصها بثاني السبب، وفي أختيها خلاف تقدم؛ فمن رآهما من العلل استدل بأن امتناع حذف الساكنين معا الذي اشتركتا فيه ضرب من الالتزام وهو من خواص العلل، ومن رآهما من الزحاف استدل بأنهما لا تثبتان على الحالة لجواز الإثبات بدلا من الحذف وبالعكس. فيجوز في المعاقبة ثلاثة أوجه وفي المراقبة وجهان وعدم اللزوم من خواص الزحاف. ومن قال هما قسم برأسه تعارض عنده الشبهان، والأولى تغليب أرجح الشائبتين للضبط وتقليل الأقسام وشائبة الزحاف أقوى لعدم اللزوم على الوجه المذكور. وكونهما في ثواني الأسباب وفي الحشو والعلة مختصة بالعروض والضرب وتغيير ثاني السبب ولازمه على كل حال، وزاد ابن بري ولأنهما إن وقعتا في بيت من القصيدة لم يلزما جميع أبياتها وهذا شأن الزحاف.

إذا السببان اجتماعاً¹ لهما النجا أو الفرد حتما فالمعاقبة اسم ذا

للأول أو ثانيه أو لكليهما اس م صدر وعجز قيل والطرفان جا

تحل بيحد وكاهن بي وجزء بريء متى تفقد وقد جاز أن ترى

المفردات:

اجتماعاً: (أي تجاوزاً²) متلاصقين في جزء أو جزأين. قال الجوهري: جمعت الشيء المتفرق فاجتمع انتهى. وفي بعض النسخ استجمعا أي صارا جميعاً، قال واستجمع السيل اجتمع من كل موضع، ويقال للمستجيش استجمع كل مجمع، واستجمع الفرس جرياً انتهى.

النجاء: ممدود وقصره ضرورة السلامة وتقدم.

الفرد: ضد المجتمع؛ قال الجوهري: الفرد الوتر والجمع أفراد وفرادى على غير قياس كأنه جمع فردان، وثور فرد وفارد وفرد وفرد وفريد كله بمعنى منفرد انتهى.

حتماً: أي وجوباً ولازماً. قال الجوهري: الحتم إحكام الأمر والحتم القضاء والجمع الحتوم، وحتمت عليه الشيء أوجبت، والحاتم القاضي.

اسم: كثر كلام النحاة في أصله واشتقاقه هل من السمة وهي العلامة، أو من السمو وهو الارتفاع، وكلام المتكلمين هل هو المسمى أو غيره. وفيه خمس لغات ضم الهمزة وكسرهما وسقوطها مع ضم السين وكسرهما، وسمى مقصور كهدى.

1 في (ب) استجمعا. ومكتوبة على الهامش استجمعا مع علامة استفهام.

2 في (ب) أي تجاوزاً في حال كونهما.

ذا: إشارة إلى نجاة السببين أو أحدهما، وهو مسمى المعاقبة.

كليهما: كثر كلام النحاة في كلا وكتنا بما في جلب بعضه خروج عن المقصود، وقال الجوهري: كِلا في تأكيد الاثنتين نظير كل في المجموع، وهو اسم مفرد غير مثني. فإذا ولى ظاهرا أعرب إعراب المقصور، وإذا اتصل بمضمر أعرب إعراب المثني انتهى. وهو هنا تأكيد للسببين.

صدر وعجز: تقدم معناهما لغة واصطلاحا في غير هذا الباب، وحققتهما هنا على ما ذكر الناظم أن الجزأين المتواليين إن زحف أول ثانيهما لسلامة ما قبله سمي ذلك صدرا كفاعلاتن فعِلن؛ حذف ألف فاعلن لسلامة نون فاعلاتن. وإن زحف آخر الجزء لسلامة ما بعده سمي ذلك عجزا، وسكن الناظم الجيم، وإن كان أصلها الضم لأن ذلك سائغ في مثل هذا البناء كعضد لغير ضرورة فكيف معها. ومثال العجز فاعلات فاعلن؛ حذف نون فاعلاتن لسلامة ألف فاعلن.

الطرفان: تثنية طرف. قال الجوهري: الطرف بالتحريك الناحية والطائفة، وكريم الطرفين نسب أبيه وأمه، وأطرافه أبواه وأخوته وأعمامه وكل محرم. ابن الأعرابي لا يدري أي طرفيه أطول أي ذكره ولسانه. وعن أبي عبيدة لا يملك طرفيه أي فمه واسته إذا شرب الدواء وسكن. وحققتها اصطلاحا على ما ذكر الناظم زحف أول الجزء لسلامة ما قبله، وآخره لسلامة ما بعده كفاعلاتن فعُلاتُ فاعلن؛ فحذف الألف من فاعلاتن المتوسط لسلامة نون ما قبله، وحذفت منه النون لسلامة ألف ما بعده. فإن قلت الظاهر أن هذه التسميات عند الناظم إنما هي للجزء السالم لأنه إنما علقها على النجاء لا على المتغير، وأيضا السالم أولى بها لاستحقاقه اسمها بسلامته؛ فإذا

حذف منه شيء لم يستحق ذلك الاسم لأنه بعض المسمى. فالأول إذا سلم استحق الصدر الكامل، والثاني إذا سلم استحق اسم العجز الكامل، وكذا الطرفان يستحقان الاسم المثنى لسلامتهما.

قلت بل هي أسماء للمتغير لأنها إنما حدثت بسبب التغير، وأما (السالم¹) فإنما سمي بريئاً على ما سيأتي. فالمصدر ما زحف أوله لسلامة ما قبله وهو ما سلم لما بعده، وسمي صدرا لأنه عاقب ما قبله بصدرة أي تغير صدره بالخبن ليسلم عجز ما قبله من الكف. والعجز ما زحف آخره لسلامة لسلامة ما بعده وهو ما سلم لما قبله، وسمي عجزاً لتغير عجزه بالكف ليسلم صدر ما بعده من الخبن. والطرفان ما زحف أوله لسلامة ما قبله، وآخره لسلامة ما بعده، وسمي طرفين لتغير صدره بالخبن وعجزه بالكف لسلامة ما قبله وما بعده.

جا: أصله (بمدة²) بعد الألف، وحذفها للضرورة. قيل وفاعله ضمير يفسره المقول أي جاء هذا المقول عنهم، وسيأتي فيه غير هذا.

تحل: أي تأتي هذه الألقاب وتوجد، استعير من حل بالمكان إذا نزل. قال الجوهري: حل بالمكان حَلًا وحُلُولًا ومَحَلًا، والمحل المكان الذي تحله، وحللت القوم وحللت بهم بمعنى، والمحلة منزل القوم، ومكان محالل يحل به الناس كثيراً، وحل العذاب يحل بالكسر وجب وبالضم نزل، وقرئ بهما "فيحل عليكم غضبي"³.

1 في (ب) السلامة.

2 في (ب) همزة.

3 من سورة طه، من الآية 81.

بيحد وكاهن بي: الباء للظرفية بمعنى في، وباقي الحروف رمز على البحور التي تدخلها المعاقبة إلا الياء من بي فإنها تكرر ملغاة. فالياء للمنسرح والحاء للرمل والداد للوافر والواو للهزج والكاف للخفيف والألف للطويل والهاء للكامل والنون للمجتث والباء للمديد. ويحدو مضارع حدا؛ قال الجوهري: الحدو سوق الإبل والغناء لها، وقد حدوت الإبل حدوا وحداء، ويقال للشمال حدواء لأنها تحدو السحاب أي تسوقه انتهى. والكاهن متعاطى علم الغيب؛ قال الجوهري: الكاهن معروف وجمعه كهان وكهنة، وكهن يكهن كهانة ككتب يكتب كتابة، تكهن وكهن بالضم كهانة بالفتح صار كاهنا.

بريء: البريء لغة السالم مما برئ منه. قال الجوهري: أبرأته مما لي عليه وبرأته تبرئة وتبرأت من كذا، وأنا بريء منه وخلاء منه لا يثنى ولا يجمع لأنه مصدر في الأصل كسمع سماعا، فإذا قلت أنا بريء منه وخلي ثنيت وجمعت وأنثت انتهى. وفي الاصطلاح قال الناظم (هو جزء المعاقبة¹) مهما فقدت منه، والحال أنه يجوز أن ترى فيه، فقله (جزء²) المعاقبة أي الصالح لها بالقوة لا الذي حلت فيه بالفعل وإلا تناقض مع قوله مهما فقدت، ومع قوله يجوز أن ترى فيه فإنها لو حصلت ما صح أن يقال جاز أن ترى بالجواز الأخص، والإضافة بالأدنى ملابسة. وحدّه ابن برّي أنه ما سلم، وسيأتي حد الشريف له. وسمي بريئا لسلامته من تغيير المعاقبة لما قبله أو لما بعده أو لهما معا.

1 في (ب) حد المعاقبة هو.

2 في (ب) حد.

تفقد: لعدم؛ قال الجوهري: فقدت الشيء أفقد فقدًا وفقدًا وفقدانا وكذلك الافتقاد، وتفقدته طلبته عند غيبته، والفاقد المرأة تفقد ولدها أو زوجها، وضبية فاقد، وتفقدوا فقد بعضهم بعضا انتهى.

ترى: الظاهر أنها علمية أي تعلم لأن المعاقبة إنما تدرك بحاسة السمع، ويجوز على بعد أن تكون بصرية باعتبار رؤية الخط الدال على جزئها.

التركيب:

يقول إذا اجتمع السببان والمراد بهما الخفيان على ما دلت عليه حدود المعاقبة، وأمثلتها في جزء أو جزأين متجاورين متلاصقين. والحال أن النجا أي السلامة من التغيير ثابت لهما جوازا أو حتما للفرد منهما أي السبب الواحد مع تلبس الآخر بالتغيير، فهذا الاجتماع بهذا القيد يسمى المعاقبة. وظهر من هذا التفسير أن حتما إنما هو قيد في نجاة الواحد خاصة وهو ظاهر، وظاهر كلام الشريف وغيره أن قيد حتما راجع لسلامتهما أو سلامة الفرد، وجعل غيره تردد وجوب السلامة بينهما وبين أحدهما مانعة خلو. وأطال هنا في بيان استلزام كل من مانعة الخلو ومانعة الجمع صاحبتهما بما لا حاجة إلى ذكره هنا، والذي يضعف رجوع قيد الوجوب لهما معا أن هذا الوجوب ظاهره كالوجوب الذاتي الذي لا (يختلف¹)؛ فلو اتصف به السببان جميعا يوما ما لما وجدا إلا كذلك لأن ما بالذات لا يتخلف، كما أن الواحد (منهما²) لا بعينه. لما كانت السلامة كالواجب الذاتي له في هذا الباب لم يوجد إلا كذلك،

1 في (ب) يتخلف.

2 في (ب) مبهم.

ومنع الخلو بينهما ليس بالوجوب كما ظن بل بالجواز في مجموعهما وبالوجوب في أحدهما، أي لا يخلو الأمر من جواز سلامتهما معا أو وجوب سلامة أحدهما إذ لا أقل من ذلك، ولا يلزم من وقوعهما سالمين كون ذلك واجبا لهما وإلا لما تخلف. وقوله: للأول البيت؛ الظاهر أن موصوف الأول هو السبب، والأول وما بعده بدل من لهما بدل مفصل من مجمل، ولذا أعاد الجار نحو: "للذين استضعفوا لمن آمن منهم"1. أي إذا تحتم النجاء للسبب الأول من السببين المجتمعين لحذف ساكن الثاني سميت المعاقبة [صدرا2]، وإذا تحتم للثاني بحذف ساكن الأول قيل لها عجزا، وإذا تحتم للأول والثاني لحصول التغيير في سببي جزء متوسط بين جزأين قيل لهما الطرفان وقد تقدمت الأمثلة. وسبك الكلام اسم صدر وعجز واسم الطرفين قيل، أي قال أهل هذا الفن أنها أسماء جاءت لسلامة الأول وسلامة الثاني وسلامة كليهما. فلف الناظم المسميات الثلاثة ونشر أسماءها، فأعطى الأول للأول والثاني للثاني والثالث للثالث، وهكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام. وقال بعضهم الألف واللام للعهد أي أول الجزء، والضمير المضاف إليه يعود ثاني يعود على الجزء، ويجوز في إيقاع ثاني موقع آخر، وضمير كليهما للأول والثاني، وحذف مضافا بين الجار والمجرور لا يفهم المعنى إلا بتقديره. وأصل كلامه قيل في المعاقبة لحذف أول الجزء لسلامة ما قبله، أو لحذف آخره لسلامة ما بعده، أو لحذف الأول والآخر كليهما لسلامتهما اسم صدر وعجز والطرفان. وهذا الحذف جار على (السنن3) تعيينا ومحلا لتوقف فهم حقائق ما ذكر عليه، وحكى بالقول المفرد لا الجمل على رأي من أجازوه ووسطه

1 من سورة الأعراف، من الآية 75.

2 مخرومة، أثبتتها من (ب).

3 في (ب) السببين.

بين أجزاء الجملة وضمير جاء يفسره المقول، أي جاء هذا المقول عنهم وهو حشو انتهى. فتأمل أي الشرحين أجرى مع لفظ الناظم وأسهل. فإن قلت قررت في حد المعاقبة، وفي أول الكلام في التركيب أن المعاقبة تكون في جزء وجزأين وظهر من أثناء الكلام أن المعاقبة كالجنس، والصدر والعجز والطرفان كالأصناف لها. وأمثلتها إنما بينتها في الجزأين، فهل يوجد منها شيء في الجزء الواحد أم لا، فإن لم يوجد فيه شيء منها لم يصح ما قدمتم، وإن وجد فما الذي يصح منها فيه؟، وهل في كلام الناظم ما يدل على جريان شيء منها فيه أم لا؟.

قلت: أما الطرفان فلا يمكن في الجزء الواحد اجتماعهما، إذ لا يتأتى إلا إذا اشتمل الجزء على أربعة أسباب بحيث يحذف ساكن الثاني لسلامة الأول وساكن الثالث لسلامة الرابع، وهذا لا يصح لاستلزامه تركيب الجزء من ثمانية أحرف وقد تقدم بطلانه. وأما الصدر والعجز فليل يوجدان في مستفعلن ومفاعيلن ونحوهما، وزعم بعضهم أنه لا يقال صدر وعجز إلا فيما يجوز فيه الطرفان، وأما دلالة كلام الناظم على ذلك فعلى شرحنا لا ياباه وعلى ما حكيناه عن الغير من أنه أراد أول الجزء ياباه، ولفظ الطرفان فيما رأيت من النسخ مرفوع، ولو خفض عطفًا على صدر وعجز كما اقتضاه المعنى لكان أحسن. وتوجيه ما وجد في النسخ أن يكون معطوفاً على اسم على حذف مضاف، أي واسم الطرفين كما قدرنا. وقيل داخل في التقدير على اسم المبتدأ، وخبره جاء، وفاعله العائد على المبتدأ ضمير الاسم المراد به جنس الأسماء ولذا وحده. والقياس جاءت أي الأسماء الثلاثة والجملة محكية بالقول إلا أنه أوقع فعله في أثناء الكلام للضرورة، وجملة قيل صفة للأول وما عطف عليه أو حال منه، والعائد محذوف أي قيل فيها أو جاء فيها، وقول الغير حكى بالقول المفرد على

رأي. لا أدري ما هذا المفرد ولا ما ذلك الرأي الذي أشار إليه؛ فإن عنى بالمفرد الطرفان، قالوا وتمنع من كونه محكياً بقليل، وإن سلّم أنها لا تمنع فالرأي إن كان لغة سليم في أجزاء القول مجرى الظن مطلقاً، أو قول من يرى أنه ينصب بالقول المفرد المؤدي معنى الجملة أو المراد به مجرد اللفظ فليس هذا من باب الحكاية وقد ظهر لك أن جاء ليس بحشو؛ ومن أبيات الصدر قوله:

ومتى ما يع منك كلام يتكلم فيجيبك بعقل¹

تقطيعه:

ومتى ما يعمن ككلامن يتكلم فيجب كبعقلن

تفعيله:

فعلاتن فعلن فعلاتن فعلاتن فعلن فعلاتن

فالجزء الأول بريء، والثاني صدر، والثالث بريء، والرابع والخامس كلاهما صدر.

ومن أبيات العجز:

لن يزال قومنا مخصبين صالحين ما اتقوا واستقاموا

تقطيعه:

لن يزال قومنا مخصبين صالحين ماتقو وستقامو

1 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 144.

تفعيله:

فاعلات فاعلن فاعلات فاعلات [فاعلن]1 فاعلاتن

فالجزء الأول عجز، والثاني بريء، والثالث والرابع كلاهما عجز، والخامس بريء.

ومن أبيات الطرفين:

ليت شعري هل لنا ذات يوم بجنوب فارغ من تلاق

تقطيعه:

ليت شعري هل لنا ذات يومين بجنوب فارغن من تلاقي

تفعيله:

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فعلات فاعلن فاعلاتن

فالجزء الثالث والخامس بريئان، والرابع طرفان.

وقوله: تحل بيحد، والبيت يعني أن المعاقبة تنزل في أبحر حروف بجد وكاهن بي، وقد تقدم تفسيرها، ومعنى بجد وبى كاهن أي يغني بشعري على حذف مضاف، وخص الكاهن لأن شعر الناظم في هذا القصيد لما كان مشتملا على الرمز؛ فكأن معناه من الغيب الذي لا يتعاطاه إلا الكاهن.

قال وجزء المعاقبة أي الصالح لدخولها فيه بريء، أي يسمى بريئاً متى تقدم منه. والحال أنه يجوز أن ترى فيه المعاقبة، أي يجوز أن يكون محلاً لها، وتقدم أيضاً

1 ساقطة، وأثبتها من (ب).

هذا التفسير. وقوله: وقد جاز أن ترى هو الذي دل على أن معنى وجزؤها أي بالقوة. وقال الشريف: يريد أن الجزء الذي يسلم من الزحاف للمعاقبة وهو سائغ فيه يسمى بريئاً، وحقيقة البريء أنه جزء عاقب بثبات حرف في أوله أو في آخره جزء بعده سقط صدره، أو جزء قبله سقط عجزه انتهى.

قوله: وحقيقة إلى آخره هو معنى ما شرح به كلام الناظم، إلا أنه زاده بياناً. وقال بعضهم قوله وقد جاز أن ترى مستغنى عنه، لأن جزؤها يغني عنه لأن ما لا يجوز دخولها فيه لا يكون جزءاً لها انتهى.

قلت: جزؤها أعم من وقد جاز، لأن جزؤها يصدق على ما حلتها وجوبا وعلى ما حلتها جوازا وعلى ما تجوز فيه ولم تحله، وقد جاز أن ترى لا يدل إلا على المعنى الأخير خاصة كما قررنا في [المفردات¹] وأشرنا إليه هنا، والأعم لا إشعار له بأخص معين. أما المعاقبة في الطويل فبإاء مفاعيلن تعاقب نونه، وفي المديد نون فاعلاتن تعاقب الألف ثاني الجزء بعده، وفي الوافر يدخل مفاعلتن العصب [وهو²] تسكين الخامس فينقل إلى مفاعيلن فتعاقب الياء النون، وفي الكامل (يضمر) متفاعلن فينقل لمستفعلن فتعاقب السين الفاء، وفي الهزج ياء مفاعيلن تعاقب نونه، وفي الرمل نون الجزء فيه تعاقب الألف من الجزء الذي بعده، وفي المنسرح (سين³) مستفعلن الذي بعد مفعولات تعاقب فاءه، إذ لو أسقطا معا صار الجزء فعَلْتَن وقبله تاء مفعولات فيجتمع خمس متحركات وهو ممتنع في الشعر. وفي الخفيف نون

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) نون.

مستفعلن يعاقب ثاني الجزء بعده فلا يكف مستفعلن مع خبن ما بعده، وفي المجتث نون مستفعلن لن تعاقب ثاني فاعلاتن بعده، وإنما كف مستفعلن هنا وفي الخفيف لتركيبه من سببين بينهما وتد مفروق. وقال الشريف في عد بعض هذا من المعاقبة خلاف، قال غيره اختلف في الطويل والهزج، واتفق على معاقبة المديد والرمل، وأثبتها الناظم وابن ليون في الكامل والوافر والمنسرح، وأسقطها صاحب الختام منهم ولا تصح في المنسرح واتفق على إثباتها بين نون مستفعلن وألف فاعلاتن من الخفيف والمجتث. وأجازها الأخفش بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن، وجعل الخليل ما حذف فيه من ذلك من فساد المعاقبة، وسببه عدم اجتماع المتحركات الأربعة إلا ترى فاعلاتن متفعلن فيه ثلاثة ومع هذا سمع حذفهما معا نحو:

ثم ناد إذا دخلت دمشق يا يزيد بن خالد بن يزيد

يا يزيد بن خالد إن تجبني يلقني طائري بسعد السعود

وعليه قول ابن الرومي:1

لو تلفتت في كساء الكسائي ثم ألبست فروة الفراء 'ديوان ص35'

وتخللت بالخليل وأضحى سيبويه لديك رهن سبائي

2 هو أبو الحسن علي بن العباس بن جريج، وقيل جورجيس، المعروف بابن الرومي مولى عبيد بن عيسى بن جعفر بن المنصور الشاعر المشهور صاحب النظم العجيب ولد ببغداد سنة 221هـ ومن خلال شعره نلاحظ أنه يوناني الأصل، مات مسموما سنة 283 أو 284 هـ. أنظر: ابن الرومي، شرح أحمد حسن بسج. الديوان. الجزء الأول. ط.3. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002، صص. 7، 7.

وتكونت من سواد أبي الأسود شخصا يكنى أبا السوداء

لا فالله إن يعذك أهل الأرض إلا من جملة الأغبياء

هذه حجة الأخفش، وقال الخليل لم يجيء فساد المعاقبة إلا نادرا كقوله:

لعمرك ما حبي معادة بالذي يغيره الواشي ولا قدم العهد

ولا سوء ما جاءت به إذا حالها غواة الرجال فينا جونها بعدي

والشائع مراعاة المعاقبة في هذه المواضع كسائر مواضعها، ولفساده نون نحو:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقي

وأشده بعضهم: ثم نادي إذا دخلت دمشق بإشباع كسرة الدال، فلو صح قول الأخفش ما نون ولا أشبع انتهى. وعلة (منع¹) ساكني السببين في المعاقبة والمراقبة؛ قيل الاعتماد وقيل إنما لم يحذف من فعولاتن في الطويل لأنك لما حذف نون اعتمد المحذوف على الوند بعده، فلو حذف الألف لاعتمد على سبب ضعف باعتماده على غيره، ونوقض بأن طرده يقتضي أن لا يحذف متقدمين على الوند لأن مجاوزة ضعف بالاعتماد على وتد فلا يعتمد عليه، وقيل لئلا يتوالى أربعة متحركات من جزأين واعترض بجوازها من جزء واحد. وأجيب بأنها من جزأين مؤدية إلى خمسة في الخفيف والمجتث، وحمل الباقي عليهما ولا تستلزمه في جزء فجاز إلا في السريع، ويدل عليه اختلاف الخليل والأخفش في أقل من أربعة كما تقدم. فمنع الخليل حذف ساكني السببين معا وأجازه الأخفش؛ هذا في المعاقبة، وأما المراقبة فليعامل السببان

1 في (ب) منع حذف.

مع المفروق معاملتهما مع المجهول ليُطرد قانونهما إذا تأخرا عن الوجد. ولما اختلف الوجد إن خولف بينهما بامتناع السلامة، و ال في السببين والفرد والأول للعهد، وفي النجاء كذلك أي النجاء من المعاقبة؛ وفي المعاقبة والطرفان للحقيقة وإضافة ثاني وجزء للتعريف، وإضافة اسم من إضافة الشيء إلى نوعه كخاتم حديد، وتكثير حتما للنوعية وصدر وعجز وبرئ للحقيقة والإجمال في لهما النجاء، والتفصيل في للأول من الإطناب، وجملة وقد جاز أن ترى من الاحتراس. وفي ألفاظ البيتين الأولين مراعاة النظر، وفي الثاني الطباق لذكر الأول والثاني والصدر والعجز والطرفان، وفيه اللف والنشر كما تقدم. وفي الأول الجمع لجمع السببين والفرد في المعاقبة، وفيه التفريق على ما شرحناه لإدخال السببين والفرد في النجاء، والتفريق بين جهتي الإدخال. ففي المجتمعين جوازا، وفي الفرد حتما، والجزء والبرئ من التناسب، وبرئ وتفقد من الطباق.

الإعراب:

السببان فاعل بفعل محذوف يدل عليه اجتماعا، وقيل مبتدأ خبره اجتماعا، والنجاء مبتدأ خبره لهما، والفرد عطف على لهما وفيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إما على الضرورة أو على رأي من أجازته اختيارا. وفصل بين المعطوفين بالمبتدأ ضرورة، واو (للتقسيم¹) وحتما مصدر نوعي، وعامله النجاء وفيه نظر أو حال من الفرد كما شرحناه أو حال من الضمير في المجرور أو في متعلقه على القولين على شرح الجماعة، أو مصدر مؤكد لمضمون الجملة وعامله فعل من

1 في (ب) للتفسير.

لفظه محذوف وجوبا، وجملة لهما إلى حتما حال من السببين على أنهما فاعل أو من ضميرهما الفاعل باجتماعا، وجملة [المعاقبة¹] اسم ذا جواب إذا والفاء داخلة على الجواب، وذا إشارة إلى الاجتماع المقيد بالحال وفاعل تحل ضمير المعاقبة أو ضمير أسماء أنواعها، والجملة حال من المعاقبة أو من فاعل جاء وهو الأقرب، ويحتمل أن تكون استئناف إخبار. وجملة وجزؤها برئ إما مستأنفة وهو أبين أو معطوفة على جملة المعاقبة اسم ذا أو جملة قيل أو على جملة بجد، وأن جعلت مستأنفة وجواب متى تفقد محذوف يدل عليه وجزؤها برئ، وجملة وقد جاز أن ترى حال من الضمير الفاعل بتفقد.

ومنعك للضدين مبدأ شطر لم بأربعها كل مراقبة دعا

وأبحر طي جز مكانفة لها بأكملها فافعل بها أيها تشا

المفردات:

منع: معروف، قال الجوهري: المنع خلاف الإعطاء، ومنع فهو مانع ومنوع ومناع، ومنعت الرجل عن الشيء فامتنع منه، ومانعته الشيء ممانعة انتهى. وأراد به هنا أن لا يعطي ساكني السببين معا حذفًا وإلا إثباتًا.

الضدان: تقدما، وهما هنا الحذف والإثبات في ساكني السببين المتجاورين المذكورين.

1 مخرومة، وأثبتها من (ب).

مبدأ: مفعّل من بدأ، وهو صالح للمصدر والزمان والمكان، وهو الظاهر هنا أي مكان ابتداء بحر كذا. قال الجوهري: بدأت بالشيء بدءاً ابتدأت به، وبدأت الشيء فعلته ابتداءً، وبدأ الله الخلق وأبدأهم بمعنى، انتهى.

شطر: تقدم، والمراد به هنا إما البحر أو نصف البيت منه.

لم: صورة الكلمة الجازمة، ومراده هنا الرمز بحرفيها عن البحرين أو النصفين، أي نصفي بيتي لم؛ فاللام عن المضارع والميم عن المقتضب. (ومبدأ ما ذكر هو 1) مفاعيلن في المضارع ومفعولات في المقتضب، لأنهما الجزآن اللذان ابتدئ بهما كل شطر من شطري البيت في البحرين المذكورين.

أربعهما: في المعدود بالأربع هنا ثلاثة أوجه: الأول الأسباب اثنان في أول المصراعين من البيت واثنان في ثانيهما، وهي عيلن في المضارع ومفعو في المقتضب، وأنت الأربع لتأويل السبب بالكلمة واللفظة.

الثاني هي ثواني الأسباب، وهي الحروف السواكن؛ والحرف يؤنّث ويذكّر.

الثالث هي الأنصاف من البحرين، إذ في كل بيت نصفان فهي أربعة؛ وأنت أن شطر البيت الذي هو نصفه جهة منه، ويأتي تمام الكلام فيه.

كل: المضاف إليه كل الذي عوض عنه النتوين هم العروضيون أو أهل هذا الفن.

مراقبة: تقدم

دعا: سمى

1 ساقطة من (ب).

أبحر: جمع قلة لبحر، وتقدم.

طي جز: حروف رمز على الأبحر التي تدخلها المكانية؛ فالطاء للسريع والياء للمنسرح والجيم للبسيط والزاي للرجز. وأما تركيب الكلمتين على أن لهما معنى لغويا فرأيت في نسخ وبعضها يذكر صاحبها رواية ما فيها طي بالتشديد والخفض بإضافة أبحر إليه، وهو مصدر طوى وتقدم معناه. وجز أمر من جاز إذا خلف. قال الجوهري: جرت الموضع أجوزه جوازا سلكته وسرت فيه، وأجزته خلفته وقطعته وأنفذته، والاجتياز السلوك، وتجاوزته أي جزته، وتجاوز الله عنا عفا انتهى. وطي عند بعضهم مرفوع بالابتداء مصدر طوى النصيحة قبضها وأخفاها، وجز خبر طي أمر من جازك الشيء جوازا وجوزا بأخلفك.

مكالفة: تقدم معناها.

بكملها: الضمير للأبحر المذكورة، وكمل جمع كامل نحو عادل وعدل، وشارد وشرّد وهو صفة لأجزاء الأبحر المذكورة، أي في الأجزاء الكاملة منها وهي التي سلمت من نقص العلل اللازمة كأجزاء الحشو وبعض الأعاريض والضروب، واحترز من الأعاريض والضروب التي لزمها (نقص¹) وإن لم تدخلها العلل كلزوم طي ضرب العروض الأول من المنسرح. وكامل اسم فاعل من كمل؛ قال الجوهري: بفتح الميم وضمها وكسرهما وهو أردؤها، وتكامل وأكملته أنا، ورجل كامل وقوم كملة كحافد وحفدة، وأعطه هذا المال كَمَلا أي كله، والكمال التمام انتهى. وباقي المفردات بين.

1 في (ب) نصف.

التركيب: لما فرغ من بيان المعاقبة، بيّن في الأول من هذين البيتين معنى المراقبة وفي الثاني معنى المكافئة، وقد تقدم حدهما من كلامه عند تفسير الترجمة. وقال هنا أن منعك لاجتماع الضدين أو رفعهما، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والمعطوف والضدان هما الحذف والإثبات في ساكني السببين المجتمعين في الجزأين اللذين بهما يبتدئ بحر المضارع والمقتضب؛ وهما مفاعيلن في مبدأ المضارع ومفعولات في مبدأ المقتضب. فلا يقال مفاعل بحذف الياء والنون، ولا مَعَلات بحذف الفاء والواو، ولا مفاعيلن بإثباتهما، ولا مفعولات بإثباتهما بل مفاعلن أو مفاعيل، ومفعولات أو (مفعولات¹) فمفع الحذفين والإثباتين، والتزام واحد من كل نوع في لأربعة الأسباب التي تضمنها مصراعا البيت الواحد من أحد البحرين، أو في الحروف الأربعة السواكن وهي ثواني الأسباب المذكورة، أربعة في كل بيت من البحرين أو في الأربعة أنصاف نصفين في كل بيت من [البحرين²]. كل العروضيين سمى ذلك المنع مراقبة، ورجح بعضهم كون المراد بالأربع الأنصاف بأن الناظم أتى بذلك ليرفع توهم أنه أراد بالشرط البحر؛ لأنه مشترك بينهما، وإرادة البحر توهم أن محل المراقبة أول البيت من البحرين خاصة وليس كذلك.

قلت: وهذا إيهام بعيد، لأن معنى مبدأ الشرط لم على أن المراد البحر مبدأ أجزاء بحر لم (أو مبدأ أجزاء بيت بحر لم³) وأجزاء البحر أو البيت منه واحدة في كل بيت منه، فلا تحقق لأول البحر هذا مع ما ارتكبه من التأويل البعيد في تأنيث الأربع،

1 في (ب) مفعلات.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 ساقطة من (ب).

وقوى بعضهم هذا الوجه بأن قال: لو أراد الأسباب أو الحروف لقال بثمانيتها ليرفع الإبهام المذكور. وقد علمت جوابه، وأيضا فإنها هي ثمانية باعتبار البحرين، وإنما مراده البحر الواحد؛ ولو قال بثمانيتها لأوهم أن ذلك في البحر الواحد فيؤدي إلى فساد أعظم. والحاصل أن مفاعيلن إن دخله الكف بسقوط نونه تثبت الياء، وإن قبض بحذف بائه تثبت النون؛ فمن أبيات الكف:

دعاني إلى سعاد دواعي هوى سعاد

ومن أبيات القبض:

وقد رأيت الرجال فما أرى مثل عمرو

وإن خبن مفعولات بحذف فائه تثبت الواو، وإن طوى بحذف واوه تثبت الفاء فمن خبئه فينقل إلى مفاعيل: يقولون (لا يعدوا1) وهم يدفنونهم

ومن طيه فينقل إلى (فاعلات2): أقبلت فلاح لها عارضان كالبرد

واتفقوا على صحة المراقبة في المضارع لتأخر السببين عن الوجد، إلا من أنكر عروضه جملة، وأكثرهم أثبتتها في مفعولات في المقتضب. وذهب الفراء وغيره إلى نفيها فيه، ولم يثبت الخليل فيه بيت الخبل ولا نص على المراقبة فيه، فأخذ منه أن المراقبة عنده فيه. واحتج الأقلون بالسماع؛ فمن سلامة المقتضب:

لا أدعوك من بعد بل أدعوك من كثب

1 في (ب) لا تبعدوا

2 في (ب) فاعلاتن.

ومن خبله قوله: ذرفت مدامعه وفؤاده يجف

ومنه: حرمتك جارية فتركك في تعب

وبالقياس فإنه أطرده في جميع الشعر أن السببين إذا تقدما الوتد جاز حذف ساكنيهما معا مطلقا، فالمقتضب كذلك. فإن تأخر السببان عنه لم يحذف ساكناهما معا، وإن لم يجتمع أربع متحركات. وقد يقال: هذا من النادر فلا يفسد المراقبة كما تقدم في المعاقبة. لا يقال المقتضب كله نادر فلا ينافي الاحتجاج بالنادر؛ لأننا نقول معنى كونه نادرا أي (وجوده¹) بالنسبة إلى ما كثر من البحور وندور الخبل فيه أو السلامة بمعنى أنهما لو كثرا فيه لما خفى عن الخليل وغيره من المتقدمين، مع أن الخبل قبيح مطلقا. ولما كثر الطي فيه ذكره الخليل وغيره مع حسنه لكثرة سواكنه.

وقوله: وأبحر طي البيت بيان المكافئة ومحلها، وكثير لم يذكر هذه الترجمة لكون تغييرها من الزحاف كما تقدم. والمعنى أن (أبحر²) ما دلت عليه هذه الرموز المكافئة، أي هذا اللقب ثابتة لتلك البحور حالة أو موجودة في كملها أو في أجزاء كملها، فافعل بتلك البحور أو أجزائها الكاملة ما تشاء من حذف ساكني السببين المتجاورين في الجزء الكامل أو إثباتهما معا، أو حذف أحدهما وإثبات الآخر؛ لا كالمعاقبة والمراقبة اللتين لا يجوز فيهما إلا بعض الأحوال. والأجزاء الكاملة هي التي لم تنقصها العلل اللازمة كطي ضرب العروض الأولى من المنسرح. والمكافئة تدخل مستقلن المجموع الوتد لأن السببين إذا تقدما على الوتد المجموع جاز حذف

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) الجزء

ساكنيهما معا، وإذا تأخرا لم يجرز ولذلك لزم حكم المعاقبة مفاعيلن دون مستفعلن الذي ينفك منه، فإن المعاقبة لا تلزمه إلا بعارض. ووجه ذكر الناظم المنسرح في ما دخلته المعاقبة، ثم ذكره هنا فيما تدخله المكافئة وهما ضدان لا يجتمعان من بعض الوجوه أن أجزاءه تختلف؛ فأما مستفعلن الواقع في أول شطريه فحذف الساكنين فيه جائز، وأما مستفعلن الذي يلي مفعولات فلا يجوز حذفهما فيه لأن قبله تاء مفعولات وهي متحركة، فلو خبل مستفعلن لتوالى خمسة متحركات، ولذا لا يعده بعضهم من المعاقبة إذ امتناع حذف الساكنين إنما هو لعارض كقوله:

وبلد متشابه سمته قطعه رجل على جمل

فقوله: وبلد، هو أول جزء وهو فعلتن وسبباه محذوف من كليهما الساكن، وكذا قطعه وهنسمتهو مستفعلن ولا يخبل لأنه يتوالى فيه أربعة متحركات، والباء قبله متحركة فتجىء خمسة، فهذا البيت من المنسرح مبني من مستفعلن مفعولات مستفعلن، ومثلها. فدخلت المكافئة مستفعلن الأول ومفعولات وهما الجزآن الكاملان لأنهما حشو لا تدخلهما العلل. فمحل المكافئة ما قبل مفعولات ومحل المعاقبة ما بعده، ولاشترط الكمال في محل المكافئة جاز خبل الضرب السالم من الرجز، وامتنع في مقطوعه دون الخبن ولذلك لم يذكر المقتضب فيما تحله المكافئة، وأجازها الفراء غيره فيه، وقيل هو من محل المعاقبة. وهذا الخلاف كله في مفعولات لا في مستفعلن، ويمكن أن يقال في معنى التركيب من غير اعتبار الرمز، الأبحر التي في ركوبها طي المسافات البعيدة الشاقة جزها (بالمكافئة¹) التي هي الحفظ، والإحاطة ثابتة لكملها

1 في (ب) فالمكافئة.

ويجوز على هذا رفع أبحر بالابتداء والخبر جزء، والعائد محذوف أي جزؤها أو نصب أبحر بجز. وقال بعضهم معناه قبل التركيب خلف طي النصيحة أو العلم، وانبذه وراءك ولفظ طي مبتدأ خبره جز على حد: "وكل وعد الله الحسنی"، في حذف العائد وهو قليل في الخبر، ومنعه قوم للتهيئة والقطع بخلاف الصفة والصلة انتهى.

قلت: فالتقدير عنده الطي جزء، وتظيره بالآية في قلة حذف الضمير على رأي من لا يفرق في المبتدأ بين كونه كلا أو نحوه مما يفيد العموم وبين غيره وطريقة ابن مالك أن القلة مخصوصة بما لا يفيد العموم نحو ما أنشد ابن عصفور من قوله: وخالد يحمد سادتنا البيت. و ال في الضدين للعهد، وكذا إضافة أربع وكمل وتتكير مراقبة ومكانفة لإفادة الحقيقة، وتتكير كل لإفادة العموم وإضافة أبحر للاختصاص وتقديم معمول دعا للوزن.

الإعراب:

رأيت في نسخة مروية منعك منصوبا، وتوجيهه أن يكون مفعولا أولا لدعا، ومراقبة مفعوله الثاني، وللضدين معمول المنع، واللام زائدة لتقوية العامل لفرعيته في العمل، وهو على حذف مضاف أي لاجتماع الضدين أو لرفع الضدين، وأيهما قدرت فلتقدر الآخر معطوفا عليه كما تقدم، ومبدأ طرف للمضاف المحذوف لا لمنع، ويجوز أن يعمل فيه منع ولا يفسد المعنى خلافا لبعضهم. وبأربعها بدل من مبدأ، وكل مبتدأ خبره جملة دعا والرابط فاعل دعا ووحد اعتبارا بلفظ كل نحو: "كل كذب الرسل"، ويجوز أن يكون منعك مرفوعا بالابتداء وكل مبتدأ ثان، ودعا مراقبة خبر وحذف مفعول دعا الأول، وهو ضمير عائد على منع الذي هو المبتدأ الأول وهو الرابط من

جملة كل، لأن جملة كل خبر منع وأبحر مبتدأ طي جز مضاف إليه مكانفة مبتدأ ثان ولها خبره وبكملها بدل من الهاء بدل بعض من كل، والباء ظرفية بمعنى في، ويجوز أن تتعلق بالعامل في لها الذي هو الخبر، ويكون في موضع الحال من الضمير في المجرور.

وقوله: فافعل. جملة معطوفة على جملة مكانفة لها، وهي مؤذنة بأن ما بعدها مسبب عما قبلها؛ أي إذا ثبتت لها المكانفة وحقيقتها جواز التغييرات الثلاثة فافعل بها أيها تشاء، وفيه عطف الإنشائية على الخبرية وقد علمت وجهه والتأويل فيه. وقال بعضهم تحتمل الفاء الزيادة على قول من أجاز ذلك، والجملة مفسرة لما قبلها ومن لم ير زيادتها يجعلها جواب شرط مقدر؛ أي إن قصدت نظمها فافعل انتهى.

قلت: الجملة المفسرة لا تقترب بالفاء التي هي من صورة الوصل لأن المفسرة يجب فعلها لكمال الاتصال بينها وبين المفسر فتعين صورة القطع، وزيادة الفاء عند من يرى ذلك في غير هذه الصورة. وتقدير كونها جوابا ليس ببعيد، لكن تقدير الشرط إن قصدت نظمها غير مناسب وإنما المناسب إن أردت معرفتها، لأن مقصوده تعريف حقيقتها لمن أرادته قصد النظم أم لا، وأيها مفعول بافعل ومضاف إليه لأن الظاهر أنها موصولة، وهي في هذه الحالة مبنية ولها ثلاثة أحوال آخر هي فيها معرفة وبنيت لخروجها عن نظائرها من الموصولات في حذف صدر الصلة من غير طول، فيها تشاء صلة لها. ويجوز على بعد نصب مكانفة بجز على المفعولية ولام لها للتعليل أو على البدلية من أبحر إن نصبته بجز فتأمل.

أنواع العلل:

هكذا ثبت نص هذه الترجمة في نسخة قيل فيها أنها مروية، وثبت نصها في نسخة الشريف.

علل الأجزاء:

(وثبت عند بعضهم¹) علل الأعاريض والضروب. وكان هذه الأخيرة أخص من الأولين لأن فيها تعيين محل العلل. وعلى كل تقدير (فهو على حذف²) هذا باب بيان كذا. ولما فرغ من بيان التغيير الذي لا يلزم بالذات وهو الزحاف، أخذ يبين ما يلزم منه وهو العلة ومحلها الأعاريض والضروب، كما أفاد بإضافة العلل إليها على النسخة الأخيرة، وجميع الألفاظ الواقعة في النسخ تقدم بيانها إلا العلل وهي جمع علة وهو منقول. قال الجوهري: العلة المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول واعتل أي مرض فهو عليل، ولا أعلك الله أي لا أصابك بعلة انتهى. وجمعها علل وعلات؛ وقد تقدم حدها في الاصطلاح عند الكلام على ترجمة الزحاف المنفرد، وحدّها الناظم بما لم يكن مما مضى، وهو كالفصل وتلخيص الحد على ما اقتضاه كلامه أن يقال العلة هي التغيير اللاحق لأجزاء التفعيل بالزيادة والنقص، المغاير لتغيير الزحاف الذي مضى بيانه؛ وهو ما كان في ثواني الأسباب ولا خفاء بما فيه من الضعف من جهة الإجمال وغيره. ووجه التسمية أن الجزء دخله ما شغله عن السلامة أو ما صيرّه عليلا، أو كالعليل بزيادة أو نقص، واشتقوا منها الاسم فقالوا عليل ومعلول.

1 في (ب) غير أنّ الذي رأيته ثابتا عند بعضهم وعليه عول فشرح عليه ما صورته.

2 في (ب) فهو على حذف المبتدأ والخبر والمضاف والتقدير.

وما لم يكن مما مضى ادع بعله زيادته والنقص فرقا لذي النهى
 فزد سببا خفا لترفيل كامل بغايته (من بغايته¹) من بعد جزء له اهتدى
 ومجزو هج ذيله بالسكن تامنا وسبغ به المجزو في رمل عرا
 وإن زدت صدر الشطر ما دون خمسة فذلك خزم وهو أقبح ما يرى
 وحذف وقطف قصر القطع حذه وسلم ووقف كشف الخرم ما انفري
 مواقعها إعجاز الأجزاء إن أتت عروضاً وضرباً ما عدا الخزم فابتدا
 المفردات:

ألفاظ البيت الأول كلها تقدمت إلا النهى فإنها جمع نهية بضم النون وهي العقل. قال
 الجوهري: النهية بالضم واحدة النهى وهي العقول لأنها تنهى عن القبيح انتهى.
 خفا: بوزن حمل فوق الإدغام. قال الجوهري: الخف بالكسر الخفيف، وخرج فلان
 في خف من أصحابه أي جماعة قليلة انتهى. وقد تقدمت المادة.

ترفيل: قال الجوهري: الترفيل التعظيم، وترفيل الركبة إحمامها، ورفل في ثيابه يرفل
 أطالها وجرّها متبخترا فهو رافل، ورفل بالكسر رفلا (خرق²) في لبسته فهو رفل، وكذا
 أرفل في ثيابه وثوب رفل مثل هجف، وفرس رفل طویل الذنب انتهى. وفسره الناظم
 بأنه زيادة سبب خفيف على ضرب الكامل المجزوء، وضرب الكامل متفاعلن؛ فيزداد

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) جر أثوابه.

عليه (فُل1) وهما تاء ونون ساكنة، وتقلب النون الأصلية ألفا لما يأتي في التذييل فيصير وزنه متفاعلاتن. ووجه تسميته ترفيلا أن الزيادة في الشيء تعظيم له، أو لأن الوزن بالزيادة فيه أشبه الثوب الطويل الذي تجرّ ذيوه أو ذنب الفرس الطويل؛ فالجزء بتلك الزيادة يترفل ترفيلا وكأنه مصدر ترقل مطاوع رفلته، ويقال للجزء منه مرفل. وقال ابن السقاط: الترفيل زيادة سبب خفيف في آخر وتد مجموع انتهى. ولا يدخل إلا في متفاعلن في مجزوء الكامل، وكان يجوز في مواضع الإذالة إلا أنه لم يسمع. ويحتمل أن يكون اختصاصه بمجزوء الكامل تقوية لضعفه بالجزء وليس كجزء البسيط لأنه مثنى في أصله يزيد على الكامل بجزأين.

كامل: تام، وقد تقدم. والمراد به هاهنا البحر، ويأتي وجه تسميته كاملا إن شاء الله تعالى.

غايته: أي آخر الكامل وهو ضربه، قال الجوهري: الغاية مدى الشيء والجمع غاي مثل ساعة وساع انتهى.

جزء: تقدم معناه.

اهتدى: افتعل من هدى الشيء هديا بمعنى تقدم. قال ابن طريف في جامعه مستعمل في كل شيء حتى العصى في اليد. وقال الجوهري: هداه أي تقدمه. قال طرفة بن العبد2:

1 في (ب) قل.

2 هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، البكري الوائلي، أبو عمرو: شاعر جاهلي من الطبقة الرابعة، ولد في بادية البحرين نحو سنة 86 ق-هـ، أمر الملك عمرو بن الهند بقتله لأبيات بلغه أنه هجاه بها، فقتل شابا في العشرينات من عمره، وكان ذلك نحو 60 ق-هـ. له معلقة مشهورة شرحها الكثير من العلماء. انظر: الزركلي. الأعلام (225/3)؛ ابن قتيبة. الشعر والشعراء (158/1-196)؛ فؤاد سزكين. تاريخ التراث العربي. الرياض: جامعة الإمام الإسلامية، 1991. ج6، صص 14-19.

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه¹

وهادي السهم نصله، والهادي العنق وأقبلت هوادي الخيل إذا بدت أعناقها ويقال أول رعييل منها انتهى.

مجزوء: مفعول من الجزء المتقدم، وهو صفة للبحر

هـج: رمز على بحرين؛ فالهاء للكامل والجيم للبسيط وصورته اللغوية أمر من هاج إذا تحرك. قال الجوهري: هاج الشيء يهيج هيجا وهياجا وهيجانا، واهتاج وتهيج إذا ثار، وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى، وهيجة وهاجه بمعنى انتهى.

ذيله: أي طوله ومثله أذله وهو أمر من ذيل، والمصدر تذييل وربما قيل الإذالة وهو مأخوذ من الذيل. قال الجوهري: الذيل واحد (ذيال2) القميص وذيوله، وذالت المرأة تذييل جرت ذيلها على الأرض وتبخترت، وملاء مذيل طويل الذيل، وأذالت المرأة قناعها أرسلته، وفرس ذائل طويل الذنب والأنثى ذائلة، وفرس ذيال طويل الذنب فإن قصر وطال ذنبه قالوا ذيال الذنب، والذائل الدرع الطويلة الذيل. وحده الناظم في الاصطلاح بأنه زيادة حرف ساكن ثامن في آخر جزء من مجزوء بحر الكامل والبسيط، وذلك مستفعلن في البسيط فيؤول إلى مستفعلن ومتفاعلن في الكامل فيؤول إلى متفاعلان. وقال ابن السقاط: الإذالة زيادة حرف ساكن في آخر وتد مجموع.

1 أنظر: طرفة بن العبد، شرح مهدي محمد ناصر الدين. الديوان. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002. ص. 73.

2 في (ب) أذيال.

وقال ابن بَرِّي: لا تدخل إلا في فاعلن ومستفعلن المجموع الوتد و(مفاعلتن¹) فقط انتهى.

قلت: وإذا اختص بمجزوء البسيط والكامل فكيف يدخل فاعلن وهي بذال معجمة، ويقال في الجزء مذال وسمي بذلك تشبيهاً بذيل الفرس وغيره مما ذكر، وزيدت النون دون غيرها قياساً على التتوين لأنها نون لفظاً تزداد في الاسم بعد كماله؛ ولما كانت المزيدة ساكنة كالأصلية قبلها أبدلت الأصلية ألفاً كالنون الحقيقية والتتوين وفقاً لجواز اجتماع الساكنين، وأحدهما حرف مد لأن المد كالحركة.

السكن: رأيت في نسخة مروية بفتح السين وكأنه أراد به الساكن الذي هو لغة الثبوت والاستقرار. واصطلاحاً فقد الحركات الثلاث أو الإسكان، فيكون مصدر ولم يحفظ كما نطق به الناظم، ولكنه اضطر إلى ذلك ويفتقر جوازه ضرورة إلى سماع أيضاً. وعلى هذا فهو على حذف مضاف أي بذى السكون وهو الحرف الساكن، وأجاز بعضهم كسر السين فيكون بمعنى الساكن ونظيره التلو والتالي، وعلى هذا فلا حاجة إلى المضاف.

وسبغ به: أي وكمل بالساكن، والمصدر التسبيغ. قال الجوهري: شيء سبغ أي كامل واف، وأسبغت النعمة تسبغ بالضم سبوغاً اتسعت، وأسبغها الله أتمّها، وأسبغ الوضوء إتمامه، وذنب سبغ واف، والسابغة الدرع الواسعة، (ولابسها مسبغ، وتسبغة البيضة ما توصل به من حلق الدروع²) فتستر العنق، وفحل سبغ طويل الجردان

1 في (ب) متفاعلن.

2 ساقطة من (ب).

وضده الكمش انتهى. والتسبيغ في الاصطلاح زيادة حرف ساكن في آخر مجزوء الرمل؛ هكذا قال الناظم. وقال ابن السقاط: زيادة حرف ساكن في آخر سبب خفيف، إلا أنه عبّر عنه بالسبغ، والصواب التسبيغ أو الإسباغ. قال ابن بري: ويجوز أن يدخل في كل جزء آخره سبب خفيف، لكن اختص دخوله بفاعلاتن فقط تزداد آخره نون ساكنة وتقلب النون الأصلية ألفا فيصير فاعلاتن ساكن النون، وقال بعضهم إنما يقال فاعليان لأن (الأصل¹) كضاريات والجمع لا يثنى.

قلت: والإدغام هنا أيضا لا أصل له ولم يعهد، والمقصود كما تقدم ما يحفظ مثال المتحرك والساكن مع ورود استعماله في اصطلاح أهل العروض، وهو معنى قول الناظم: بعد وضع زنة تحذوا بها حذو من مضى. أي من العروضيين، ويسمى الجزء مسبغا. ووجه التسمية أن الجزء صار سابغا بما زيد فيه، واشتركت هذه الألقاب الثلاثة في معنى الزيادة على الجزء. واختص الأول باسم الترفيل لأنه زيادة السبب ويختص بالكامل فكان اسم التعظيم أحق به، واختص الثاني باسم الذيل لأنه زيادة في صيغة المفرد كذيل الفرس، واختص الثالث التسبيغ لإلحاقه بصيغة الجمع فكأنها قبله كملت، لأن صيغة الجمع لا صيغة بعدها فما يلحقها يشبه الزائد في الثوب ونحوه الذي يخفي ويعفي الأثر.

رمل: المراد به هنا أحد البحور، ويأتي إن شاء الله تعالى وجه تسميته بذلك، وهو في اللغة مشترك بين معان منها الهرولة.

1 في (ب) الأصل فاعلاتن.

عرا: أي حل؛ قال الجوهري: عراني الأمر واعتراني إذا غشيني، وعروته أعروه عروا
الْمَمْتُ به وأتيته طالبا فهو معرؤ، وتعروه الأضياف وتعتربه تغشاه انتهى.

دون: من الظروف المكانية بمعنى أقرب، وهي نادرة التصرف. قال الجوهري: دون
نقيض فوق، وهو تقصير عن الغاية ويكون ظرفا انتهى.

خزم: بالزاي هو في اللغة مصدر خزمت البعير إذا جعلت في أنفه الخزامة، وهي
حلقة من شعر، (ومنه الحديث: "لاخزام ولا زمام في الإسلام" أي أن الله وضع
بالإسلام ما كانت الجاهلية تفعله من الخصاء وخزم التراقي والأنوف. وقال الجوهري:
خزمت البعير بالخزامة وهي حلقة من شعر¹) تجعل في وترة أنفه يشد بها الزمام،
ويقال لكل مثقوب مخزوم، والطير كلها مخزومة لأن وترات أنوفها مثقوبة؛ ولذا يقال
نعام مخزوم. وخزمت الجراد في العود نظمته انتهى. وحدّه الناظم اصطلاحا بأن يزداد
في صدر الشطر من شطري البيت حرف أو حرفان أو ثلاثة أو أربعة وهذا منتهاه،
وهو معنى قوله ما دون خمسة. ووجه التسمية أن هذا زيادة على البيت يوجب بعض
تغيير فيه كما أن تلك زيادة على أنف البعير تؤثر فيه بعض أثر. ويقال شبّه
(الجزء²) بالزيادة في أوله بما يزداد في أنف البعير.

أقبح: أفعال من القبح ضد الحسن. قال الجوهري: القبح نقيض الحسن، وقد قبح
قباحة فهو قبيح، وقبحه الله أي نجّاه من الخير فهو من المقبوحين، يقال قبحا له
وقُبِحا، وأقبح أتى بقبيح، والاستقباح ضد الاستحسان وقبح عليه فعله تقبيحا انتهى.

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة من (ب).

يرى: تقدم نظيره غير مرة

حذف: قال الجوهري: حذف الشيء إسقاطه، حذف من شعري ومن ذنب الدابة أخذت، والحذافة ما حذفته من الأديم وغيره، (وحذفت رأسه بالسيف قطعت منه قطعة¹) انتهى. وحده الناظم بأنه حذف سبب خفيف، وقال ابن السقاط: الحذف ما حذف منه سبب خفيف من آخر الجزء انتهى. وهذا في الحقيقة حد للمحذوف لا للحذف، وفي الحدين دور لا يخفى ومثاله حذف لن من فعولن ومفاعيلن فينقلان إلى فعل وفعولن. ووجه التسمية أن الجزء لما حذف آخره شبه بالذي قطع ذيله أو شيء منه، ومحلّه فعولن ومفاعيلن وفاعلاتن المجموع الوند وكان يجوز دخوله في فاع لاتن المفروق الوند لكن لزمه الجزء فصار مربعا مختلف الأجزاء، فلو تغير أحد جزأيه لالتبست أجزاء دائرته؛ ولذا جاز في مفاعيلن في الهزج. وإن كان مربعا لاتفاق أجزائه فأحدها يدل على أصل دائرته، ولا يدخل مفاعلتن ولا مستقع لن المفروق الوند لئلا يوقف على متحرك، ومنع الجرمي² ومن تبعه دخوله في مفاعيلن وقالوا أنه قصر بعد قبض.

قطف: هو لغة بمعنى القطع. قال الجوهري: قطف العنب قطفًا، والقطف بالكسر العنقود وبجمعه جاء القرآن: "قطفها دائية"³، والقطف والقُطاف وقت القطف،

1 في (ب) وحذفت رأسه بالسيف قطعت، وحذفت منه قطعت منه قطعة.

2 وهو مولى لجرم بن ريان، وجرم قبيلة من قبائل العرب من اليمن، أخذ النحو عن الأخفش وغيره، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، أخذ اللغة عن أبي زيد والأصمعي وطبقتهم. له عدة مؤلفات منها: "كتاب القوافي"، "كتاب العروض"، "التثنية والجمع"، وغيرها. انظر: الفهرست للنديم (62/2)؛ تاريخ الأدب لبروكلمان (162/2).

3 من سورة الحاقة، الآية 23.

والقُطافة بالضم ما يسقط من العنب إذا قطف كالجرامة من التمر، وأقطف الكرم دنا قِطافه والقوم حان قِطاف كرومهم انتهى. وعرفه الناظم بأنه حذف سبب خفيف وإسكان ما قبله، ووجه التسمية أن الجزء لما حذف منه سبب وحركة شبّه بما قطف من الثمار وقد علق به شيء من الشجرة. ولا يدخل إلا (مفاعلتن¹)، وكان حقه أن يدخل في مستقع لن المفروق الوجد في مجزوء الخفيف، ولم يسمع فيه ولعله لكثرة الإجحاف لأجل ما حصل من الجزء، ومن ثم جاز القصر فيه إذ هو أقل من القطف. وصوّب بعض امتناعه فيه لئلا يجتمع ساكنان.

قصر: قال الجوهري: قصرت الشيء أقصره قصرا حبسته، ومنه مقصورة الجامع، وقصرته على كذا لم تجاوز به إلى غيره، والتقصير من الصلاة ومن الشعر كالقصر، وأقصرت من الصلاة لغة في قصرت انتهى. فهو إما الحبس أو الإسقاط؛ وحدّه الناظم بأنه حذف ساكن من سبب وتسكين ما قبله، وكان حقه أن يقول حذف ساكن من سبب في آخر الجزء. وقال ابن السقاط: حذف آخر السبب وتسكين ما قبله. وكان حقه هو أيضا أن يقول السبب في آخر الجزء؛ ومثاله حذف نون فاعلاتن وتسكين تائه فينقل إلى فاعلان فيلتقي ساكنان الألف والنون. ووجه التسمية أن الجزء لما حذف آخره وأسكن ما قبله منع من الحركة، وسيأتي في كلام الناظم توجيه آخر، ومحلّه فاعلاتن مجموع الوجد ومستقع لن مفروقه في مجزوء الخفيف، ولا يدخل فاع لاتن المفروق الوجد في المضارع (الجزئ²)، ودخوله مفاعيلن في الهزج من الجائز لكنه لم يسمع، ولا يدخل مفاعلتن لئلا يلتقي ساكنان مع العصب.

1 في (ب) مفاعيلن.

2 في (ب) لجزمه.

القطع: معروف؛ قال الجوهري: قطعت الشيء قطعا وقطعت النهر قطوعا عبرت، وقطع ماء الرّكية قطوعا، وقطاعا نقص انتهى، والمادة طويلة. وحدّه الناظم بأنه حذف ساكن من وتد وتسكين ما قبله، وهي عبارة قاصرة؛ وكان حقه أن يقول حذف آخر الوتد المجموع وتسكين ما قبله، ومثاله فاعلن تحذف نونه وتسكّن لامه فينقل إلى فعلن، ومستفعلن المجموع الوتد تحذف نونه وتسكّن لامه فينقل إلى مفعولن. في هذين يدخل وفي متفاعلن، ويدخل مع الحذف في فاعلاتن وفعلولن ويسمى البتر. ووجه التسمية أن الوتد لما نقص منه أشبه وتد الخشب إذا قطع، فكان النقص هنا كالقطع هناك أو أشبه ما قطع منه شيء من أوتاد الخشب.

حذ: استعمله الناظم مدغما للضرورة وهو واجب الفك لفتح عينه. قال الجوهري: الحذ خفة الذنب، [يقال¹] بعير أحدّ وقطاة حدّاء خف ريش ذنبها، ورجل أحدّ خفيف اليد. قال الفرزدق² يهجو عمر بن هبيرة:

أوليت العراق ورافديه فزار يا أحدّ يد القميص

ويمين حدّاء حلفها صاحبها بسرعة، ومن قاله بالجيم (يذهب إلى أنه جدّ؛ جدّ العير الصليانة، ورحم حدّاء وجدّاء، وعن الفرّاء إذا لم توصل. والحذ³) في العروض من

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

1 هو أبو فراس همام بن غالب التميمي الشاعر المشهور بالفرزدق صاحب جرير لقب بالفرزدق لغلظته وقصره وله عدة قصائد منها قصيدته التي يمدح فيها الإمام زين العابدين توفي سنة 110 قبل جرير بأربعين أو ثمانين يوما. أنظر: صديق بن حسن القنوجي. أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت. ص. 76.

3 في (ب) يذهب إلى أنّه جذها أي قطعها، يقال رحم جذاء وجدّاء إذا لم توصل، والجذذ.

باب الكامل إسقاط الودت عن عجز متفاعلن فيبقى متفا فينقل إلى فعْلُن، والقصيدة حذَاء، وقَرَبٌ حذحاذ أي سريع مثل (حتحات1) انتهى. وكنى الفرزدق بقوله: أخذ يد القميص عن قصر كمّه (تشميرا للسرقة2). وحدّه الناظم بأنه حذف وتد مجموع من الكامل كما قال الجوهري. ووجه التسمية أن الجزء لما حذف وتده صار قصيرا أو خفيفا لخفة النطق به، أو شبه ما قطع منه بقطع الذنب أو خفته. وسماه صاحب العقد وابن السيد الجدد بالجيم ودالين مهملين من الجد وهو القطع؛ والأول أكثر كما هو في عروض الخليل. قال الشريف: وأتى به الناظم مسكّن العين؛ فإما أن يكون بالذال المعجمة وسكّن العين المفتوحة ضرورة وتجنّس ذلك على فتحه، وإما أن يكون بالذال المهملة وسمّاه جدّا لأن الجد القطع، وإنما أخذ العروضيون الجدد بفتح الدال منه انتهى. وظاهر كلام الناظم اختصاصه بالكامل. وقال ابن برّي: لا يدخل إلا في مستفعلن المجموع الودت ومتفاعلن، ويجوز في فاعلن إلا أنه لم يسمع.

صلم: بفتح العين معناه قطع الأذنين، وبسكونها مصدر وهو فعل الفاعل كما نطق به الناظم. قال الجوهري: رجل أصلم أي مستأصل الأذنين، وصلّمت أذنه أصلها صلّما استأصلتها، ومصلم الأذنين إذا اقتطعتا من أصولهما، والظليم مصلم الأذنين كأنه مستأصلهما خلقة انتهى. ويطلق أيضا على (اعتلال3) الأذن. وحدّه الناظم بأنه حذف وتد مفروق، ولا يكون إلا في السريع كما ذكر، ومحلّه مفعولات يحذف وتده فيبقى مفعو فينقل إلى فعلن ساكن العين. شبّه حذف لات من الجزء لإشراف حروفه

1 في (ب) سجاب.

2 في (ب) يشير به إلى السرقة والخيانة.

3 في (ب) استكال.

على بقية الجزء بقطع الأذن التي هي عضو مشرف، وقياس قولهم أصلم أن يكون صلم بفتح اللام، وتسكين الناظم له ضرورة ولم يحفظ فعله.

وقف: مصدر معناه الحبس. قال الجوهري: وقفت الدابة تقف وقوفا، ووقفتها أنا يتعدى ولا يتعدى، ووقفت الدار للمساكين وقفا وأوقفتها بالألف لغة رديئة، ولا يقال أوقفت إلا عن أمر كنت فيه أي أفلعت كذا وكل شيء يمك عنه انتهى. وحدّه الناظم بأنه تسكين السابع المتحرك. ووجه التسمية أن آخر الجزء حبس عن الحركة كحبس الدابة عن المسير والدار عن البيع، ولا يدخل إلا مفعولات فينقل إلى مفعولان.

كشف: معناه إظهار. قال الجوهري: كشفت الشيء فانكشف وتكشف، يقال تكشف البرق إذا ملأ السماء، وكاشفه بالعداوة باداه بها، ويقال في الحديث: "لو تكاشفتكم ما تدافنتم"؛ أي لو انكشف عيب بعضكم لبعض انتهى. وحدّه الناظم بأنه إسقاط السابع المتحرك، ولا يدخل إلا مفعولات كالوقف تحذف تاؤه فينقل إلى مفعولن. قال ابن بري: وسمي مكشوفاً لأن أول الوجد لفظه لفظ السبب غير أن وقوع التاء بعده منع أن يكون سبباً؛ فإذا حذفت منه التاء انكشف وصار سبباً.

الخرم: قال الجوهري: مصدر خرمت (الخرز أخرمه بالكسر اثائته¹)، وما خرمت شيئاً ما نقصت وما قطعت، وما خرم الدليل عن الطريق ما عدل، ورجل أكرم بين الخرم وهو الذي قطعت وتره أنفه أو طرف أنفه لا يبلغ الجدع، والأكرم أيضاً المثقوب الأذن، وقد انخرم ثقبه انشق فإذا لم ينشق فهو أكرم وذلك الموضع الخرمة

1 في (ب) الجزء أخرمه بالكسر إذا حذفت ثانيه.

انتهى. وحدّه عند الناظم حذف (حرف1) من أول الوجد المجموع الكائن في الصدر؛ وقال ابن السقاط: هو حذف أول حرف من الجزء، ويعني الجزء الأول من البيت وقد يكون في أول النصف الثاني. ووجه التسمية أنه شبه حذف أول حرف من الجزء بخرم الأنف لأن أنف الشيء أوله، ولا يدخل إلا في ثلاثة أجزاء فعولن ومفاعيلن ومفاعلتن لأن الخرم لا يكون إلا في أوائل الأوتاد المجموعة، ولا يوجد ما أوله وتد مجموع غيرها. وإنما اختص الوجد لأن حذف أول السبب الخفيف يؤدي إلى الابتداء بالساكن، والثقل يسكن بالإضمار فيعود خفيفا. واستدل الفارسي في الإيضاح على منع الابتداء بالساكن بأنهم لم يخرموا متفاعلن كما خرموا فعولن لأن متفاعلن يسكن ثانيه؛ فلو خرم لأدى إلى الابتداء بالساكن. واستدل بعضهم على جوازه في متفاعلن بقول ابن الزبيري:

تتكبوا عن بطن مكة إنها كانت قديما لا يرام حريمها

ستون ألفا لم يؤوبوا أرضهم ولم يعيش بعد الإياب سقيمها

فخرم أول البيت الأول وأول النصف الثاني من البيت الثاني، واعترض باحتمال كونه وقصا. وجوز التبريزي² خرم السبب إذا زحف وصار يشبه الوجد، وحكاه ابن رشيق في العمدة؛ وهذا في مثل متفاعلن يدخله الوقص ومستفعلن يدخله الخبن، واستدل

1 ساقطة من (ب).

2 هو محمد بن عمر بن الفضل الفضيلى القاضى قطب الدين التبريزى الملقب بأخوين النحوي ولد سنة 680هـ كان فقيها أصوليا ونحويا وولي قضاء بغداد توفي سنة 736هـ .
أنظر: الوعاة للسيوطي (1/199).

لهذا بما يدخله من القلة بحيث لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه، وفي بعضه نزاع في الرواية.

انفري: وعناه انقطع. قال الجوهري: فريت الشيء أفريه فريا قطعته لأصلحه، وفريت المزادة خلقتها وصنعتها، وفريت الأرض سرتها وقطعتها، وأفريت الأوداج قطعتها، والشيء شققته فانفري، وتفري انشق، يقال تفري الليل عن (صبحه¹)، وأفري الذئب بطن الشاة الكسائي أفريت الأديم قطعته [للإفساد، وفريته قطعته²] للإصلاح، وتفريت الأرض بالعيون انبجست انتهى. ويشبه أن يقال لما كانت هذه الحذوفات عللا وهي كلها حسنة عند الخليل على ما تقدم عنه في مقدمة الزحاف المنفرد كانت قطعاً للإصلاح فعبر الناظم عنها بانفري على ما ذكر الكسائي.

مواقع: جمع موقع أو الموضع الذي توجد فيه هذه الأنواع من النقص المذكورة. قال الجوهري: مواقع الغيث مساقطه، يقال وقع الشيء موقعه، وموقعة الطائر بفتح القاف الموضع الذي يقع عليه، وميقعة البازي الموضع الذي يألفه فيقع عليه، والوقع بالتسكين المكان المرتفع من الجبل عن أبي عمر انتهى. وباقي ألفاظ البيت تقدم تفسيرها.

التركيب:

يقول أن التغيير اللاحق لأجزاء التفعيل سواء كان بالزيادة أو النقص ليس من التغيير الزحافي الذي مضى في ثاني الأسباب سمّه علة فرقا بالتسمية بين اللقبين لذوي

1 في (ب) جنحه، ومكتوبة على الهامش صبحه وفي النص الصباح.

2 ساقطة، وأثبتها من (ب).

العقول لأجل افتراق حقيقتي مدلولهما؛ فتغيير العلة لا يكون في ثاني السبب بل يكون في كله خاصة أو فيه مع بعض سبب آخر، أو في كل وتد أو في بعضه أو في سبب وبعض وتد. وما في الوجد قد يكون أوله كالخرم أو وسطه كالتشعيب أو آخره وهو كثير، وتكون العلة بزيادة ونقص كما ذكر. واختلف في اشتراط اللزوم فيها وعليه يبني على الخرم والتشعيب والخرم منها؛ فمن لم يشترط اللزوم كالناظم عدّها من العلل كونها في وتد، ومن اشترطه عدّها من الزحاف. وبدأ الناظم بذكر الزيادة جريا على عادته في مراعاة اللف والنشر المرتب لأنه قدّم ذكر الزيادة في البيت الأول فقال: فزد سببا خفيفا في غاية البحر الكامل وهي ضربه الذي هو آخر جزء منه من بعد جزء الكامل المذكور تقدم تلك الزيادة، فلا تدخله إلا بعد جزئه أو من بعد جزء تقدم للكامل على تلك الزيادة وهو إسقاط جزأين منه فيصير مربعا، وتلك الزيادة لترفيله أي لتدخله العلة المسماة بالترفيل. ويقال للجزء الذي زيد عليه ذلك السبب مرقّل، فخرج من هذا أن اركان الترفيل أو شروطه أشياء منها أن يكون بزيادة سبب خفيف لا بغيره من الثقيل أو الوجد أو الحرف، ومنها أن يختص بالكامل ولا يدخل غيره من البحور. ومنها أن يكون في مجزؤه أي في مربعه لا في تامه وهو مسدسه، ومنها أن يكون في غايته وهو ضربه لا في عروضه ولا في حشوه. فإن قلت ومنها أن يكون في آخر وتد مجموع ولم ينبّه عليه الناظم؛ قلت كونه في غايته يستلزمه لأنه متفاعِلن وآخره وتد مجموع، ويقال ذلك للشعر أيضا (وبيته: 1)

ولقد سبقَتْهم إليّ فلمْ نزعْتَ وأنتَ آخِرُ

1 في (ب) كقوله.

تقطيعه:

ولقد سبق تهموالي يفلم نزع توأنت ءآخر

تفعيله:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلاتن

ثم قال: وذيل مجزوء البسيط والكامل بزيادة حرف ساكن ثامنا للجزء؛ أي تصير به حروف الجزء ثمانية. ويقال لتلك الزيادة الإزالة أو التذييل، وللجزء بسببها مزال أو مزيل؛ وخرج من كلامه أيضا أن التذييل لا يكون بزيادة متحرك ولا بأكثر من حرف، وأنه لا يكون إلا في مربع الكامل ومسدس البسيط وهما مجزوءاهما، لا في مسدس الكامل ومثمن البسيط وهما تاماهما. فإن قلت ولا يكون أيضا إلا في آخر وتد مجموع وفي آخر جزء ولم ينبّه على ذلك الناظم؛ قلت لما قال في البيت قبله بغايته ولم ينسخه بذكر محل آخر، علم أن ما يذكر بعد ذلك من الزيادة محلها الغاية حتى يذكر خلاف ذلك كما تقدم في تسديس الدوائر. ويدل عليه قوله بعد وإن زدت صدر الشطر؛ فعلم أن الزيادة التي تقدمت إنما هي في الغاية. وأيضا قوله بعد في العلل مواقعها أعجاز الأجزاء، وإذا كان محله الضرب علم أنه لاحق بوتد مجموع لأنه مستعملن في البسيط ومتفاعلن في الكامل، ومما ينبه على أن محله الآخر تسميته كما تقدّم أنه مأخوذ من ذيل الفرس والأول أولى.

وبيته في البسيط: إنا ذمنا على ما خيلت سعد بن زيد وعمراً من تميم

تقطيعه: إناذمم ناعلى ماخييلت سعدبن زي دن وعم رن من تميم

تفعيله: مستعملن فاعلن مستعملن مستعملن فاعلن مستعملن

وبيته في الكامل: جدث يكون مقامه أبدا بمختلف الرياح

تقطيعه: جدثن يكو ن مقامهو أبدين بمخ تلفررياح

تفعيله: متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلان

ثم قال وسبَّغ؛ أي وزد ذلك الحرف الساكن الثامن في آخر مجزوء الرمل الذي يحل بك، اتسبغ بتلك الزيادة الجزء الذي لحقته أو البحر. ويقال للزيادة التسبغ وللجزء مسبغ، وتعيين محله وأركانه أو شروطه من كلام الناظم كما تقدم في التذييل، إلا أن هذا يلحق السبب وذاك يلحق الوند، وعلم ذلك حين ذكر الناظم أنه يلحق الغاية، وغاية الرمل سبب خفيف.

وبيته: يا خليلي ازيعا فاس تخبرا رسما بعُسفان

تقطيعه: ياخيللي يربعافس تخبرارس من بعسفان

تفعيله: فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

ثم قال وإن زدت البيت؛ هذا نوع من زيادة العلة وهي التي تكون في الصدر، خلاف التي تقدمت فإنها تكون في الغاية، والمتقدمة لازمة لقوله: وذيل وسبَّغ؛ فأتى فيهما بصيغة الأمر وهو للوجوب، وهذه جائزة لقوله: وإن زدت. فأتى بصيغة الشرط المقتضية أن ذلك لاختيار الناطق؛ فقال إن زدت في أول الشطر من البيت، إمّا الشطر الأول أو الثاني. وعلم ذلك لإطلاقه الشطر ولم يقيد به بأول ولا ثان أقلّ من خمسة أحرف، فذلك الفعل الذي هو الزيادة هو المسمّى خزما بالخاء والزاي المعجمتين وهو أقبح علّة ترى في الشعر؛ ولذلك لم يجز للمولد استعماله، وشمل قوله ما دون خمسة زيادة حرف واحد من حروف المعاني أو كلمة من حرفين أو

ثلاثة أو أربعة، والحرف الواحد إن لم يكن من نفس الكلمة فجائز اتفاقاً، وإن جعل من نفس الكلمة والفرص أن الوزن يزيد به فأجازه بعضهم وهو ظاهر النظم، ونقل بعضهم الإجماع على منعه. مثال خزم أول الشطرين بحرف:

وكأنَّ أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل

فزاد الواو. وبحرفين:

يا مطر بن ناجية بن سلمة إنني أجفى وتغلق دوني الأبواب

فزاد يا. وبثلاثة:

لقد عجبت لقوم أسلموا بعد عزهم إمامهم للمنكرات وللغدر¹

فزاد لقد. وبأربعة:

اشدد حيازيك للمو ت فإن الموت لاقبكا

ولا تجزع من المو ت إذا حل بواديبكا²

فزاد اشدد وهو غاية ما سمع. ومن مجيئه في أول النصف الثاني بزيادة حرف:

والهبانيق قيام حولنا بكل ملثوم إذا صب همل³

1 انظر: كعب بن مالك الأنصاري. الديوان . ط1. بيروت: دار صادر، 1997، ص50. وهو ليس كما قال المؤلف كعب بن مالك بن عثمان بن عفان، ولا يوجد اسم كعب لشاعر حفيد الصحابي عثمان بن عفان، وستجد ترجمة الشاعر كعب كذلك في المرجع.

2 انظر: علي بن أبي طالب. الديوان . ط3. دار المعرفة: بيروت، 2005، ص116.

3 انظر: لبيد بن ربيعة. الديوان. ط1. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص96.

فزاد الباء مع كل، والهباينيق جمع هبنيق الوصيف. ومثله:

كل ما رابك مني رائب ويعلم الجاهل مني ما علم

فزاد الواو. وبحرفين:

بل بريقا بتّ أرقبه بل لا يرى إلا إذا اعتلما

فزاد بل في أول النصف الثاني. وبثلاثة:

الفخر أوله جهل وآخره حقد إذا تذكرت الأقوال والكلم

فزاد حقد. وربما جاء الخزم بحرف في أول النصف الأول وحرفين في أول النصف

الثاني كقول طرفة:

أتذكرون إذ نقاتلكم إذ لا يضر معد ما عدمه

فزاد الهمزة في (الأول وإذ في الثاني¹)، ويروى هل تذكرون فيكون بحرفين فيهما. وقد

يتوالى الخزم في الأبيات القليلة، واستحسنه الزجاج إذا كانت منسوقة بحرف العطف.

وحكى عن النحاس 14 بغية السيوطي¹ عن ابن كيسان² أنه كان ينشد (قول امرئ

القيس³):

وكان أبانا في أفانين ودقه

1 في (ب) أول الأول وإذ في أول النصف الثاني.

2 هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن كيسان، والكيسان الغدر، اسم له. وهي لغة ساعدية، وكان ابن كيسان نحويًا ومغفلاً، وكان أبو الحسن فاضلاً حط المذهبين وأخذ عن الفريقين -البصريين والكوفيين-، توفي ببغداد سنة 299هـ. وله من الكتب: "تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها"، "المذكر والمؤنث"، "معاني القرآن" وغيرها. انظر: الفهرست (94/2)؛ تاريخ الأدب لبروكلمان (171/2).

3 في (ب) قول امرئ القيس في جملة أبيات وقعت لها من ضروب وأنواع مختلفة وهي قوله.

وكان ذري رأس (المجيمر) غدوة

وكان سباعا فيه غرقى (غديّة)

كلها منسوقة بالواو. ولا يقع الخزم حشوا اتفاقا إلا (في شذوذ أنشد الزجاج):¹

يا نفس أكلا واضطجاعا يا نفس (ليست) بخالدة

فزاد يا في حشو النصف الثاني وخزم به عن الوزن، وصوابه بحذف يا الثانية. ولا يصح أن يكون ذلك ترفيلا في العروض لأنه لم يسمع له نظير فيحمل عليه؛ قال ابن بري: وحكى الشيخ أبو بكر اجتماع القبيحين الخرم بالراء والخزم بالزاي في قوله:

ألا يا عائذا بالله من سرف الغنا ومن رغبة يوما إلى غير (مرغب)

فزاد ألا وخزم فعولن فقال ياعا، ووزنه فعُْلن والأصل فعولن. ويروى أيا عائذا وهو الصحيح فيكون سالما منهما. قال الزجاج² إنما أجازوا الخزم وهو زيادة على الوزن كما أجازوا زيادة حرف المعاني في الكلام والمعنى مستقل دونه نحو فبما رحمة ولئلا يعلم.

1 في (ب) في شذوذوعليه يتخرج ما أنشده الزجاج.

2 هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ببغداد سنة 241هـ، كان في صغره يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فعلمه المبرد. كان من كتّاب الوزير القاسم بن عبيد الله بن سليمان العباسي. توفي ببغداد سنة 311هـ. من كتبه: "معاني القرآن"، "العروض"، "خلق الإنسان"، "الأمالي" وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي (40/1)؛ الفهرست للنديم، ص66.

ثم قال: وحذف البيت. لما فرغ من ذكر علل الزيادة اللازمة والجائزة أخذ يذكر علل النقص اللازمة والزائدة؛ فبدأ باللازمة وهي ما ذكر في هذا البيت إلا الخرم. وهذه الألقاب من قوله: حذف، إلى قوله: الخرم. تقدم حدها كلها في المفردات، وسيأتي للناظم في التفصيل وحذف مبتدأ وما بعده معطوفات عليه، فما صرح فيه بالعاطف ظاهر وغيره على تقديره، وما انفرد خبر. والظاهر من هذه الأسماء أنها ألقاب على معانيها لا مصادر، فما هي الخبر بلا تقدير محذوف وهي موصولة أو نكرة موصوفة، أي هذه المذكورات ما انقطع من الأجزاء من الحروف أو ألفاظ انقطعت من الأجزاء. ويجوز أن تكون المذكورات مصادر، وما على الوجهين خبرها على حذف مضاف أي حذف ما انفرد. وعلى الإعرابين فالكلام من المجاز؛ أما من الأول فلاستعمال المصادر استعمال الأسماء، وأما على الثاني فلإضمار، لكن باب غير الإضمار في المجاز أكثر فكان أولى. وصح الابتداء بهذه الأسماء وإن كانت نكرات إما لأن المراد بها الحقائق أو للتقسيم، أو لأنها معطوفة أو يقدر بعد كل واحد منها محذوف إما صفة له أو معمول له أي وحذف من الجزأين وقطف منه وكذا إلى آخرها، وعلى (الجزء يعود ضمير حذوه).

وقوله: مواقعها - البيت - يعني أن العلل الزائدة والناقصة لازمة أو جائزة، إنما محلها أواخر الأجزاء إذا كانت تلك الأجزاء أعاريض أو ضروبا، ولا تدخل في أوائل الأجزاء مطلقا ولا في أواخرها إن كانت حشوا، وهذا البيت وقع في أكثر النسخ في هذا المحل. ووقع في بعض النسخ المروية إثر البيت الأول من هذا الفصل وهو قوله: وما لم يكن، وكلا النسختين مناسب. لا يقال يترجح ما في أكثر النسخ لأن

1 في (ب) وعلى الحذف يعود ضمير حذوه.

تقديمه من التصديق قبل التصور، فإنه لم يقدم بيان العلل لأنا نقول تصوّرها إجمالاً تقدّم لأنه مستفاد من الحذ وذلك كان في الحكم عليها. (ولقائل أن يقول استثناء¹) الخرم منها مرجح لنسخة التأخير لتوقف معقوليته على التمام على تفصيل القول فيه وفي غيره، ولا يكفي في ذلك معرفتها إجمالاً؛ وفيه نظر لأن معقوليته على التمام إنما تتأتى بما يذكر بعد. ثم استثنى الناظم من العلل التي حكم عليها بأنها محل الإعجاز الخرم؛ فإنه لا يكون إلا في ابتداء الجزء لا في عجزه وفي الصدر كما سيأتي لا في العجز ولا في الحشو بل في أول الصدر. وقد يأتي في أول العجز فالأعراض التي تلحق الأجزاء كانت مما استعملته ومما أثبتته الخليل ليترد له فك الدوائر على ثلاثة أقسام؛ قسم يلحق ثواني الأسباب ولا يكون إلا في حشو الأبيات وهو الزحاف، وقسم يلحق الأوتاد خاصة وتتفرد به المبادئ وهو الخرم، وقسم يلحق الأوتاد والأسباب معا وتتفرد به أعاريض الأبيات وضروبها وهو العلل. وفي بعض النسخ في ابتداء جار ومجرور وهو خبر مبتدأ محذوف؛ أي فموقعه في ابتداء أجزاء البيت. وفي بعضها فابتداء بفاء العطف وهو إما خبر لمحذوف أيضاً؛ أي فمحلّه ابتداء البيت كأول، أو مبتدأ والخبر محذوف؛ أي فابتداء محله. وابتداء وإن كان نكرة لكن المراد به الحقيقة أي الصدر (المقابل للعجز²)، فلذا صح الابتداء به.

تنبيهان: الأول الخزم بالزاي المعجمة ضد الخرم بالراء، ولما كان الأول زيادة جعله الخليل بالزاي لزيادتها على الراء بنقطة، ولما كان الثاني نقصاً جعله بالراء.

1 في (ب) ولقائل أن يقول استثنى المصنف الخرم ولا شك أنّ استثناء.

2 في (ب) المقابل للعجز المراد للانتها.

الثاني الخزم من أسماء الزحاف، لكن لما كان زيادة أحقه بأسماء الزيادة من العلل. واختلف في الخرم، فذهب جماعة منهم الناظم إلى أنه علة، وذهب الأكثر ومنهم ابن السقاط إلى أنه زحاف، وقد اضطرب فيه قول الخليل فظاهر ما في (الفرش¹) من عروضه أنه زحاف، لكنه ذكر بعد ذلك أن محال العلل أربعة: ابتداء وفصل وغاية واعتماد. والابتداء عنده هو الجزء الذي يدخله الخرم، فهو عنده علة على هذا، ومثار الخلاف أي الجانبين أرجح؛ فمن نظر إلى أنه في الأوتاد جعله علة، ومن نظر أنه لا يلزم جعله زحافا. واختلف في مسوغه مع أنه يخرج عن الوزن؛ فقال الأخفش من أجل أن في كل بيتين سكتة فكأن المحذوف يعادلها ولا خفاء بضعفه. وقيل لأنه في أول البيت يقابل الترتم المزيد في آخره وضعف بوجوده حيث لا ترتم نحو: أدوا ما استعاروه وكان العيش عاريه

وفي هذا التضعيف ضعف ظاهر. وقال الزجاج لأن أول البيت مفتتح الوزن فينطق به كيف اتفق، إذ لا يشعر بوزنه إلا بعد ذلك. وقال ابن رشيق لأن العربي يتكلم بغير الشعر ثم يبدو له فيصرفه للشعر، فمن هنا احتمل لهم وقبح على غيرهم حتى عيب على أبي تمام قوله: هن عوادي يوسف وصواجه

(مع أنه أولى بالعرب وتتكير²) علة للحقيقة وكذا كامل وجزء ورمل وخرم وكل منكر في قوله: وحذف البيت وعروضا وضربا، ويحتمل تنكير جزء النوعية ويضع ذلك في رمل عند إمعان النظر، وتتكير فرقا وسببا للنوعية و ال في النقص نائبة عن الضمير، أو الضمير محذوف. وفي النهي والسكن والمجزوء والشطر والقطع والخرم

1 في (ب) الفرس.

2 في (ب) وما يتعلّق بكلام الناظم من علم المعاني أنّ تنكير.

والأجزاء للجنس أو الحقيقة، وفي الخرم ثانيا للعهد وهي في الأجزاء محتملة له أيضا، والإضافات الواقعة في الأبيات كلها للاختصاص.

وقوله: ادع بعلّة؛ زيادته من الإطناب للبيان بعد الإجمال، وكذا الترفيل كامل بغايته. وتقدم القول في أسماء الألقاب أهي من المجاز أو حقائق عرفية، وإن كانت مجازات فالعلاقات تقدمت في وجوه التسميات، وقال الشريف: إنما عبر بانفري على الحذف لأن جميع ما ذكر في البيت علل نقص، جعل ما حذف لأجلها من الجزء بمثابة ما قطع منه وفري تمثيلا انتهى. وفي زيادته والنقص طباق ومراعاة نظير من وجه، وفي إعجاز وابتداء وعروضا وضربا طباق. ولا تخلو ألفاظ أكثر الأبيات (هذه عن 1) مراعاة النظير، وفي بعض الأبيات نوع من التقسيم. وفي وإن زدت - البيت - الجمع، وكذا في البيت بعده. ولا يبعد أن يكون قوله في ابتداء من التسهيم المسمى بالإرصاد.

الإعراب:

ما من قوله ما لم (موصولة أو نكرة موصوفة²) أي التغيير الذي أو تغييرا لم يكن، وهي مفعول أول بادع ومفعوله الثاني بعلّة وتعدى إليه بالباء لأنه بمعنى سم، وما في مما موصولة أو نكرة موصوفة وزيادته والنقص بدلان من ما مفعول ادع الأول بدل اشتمال وبدل مفصل من مجمل، وتحتل ما احتمالا مرجوحا أن تكون مبتدأ وخبره ادع ومفعوله الأول ضمير محذوف يعود على المبتدأ هو الرابط وزيادته

1 في (ب) من.

2 في (ب) موصولة معرفة أو موصوفة نكرة

والنقص بدلان منه، ((وفرقا مفعول من أجله ولذي النهى متعلق به أو صفة له فيتعلق بمحذوف))، ويحتمل أن تكون زيادته مفعول ادع والجملة خبر ما وهذا أقل تكلفاً⁽¹⁾))، ويحتمل أن يكون فرقا حالا من فاعل ادع. فعلى رأي من يراه حالا بنفسه فلذي النهى متعلق به أو صفة له، وعلى رأي من يجعل الحال فعلا محذوفا هو العامل في المصدر فاللام متعلقة بالفعل مبيّنة للفاعل المفروق نحو تبا لزيد أو المفعول المفروق له نحو سقيا له، ولا تكون على التقدير صفة للمصدر لأنه نائب عن فعله والفعل لا يوصف، ولك أن تعلقها بأعني أو تقدر إرادتي لذوي فيكون في البيت ثلاث جمل. فزد جملة معطوفة على جملة ادع ولترفيل متعلق بزد واللام (للتعليل²)، وكذا بغايته والباء للظرفية وكذا من بعد ومن لابتداء الغاية، وله إما صفة لجزء، وكذا جملة اهتدى أوله متعلق باهتدى والجملة صفة لجزء، ومجزوء مفعول بفعل محذوف يفسره ذيله المتأخر من باب الاشتغال والجملة معطوفة على زد. ويجوز رفع مجزوء على أنه مبتدأ خبره ذيله والنصب أرجح، وجملة عدا صفة لرمل أو حال من المجزوء وبه يتعلق في رمل، وجملة وهو أقبح ما يرى جملة مستأنفة.

وقوله: وحذف - البيت - تقدم إعرابه، ومواقعها مبتدأ وأعجاز الأجزاء خبره أو أعجاز الأجزاء مبتدأ ومواقعها خبر وعروضا وضربا حالان من فاعل أتت وهو ضمير الأجزاء، وهما وإن كانا جامدين إلا أنهما مؤولان بالمشتق من غير ما وجه ونصبهما على الظرفية ضعيف لأنه يكون المعنى إن أتت الأجزاء في الأجزاء لأن العروض والضرب من الأجزاء. ومن جوّز ذلك قال العروض آخر النصف الأول

1 جملتان مختلفتان في الترتيب بين النسختين.

2 في (ب) للتعليل.

والضرب آخر الثاني، فكأنه قال إن أتت الأجزاء آخر النصفين ولو صرّح به لكان ظرفاً حقيقة انتهى. قلت هو وإن كان ظرفاً لكن آخر النصفين (عين 1) الجزأين وهما العروض والضرب، فإن كان مظروفهما العروض والضرب اتحد الظرف والمظروف، وإن كان غيرهما لزم أن يحل في العروض والضرب أو في محلها ما ليس منهما كالصدر أو الحشو وذلك باطل لاجتماع الضدين فتأمله وجواب إن أتت محذوف لدلالة الجملة المتقدمة عليه، أي فمواقعها إعجاز الأجزاء (والخرم 2) منصوب على الاستثناء بعداً ولا يصح جرّه بها في الأكثر لاقترانها بما، وفي ابتداء تقدّم إعرابه.

ففي حاسوبك الحذف للخف واظفنا	به إثر سكن بد والأثقل انتقى
وحسبك فيها القصر حذفك ساكنا	وتسكين حرف قبله إذ حكى العصى
كذا القطع لكن ذاك في سبب جرى	وفي وتد هذا وجهز له حوى
وحذفك مجموعاً دعوا خذ كامل	وإلا فصلم والسريع به ارتدى
ووقف وكشف في المحرك سابعا	فاسكن واسقط بحر طي ول الهدى
وقطعك للمحذوف بتر فسبب	وقيل المديد اختص باسميه في الدعا

المفردات:

حاسبوك: مراد الناظم منه الرمز بحروفه على البحور التي يدخلها الحذف؛ فالحاء للرمز والألف للطويل والسين للمتقارب والباء للمديد والواو للهزج والكاف للخفيف،

1 في (ب) غير.

2 في (ب) وللجزم.

وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول. وحاسب فاعل من الحساب وهو (العد1)؛ قال الجوهري: حسبته أحسبه بالضم حسبا وحسابا وحسابا وحسابا إذا عدته، والمعدود محسوب، وحسب أيضا كنعقض بمعنى منقوض، وحاسبته من المحاسبة انتهى. اقطنن: أمر من القطف وتقدم معناه لغة واصطلاحا.

إثر: بكسر الهمزة وتسكين التاء ظرف أي بعد من غير فصل. قال الجوهري: تقول خرجت في إثره بالكسر أي في أثره، والأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء وضربة السيف، وسنن النبي صلى الله عليه وسلم آثاره انتهى.

سكن: تقدّم أنه أراد به سكونا أو إسكانا والراجع هنا الثاني، لكنه نطق به كذلك ضرورة شبه ترخيم الضرورة أو تصغير الترخيم ولم يسمع كما نطق به.

بد: الباء بمعنى في، والبدال رمز للبحر الذي يدخله القطف. وأما صورته اللفظية بتقدير أصالة الباء فيحتمل أن يكون أمرا بمعنى فرق بين الحذف والقطف لاشتراكهما في أن كلا (منهما2) حذف سبب خفيف، واختصاص القطف بتسكين ما قبل المحذوف إلا أنه (يتوقف3) على سماع الكسر في مضارعه. قال الجوهري: بدّه بيده بدّا فرقّه، والتبديد التفريق، يقال شمل مبدّد، وتبدّد الشيء تفرّق انتهى.

الأثقل: أفعّل من ثقل وأراد به الثقل لأنه هنا صفة للسبب. قال الجوهري: الثقل ضد الخفة، تقل منه ثقل الشيء ثقلا كصغر صغرا فهو ثقيل انتهى.

1 في (ب) العدد.

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) للوقف.

انتفى: افتعل من النفي مطاوع نفي أي ذهب. قال الجوهري: نفاه طرده، تقول نفيته فانتنى، ونفى أيضا يتعدى ولا يتعدى وهذا ينافي ذلك وهما يتنافيان، والنَّفوة بالكسر والنَّفية كل ما نفيته، والنَّفاية بالضمّ ما نفيته من الشيء لردائه انتهى.

حسبك: هي حروف رمز على البحور التي يدخلها القصر؛ فالحاء للرمل والسين للمتقارب والباء للمديد والكاف للخفيف، ومعناها لغة كفلك. قال الجوهري: حسبك درهم أي كفاك، وهو اسم وشيء حساب أي كاف ومنه عطاءً حساباً، وأعطى فاحسب أي أكثر، وحسبك من رجل أي كاف لك من غيره، يستوي فيه الواحد وغيره لأنه مصدر نعت بعد النكرة وحال بعد المعرفة، (ورأيت¹) زيدا حسب يافتى أي حسبي أوحسبك. فلا تتون لإرادة الإضافة نحو جاء زيد ليس غير أي ليس غيره انتهى. وغير حكى العصى من ألفاظ البيت تقدّم تفسيره فأما

حكى: فمعناه شابه. قال الجوهري: حكيت عنه الكلام حكاية وحكوته لغة حكاها أبو عبيدة، وحكيت فعله وحاكيته إذا فعلت مثل فعله، والمحاكاة المشابهة، يقال فلان يحكي الشمس حسنا ويحاكيها انتهى. وأما

العصى: فمعروفة؛ قال الجوهري: مؤنثة وفي المثل العصى من العصية، أي بعض الأمر من بعض، يقال عصى وعصوان والجمع عُصِي وعِصِي وهو فُعُول وإنما كسرت العين لما بعدها، وأعص كزمن وأزمن، وألقى عصاه ترك السفر وهذه عصاي. وقال الفرّاء أول لحن سمع بالعراق عصاتي، وعصوته بالعصى ضربته بها انتهى. وأراد بها الناظم هنا مثال المقصور.

1 في (ب) ووليت.

وقوله: كذا - البيت - تقدم تفسير مفرداته غير

جهاز: وأراد به الرمز بحروفه على الأبحر التي يدخلها القطع؛ فالجيم للبسيط والهاء للكامل والزاي للرجز. قال بعضهم ويحتمل أن يكون مصدر الجهاز على القتل وأجهزت إذا أسرعت قتله وأن يكون فعلا ماضيا مفتوح العين وتسكينها جائز كشهر (ونونه1) لأن مثله إذا سمي به انصرف انتهى. والوجه الثاني فيه تكلف ولم يذكر الجوهري الثلاثي، ونصه الأصمعي أجهزت على القتل إذا أسرعت قتله وقد تمت عليه، ولا يقال أجهزت على الجريح انتهى.

وألفاظ وحذفك - البيت - تقدم تفسيرها إلا السريع فإنه سيأتي وإلا

ارتدى: وهو افتعل؛ قال الجوهري: تردى وارتدى أي لبس الرداء، والردية كالركبة من الركوب، وهو حسن الردية، ورديته تردية، والرداء الذي يلبس وتثنيته رداءان ورداوان والجمع أردية انتهى. وزاد غيره التثنية بالياء ومصدر ارتدى ارتداءً وأصل همزته الياء.

وقوله: ووقف إلى طي تقدم تفسيره

طي: تقدم أيضا، والمراد به هنا الرمز بحرفيه على ما يدخله الوقف والكشف من البحور؛ فالطاء للسريع والياء للمنسرح.

ل: فعل أمر بمعنى اتبع أو أقرب، ونظيره على الأول قول الشاطبي¹ وعند سراط والسرط ل قبنلا. وقال الجوهري: والولي المطر بعد الوسمي، سمي وليا لأنه يلي الوسمي، ووالى بينهم ولاء أي تابع، وتقدم هذا عند قوله: فاقض على الولا. ومن الثاني قال الجوهري: الولي القرب والدنو، يقال تباعدنا بعد ولي، وكل مما يليك أي مما يقاربك، يقال منه وليه يليه بالكسر فيهما وهو شاذ، وأوليته الشيء فوليه انتهى.

الهدى: الإرشاد والدلالة، يذكر ويؤنث. يقال هداه الله للدين هدى وهديته الطريق والبيت هداية عرفته لغة الحجاز، وغيرهم يقول هديته إلى الطريق وإلى الدار، وهدى واهتدى بمعنى انتهى.

بتر: قطع. قال الجوهري: بترت الشيء بترًا قطعته قبل الإتمام، والانبتر الانقطاع، والباتر السيف القاطع، والأبتر المقطوع الذنب، وفعله بتر بالكسر يبتتر بترًا، والبتتر الذي لا عقب له وكل أمر انقطع من الخير أثره فهو أبتر انتهى. فتلخص من كلامه أن البتر بإسكان التاء وفتحها القطع. وعرفه الناظم في الاصطلاح بأن تقطع الجزء المحذوف؛ وقد علمت أن الحذف إسقاط سبب خفيف، والقطع حذف آخر الوند المجموع وتسكين ما قبله فإذا اجتمعا سمي ذلك بترًا، ومثال ذلك فاعلاتن يسقط منه تن للحذف والألف التي تليه ثم تسكن اللام للقطع فيبقى فاعل ينقل إلى فعْلن، وفعولن تحذف منه لن للحذف والواو ثم تسكن العين للقطع فيبقى فع فينقل إلى فل.

1 هو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي ولد في 538هـ ووصف بالضرير الأعمى المكفوف توفي 590 هـ . أنظر: ابراهيم محمد الجرمي. الإمام الشاطبي سيد القراء. دمشق: دار القلم، 2000، صص. 18-21. (هو محمد بن علي بن يوسف أبو عبد الله رضي الدين الأنصاري الشاطبي عالم باللغة له عدة تصانيف منها حواش على صحاح الجوهري وغيره ولد في بلنسية وتوفي بالقاهرة وهو أستاذ أبي حيان النحوي. أنظر: خير الدين الزركلي. الأعلام. الجزء 6. ط5. بيروت: دار العلم للملايين، 1980، ص283.)

ووجه التسمية أن الجزء بعدما حذف منه أشبه المقطوع الذنب فقيل للجزء أبتّر، والفعل منه بتر بالكسر لأن أفعل لا يأتي إلا من فعل المكسور العين، ومصدره فعل بالتحريك، ولعلّ الناظم سكّنه ضرورة أو راعى من يقول في الجزء مبتور فإنه من بتر بالفتح، والمصدر منه كما نطق به المصنّف بترّاً ولا يدخل غير هذين الجزأين.

بسبب: الباء الأولى ظرفية بمعنى في، والسين والباء الأولان رمز على البحرين اللذين يدخلهما البتر؛ فالسين للمتقارب والباء للمديد. وألغى السين والباء الأخيرين إذ لا يقع بهما لبس لتكرهما. والسبب لغة - قال الجوهري - المفاضة، يقال بلد سبب وسباسب؛ وأما السباسب في شعر النابغة فيعني به (عيدا لهم¹).

المديد: البحر ويأتي إن شاء الله تعالى.

اختص: بضم التاء مبني للمفعول؛ قال الجوهري: خصّه بالشيء خصوصا وخصوصية وخصوصية والفتح أفصح وخصيصي وإنما يفعل هذا خصان (من الناس أي خواص منهم، والخاصة خلاف العامة²) واختصه بكذا أي خصّه به انتهى.

باسميه: الظاهر أن ضمير اسميه راجع إلى البتر، واسماه هما الاسمان اللذان تركب منهما وهما القطع والحذف. فإذا اجتمعا في الجزء في المديد لم يقل له أبتّر كما يقال لجزء المتقارب إذا اجتمعا فيه، بل يقال فيه محذوف مقطوع فيدعى باسمي البتر

1 في (ب) غير الهم.

2 ساقطة من (ب).

مفصلين. وقال بعضهم الضمير عائد على قطع المحذوف واسماه القطع والحذف انتهى. واسميه تثنية اسم وتقدم القول فيه.

الدعاء: ممدود وقصره ضرورة بمعنى التسمية وتقدم.

التركيب:

لما فرغ من ذكر علل النقص اللازمة على سبيل الإجمال أخذ يذكر محل كل نوع منها من البحور على سبيل التفصيل، وبدأ بالأول؛ فالأول منها على عادته في مراعاة اللف والنشر المرتب فقال: ففي أبحر حاسوبك يوجد أي يدخل الحذف للسبب الخفيف، واقطفا أي واستعمل القطف بحذف السبب الخفيف لكن بعد تسكين الحرف الذي قبله يليه. وبهذا يفارق الحذف فإنه حذف السبب الخفيف بلا مزيد، ويكون هذا القطف في بحرالوافر وجزؤه مفاعلتن؛ فإذا حذف سببه الخفيف وهو تن بقي قبله سبب ثقيل وهو عل فإذا سكنت اللام صار سببا خفيفا وانتفى الثقيل. أو تقول سكنت اللام أولا فانتهى السبب الثقيل ثم حذف السبب بإثر التسكين، وهذه العبارة أجرى مع لفظ الناظم فإنه جعل الحذف إثر التسكين؛ وإلى انتفاء السبب الثقيل بتسكين ما قبل المحذوف أشار الناظم بقوله: والأثقل انتفى. فإن قلت من أين يعلم أن الحذف وما يذكر بعده إنما يكون في آخر الأجزاء؛ قلت من قوله مواقعها أعجاز الأجزاء كما تقدم. ويعلم الجزء الذي يدخله الحذف وغيره من العلل من تعيين البحور لكل علة؛ فنتبه لذلك في كل ما يأتي بعد مما لم يقع فيه بيان من الناظم بالنص على محله. فإن قلت ما الذي دل على أن بابد بمعنى في، والدال خاصة هو الرمز مع احتمال كون الحرفين رمزا نحو هج المتقدم، وتكون الباء رمزا على المزيد أيضا. قلت أجابوا

عن هذا بوجهين؛ أحدهما أن القطف كغيره من العلل فلا يلحق إلا العروض أو الضرب وجزؤهما في المديد لكونه لا يستعمل إلا مجزوءاً، فاعلاتن وما قبل سببه لا يقبل التسكين ليكون حذف السبب إثره لكونه ليس بمتحرك بل ساكن. الأصل الثاني قوله: والأثقل انتقى؛ وما قبل المحذوف من فاعلاتن ليس بسبب فضلا عن كونه ثقيلًا ينتقى بالتسكين بل هو وتد، وأقواهما الثاني يظهر بالتأمل. ولا يدعى أن القطف عقل وقصر لأن فيه تشتيت الحذف ولعدم تركيب علة من زحفين وعلة، لأنه قبل العقل زحفان وفيه نظر. وأما اعتبار التركيب المعنوي في حاسوبك فقد يقال معناه ففي الفعل أو الأمر الذي يقال فيه الملائكة أو نوو الأمر حاسوبك عليه يدخل الحذف؛ إما بترك بعضه ليخف الحساب أو بتركه بالكلية وهو أخف. وقد يقال في معنى واقظن أي واقطف بذلك الحذف أثر سكون النفس من حركتها واضطرابها إلى الاستكثار مما يحاسب عليه تفريق (أمرها1) بذلك الاضطراب والأثقل عليها الذي به يكثر حسابها؛ انتقى بذلك القطف ولا يخفى ما في هذا من الإشارات.

وقوله: وحسبك - البيت - أي وأبحر حسبك يدخل فيها القصر؛ وهو حذفك ساكنا من سبب في آخر الجزء وتسكين حرف متحرك قبله، وسمي قصر لأجل أن حكي أي شابه العصى وهو المقصور النحوي لأنه إنما سمي مقصورا في بعض الوجوه لقصره عن ظهور الحركات فيه. فكذا هنا لما التزم تسكين ما قبل المحذوف منع من الحركة، فسمي الجزء مقصورا والفعل قصر، أو يقال لما حذف من الجزء قصر عن التمام كقصر الاسم المقصور كالعصى عن المد. وأما المعنى التركيبي فيشبه أن يقال والذي يكفيك فيه القصر فاقصر عليه ولا تتعداه إلى طلب الفضول؛ ومعالجة

1 في (ب) بعدها.

تحصيل هذا المطلب بأن تحذف ما تسكن إليه النفس من الآمال البعيدة، والاقتصار على (وضيف¹) الوقت الذي هو بمثابة تسكين ما قبل المحذوف. وتسمى هذه المعالجة قصراً لمحاكاتها العصى التي تؤدب بها الدابة التي لا عقل لها، المشابهة للنفس من حيث هي.

وقوله: كذا القطع؛ أي هو بحذف الساكن وتسكين ما قبله، فالتشبيه والإشارة راجعان إلى الحذف والتسكين، لكن ذلك أي مجموع الأمرين المسمى قصراً جرى أمره أي نشأ وابتدأ انطلاقه كما يجري الماء من السبب. وهذا أي مجموع الأمرين المسمى قطعاً حاصل في وتد، وهذا هو الفرق بينهما. وأبحر جهاز حوى جميعها القطع؛ فضمير له عائد على القطع وفاعل حوى ضمير جهاز أي مدلوله، فلذلك وحد الضمير وإن كان على حذف مضاف وهو أبحر وعليها في الحقيقة يعود الضمير، فكان حقه أن يكون ضمير جمع لكنه أفرد بتأويل مدلول جهاز، ويشبه أن يكون المعنى الركيبي كذا القطع يجب أن يكون فيما بحسبك. ولما كان القطع أبلغ من القصر لكونها في الأوتاد التي بها بقاء الأسباب، وجب أن يكون هناك بحذف بعض الضروريات التي هي بمثابة الأوتاد. وحاوي هذا الأمر وضابطه الاقتصار على تجهيز الحال وتسهيل دفع الضرورات بما أمكن، أو يكون المعنى والإجهاز على النفس وقتلها سريعاً هو الذي (يحوي²) هذا الأمر الشاق عليها إذ لا تتحمله ما دامت حية. ولما كان الأول من الأسباب مع بقاء الضروريات كفى في ردعها عنه تأديبها بآلة تشبه العصى ويحتمل معانٍ أخر.

1 في (ب) مهم وظائف.

2 في (ب) يحوز.

وقوله: وحذفك - البيت - أي حذفك الوند المجموع من الجزء هو الذي سمّاه العروضيون الحذف، ولا يكون إلا في الكامل فلذلك أضافه إليه، وهي من إضافة المظروف إلى ظرفه نحو: مكر الليل، وصاحبي السجن، وألد الخصام. بمعنى في عند بعضهم وبمعنى اللام كغيرها عند أكثرهم على طريقة الاتساع؛ وإن لم يكن الوند المحذوف من الجزء مجموعا بل مفروقا سمي ذلك الحذف صلما والجزء أصلم، وهذا معنى وإلا فصلم أي وإن لم يكن الوند مجموعا فاسم حذفه صلم، وبحر السريع هو الذي ارتدى بهذا الصلم أي اشتمل به كما يشتمل بالرداء، وإنما عبّر بهذه العبارة لكونه اختص به كاختصاص الرداء بلبسه.

وقوله: ووقف - البيت - أي أن الوقف وهو إسكان الحرف السابع المتحرك، والكشف وهو إسقاطه كائنان في بحري طي؛ أو يدخلان بحري طي. وهكذا كان الأصل بحري بالتثنية، إلا أنه وحده للضرورة واعتبارا بجنسهما.

وقوله: فاسكن؛ تفسير للوقف، واسقط تفسير للكشف ومحلها معا السابع المحرك، وهذا على عادته في مراعاة اللف والنشر المرتب. وإلى هذه المراعاة أشار بقوله: ول الهدى؛ أي واتبع طريقي التي جعلتها لك إرشادا ودلالة في مراعاة الترتيب. ولا يبعد أن يكون قصد الأمر باتباع جنس الهدى، وورى به عن اصطلاحه جعلنا الله من المهتدين إلى ما يحبه ويرضاه بمتّه وفضله. وقد تقدّم أن محلها مفعولات، ولا يكونان في المنسرح إلا مع النهك، وفات الناظم التنبيه على ذلك.

وقوله: وقطعك للمحذوف - البيت - أراد أن يبيّن في هذا البيت حقيقة البتر ومحلّه من البحور، وهذا اللقب من العلل المركبة لأنه من علّتين. فقال: وقطعك؛ أي الجزء

المحذوف. كفاعلاتن المحذوف سببه الأخير إذا قطعتة بعد الحذف، بأن حذفت الألف التي قبل السبب المحذوف وسكنت اللام، سمي ذلك الفعل بترًا كما تقدم وهو كائن في بحري سبب كما تقدم تفسيرهما؛ فيدخل البتر البحرين جميعا على رأي الجمهور. وقيل المديد لا يسمى هذا الإعلال فيه بترًا بل يختص باسمي علتى البتر، فيقال فيه مقطوع محذوف؛ وإنما يطلق البتر على هذا التغيير في المتقارب وذلك أن جزء المديد الذي يدخله هذا التغيير فاعلاتن ويبقى بعده فاعل وهو أكثر الجزء، فينقل إلى فعلن فيبعد إطلاق البتر هنا. بخلاف المتقارب فإن جزأه فعولن ويبقى بعد التغيير المذكور فع وهو أقل الجزء، فينقل إلى فل. ولا خفاء بصحة إطلاق البتر على مثل هذا التغيير، وهذا القول حكى عن الزجاج وعن الخليل أيضا، وإليه أشار الناظم بقوله: وقيل المديد اختص باسميه في الدعاء؛ يعني بخلاف المتقارب فإنه بقي على تسمية هذا التغيير فيه بترًا والجزء أبتر، وعبارة الناظم غير وافية بالمقصود لأنها توهم أن المديد يشارك المتقارب في اسم البتر، واختص عنه بزيادة تسميته بالاسمين وليس كذلك. و ال المعرفة في ألفاظ هذه الأبيات الستة هي للحقيقة إلا الداخلة على العصى فإن المراد بها حقيقة مثال اللفظ، وكذا النكرات الواقعة فيها هي أيضا للحقيقة.

وقوله: وحسبك - البيت - فيه إطناب لأن فيه تفصيلا بعد إجمال. وكذا البيت بعده. وكذا ووقف - البيت - وارتدى استعارة، وقيل تمثيل. والأبيات كلها من النشر بعد اللف المرتب، والخف والأثقل من الطباق. وقوله: وحسبك والبيت بعده من التفريق بعد الجمع، وحذفك - البيت - فيه التقسيم والطباق المعنوي لأن وإلا أي وإن كان مفروقا وهو ضد مجموعا، ووقف البيت من الجمع والتفريق.

الإعراب:

الحذف مبتدأ وللخف متعلق به وفي حاسوبك الخبر، ويصح كون الحذف فاعلا بفعل محذوف؛ أي يدخل أو يحل الحذف، واقتضا فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وهو من عطف الإنشاء على الخبر وقد علمت ما فيه، وتأويله لتقدم نظيره. وأثر ظرف يحتمل الزمان والمكان، وسكن مضاف إليه وبه جار ومجرور، والباء ظرفية كما تقدم. وفي كلام بعضهم ما؛ يقتضي أن الحرفين مفعول باقطن، ولا يصح لأن الباء ليست برمز، وإثر وبد معمولان لاقطفن. والأثقل انتقى الأظهر أنها جملة مستأنفة، وحسبك مبتدأ والقصر مبتدأ ثان خبره فيها، والجملة الصغرى خبر حسبك وهو على حذف مضاف أي وأبحر حسبك، أو يكون فيها خبر حسبك والقصر فاعل بفيها وحذفك عطف بيان للقصر أو خبر مبتدأ محذوف أي هو، والجملة تفسير للقصر لا محل لها من الإعراب. ساكنا مفعول بحذفك وتسكين حرف عطف على حذفك، ويجوز نصب تسكين على المفعول معه والعامل حذف قبله معمول لتسكين أو صفة لحرف. وإذ حكى إن بقيت إذ على ظرفيتها فهي معمولة للقصر، لأنه بمعنى اسم (أو يقدر اسم¹) مضاف إلى القصر هو العامل في إذ يقدر له عامل يدل عليه السياق أي سمي بذلك. والوجه الأول لا يضر الفصل بينه وبين القصر لأنه فصل بمفسره، القطع مبتدأ وكذا خبره، لكن هذه ليست للعطف لاختصاص ألفاظه بالمفرد بعد نفي أو نهي وإنما هي هنا حرف ابتداء لدخولها على الجملة، ويلزم فيها أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها لفظا ومعنى كما هنا، أو معنى لا لفظا وذلك مبتدأ خبره جرى في سبب متعلق بجرى ومن لابتداء الغاية، أو من سبب خبر ذاك، أي

1 ساقطة من (ب).

جرى في الكلام، وجملة هذا في وتد معطوفة على ذاك من سبب ومتعلق في كائن أو حال، وجهاز مبتدأ خبره حوى ولام له زائدة لأن المجرور بها مفعول في الأصل لحوى وهو عائد على القطع كما تقدم، ولما قدمه على عامله قوّاه باللام. ويحتمل أن يكون له خبر جهاز وحوى حال من الضمير في الخبر، وتقدم في التركيب تأويل أفراد ضمير حوى، وحذفك مفعول أول لدعوا ومجموعا مفعول حذفك والمصدر مضاف للفاعل وهو الكاف، ويجوز رفع حذفك بالابتداء. ودعوا خبره والعائد محذوف أي دعوه، ويكون أول مفعولي دعوا وهو قليل فالنصب أولى وحذ كامل مفعول ثان لدعوا لأنه بمعنى سموا كما تقدم. فصلم خبر مبتدأ محذوف أي فهو صلّم والجملة جواب الشرط الذي نابت عنه لا، وجملة والسريع إلى آخره مستأنفة، ويضعف (كونها1) حالا من صلّم. ووقف وكشف مبتدآن خبرهما في المحرك، سابعا حال من المحرك واسكن واسقط عطف إنشاء على خبر [وللناس في ذلك ثلاث طرق: الجواز مطلقا، والمنع مطلقا، والتفصيل بين أن يكون للجملة المعطوف عليها محل؛ فيجوز أولا فيمتنع، فلعل المصنف يرى بالأول. وقوله اسكن واسقط2] حذف مفعول كل من الفعلين وهو ضمير المحرك، وبحر طي ظرف وخفض بهي تنازعه الفعلان فيعمل فيه اسقط ويعمل اسكن في ضميره وحذف، والأولى تقديره مجرورا بفي وفيه بحث. (ول فعل أمر، الهدى3) مفعول به، وقطعك مبتدأ ومضاف إليه والمحذوف يتعلق به ويتر خبره، وبسبب الأولى تعلقه ببتن والباء ظرفية كما تقدم أوجعله صفة له،

1 في (ب) جعلها.

2 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) ولّ فعل أمر من ولّى يلي والهدى.

وتعلقه بالمبتدأ مؤدٍ إلى الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر، وفي الدعاء متعلق باختص أو حال من الضمير النائب فيه أو من اسميه.

وسل ودا اخرم للضرورة صدرها ووضع فعولن ثلمه ثرمه بدا

ووضع مفاعيلن لخرم وشتره وللخرب اعلم بالمراتب ما خفى

مفاعلتن للعضب والقصم والجمم وخرم ونقص فيه عقص وقد مضى

يقع في بعض النسخ قبل هذه الأبيات ترجمة نصها ما جرى من العلل مجرى الزحاف، وتثبت في نسخة أخرى بعدها وقبل قوله: وشعث كن وإثباتها هنا وجه فإن الخرم ينبغي أن يذكر مع العلل لأنه لا يكون إلا في الأوتاد، وهو مع ذلك جار مجرى الزحاف لأنه غير لازم ولأنه لا يكون في الأعاريض والضروب، ولكونه قبيحا والعلل كلها حسنة¹.

المفردات:

سل ودا: مراد الناظم من هاتين الكلمتين الرمز بحروفهما على الأبحر التي يدخلها الخرم؛ فالسين للمتقارب واللام للمضارع والواو للهزج والداد الوافر والألف للطويل. وأما معناهما لغة فسل أمر من السؤال ومعناه الطلب، وودا مصدر ود بمعنى المحبة. قال الجوهري: سألته الشيء وعن الشيء سؤالاً ومسألة، وسأل سائل بعذاب أي عن عذاب، وقد تخفف همزته فيقال سأل يسأل و الأمر منه سل بحركة الحرف الثاني من المستقبل ومن الأول اسأل انتهى. فسل في كلام الناظم من المخفف

1 في النسخة (ب) وقعت هذه الفقرة قبل الأبيات بعنوان: ما جرى من العلل مجرى الزحاف.

الهمزة، ويحتمل أن يكون من المخففا فنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفها وحذف همزة الوصل للاستغناء عنها. وقال أيضا: تقول وددت لو فعلت كذا، ووددت لو أنك تفعله أود وُدا وودا وودادة وودادا، يستوي فيه المذكر والمؤنث انتهى.

اخرم: أمر من الخرم وتقدّم.

للضرورة: هي ضد الاختيار. قال الجوهري: مكان ذو ضرر أي ضيق، ورجل ذو ضارورة وضرورة أي ذو حاجة، واضطر إلى الشيء أُلجئ إليه انتهى.

صدرها: أي أوائل أجزائها الأول وتقدّم.

وضع: مصدر وضعت الشيء ضد رفعته. قال الجوهري: الموضع المكان ومصدر وضعت الشيء من يدي وضعا وموضوعا كمعقول، ووضعت المرأة خمارها، ووضعت وضعا بالفتح ولدت، والوضيع الدنيء من الناس، ووضع الرجل بالضم يوضع ضعة وضعة صار وضيعا انتهى. فيحتمل أن يريد بوضع فعولن نصبه لأن يدخله الخرم وحده أو مع غيره، ويحتمل أن يريد جعله وضيع المنزلة بما يلحقه (من التغيير 1).

ثلمه: قال الجوهري: الثلمة الخلل في الحائط وغيره، وثلمته أثلمه [بالكسر ثلما2]، (ويقال في السيف ثلم وفي الإناء أثلم3) إذا انكسر من شفته شيء، وثلم الوادي بالتحريك أن ينتلم جرفه، وثلمت الشيء فانثلم وثنلم، وثلم الشيء بالكسر فهو أثلم بين

1 في (ب) من التغيير والتبديل عن أصل وضعه.

2 مخرومة، وأثبتها من (ب).

3 في (ب) ويقال في ثلم وفي الدن أثلم.

الثلم، وتثلّمته شدد للتكثير انتهى. وهو في الاصطلاح خرم فعولن أي حذف أوله وهو الفاء فيبقى عولن فينقل إلى فعّلن، وقيل فيه ثلم تشبيها بكسر شفة الإناء لأن أول الجزء حاشية منه كحاشية طرف الإناء وكشفتّه، لكن ينبغي أن يكون ما يطلق على خرم فعولن بفتح اللام لقولهم في الوصف منه أثلم، وسكّنه الناظم ضرورة.

ثرمه: هو بالفتح أيضا وسكّنه ضرورة. قال الجوهري: الثرم بالتحريك سقوط التثنية، تقول منه ثرم الرجل فهو أثرو وثرّمته أنا بالفتح ثرما إذا ضربته على فيه فثرم، وثرمت تثنيته فانثرمت، وأثرمه الله جعله أثرم انتهى. وهو في الاصطلاح اجتماع القبض والخرم في فعولن؛ يخرم بحذف فائه ثم يقبض بحذف نونه فيصير عول، فينقل إلى فعّل بسكون العين. وسمي هذا التغيير ثرما تشبيها بثرم السن، ولما كان هذا التغيير أكثر من الثلم أعطيت له الراء لما فيها من التكرير.

بدا: إما من بدا يبدو إذا ظهر، أو من بدأ إذا ابتدأ الفعل، أو من بدء الشيء وهو أوله وتقدمت المادتان.

لخرم: خرم مفاعيلن حذف أوله كغيره، واختلف في ضبطه هنا فقبل بفتح الراء فرقا بين هذا وبين الخرم المطلق، وقيل بالسكون تسمية للمقيد باسم المطلق وترك علامة التقييد فيه، فساكن الراء يطلق تارة عاما وتارة خاصا. ولفظ الناظم يحتمل أن يكون على هذا المذهب، ويحتمل أن يكون على الأول وسكّن الراء ضرورة كما يرتكب هذا كثيرا. وقال بعضهم من ادّعى السكون فقد صحف اغترارا باستعمال الناظم، وكيف تصح التسمية هنا باسم الجنس، والغرض من الألقاب تمييز التغييرات بما يخص كلا منها طلبا للبيان، ويحقق هذا ما أصّل في العربية من أن كل ما كان على فعل

بالكسر يفعل بالفتح عيبا أو داءً ظاهرا، فالصفة منه أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث والمصدر فعل بفتح العين نحو عور وحول وصيد وشترت عينه، وكذا إن لم ينطق له بفعل كاجدم واقطع انتهى. قلت: والتوهيم في مثل هذا والنسبة للتصحيح مع جزم قائله وهو ابن بري والشريف وهما ممن علم مكانه في هذا الفن بأنه قول بعيد.

شتره: الضمير لمفاعيلن؛ قال الجوهري: الشتر انقلاب الجفن العين، [يقال1] رجل أشتر بين الشتر، وقد شتر [وشتر وشترته2] أنا كثرم وثرمته أنا واشترته أيضا وانشترت عينه انتهى. وهو في الاصطلاح اجتماع الخرم والقبض في مفاعيلن بحذف ميمه ويائه فيبقى فاعلن ويقال له أشتر، شبه التغيير بحذف الحرفين لقبه في المسموع بشتر العين وهو من العيوب القبيحة المنظر، والشتر بالفتح وسكّنه الناظم ضرورة.

الخرب: أصله الفتح مصدر خرب الربيع ونحوه إذا تهدم ونقص. قال الجوهري: الخراب ضد العمارة، وخرب الموضع بالكسر فهو خرب، ودار خربة وأخربها صاحبها وخرّبوا بيوتهم شدد للمبالغة، والخرب مصدر الأخرب وهو الذي فيه شق أو ثقب مستدير، وكل ثقب مستدير فهو خربة، والمخروب المشقوق، ومنه رجل أخرب لمشقوق الأذن أو مثقوبها، فإذا انخرم بعد الثقب فهو أخرم انتهى. وهو في الاصطلاح اجتماع الخرم والكف في مفاعيلن بحذف ميمه ونونه، وسميخرابا من الخراب الذي هو الفساد تشبيها بخراب الربيع، وكأن حذف أوله وآخره بمثابة هدم

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

أساس البناء. إذ فيه إحاطة الفساد بالجزء، ويقال له أخرب أو تشبيهاً بمشقوق الأذن أو متقوبها، ويبقى الجزء بعد الخرب فاعيل فينقل إلى مفعول.

اعلم: أي اعرف، وكذا وقع في نسخة مروية وهو أنسب. إذ المراد ميز التغييرات التي هي مدلولات هذه الألقاب المذكورة بمراتبها في الحذف؛ فأول لقب لأول حذف وهكذا إلى آخرها كما تراه في التركيب إن شاء الله تعالى. والمعرفة بالتمييز أنسب من العلم لأن متعلق المعرفة التصورات ومتعلق العلم التصديقات، وقد ترجح نسخة اعلم بأن استخراج هذه الألقاب من كلامه لما كان خفياً احتاج إلى فضل علم فكأنه قال حصل العلم ليسهل عليك الاطلاع على الحقائق.

المراتب: جمع مرتبة وتقدم تفسيرها في قوله: فرتب إلى الياء.

خفي: استتر، وهو بكسر العين كفرح لكن الناظم أبدل كسرة الفاء فتحة والياء ألفاً على لغة طيء. قال في التسهيل: وفتح ما قبل الياء الكائنة لاما مكسورا ما قبلها وجعلها ألفاً لغة طائية انتهى. وقال الجوهري: خَفِيْتُ الشيءُ أَخْفِيهِ كَتَمْتَهُ، وأظهرته أيضاً من الأضداد وأخفيته سترته وكتمته، وشيء خَفِيٍّ أي خافٍ، وخفي عليه الأمر يخفي خفاءً ممدود، وبرح الخفاء وضح الأمر انتهى. ويحتمل أن يكون عند الناظم مفتوح العين كما نطق به، ويكون من قولهم خفا البرق يخفو خفوا، ويخفي خفياً إذا لمع ضعيفاً معترضاً في نواحي الغيم - قاله الجوهري - فكذا هنا هذه الألقاب ظهرت ظهوراً إما بما أشار إليه الناظم.

العَضْب: بالتحريك وسكّنه ضرورة. قال الجوهري: عَضِبَ عَضْبًا قَطَعَهُ، والعَضْب [السيف¹] القاطع، وعَضِبْتَهُ بِلِسَانِي شَتَمْتَهُ وَعَضَابَ شَتَامًا، وَعَضْبُ لِسَانِهِ بِالضَّم عَضُوبَةٌ صَارَ عَضْبًا أَيْ حَدِيدًا فِي الْكَلَامِ . أَبُو زَيْدٍ . الْعَضْبَاءُ الشَّاةُ الْمَكْسُورَةُ الْقَرْنِ الدَّخْلُ وَهُوَ الْمَشَاشُ، وَيُقَالُ الَّتِي انْكَسَرَ أَحَدُ قَرْنَيْهَا، وَعَضِبْتَ بِالْكَسْرِ وَأَعَضِبْتُهَا، وَكَبَشَ أَعْضَبَ وَرَجُلٌ أَعْضَبٌ لَا نَاصِرَ لَهُ وَمَعْضُوبٌ ضَعِيفٌ، تَقُولُ مِنْهُ عَضْبَهُ بِالْفَتْحِ وَنَاقَةٌ أَوْ شَاةٌ عَضْبَاءٌ مَشْقُوقَةٌ الْأُذُنِ وَلَمْ تَكُنْ نَاقَةً رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَلِكَ، بَلْ لَقِبْتَ الْعَضْبَاءَ . وَالْأَعْضَبُ فِي الْوَافِرِ مَفْتَعَلٌ مَخْزُومًا مِنْ مَفَاعَلْتَنِ انْتَهَى . وَهُوَ فِي الْإِصْطِلَاحِ خَرَمٌ مَفَاعَلْتَنٌ كَمَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ بِحَذْفِ مِيمِهِ فَيَبْقَى فَاعَلْتَنٌ فَيُنْقَلُ إِلَى مَفْتَعَلِنٍ أَوْ فَاعَلْتَنٍ، وَوَجْهُ التَّسْمِيَةِ أَنَّ الْجِزءَ لَمَّا سَقَطَ أَوَّلُهُ شَبَّهَ بِالَّذِي ذَهَبَ قَرْنُهُ فَقِيلَ فِيهِ أَعْضَبُ وَفِي الْمَصْدَرِ الْعَضْبُ .

القَصْم: هو أيضا بالتحريك وسكّنه ضرورة. قال الجوهري: قصمت الشيء قصما فانقصم وتقصم كسرتة حتى (يبين²)، ورجل أقصم الثنية منكسرها من النصف بين القصم، يقال جاءكم القصماء يذهب به إلى تأنيث الثنية. قال ابن دريد: القصماء من المعز مكسورة القرن الخارج، والعضباء مكسورة الداخل وهو المشاش انتهى. وقال غيره القصم الهلاك وانكسار الظهر وانكسار السن عرضا. وهو في الاصطلاح خرم مفاعلتن يحذف ميمه وعصبه بتسكين لامه فيبقى فاعلتن فينقل إلى مفعولن، ويقال له أقصم تشبيها بالذي انكسرت سنّه. وقيل لما انقصم من الجزء كثيرا شبّه الثنية التي انتقص منها كثير، وقال الشريف رجل أقصم ذهبت إحدى ثنيتيه أو

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) تفتّت.

رباعيته فشبّه الجزء بذلك انتهى. وما فسّر به الأقسام خلاف ما تقدّم للجوهري وغيره.

الجمم: مصدر الأجمّ. قال الجوهري: بنيان أجم لا شرف له، وامرأة جمّاء المرافق ورجل أجمّ لا رمح معه في الحرب، وشاة جمّاء لا قرن لها بيّنة الجمم فيهما انتهى. وهو في الاصطلاح خرم مفاعلتن بحذف ميمه وعقله بحذف لامه فيبقى فاعثن فينقل إلى فاعلن، فشبّه الجزء لذهاب أوله وخامسه بما ذهب قرناه ويقال له أجمّ والمصدر جمم ولم أر له فعلا.

عقص: قال الجوهري: عقص الشعر ضفره وليّه على الرأس، وتيس أعقص بين العقص وهو الذي التوى قرناه على أذنيه من خلفه انتهى. وقال ابن بري وتبعه الشريف العقص ميل أحد القرنين وانعطافه انتهى. وهو خلاف قول الجوهري قرناه فإن ظاهره كلاهما وهذا [أنسب¹] للعقص اصطلاحا لأنه اجتماع الخرم والنقص في مفاعلتن بأن تحذف ميمه للخرم وتحذف نونه وتسكن لامه للنقص فيبقى فاعلتُ فينقل إلى مفعول بغير نون، ويقال له أعقص والمصدر عقص بالتحريك وإنما سکنه الناظم ضرورة. ولما ذهب من الجزء أوله ثم عطف على آخره فحذف وعلى حركة خامسة فحذفت، فكان التغيير لكثرتة كاد يجمع أول الجزء وآخره في ناحية شبّه باجتماع قرني التيس بالاعوجاج والانعطاف.

مضى: أي تقدّم؛ قال الجوهري: مضى الشيء مضيا ذهب انتهى.

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

تلخيص: تقدّم أن الخرم الكلي حذف أول حرف من الجزء الأول من البيت، وتقدم هنا أنه مختص بأبجر سل ودا، وأن أجزاءه فعولن من الطويل والمتقارب ومفاعيلن من الهزج والمضارع ومفاعلتن من (الكامل¹). واختص بهذه الثلاثة لافتتاحها بالوتد المجموع، وهو لا يلحق من الأجزاء إلا ما كان كذلك. والخليل وضع الخرم لحذف أول حرف من أي جزء كان منها، ثم لما كانت تختلف بحسب ما يطرأ عليها من الزحاف وبحسب سلامتها وضع لكل صورة اسما يخصّها.

فلفعولن صورتان واسمان: فإن دخله الخرم وهو سالم فالخرم ثلم؛ قال بعضهم: هو بإسكان اللام وفتحها، وقد تقدّم أن الفتح أولى. وإن دخله مع القبض فثرم.

ولمفاعيلن ثلاث صور وثلاثة أسماء: فإن دخله وهو سالم فقليل يسمى خرماً بإسكان الراء تسمية للنوع باسم الجنس لصدقه عليه، فهو يطلق بعموم على خرم الجميع، وبخصوص على خرم مفاعيلن السالم. وقيل يسمّى الخاص خرماً بفتح الراء فرقاً بين الخاص والعام. فإن دخله مع القبض فثتر. وإن دخله مع الكف فخرّب.

ولمفاعلتن أربع صور وأربعة أسماء: فإن دخله وهو سالم فعضب، وإن دخله مع العصب فقصم، وإن دخله مع العقل فجمم، وإن دخله مع النقص فعقص.

التركيب:

أمر بخرم صدر أبجر سل ودا لأجل ضرورة الشاعر لذلك، وهو كما تقدم حذف أول حرف من أول جزء، واكتفى في تفسير الخرم وتبيين محلّه اصطلاحاً بمعناه اللغوي فإنه لاحق باسم المصدر من أول حرف من البيت فليقتصر عليه لوجود الحقيقة به،

1 في (ب) الوافر.

ولا شيء يمكن من معاني الخرم لغة في ذلك الصدر إلا حذفه، فخرج من هذا أنه حذف أول حرف من أول جزء من البيت. وأما تعيين أن ذلك المحذوف من وتد مجموع فلتعيينه في الفصل وضع الثلاثة الأجزاء المصدرة بوتد مجموع، فخرج من مجموع كلامه أنه حذف أول حرف من أول جزء في البيت مصدر بوتد مجموع، فله درّه من ناظم مختصر رشيق بأحسن لفظ سهل وأبلغ تحقيق.

وقوله: ووضع إلى آخره؛ أي ووضع فعولن لدخول الخرم فيه ظهر فيه بدخوله ثلم فعولن وثرمه أو ظهر فيه ثلم الخرم وثرمه، فضمير ثلمه وثرمه يصلح عودهما على فعولن أو على الخرم، فأما إضافتهما إلى الجزء فلكونه محلها وأما إضافتهما إلى الخرم فلكونهما نوعين منه وهو جنس لهما. ويحتمل أن يريد بوضع فعولن صوغه ونفس (بنيته¹)، والمعنى وفعولن ثلمه بالخرم وحده وثرمه بالخرم والقبض ظهر فيه، وعلى الوجهين (قيدا²) بمعنى ظهر وهو خبر ثلمه وخبر ثرمه المعطوف على ثلمه بتقدير العاطف محذوف يدل عليه المذكور أي بدا، والمبتدآن وخبراهما خبر وضع والرابط محذوف أي فيه عائد على وضع بمعنييه، وقد رنا الخبر الظاهر لثلمه. وإن كان فيه الفصل بينهما بالمعطوف بالحرف المقدّر وخبره المقدّر ليكون من الحذف من الأواخر لدلالة الأوائل الذي هو الكثير، ونظيره في وجه آية المائدة: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون³". وإن قدرت بدا خبر ثرمه كان من القليل، وهذا إن عاد ضمير ثلمه وثرمه على فعولن، وإن عاد على الخرم فيكون ثلمه وثرمه مبتدآن

1 في (ب) هيئته.

2 في (ب) فبدا.

3 من سورة المائدة، من الآية 69.

خبرهما معا بدا ووحد الضمير باعتبار عوده على الخرم الممنوع. وقال بعضهم بدا مهموز سهل بالقلب ألفا بعد السكون للوقف وفتح ما قبله (إن 1) من بدأت فعلت ابتداءً، أو من بدأ الله الخلق أظهرهم موجودين وهو معنى الخلق. ولما كان لوضع فعولن أولاً مدخل في التغييرين نسب فعلهما إليه على الأول أو إظهارهما على الثاني نسبة الفعل لغير فاعله الملابس بتأويل إسنادا مجازيا والتلم والثرم مفعولات تقدما، وهذا أرجح من جعل بدا واويا بمعنى ظهر وهو خبر ثرمة وحذف مثله خبرا عن تلمه لأن في هذا حذفين العاطف والخبر وفي الأول العاطف خاصة، ولأن في حذف هذا الخبر ضعف التأليف لأنه حذف من الأوائل لدلالة الأواخر وهو قليل إذ الحذف لا بد من دليله حالة حذفه ولا يكون إلا في العكس انتهى. ولما كان الخرم يلحق فعولن وهو سالم من التغيير وهي الصورة الأولى بحسب الأصل إذ الأصل السلامة وجب أن يكون أول اللقبين في الذكر وهو التلم اسما لهذه الصورة لما تقدم من عادة الناظم في مراعاة مثل هذا الترتيب، ولقوله هنا اعلم بالمراتب ما خفى. ويلحقه أيضا مع ما يمكن فيه من التغيير الزحافي البسيط بحسب ما رتب الناظم، (وليس 2) إلا القبض لأن أول التغييرات في ثاني الأسباب عنده إنما هو تسكين المتحرك، ولا يمكن هنا لأن سبب هذا الجزء خفيف؛ فتعين الانتقال إلى ثانية مراتب التغييرات وهي حذف الساكن وذلك هنا القبض، فتعين [الاسم الثاني 3] لهذه الصورة الثانية، ولما تكرر في هذه الصورة التغيير خصت باسم الثرم لما في الرأ من التكرير. ولا يمكن أن يقال الثرم اسم للقبض خاصة لأنه خصّه في فصل الزحاف المنفرد باسم القبض، ولم

1 في (ب) أمّا.

2 في (ب) قيل وليس.

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

يكرره هنا إلا لاجتماعه مع الخرم إذ الفصل له، فهذا وجه سهل في شرح هذا البيت جار على عادة الناظم وقانونه الذي أصل في هذا النظم. وقال الشريف: لم يفسر الناظم الخرم إلا بقوله قبل ما انفرى، ولما ذكره مع علل النقص علم أنه حذف، ومن قوله اخرم صدرها علم أنه في أول البيت، ومن قوله ما عدا الخرم فابتداء علم أنه في أول الجزء وعلم أنه حذف حرف لأنه أقل ما يمكن؛ لأن الحركة لو حذفت وحدها بقي حرفها ساكن لا يبتدأ به ولو كان حرفان مع أنه في وتد مجموع لكان الباقي ساكنا لا يبتدأ به ولنصّ عليه انتهى. يعني وكذا لو كان أكثر من حرفين كحذف الوجد كله أو الجزء كله لكان ينص عليه كما نص على (الحذذ1) والجزء. فإن قلت هل يجزئ قوله ما عدا الخرم فابتداء عن قوله هنا صدرها؛ قلت لا لأن الابتداء هناك ذكره في مقابلة قوله أعجاز الأجزاء، فمعناه ما عدا الخرم فإنه في ابتداء الأجزاء، وهو أعم من كونها في الصدر أو الحشو بخلاف صدر البحر فإنه لا يحمل حقيقة الأعلى أول حرف منه، فهذه العبارة أخص من تلك فتكون هذه تفسيرا لها. فإن قلت ظاهر قوله للضرورة أن الخرم لا يجوز إلا للضرورة لإقامة الوزن، والخرم نقص من الوزن (فكيف يضطر2)؛ قلت الضرورة أعم من إقامة الوزن بل قد تكون لنقص الوزن، ألا ترى الناظم أتى بأول بيت من هذا القصيد مثلوما على ما في بعض النسخ، فاستعمل الخرم لما لم ير لحرف العطف معنى. وأيضا بعض ما قدمنا من الخلاف في الأسباب الحاملة عليه يدل على أن الضرورة قد تكون غير الوزن. وردّ من قال في سببه أنّها السكّنة بأنها عدم فلا تعوض من شيء، ومن قال في حرف

1 في (ب) الحذف.

2 في (ب) فكيف يضطر إليه الشاعر للضرورة.

المد واللين في آخر البيت عوضاً منه بأن الآخر ليس أولى بذلك من الأول، وقال بعض من رآه زحافاً جاء في الخماسي ليكون فيه (زحافان كالسباعي فتستوي¹) الأجزاء وأتى في مفاعيلن من السباعي لما امتنع فيه الزحافان وحمل مفاعلتن عليه. وإنما حمل عليه عند من (رآه²) لأنه لا يرى المعاقبة في الوافر، وأما من يراها فيه كالناظم مع اعتقاد كونه زحفاً فلا فرق بينهما. قيل ولو اعتقد أن الخرم زحف أولي كالثنائي وغيره ولم يمكن في السبب لتعذر الابتداء بالساكن فكان في الوجدان كان جيداً، وقصره الخليل على أول البيت كما ذكر الناظم، وجوّزه الأخفش في أول النصف الثاني وفيه وفي أول الأول، وحمل الخليل ما ورد من ذلك وصحّت فيه الرواية على الندور.

وقوله: ووضع مفاعيلن - البيت - الكلام في معنى وضع كالذي تقدّم، ويترجح هنا الوجه الأولي هناك لقوله: لخرم؛ والمعنى أن وضع مفاعيلن لدخول الخرم فيه على ثلاث صور. لخرمه بحذف أوله خاصة وذلك إذا سلم من كل تغيير سواء تقدّم هل ضبطه بفتح الراء وسكونها، ولشتره بحذف أوله للخرم وخامسه للقبض، وللخرم بحذف أوله للخرم وسابعه للكف. وقد ظهر أن الضمير المخفوض بشتر عائد على مفاعيلن، ويجوز عوده على الخرم لأنه نوع منه. واللقب المذكور أولاً وهو الخرم لأول التغييرات التي وضع الباب لها مع سلامة الجزء من غيره، والثاني له ولأقرب تغيير يمكن في الجزء وذلك هو القبض، والثالث للخرم مع ما بعد القبض من التغييرات الممكنة وهو الكف. فمراتب التغيير الممكنة في باب الخرم به وحده أو مع

1 في (ب) زحافاً كالسباعي فتستوي.

2 في (ب) رآه زحافاً.

تغيير واحد ثلاث، والألقاب التي ذكر ثلاث؛ فاعط أول لقب لأول مرتبة من التغيير وثانيه لثانية وثالثا لثالثة. وهذا معنى قوله: اعلم بالمراتب ما خفى؛ أي اعرف بمراتب الألقاب التي ذكرتها مرتبة ما خفى من التغييرات المرتبة التي هي مدلولاتها في باب الخرم. لا يقال ولعلّ القبض وحده هو الشتر، والكف وحده هو الخرب؛ لأننا نقول لا يتوهم ذلك لأنه قد قدّم في الزحاف المنفرد تسمية القبض والكف، فلا يكون لهما اسمان آخران إن لم ينضمّا إلى تغيير آخر وإلا لبيّنه هناك. ولا يقال أيضا بقي من التغييرات الممكنة مع الخرم القبض والكف معا؛ لأننا نقول لزوم المعاقبة تمنع من ذلك وكذا المراقبة.

وقوله: مفاعلتن - البيت - هذا يرجح أحد الاحتمالين في أن المراد بوضع كذا أي صوغ الجزء وبنيته لقوله هنا مفاعلتن لكذا ولم يقل ووضع، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ووضع مفاعلتن كما تقدّم في صاحبيه فيتأتى فيه ما تقدم فيها. ومراتب التغيير الممكنة في مفاعلتن إذا لحقه الخرم (أربع1): الأولى حذف ميمه للخرم، الثانية حذفها مع تسكين اللام للعصب بالصاد المهملة، الثالثة حذفها مع حذف اللام للعقل لأن مرتبة إسكان المتحرك قبل مرتبة حذفه على ما تبين في الزحاف المنفرد، الرابعة حذفها مع إسكان اللام للعصب وحذف النون للكف. أتى الناظم في هذا البيت بأربعة ألقاب: الأول وهو العصب بالضاد للأولى، والثاني وهو القصم للثانية، والثالث وهو الجمم للثالثة، والرابع وهو العقص للرابعة.

1 في (ب) أرجع.

فقله: مفاعلتن؛ أي وضعه أو بنيته لدخول الخرم فيه وحده وهو العصب، أو لدخوله فيه مع العصب وهو القصم، أو لدخوله فيه مع (العقل وهو الجمم، أو لدخوله فيه مع النقص وهو العقص1). ولما كانت الأسماء الثلاثة الأولى للخرم وحده أو مع زحف واحد؛ أحال بيان مدلولاتها على ما اقتضته المراتب، ولما كان الرابع للخرم مع زحف مركب من زحفين أي مزدوج بيّن مدلوله بالنص، إذ ليس في الزحاف المزدوج ترتيب خاص يهتدي إليه وخصوصا في هذا الباب، فقال وخرم ونقص فيه أي واجتماع خرم ونقص في مفاعلتن عقص أي يسمى عقصا.

وقوله: وقد مضى؛ أي (تفسير النقص2) في فصل الزحاف المزدوج بأنه اجتماع العصب والكف، ولا يمكن هنا اجتماع الخرم مع الكف خاصة لما يؤدي إليه من توالي خمسة متحركات من هذا الجزء والذي يليه، ولا اجتماع العقل والكف لما ذكر في المعاقبة. ويحتمل على صعب أن يكون ضمير فيه عائد على الخرم، على أن يكون فيه خبر نقص والجملة حال من خرم وخبره عقص وفي للمصاحبة نحو: فخرج على قومه في زينته3؛ أي (وخرم4) في مفاعلتن. والحال إن نقصا معه عقل وإضافة صدر وتلم وثرم وشر للاختصاص، وإضافة وضع في موضعين للتعريف، وتتكبير خرم في الموضعين ونقص وعقل للحقيقة، و ال في الضرورة للجنس وفي باقي الأبيات للحقيقة، (ويشبهه5) أن تكون جملة اعلم من التذييل وتلمه وثرمه من التجنيس

1 في (ب) مع العصب والكف من الجمم.

2 في (ب) تفسيره.

3 من سورة القصص، من الآية 79.

4 في (ب) وخرج.

5 في (ب) ويحتمل.

المضارع لأن الاختلاف بين الكلمتين لحرفين متقاربين وهما في الوسط نحو: وهم يnehون عنه وينأون عنه، وقولهم: البرايا أهداف البلايا. ومن هذا النوع والحرفان المختلفان في الآخر الأخرم والخرب باعتبار الأصل الذي هو فتح الراء في الأول؛ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "الخيـل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة". وفي غضب وقصم وخرم ونقص نوع من الموازنة.

الإعراب:

سل ودا مبتدأ والجملة بعده خبره، ووضع فعولن مبتدأ ومضاف إليه وتلمه مبتدأ ثان وثرمه معطوف عليه وبدا خبر تلم، وحذف خبر تلم لدلالة خبر الأول عليه والمبتدآن وخبراهما خبر وضع، وقد تقدم هذا الإعراب وغيره. ويجوز على مذهب الكوفيين أن يكون تلمه فاعل بدا وثرمه معطوف عليه، والجملة خبر وضع وهو سهل لولا أن الفاعل لا يتقدم عند البصريين. ويجوز أن يكون المراد بوضع فعولن خرمة أي وضعه في هذا الفصل الذي لا يكون فيه إلا مخروما، لأن الفصل إنما وضع لذلك وتلمه بدل من وضع بدل شيء من شيء وخرمه عطف عليه وبدا خبرهما، ووحد الضمير بتأويل ما ذكر كما تقدم. ويجوز خفض تلمه بدل اشتمال من فعولن وثرمه عطف عليه وبدا كما تقدم الآن، ووضع مفاعيلن مبيدأ ومضاف إليه خبره لخرم وما عطف عليه أي كائن أو محصل، ولا محلّ لجملة اعلم لأنها إما تذييل كما تقدم فتكون كالمستأنفة في نفي المحل، أو جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل وما مدلولات هذه الألقاب الخفية، أو بأي شيء يعرف ما خفي من مدلولاتها؛ فقال اعرف بالمراتب إلى آخره فتكون مستأنفة. ويجوز أن يتعلق لخرم بوضع وتكون جملة اعلم خبر وضع، والرابط ال في المراتب لكونها نائبة عن الضمير؛ أي اعلم بمراتبه أي مراتب

الوضع المذكور. ومن لا يرى ذلك يقدر الضمير محذوفا في هذا الوجه؛ أي بالمراتب فيه (مفاعلتن¹) مبتدأ وللعصب والقسم والجمم خبره أي كائن أو محصل أو موضوع، وإن شئت قدرته على حذف مضاف كأخويه المتقدمين، أي ووضع مفاعلتن وخرم مبتدأ وسوّغ الابتداء بالنكرة. إما أن المراد بها الحقيقة أو التقسيم أو العطف ونقص عطف عليه، وفيه يتنازعه فيعمل فيه نقص (ويضمر²) مثله مع خرم وعقص خبر عنهما معا لأنهما معا نفس حقيقته فلذلك لم يثن، أو لأنه مصدر في الأصل، والأول أولى. وتقدم غير هذا الإعراب، وجملة وقد مضى إمّا مستأنفة أو حال من الضمير وهو ضعيف، والأول أولى. وعلى كل حال ففاعل مضى ضمير النقص.

ما جرى من العلل مجرى الزحاف:

قد تقدّم أن هذه الترجمة وقعت في بعض النسخ قبل الثلاثة الأبيات التي فرغنا منها الآن وتقدّم (وجهه³)، ووقعت في أكثر النسخ وبعضها مروى هنا. وقال الشريف: والظاهر أن هذا الموضع أليق بها انتهى. قلت وعلى هذا فالذي انطوت عليه الترجمة التشعيب على ما في تفسيره من الخلاف والحذف، وهذان صرح الناظم بهما وزاد المبرّد ثالثا وهو القصر ولم يحكه الخليل على ما قال ابن برّي والشّريف، وذكر غيرهما أن الخليل حكاه ونص عليه، وأشار الناظم إلى نفيه بقوله: لا سوى. وأما على أن محل هذه الترجمة قبل قوله: وسل ودّا، فيزيد فيما انطوت عليه الخرم على اختلاف أنواعه وهذا هو الأولى في محلّها عندي، لكنني اتبعت في وضعها أكثر

1 في (ب) مفاعيلن.

2 في (ب) وقصم.

3 في (ب) توجيهه.

النسخ. وأصل الترجمة على ما مرّ في نظيرها هذا فصل بيان ما جرى، وألفاظ الترجمة المفردات تقدم الكلام عليها. ومعنى جريان العلل مجرى الزحاف (أي 1) في عدم اللزوم والقبح إذا كثرة قبيح (والعلل حسنة 2)، وفيما ذكرناه قبل في الخرم في توجيه وضع هذه الترجمة قبل وسل ودا. وذهب كثير إلى أن الخرم والتشعيت من نفس الزحاف، وتقدّم أنّ في كلام الخليل ما يدلّ على أن الخرم [علة 3]، وظاهر كلامه أن التشعيت علة؛ فهذان قولان في الخرم والتشعيت. قيل زحافان وقيل علّتان، وما ذكر الناظم من أنهما علّتان جرتا مجرى الزحاف ثالث (وهو مذهب الحدّاق، وقد تقدّم التنبيه على مثار الخلاف عند شرح قوله: مواقعها أعجاز الأجزاء 4).

وشعث كن أخرم وده اقطعه اضمرن بخبن وأولى سر بحذف ولا سوى

المفردات:

وشعث: أمر من التشعيت؛ قال صاحب الغريبين: يقال للأمر إذا انتشر قد تشعث انتهى. ومنه قولهم في الدعاء لمّ الله شعئك أي جمع مفترق أمرك. وقال الجوهري: الشعث انتشار الأمر، يقال لمّ الله شعئك أي جمع أمرك المنتشر، والشعث مصدر الأشعث وهو المغبر الرأس، وخيل شعث أي غير مفرجنة، وتشعيت الشيء تفريقه

1 في (ب) له.

2 في (ب) وأقلّه حسن.

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

4 ساقطة من (ب). وهناك جملة أخرى مكتوبة على الهامش بخط مغاير مكتوب أسفلها

حذفت.

والتشعيب التفريق انتهى. ومعنى غير مفرجة أي غير محسوسة بالمحسّة وهي الفرجون؛ يقال فرجت الدابة أي أحسستها.

كن: حرفا رمز على البحرين اللذين يدخلهما التشعيب؛ فالكاف للخفيف والنون للمجتث، ولفظه بصيغة الأمر من كان ومعناها شهير وهو على حذف مضاف أي جزء كن. وذهب بعضهم إلى أنه ليس بزحاف ولا علة؛ فمن رآه زحافا غلب عدم لزومه على محلّه، ومن رآه علة غلب محلّه لكونه في وتد فاعلاتن المجموع وفاعلن وفي الضرب إن لم يصرع البيت على عدم لزومه، ومن جعله ثالثا تعارضت عنده الأدلة. وتقدّم قبل هذا عند قوله: فالفرق بينهما انجلى؛ أي المشترك بينهما وهو فاعلاتن لأن مستفعلن اختص به المجتث.

ودّه: لغة في وتده وقد تقدّم الكلام عليه أوائل النظم، وضمير ودّه عائد على الجزء (المقدّر 1) مضافا لكن وكذا باقي مفردات البيت تقدّم الكلام عليها إلاّ

سر: فالسين منه رمز على البحر الذي يدخله الحذف وهو المتقارب والراء ملغاة، وصورة اللفظ أمر من السّير. قال الجوهري: سار يسير سيرا ومسيرا وتسيارا ومسير شاذ لأن قياس مصدر فَعَلَ يفعل بالفتح، وسارت الدابة وسارها صاحبها يتعدّى ولا يتعدّى، وسِرَ عنك أي (تغافل 2) واحتمل والأصل سِرَ ودَغ عنك المراء والشك، وسايه جاراه، وسيرت الحبل عن ظهر الدابة نزعتة عنه انتهى.

1 في (ب) المفرد.

2 في (ب) تناقل.

التركيب:

يقول شعث جزء كن وهو فاعلاتن ذو الوجد المجموع المشترك بين الخفيف والمجنت، وفي كيفية ذلك التشعيت أربعة أقوال:

الأول أنه يحذف لام وتده، وتسمية هذا تشعيتا ظاهره من حيث اللغة لأن الوجد أساس الأسباب كما تقدم؛ فإذا تفرّق الأساس تفرّق البناء. وهو ذو ثلاثة أحرف واللام وسطها، وإذا حذفت تفرّقت حقيقة الوجد، وإن اتصل طرفاه صار ماهية أخرى، وكل حقيقة متى حذف وسطها الذي بواسطته اتصلت أطرافها بعضها ببعض حصل فيها غاية التفريق لحصوله لجميع أجزائها، بخلاف ما إذا حذف الأول فإن الاتصال بين الوسط والأخير يبقى كما كان أو الأخير فإنه يبقى بين الوسط والأول.

(وقيل 1) يخرم وتده وهو حذف عينه.

(وقيل 2) يقطع وتده وهو حذف ألفه الأخيرة وتسكين اللام قبلها. وعلى التقدير الأول يبقى الجزء فاعاتن وعلى الثاني فالاتن وعلى الثالث فاعلتن بسكون اللام؛ وعلى جميع التقديرات فينقل إلى مفعولن.

(وقيل 3) يخبن الجزء الذي فيه الوجد، فتحذف ألفه فيبقى فاعلاتن فيشبه متفاعلن، فيضمم بتسكين عينه وينقل إلى مفعولن.

ومحل هذه الأقوال هو جزء كن كما قدرناه، لا وتد كن كما قدره بعضهم؛ لأن الضمير في وتده يتعين عوده على غير الوجد. إذ لا يصح أخرج وتد الوجد وليس إلا الجزء، ولأن قوله في القول الرابع بخبن يعين أنّ التغيير المذكور في الأقوال مضاف

1 في (ب) الثاني.

2 في (ب) الثالث.

3 في (ب) الرابع.

للجزء، لأنه الذي يخبن لا الوتد. وكذا الإضمار لا يكون إلا في الحرف الثاني، وليس المضمّر هنا ثانياً إلا الجزء بعد خبئه وأما الوتد فهو أوله. ولقائل أن يقول التغيير في الثلاثة الأقوال الأول ظاهر أنه في الوتد، والمقصود منه بالذات في القول الرابع إنما هو الإضمار لكن بشرط مصاحبته للخبن في الجزء الذي دخله، وذلك الإضمار إنّما هو في حروف الوتد. قولكم الإضمار لا يكون إلا في الثاني؛ قلنا ذلك الإضمار القياسي، وأما هذا فخارج عن القياس، كما أن هذه الأقوال كلها خارجة عن القياس. فإن حذف وسط الوتد في القول الأول لا نظير له، والخرم في القول الثاني خارج عن القياس إذ لا يكون إلا في الحرف الأول من الجزء، وكذا القطع في القول الثالث إذ لا يكون إلا في آخر الجزء؛ والقول الأول للخليل والثاني للأخفش والثالث للسرقسطي¹ والرابع للزجاج. وتعرض الناظم لذكرها معاطفة بحذف حرف العطف المقدّر، واستغنى عن النص على مذهب الخليل بظهور اللفظ في معناه لغة كما قدّمنا، وتقدير كلامه وشعث جزء كن بما يتمكن به مدلول التشعيب لغة على قول وذلك بحذف لامه، واخرم وتده على قول بحذف عينه، واقطع وتده على قول بحذف ألفه وتسكين لامه، واضمر الجزء على قول بتسكين ما صار فيه [ثانياً2] متحرّكاً بسبب خبئه أو مع خبئه. ومن قدّر وشعث وتد كن (على الضمير في وده3) عائد

1 هو سعيد بن فتحون بن مكرم، أبو عثمان السرقسطي. كان متمكناً من علوم اللسان، وألف في العروض مختصراً مطولاً. استوطن صقلية إلى أن مات بها. انظر: الضبي. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. ط1. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989. ج2، ص399؛ بغية الوعاة للسيوطي. (586/1).

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) قال الضمير في وتده.

على التشعيت المدلول عليه بالفعل وهذا كما ترى. وقال أيضا في قوله: اقطعه؛ أي اقطع وتد جزء التشعيت، وفي قوله: اضمرن؛ أي اوقع الإضمار في الجزء، وهذا حال من اضطرب في فهم مرجع هذا الضمير. وما ذكرت من أن الناظم تعرّض لحكاية أربعة الأقوال، اتبعت فيه الشراح وبيّنت أخذ القول الأول بيانا أوضح من بيانهم إلا أنه شبه الألغاز ولا يخلو من تكلف. ولو قيل أن الناظم لم يتعرّض للقول الأول البتة وإنما حكى ثلاثة أقوال، وهي التي صرح بها؛ ويكون قوله: وشعت، أمرا بالتشعيت على سبيل الإجمال. ثم بيّن حقيقته بالجمل بعده التي هي أقوال؛ ولذا أتى بها مفصولة لئلا يوهم وصلها أنها قول واحد تفسير للمجمل. لكان قولنا حسنا وفهما سالما من التكلف، وكأنه رأى طرح القول الأول لأنه لا نظير له البتة، والأقوال الثلاثة وإن كانت لا نظير لها في الأحاد فلها نظير موجود ادعى وجوده فيها، وإن كانت الدعوى غير مطابقة لكنا دعوى لها أصل كلي بخلاف الأول، ورجح الرابع بأن صورة الفاصلة بعد الخبن حصلت من وتد وغيره، وسهولة تغيير الأسباب وأكثريته (لا نزاع¹) فيهما؛ وبهذا يرد ما قيل أن فيه حذفين وزحفا ثلاثيا ولا نظير له وتغيير أول وتد ولم يشبه خرما ولا زحفا، وفساد المعاقبة في قول ابن أبي ربيعة²:

أبرزوها مثل المهى (تتهدى) بين خمس كواعب أتراب

1 في (ب) لا بدع فيهما.

2 هو أبو الخطاب عمر بن أبي ربيعة حذيفة بن المغيرة من بني مخزوم بن يقظة بن مرة كان جده يلقب بـ "ذي الرمحين" ولد 23هـ ليلة مقتل عمر بن الخطاب نشأ في المدينة وكان شديد الولع بالنساء وعرف بشعر الغزل في البيئة الحجازية توفي في اليمن. أنظر: عمر بن أبي ربيعة. الديوان. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي، 1996، صص7-9.

فإن حذفين قياسيين سائغان؛ فالخبين باعتبار الأصل والإضمار باعتبار الصورة، (فليس الزحف ثلاثي¹) بل ثنائي، والمغير ليس أول وتد بل ثاني سبب نظرا للصورة في ذلك كله. وفساد المعاقبة في كواعب غير معروف، وحذف ألف فاعلاتن قيل النظر للصورة، والمعاقبة صحيحة بحذف نون مستقلن في كواعب وثبوت الإضمار القائم مقام الخبن، وهذا كله تكلف وتطرّق إلى اختلال القواعد.

وقوله: وأولى إلى آخره؛ أي وأولى المتقارب وهي عروضه الأولى التامة، لأن له عروضين تامة ومجزوءة تجري فيها العلة مجرى الزحاف بالحذف خاصة لا بسواه، كالقصر عند المبرّد فتأتي تارة تامة وتارة محذوفة؛ فأخذ الحذف فيها بطرف من الزحاف فجرى مجراه في عدم اللزوم، وهو في العروض الثانية من المتقارب وفي غيره من البحور التي يوجد فيها لازم. قال بعضهم إنما جاز خلط العروض التامة بالمحذوفة في المتقارب لكثرة تصرف العرب فيه، ولتوافق أجزائه وتقاربها. وقيل لما لم يعد هذا الخلط عيبا دلّ أن الحذف هنا زحاف لا يخرج العروض عن التمام [كالعلة²]، وإنما استحسّن الإقعاد هنا لقلّة زحاف هذا البحر إذ لا يدخله إلا القبض؛ فاستسهلوا العلة وجعلوها زحفا. وأيضا جعلوا الزحاف عللا في غير موضع، فأرادوا جعل العلة زحافا ليقع التعادل، فمثال ما أتى مشعّتا وغير مشعّث في قصيدة واحدة من الخفيف قوله: ليس من مات - البيتين - ؛ فضرب الأول مفعولن مشعّث وضرب الثاني فاعلاتن غير مشعّث، وقد تقدّم إنشادهما عند قوله: فالفرق بينهما انجلى. ومثاله في المجتث:

1 في (ب) فليس ثلاثيا.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

على الديار القفار والنوي والأحجار

تظل عيناك تبكي بواكف مدرار

فليس بالليل تهدي شوقا ولا بالنهار

تقطيع الأول: علديا رلقفاري وننويول أحجاري

تفعيله: مفاعلن فاعلاتن مستفعلن مفعولن

فجمع بين فاعلاتن ومفعولن. ومثال ما جاءت عروضه محذوفة وغير محذوفة من

المتقارب قول امرئ القيس:

كان المدام وصوب الغمام وريح الخزامى ونشر القطر

يعل بها برد أنيابها إذا غرد الطائر المستحر¹

تقطيع الأول: كأنل مدام وصوبل غمام وريحل (خزام) ونشرل قطر

تفعيله: (فعلون فعلون فعلون فعلون فعلون فعلون فعل3)

فالعروض غير محذوفة.

وتقطيع الثاني: يعلل بهابر دأنيا بها إذاغر ردططا ئرلمس تحر

تفعيله: (فعلون فعلون فعلون فعل فعلون فعلون فعل4)

فالعروض محذوفة حذف سببها فصارت فعو فنقلت إلى فعل. ومثال إتيانها تلمة

ومقصورة في المتقارب على مذهب المبرّد:

انظر: امرئ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص106. 1

2 في (ب) خزامى.

3 في (ب) فعلون فعلون فعل فعلون فعلون فعلون فعل.

4 في (ب) فعلون فعل فعلون فعل.

رما قصاصا وكان التقاص فرضا وحتما على المسلمين

فحذفت نون العروض وسكّنت لامها فالتقى ساكنان، ولم يسمع ذلك إلا في المتقارب وهو نادر، وشذوذه من قصر عروضه. ومن التقاء الساكنين قال ابن برّي: ولم يسمع في المتقارب إلا في هذا البيت وفي قوله:

فلولا خدّاش أخذت دواب سعد ولم أعطه ما عليها

وسوّغ ذلك المبرّد في العروض من حيث أنّها فاصلة تشبه الضرب. وقال ابن رشيق: وأنشد منه سيبويه في الكتاب:

كأنها بعد كلال الزاجر ومسح من عقاب كاسر

بإسكان السين وتشديد الحاء، واستدلّ به على إدغام الهاء في الحاء لأن أصله [ومسحه¹]، وهو من غريب الإدغام لأن فيه إدغام الثاني في الأوّل. ولذا قال الأخفش لا يجوز فيه الإدغام وإنما هو إخفاء انتهى. قلت ولم أرهم أنشدوا زائدا على البيتين الأوّلين من (قصيديهما²) حتّى يتبيّن اجتماع التّمام والقصر في قصيدة واحدة، ولعلّ هذه عروض مقصورة تثبت في أعاريض المتقارب نادرة، وإن كان كلامهم يدلّ على أن الظاهر خلافه. وزعم بعضهم أن هذا البيت موضوع، وقال الزجاج أنشده الخليل ورواه ولا أعلم له نظير إلا ما أنشده الأخفش من قوله ولولا خدّاش - البيت -؛ فأما الأوّل فالرواية فيه وكأنّ القصاص لأن جمع الساكنين في حشو الشعر معدوم، وأحسب الثاني إن صحّ أخذت رواحل سعد. وقال الجوهري:

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) قصيدتهما.

كأنه نوى الوقف في البيتين على الجزء، وإلا فالجمع بين ساكنين لم يسمع به في حشو بيت. ولما كان هذا من الندور بحيث لا يقاس عليه؛ قال الناظم لا سوى، والمضاف إليه سوى محذوف منوي. فلذلك بقي إعراب سوى كما كان قبل حذف المضاف إليه، لأن المنوي كالمنطوق به وهو ضمير عائد على حذف، ولا عاطفة وسوى مخفوض بالعطف على حذف؛ أي لا بسواه وهذا على أن سوى متصرفة عند من يراه.

وقال بعضهم قوله: لا سوى، يعني الخرم والتشعيث والحذف في أول المتقارب، جرت مجرى الزحاف في عدم اللزوم. ولا تجد غيرها من العلل شاركها في ذلك وجرى مجرى الزحاف، أو ولا يجري غيرها مجراها على فاعلية سوى ومفعوليته انتهى. قلت وهذا أيضا على أنها متصرفة لكنه يقتضي أن لا عاطفة الجمل لا المفردات، وهو على خلاف الأصل فتقديرنا أولى، وهو أيضا يقتضي أن الترجمة بعد قوله: وسل وداً، (وفي مقابلة¹) التشعيث بالخرم واقتصاره على الخرم نظر لا يخفى. ويجوز أن يكون الضمير المضاف إليه سوى في التقدير عائد على أولى؛ أي والحذف كالتشعيث في جريه مجرى الزحاف، لكن في العروض الأولى من المتقارب لا في سواها من عروضه الثانية ولا من سائر البحور غيره. فتلخص فيما تضاف إليه سوى على هذا ثلاثة احتمالات؛ لا سوى الحذف لاسوى الثلاثة لا سوى العروض الأولى من المتقارب، وتتكير خبن وحذف للحقيقة (أو تنكيرسوى²) للعموم. وعلى أن الناظم

1 في (ب) ثم في مطابقته.

2 في (ب) أو تنكيره.

حكى ثلاثة أقوال ففي البيت إطناب من التفصيل بعد الإجمال، واخرم واقطع واضمر من التفريق عند بعضهم وإضافة أولى للاختصاص.

الإعراب:

كن مفعول شعّث، واخرم إن كان قولاً ثانياً فمعطوف على شعّث، وإن كان قولاً أولاً فعطف بيان من شعّث والجملة تفسيرية. وتقدّم أن الجمل [الثلاث¹] على تقدير العاطف أو الأخير ثان فقط، وأولى سر مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف لدلالة القرائن عليه، وبه يتعلّق بحذف أي معلولة بما جرى من العلل مجرى الزحاف بحذفها. وعلى نسخة حذف أولى يكون مفعولاً به والواو داخلة في التقدير على حذف من عطف الجملة الخبرية على الإنشائية، وسوى على هذا معطوف على أولى والتقدير شعّث كن وحذفت أولى سر لا سوى الأولى وتأول في هذا الجزء حذف باء حذف أو شعّث بشعّثت.

فصدرا وحشوا قل عروضاً وضربها تغيّرت الأجزاء فاختلف الكنى

فقيل ابتداء واعتماد وفصلها وغايتها المختص منها بما جرى

وإن ينج فالموفور يتلوه سالم صحيح معرى لا تدع ذلك الهدى

المفردات:

تغيرت: معناه اختلفت أحكام الأجزاء بحسب حلولها صدرا وحشوا وعروضاً وضرباً،
والفاظ البيت الأول كلّها تقدّمت إلّا

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

الكنى: وهو جمع كنية التي هي أحد أقسام العلم، وأراد الناظم بها الأسماء الدالة على أجزاء يلحقها نوع من التغيير، أو تسلم منه في محال مخصوصة. وقد يقال أنه أراد بها ما دلّ على شيء من الألفاظ، والمراد به غيره لأن مدلولها يرجع إلى الإخفاء والستر، لأن الابتداء مثلا لغة يدلّ على أوّل الأجزاء، والمراد به هنا ذلك لكن باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به. ومنه الكناية في علم البيان وهي إطلاق اللفظ وإرادة لازم مدلوله مع جواز إرادته، والكنية عند النحاة ما صدر بأب أو أم. قال الجوهري: (الكنية¹) أن تتكلم بشيء وتريد به غيره، وقد كُنيت بكذا عن كذا وكنوت، ورجل كان وقوم كائون، والكنية بالضم والكسر واحدة الكنى، واكتنى فلان بكذا ويكنى بأبي عبد الله ولا تقل بعبد الله وكنيته أبا زيد وبأبي زيد تكنية (وكنيته كسميه²) انتهى. وأراد الناظم هنا بالصدر أوّل أجزاء البيت وهو معناه اللغوي، وبالحشو ما عدا الصدر والعروض والضرب من الأجزاء، وأطلقه بعض العروضيين على البيت السالم من تغيير الابتداء والاعتماد والفصل والغاية؛ فيقولون البيت حشو أي سالم ممّا ذكر.

ابتداء: مصدر ابتداء وتقدّم معناه لغة، واختلف في حدّه في الاصطلاح فالذي يمكن أن يتحصّل من كلام الناظم فيه أحد أمرين؛ إمّا التغيير الخاص بأول البيت باعتبار إضافته إلى ذلك الأول، وإمّا أوّل البيت باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به. (فالتقدير³) الأوّل مبني على أن تغيّرت مسند إلى الأجزاء على حذف مضاف أي أحكام الأجزاء، والثاني على عدم اعتبار المضاف أي اختلفت الأجزاء باعتبار ما

1 في (ب) الكناية.

2 في (ب) وكنيته كسميته.

3 في (ب) فالتغيير.

يلحقها من التغيير، فاختلقت كنى الأجزاء بحسب ذلك. وتقدير الأول اختلفت أحكام الأجزاء أو تغييراتها فاختلقت كنى تلك الأحكام أو التغييرات وبأتي تمامه إن شاء الله تعالى. وقيل اسم لكل جزء يكون أول البيت يجوز فيه الخرم - قاله الأخفش-؛ ففعولن في الطويل والمتقارب ومفاعيلن في الهزج والمضارع ومفاعلتن في الوافر تسمى ابتداء، وإن لم تخرم لجواز خرمها. وقال الزجاج اسم لكل جزء (يعتل1) أول البيت بعلة لا تكون في الحشو كالخرم في أبحره لأنه لا يكون حشوا، وكفَاعِلَاتِن في المديد والرمل والخفيف ومستفع لن في المجتث؛ فإن ألف فاعلاتن وسين مستفع لن تسقطان لغير معاقبة ولا يسقطان في الحشو إلا لمعاقبة. وقال الأخفش لا أدري لم جعل الخليل فاعلاتن ابتداءً في أول المديد مع أنه (يخبن2) في الحشو. قال الزجاج وذهب (عن3) الأخفش أن ألفه في الأول يسقط لغير معاقبة، فقد جاز فيه ما لا يجوز في الحشو. وخصّ الخليل فاعلاتن في أول المديد بالذكر دون الرّمْل وغيره اعتماداً على العلة المذكورة. فقول الزجاج هو قول الخليل. ووجه التسمية أن الابتداء إن كان اسم الجزء الأول فلا إشكال، وإن كان اسماً لتغييره الخاص به فسمي بذلك لكونه خاصاً بابتداء الكلام.

اعتماد: مصدر اعتمد أي اتكأ. قال الجوهري: اعتمدت على الشيء اتكأت، واعتمدت عليه في كذا اتكلت عليه، والعمدة ما يعتمد عليه، وعمدت الشيء فانعمد

1 في (ب) يقتل.

2 في (ب) يجيء.

3 في (ب) غير.

أقمته بعماد يعتمد عليه، (وأعمدته¹) جعلت تحته عمدا انتهى. واختلف في معناه اصطلاحاً؛ فالمتحصل أيضاً من كلام الناظم على الأسلوب المتقدم إمّا التغيير الخاص بالحشو باعتبار إضافته إليه، أو الحشو باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به. وعن الخليل هو لزوم قبض فعولن قبل الضرب الثالث من الطويل وسلامته قبل جزء الضرب المقصور والمحذوف والأبتر من المتقارب، وعنه أيضاً سلامته قبل المحذوف والأبتر من ضروب المتقارب. وقيل لزوم قبض فعولن قبل ثالث ضروب الطويل وسلامته قبل عروضي المتقارب وضروبه كلها. وقيل كلّ جزء سلم من الخرم مع جوازه فيه. وقيل (جزء²) الصدر حيث لا يجوز الخرم فيه، وزحافه بغير زحاف الحشو كفاعلاتن في أول المديد. وقال الزجاج كل ما يحذف للزحاف لاعتماد الأسباب في زحافها على الأوتاد. وقال الشريف لا يطلقه الجمهور إلا على قبض فعولن في الطويل في الجزء الذي يلي الضرب المحذوف خاصة، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأبتر في المتقارب. ولم يجز الخليل سقوط هذه النون في المتقارب قبل الجزء الأبتر وصيرورته قلّ، لأن البتر اختلال شديد فلا يحتمل زحف ما قبله [وأجازه³] الأخفش انتهى. قلت وما عزاه للجمهور هو الذي فسّر به ابن بري. وقال بعضهم الذي عوّل عليه الناس هو القول الأول، وفيه مخالفة لما نقل عن الجمهور؛ وسمي الحشو أو تغييره اعتماداً لأن الضرب يعتمد عليه قبل. ويقال في الطويل ضرب معتمد اسم مفعول لأنه معتمد عليه، وفي المتقارب ضرب معتمد اسم فاعل لاعتماد ضربه وعروضه على السبب. واختلف فيه على التفسير الأول لغير

1 في (ب) واعمدته.

2 في (ب) خرم.

3 مخرومة، وأثبتها من (ب).

الناظم فقيل زحاف لأنه في غير محل العلة وغير لازم، وقيل علة لأن دائرة الطويل مبنية على الاختلاف فلو لم يخالف بالاعتماد وقع الاتفاق فيها وهو مكروه؛ ولذا لم تطو العرب سادس البسيط كراهة أن ينتقل مفعولن إلى فاعلن وقبله فاعلن (فيقع1) الاتفاق في دائرة الطويل، ولأنه يحدث بسلامة الطويل وقبض المتقارب تتافر في النفس ولذا يجده في ذوقه مكسورا من يزن بطبعه. ولكثرة التزام ذلك في شعر العرب ولذا توجد القوائد الكثيرة من الطويل المحذوف (والاعتماد2) يلزمها، ولا يوجد غير لازم إلا في القليل، ولا يوجد ترك الاعتماد في المتقارب (وأنكره3) كثير؛ فيقابل كونه في الحشو باتفاق دائرة الطويل وعدم لزومه بلزومه ويسلم التنافر فتترجح به العلة. وقيل قسم ثالث لتعارض الأدلة، وقيل إنما اختلف الخليل والأخفش في سادسي المتقارب لا في تامه، والحدّاق على أنه فيهما إلا أنه في السداسي لقلته ألزم؛ قالوا ونص الخليل على ذلك.

فصل: مصدر معناه لغة يرجع إلى التمييز والتفريق. قال الجوهري: فصلت الشيء فانفصل قطعته، وفصل من الناحية خرج، وفصلت الرضيع فطمته، وفصلت شريكه، وفي الحديث: "من أنفق نفقة فاصلة فله من الأجر كذا" أي فصلت بين إيمانه وكفره، وفصيل الناقة إذا فصل عن أمه، وعقد مفصل بين كل لؤلؤتين خرزة، والتفصيل التبيين، وفصل الشاة عظامها، والفصيل الحاكم والقضاء بين الحق والباطل انتهى. وهو في الاصطلاح عند الناظم على ما تقدّم التغيير الخاص بالحشو باعتبار

1 في (ب) فتقدّم.

2 في (ب) الاعتقاد.

3 في (ب) وأذكره.

إضافته إليه، أو الحشو باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به. وقيل كل عروض لزمتهما علة نقص أو سلامة لأن العلة ما لزم؛ فكل عروض بنيت على (ما لا يكون¹) في الحشو من صحة أو إعلال فصل كلزوم قبض مفاعيلن في عروض الطويل وهو يسلم في الحشو ويقبض ويكف، وكلزوم خبن فاعلن في عروض البسيط وكمتفعلن في عروض المنسرح، إذ لا يجوز فيه (فعلتن فلزومه²) ما لا يلزم الحشو. ووجه التسمية أن العروض لما لزمها ما لا يكون فيما قبلها ولا فيما بعدها كأنها فصلت بينهما أو انفصلت منهما أو ميّزت بينهما أو تميّزت منهما فسمّيت فصلا لذلك.

غاية: نهاية الشيء؛ قال الجوهري: الغاية مدى الشيء والجمع غاي مثل ساعة وساع انتهى. قلت غاية وراية ونحوهما كآية، فاختلف في أصلها فقيل أيّه ووزنها فعلة ككية قلبت الياء ألفا كراهة التضعيف وهو مذهب الفراء. قال في التسهيل: وهو أسهل الوجوه. وقال الكسائي وزنها فاعلة وأصلها آية حذف عین الكلمة استتقالا لليائين المكسورة أولاهما. وقال الخليل وزنها فعلة والأصل آية وقياس إعلالها آياه، لكنهم عكسوا فأعلّوا العين وصحّوا اللام شنودا. وقيل وزنها فعلة بضم العين والأصل آية؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وصحّت الياء بعدها. وقيل وزنها فعلة بكسر العين وأعلّ كالذي قبله. وقيل أصلها آية كحياة ونواة فقلبت لأمه في موضع عينه. نقل هذه الأقوال الستة أبو حيان في شرح التسهيل، وهناك ينظر توجيهها وتصحيح ما يصحّ منها. وقال بعضهم عين غاية واو لأن باب لويت أكثر

1 في (ب) ما لا يجوز.

2 في (ب) فعلن كلزومه.

من باب حبيبت انتهى. وينظر تصحيح النقل فيه، وهي في الاصطلاح على ما يقتضيه أيضا كلام الناظم التغيير الخاص بالضرب، باعتبار إضافته إليه أو الضرب باعتبار ما يلحقه من التغيير الخاص به. وقيل كل ضرب لزمه علة نقص أو سلامة وباللزم يخالف الحشو؛ فالغاية المخالفة في الضروب خاصة وأكثر الضروب غايات، لأن الضرب إن كان فاعلاتن أو مفاعيلن أو فعولن فقد لزم أن لا يحذف أسبابها لأن آخر البيت لا يكون إلا ساكنا. ومن الغايات المقطوع والمقصور والمكشوف والمقطوف، لأن هذه علل لا تكون في الحشو أصلا. ووجه التسمية أن الضرب غاية البيت، أي نهايته أو لزوم الضرب علة نقص أو سلامة هي غاية ذلك الضرب التي لا يتعدّها.

المختص: اسم مفعول من اختصّه بكذا أي خصّه به دون غيره، وقد تقدّم.

ينج: يسلم، وتقدّم.

الموفور: اسم مفعول. قال الجوهري: الموفور الشيء التّام، ووفرت الشيء وفرا ووفّر الشيء بنفسه وفورا، وقولهم توفر وتحمر من قولك وفرّته عرضه وماله مثل يضرب لمن يعطى شيئا فيردّه من غير تسخّط. قال الفراء: ولا يقول توفر وأرض في نبتها وفرّ (ووفرة1) وفرّة أي وفور لم يرعَ فهي وفراء، (ومزادة2) وفراء للتي لم ينقص من أديمها شيء، (وسقاء3) أوفر، ووفّر عليه حقّه توفيراً، واستوفره استوفاه، وهم متوافرون أي كثير انتهى. وهو في الاصطلاح على ما اقتضاه كلام الناظم الصدر

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) وملاة.

3 في (ب) وسفار.

السالم من الخرم مع جوازه فيه، وهو عند الخليل فعولن ومفاعيلن ومفاعلتن، وتسمّى موفورة وإن دخلها زحاف غير الخرم إذا سلمت منه. فوجه التسمية على هذا أنّ الجزء يتوقّر بسلامته من الخرم فلم ينقص له منه شيء، وبعضهم قصر الموفور على فعولن.

يتلوه: أي يتبعه؛ قال الجوهري: تَلَو الشيء ما يتلوه وتلو الناقة ولدها الذي يتلوها، وتلوت القرآن تلاوة، وتلوت الرجل أتله تلو اتبعته، ما زلت أتله حتى أتليت أي تقدّمته، وأتلت الناقة تلاها ولدها، ولا دريت ولا أتليت. قال يونس دعاء بأن لا تُتلى أبله أي لا يكون لها ولد، وأتلاه الله أطفالا اتبعه أولادا، وتتلّيت حقّي تتبّعته، وجاءت الخيل تتاليا متتابعة انتهى.

سالم: اسم فاعل سلم المكسور العين. قال الجوهري: سلم فلان من آفات سلامة وسلّمه الله منها انتهى. وهو في الاصطلاح عند الناظم الحشو السالم من الزحاف الذي يجوز أن يدخله، ووجه التسمية السلامة من آفة الزحاف.

صحيح: اسم فاعل من صحّ وهو مفتوح العين بدليل كسرهما في المضارع. قال الجوهري: الصّحة خلاف السقم، وصحّ من علّته واستصحّ وصحّحه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح، وصحيح الأديم (وصحاح الأديم¹) غير مقطوع أبو عبيدة كان ذلك في صحه وسقمه، وأصحّ القوم فهم مصحّون أصابت أموالهم عاهة ثم ارتفعت، وفي (الصحيح²): "لا يوردن ذو عاهة على مصح والسفر مصحّة بالفتح انتهى. وهو في

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) الحديث.

الاصطلاح عند الناظم العروض السالمة من علل الأعايض، والضروب التي لا تقع في الحشو. ووجه التسمية سلامته من العلة، وهو أعم من السالم لأن السالم سلم من العلة والزحاف فكان أحقّ باسم السالم، والصحيح سلم من العلة فاستحقّ اسم الصحيح؛ فكلّ سالم لغة صحيح وليس كلّ صحيح سالم. وعلى هذا بنى بعض الفقهاء الجواب فيمن تزوّج واشترط صحّة الزّوجة أنه لا يردّها بعيب لا ينافي الصحّة، بخلاف ما إذا اشترط السّلامة.

معرّي: اسم مفعول من أعريته إذا نزعت ثيابه. قال الجوهري: عَرِيَ من ثيابه بالكسر يَعْرَى عَرِيَةً فهو عار وعريان وامرأة عريانة، وأعريته أنا وعرّيته تعرية فتعرّى، وما أحسن معاري هذه المرأة وهي يداها ورجلاها ووجهها، ويقال منه أعروريت منه أمرا قبيحا أي ركبت، وأعروريت الفرس ركبته عريا وهو أفعوعل، وفرس عري ليس عليه سرج والجمع الأعراء، وأعراه صديقه تباعد منه ولم ينصره انتهى. وهو في الاصطلاح عند الناظم الضرب السالم من علل الزيادة التي يجوز دخولها فيه، وهي الترفيل والإذالة والتسبيغ. ووجه التسمية أنّ هذه الزيادات كالثياب، فالخلو منها تعرية.

تدع: (تترك1)، وقياس ماضيه ودع إلا أنه لم يستعمل، وأصل مضارع الغائب يودع، وأصل عينه الكسر وإنما فتحت لعارض كون اللام حلقية، ولما وقعت الواو بين ياء وكسرة مستحقة حذفت كما فعلوا مع ظهور الكسر؛ وحمل سائر حروف المضارعة في الحذف على الياء. قال الجوهري: قولهم دع ذا أي اتركه، وأصله ودع يدع وقد

1في (ب) ترد.

أميت ماضيته؛ لا يقال ودَعَه بل تركه ولا وادع لكن تارك، وجاء في ضرورة الشعر ودَعَه ومودوع على أصله انتهى. قلت وجاء في الحديث: "دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم".

الهدى: تقدّم تفسيره.

التركيب:

لما قدّم الناظم بيان التغيير الذي يختص بالابتداء كالخرم والخزم، والذي يختص بأواخر الأعراب والضروب وهي العلل، والذي يوجد في الحشو كتغيير ثواني الأسباب المسمّى زحافاً؛ أراد أن يبين هاهنا اختصاص كل تغيير أو اختصاص محلّه فقال: قلّ تغيّرت أحكام الأجزاء التغيرية في الصدور والحشو والعروض والضرب، أو تغيّرت الأجزاء باعتبار كونها محلاً للتغييرات. فصدرا أي (فعدّ1) منها محل صدر وحشو وعروض وضرب، فاختلفت كنى تلك التغييرات أي أسماؤها لاختلاف الحقائق ليقع التمييز بينهما، أو فاختلفت كنى محال تلك التغييرات لاختلافها. فقل في التغيير الأول وهو تغيير الصدر أو في محل التغيير الذي هو الصدر ابتداء، وقيل في التغيير الثاني وهو تغيير الحشو أو في محل تغييره وهو الحشو اعتماد، وقيل في التغيير الثالث وهو تغيير العروض أو في محلّه وهي العروض فصلها أي فصل التغييرات أو فصل الأجزاء؛ وتقدم في وجه التسمية ما يدل على صلاحية إضافته للأمرين، وقيل في التغيير الرابع وهو تغيير الضرب أو في محلّه وهو الضرب غايتها والضمير مثله في فصلها وإنما أضافهما لإقامة الوزن

1 في (ب) فقل.

(لا أن 1) الاسم لا يكون إلا مضافا فيهما، بل يقال فصل وغاية ويعرّفان أيضا بـ ال
كما يعرّف ابتداء واعتماد. وظهر لك أن الناظم جرى على عادته في مراعاة ترتيب
الف والنشر لأن الابتداء راجع إلى الصدر، والمعطوفات كل منها راجع إلى مقابله
كما بيّنّا.

وقوله: المختص منها بما جرى؛ الضمير في منها عائد على الصدر وما عطف
عليه، أو على الأجزاء باعتبار كونها صدرا وغيره. والمختص صفة لمحذوف، أي
المحل المختص وما وافقه على التغييرات المتقدّمة، وفاعل جرى ضمير يعود على
ما، والمعنى الابتداء وما عطف عليه هي أسماء المحل المختص من الصدر وما
عطف عليه بتغييرات جرى ذكرها. ويجوز عود ضمير منها على التغييرات وما واقعة
على الصدر، وما عطف عليه أو على الأجزاء باعتبار كونها كذلك والمعنى
الابتداء، وما عطف عليه أسماء التغيير المختص من التغييرات بما جرى ذكره من
الصدر، وما عطف عليه أو من الأجزاء؛ وبهذا التفسير الواضح يتبين لك صحّة
كلام الناظم في هذه الألقاب على التغييرات أو على محالها.

وقوله: وإن ينج؛ أي كل واحد من الأجزاء المذكورة - الصدر أو غيره - ، وفي نسخة
مروية وإن تتج بتاء التأنيث أي الأجزاء التي هي صدر وما عطف عليها. والمعنى
أن تسمية الصدر وما عطف عليه بالابتداء؛ وما عطف عليه هي باعتبار ما يلحقها
من تغييراتها الخاصة بها، وإن تتج من تلك التغييرات المذكورات فلها اسما آخر
باعتبار كونها سالمة منها. فالصدر السالم من تغيير الابتداء هو الموفور، ويتبعه في

1 في (ب) لأنّ وفي الهامش مكتوبة لعنّ لا أنّ.

ثاني رتبة السالم اسم للحشو السالم من تغييره، ويتلوه الصحيح اسم للعروض السالمة من تغييرها الخاص بها، ويتلوها المعرّي اسم للضرب السالم من التغيير الخاص به بالزيادة. وهذا (التقييد¹) في تغيير الضرب لم يثبت الناظم لكنه يفهم من تسميته بالمعرّي لأن التعرية إنما تكون مما زاد على البنية كالثوب، واعتبر أيضا في أسماء السلامة ترتيب اللف والنشر على طريقته لرجوع الموفور إلى الصدر، وما عطف عليه إلى ما عطف عليه على الترتيب؛ وإلى هذا أشار بقوله: لا تدع ذلك الهدى، أي مراعاة الترتيب الذي نصبت لك في هذا النظم علما تهتدي به. ويحتمل أن يريد لا تدع ذلك الهدى، وهو دلالة معرّي على تغيير الضرب المشروط النجاة منه في تسميته بذلك إنما هو التغيير بالزيادة كما تقدّم. ويحتمل أن يريد الأمرين أو يريد الجنس، أي لا تدع ذلك الهدى الذي هو هدى الله أن تطلبه من الله إهدنا الصراط المستقيم بالله فإنك أنت المولى الكريم. وقال الشريف: لما لم يتبع له نطاق العبارة عن بيان مراده أحال على الشيخ الذي يضطر إلى بيانه في بعض هذا القصيد، فقال لا تدع ذلك الهدى أي لا تدع سؤال من يهديك إلى (مرادي²) انتهى مختصرا.

قلت وعلى ما قررته (فالمشيخة³) لفظه وتتكير صدرا وحشوا وعروضا وابتداء واعتماد وسالم وصحيح ومعرّي للحقيقة، وإضافة ضرب وفصل وغاية للاختصاص، و ال في الأجزاء والكنى للحقيقة وفي المختص والموفور موصولة وفي الهدى للعهد أو الجنس، والإشارة إليه بذلك للتعظيم، وأكثر النسخ عطف وحشوا بالواو، وفي نسخة

1 في (ب) التغيير.

2 في (ب) مرادك.

3 في (ب) فالمتّجه.

مروية عطفه بالفاء ولا يظهر لها كبير معنى، وفاء فاختلف سببية وكذا فاء فقيل، وهي للعطف مثلها في قوله تعالى: "ونادى نوح ربه فقال"1، وجملة لا تدع يشبه أن تكون من التذييل، وانظر ما في ألفاظ الأبيات الثلاثة من التناسب. وجمع الصدر والضرب والابتداء والغاية من الطباق، والموفور والمعرى يحتمل (المعنيين2)، والسالم والصحيح من التناسب، وفي الأبيات اللف والنشر كما تقدّم.

الإعراب:

جملة فاختلف معطوفة على جملة تغيّرت، (وتغير3) نصب صدرا وما عطف عليه نصب الظروف الحقيقية لأنها أمكنة (لا أنها4) منصوبة على إسقاط الخافض، إلا أن في نصب ضربها على الظرفية المكانية نظرا لاختصاصه، وعروضا معطوف على حشو بتقدير العاطف. وجملة قل اعتراض بين المتعاطفين، وجملة تغيّرت معمولة لقل، ومنها وبما متعلقان بالمختص والمرفوع بالمختص النائب عن الفاعل ضمير يعود على ال، والمختص مبتدأ خبره ابتداء وما عطف عليه. ويجوز أن يكون ابتداء وما عطف عليه مبتدأ والمختص خبر، وصح الابتداء بالنكرات لأن المراد بها الحقائق كأعلم الأجناس. ويجوز أن يكون ابتداء هو النائب المرفوع بقل، وصح عمل القول في المفردات لأن المراد بها مجرد الألفاظ، والمختص خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هي أو هذه ألقاب المختص. والوجه الأوّل أظهرها وإن كان

1 من سورة هود، من الآية 45.

2 في (ب) التغيير.

3 في (ب) وتغيّرت.

4 في (ب) لأنها.

بعضهم ردّه بما لم أفهمه، والمحكي بالقول على الأولين الجمل، والموفور خبر
لمحذوف أي فهو أو فهي على النسخة الأخرى أو فاسمه أو فأسماؤها، ويتلوه إما
معطوفة على الموفور ويقدر مثله قبل صحيح وقبل معرّي، أو يجعل يتلوه حالا من
الضمير في الموفور وصحيح ومعرّي معطوفان على سالم بتقدير العاطف، ولا
محل لجمله لا تدع لأتّها في حكم الابتدائية.

وقد تمّ إجمالاً فحذه مفصلاً له ولألقاب وبالرمز يهتدى

فالأول بحرف العروض فضربه وغايتها سين فдал تلت فطا

فخذ منه ما فيه الزحاف وسالما وما حشوه ملغى دناه ارع لا القصى

المفردات:

تم: كمل؛ قال الجوهري: تم الشيء تماماً وأتمّه غيره وتمّمه واستتمّه بمعنى انتهى.
وقد تقدّم.

إجمالاً: ضد التفصيل وهو راجع إلى الجمع. قال الجوهري: والجملة واحدة الجمل،
وأجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة، وجملت الشحم أجمله جملاً واجتملته إذا
أذنبته، وربما قالوا أجملت الشحم حكاة أبو عبيدة انتهى. وجملت الشحم من معنى
الجمع، والعلم الإجمالي العلم بالشيء بجملة دون تفصيل أحواله، والعلم التفصيلي
علمه جملة وتفصيلاً، وقال بعضهم العلم الإجمالي العلم بالشيء من الوجه الجامع
له ولغيره والتفصيلي العلم به من أخص وجوهه فلا يجمعه الجهل انتهى وفيه بحث.

خذ: أي تناول. قال الجوهري: أخذت الشيء أخذه أخذا تتاولته، والأخذ بالكسر الاسم والأمر منه خذ وأصله أخذ استنقلوا همزتين فحذفوهما تخفيفا، وكذا كل ومر من أكل وأمر، وشبهه وخذ عنك، أي خذ ما أقول ودع عنك المرء والشك، وخذ الخطام وبالخطام، والاتخاذ افتعال من الأخذ أبدلت الهمزة ليئا ثم تاء ثم أدغم وكثر فبنوا منه تخذ يتخذ كالأصلي وقرئ لتخذت عليه، وأخذت تبدل الذال تاء ثم تدغم وبعضهم يظهر وهو قليل.

مفصّلا: بكسر الصاد اسم فاعل، أي مبيناً ومفرّقا بعد الإجمال والجمع. قال الجوهري: التفصيل التبيين، وفصل القصاب الشاة (عضأها¹) انتهى وقد تقدّم.

الألقاب: تقدّم

الرّمز: مراده به الحروف التي رمز بها على عدد البحور والأعاريض والضروب من حروف أبجد، وهو راجع إلى معناه لغة. قال الجوهري: الرّمز الإشارة والإيماء بالشفيتين والحاجب، وقد رمز يرمز ويرمّز، والرّمّازة الزانية لأنها تومئ بعينها انتهى.

سين: مهمل رمز غاية البحور وهو آخرها الذي هو المتقارب كما تقدّم، والسين خامس عشر حروف أبجد، لا باعتبار نقطه بل بحسب توالي الحروف، وهو على اصطلاح المشاركة في جعله سينا والمغاربة يجعلونه صاداً مهمله.

دال: مهمل رمز غاية عدد الأعاريض وهو أربعة باعتبار (عد2) الحروف ونقطها.

1 في (ب) عظاما.

2 في (ب) عدد.

طاء: ممدود مهمل، قصره ضرورة وهو رمز غاية الضروب وهي تسعة باعتبار ترتيبها في الحروف ونقطها.

ملغى: اسم مفعول، أي متروك غير معتبر. قال الجوهري: ألغيت الشيء بطلته، وكان ابن عباس يلغي طلاق المكره، وألغاه من العدد ألقاه منه انتهى.

(دنا): جمع دنيا أي قري، تأنيث أدنى أي أقرب. قال الجوهري: دنوت منه دنوا وأدنيت غيري، وسميت الدنيا لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر والصغرى والصغر، وأصله دُنُو حذفت الواو لاجتماع الساكنين، والنسبة إليها دُنْيَاوِيٌّ ودُنْيَوِيٌّ ودُنْيِيٌّ، وأدنت الناقة دنا نتاجها، ودانيت بينهما قاربت، وبينهما (دناوة¹) أي قرابة، وما تزداد منّا إلا قُرْبًا ودناوة انتهى.

ارع: احفظ واعتبر، أمر من رعى. قال الجوهري: رعى الأمير رعيته رعاية، ورعيت الإبل أرهاها رعيًا، ورعى البعير الكلاً بنفسه رعيًا وارتعى مثله، ورعيت النجوم رقيبها ابن السكيت رعيته عليه حرمة رعاية، وأرعى الله الماشية أنبت لها ما ترعاه انتهى والمادة طويلة.

القُصَى: جمع قصوى بمعنى البعدى وهو ضد دنى. قال الجوهري: يقال فلان بالمكان الأقصى والناحية القصوى والقصى بالضم فيهما، ومنزل لا يقصيه البصر أي لا يبلغ أقصاه، وقصا المكان يقصو قصوا بعد فهو قصي، وأرض قاصية قصية انتهى والمادة طويلة. ويقع في بعض النسخ بدل البيت الثالث:

محرفه المرعي نيفه زحافه (حشوه²) مُلغى دناه ازع لا القصى

1 في (ب) دناة.

2 في (ب) وما حشوه.

المفردات:

محرفه: اسم مفعول مشتق من الحروف التي جعلها رمزا، والهاء عائدة على الرمز أي محرف الرمز، ومفهوم الصفة يقتضي أن هناك رمز إلا بالحروف، (ولعله¹) الكلمات المقترعة من الشواهد أو الترتيب اللفظي، ونحوه من مراعاة اللف والنشر وغير ذلك من الأشياء الخفية التي يعتبرها الناظم كالمعري المتقدم ونحوه. وقال بعضهم أنه عائد على التفصيل والإضافة بمعنى في أي (المحذوف²) فيه، أو على المفصل فهي بمعنى من. وأجاز أن يكون محرف من حرف أي حول عن التصريح باسم عدده من تحريف الكلام والشيء عن وجهه، والتفصيل والمفصل مدلول عليهما بمفصلا اسم الفاعل المنطوق به.

المرعى: اسم مفعول من رعيت وتقدم، وأصله مزعوي أبدلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبقتها بالسكون وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها لها.

نيقه: أي زائده، والهاء للمحرف. وأصل نيّف نيوف أبدلت الواو أيضا ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة قبلها وأدغمت فيها كسيّد. قال الجوهري: النيّف الزيادة، يخفّف ويشدّد، وأصله من الواو، يقال عشرة ونيّف ومائة ونيّف، وكل ما زاد على العقد فهو نيّف حتى يبلغ العقد الثاني، ونيّف فلان عن التسعين زاد، وأنافت الدراهم على المائة زادت انتهى. وقال غيره هو مع العشرة تسعة فما دونها، ومع المائة عشرة أو أقل، ومع الألف عشرة أو أكثر، وكلّما كثر العدد كثر النيّف.

1 في (ب) وأوله.

2 في (ب) المحرف.

التركيب:

يقول قد كمل القول في علم العروض إجمالاً، لأنه بيّن في الباب الأول أجزاء البحور وكيفية تركيبها منها وعددها وعدد دوائر البحور واستخراجها منها، وفي الباب الثاني أنواع التغييرات ومحالها على الجملة. إلا أنه لم يبيّن ما أسماء تلك البحور وما يضاف إلى كل منها من التغييرات وما عدد ضروب كل بحر وأعاريضه وما أسماؤها، وهذا هو التفصيل الذي أشار إليه وأمر بأخذه هنا وهو الباب الثالث من أبواب القصيد؛ فقال: فخذ، أي خذ القول في علم العروض حالة كون ذلك القول تفصيلاً لذلك العلم ومفصلاً للألقاب (تقدم¹) إضافتها إلى البحر جملة. فيفصل هنا ما العروض أو الضرب الذي يلحقه منه، ونحو ذلك من عدد ما يلحق البحر من التغييرات وشبهه، وهذا الشرح يقتضي أن فاعل تم ضمير القول في علم العروض وهو قريب من قول الشريف، ثم الكلام على الزحاف والعلل وألقابها وعلى ما تشتمل عليه الدوائر من البحور، لكن كلامه على جميع ذلك فيما تقدم مجمل من غير بيان لألقاب البحور ولا كيف يسمى كل بحر منها ومن غير تفسير لمواضع الزحاف والعلل، فشرع في تفصيل أعاريضها وضروبها وألقابها والسالم والمعتل منها، وذكر الأبيات الشاهدة على جميع ذلك.

وقوله: بالرمز يهتدى؛ أي ومع كوني أتعرض لتفصيل تلك الأشياء، فاعتمادي في بيانها على الرمز ولا أصرح؛ فبالرمز يهتدى لهذا التفصيل. وفي كلام بعضهم ما

1 في (ب) التي تقدمت.

يقتضي أن اهتدى مضارع هديته، وتقدّم في كلام الجوهري أن هدى واهتدى بمعنى فانظره.

وقوله: فالأول بحر، (إلى ضربه¹)؛ لما أخبر أن بالرّمز يهتدى والمراد به الحروف المرموز بها على البحور وغيرها، أرشد هنا إلى كيفية التصرف بتلك الرموز، فقال أن الحرف الأول من حروف الرمز يراد به البحر وبالتالي العروض وبالتالي الضرب، وهذا الترتيب على ما نطق به، (ولعطفه²) بالفاء المقتضية. والمراد بالعروض أي عروض ذلك البحر الذي سبقه، فهي نائبة عن ضميره أو الضمير محذوف أي له، ويدل على ذلك إضافة الضرب له.

وقوله: وغايتها إلى آخره؛ أي وغاية الحروف التي جعلت رمزا على البحور والأعاريض والضروب. سين لحروف البحور، لأنها الخامسة عشر من حروف أبجد كما تقدم في اصطلاح المشاركة وهي غاية البحور. ودال لحروف الأعاريض، والمراد منها نقطها وهو أربعة، مع أنها أيضا رابعة الحروف وهي غاية ما تبلغه الأعاريض في بحري السريع والرّجز. وطاء لحروف الضروب، والمراد نقطها وهو تسعة، وهي أيضا تسعة الحروف وذلك غاية ما تبلغه الضروب كما في بحر الكامل. وهذا أيضا من مراعاة اللف والنشر لرد السين المذكورة أولا للبحر المذكور أولا وهكذا في الباقي، وتلت بمعنى تبعت وهو صفة لدال والملتو هو السين، أي تبعت الدال السين وكذا يقدر مع فطاء أي فطاء تلت الدال، وأنت حروف التهجي لأنها تُذكر وتؤنث.

1 في (ب) إلى قوله ضربه.

2 في (ب) ولفظه.

وقوله: فخذ، إلى قوله وسالما؛ أي إتي في كل بحر آتي بما فيه من أبيات الزحاف التي تلحق أجزاءه ومن الأبيات السالمة منه، وأذكر أبياتا مقتطعة من أبيات الزحاف ومن أبيات السّلامة. فخذ مما أذكره من ذلك ما فيه الزحاف من الأبيات، وما سلم من ذلك منها؛ ومعنى خذ تناول علم ذلك أو شاهده في كتبي أو اسمعه من لفظي، فضمير منه عائد على تفصيل القول. أي فخذ من تفصيل القول (في البحر وفي¹) أعاريضه وضروبه علم من خوفه وسالمه لاشتمال ذلك التفصيل عليهما، وإن كان المراد بالرمز في قوله وبالرمز يهتدى ما هو أعمّ من الحروف كالكلمات المقتطعة من الشواهد، فيصح عود ضمير منه على الرّمز.

وقوله: وما حشوه إلى آخره؛ الضمير المخفوض بحشو عائد على ما، وهي واقعة على الكلمات التي تضمّنت حروف الرّمز، أي والكلمات الرمزية التي حشوها أي الحروف التي (بين²) حروف الرمز منها ملغى أي ليس من حروف الرمز، أرقب أو احفظ من حروف تلك الكلمات للرمز الأقرب منها وهو ما ابتدئت به من الحروف فالأقرب، ولا ترع للرمز أقصى حروف تلك الكلمات. ومثال ذلك قوله في بحر البسيط: جرت جولة؛ فإن الكلمتين تضمّنتا حروف رمز، وبينهما ما ليس برمز ملغى وهو الحشو بينهما، فالجيم من الكلمة الأولى رمز على بحر البسيط والراء والتاء ملغيان لزيادتهما على غاية الرموز، فإذا انتقلت للكلمة الثانية فخذ للرمز من أدنى حروفها فالأدنى ما تحتاجه ولا ترع لذلك أقصى حروفها، فالجيم رمز على عدد أعاريض البحر والواو رمز على عدد ضروبه. وقال الشريف: معنى قوله دناه اراع لا

1 في (ب) في البحور في.

2 في (ب) من.

القُصَى؛ أن الرمز لا يرعى منه إلا الأدنى من العدد، وهو الذي لا يتجاوز الغاية التي ذكر أنها خمسة عشر في البحور وأربع في الأعراب وتسعة في الضروب، وأما العدد البعيد الذي يتجاوز ذلك فحروفه ملغاة لا تراعى، وهذه ثمرة ذكر الغايات في قوله وغايتها سين فдал تلت فطاء انتهى.

قلت: تقرّر ممّا شرحنا به كلام الناظم أن ما من قوله: وما حشوه؛ مبتدأ موصول اسمي، وحشوه مبتدأ خبره ملغى، والجملة صلة لما، وخبر ما جملة ارفع دناء لا القصى، والعائد على ما الضمير المخفوض بدنى؛ فإذا كان معنى دناء إلى آخره ما شرحناه به، أخذت ما خبرها وناسب الإخبار به عنها. وإن كان معناه ما ذكر الشريف بقيت ما بلا خبر، إذ لا يناسب ذلك المعنى الإخبار به عن ما لأن ذلك معنى مستقلّ بنفسه لا يتوقف ثبوته لتلك الألفاظ على جعلها خبراً لِمَا. ويتخرج شرح الشريف على وجهين ضعيفين؛ أحدهما أن يكون حشوه خبر هو محذوف والجملة صلة وملغى خبر ما، أي والحروف التي هي حشو حروف الرمز ملغاة. الثاني نصب حشو على الظرفية حسبما تقدّم وهو صلة وملغى خبر، وحينئذ تكون جملة ارفع دناء مستقلة يتأتى فيها شرح الشريف على ما فيه من ضعف وتكرار غير ضعف الإعرابين؛ وضعف الأول منهما أن فيه حذف صدر الصلة من غير طول فيها نحو ما قرئ: "تماماً على الذي أحسن" (برفع¹) أحسن، والثاني فيه اختصاص ظرف المكان مع نصبه ظرفاً. وأمّا النسخة الأخرى وهي قوله: محرّفه؛ فمعناها المرعى أوّلاً فأوّلًا من الكلمات المقتطعة من شواهد الأبيات التي يؤتى بها عند تفصيل القول في

1 مكتوبة في النص برفع وعلى الهامش برفع، وفي (ب) برفع.

البحر (محرّف1) الرمز، أي الحروف التي رمز بها على عدد أعاريض البحر وضروبه؛ فأول كلمة هي من شاهد العروض الأولى والضرب الأول والثانية لثانيتها إلى آخر ما يرمز عليه منهما. فإذا فرغ مقابل الرموز من الكلمات فالنّيف عليها كلمات مقتطعة من شواهد أبيات الزحاف، وهذا معنى قوله: نيّفه زحافه؛ أي نيّف ما روعي من الكلمات لحروف الرمز هي لزحاف الرمز أو زحاف المحرّف أو زحاف بحر المحرّف، والمعنى واحد إلا أنه تفنّن في مرجع الضمير. ومثال ذلك قوله في الطويل: أأجري؛ فالهمزة الأولى للبحر والثانية للعروض والجيم للضروب، وغرورا من شاهد الضرب الأول، وستبدي من شاهد الثاني، وصدوركم من شاهد الثالث، وقد انتهت شواهد الضروب المرموز عليها وما ناف عليها كلمات من شواهد أبيات الزحاف والخرم. ويقع بعد هذا في بعض النسخ: وما حشوه، مثل النسخة التي تقدّمت وفي بعضها حشوه ملغى، وبهذا يتّرن مع قوله نيّفه، وأما نسخة وما فلا يتّرن مع نيّفه وإنما يتّرن لو كان نيّف فعل أمر ويحذف الضمير المتّصل به وزحافه مفعول نيّف، والتفسير واحد والبيت (مشمّل2) على أربع جمل: الأولى محرّفه المرعى، الثانية نيّفه زحافه، الثالثة حشوه ملغى (أو ما حشوه ملغى3)، الرابعة دناه ارع لا القصى. وعلى النسخة الأولى جملتان كبيرتان على شرحنا، وثلاث على شرح الشريف في وجه، ورجّح بعضهم هذه النسخة على الأولى بأن الأولى ليس فيها تعرّض للأعاريض والضروب وذكرهما أهم من الزحاف الجائز إذ لا يتبيّن إلا بعدهما. وأجيب بأنه لم يهمل بيانها لقوله: وبالرمز يهتدى، ولدخولهما في السالم لأن أبيات السالم هي

1 في (ب) بحرف.

2 ساقطة من (ب).

3 ساقطة من (ب).

أبيات رموز الأعاريض والضروب. قلت: وكذلك بعض الزحاف وأيضا فقله: فخذ منه، بمن التعيضية يقتضي أنّ هناك ما يؤخذ من ذلك التفصيل غير الزحاف والسالم، وليس ذلك إلا ما يبنيان عليه وهو بيان الأعاريض والضروب، ففهمهما من باب أخرى كمفهوم الموافقة. وعليك بشرحنا لهذا البيت وكثير من أمثاله، وقابله بشرح غيرنا ورجّح منصفًا. وقد أورد الناظم هذا العلم مجملًا في ثمانية وأربعين بيتًا، ويورده مفصّلًا في خمسة وعشرين بيتًا على ما اقتضاه اصطلاحه في الإجمال والتفصيل، وهذا من محاسن هذا القصيد النبيل، رحم الله جميعنا وتجاوز عنا بمنّه.

وتتكير إجمالًا ومفصّلًا وألقابًا للنوعية وملغى يحتمل الحقيقة والتحقيق، والنكرات في البيتين الأخيرين للحقيقة، و ال في الرمز والعروض والزحاف للعهد وفي القصي نائبة عن الضمير على رأي أو للحقيقة، والضمير محذوف على الرأي الآخر، وتقديم المعمول في بالرمز يهتدى؛ إما للحصر أي لا بالصريح من القول، وإمّا للقافية. وفي البيت الأول إطناب لاشتماله على التفصيل بعد الإجمال، وذلك في قوله مفصلا له ولألقاب لا في إجمالًا ومفصّلًا فتأمله، وكذا في الأبيات الثلاثة لأن الثاني والثالث من تفصيل إجمال قوله: مفصّلًا له ولألقاب؛ فهما تفصيل التفصيل وإضافات ضرب وغاية وحشو للاختصاص، وفي إجمالًا ومفصّلًا طباق، وبالرمز يهتدى من الجمع، وفي البيت الأول والثاني لف ونشر مرتّب على اصطلاح بعضهم وليس منه على رأي آخرين للتصريح، وبعض ألفاظ الأبيات من مراعاة النظير، وفي البيت الثالث طباقات خذ وملغى وزحاف وسالما ودناه والقصي، وبالله أستعين.

الإعراب:

إجمالاً إمّا حال من فاعل تمّ أي مجملاً، أو تمييز منقول من الفاعل أي إجماله؛ وقد قدّمنا في التركيب أتفاعل تمّ ضمير القول في العلم، فمفصّلاً بكسر الصاد حال من مفعول خذ وهو ضمير القول المذكور، وإسناد التفصيل إليه من المجاز العقلي إذ به يكون، نحو قوله: "وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً"، واللام في له زائدة لتقوية العامل في مجرورها، وهو مفصّلاً لفرعيته نحو: "فَعَالٌ لما يريد"¹، والمجرور عائد على العلم المقدّر مع القول لا على القول. وبالرّمز يهتدى جملة معطوفة على جملة خذ من عطف الخبر على الإنشاء، وقد تقدّم لك وجه التّأويل في مثله عند من يمنعه وهو سهل. ويجوز أن يكون مفصّلاً بفتح الصاد اسم مفعول والإعراب بحاله، ويكون الضمير في له عائداً على القول أو على العلم واللام متعلقة بيهتدى، أي ويهتدى لذلك القول التفصيلي أو العلم المفصّل، ولألقاب آخر بالرمز فهذان الإعرابان في مفصّلاً بكسر الصاد وفتحهما ظاهران مقيسان لا غبار عليهما ولا ضعف فيهما. وقد أشكل إعراب هذه اللفظة بالضبطين على كثير من الحدّاق منذ نطق بها إلى الآن، ومثار الإشكال اعتقادهم تعيين كون الفاعل بتّم والمنصوب بخذ والمجرور باللام ضمائر لشيء واحد، وتعيين كون له متعلّقاً بمفصّلاً؛ فإن كسر الصاد وجعل حالاً من المفعول بخذ أشكل من حيث أنّه هو المفصّل (بفتح2) الصاد اسم مفعول، فكيف يكون فاعلاً للتفصيل. ومن حيث أنّ فيه تعدّي فعل فاعل (الفاعل3) المضمر المتصل إلى مضمره المتصل (في غير محلّه4)، وإن فتح الصاد وجعل حالاً من

1 من سورة هود، من الآية 107.

2 في (ب) مكتوبة في النص وفتح وعلى الهامش لعله بفتح.

3 ساقطة من (ب).

4 في (ب) في غير محله وهو أفعال القلوب وما ألحق بها.

المفعول أيضا أشكل من حيث تعلّق له به إلا بتكّلف وضعف، فإن جعل له في هذا الوجه متعلّقا بيهتدى صحّ كما تقدّم. وقال بعضهم الضميران المنصوب والمجرور عائدان إلى ما عاد عليه ضمير تمّ، ومفصّلا بكسر الصاد لا غير حال من ضمير الفاعل أو من ضمير المفعول على مذهب الكوفيين في استتار ضمير الوصف الجاري على غير من هو له أي مفصّلا إنا له، إلا أنّه قوّاه لفرعيته باللام انتهى. فتأمّل أين جرى ذكر هذا الفاعل الذي هو صاحب الحال، وهل هذا من جريان الصّفة على غير من هي له مع أن الموصوف لم يذكر؟، وهل يستتر الضمير في هذا عند الكوفيين مطلقا كما يوهمه إطلاقه أو عند أمن اللبس وهو الصحيح؟.

الطويل:

هذا أوّل الكلام في تفصيل القول في العلم الذي أمر بأخذه وهو الكلام على كلّ بحر بخصوصيّته، يسمّيه باسمه ويذكر ما له من أعاريض وضروب وكلمات مقتطعة من شواهد ما ذكر من تلك الأعاريض والضروب، وكلمات مقتطعة من شواهد ما دخل البحر من الزحاف والعلل. وبدأ بذكر ما ينفكّ من الدائرة الأولى، وبدأ بالطويل الذي هو أوّل البحور لاستحقاقه ذلك حسبما تقدّم. وأصل التّرجمة هذا فصل تفصيل أحكام الطويل، ومعناه لغة ضد القصير وهو اسم فاعل وفعله طال على وزن فعّل بضم العين. قال الجوهري: طال الشيء امتدّ، وطلت أصله طوّلت بضم الواو لأنّك تقول (طلت1) فتقلب الضمة إلى الطاء وسقطت الواو لاجتماع الساكنين، ولا تقل منه طلته لأنّه لا يتعدّى إلا بالتضعيف أو الهمزة، وأمّا (طاولني2) فطلته فمعناه كنت

1 في (ب) طويل.

2 في (ب) طاولت فلان.

أطول منه من الطَّوْل والطُّوْل انتهى. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني من فعولن مفاعيلن ثماني مرّات، وهو علم منقول من الصّفة و ال فيه للمحها. وقال الخليل سمّيته طويلا لطوله بتمام أجزائه وسلامته من الجزء، وقيل لأنّه أطول الشعر لبنائه من ثمانية وأربعين حرفا وليس من الشعر ما يبلغ ذلك، أمّا المديد فلم يستعمل إلا مجزوءاً، وأمّا البسيط فلجزء عروضه الثانية والثالثة. وقيل لأن أوّل أجزائه أوتاد، وهي أطول من الأسباب. وقال الزجاج: سئل الخليل لمّ التزم في الطويل أن يكون مثمّنا ولم يأت سدّسا كالمديد والبسيط وهي من دائرة؟؛ فقال: لأن عروضه وضربه مفاعيلن، فلو سدّس سقط من نصفه أربعة عشر حرفا، وهما إذا سدّسا سقط من (بيت كل1) عشرة أحرف لأن عروضهما وضربهما فاعلن وهو خماسي، ولو سدّس الطويل فحذف منه مفاعيلن بقي قبله فعولن وليس في الشعر ما يكون المحذوف منه أكثر من الباقي بل المحذوف أقلّ أو مساوٍ، وإذا سدّس المديد حُذِف منه (مفاعلن2) فيبقى قبله فاعلاتن، وإذا حذف من البسيط بقي مستفعلن.

أجرى غرورا أم ستبدي صدوركم أسود وأحداج أم المور قد خفا

المفردات:

أجرى: صورة هذه اللفظة مضارع للمتكلم من جرى، دخلت عليه همزة الاستفهام إما الحقيقي أو الإنكاري، ومعنى جرى أسرع وتقدّم. ومراده من هذه الكلمة أن الهمزة الأولى رمز على بحر الطويل، كما شرط في قوله: فالأولى بحر، والثانية رمز على

1 في (ب) كل بيت.

2 في (ب) فاعل.

أن له عروضاً واحدة لقوله: فالعروض، وهي مقبوضة أي حذف خامسها الساكن وهي ياء مفاعيلين. وعلم أن ذلك مراده من تلك العروض كونها كذلك في جميع الشواهد التي أشار إليها، والجيم رمز على أن لتلك العروض ثلاثة أضرب: الأول منها تام، وكان أولاً لسلامته. والثاني مقبوض، وكان ثانياً لأنه أقلّ تغيير بالنسبة إلى الثالث، فكان أقرب إلى التام فاستحقّ أن يكون ثانيه في الرتبة. والثالث محذوف؛ أي محذوف من آخره سبب خفيف كما تقدّم، وكان ثالثاً لبعده عن التام بكثرة الحذف ولكونه لم يبق له إلاّ تلك الرتبة. وعلم أن هذا مراده من تلك الضروب إتيانه بشواهدا على هذا الترتيب حسبما شرط في قوله: محرّفه المرعى، كما تقدّم في تلك النسخة، وما ذكره من أن عروضه واحدة وأضرابه ثلاثة مذهب الخليل، واستدرك له بعضهم عروضاً أخرى وضربين، فالعروض الثانية محذوفة معتمدة لها ضربان مثلها ومقبوض، واستدرك له بعضهم ضرباً مقصوراً.

غرورا: بضم الغين مصدر غرّه. قال الجوهري: غرّه يغرّه غرورا خدعه، وما غرّك بفلان أي كيف اجترأت عليه، ومن غرّك من فلان أي ومن أوطأك عشوة منه، وغرّ بنفسه تغيراً وتغرّة، والغرور بالضم ما اغترّ به من متاع الدنيا انتهى.

أم: حرف عطف، وتكون متّصلة إن وقعت بعد همزة استفهام (حقيقي أو همزة) مغنية عن أي، وإلا فمنقطعة تفيد إضراباً بمعنى بل وحدها أو مع الاستفهام. وقيل لا بد فيها من معنى الاستفهام إن كانت منقطعة، وهي هنا تحتمل الاتصال والانقطاع.

ستبدي: ستظهر، وتقدّم.

صدر: جمع صدر؛ إما الجارحة وهو مذكر، أو أول الشيء أو (الطائفة¹) منه، أو مصدر صدر الناس من حجّهم ونحوه، وصدر الفرس برز بصدرة، وصدر كتابه جعل له صدرا، وصدّره في المجلس فتصدّر، والمصدر الشديد الصدر، ويقال الأسد المصدر انتهى من الجوهري.

أسود: جمع أسد، ويجمع أسداً مثقلاً ومخففاً، وأسد وآساد كأجبل وأجبال أبو زيد الأنثى أسدة، وأرض أسدة ذات أسد، وأسيد رأي الأسد فدهش، وأسد (صار كالأسد)، ومنه في حديث أم زرع: "وإذا خرج أسد واستأسد اجترأ، و[تأسد²] النبت قوي والنّف، وأسدت الكلب وأوسدته أغريته بالصيد انتهى من الجوهري. وهذه كلّها للحيوان المفترس المشهور، ويطلق مجازاً مشهوراً للرجل الشجاع لعلاقة الشجاعة.

أحداج: قال الجوهري: الحدج بالكسر الحمل ومركب للنساء كالمحقة والجمع حدوج وأحداج، وحدجت البعير أحدجه حدجا شددت عليه الحدج وكذلك شدّ الحمل وتوسيقها، والحداجة لغة في الحدج والجمع حدائج، والحدج الحنظل إذا اشتدّ وصلب، الواحدة حدجة، وأحدجت (شجرة الحنظل³) انتهى. ويحتمل أن يراد به هنا جمع المركب، أو الحنظل ويكون كناية عن أصحاب المرارة في الحرب كالأسود؛ والأول أرجح لأنه المقتطع من الشاهد.

1 في (ب) الطارف.

2 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) شجرة الحنظل إذا صلب ثمرها.

المور: بالضم الغبار بالريح - قاله الجوهري - ولولا أن ذلك لفظ الشاهد لاحتمل أن يكون بالفتح، ويناسب معناه ومادته معاني تركيب البيت، ومن يسلك ذلك به يخرج عن المروي.

خفا: تقدّم معناه في قوله: اعلم بالمراتب ما خفى. قال بعضهم هو من خفيت الشيء كتمته وسترته، أو من خفا اعترض في الريح وعمّه، من خفا البرق خفيا وخفوا اعترض في جانب السحاب انتهى وأصلحه في نسخة مروية.

عفا: بالعين المهملة، إلا أنه ضبط الفاء بالتخفيف، وهذه النسخة أولى للسلامة معها من الإيطاء. ولو شدّد الفاء ويكون أتى بالمور وعفّى من بيت الترم لصحّ، إلا أنه يكون ضرب بيت الناظم من الأول التام، وضرب القصيد إنما هو من الثاني المقبوض، فلذلك خفّف الفاء. قال الجوهري: عفّت الريح المنزل درسته، وعفا المنزل يعفو درس يتعدى ولا يتعدى، وتعفت الدار درست وعفّتها الريح شدّد للمبالغة انتهى.

التركيب:

لما رمز بالحروف على البحر وعدد عروضه وأضربه، أتى بكلمات مقتطعة من أبيات شواهد تلك الضروب؛ فالكلمة الأولى من شاهد الضرب الأول والثانية للثاني إلى آخره، وهكذا دأبه في كلّ بحر كما قدّمنا. فإذا فرغت شواهد ما رمز عليه (بالحروف¹) أتى بكلمات شواهد الزحاف، فكأنه قال بحر الطويل له عروض واحدة وثلاثة أضرب؛ فغرورا من شاهد الضرب الأول التام وهو:

أبا منذر كانت غرورا صحيفتي ولم أعطكم في الطّوع مالي ولا عرضي

1 ساقطة من (ب).

تقطيعه:

أبامن ذرن كانت غرورن صحيفتي ولم أع طكم فططو عمالي ولاعرضي

تفعيله:

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

وستبدي من شاهد الضرب الثاني المقبوض المماثل للعروض وهو:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

تقطيعه:

ستبدي لكأيا مماكن تجاهلن ويأتي كبلأخبا رمن لم تزوودي

تفعيله:

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

وصدوركم من شاهد الضرب الثالث وهو المحذوف:

أقيموا بني النعمان عنا صدوركم وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا

تقطيعه:

أقيموا بنننننا نعننا صدوركم وإلا تقيموصا غرينر رؤوسا

تفعيله:

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

فلما حذف من آخر هذا الضرب سبب خفيف بقي مفاعي فنقل إلى فعولن،
والعروض كما رأيت مقبوضة مع الشواهد كلّها. ولما انتهت شواهد الرّموز انتقل إلى
شواهد الرّحاف؛ فأسود من بيت القبض وهو:

أطلب من أسود بيشة دونه أبو مطر وعامر وأبو سعد

فالأجزاء كلّها مقبوضة إلا الضرب وبيشة؛ قال الجوهري اسم موضع، وقال القاسم
بن معن بيشة مهموز. وأنشد السّقاط في بيت القبض قول امرئ القيس: سماحة ذا
البيت.

وأحداج بيت الكف والتّم وهو:

شافتك أحداج سليمى بعائل فعيناك للبين تجودان بالدّمع

فالتّم في خرم فعولن والكف في مفاعيلن فيما عدا العروض والضرب.

والمور من بيت التّرم وهو قوله:

هاجك ربع دارس الرسم (واللوى) لأسماء عَفَى أيهُ المور والقطر

ففعولن اجتمع فيه الخرم والقبض (وهو التّرم كما تقدّم1).

فإن قلت نقص الناظم أن يزيد في ضرب الطويل المحذوف المعتمد كما فعل ابن
السّقاط؛ قلت الاعتماد وإن كان علّة عند الناظم، إلا أنّه مما جرى مجرى الرّحاف
عنده في عدم اللزوم، فلذا لم يعدّه وعدّ الحذف وهو أعمّ من المعتمد وغيره. وكان من

1 ساقطة من (ب).

حق ابن السَّقَّاط أن يذكر المحذوف غير المعتمد، لأن تخصيص المعتمد لا يتناول غيره، فما فعل الناظم أرجح. وزعم الجرمي وجماعة أن الذي في الضرب الثالث (قصر 1) مفاعلن المقبوض لا الحذف من مفاعيلن التام، لأنه أكثر من السالم التام، فهو مما غلب فيه الفرع الأصل فحذف من المحذوف. وردّه بعضهم بأنه إن خالف في حكم المعاقبة في الطويل احتجّ عليه بأشعار العرب، وإن وافق امتنع ما قال؛ لأن مفاعيلن إذا حذفتم يلزم ثبوت نونه للمعاقبة. لا يقال ليس في الضرب معاقبة؛ لأننا نقول لما ثبت حكمها في الحشو ثبت في الضرب، إلا بدليل ولأن أقرب ما يجري عليه الضرب العروض، وقد ثبتت فيه المعاقبة ولذا لم يأت فيها إلا فعولتن أو مفاعلن، فلولا أن فيها معاقبة لقبضت وكفّت. ولجريان العروض كالضرب لما لم يجعلوا كف الضرب علةً لئلا يوقف على متحرك؛ (لم يجعلوه علة في العروض، وإن أمكن الوقف فيها على متحرك²) ودليله: لن يزال قومنا - البيت - . والذي استدرك لعروض الطويل ضربا مقصورا هو الأخفش وأنشد:

كأن عتيقا من مهارة تغلب لأندى الرجال الراقبين (بن عتاب)

وقد فرّ حرب هاربا وابن عامر ومن يرجو أن يأب فلا آب

وأنشدوا أبيات امرئ القيس:

ألا إن قوما كنتم أمس دونهم منعوا جاراتكم آل غدران

عُوَيْرٌ وَمَنْ مِثْلَ الْعُوَيْرِ وَرَهْطِهِ وَأَسْعَدُ فِي لَيْلِ الْبَلَابِلِ صَفْوَانُ

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة من (ب).

وقوافيها مختلفة الإعراب، واختلف في إنشادها فالأخفش والجري وطائفة من الأئمة يسكنون حرف الرّوي، فيصير مفاعيلن في الضرب فعولان بحذف نونه ويرون القصر أولى من الإقواء، والخليل يطلق وإن اختلف الإعراب ويرى الإقواء لكثرتة في أشعارهم أولى من القصر في الطّويل، ويظهر من كلام سيبويه في القوافي أن الإطلاق أرجح خلاف ماله في غيرها. وحجّة الخليل أمران: الأول الاتفاق على أنه ليس في القوافي ما يوزن مطلقاً ومقيّداً، إلا في الكامل والرّمّل والمتقارب؛ وردّ بأنّ مخالفه إنّما يرون (التقييد خاصة²). الثاني أن الإقواء أكثر في شعر العرب وأنسوا به. ورجّح الزّجاج قول الخليل بأن مفاعيل ساكن اللام غير موجود لا في الأصول ولا في المزاحيف، وضعّف بأنّه نظير نفسه. (وقال ابن جنّي³) وكون الطويل لم يقيد إلا في القليل مع كثرته، وكأنّه أبو الأوزان مرجّح لقول الخليل. وقيل إنّما منع الخليل قصره للمعاقبة، ولما وقع مفاعيلن في الضرب وتعاقب (الحذف والإثبات على يائه⁴)، امتنع حذف النون لئلا يوقف على متحرّك فكانت الياء لثبات معاقبتها، فلو حذف ل حذف المعاقبان. والعرب إذا حكمت لشيء بمعنى طردته وإنّ عدم ذلك المعنى في بعض المواضع؛ ومثال العروض المحذوف وضربها الأوّل المحذوف التي استدرکها بعضهم وهو الأخفش:

انظر: امرئ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص157. 1

2 في (ب) التقييد خاصة وحينئذ لا يتّجه ما ذهبوا إليه فلا يعول عليه.

3 في (ب) وقال ابن خروف وابن جنّي.

4 في (ب) الحرف والأسباب على بابه.

تراها على طول (القواء) جديدا وعهد الغواني بالشباب قديم

ومثال الثاني المقبوض:

ألم تركم بالجزم من (كلمات) وكم (بالعصيد) من هجان مؤبلة

وزاد بعضهم في هذه العروض ضربا ثالثا حذف فيه سببا مفاعيلن فصار فعل،
وبيته:

إذا كنت مختارا صديقا فصادق كريما ففي وصل الكريم شفاء

وزاد في العروض الأولى ضربا رابعا محذوفا مقصورا، وبيته:

ألا لا أبالي جفوة الناس كلهم إذا ما بلغنا فروة بن تميم

تذييل:

عروض الطويل لا تكون إلا مقبوضة ما لم يكن البيت مصرعا، وهي وافية فصل
لكونها لازمة القبض، ويطلق عليها وعلى كل ما لزم مثلا واحدا من عروض أو
ضرب جامدة بالجيم والخاء المعجمة، وضربها الأول تام غاية للزوم ثبوت نونه
وأكثر الضروب على هذا غايات وهو أيضا جامد للزومه السلامة، ولزومه علّة كما
تقدم، والثاني والثالث غايتان لجمودهما. وتحصل من شواهد الزحاف أنّ الذي يدخل
الطويل منه القبض والتّم والثرم والمعاقبة عند من يثبتها فيه بين ياء مفاعيلن ونونه،
فلا يوجد إلا تاما أو مقبوضا فقط (أو مكفّوفا فقط¹)، ولا يجتمعان فيه. والعلل فيه

1 ساقطة ومكتوبة على الهامش.

كلّها حسنة، وكذا قبض فعولن، ويزداد حسنه إن وقع بعده الضرب المحذوف، ولا يكاد يسمع إلا مقبوضا نحو:

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه ولا كل مؤت نصحه بلبيب

وهو أحسن ذوقا من قوله: وإلا تقيموا، وسمّى بعضهم هذا القبض قبل الضرب المحذوف اعتمادا كالسقاط؛ لاعتماده على الوجد قبله وبعده، وكرهوا سلامة هذا الجزء لئلا يتوالى في الطويل خماسيان وليس ذلك شأنه، فإذا قبض صار رباعيا فتخالفا وهذا ضعيف. وقبض مفاعيلن فيه صالح، وتلم فعولن وثرمه قبيح، وكذا (كف¹) مفاعيلن إذ ليس قبل نونه وتد يعتمد عليه بعد الحذف؛ ورأى الأخفش أن كفه خير من قبضه لأن الاعتماد عنده على ما بعد.

وأما معاني ألفاظ البيت فإن كانت الهمزة للاستفهام المحض، فكأنه يتردد لقوم لينصروه على أعدائه وجهل هل لديهم نصر أم لا، فهو يقول لهم أأجري إليكم اغترارا بكم لكونكم لا تقدرّون على شيء أم لكم قدرة على نصري. فستبدي أسودكم أي شجعانكم الفوارس والرجال ذوو المرارة في الحرب، المشبهون الحدج الذي هو الحنظل لمرارتهم أو لإبكائهم نساء من قتلوا كما يبكي الحنظل نافقه أو فمه. أو وأحداجكم أي مراكب نسائكم التي من عادتكم استصحابها عند حروب الأعداء لتبعثهم على الثبوت للحرب، إما حياء من النساء فلا تفرّون أو غيرة عليها أن ينالها العدو أو للأمرين. صدوركم أي صدور الناس منكم لحوزكم السيادة بالغلب، أو تصدركم بذلك في الناس، أو الطائفة الأولى منكم المبادرة لنصري، أم الغبار قد ستر

1 في (ب) ألف.

كماتكم لكثرة حركتهم حتى تراكم فوقهم فلا يُرُونَ. وإن كانت الهمزة للإنكار فالمعنى لا أجري إليكم لأن ذلك غرور، بل ستبدي (ذل1) صدوركم الأسود والأحداج بل الغبار خفاكم. ويحتمل أن يقال لما قال الناظم خذه مفصلا وبالرمز يهتدى؛ فكان الطالب للعلم شك في قدرة الناظم على تفهيم ما وعد بالرمز، فقال (أجري في طلب التعلم غرورا فلا يحصل لي ما ذكرت لعدم قدرتك عليه، أم ستبدي لي أسود وأحداج عالمون بمغزى نظمكم على صدوركم فيكون صدوركم على حذف مضاف، أم لا يقدرّون على فكّه لكون الغبار ستره والغبار هو إشكاله. ويحتمل على كون الهمزة للإنكار أن يكون من الناظم ردّا على من نسب إليه أنه لا يقدر على الإتيان بما وعد، فيقول2) أنا لا أجري لأعز الناس فأتعبهم فيما لا يتحصل لهم منه شيء، بل ستبدي علم صدوركم وهم أسلافكم المتصدّرون في هذا الفن أسود وأحداج يقاتلون صعب المعاني والعلوم حتى تحصل لهم ويأخذونها أسرا فتصير ملكا لهم وطوع يمينهم يملكونها لمستحقّها، بل حتى يعفو الإشكال عنها ويضمحلّ فتتكشف كما يعفي الرّيح الغبار، وهذا أسهل وجه وأبينه وأنسبه، وتخصيص الطويل بلفظ أجري لبعد مداه. وقال بغضهم الهمزة للإنكار، والمعنى لا أجري إليكم وحدي مغتّرا بإقدامي، بل تظهر كشف صدوركم أو هزم طوائفكم رجال كأسود ورجال كذوات أحداج، أو نساء ذوات أحداج يصفهم بالضعف والغلبة من كل أحد حتى النساء، بل الغبار كثر معترضا في الربع الدارس أو ستر الباقي من آثاره والأضراب من قضية إلى قضية انتهى وتأمل. وتتكير غرور للنوعية وأسود وأحداج للتعظيم أو أحداج

1 في (ب) ذلك.

2 ساقطة من (ب).

للتحقير على المعنى الأخير، و ال في المور للجنس أو الحقيقة، وإضافة صدور
للتعريف والتعظيم أو التحقير، وفي البيت طباق خفي لأن الجري غرورا لا يحصل
شيئا وإبداء الصدور يحصل.

الإعراب:

غرورا مفعول من أجله وفيه بحث، أو مصدر في موضع الحال فيجيء فيه من
الخلاف ما في مثله، وصدورك مفعول كما هو في بيت الشاهد، وأسود فاعل ستبدي
وأحداج عطف عليه، وأم تحتمل الاتصال والانفصال أولا وثانيا.

المديد:

وأصل الترجمة هذا فصل تفصيل أحكام المديد، وقال الجوهري: رجل مديد القامة
طويل القامة، وطراف ممدد أي ممدود بالإطناب شديد الوثوق للمبالغة، وتمدد الرجل
أي تمطى انتهى. والمديد هنا البحر من الشعر المبني في الأصل من فاعلاتن
فاعلن ثمانى مرّات، إلا أنه لم يسمع إلا مسدّسا أي مجزوءاً وهو فعيل بمعنى
مفعول، ونقل من الصفة للعلمية و ال فيه للمح الصفة. وقال الأخفش عن الخليل:
سمي مديدا لتمدد سباعيه حول خماسيه، وردّ بأنّ ذلك يوجد في كلّ متركّب من
سباعي وخماسي. وقال الزجاج: لامتداد سببين في طرفي كلّ جزء من أجزائه
السّباعية، وردّ بوجوده في كل ما اشتمل على فاعلاتن وشبهه ممّا أوله وآخره سببان.
وقيل لامتداد الود المجموع في وسط أجزائه السّباعية، واستعمله ابن المرّحل تاما
والترّم الكف في جميع سباعياته (فنقل1) على الذوق. وقال الزجاج: وإنّما لم (يثمّن2)

1 في (ب) فنقل.

2 في (ب) يبين.

لئلا يقع فاعلن آخره ولا يقع كذلك في شعر إلا منقولا من جزء نقص؛ فلو وقع فيه لتوهم أنه من جزء نقص فتكون الدائرة أكثر من ثمانية وأربعين حرفا وهو باطل، ولذلك ردّ في آخر البسيط إلى فعلن ليعلم أنه نقص منه. فإن قيل لم لم يفعل ذلك في المديد؛ فالجواب أنه إذا حذف ألفه في البسيط لم يكن قبلها ساكن سبب يعاقبها، وفي المديد ساكن يعاقبها، فلو حذف منه لزم أن لا يحذف الساكن قبله أبداً، فيعود المعاقب غير معاقب، وإلى التزام جزئه أشار المعري بقوله:

إذا أبناء أب واحد ألفيا جوادا وغيرا فلا تعجب

فإن الطويل نجيب القريض أخوه المديد ولم يُنجب

فإن قلت إذا لم يستعمل إلا مجزوءاً، فما الدليل على أنه في الأصل مثنى؛ قلت وجد أنه في النادر تاماً، وخروجه من الطويل والبسيط وهما مثنان فوجب تقدير جزئه، ولأنه لم يوجد مسدس مركب من سباعي وخماسي وإنما تركب منهما الثماني كالطويل والبسيط، فوجب إلحاقه بهما والحمل على التظير (أس¹) كلام العرب كالحكم (بأن²) طال وزنه فَعُل بالضم حملا على ظرف، لإتيان الوصف منهما على فعيل أو على قَصْر لذلك أيضا أو لأنه ضده وبضدها تتبين الأشياء. ولا يمكن أن يكون مقلوب البسيط، لأنه يلزم أن يكون فاعلن مستفعلن فاعلن مس، ولا علة تصل بالجزء إلى هذا القدر.

بجود كليب لا يغرّ اعلموا أنما يعيش بهندي متى مايع اهتدى

1 في (ب) أمر معهود من.

2 في (ب) فإن ومكتوبة على الهامش لعله بأن.

فمن مخصّبين كلّ جَوْن رِبابُهُ فيا ليت شعري هل لنا منه مُرتوى

المفردات:

جود: بضم الجيم مصدر جاد الرّجل بماله وجود جوداً، وتقدّمت المادّة عند قوله: جائد. ومراد الناظم الأصلي من الكلمة الرّمز بجلّ حروفها؛ فالباء رمز على البحر الثاني وهو المديد. والجيم رمز على أن له ثلاث أعاريض: الأولى مجزوءة، (الثانية محذوفة مجزوءة، الثالثة مجزوءة¹) محذوفة مخبونة. والواو رمز على أن له ستّة أضرب: واحد للأولى مثلها، وثلاثة للثانية؛ الأول مقصور الثاني مثلها الثالث أبتّر، وضريان للثالثة؛ الأوّل مثلها الثاني أبتّر. ويعلم أنّ مراده هذه الأعاريض وهذه الضروب على الصفة المذكورة من الشواهد التي أنشدها على الترتيب المذكور كما تقدّم في الطّويل، وإنّما كانت الواو رمزاً على الضّروب دون الدّال مع أنّها أقلّ عدد التقديم الواو لقوله: دناه ارع لا القصي؛ على أنّ دناه جملة مستقلّة، وعلى نسخة محرّفه حشوه، وأمّا على نسخة وما حشوه وعلى أنّ دناه من جملة خبره فالحشو الذي هو ملغى ما كان من كلمتين، لا ما كان من كلمة فتأمّله.

تنبيه: إنّما نسبوا الجزء للعروض والضرب مسامحة، وإنّما هو للبيت.

كليب: اسم رجل. قال الجوهري: وقولهم أعزّ من كليب بن وائل وهو كليب بن ربيعة من بني تغلب بن وائل، وأمّا كليب رهط جرير الشّاعر فهو كليب بن يربوع بن حنظلة انتهى.

يغر: يخدع، وتقدّم.

1 ساقطة من (ب).

يعيش: مضارع عاش، وأصله يعِيش نقلت حركة المعتل إلى الساكن وسكن. قال الجوهري: العيش الحياة، وعاش معاشا ومعيشا يصلح كل منهما للمصدرية والاسميّة، وأعاشه الله سبحانه، وعيشة راضيّة وجمع معيشة على الأصل معايش (بالهمز1) وأصلها معيشة مفعلة الياء أصلية متحرّكة فلا تقلب في الجمع همزة، وإن جمعتها على الفرع همزة وشبهتها بفعلية كما همزت مصائب لسكون الياء، وبعض النحاة يلحق الهمز، والتعيش تكلف أسباب المعيشة، وعائشة مهموزة ولا تقل عيشة انتهى.

هندي: نسبة إلى هند؛ قال الجوهري: هند اسم بلاد، والنسبة إليها هندي وهنود نحو زنجي وزنوج، وسيف هِنْدُوَانِي وإن شئت ضمنت الهاء اتّباعا للدّال، والمهند السّيف المطبوع من حديد الهند انتهى. والمنسوب هنا والله أعلم صفة السّيف.

يع: مضارع مجزوم بحذف الياء، وأصله يوعي حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وتقدّم نظيره. قال الجوهري: وعاه حفظه، وعيت الحديث أعياه وعيا، وأذن واعية، وأوعيت المتاع والزّاد جعلته في الوعاء وهو واحد الأوعية.

اهتدى: تقدّم، وفي بعض النسخ يهتدي ولا يتّزن إلاّ بإسقاط ما ولا كبير معنى لها.

مخصبين: جمع مخصب؛ قال الجوهري: أخصبت القوم صاروا إلى الخصب، وأخصب جنابهم ما حولهم، وخصيب الجناب أي النّاحية، وبلد خصب بالكسر نقيض الجذب، وبلد أخصاب يراد بالواحد الجمع كأنّه أجزاء، وأخصبت الأرض، ومكان مخصب وخصيب، والخصاب النّخل الكثيرة الحمل الواحدة خصبة انتهى.

1 في (ب) بلا همز.

جون: قال الجوهري: الأسود وهو من الأضداد والجمع جون بالضم وهو من الخيل والإبل الأدهم الشديد السواد، وسميت عين الشمس جونة لاسودادها عند مغيبها، والجونة خابية مطلية بالقار انتهى وبقي شيء من المادّة.

ربابه: قال الجوهري: الرّباب بالفتح سحاب أبيض، ويقال أنّه السّحاب الذي تراه كأنّه دون السّحاب قد يكون أبيض وقد يكون أسود، والواحدة ربابة وبه سمّيت المرأة الرّباب.

ليت شعري: معناه ليتني علمت. قال سيبويه: أصلها شعرتي إلا أنّهم حذفوا الهاء، وتقدّم أوّل كلمة من هذا النّظم.

هل: حرف استفهام يُسأل بها عن التّصديق، وتام الكلام عليها في النّحو (والمعاني1).

مرتوى: الظاهر أنّه مصدر جاء بصيغة المفعول من ارتويت أي شبع من الماء. قال الجوهري: رويت على أهلي ولأهلي أتيتهم بالماء، ومن أين ريتكم أي من أين ترتون الماء، ورويت من الماء بالكسر أروى رياء، وروى مثل رضي رضياً، وارتويت وترويت كلّه بمعنى فأنا راوٍ، ورويت القوم أرويهم استقيت لهم الماء، وسمّي يوم التّروية لأنّهم يرتون فيه من الماء لما بعد، والرّواية الدّابة التي يستقى عليها والعامّة تطلقه على المزاولة، وهو جائز على الاستعارة والأصل ما ذكرنا انتهى.

التّركيب:

يقول بحر المديد له ثلاث أعاريض وستة أضرب، وهو ثاني البحور وثاني بحور
الدائرة الأولى؛ فكليب من شاهد العروض الأولى وضربها المجزوء وهو:

يا لبكر أنشدوا لي كليباً يا لبكر أين أين الفرار

تقطيعه:

يالبكرن أنشرو ليكليبين يالبكرن أين أي نلفرارو

تفعيله:

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

ولا يغر من شاهد العروض الثانية وضربها الأول المقصور وهو:

لا يغرّن امرئ عيشه كلّ عيش صائر للزّوال

تقطيعه:

لايغررن نمرأن عيشهو كالعيشن صائرّن لزّوال

تفعيله:

فاعلاتن فاعلن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلان

واعلموا من شاهد ضربها الثاني المحذوف مثلها وهو:

اعلموا أنّي لكم حافظ شاهدا ما كنت أو غائباً

تقطيعه:

اعلموا أني لكم حافظن شاهدين ما كنت أو غائبا

تفعيله:

فاعلاتن فاعلن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلن

وإنما من شاهد ضربها الثالث الأبتز وهو:

إنما الذلفاء ياقوتة أخرجت من كيس زهقان

تقطيعه:

إنمذذل فأيا قوتتن أخرجتمن كيس ذه قاني

تفعيله:

فاعلاتن فاعلن فاعلن فاعلاتن فاعلن فعلمن

ويعيش من شاهد العروض الثالثة وضربها الأول المحذوف المخبون وهو:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه

تقطيعه:

للفتى عق لن يعي شبيهي حيث تهدي ساقهو قدمه

تفعيله:

فاعلاتن فاعلن فعلمن فاعلاتن فاعلن فعلمن

وهندي من شاهد ضربها الثاني الأبتري وهو:

رُبَّ نارٍ بِتُّ أَرُقُّبُها تَقْضِمُ الهِنْدِيَّ والغارا

وأنشده الجوهري أرمقها، وتقضم بفتح التاء وضمها

تقطيعه:

ربنارن بتتأر قبا تقضملمهن ديول غارا

تفعيله:

فاعلاتن فاعلن فعِلن فاعلاتن فاعلن فعِلن

وقد انتهت شواهد ما رمز عليه، وشرع في كلمات شواهد الزحاف؛ فمتى ما يع من

بيت الخبن وهو:

ومتى ما يع منك كلاما يتكلم فيجيبك بعقل

وهو بيت صدر، ومخصبين من بيت الكف وهو:

لن يزال قومنا مخصبين صالحين ما اتقوا واستقاموا

وهو بيت عجز أيضا، وكل (بيت 1) ربابة من بيت الشكل وهو:

لمن الديار غيرهن كل جون المزن داني الرباب

ويا ليت شعري هل لنا من بيت الطرفين وهو:

(اليت) شعري هل لنا ذات يو م بجنوب فارغ من تلاق

وينشد أيضا من شمال بدل من تلاق، فقوله بجنوب وزنه فَعَلَات وقد خبن لسلامة
الجزء قبله وكف لسلامة الجزء بعده، فهو طرفان كما تقدّم. وتقطيع أبيات الزّحاف
وتفعليلها وما فيها من أنواع الزّحاف لا يخفى على من أحكم ما تقدّم، والعروض
الأولى من هذا البحر قليلة الوجود. وحكى بعضهم لها ثلاثة أضرب أُخْر؛ ضربا
مقصورا:

إنّما الإنسان حيّ كميتٍ والمنايا رصد للعباد
وضربا محذوفا:

ما رأينا مثل سعد بن عمرو في بني عوف ولا عامر
وضربا محذوفا مخبونا:

إنّ قومي فاعلمي خير قوم (فاسئلي) الأقبام عن كرّمي
وحكى للثانية ضربا متمّما:

صاحبي استتقا ساعة دمنة فيها لذي الحبّ داء

وهذه العروض قل إن توجد لمحدث فضلا عن العرب لخروجها عن القياس للاتفاق
الذي فيها، ودائرة المختلف كاسمها مبنية على الاختلاف. وفي شواهد الناظم خبن
فاعلاتن في العروض الأولى وضربها، وفاعلن في الحشو وهو قبّيح. ومنع بعضهم
خبن فاعلن قبل العروض وقبل الضرب المحذوفين، وردّ بأنّ القياس صحّة حذف
ثاني السّبب مطلقا وبالسّماع أنشد الخليل:

يقدم المرء على فعله ويصير المال للوارث

وأُنشد الفارسي في الإيضاح:

خَرَقُوا (جيب) فتاتهم لم يراعوا حرمة (الرّجله)

وقيل لو منع خبن فاعلن قبل فعِلن في العروض الثالثة وضربها الأوّل كراهة الاتفاق في دائرة الطّويل، (كما كان الاعتماد¹) واستحسن الحبن فيما قبل العروض الثانية وضربها لكان قياسا كما تقدّم في الاعتماد. ونصّ جماعة على منع خبن عروض الثانية وضربها لقلة هذه العروض، ولئلا يلتبس بالعروض الثالثة وضربها الخامس؛ ولذا لم ينشد الناظم عليه شيئا، وعادته ينشد الجائز من الزحاف في الأعاريض والضروب. ولما لم ينشد إلا زحاف الأولى علم امتناعه وأن السّلامة من الخبن في الثانية علة لازمة، وعلم من استشهاده أيضا أن جزء هذا البحر واجب إذ لم ينشد له واقيا ولا تامّا، والحذف في عروضه وضربه والقصر في ضربه خاصّة والبتّر فيه، وله من الزّحاف الخبن والكفّ والشّكل وله من المعاقبة الصّدر والعجز والطّرفان، وأدرج شواهد السّلامة في الشّواهد الأولى والقبض في الحشو وفي ضرب العروض الأولى حسن، والكف في حشوه صالح والشّكل قبيح، والمعاقبة في هذا البحر بين نون فاعلاتن وألف فاعلن فلا يحذفان، وما خبن لسّلامة ما قبله من الكف (صدر، وما كفّ²) لسّلامة ما بعده من الخبن عجز وما خبن لسّلامة ما قبله من الكف، وكفّ لسّلامة ما بعده من الخبن طرفان. واختصّت العروض الثانية بلزوم الثّاني للفرق بينها وبين الثّالثة التي لزمها الخبن، وقيل لقلة استعمال الثانية حتّى قيل أن الضرب الثّاني والثالث اللذين وضعهما لها الخليل لم يسمع نظيرهما للعرب. وقال

1 في (ب) كما كان الاعتماد مستكرها.

2 مكتوبة على الهامش، وفي (ب) مشطوبة.

الزجاج لم يجيء على أولهما قصيدة إلا للطرماح، والزحاف لا يسوغ ويسهل إلا مع كثرة الاستعمال، وإذا أنكروا صحيح هذه العروض فهم لمن حرفها أشد إنكارا. ومقتضى هذا التعليل جار في ثاني الثالثة لقلتها، وإلا كان قاصرا. وقيل إننا لزم ثاني (الثالثة¹) لإجحافهم بفاعلتن حتى صار فاعلن، فلم تحتل تغييرا ولذا لزم انتقاء الخبن في ثاني الثالثة لما لحقه من البتر، وأما الأول المقصور من الثانية فلم يجحف به كالثاني والثالث ولزم فيه الثاني لحملهم فاعلان على فاعلن، كما حملوا قضا على قضت فحذفوا الألف لام الكلمة، وإن ذهب المانع بحركة التاء لأن ألف التثنية زائدة فلا تأثير لها، فكأن التاء ساكنة وألف فاعلان تشبه ألف التثنية. وفيه نظر لأن ألف فاعلان هي ألف فاعلاتن فهي أصلية، وتعليلهم بكثرة الإجحاف منتقض بلزوم خبن العروض الثالثة مع أنها محذوفة. وأما (مع تركيب الناظم²) فيحتمل وجوها:

(منها³) على تقدير أن تكون الهمزة في البيت السابق للإنكار، وأنه قصد نم المخاطبين على ما نقلنا آخرا أن يردف ذلك بما يناسبه فيقول أنتم كليب ورى بالقبيلة وأراد التشبيه بتصغير كلب، وبجود كليب لا يغر أحد غيره لأنه لا جود لهذا الجنس. ثم يقول اعلموا أنما يعيش الفتى بسيف هندي يكون معه متى ما يسمع بمحل عيشه، يهتدي إليه ولا يتكل على (جود⁴) من لا يعهد منه الجود ولا يغتر بالأمانى الكاذبة، وأضمر فاعل يغر ويعيش وإن لم يتقدم ما يدل عليهما لدلالة السياق نحو: "إذا أخرج

1 في (ب) الثانية.

2 مكتوية على الهامش معنى تركيب النظم، وفي (ب) معنى تركيب الناظم رحمه الله.

3 في (ب) الأول.

4 في (ب) وجود أو وجود.

يده لم يكذبها"1، و "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"، ووصل همزة القطع في إنمّا ضرورة.

(يحتمل أن يكون الناظم فيما وثق الوفاء2) بما وعد من تفهيم العلم أن يقول بجود كليب لا يظن اغترار، لأنه قادر على تحصيل ما يحتاج إليه فإنّه إنما يعيش بسيفه الهندي، ومتى ما يع علمًا يهتدى به، وتصغير كليب في هذا الوجه يشبه (أن يكون للتعظيم3). ويحتمل أن تكون جملة متى ما صفة لمحذوف وهو فاعل يعيش، أي إنّما يعيش بهندي رجل متى ما يسمع بمحل عيشه يهتدي إليه أو متى ما يسمع علمًا يهتدي إلى تحصيله أو متى ما يحفظه يهتدي به، وعلى الوجهين فمن مخصبين معناه فنحن من قوم مخصبين أخصبهم كل أسود سحابه، فياليتني أشعر أي أعلم هل لنا من ذلك السحاب الأسود ارتواء؛ فإن حمل بجود كليب على التعظيم فهم المخصبون، وإن حمل على أنّه تحقير ممّن يخاطبهم بذلك الكلام فهو إخبار من المتكلم عن نفسه بأنّ قومه هم المخصبون الذين يرجى جودهم لا جود كليب المغتر به.

(وقال بعضهم4) لا يغر مبني للمفعول والنائب بجود قدمه ضرورة، أو مبني للفاعل وهو ضمير كليب مثل: غلام هند ضربت، قدم المفسر فاستتر الضمير وهو جائز عند كثير، وقيل أنه مذهب البصريين وضمير يعيش عائد على كليب، أي لا يغر

1 من سورة النور، من الآية 40.

2 في (ب) الثاني يحتمل على أن يكون الناظم فيما تقدّم وثق بالوفاء.

3 في (ب) أن يكون للتعظيم إن لم قصد التورية بالرجل المشهور أو القبيلة.

4 في (ب) وقال بعضهم وهو المعنى الثالث.

كليب بجوده لأنه ذو سيف يعيش به فلا يدوم جوده أو لا تؤمن بوادره، ويع يسمع فإن جعلناه اختصار الشاهد يكن الاهتداء للجواب كما في الشاهد، وفاعل يع فاعله في الشاهد.

(ويحتمل1) أن يكون فاعله ضمير كليب، ويع إما يسمع أو يحفظ العلم والاهتداء للصواب؛ (فكل من رأى2) مطر جون ربابه كائن لأجل تتعم أو رزق مخصبينا على إثبات الألف وصيرورة ناس مخصبين رحمة من الله تعالى، ولذلك عقبه بقوله: فيا ليت شعري هل لنا منه، أي من كل جون ربابه مرتوى أي امتلاً انتهى. وتأمل ما الذي يتحصّل من قوله: ويع إلى آخره. (وإضافة3) جود للتحقير أو التعظيم وكذا تنكير هندي، وأما مخصبين ومرتوى فالظاهر أن تنكيره للتعظيم والفاعل بيعيش إن كان ضمير كليب أو الفتى المقدّر، فالقصر بأنما من قصر الموصوف على الصفة قصر أفراد أي يعيش بهندي لا بغيره من أسباب المعيشة، وإن كان فاعله رجل الذي نابت جملة الشرط التي هي صفته منابه فهو من قصر الصفة على الموصوف أفراداً أيضاً، أي لا يعيش بهندي إلا رجل شأنه كذا، وهذا إن قدرنا أن مكسورة ومفعولي اعلم محذوفين للعلم بهما، وإن قدرناها مفتوحة معمولة لاعلموا فلا يجيء الحصر إلا إن جعلت ما موصولة على رأي بعضهم في إفادة مثل هذا التركيب الحصر، وتقديم جود على يغر لإقامة الوزن وجملة لا يغر استئنافية وجملة اعلموا تعليلية لها أو تفسيرية فلذا فصلت، وألفاظ البيت الثاني من التناسب.

1 في (ب) ويحتمل وهو الوجه الرابع.

2 في (ب) بكل مزن أي.

3 في (ب) وأمّا ما يتعلّق به من علم المعاني فهو أنّ إضافة.

الإعراب:

تقدّم أن بجود متعلّق بيغر، ولا نافية فالفعل مرفوع أو ناهية فالفعل مجزوم ويحرك آخره بما يحرك به المدغم المجزوم أو يقدر مؤكّدا بالنون الخفيفة، وحذفت لالتقاء الساكنين وبقي آخر الفعل مفتوحا. وإنما إن فتحت في موضع مفعولي اعلموا، وإن كسرت فمفعولاها محذوفان أي اعلموا عدم غرور كليب منفيًا، والأول أولى لما يلزم على الثاني من التهيئة والقطع، وأتى في جواب الشرط المضارع بالماضي. وقد تقدّم التنبيه عليه في قوله: وإن يأت ثان قيل، وتقدّم القول في محل جملة الشرط، وتقدّم أن من مخصبين خبر نحن أو هم مقدر وكل جون فاعل بفعل محذوف، وعلى ما قال بعضهم كل جون مبتدأ من (مخصبين خبره ومن للتعليل1) ، أي كائن لأجل نعم أو رزق مخصبين كما تقدّم، (وربابه2) فاعل بجون لأنه في معنى أسود، وشعري اسم لیت وخبرها لازم الحذف في هذا التركيب إذا أردت باستفهام كما هنا، والتقدير لیت شعري بكذا ثابت. والترم حذف الخبر لأنه في معنى لیتني أشعر، ومرتوى مبتدأ خبره لنا ومنه حال من الضمير في الخبر وضميره يعود على جون، أو يكون منه الخبر ولنا الحال وجملة هل لنا في موضع نصب بشعري، وهو معلق عن العمل فيها لأنه مصدر بمعنى العلم. وجعل بعضهم منه متعلقا بمرتوى المبتدأ؛ قال ولا يمنع تقدّمه عليه كونه مصدرا لأنه لا ينحل إلى أن والفعل انتهى. قلت: بل هو منحل إلى ذلك والمعنى عليه؛ ويا الداخلة على لیت قيل للتنبيه، وقيل للنداء والمنادى محذوف، وكذا الداخلة على رُبَّ وحبّذا.

1 في (ب) مخصبين من للتعليل.

2 في (ب) ورد بأنّه.

البسيط:

أصل التّرجمة هذا فصل تفصيل أحكام البسيط. قال الجوهري: بسط الشيء نشره، وبالصاد أيضا، والبسطة السّعة، وانبسط الشيء على الأرض والبساط ما يبسط، وبالفتح الأرض الواسعة، مكان بساط وبسيط، وفلان بسيط الجسم والباع، والبسيط جنس من العروض انتهى. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركّب من مستقطن فاعلن ثماني مرّات، وهو علم منقول من الصفة و ال فيها للمحها. ووجه التّسمية أنّه شطر سهل الوزن مبسوطه، وحكى الأَخفش عن الخليل أنّه سمّي بسيطا لأنّه انبسط عن مدى الطّويل والمدّيد فجاء وسطه فعِلن. وقال الزّجاج: سمي بسيطا لانبساط الأسباب في أوائل أجزائه السباعية. وقيل لانبساط الحركات في عروضه وضربه انتهى. ويستعمل مثمّنا مجزوءاً.

جرت جولة يا حار شعواء خُيِّلَتْ وقوفي فسيروا عنه قد هيج الجوى
فخفت ارتحال (إذا) لقيهم فدقتم أصاح مقامي ذاك والشيب قد علا

المفردات:

جرت جولة: مراده من الكلمتين الرمز ببعض حروفهما؛ فالجيم الأولى للبحر الثالث وهو البسيط وألغى الرّاء والتاء لعدم إلباسهما، والجيم الثانية رمز على عدد أعاريضه وهي ثلاث: الأولى مخبونة، الثانية مجزوءة، الثالثة مجزوءة مقطوعة. والواو رمز على ضروبه وهي ستّة: اثنان للأولى أولهما مخبون مثلها والثاني مقطوع، وثلاثة للثانية الأول مجزوء مزال والثاني كالعروض والثالث مجزوء مقطوع، وواحد للثالثة

1 في (ب) ذا.

مجزوء مقطوع مثلها. ومدلول جرت لغة تقدّم، وأما جولة ففعلت للمرّة من جال إذا طاف. قال الجوهري: جال يجول جولا وجولانا واجتال وانجال، والتجوال التطواف، وجوّل في البلاد طوّف، وتجاولوا في الحرب جال بعضهم على بعض وكانت بينهم محاولات انتهى.

حار: منادى مفرد علم مرخم وأصله حارث فرخمه بحذف الناء، وأبقى كسرة الرّاء كأنّالاء لم تنزل وهذه لغة من ينتظر المحذوف، ومنهم من لا ينتظره ويجعل ما قبل المحذوف كأنّه آخر الكلمة بالأصالة ويحرّكه بما يستحقّه الحرف الأصلي وهي لغة من لا ينتظر، ويصح على هذه اللغة ضم الرّاء.

شعواء: قال الجوهري: غارة شعواء أي فاشية متفرّقة، وأشعى القوم الغارة إشعاءً إذا أشعلوها الأصمعي جاءت الخيل شواعي وشوائع أي متفرّقة انتهى.

خيّلت: أي شبّهت؛ قال الجوهري: أخال الشيء أي اشتبه، وخیلت الناقة وأخیلت وضعت قرب ولدها خيالاً ليفزع منه الذئب فلا يقربه، وفلان يمضي على المخيّل أي على ما خيّل أي شبّهت يعني على غرر من غير يقين، وخیل إليه أنّه كذا على ما لم يُسمّ فاعله من التخيل والوهم انتهى.

وقوفي: ثبوتي وهو مصدر وقف ثلاثي، يتعدّى ولا يتعدّى وتقدّم. قال الجوهري: وعن أبي عمر ولو مررت برجل واقف فقلت له ما أوقفك ها هنا لرأيتك حسناً، وحكى عن الكسائي ما أوقفك هنا وأي شيء أوقفك هنا أي صيرك إلى الوقوف، والموقف موضع الوقوف، وتوقيف الناس في الحج وقوفهم بالمواقف انتهى.

سيروا: أمر للجماعة من السير، وتقدّم عند قوله: وأولى سر.

هَيِّج: حَرَّكَ؛ قال الجوهري: هاج الشيء يهيج هيجا وهياجاً وهيجاناً واهتاج وتهيج أي
ثار، وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى، وهيجه وهاجه بمعنى، وهاج هائجه ثار غضبه،
وهذا هائجه سكنت فورته، والهبجاء الحرب تمدّ وتقصّر، ويوم الهياج القتال، وتهايجوا
تواثبوا للقتال انتهى.

الجوى: الحزن؛ قال الجوهري: الجوى الحرقه وشدة الوجد من عشق أو حزن، تقول
منه جوى بالكسر فهو جَوٍ كَدَوٍ، والجوى الحزن.

حِقْب: جمع حِقْبَة وهي السنون، وأصله بفتح القاف وسكّنه ضرورة. قال الجوهري:
الحقب بالضم ثمانون سنة ويقال أكثر والجمع حقاب كقف وقفاف، والحِقْبَة بالكسر
واحدة الحِقْب وهي السنون، والحقب الدهر والأحقاب الدهور ومنه قوله تعالى: "أو
امضي حقباً" 1 انتهى. والوقوف مع الشاهد حمل على تفسير لفظ الناظم بأنه جمع
حقبه، وإلاّ فجاز أن يكون أصله حُقْب المضموم بمعنى الدهر وسكّنه تخفيفاً.

ارتحال: مصدر ارتحل أي تنقل. قال الجوهري: رحل وارتحل وترحل بمعنى والاسم
الرّحيل، واسترحله سأله أن يرحل له أبو عمرو والرّحلة بالضم الوجه الذي يريده،
وأنتم رحلتي أي الذين أرتحل إليهم، والرّحلة بالكسر الارتحال، يقال دنت رحلتنا
انتهى.

لقيهم: ماض مكسور العين وسكّن يَأْؤه اضطراراً. قال الجوهري: لقيته لقاءً بالمد ولُقي
بالضم والقصر ولُقيّاً بالتشديد ولقيانا ولقيانة واحدة ولقيّة واحدة ولقاءة واحدة، ولقاءة
مولدة لا عربيّة انتهى.

1 من سورة الكهف، من الآية 60.

فذقتم: قال الجوهري: ذقت الشيء أدوقه ذوقاً وذواقاً ومذاقاً ومذاقةً، وما ذقت ذواقاً أي شيئاً، وذقت ما عند فلان أي خبرته، وذقت القوس جذبت وترها لتنتظر شدتها، وأذاقه الله وبال أمره، وتذوّقته ذقته شيئاً بعد شيء، وأمر مستذاق مجرب، والذّواق الملول انتهى. والذّوق عند الحكماء قوّة في العصب المفروش على جرم اللسان وإدراكه بمخالطة رطوبة الفم بالمدّوق ووصوله إلى العصب.

أصاح: (الهمزة لنداء القريب¹)، وصاح منادى مرخّم وترخيمه غير مقيس لأنّه نكرة وأصله صاحب. وقال الجوهري: صَحِبَهُ يَصْحُبُهُ صُحْبَةً بِالضَّمِّ وَصَحَابَةً بِالْفَتْحِ، وجمعه صُحْبٌ كَرَائِبٍ وَرُكْبٍ، وَصُحْبَةٌ بِالضَّمِّ كَفُأْرَةٌ وَفُرْهَةٌ، وَصِحَابٌ كَجَائِعٍ وَجِيَاعٍ، وَصُحْبَانٌ كَشَابٍ وَشُبَّانٍ، وَالْأَصْحَابُ جَمْعُ صَحَبٍ كَفَرَخٍ وَأَفْرَاحٍ، وَالصَّحَابَةُ بِالْفَتْحِ الْأَصْحَابُ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ، وَجَمْعُ الْأَصْحَابِ أَصْحَابِيٌّ، وَقَوْلُهُمْ فِي النَّدَاءِ يَا صَاحٍ مَعْنَاهُ يَا صَاحِبِي، وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُضَافِ إِلَّا فِي هَذَا وَحْدَهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَرخَّمًا انْتَهَى.

مقامي: قال الجوهري: قام الرَّجُلُ قِيَامًا، وَالْقَوْمَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَقَامَ بِأَمْرٍ كَذَا وَالْمَاءُ جَمَدٌ وَالذَّابَةُ وَقَفَتِ الْفَرَاءُ وَالسَّوْقُ نَفَقَتِ، وَأَقَامَ بِالْمَكَانِ إِقَامَةَ الْهَاءِ عَوْضَ مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ وَأَصْلُهُ إِقْوَامًا، وَأَقَامَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ وَالشَّيْءُ أَدَامَهُ، وَالْمَقَامَةُ بِالْفَتْحِ الْمَجْلِسُ وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ، وَأَمَّا الْمَقَامُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ وَالْمَقَامُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ فَمَصْدَرَانِ أَوْ مَكَانَانِ، "لَا مَقَامَ لَكُمْ" 2 الْمَوْضِعُ وَقُرئَ بِالضَّمِّ أَيِ الْإِقَامَةِ انْتَهَى. وَهُوَ عِنْدَ النَّاطِمِ مَفْتُوحٌ وَيَحْتَمِلُ الْمَصْدَرَ وَالْمَوْضِعَ.

1 في (ب) الهمزة للنداء لكتّها موضوعة لنداء القريب.

2 من سورة الأحزاب، من الآية 13.

الشَّيْب: قال الجوهري: الشَّيْب والمشيب واحد، وقال الأصمعي الشيب بياض الشعر والمشيب دخول الرّجل في حد الشَّيْب من الرّجال، والأشيب المبيض الرّأس، وشاب رأسه شيبا وشيبة فهو أشيب على غير قياس، لأن أفعل إنّما هو من باب فعل يفعل انتهى.

علا: أي ارتفع؛ قال الجوهري: علا في المكان يعلو علواً، وعلِيَ في (الشرف¹) بالكسر يعلو علاءً، ويقال أيضا على بالفتح يعلو؛ قال الشاعر: (لما على كعبك لي عليت²)، فجمع بين اللغتين انتهى.

التركيب:

(يقول³) هذا ثالث البحور وثالث بحور الدائرة الأولى وهو البسيط، وله ثلاث أعاريض وستة أضرب. فإحار من شاهد العروض الأولى وضربها الأول المخبون مثلها وهو:

ياحار لا أزمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

تقطيعه:

ياحارلا أزمين منكم بدا هيتين لم يلقها سوقتن قبلي ولا ملكو

تفعيله:

1 في (ب) السرب.

2 في (ب) لما كعبك لي عليت فليتها ما عليت.

3 في (ب) يقول الناظم رحمه الله تعالى اعلم أنّ هذا البحر.

مستفعلن فاعلن مستفعلن فعِلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعِلن

وشعواء من شاهد ضربها الثاني المقطوع وهو:

قد أشهد الغارة الشعواءَ تحملني جرداء معروقة اللّحيين سُرحوب

تقطيعه:

قدأشهدل غارتش شعواءتح ملني جرداءمع روقتل لحيين سر حوب[و1]

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فعِلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعِلن

وخيلت من شواهد العروض الثانية وضربها الأول (المجزوء2) والمذال وهو:

إنّا دَمَمْنَا على ما خيلت سعد بن زيد وعمر من تميم

تقطيعه:

إنناذمم ناعلى ماخييلت سعدبن زي دن وعم رنمنتميم

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فعِلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعِلن

1 أثبتّها لإقامة الوزن.

2 ساقطة من (ب).

(ووقوفها 1) من ضربها الثاني مثلها وهو:

ماذا وقوفي على ريع خلا مخلوق دارس مستعجم

تقطيعه:

ماذاوقو في على ريعنخلا مخلوقن دارسن مستعجمي

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن

وسيروا من ضربها الثالث المجزوء المقطوع وهو:

سيروا معاً إنّما ميعادكم يوم الثلاثاء بطن الوادي

تقطيعه:

سيرومعن إنّما ميعادكم يومثلاثا ثاءبط نلوادي

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن مفعولن

وقد هيّج من شاهد العروض الثالثة وضربها المجزوءين المقطوعين وهو:

ما هيّج الشوق من أطلال أضحت قفارا كوحى الواحي

تقطيعه:

1 في (ب) ووقوفي.

ماهييجش شوقمن أطلالين أضحتقا رنكوح يلواحي

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مفعولن مستفعلن فاعلن مفعولن

وقد انتهت شواهد الرّموز، وما بعدها شواهد الزّحاف؛ فحقب من بيت الخبن وهو:

لقد خلت حقب صروفها عجب فأحدثت عبرا وأعقت دولا

وارتحال أتى به دليلا على لفظ ارتحلوا من بيت الطّي وهو:

ارتحلوا غدوة فانطلقوا بkra في زمرة منهم يتبعها زمر

ولقيهم من بيت الخبل وهو:

وزعموا أنّهم لقيهم رجل فأخذوا ماله وضربوا عنقه

وذقتم من بيت الخبن إذا دخل الضّرب المذال وهو:

قد جاءكم أنّكم يوما إذا ما (ذقتم الموت¹) سوف تبعثون

وأصاح من بيت الطّي يدخل الضّرب المذال أيضا وهو:

يا صاح قد أخلفت أسماء ما كانت تمنّيك من حسن وصال

مفتعلان، ومقامي من بيت الخبل في الضرب المذال أيضا وهو:

هذا مقامي قريبا من أخي كلّ امرئ قائم مع أخيه

1 في (ب) دفتنم.

فقله مع أخيه فعِلتان، والشَّيب قد علا من بيت الخبن في العروض والضرب المقطوعين ويسمى المخلَّع وهو:

أصبحت والشَّيب قد علاني يدعو حثيثا إلى الخضاب

ونبه على ما يدخل الضروب والأعاريض من الزحاف هنا وفيما يأتي ليظهر الفرق بين ما يدخلها منه وهو غير لازم كما يدخل الحشو، وبين ما يدخلها وهو لازم كالعلة. واللازم يأتي بشاهده أولا مع شواهد العلل، وغير اللازم يأتي بشاهده أخيرا بعد شواهد الزحاف؛ ولذا أتى بشاهد الخبن في العروض الأولى من هذا البحر مع العلل أولا للزومه، وبشاهد الخبن والمخلَّع أخيرا لعدم اللزوم، وحصل لهذا البحر من ألقاب الأبيات الوافي والمجزوء. ولا يكون البيت منه تاما إلا في الشاذ الذي لم يلتفت إليه الخليل، ولا مشطورا ولا منهوكا بوجه. ومن الزحاف خبن فاعلن ومفعولن دون الطي والخبن لنقصه بالعلة، ولمستفعلن السالم والصحيح المكانفة. ومن العلل الإذالة والقطع في وافية ومجزوءه، وأدرج الناظم شواهد السلامة من الزحاف في شواهد العلل، والخبن فيه حسن وهو في فاعلن أحسن، والطي صالح، والخبن قبيح.

فوائد:

الأولى: إنّما التزم خبن عروض هذا البحر وضربه الأولين، لأن (آخره) فاعلن والسبب فيه يعتمد على الوتد بعده اعتمادا قويا لكونهما معا في جزء واحد. فإن قيل هلا التزموه في العروض فقط كالقبض في عروض الطويل؛ قيل محل قبض الطويل الياء ولا وتد بعدها تعتمد عليه بخلاف ألف فاعلن.

1 في (ب) أجزاءه.

الثانية: استدرک بعضهم للبسيط عروضين أحديهما مجزوءة حذاء لها ضربان: ضرب مثلها وبيته:

عجبت ما أقرب الأجل متا وما أبعد الأمل

وضرب مخبون مقطوع وبيته:

إنَّ شِوَاءَ وَنَشِوَةً وَخَبَبُ الْبَازِلِ الْأَمُونِ

ثانيتها مشطورة لها ضرب مثلها وبيته:

دار عفاها القَدَم بَيْنَ الْبِلَى وَالْقَدَمِ

وأجاز أيضا استعمال عروضه وضره الأولين غير مخبونين، لكنّه استشهد بما لا يلتفت إليه لشذوذه، وجاء في مَخْلَع البسيط مكان فاعلن مفعولن فهو أيضا شاذ.

الثالثة: عروض هذا البحر الثانية قليلة الاستعمال قبيحة الوزن، لم تجئ في الشعر القديم إلا نادرا، وعليها يتخرّج أكثر قصيدة عبيد بن الأبرص¹ التي قال عندما سئل عنها؛ إنّما كانت خطبة ارتجلتها وأولها:

أقفر من أهله (ملحوب) فالقطنيات فالذنوب

وعروضه الثالثة كثيرة الاستعمال وفي شعر المحدثين، لكن على التزام خبن مفعولن في العروض والضرب، وتسمّى هذه العروض بالمخلّع، ومنهم من يسمّى بذلك

1 هو عبيد بن الأبرص بن حشم بن عام بن مالك بن الحارث بن ثعلبة بن أسد ويتصل نسبه بمضر ويكنى أبا زياد وهو أحد الشعراء الجاهليين القدامى. أنظر: عبيد بن الأبرص، شرح أشرف أحمد عدرة.. الديوان. بيروت: دار الكتاب العربي، 1994، ص. 7.

مستفعلن فيها إذا قطع بالعروض وفي الضرب. واستعمل امرئ القيس مكان فعولن فيها مستفعلن في قصيدة أولها:

عيناك دمعها سجال¹

وهو من (الشاذ المحفوظ النظير²)، وجاء من هذه العروض قول (الأعشى³):

ألم ترو إرما وعاد أودى بها الليل والنهار

وقال بعضهم ثالثة البسيط المعروفة بالمخلّع هي أخذ المنسرح، واستدل (بإسفاق⁴)

المحدثين على مفعولن مكان فاعلن كقول ابن المعتز⁵:

العَيْشُ مُرٌّ وَالْمَوْتُ هَمٌّ فَأَيُّ هَدَيْنِ لَا أُنْمُ

أُنْقَلُ رِجْلِي مِنْ كُلِّ دَارٍ خَوْفَ الْمَنَايَا وَالْأَرْضِ سُمَّ⁶

1 انظر: امرئ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص148.

2 في (ب) الشواذ المحفوظة للتنظير.

3 في (ب) الأعشى أعشى همدان.

4 في (ب) بإطباق.

5 هو عبد الله بن المعتز الخليفة العباسي ولد في بغداد سنة 861م ونشأ فيها وبويع بالخلافة ولقب "المرتضي بالله" غير أن خلافته لم تدم إلا يوما وليلة وقد قتل سنة 908م بعد ان افتك عليه أنصار المقتدر ، فقد اقتبس ابن المعتز آداب العرب وعلومهم من أبي عباس المبرد فخرج شاعرا مطبوعا جيد القريحة. أنظر: ابن المعتز. الديوان. بيروت: دار صادر، د. ت، ص. 05.

6 أنظر: ابن المعتز. الديوان. بيروت: دارصامد، د.ت، ص.414. البيت الأول مختلف وهو مكتوب كالتالي في الديوات : الموت مر، والعيش هم وأي هذين لا أذم. أما البيت الثاني فيختلف وهو كالتالي في الديوان: أثقل رحلي من كل زاد، خوف المنايا، والأرض رسم.

وعورض (بإصفاق1) العرب على فاعلن، وأما قول الأعشى:

أُقْسِمْتُ لَا تَرَضُونَ مِنَّا إِلَّا عِرَارًا فَذَا عِرَارُ

فقد روي على غير هذا، واستدل أيضا بقول الأعشى:

ومرَّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرة وبارٍ

لأنه قبض فعولن، ولو كان أصله مستفعلن لم يقبض. وردّ بمنع القبض لجواز جر وبار منونا بدليل رفعه في القافية، وبأنه لو قبض لتوالي خمس متحرّكات - ولا يوجد في شعر - وبامتناع الخبن في مفعولات؛ فلو كان كما زعم كان القياس أن يكون مستفعلن فعولن فعولن ولم يرد عن العرب قطّ، وبأنّ العرب تأتي في المخلّع بمفعولن مع فعولن ولو كان على ما زعم لم يجز ذلك، وبأنّ أحدّ المنسرح لم يثبت عن العرب فلا يرد إليه المخلّع الثابت عنهم ولا عبرة بما قال المحدثون، والمعهود رد ما لم يثبت إلى ما ثبت لا العكس، انتهى وفي الاستدلال والردّ نظر. وهنا انتهى تفصيل القول في الدائرة الأولى، وأما تركيب معنى البيتين فيحتمل أن يكون يا حارث جرت جولة في الحرب متفرّقة، شبهت لمن دهمتهم تلك الحرب أنّهم هالكون، وهيّج حزنهم وقوفي عنه أي عن ذلك الحرب، وذكرها بتأويل القتال أو عن الدّفع عنهم الذي يدلّ عليه [السّياق2]، وإنّما هيّج حزنهم وقوفي عنهم لعلمهم أنّي حامي [ذمارهم3] المدافع عن

1 في (ب) بإطباق.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

أحسابهم، [ولمّا1] ظنّوا الهلاك وظنّوا أنّي لا أنصرهم [لوقوفي2] قال بعضهم لبعض سيروا، ثم قال مخاطبا لحارث (ومخبرا عن من دهمتهم ذلك فسنون ارتحال لهم عني لقيهم هذا القتال فيها.3) ثم خاطبهم على سبيل الالتفات والتوبيخ لفراقهم إياه بقوله فذقتم ألم ما نالكم من تلك الحرب أو (ألم بعدي4)، ثم أخبر صاحبه بأنّ مقامه عندهم ذاك الذي وصف من أنّ وقوفه عن نصرهم يهيج جوهم، فكأنّه قال له يا صاحبي ذلك مقامي والحال أن الشيب قد علا رأسي فكيف تقدّر مقامي والحال أنّي شاب. ويحتمل أن تكون هذه الحرب من الحروب التي لا يحلّ الدخول في مثلها شرعا، فيكون معنى قوله: أصاح إخبارا له بعذره عن الدخول فيها حين لبح في عدم نصرة إخوانه، أو من ينتصر به فقال له يا صاحبي إنّما توقفت وا ترى لي يا صاحبي أن يكون ذلك مقامي والشيب قد علاني، هذا لا ينبغي فإنّها حالة المبادرة إلى التوبة والفرار التام من المعاصي تاب الله علينا توبة نصوحا بمنّه. وقال بعضهم يقول أسرع إليكم أو قصدت يا حارث غارة جائلة في بلادكم، فاشية متفرقة في نواحيها خيلت للنّاظر وقوفي وثباتي في بلادكم لفقد الناصر وعدم الثائر، فقلت إبقاء عليك سيروا عن بلاد الحارث، قد هيج وقوفي في بلاده الجوى، وهذا التهيج لقيهم في سنين ارتحل لهم لأجل (الزرع والفرع5) فذاقوا مرارته وألمه، إلّا أنّه التفت في

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) ومخبرا عن دهمهم ذلك يا حارث هذه سنون ارتحال لهم شديد نزل وعني أوقعنا فيه ما لقيناه من هذا القتال فيها.

4 في (ب) أو ألم بعدي عنكم أو ألم وقوفي عن نصرتكم.

5 في (ب) الذعر والفرع.

ضمير لقيهم أو في ضمير ذقتم يا صاحب مقامي ذلك المقام المثير تهيج الأحزان على من قصدته والشيب قد علا انتهى. ولا يخفى عنك على تقدير صحة هذه المعاني أنّ في التركيب تعقيدا لفظيا بحذف وإضمار وتقديم وتأخير وفصل، دعت إلى ذلك كلّ ضرورة الشعر وانتظام معاني الكلم المتفرقة، وإنّما (ارتكب¹) هذا لما ثبت من ذكاء الناظم. فالأولى في حق مثله أن يلتمس [له²] مثل هذا، وأن لا يظنّ به أنّه لم يراع إلا مطلق التنبيه على الشواهد، لا ربط معاني الكلمات؛ ولو صدق هذا الظنّ به لأتى من الشواهد بكلمات غير هذه. ويحتمل حمل كلامه على وجوه من المعاني، وتركنا تتبّعها خشية السّامة وإضاعة الوقت النفيس فيما لا كبير فائدة له. (وتتكبير³) جولة للتّعظيم أو للنوعية لوصفها بشعواء، وخيّلت وارتحال للتكثير، وإضافة وقوفي ومقامي للتّعظيم، و ال في الجوى والشيب للجنس، والإشارة بذا لإبرازه في صورة الحاضر المشاهد وبذاك للتّعظيم، وتقدير متعلّق خيّلت وذقتم ونحوه من الحذف المقدرّ في البيتين من الإيجاز، وفاء [فذقتم⁴] فصيحة لأن المعنى فقلت لهم ذقتم وهو من الالتفات كما مرّ، والإسنادات الفعلية في البيتين من المجاز المركّب المسمّى بالتمثيل وألفاظهما من التّناسب.

1 في (ب) أثبتت.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) ويتعلّق بكلامه من علم المعاني أنّ تتكبير.

4 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

الإعراب:

الظاهر أن جولة فاعل أجرت، وقال بعضهم إن كان جرت بمعنى أسرع فجولة منصوب لتأكيد معناه لتلاقيهما معنى، وإن كان بمعنى قصدت فجولة مرفوع صفة لغارة انتهى. والأول أولى لأنّ حذف الفاعل أو إضماره إن لم يعد على مذكور على خلاف الأصل، وما بناه من الإعرابين على الفرق المعنوي ضعيف لصحتهما مع كل منهما. يا حار تقدّم، شعواء نعت لجولة رفعت أو نصبت وهي في لفظ الشاهد منصوبة معرّفة، وخيّلت إمّا صفة أخرى لها أو حال منها لوصفها، ووقوفي على المعنى المذكور أولاً مبتدأ خبره جملة قد هيّج (الجوى1)، وعنه متعلّق بوقوفي، وجملة ووقوفي يصحّ أن تكون في موضع الحال من جولة أو من فاعل خيّلت أو من مفعوله المقدّر ومن جولة، أو فاعل خيّلت أظهر لوجود الرّابط وهو ضمير عنه لعوده على أحديهما، وذكره باعتبار المعنى كما تقدّم. وعلى ما نقلنا آخرا يكون ووقوفي مفعول خيّلت مضاف إلى ياء المتكلّم، وضمير عنه عائد على حار ولا محلّ لجملة قد هيّج لأنها تعليلية، وجملة سيروا معمولة لقول محذوف على القولين، وكذا فاعل هيّج ضمير الوقوف والجوى مفعوله، وحقب على التّأويل الأوّل مرفوع بالابتداء وذا مبتدأ ثان ولقيهم خبره والجملة خبر حقب، والعائد المنصوب بلقي لأنه عائد على ما يعود عليه الفاعل بارتحال المضاف إليه حقب، لأنّ الأصل ارتحالهم أي إن رحلوا أو يكون محذوفا أي فيها (وهذا أصح2)، وذقتم مفعول بالقول المحذوف. وعلى ما نقلنا أخيرا فحقب منصوب على الظرفية بلقي وذقتم معطوف على لقيهم إلا أنّ فيه التناقضات

1 في (ب) الجوهري.

2 في (ب) هذا.

كما ذكر، مقامي مبتدأ خبره ذلك ولا يجوز العكس لاستوائها في التعريف المطلق، فلا يجوز التقديم والتأخير بينهما إلا لدليل ولا دليل، وجملة والشيب قد علا قال بعضهم حال من ذاك وهو عاملها لما فيه من معنى الإشارة.

الوافر:

هذا شروع منه في تفصيل القول في بحري الدائرة الثانية، وبدأ بأولها الذي هو الوافر رابع البحور. وأصل الترجمة أي هذا فصل تفصيل أحكام الوافر وهو لغة التام لأنّ الموفور هو الشيء التام كما تقدّم. [وأظنه من 1] وفر الشيء بنفسه وفورا، وتقدّمت المادة عند قوله: فالموفور. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركّب مفاعلتن ستّ مرّات، وحكي عن الخليل أنّه سمّي وافرا لوفور أجزائه وتدا بوتد. وقال الزجاج: لوفور حركاته باجتماع الأوتاد والفواصل في أجزائه. والكامل وإن كان كذلك إلا أنّ الوافر حذف من حروفه فلم يكمل لاستعماله مقطوفا، فهو موفور الحركات ناقص الحروف وهو علم منقول الصّفة و ال فيها للمحها.

دنت بجدا فيه لنا غنم به ربيعة تعصيني ولم تستطع أذى

سطور حفير إن بها نزل الشتا تفاحش لولا خير من ركب المطا

المفردات:

دنت: قرّبت وتقدّم قريبا.

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

بِجَدًّا: قال الجوهري: مطر جدا مقصور أي عام، يقال اللهم أسقنا غيثا غدقا وجدًّا طبقا، وجدًّا الدهر أي بدا الدهر أي أبدا، والجدى بالقصر أيضا الجدوى وهما العطيّة، وفلان قليل الجداء عنك بالمد أي قليل الغناء والنفع، وجديته واجتديته واستجديته طلبت جدواه، وأجداه أعطاه الجدوى، وأجدى أصاب الجدوى، وما يجدي عنك ما يغني انتهى. ومراد النّاطم من الكلمتين الرّمز بحروف منهما؛ فالدّال الأولى رمز على البحر الرابع وهو الوافر وألغى النون والتاء، والباء من أول الكلمة الثّانية رمز على عدد عروضيه وهما اثنان الأولى مقطوفة والثانية مجزوءة، والجيم رمز على عدد ضروبه وهي ثلاثة واحد للأولى مقطوف مثلها واثنان للثانية أولهما مجزوء مثلها وثانيهما مجزوء معصوب.

غنم: قال الجوهري: الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور وعلى الإناث وعليهما جميعا، وإذا صغرتهما ألحقت الهاء لأنّ ما لا واحد له من أسماء الجمع لغير الآدميين يلزمه التّأنيث؛ فيقال خمس من الغنم ذكور وإنّ عنيت الكباش إذ أوليه من الغنم، لأنّ العدد يذكر ويؤنث على اللفظ لا على المعنى انتهى.

ربيعة: قبيلة، ولعلّه إنّما قرنّها مع الغنم لكثرتها عندها. قال الجوهري: ربيعة الفرس أبو قبيلة، وهو ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، وإنّما سمّي ربيعة الفرس لأنّه أعطى من ميراث أبيه الخيل وأعطى أخوه الذهب فسّمّي مضر الحمراء والنّسبة إليه ربيعي بالتّحريك انتهى.

تعصيني: من العصيان. قال الجوهري: وهو خلاف الطّاعة، وعصاه بالفتح يعصيه عصيا ومعصية فهو عاص وعصي، وعصاه مثل عصاه، واستعصى عليه،

واعتصت النَّوَاة اشْتَدَّتْ، وأَعَصَى الكرم أخرج عيدانه، والعاصي العرق الذي لا [يرقى وهو 1] من الياء أيضا انتهى.

تستطيع: تقدر. قال الجوهري: الاستطاعة الإطاقة، وربما قالوا (استطاع يستطيع 2)؛ يحذفون التَّاء استنقالا لها مع الطَّاء ويكرهون إدغام التَّاء فيها فتحرك السَّين وهي لا تحرك أبدا، وقرئ: "فما استطاعوا أن يظهروه" بالإدغام فجمع بين الساكنين. وذكر الأَخْفَش عن بعض العرب استاع يستطيع فحذف الطَّاء استنقالا لها وهو يريد استطاع يستطيع، قال: وبعض يقولون أسطاع يُستطيع بقطع الألف وهو يريد أن يقول أطاع (يعطيه 3) ويجعل السَّين عوضا من ذهاب حركة عين الفعل، ويقال تطاوع لهذا الأمر حتَّى تستطيعه، وتطوِّع أي تكلف استطاعته انتهى.

أذى: قال الجوهري: أذاه يؤذيه أذىً وأذاة وأذية وتأذية (وتأذية 4) وتأذيت به انتهى.

سطور: جمع سطر. قال الجوهري: السَّطر الصَّف من الشَّيء، يقال بنى سطرا أو غرس سطرا، والسَّطر الخطُّ والكتابة، وهو في الأصل مصدر وجمعه أسطر وسطور، والسَّطر بالتَّحريك مثله والجمع أسطار ثم يجمع أساطير، وسطر يسطر سطرا كتب واستطر مثله انتهى.

1 مخرومة، وأثبتها من (ب).

2 في (ب) اسطاع يستطيع.

3 في (ب) يطيع.

4 ساقطة من (ب).

حفير: فعيل بمعنى مفعول. قال الجوهري: حفرت الأرض واحتقرتها، والحفرة واحدة الحفر، واستحفر النَّهرَ جاز له أن يحفر، والحفرَ بالتحريك التراب يستخرج من الحفرة كالهدم ويقال هو المكان الذي حُفِرَ، والحفير القبر انتهى.

نزل: حلَّ أو سقط. قال الجوهري: المنزل والمنزلة المنهل والدار، واستنزل حُطَّ عن مرتبته، والمُنزَل بضم الميم وفتح الزاي الإنزال ومنه: "أنزلي منزلاً مباركاً"¹، والمنزل بفتح الميم والزاي النزول وهو الحلول تقول نزلت نزولاً ومنزلاً انتهى.

الشتاء: ممدودة وقصره ضرورة الفصل، وقد يطلق على مجازاً لكثرة فيه وهو مراد الناظم. قال الجوهري: الشتاء معروف. قال المبرد: هو جمع شتوة، وجمع الشتاء أشتية، والنسبة إليها شتوي كخرفي وخرفي، وشتوت بموضع كذا وتشتيت أقت به الشتاء، وأشتى القوم دخلوا في الشتاء الكسائي عاملته مشاتاة من الشتاء، والشتي على فعيل، والشتوي مطر الشتاء، وهذا يشتيني أي يكفيني لشتائي انتهى.

تفاحش: تكاثر. قال الجوهري: الفحشاء الفاحشة وكلّ سوء جاوز حدّه فهو فاحش، وقد فحش الأمر بالضم فحشا وتفاحش انتهى. وفي نسخة تفاقم وهو بمعنى تفاحش؛ قال الجوهري: تفاقم الأمر أي عظم انتهى.

لولا: عند النحاة حرف امتناع لوجود، وهي لازمة الدخول على المبتدأ وخبره محذوف في الغالب. قال [الجوهري²]: لولا امتناع الثاني من أجل امتناع الأول، وأن لوقوع الثاني من أجل وقوع الأول، ولولا مركبة من معنيها لأنها تمنع الثاني من أجل وجود

1 من سورة المؤمنون، من الآية 29.

2 مخرومة، وأثبتها من (ب).

الأوّل؛ فلولا زيد لهلكنا، أي امتنع الهلاك من أجل وجود زيد، وتكون بمعنى هلا ومنه: لولا الكمّي المقنعا. وكثرت في القرآن انتهى.

خير: تحتمل المصدرية والاسمية أي المال والوصفية وافعل تفضيل. قال الجوهري: الخير ضدّ الشرّ، تقول منه خرت يا رجل فأنت خاير، وخار الله لك وإن ترك خيرا أي مالا، ورجل خير وخير مشدّد ومخفّف وامرأة خيرة وخيرة، وإن أردت معنى التّفضيل قلت فلان خير النّاس (وفلانة خير النّاس¹) ولا تقل أخير، ولا يثنى ولا يجمع لأنّه في معنى أفعل انتهى. وفي التّسهيل وغلب حذف همزة أخير وأشر في التّفضيل ونذر في التّعجب.

ركب: قال الجوهري: وكب ركوبا، والرّكبة بالكسر نوع منه ابن السّكيت راكب صاحب البعير خاصّة ومن على حافر فرس أو حمار فارس عمارة، لا أقول لصاحب الحمار فارس بل حمّار، والرّكب أصحاب الإبل في السّفرة دون الدّواب وهم العشرة فما فوقها والجمع أرْكُب، والرّكبة بالتّحريك أقلّ من الرّكب والأركوب بالضم أكثر من الرّكب والرّكبان الجماعة منهم، والرّكاب جمع راكب انتهى والمادّة طويلة.

المطى: قال الجوهري: المطى مقصور الظّهر والجمع الأمطاء، والمطية واحدة المطي، والمطي والمطايا واحد وجمع يذكر ويؤنّث، والمطايا فعلا وأصله فعائل فُعل به ما فُعل بخطايا انتهى. وهو في كلام النّاظم محتمل لأن يكون بفتح الطّاء بحسب الأصالة والمراد الظّهر، أو بكسر الطّاء جمع مطيّة ثم فتح الطّاء تشبيها ببلغة طيء.

1 ساقطة من (ب).

التركيب:

يقول رابع البحور وهو أوّل بحور الدائرة الثانية المسمّى بالوافر، له عروضان وثلاثة
أضرب؛ فغنم من شاهد العروض الأولى وضربها المقطوفين وهو:

لنا غنمٌ نسوّقها غزار 1 كأنّ قرونَ جلتها العصيُّ

تقطيعه:

لنا غنم نسووقها غزارن كأننقرو نجلتهل عصييو

تفعيله:

مفاعلتن مفاعلتن فعولن مفاعلتن مفاعلتن فعولن

وربيعة من شاهد العروض الثانية المجزوءة وضربها الأوّل مثلها وهو:

لقد علمت ربيعة أنّ حَبْلَكَ واهنُّ خَلِقُ

تقطيعه:

لقد علمت ربيعة أنّ نحبلكوا [هنا خلقو 2]

تفعيله:

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن

1 في (ب) عزار.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

وتعصيني من ضربها الثاني المجزوء المعصوب وهو:

أُعَاتِبُهَا وَأَمْرُهَا فَتُعْضِبُنِي وَتُعْصِيَنِي

وتقطيعه وتفعيله ظاهران، إلا تعصيني فإن وزنه مفاعيلن وأصله مفاعلتن فسكنت لأمه ونقل إلى مفاعيلن. وما بعد هذا من شواهد الرّحاف، ولم تستطع من بيت العصب:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع¹

وسطور من بيت العقل:

مَنَازِلُ (لِفِرْتَيِّ) قِفَارٍ كَأَنَّمَا رَسُومَهَا سَطُورٌ

وحفير من بيت النقص:

لسلامة دار بحفير كباقي الخلق السحق قفار

ويروى الخلق الرّسم. وإن نزل الشتاء من بيت العصب:

إن تزل الشتاء بدار قوم تجنّب جار بيتهم الشتاء³

وتفاحش من بيت القصم:

ما قالوا لنا سدا ولكن (تفاحش أمرهم وأتوا بهجر) ⁴

ولولا من بيت العقص:

لولا ملك رؤف رحيم تداركني برحمته هلكت

1 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 113.

2 في (ب) لقومنا.

3 انظر: الحطيئة. الديوان. بيروت: دار صادر، [د.ت.]، ص 57.

4 في (ب) تفاقم قولهم وأتوا بنكر

وهمزة رؤوف مقصورة لا واو بعدها وبه يتّرن البيت، وهي لغة فصيحة قرئ بها في السّبع. وخير من ركب المطى من بيت الجعم:

أنت خير من ركب المطايا وخيرهم أباً وأخاً وأماً

ويُروى وأخا ونفساً. الحاصل أن هذا البحر لم يستعمل إلا مقطوفاً أو مجزوءاً، ولا يصحّ دخول العقل في عروضه التّانية وسلامتها منه علة لازمة لأنّ العقل يُلبسُ بمجزوء الرّجز المخبون الأجزاء، وإن عصب جميع أجزاء المجزوء أشبه الهزج كقوله:

صفحنا عن بني هذل وقلنا القوم إخوان

فإن وجدت في القصيد ولو جزءاً واحداً على مفاعلتن فهي من الوافر، وإلا احتمل الوافر والهزج لأنّ مفاعلتن يرجع بالعصب إلى مفاعيلن (ولا ينعكس، وأنكر الأخفش العقل في الوافر لأنّ مفاعلتن ينقل بالعصب إلى مفاعيلن¹) وهو لازم لتعاقب الياء والنون. وسوّغوا في الوافر حذف نونه لا يائه لأنّه فرع عن أصل فلم يسمع فيه ما في الأصل، وأبقوا الياء لأنّها في محل اللام الساكنة بالعصب فكرهوا تغييرها ثانياً، وهذا ضعيف لأنّ الخليل نقله عن العرب وهو ثقة. والصّحيح إنكار عقل المجزوء لئلا يلتبس بالرّجز، وهذا الالتباس محذور بخلاف التباس معصوب المجزوء بالهزج؛ لأنّ جزء الوافر تقدّم فيه الوند على (السببين²)، وجزء الرّجز تأخّر فيه الوند، والوافر والهزج تقدّم الوند فيهما. ولا يكون الكفّ في الوافر إلا مع العصب وهو النقص، ولا

1 ساقطة ومكتوبة على الهامش.

2 في (ب) السبب.

يدخله الكف وحده لئلا تتوالى [الحركات¹] الكثيرة، ولا يجتمع العقل والكف لأن عصبه حسن فينتقل إلى مفاعيلن [وفيه المعاقبة²]. وحكى الأخفش للوافر عروضاً ثلاثة مجزوءة مقطوفة لها ضرب مثلها وبيته:

عَيْلَةٌ أَنْتَ هَمِّي وَأَنْتَ الدَّهْرُ ذَكْرِي

ومثله: فَإِنْ يَهْلِكُ عَبِيدٌ فَقَدْ بَادَ الْقُرُونُ

ومثله: أَشَاقُّكَ طَيْفُ مَامَةٍ بِمَكَّةَ أُمِّ حَمَامَةٍ

ولا دليل فيها لاحتمال كونها من مشكول المجتث كقوله:

أَوْلَئِكَ خَيْرٌ قَوْمٌ إِذَا ذَكَرَ الْخِيَارَ

وأجاز بعضهم استعمال الوافر تاماً من غير قطف ومنه:

إِذَا غَضِبْنَ بَنُو (قَطْنٍ) عَلَى مَلِكٍ عَنَتَ لَهُمُ الْوَجُوهُ إِذَا هُمْ غَضِبُوا

وقوله: لَهُ نِعَمٌ مُضَاعَفَةٌ يَعْيشُ بِهَا مَفَاخِرَةٌ وَيَحْفَظُ أَصْلَهَا حَسْبُ

وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وإنما التزم قطف الوافر كثرة حركاته فاستثقلت، وحذف من آخر عروضه وضربه تخفيفاً. وإنما لم يفعلوا ذلك في الكامل مع استواء حركاتها، لأن الكامل وقعت الفاصلة في جزئه مقدّمة على الوجد وهي أكثر حركات من الوجد، وتأخرت في (الوجد³) فكان جانب الحذف وهو آخر الجزء في الوافر أكثر

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) الوافر.

حركات منه في الكامل، وزحاف هذا البحر العصب والعقل والنقص؛ فالعصب حسن وهو في مجزؤه أحسن، والعقل والنقص قبيحان وهما في مجزؤه أقبح. ومنع الأخفش العقل، ومع العصب تحصل المعاقبة بين اللام والنون كما تقدّم. وفيه من الخرم العصب والقصم والجمم والعقص؛ والخرم كلّه قبيح فإن صحبه زحاف ازداد قبحا وهو في المجزوء أقبح. وأمّا معنى تركيب الألفاظ فإن كان الجدى هو المطر العام، ففاعل دنت ضمير السحابة المخيَّلة للمطر لدلالة السياق عليها، أو ضمير السنّة التي ابتدأت بالمطر فاستدلّ بذلك على خصبها وصلاح الغنم فيها. وإن كان الجدى العطية فالفاعل إما ما ذكر أو دولة من الزمان الصالح نالته، أو إمارة خليفة يرجى خيرها أو نحو ذلك، فيكتسب الغنم لكونها جل مكسبه وأنفسه، فهو يقول قرئت هذه مصاحبة لمطر عام يكثر به الخصب في ذلك الجدى لنا غنم أي سببه. أو فيه على نوع من المجاز، وفي ذلك الجدى أو الغنم فإنّه يذكر كما تقدّم تعصيني أو بسببه تعصيني ربيعة فلا تطيعني فيما أمرها؛ إمّا لاشتغالها بتلك الغنم عن طاعتي أو لتجبرها بكثرة مالها أو لبخلها كقصّة ثعلبة، أو [تعصيني في¹] رعاية الغنم فلا تطيعني، وهي في عصيانها إيّاي لو وجدت إذائتي لفعلت لكنّها لا تستطيع لي أذى، وحظّها فيما تؤذيني به أن تعصي أمرى ولا تمتثله. وقوله: سطور حفير؛ يرجح أنّ المراد بالجدى المطر أي صفوف حفر في الأرض (إن²) نزل فيها هذا الشّاء المترقّب من هذه السحابة، على ما عهد في مثلها من الإتيان بالماء الغزير، والشّاء يطلق على الماء النازل كما تقدّم. تفاحش أمر هذا الماء لكثرتة وقطعه الطّرق

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) أي.

وتعطلّ النَّاس بسببه عن التحركّ للمعاش، ولولا خير الرّجل الذي يركب الظّهر من سفينة أو دابةً فينجو به ويحلب عليه للنّاس (لهلك النَّاس¹)، أو لولا مال الذي عادته يركب الظّهر وهم أكابر النَّاس الذين يحتكرون لمثل هذا الوقت ما يحتاج إليه فيبيع منهم ويرفدهم لهلكوا، أو ولولا خير (ريّة²) الرّجل المعهود عندهم بركوب المطى كالأمير ونحوه لهلكوا، أو ولولا أفضل النَّاس وهم الذين يركبون المطايا فكتاب من ركب المطايا عن النَّاس قصدا للعموم، وخيرهم الذي يستصحي لهم حتّى يقلع الله تعالى عنهم مثل ذلك الغرق لهلكوا، وهذا مثل ما ثبت في الصّحيح من استسقائه صلّى الله عليه وسلّم على المنبر ثم استصحاؤه بعد حين، قيل له هلكت المواشي وانقطعت السّبيل فادع الله يقلعها عنّا صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون، وأماتنا على سنّته واتّباع ما جاء به.

(وتتكبير³) جدى وغنم وحفير للتّعظيم والتكثير وأذى للتقليل، وإضافة سطور للتّخصيص، و ال في الشّتاء للعهد كما تقدّم وفي المطى للجنس، وجملة ولم يستطع أذى من الاحتراس، وجدى إن كان العطاء وفاعله السّحابة فهو مجاز مرسل من باب تسمية الشّيء باسم ما يؤول إليه، كما أنّ فيه لنا غنم من ذلك أيضا، وإسناد الدّنو للسّحابة يحتمل الحقيقة والمجاز، وألّفاظ البيتين من التّناسب.

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) همّة.

3 في (ب) وأمّا ما يتعلّق بألفاظه وتراكيبه من علم المعاني فهو أنّ تكبير.

الإعراب:

باء بجدى للمصاحبة، وقال بعضهم لما ضمن دنت معنى جاءت عداه بالباء وغنم مبتدأ خبره لنا وفيه خبر آخر، ويجوز كون فيه خبره ولنا في موضع الحال من الضمير في الخبر، ويجوز جعل فيه نعتا لجدى ولنا نعت آخر وغنم مرفوع بأحدهما، والآخر رفع ضميره عند من يرى التنازع في المرفوع وبه متعلق بتعصي والظاهر أنها سببية. قال بعضهم والباء توكيد لفي أو [هما للظرفية¹] المعنوية انتهى وتأمل معناه، وجملة ولم تستطع أذى حال من الفاعل بتعصي، [وجملة²] ربيعة تعصيني به ابتدائية أو صفة لجدى أو غنم لاحتمال عود ضمير به على أحدهما، أو حال من جدى لوصفه. وأما جعله حالا من غنم فضعيف، وسطور حفير مبتدأ وجملة الشرط والجواب خبره وبها متعلق بنزل ولولا حرف امتناع لوجود، وخير مبتدأ خبره محذوف أي موجود، وجواب لولا محذوف أيضا للعلم به (لهلكننا³) كما قدرناه قبل أو نحوه.

الكامل:

هذا ثاني بحري الدائرة الثانية وهو لغة اسم فاعل بمعنى التأم، وتقدمت المادة عند قوله: بكملها. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من متفاعلين ستّ مرات، ويستعمل مجزوءاً فيصير على أربعة أجزاء، وهو علم منقول من الصفة و ال فيه للمحها. وسئل الخليل لم سمّيته كاملاً؛ فقال لأنّ فيه ثلاثين حركة لم تجتمع في غيره

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) أي لهلكننا.

من الشُّعْر؛ يعني لكماله بكثرة الحركات في أجزائه. وقيل لكماله في دائرته، وقيل لاستعمال أجزائه كاملة على أصلها.

هجرت طلا يصحو خبالا برامتي أحش لأنت الذّ سبقتهم إلى
بمختلف الأمر افتقرت وأكثروا وعبس يدبّ الصّمّ عن ثامر ولا
نقلتهم عن حدّة فابتأست والـ شقاء مخاف لم يجد فارغا كفى

المفردات:

هجرت: قطعت. قال الجوهري: الهجر ضدّ الوصل، وقد هجره هجرا وهجرانا، والاسم الهجرة والهجرتان إلى الحبشة وإلى المدينة، والمهاجرة من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية، التهاجر التقاطع انتهى.

طلا: قال الجوهري: الطلا الولد من ذات الظلف والجمع أطلاء، والطلا الشخص يقال إنّه لجميل الطلا، والطلا أيضا المطلي بالقطران ابن السكيت الطلى الصغير من أولاد الغنم لأنّه يطفى أي تشدّ رجله بخيط إلى وتد أيّاماً وجمعه طليان (كرغيف ورغفان، وطلوت الطلا وطليته ربطته برجله وجبسته، وطليت الشيء جبسته فهو طلي1) ومطلي انتهى. ومراده من الكلمتين الرّمز ببعض حروفهما؛ فالهاء رمز على البحر الخامس وهو الكامل، والجيم رمز على عدد أعاريضه وهي ثلاث الأولى تامّة الثانية حدّاء الثالثة مجزوءة، وألغى الرّاء والتّاء، والطاء رمز على عدد ضروبه وهي تسعة وهو غاية ما ينتهى إليه عدد الضّروب كما تقدّم؛ ثلاثة للعروض الأولى

1 ساقطة من (ب).

الأول مثلها الثاني مقطوع الثالث أَحَدٌ مضمر، واثنان للثانية الأول أَحَدٌ مثلها والثاني أَحَدٌ مضمر، وأربعة للثالثة الأول مجزوء مُرَقَّل الثاني مجزوء مُذال الثالث مثل العروض الرابع مجزوء مقطوع.

يصحو: مضارع صحا من سكره صحواً، والسّكران صاح. وفي بعض النسخ تصحو بقاء المضارع للواحدة الغائبة، كأنه أراد الطّيبة. قال الجوهري: والصّحو أيضاً ذهاب الغيم، واليوم صاحٍ أصحت السّماء أي انقشع عنها الغيم فهي مصحية. وقال الكسائي: هي صحو، ولا تقل مصحية، وأصحينا أصحت لنا السّماء انتهى.

خبالاً: قال الجوهري: فلان خبال على أهله أي عناءً، والخبال أيضاً الفساد. وأمّا الذي في الحديث: "من قفا مؤمناً بما ليس فيه وقفه الله في ردغة الخبال حتّى يجئ بالمخرج منه فيقال هو صديد أهل النّار" وقفا أي قذف والردغة الطّينة انتهى وتقدّم شيء من المادّة في شرح الخبل.

رامتي: تشية رامة موضع، وإنّما تني باعتبار ناحيته نحو عشية سال (المريدان وهو مرید البصرة¹). قال الجوهري: رامة اسم موضع بالبادية، وفيه المثل تسألني برامتين سلجماً، والنّسبة إليه رامي على غير قياس، والرّام ضرب من الشّجر انتهى. والسّلجم نبت معروف، وقال الرّاجز:

تسألني برامتين سلجماً يا مي لو سألت شيئاً أمما

جاء به الكرّي أو تجشّما

1 في (ب) لبكر يدان وهو حديد البصرة.

أجشّ: قال الجوهري: الأجشّ الغليظ الصّوت، رجل أجشّ الصّوت وسحاب أجشّ الرّعد انتهى. وقال غيره: الجشّة شدّة الصّوت، ويقال صوت من الخياشم فيه نحت.

الذّ: لغة في الذّي.

سبقتهم: فتّهم. قال الجوهري: سابقته فسبقته سبقا، واستبقنا في العدو أي تسابقنا، وذهبنا نستبق قيل معناه ننتقل، وله سابقة في هذا الأمر إذا سبق النّاس إليه انتهى.

إلى: الظّاهر أنّ أصله إليّ كما هو في بيت الشّاهد فإنّه فيه من صلة سبقتهم، وحذف النّاطم المجرور ووقف على الحرف لا سيما على لغة من يقول علاه وإلاه - حكاها الخليل -، كما يوقف على بعض حروف الكلمة ويستغنى به عنها كما ورد في الحديث: " كفى بالسّيف شا " يريد شاهدا. وقوله:

بالخير (خير) وإن شراً (فأولا) أريد الشّر إلا أن تشا

يريد فشرّ وتشا. وقوله:

جارية قد وعدتني أن تا تدهن رأسي وتقلي أوتا

يريد أرتاني أو تمسح. ونظير ما فعل النّاطم الاقتصار على الحرف الدّاخل على الفعل نحو: وكان قد، ونحو: قاربت المدينة [ولمّا أي1] ولمّا أدخلها. (وقال بعضهم إلى أي نعماء واحد الألاء2) بكسر الهمزة وفتحها، ونصبه على [التّمييز3] المنقول

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) وقوله ولو أي إلى أي نعماء واحدها ألاء.

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

عن الفاعل أي سبقتهم نعمك. ولا يصح أن يكون مخفف إلي الواقع في البيت لنقص الصلّة، ولأنّه لا موجب لإبدال يائه الساكنة ألفا والاقتران حاصل بسبقتهم، فاللائق بجزالة الناظم وقوة ساعده ما ذكرناه انتهى وتأمّل معنى قوله: والاقتران حاصل بسبقتهم.

مختلف الأمر: بكسر اللام وفتحها من إضافة الصّفة إلى الموصوف أي الأمر المختلف وهو المضطرب غير المستقيم على حالة واحدة، ومن إضافة الصّفة المشبّهة إلى مرفوعها أي مختلف أمرها والمعنى واحد. والأمر قال الجوهري: واحد الأمور، يقال أمره مستقيم وأموره مستقيمة، (ولك عليّ أمره مطاعة¹) أي أطيعك فيها وهي المرّة الواحدة من الأمر، ولا تقل إمرة بالكسر لأنّها من الولاية انتهى. ويحتمل أن يكون الأمر هنا ضدّ التّهي واحد الأوامر، ومختلف إمّا بكسر اللام أي مضطرب بكسر الرّاء، وإمّا بفتحها على أنّه مصدر بمعنى الاضطراب أو المخالفة.

افتقرت: افتعل من الفقر وهو الحاجة. قال الجوهري: فقير من المال ابن السكّيت هو الذي له بلغة من العيش بدليل، أمّا الفقير البيت والمسكين لا شيء له الأصمعيّ المسكين أحسن حالا وعكس يونس وقال: قلت لأعرابي أفقير أنت، قال: لا والله بل مسكين ابن الأعرابي هما من لا شيء له، والفقر بضم الفاء وفتحها كالضّعف والضّعف انتهى.

وأكثروا: أي كثر مالهم الجوهري: الكثرة نقيض القلّة وكسر الكاف لغة رديئة، وكثر الشيء فهو كثير، وقوم كثير وكثيرون، وأكثر الرّجل كثر ماله، وكاثرناهم فكثرتناهم

1 في (ب) وذلك على أمره مطاوعة.

غلبناهم في الكثرة، واستكثرت من كذا أكثر، وماله (قلّ ولا كثر¹) أي مال بضم فائهما وأصل التاء الضم، والحمد لله على القلّ والكُثر وبالكسر أيضاً، والتكاثُر المكاثرة وعدد كاثُر أي كثير، ويتكثُر بـمال غيره، ومكثُور عليه نفذ ماله وكثُرَت عليه الحقوق كمثمود ومشفوه ومضفوف انتهى.

عبس: ساكن أبو قبيلة من قيس (وهو عبس بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس²) عيلان قاله الجوهري.

يذِب: قال الجوهري: الذب المنع والدفع، وقد ذببت عنه، وذيب أكثر الذبّ، (وطعان³) غير تذييب إذا بولغ فيه انتهى.

الصمّ: جمع أصمّ. قال الجوهري: حجر أصمّ صلب مصمت، والصماء الداهية، وفتنة صماء شديدة، ورجل أصمّ بين الصمّ، ويقال للداهية صمّي صمام كقطام وهي الداهية أي زيدي زيدي انتهى. فيحتمل أن يريد الناظم جمع صماء الداهية [أو الفتنة⁴]، أو جمع أصمّ للجلد القويّ مستعطر من صفة الحجر، وهو في بيت [الشاهد⁵] من قوله: صمّ صداه أي هلك. (ويحتمل أن يريده الناظم أن يذبّ عن من يقال فيه إن لم ينصركم صداه⁶)، ويحتمل غير هذا من معاني المادة.

1 في (ب) قلّ ولا جلّ ولا قلّ ولا كثر.

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) طغيان.

4 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

5 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

6 ساقطة من (ب).

تامر: صاحب تمر. قال الجوهري: التمر اسم جنس واحدها ثمرة وجمعها تمرات بالتحريك، وجمع التمر تمر وثمران بالضم، ويراد به الأنواع لأن الجنس لا يجمع في الحقيقة، والتامر من عنده التمر، وقد يكون بمعنى مطعم التمر، والتامر بئعه والتامري محبه والمتمر كثير التمر، وأتمر كثر تمره والمتمور المزود تمرا انتهى.

ولا: بفتح الواو، يحتمل أن تكون العاطفة ولا نافية، والمعنى يذب عن التامر ولا يسلمه، وحذف الفعل واقتصر على لا لدلالة السياق عليه، وهو من معنى ما قدمنا في إلى، وقال بعضهم هو بفتح الواو ممدودا بمعنى التصر انتهى.

قلت: لعله عنده جمع ولاية (مما بينه¹) وبين واحدة التاء. قال الجوهري: الولاية والولاية والنصرة، يقال هم علي ولاية أي مجتمعون في النصرة. وقال سيبويه: الولاية بالفتح المصدر وبالكسر الاسم كالإمارة انتهى. قلت: وعلى هذا فيحتمل أن يكون بكسر الواو أيضا، إمّا بمعنى جمع النصرة أو القوم المجتمعون في النصرة كأنه أراد جماعاتهم.

نقلتهم: من النقل وهو التحوّل. قال الجوهري: نقل الشيء تحويله من موضع إلى موضع، والمنقل الطريق في الجبل، والمنقلة المرحلة من مراحل السفر، والنقلة بالضم الاسم من الانتقال من موضع إلى موضع، وناقلته الحديث حدثني وحدثته، والنقل الطريق انتهى.

حدّة: قال الجوهري: الحدّة ما يعتري الانسان من الترق والغضب، تقول حددت على الرجل أحد حدّة وحدّا عن الكسائي انتهى.

1 في (ب) مما يفرّق بينه.

فابتأست: افتعلت من البؤس بمعنى الحاجة. قال الجوهري: بئس الرّجل بالكسر يبأس بؤساً وبئيساً اشتدّت حاجته فهو بأس انتهى. ويجوز أن يكون من البأس الذي هو العذاب والشدّة في الحرب. وقال بعضهم: الابتئاس سوء الحال، (والكره¹) من البؤس، تقول بئس بؤساً ساءت حاله فهو مبتئس أي سيء الحال أو كاره.

الشقاء: والشقاوة بالفتح؛ قال الجوهري: نقيض السعادة، وقد اقتاده شقاوتنا بالكسر وهي لغة، وإنّما جاء بالواو لأنّه بني على التأنيث في أول أحواله وكذلك النّهاية فليس الواو والياء حرفي إعراب، ولو بني على التذكير لهمز لأنّ شقي الفعل أُعِلَّ بقلب الواو ياءً بكسر ما قبله وبقلبها ألفا في المضارع لفتحها، ويشقيان كالماضي وأشقاه فهو شقيّ بين الشقوة [بالكسر²] وفتحها لغة، والمشاقات المعاناة والممارسة، وشقاني فشقوته أشقوه غلبته انتهى.

[مخاف³]: مفاعل من المفاعلة في الخفاء لأنّه يخفي صاحبه في الناس، وتقدّم بعض مادّة خفي، ورأيته في بعض النسخ بالجيم من الجفوة. قال الجوهري: الجفاء ممدود خلاف البر، وقد جفوته أجفوه جفاءً فهو مجفؤٌ، ولا تقل جفيت وظاهر الجفوة بالكسر أي الجفاء انتهى. ونسخة الخاء أصحّ لأنها التي في الشاهد.

يجد: مضارع وجد أي أصاب، وأصله يوجد وتقدّم تعريفه. قال الجوهري: وجد مطلوبه يجده وجوداً، وضمّ جيم المضارع لغة عامرية لا نظير لها في المثال، ووجد ضالّته وجدانا وأوجده مطلوبه أي أظفره به انتهى، ويعني بالمثال معتلّ الفاء.

1 في (ب) والكور.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

فارغا: أي خاليا. قال الجوهري: فرغت من الشيء أفرغ فروغا وفراغا، وتفرغت لكذا، واستفرغت مجهودي فيه بذلته، وفرغ الماء يفرغ فراغا كسمع أنصب وأفرغته أنا، وأفرغت الدماء أرقتها وفرغته تفریغا صببته، وافترغت صببت الماء على نفسي، وتفریغ الظروف إخلاؤها.

كفى: أي دفع الحاجة. قال الجوهري: كفاه مؤونته كفاية، وكفاك الشيء يكفيك، واكتفيت به واستكفيته الشيء فكفانيه، وكفئك بسكون الفاء حسبك، والكفية بالضم (القوة¹) والجمع الكفى انتهى.

التركيب:

يقول هذا خامس البحور، وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب؛ فيصحو دال على صحت من شاهد العروض الأولى وضربها الأول التأمين وهو:

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصِرُّ عَنْ نَدَىٍّ وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكَرَّمِي²

تقطيعه:

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصِرُّ صرعنندن وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وتكررمي

تفعيله:

[متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن³]

1 في (ب) القوت وهي الأصح.

2 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 155.

3 ساقطة، وأثبتها من (ب).

كلّها متفاعِلن. وخبالاً من شاهد ضربها التّاني المقطوع وهو:

وَإِذَا دَعَوْتِكَ عَمَّهُنَّ فَإِنَّهُ نَسَبٌ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالًا¹

تقطيعه:

وإِذَا دَعَوْتِكَ نَكَمَمَهُنَّ نَفَائِنَهُ نَسَبِيَّزِي دَكَعْنَدَهُنَّ نَخْبَالًا

تفعيله:

[متفاعِلن متفاعِلن فعلاتن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن 2]

متفاعِلن إلّا الضّرب فإنّه فعلاتن. وبرامتي من شاهد ضربها التّالث الأحدّ المضمر

وهو:

لَمِنَ الدِّيَارِ بَرَامَتَيْنِ فَعَاقِلَ دَرَسْتُ وَغَيْرَ آيَها الْقَطْرُ³

تقطيعه:

لَمِنَدِيَا رِبْرَامَتِي نَفْعَاقِلْنَ دَرَسْتُوَعِي يِرَأَيِهْلَ قَطْرُو

تفعيله:

[متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن فعِلن 4]

متفاعِلن إلّا الضّرب فإنّها فعِلن. وأجشّ من شاهد العروض التّانية وضربها الأوّل

الأحدّين وهو:

دَمِيْنٌ عَفْتُ وَمَحَى مَعَالِمُها [هَطِلٌ⁵] أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبُ

1 انظر: نفس المرجع، ص 133.

2 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

3 انظر: نفس المرجع، ص 94.

4 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

5 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

تقطيعه:

دمنعت ومحامعا لمها هطلناجش شوبارحن تريو

تفعيله:

[متفاعِلن متفاعِلن فعِلن متفاعِلن متفاعِلن فعِلن1]

فالعروض والضرب فعِلن وباقي الأجزاء متفاعِلن. ولأنت من شاهد ضربها الثاني الأحد المضمَر وهو:

ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نزال ولج في الذعر2

تقطيعه:

ولأنتأش جعمناسا متاذ دعيتنزا لولججفد ذعري

تفعيله:

[متفاعِلن متفاعِلن فعِلن متفاعِلن متفاعِلن فعِلن3]

فالعروض فعِلن والضرب فعِلن والباقي متفاعِلن. وسبقتهم من شاهد العروض الثالثة المجزوءة وضربها الأول المجزوء المرقل وهو:

ولقد سبقتهم إلي فلم نزعته وأنت آخر

1 ساقطة، وأثبتها من (ب).

2 في (ب) الذعر. ينسب إلى المسيب بن علس.

3 ساقطة، وأثبتها من (ب).

تقطيعه:

ولقد سبق تهموالي يفلمنزع توأنتأخر

تفعيله:

متفاعن متفاعن متفاعن متفاعلاتن

ومختلف من شاهد ضربها الثاني المجزوء المذال وهو:

جَدَتْ يَكُونُ مَقَامُهُ أَبْدَاً بِمُخْتَلَفِ الرِّيَّاحِ

تقطيعه:

جدثنيكو نمامهو أبدنبمخ تفررياح

[تفعيله:

متفاعن متفاعن متفاعن متفاعلان¹]

فالضرب متفاعلان والباقي متفاعن. وافتقرت من شاهد ضربها الثالث مثلها وهو:

وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مُتَخَشِعاً وَتَجَمَّلِ²

تقطيعه:

وإدفتقر تفلاتكن متخشعن وتجملي

1 ساقطة، وأثبتها من (ب).

2 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 143.

تفعيله:

[متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن1]

وأكثرُوا من شاهد ضربها الرَّابِع المَجزوء المَقطوع وهو:

وَإِذَا هُمْ ذَكَرُوا الْإِسْدَاءَ أَكْثَرُوا الْحَسَنَاتِ2

تقطيعه:

وَإِذَا هُمُ ذَكَرُوا الْإِسْدَاءَ أَتَأَكْثُرُ حَسَنَاتِي

[تفعيله:

متفاعِلن متفاعِلن متفاعِلن فعلاَتن3]

فَالضَّرْبُ فَعْلَاتِنِ وَالْبَاقِي مَتَفَاعِلِنِ. وَهِنَا انْتَهَتْ شَوَاهِدُ الرَّمُوزِ وَبَاقِي الكَلِمَاتِ مِنْ

شَوَاهِدِ الرَّحَافِ؛ فَعَبَسَ مِنْ بَيْتِ الْإِضْمَارِ:

إِنِّي أَمْرٌ مِنْ خَيْرِ عَبَسٍ مَنْصَبًا شَطْرِي وَأَحْمِي سَائِرِي بِالْمَنْصُلِ

وَأَوَّلِ الْقَصِيدِ:

طَالَ النَّوَاءُ عَلَى رَسُومِ الْمَنْزَلِ بَيْنَ (اللكيأ4) وَبَيْنَ ذَاتِ الْحَوْمَلِ

1 ساقطة، وأثبتها من (ب).

2 انظر: نفس المرجع، ص 55.

3 ساقطة، وأثبتها من (ب).

4 في (ب) المكيد.

وفيه جزان غير مضميرين، ولولا ذلك لأمكن أن يكون من الرجز. ويذبّ من بيت الوقص:

يذبّ عن حريمه بسيفه ونبله ورمحه ويحتمي

والصمّ دليل على صمّ من بيت الخزل:

منزلة صمّ صداها وعفت أرسما إن سئلت لم تجب

فأجزأوه مفتعلن وهو معنى المعاقبة فيه، فتحصّل بين الألف والتاء بعد الإضمار. وتامر من بيت الإضمار الجائز في الضرب المرقّل:

وغررتي وزعمت أنك لابن بالصيف تامر

فقوله بصصيفتامر [مستفعلاتن¹]. ونقلتهم من بيت الوقص الجائز في الضرب المرقّل وهو:

ولقد شهدت وفاتهم ونقلتهم إلى المقابر

فقوله إلمقابر مفاعلاتن. وحده من بيت الخزل الجائز في الضرب المرقّل:

صفحوا عن ابنك إن في ابنة ك حدة حين يكلم

فقوله حينيكلم مفعلاتن. وابتأست من بيت الإضمار الجائز في الضرب المذال:

وإذا اغتبطت أو ابتأس ت حمدت ربّ العالمين

فقوله بلعالمين مستفعلان. والشقاء من بيت الوقص الجائز في الضرب المذال:

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

كتب الشقاء عليهما فهما له ميسران

فقوله ميسران مفاعلان. ومخاف من بيت الخزل الجائز في الضرب المذال:

وأجب أخاك إذا دعا ك معالنا غير مخاف

فقوله غيرمخاف مفتعلان. ولم تجد من بيت الإضمار الجائز في الضرب المقطوع:

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال¹

وفارغ من بيت الإضمار الجائز في المجزوء المقطوع:

وأبو (الحليس2) ورب مكة فارغ مشغول

ولما كثرت شواهد الضروب ولم يستوفها قال: كفى؛ أي كفاك ما ذكرت من الشواهد

وقس عليها ما يرد عليك. وضرب العروض الثانية الثاني أكثر استعمالا من أولها،

والثالث في الأولى أقل استعمالا، والضرب الرابع من العروض الثالثة قليل

الاستعمال؛ قال الزجاج: لا أعلم قصيدة جاءت عليه للعرب. وهو محجوج بالبيت

المتقدم أنشده الخليل وبيتين آخرين، وكتب الخليل على هذا الضرب وعلى الضرب

الثاني من العروض الأولى مقطوع ممنوع إلا من سلامة الثاني، أو إضماره يعني لا

يجوز فيهما غير السلامة لأنها الأصل. والإضمار لحسنه في هذا الشطر وما

سواهما لا يَحتمل مع ما دخله من القطع، ولا يجوز في الكامل اجتماع الوقص والطي

لأنهم استقبحوا فيه اجتماع الإضمار والطي (وهو الخزل3)، فأحرى ما هو أشنع منه.

وقيل إنما امتنع من ذلك للمعاقبة بين سين مستفعلن وتائه المنقول بالإضمار من

متفاعلن بناءً على جواز المعاقبة فيه، وقيل إنما امتنع لتوالي ثلاث علل في أربعة

1 انظر: الأخطل. الديوان . ط1. بيروت: دار صابر، 1999 ، ص239.

2 في (ب) الحسين.

3 ساقطة من (ب).

أحرف وليس ذلك في شعر، لأنّ سكون ثانيه علّة وحذفه أخرى، فلو حذف رابعه
لاجتمعت ثلاث. وحكى بعضهم للكامل عروضاً مشطورة لها ثلاثة أضرب معري
وبيته:

حكمت بجور في القضاء ولاتنا

ومذال وبيته:

يا جلّ ما لاقيت في هذا النّهار

ومرقل وبيته:

أبك الوليد بن الوليد بن المغيرة أبك الوليد بن الوليد فتى العشيرة

ولا يعرف الخليل هذا كلّه لشذوذه. وأقبح منه ما [حكى بعضهم¹] من تخميسه وأنشد
منه الزّجاج:

لمن الصّبي بجانب الصّدِّ حراء ملقى غير ذي مهد

وصوابه:

من مخبري لمن الصّبي بجانب الصّحراء ملقى غير ذي مهد

ولمّا كثرت حركات الكامل، وقع في أعاريضه من الاختلاف ما لم يقع في غيره،
كقول امرئ القيس:

والله أنجح ما طلبت به والبرّ خير حقيبة الرّجل

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

بعد قوله:

ربّ غانية صرمت (حبّالها) ومشيت متّدا على رسلي

وقول زهير:

إنّ الرّية (لا زرية) مثلها ما تبتغي غطفان يوم أظلت

ولنعم حشو الدّرع أنت إذا نهلت من العلق الرّماح وغلّت¹

فاجتمع في هذه الأبيات العروض السّالمة مع الحذاء وهو خلاف ما اشترط في العلل من اللزوم، وكذلك استعملت المقطوعة مع السّالمة في قصائد؛ مع أنّ الخليل لم يحك للكمال عروضاً مقطوعة البتّة. ورأى بعضهم نحو هذا من الإشارة إلى التّصريح، وبالجملة فعروض الكامل عروض كثر استعمالها فاتّسع مجالها ووقع فيها من الشّواذ ما لم يقع في عروض من الأعراب؛ وقد أشار النّازم إلى ذلك بقوله آخر القصيدة: والإقعاد تنويع العروض بكامل. وزحاف هذا البحر المنفرد الإضمار والوقص، والمزدوج الطي والإضمار وهو الخزل، ومن العلل الحذذ والقطع والتّرفيل والإذالة، ومن الألقاب التّمّام والوفاء والجزء. والإضمار فيه عصب في الوافر والوقص عقل والخزل نقص، وما يحسن أو يقبح في هذا من الزّحاف يحسن أو يقبح في الآخر، ومضمر الكامل يلتبس بتام الرّجز كما تقدّم ومخزوله بمطويّه وموقوصه بمخبونه، ويقع الفرق بينهما بسلامة جزء ويلتبس مضمر العروض الثّانية من هذا البحر بثانية السّريع، وإذا أضمر أوّل جزء من الصّدر منها والعجز وسلم ما بعدهما التّبس ضربها الأوّل بالتّام من المنسرح، والتّبس الثّاني بالمقطوع منه. ويلتبس

1 انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، ص18. الرّزية: المصيبة، العلق: الدم.

معصوب الوافر التّام بتام الهزج إن وجد، ومقطوف المعصوب بمحذوف الهزج إن استعمل، لكن إن وجدنا قصيدة من المقطوف كلّها معصوبة حملت على الوافر فإنّه المسموع من العرب، ومحذوف تام الهزج لم يسمع. ويلتبس معقول التّام من الوافر بمقبوض تام الهزج، ومخبون الرّجز (ومنقوصه¹) بمكفوفه؛ فإن احتمل القصيد معقول الوافر ومقبوض الهزج ومخبون الرّجز، حمل على الأخير فإنّه المسموع. ويلتبس معصوب مجزوء الوافر بمجزوء الهزج ومعقوله بمقبوضه، ومخبون مجزوء الرّجز (ومنقوصه²) بمكفوفه، والإضمار حسن والوقص القليل صالح، [والخزل³] والوقص الكثير قبيحان.

وأما معنى تركيب الألفاظ فيقول هجرت بضم التّاء للمتكلّم أو فتحها للمخاطب هذا المشبه الطلي، أو هذه المشبهتها التي تصحو عن حبّي ولا يشق عليها هجراني إيّاها لخيال وقع في عقلي ظلّا منّي أنّي إن هجرتها تتألّم لهجراني فلا تنيه عليّ، فلما هجرتها صحت بالكلية عن حبّي بعد أن كانت تظهر لي شيئاً من المحبة إذ كنت واصلاً لها، وكان هذا الطلي أو الهجران في رامتني الرجل الأجنس أي الشّديد الصّوت؛ إمّا لقوّة خلقته المستلزمة غالباً شجاعته وصولته على الأقران، أو لمكانته في قومه، أو المشبه الأسد في شدّة صولته وتنفير الجمع الكثير بزأرتة وشأنها المصوت حماية الحوزة والدّب عن الحرّيم. فالمحبوب الكائن في حوزة مثل هذا (لا

1 في (ب) ومقبوضه.

2 في (ب) ومقبوضه.

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

يؤدّب¹) بالهجران وإتّما يسار معه بالذّلّ والتحمّل، فإنّ الهجران إتّما يكون من الغالب للمغلوب لا العكس؛ فلذلك كان هذا الهجران خبالا. وشأن هذا الأَجَشّ أن يقول لي أيّها الهاجر لهذا الطلا أنت الذي سبقت النّاس إليّ للدّخول في حرمتي والانحياز إلى حوزتي ولولا ذلك لنكّلت بك، ومثلك يا هذا لفكرك وذلّك لا يليق بك الهجران. والهجران اختلاف من الأمر الذي هو اضطراب الحال لأنّ الوصال وفاق أو مخالفة المحبوب ضد النّهي، وبسبب مختلف أمورك أو أوامرك التي تؤمر بها افتقرت من المال أو من الوصال، وغيرك من النّاس الذين لم تختلف أمورهم كثرت أموالهم فعزّوا بها، ومن لا مال له منهم كعبس ففيه الشّجاعة فهو يذبّ الدّواهي الصّمّ عن صاحب التّمر وغيره من أصحاب الأموال، ولا يسلمهم لذوي الغارة عليهم أو تلك الحماية نصرة منه لهم. وأنت أيّها الهاجر نقلت أصحاب الأموال من التّامر وغيره عن جوارك الذي تحكم فيه عن حدّة وطيش منك، فبقيت وحدك فلحقك البؤس أو البأس وهذا الفعل من الشّقاء، والشّقاء مخافٍ للإنسان شأنه أن يخافي صاحبه وبخافيه، وهذا على سبيل المجاز لأنّ الشّدّ لما كان لاحقا بمن قدر عليه وغير ظاهر في الحال كأنّه خافى من (لحقه²)، ومن لحقه لمّا لم يتحدّر منه مع علمه به فهو يعمل على أنّ الخير دائم عليه، وذلك شبيهه بأنّه يخافي الشرّ، والشرّ لم يجد أحدا فارغا من هذه المخافات كفى الشرّ من تكلف مثلها لكون هذا المنفي وجوده جازما يعمل على أنّ الشرّ ظاهر الحلول به. وأمّا على رواية مجاف بالجيم فمعناه أنّ الشّقاء لكونه لا يظهر في الحال، كأنّه مرتفع عن من هو بصدد أن يلحقه. وقال بعضهم يحتمل أن

1 في (ب) لا يؤدّي.

2 في (ب) لحاقه ولحقه.

يريد بالطلا ولد ذات الظلف استعارة، نحو هجرت غزالا يريد شخصا وسيما أو يريد الشخص الجميل فيكون حقيقة، أو يريد المطليّ وعبر به عن الخمر مجازا من تسمية الشيء باسم محلّه لكونه محلّه غالبا، ولهذا نهى عن الانتباز في المزقت وهذا أنسب للصحو. وعلى الأولين إخبار برفض (الغزل¹) ومفاكهة النساء، وأضاف رامتين إلى أجشّ بتقدير اختصاصهما برفع الأصوات القويّة فيهما، إمّا من الحيوان أو من شدّة وقع الماء وصبّه فيهما، أي حلت برامتي الصوّت الأَجشّ وهجرت الغزال أو الخمر صاحبا مضطرب الحال. ثمّ استأنف فقال مؤكّدا أنت الذي سبقتهم نِعْمًا أي نعمك كما تقدّم، ثمّ قال مخاطبا أو مخبراّ افتقرت بسبب اضطراب الأمر وكثرة أموالهم، أو أتوا بكثير من القول في ذلك، وعبس أو فارس عبس يدفع الأقوياء عن ذي تمر ناصراً له أو نصرة له. (ثمّ قال²) نقلت نقلت الصمّ أي حولتهم عن التمر بحدّة وعن الاستعانة، والتفت بضميري الخطاب بعد الغيبة في يذبّ، ومعنى البيت وإعرابه بعد تفسير مفرداته ظاهران، ولم يجد أي لم يجد فارغا من الشقاء كافيا غيره انتهى. وتأمّل ما يحصل من سبك كلامه وقابله مع ما سبكنا. (وتتكير³) طلا للتعظيم أو النوعية وخبالا وحدّة ومخاف وفارغا للنوعية، وتقدّم وجه المجاز في طلا، وجملة والشقاء مخاف من التّميم، وألفاظ الأبيات من التّناسب، وافتقرت وأكثروا من الطّباق.

1 في (ب) الغزال.

2 في (ب) قال ثمّ.

3 في (ب) ويتعلّق به من علم المعاني أنّ تتكير.

الإعراب:

تصحو صفة لطلا وخبالا مفعول له أو حال من فاعل هجرت، وباء برامتي للظرفية وهو معمول لهجرت أو صفة لطلا وأجشّ مضاف إليه، وافعل إمّا بمعنى الفاعل أو المفضل عليه محذوف للعلم به؛ أي أجشّ من أمثاله. ولام لأنت للابتداء والذّ خبر أنت، وبمختلف الأمر متعلّق بافتقرت وأكثروا عطف على افتقرت، وجملة وعبس معطوفة على افتقرت اسميّة على فعليّة، فابتأست عطا على نقلتهم من عطف المسبب على سببه وجملة والشقاء (مخاف¹) اعتراضية أو حالية من فاعل ابتأست. وجملة كفى صفة لفارغا، وجملة لم يجد إمّا خبر ثان للشقاء أو في موضع حال من الضمير في مخاف، وهنا انتهى الكلام عن أبحر الدائرة الثانية.

التهج:

هذا ابتداء الكلام على أبحر الدائرة الثالثة، وتقدير الترجمة كما مرّ في أمثاله. والتهج لغة قال الجوهري: صوت الرّعد وضرب من الأغاني فيه ترنّم، وقد هزج بالكسر وتهزّج وتهزّجت القوس إذا صوتت عند (إنفاض²) الرّامي عنها، والتهج جنس من العروض، والهزّاج بالضمّ الصّوت المتدارك بزيادة الميم [وهو³] أدنى من الرّغاء انتهى. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني في الأصل من مفاعيلن ستّ مرّات، إلّا أنّه لم يستعمل إلّا مجزوءاً مرّعاً. وسمّي هزجا لأنّ الصّوت يتهزّج فيه أي يتردّد، وقال الخليل: لأنّه يضطرب شبه بهزج الصّوت. وقيل لحسنه في الغناء، وهو

1 في (ب) مكتوبة غير فوق مخاف.

2 في (ب) إنباض.

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

منقول من المصدر و ال فيه للمحه، وحكى استعماله مسدّسا على الأصل وهو قليل
جدّا، (وأنشدوا منه1):

عفى (يا) صاح من سلمى مراعيها فظلّت مقلتي تجري مساقياها
ومنه:

(ترفّق أيها الحادي) بعشّاق (نشاوى) قد تعاطوا (كأس أشواق)2

وأبد بسهب الضّيم بأسا يزودهم (كذاك3) ولو ماتوا فموسى امرؤ دنا
المفردات:

أبد: أظهر، أمر من أبدا بمعنى أظهر وتقدّم. وأتى بالواو رمزا على سادس البحور
وهو الهزج، وهو أوّل أبحر الدائرة الثالثة، وبالهمزة على أنّ له عروضاً واحدة
مجزوءة، وبالباء رمزا على أنّ لها ضربين الأوّل مثلها الثّاني مجزوء محذوف.
بسهب: السّهب قال صاحب العين: ناحية الفلاة والجمع سهوب، وقال الجوهري:
الفلاة والفرس الواسع الجري، وبئر سهب ومسهبه بفتح الهاء بعيدة القعر، وحفروا
فأسهبوا بلغوا الرّمل ولم يخرج الماء، وأسهب الرّجل اتّسع في الجري وسبق، والرّجل
أكثر الكلام فهو مسهبّ بفتح الهاء لا بكسرهما وهو نادر، وأسهب مبني للمفعول ذهب
عقله من لدغ الحية انتهى.

1 في (ب) حتى أنهم لم ينشدوا منه إلا شيئاً يسيراً كقوله.

2 في (ب) يرقو إليها المحادي بعشّاق فتاوي قد تعاطوا كاسرا سفاق.

3 في (ب) كذلك.

الضَّيْم: قال الجوهري: الظلم، وقد ضامه يضيّمه واستضامه فهو مضيم (ومستضام¹)
أي مظلوم، وقد ضمت مبني للمفعول، وضيم بالكسر والاشمام والضمّ.

بأساً: قال الجوهري: البأس العذاب والشّدّة في الحرب، وبؤس يبؤس بأساً إذا كان
شديد البأس - حكاه أبو زيد في كتاب الهمز - فهو بئيس على وزن فعيل أي شجاع،
وعذاب بئيس شديد انتهى.

يذودهم: يطردهم. قال الجوهري: الذّيات الطّرد، ذدته عن كذا زياداً، وذدت الإبل
سقتها وطردتها والتّذويد مثله، وأذدته أعنته على زياد إبله، وذائد وذوّد حامى الحقيقة
دقّاع، والمذود اللسان انتهى، وباقي ألفاظ البيت ظاهر.

التّركيب:

يقول بحر الهزج له عروض واحدة مجزوءة وضربان؛ فسهب من شاهد ضربها الأوّل
المجزوء ومثلها وهو قوله:

عفى من آل ليلى السهـ ب فالأملاح فالغمرو²

تقطيعه:

عفامناً لليسسه بفلاملا حفلمرو

تفعيله:

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

1 في (ب) واستضامه.

2 انظر: الخرنق: الديوان. بيروت: دار صابر، 1995، ص 59.

والضَّيْم من شاهد ضربها التَّانِي المَجْزُوء [المحذوف1] وهو:

وما ظهري لباغي الضَّيِّم م بالظَّهر الدَّلُول 2

تقطيعه:

وما ظهري لباغضضي مبظظهرذ ذلولي

[تفعيله:

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن فعولن3]

(فذلولي فعولن أصله مفاعيلن حذف سببه التَّانِي والباقي مفاعيلن4)، وباقي الكلمات

من شواهد الرِّحاف فبأساً من بيت القَبْض:

فقلت لا تخف شيئاً فما عليك من بأس

فجزؤه الأوَّل والثَّالِث مقبوضان، ويذودهم من بيت الكف:

فهذان يذودان وذا من كتب يرمي5

فما عدا ضربه مكفوف، وكذلك من بيت الخرم:

1 مخرومة، وأثبتَّها من (ب).

2 انظر: ديوان عبد ربه الأندلسي، ص144.

3 ساقطة، وأثبتَّها من (ب).

4 في (ب) فتفاعيله كلها جاءت على وزن مفاعيلن إلا قوله ذلولي فإنَّ وزنه فعولن أصله

مفاعيلن حذف سببه التَّانِي.

5 ينسب إلى عبد الله بن الزبيري.

أدوا ما استعاروه كذاك العيش عارية

وماتوا من بيت (الشتر 1):

في الذين قد ماتوا وفيما قدموا عبره

فقوله فللذي فاعلن بخرم مفاعيلن وقبضه، وموسى من بيت الخرب:

لو كان أبو موسى أميرا ما رضينا

فلو كان مفعول لكف مفاعيلن وخرمه، وأجمعوا على امتناع القبض في ضرب الهزج. وقال الزجاج: زعم الخليل أن ياء مفاعيلن لا تحذف في عروضه ولا فيما قبل ضربه. وعلى هذا فلا يقبض إلا الجزء الأول لأن الياء لو حذفت وتكرّر في البيت؛ إلتبس بالرجز يعني (المجزوء المخبون²) فيصير مستفعلن مفاعلن. وخطأه الأخفش بأن (الضرب³) لا يقبض فلا لبس، والمشهور أن عروضه وضربه الأول لا يقبضان ولزوم الياء فيهما علّة لازمة. وأجاز الزجاج قبض عروضه على كره لئلا يلتبس بالرجز وبمجزوء الوافر المعصوب، ولم يفعل ذلك بمضمر الكامل الملتبس بالرجز لكثرة حركات الكامل وكثرة تصرفه، فقوي على تحمّل الحذف كحذف ياء لا أدر لكثرة الاستعمال، والهزج أقل استعمالا من الكامل ولم يسمع من ضربه الثاني إلا قوله:

قتلنا سيّد الخزرج سعد بن عباده

1 في (ب) الخرم والقبض.

2 في (ب) الجزء المخبول.

3 في (ب) القبض.

رميناه بسهمين فلم نخط فؤاده

وحكى الأخفش للهزج ضربا ثالثا مقصورا ومنه:

وما (ليث عرين ذو أظافير) وأسنان

أبو (شبلين وتآب) شديد البطش غرثان

بإسكان نون غرثان. وأباه الخليل وينشده على الإطلاق والإقواء، وبالإطلاق رواها الجرمي في كتاب القوافي. وحكى له بعضهم عروضاً ثانية محذوفة لها ضرب مثلها وببئته:

سقاها الله غيثاً من الوسمي رياً

وهو شاذ، وحكى عن الأخفش أنّ الهزج مرّع، والصحيح مذهب الخليل لأنّ الشعر كلّهُ مَثَمَّنٌ أو مسدّسٌ ولا مرّعٌ إلّا مجزوءٌ، ودعوى مرّع الأصل لا نظير له ودعواه بالجزء له نظير، ولأنّ دائرته التي ينفكّ منها تقتضي بتسديسه وإلتيانه تاماً قليلاً نحو:

(لمن) دار بذات (الواد) فالجزع قفار موحشات الرّسم والرّبع

وأتى الحذف في [مجزوءه وفي¹] عروضه ضربه وهو نادر نحو: سقاها - البيت -، والقبض فيه صالح والكفّ حسن والخرم كلّهُ قبيح لأنّه يكسر الوزن، ويوجد فيه الخرم والشّتر والخرب كما تقدّمت شواهدّها. وأمّا معنى (تركيبه فهو²) يقول أظهر في فلات

1 غير واضحة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) تركيب ألفاظه فهو أنّه.

الظلم (جريا1) أو عذابا يطردهم أي الظالمين أهل تلك الفلات، وكذلك يكون استمرارك على إظهار الحرب أو العذاب بهم ولو أدى إلى موتهم، فإن موسى أميرهم دنا أي قرب إلى الظلم. ويحتمل على ضعف أن يكون أصله دنيء (شيمته الظلم2) ويحمل أصحابه عليه فهو فعيل من الدناءة فقصر بحذف الهمزة ضرورة، فبقيت ياء ساكنة وقبلها كسرة فأبدلت الكسرة فتحة والياء ألفا تشبيها لها بلام الكلمة على لغة طيء. وقال بعضهم معناه أظهر في فلات الضيم أو بسبب الظلم الشبيه في الاتساع لكثرتة بالفلات حربا تذودهم بها وتردّهم على ذلك الضيم، أسند الذود إلى البأس مجازا لأن حصوله به إن لم (يموتوا3) ولو ماتوا، أو والحال لو ماتوا فيكون في غيره أخرى. وجملة فموسى أمرؤ دنا ابتداء كلام، أي دنا من الخير أو من صلحنا، ويجوز جعل لو للاستقبال كأن فيكون الكلام شرط وجواب على رأي الفراء وابن مالك وغيرهم انتهى فتأمل. وتتكير بأس وامرؤ للنوعية، وإضافة سهب للاختصاص أو التحقير، واسم الإشارة لإفادة إبراز البأس في صورة المحسوس، وإضافة سهب إلى الضيم إما حقيقة لوقوعه فيه فتكون الياء ظرفية، أو يكون مستعار للضم لا تساعه وكثرتة استعارة تخيلية والباء سببية، وإسناد الذود إلى البأس من المجاز العقلي كما تقدّم لأنه سبب، وألفاظ البأس والذود والموت من مراعاة النّظير.

1 في (ب) حربا.

2 في (ب) تسميته بالظلم فهو يرميه به

3 في (ب) يؤثر.

الإعراب:

جملة يزودهم صفة لبأس والفاعل ضميره، وهم المفعول عائد على (الظلمين¹) المفهومين من الضيم، أو يكون بسهب على حذف مضاف أي يأهل سهب وعلى ذلك المضاف يعود مفعول يزود، والإشارة بذلك على ما شرحنا تعود على البأس. وقال بعضهم هي راجعة إلى الضيم والكاف صفة بأس أي بأسا مثل الضيم في كثرته وشدته، أو صفة لمصدر أي زوداً مثل ذود الضيم، أو إبداء مثل إبدائهم الضيم، أو للاستعلاء نحو: كخير، جواب كيف أصبحت؟، أي على خير متعلقة بيزود مضمنا معنى رد انتهى.

قلت: إنّما يتمّ هذا لو جعلت بمعنى عن، إل أن يقال بمعنى جاءت على، وعلى تأتي بمعنى عن وفيه ضعف، وأمّا لو فالظاهر أنّها شرطية وجوابها محذوف لدلالة ما تقدّم، أي ولو [أدى إلى 2] موتهم لما ارتفع عنهم الذود ونزل ماتوا منزلة يموتون نحو: "وليخش الذين لو تركوا³ الآية، وجملة الشرط عطف على جملة الأمر، ولا يخفى عليك وجه التأويل. وقال بعضهم الواو إمّا عاطفة على مقدّر قبل مصحوبها نقيضا له أي أظهر الحرب إن لم يموتوا ولو ماتوا، وإمّا أن تكون واو الحال. ويفيد على التقديرين ربط الكلام بما يستبعد أن يحصل معه، ويكون في غيره أخرى انتهى،

1 في (ب) الظالمين.

2 مخرومة، وأثبتها من (ب).

3 من سورة النساء، من الآية 09.

(وامرؤُ خبر موسى وهو موطىٌ لما يعده الذّي هو صفته¹) وهي جملة دنا، ولا فائدة فيه هو وإنّما المقصود ما بعده، وجملة موسى تقدّمت.

الرّجز:

هذا هو البحر السّابع، وهو ثاني أبحر الدّائرة الثّالثة. وتقدير التّرجمة هذا فصل تفصيل بحر الرّجز أي القول فيه. وقال الجوهري: الرّجز بالتّحريك ضرب من الشّعْر، وقد رجز الرّاجز وارتجز، والرّجز أيضا داء يصيب الإبل في أعجازها فإذا ثارت النّاقة ارتعشت فحذاها ساعة ثمّ تنبسط، يقال بعير أرجزُ وقد رجزَ وناقة رجزاء، ومنه نسّمى الرّجز من الشّعْر لتقارب أجزائه وقلة حروفه انتهى. وقيل سمّي بذلك لاضطرابه على اللّسان كفخذي النّاقة، وقيل لاضطرابه بكثرة زحافه وقصر بيوته، وقيل لأنّه أكثر ما تسعمل العرب منه المشطور الذّي على ثلاثة أجزاء تشبيها بالرّاجز من الإبل وهو الذّي إذا شدّت إحدى يديه بقي على ثلاثة قوائم. والأوّل قول الخليل وهنا تسوغ مخالفته، لأنّ هذه التّسمية كانت (موضوعة²) على هذا الشّطر قبل وضع علم العروض. وحقيقته الاصطلاحية البحر من الشّعْر المركّب ست مرّات، وهو سهل في الإسماع ولذلك اتّسعوا فيه فاستعملوه على خمسة أوجه: التّام، والوفاء، والجزء، والشّطر، والنّهك. ويطلق على هذا البحر الخاص وعلى قسيم القريض وهو كل ما كان على جزأين أو ثلاثة من أوزانهم - قاله الأخفش - . وتقدّم تأويل من قال هذا مراد (المازري³) في نقله عن الأخفش أنّه ليس من الشّعْر إلّا

1 في (ب) خبر موسى وهو من طيء لما بعده الذي هو صفة.

2 في (ب) حينئذ موضوعة بوضع سابق.

3 في (ب) المازني.

البحر، وقيل في الرّجز قسيم القريض كل ما قلّت أجزاءه وكثرت بيوته والقريض ما عداه، واسم البحر معرفة لأنّه علم والألف واللام فيه للغلبة، ومقابل القريض (نكرة1) بدليل تعدّد آحاده ويعرّف أيضا، وإذا طال الرّجز قيل أرجوزة وإذا طال القريض قيل قصيدة.

زكت دهرها دار بها القلب جاهد وقد هاج قلبي منزل ثمّ قد شجا

فيا ليتني من خالد ومنافهم أرى ثقلا لا خير فيمن لنا أسي

المفردات:

زكت: نمت أو تتعمت. قال الجوهري: زكى الزرع يزكو زكاء ممدود أي نما وأزكاه الله، وهذا لا يزكو بفلان أي لا يليق به، وغلّام زكي أي زاك، وزكا زكوا وزكاء عن الأخص، (الأموي2) زكا الرّجل يزكو زكوا إذا تتعم وكان في خصب انتهى.

دهر: قال الجوهري: الدّهر الزّمان وجمعه دهور ويقال الأبد، ودهر داهر كقولهم أبد أبيد، ودهر دهارير أي شديد كليلة ليلاء وشبهه، ولا آتيك دهر الدّهارير أي أبدأ، وفي الحديث: "لا تسبّوا الدّهر فإنّ الدّهر هو الله"، لأنّهم كانوا يضيفون النّوازل إليه فقيل لا تسبّوا فاعل ذلك بكم فإنّ ذلك هو الله تعالى انتهى. وغرضه من الكلمتين الرّمز؛ فالرّاء لسابع البحور وهو الرّجز وألغى الكاف والتّاء، وأتى بالدّال رمزا على عدد أعاريضه وهي أربع غاية ما تصل إليه الأعاريض الأولى تامّة الثّانية مجزوءة الثّالثة مشطورة الرّابعة منهوكة، وأتى بالهاء رمزا على عدد ضروبه وهي خمسة اثنان

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) وقال الأموي.

للأولى الأول مثلها والثاني مقطوع وواحد للثانية مجزوء مثلها وواحد للثالثة مشطور مثلها وواحد للرابعة مثلها.

دار: قال الجوهري: مؤنثة وذكر: "ولنعم دار المتقين" 1 على معنى المثوى والموضع (وأدى العدد أدور2) بقلب الواو المضمومة همزة ولك ألا تهمز، والكثير ديار ودور والدارة أخص من الدار انتهى.

القلب: قال الجوهري: الفؤاد، وقد يعبر به عن القلب. قال الفراء في قوله تعالى: "إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب" 3 أي عقل انتهى.

جاهد: إما من جهد دابته حملها من السير فوق الطاقة، أو من جهد إذا جدّ، أو من أجد جهدك أي أبلغ غايتك. قال الجوهري: الجهد والجهد وقرئ بهما الطاقة الفراء بالضم الطاقة، وبالفتح من قولك أجد جهدك في كذا أي أبلغ غايتك بالفتح خاصة، والجهد المشقة، جهد دابته وأجهدا حمل عليها في السير فوق طاقتها، وجهد في كذا جدّ فيه وبالغ، وجهدت اللبن فهو مجهود أخرجت زبده كلّه، وجهدت الطعاه اشتهيته أو أكثرت من أكله، والجاهد الشّهوان، وجهد الطعام وأجدد اشتهى، ومرعى جهيد جهده (المال4)، وجهد الرجل من المشقة فهو مجهود، وجهد العيش نكد واشتدّ.

هاج: ثار، وتقدّم.

قلبي منزل: تقدّم، والمنزل هنا منزل الحبيب.

1 من سورة النحل، من الآية 30.

2 في (ب) وأدى العدد ديورا ودورا والجمع أدور.

3 من سورة ق، من الآية 37.

4 في (ب) المأكل.

ثمّ: بفتح الثاء، قال الجوهري: بمعنى هناك وهو للبعيد بمنزلة هنا للقريب.

شجا: حزن؛ قال الجوهري: الشّجو الهمّ والحزن، شجاه يشجوه شجوا أحزنه، وأشجاه يشجيه إشجاءً أغضبه، تقول منهما جميعاً شجى بالكسر يشجى شجى والشّجا ما ينشب في الحلق، ورجل (شج1) وامرأة شجيّة، وويل للشّجي من الخليّ، ياء الشّجي مخفّفة وشدّدت في الشعر وياء الخليّ مشدّدة، وإن جعلت الشّجي فعيلًا من شجاه الحزن فهو مشجوّ وشجّي بالتّشديد لا غير.

ليت: حرف تمّنّ ينصب الاسم ويرفع الخبر.

خالد ومناف: علمان لشخصين.

أرى: الظاهر أنّها بصريّة.

ثِقَلًا: بكسر الثاء وفتح القاف. قال الجوهري: ضدّ الخفّة، ثقلا الشيء ثقلا كصغر صِعْرًا فهو (ثقليل2)، والنّقل بالتحريك متاع المسافر وحشمه، والثّقْلان الإنس والجنّ، ووجدت ثقله في جسدي أي ثِقَلًا وفتورا انتهى.

أساء: ضدّ أحسن، وأصله المدّ وقصره ضرورة. قال الجوهري: أساء إليه نقيض أحسن، والسيّء أي نقيض الحسنى، ومعنى السيّء أي في القرآن النّار، وأصل السيّئة سيوئة أبدلت الواو ياءً وأدغمت، وسيّء الاختيار وقد يخفّف كهين وهين، وسواء قبيحة انتهى.

1 في (ب) شجي.

2 في (ب) فهو ثقليل والثقليل محل بدين جاف أيضا.

التركيب:

يقول بحر الرّجز له أربع أعاريض وخمسة أضرب؛ فدار من شاهد العروض الأولى
وضربها الأوّل وهما تامّان وهو:

دار لسلمى إذ سلمي جارة قفر ترى آياتها مثل الزّير
تقطيعه:

دارنسل ماإنسلي ماجارتن ققرنترأ آياتها مثلزير
[تفعيله:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن1]

تفعيلها كلها مستفعلن. والقلب جاهد من شاهد ضربها الثاني المقطوع وهو:

القلب منها مستريح سالم والقلب منّي جاهد مجهود2
تقطيعه:

القلبن هامستري حنسالمن ولقلبن نيجاھدن مجهودو
[تفعيله:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مفعولن3]

(وتفعيله مستفعلن إلاّ الضرب مفعولن4). وقد هاج من شاهد العروض الثانية
وضربها المجزوءين وهو:

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

2 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص70.

3 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

4 في (ب) فتفاعيله كلها قد جاءت على مستفعلن إلاّ الضرب فإنّه جاء على مفعولن، ونحن
إنّما نذكر هذا وإن كان بيّنًا في نفسه للتمرين.

قد هاج قلبي منزل من أمّ عمرو مُقْفِرُنْ

وتقطيعه وتفعيله ظاهران. وقد شجا من شاهد العروض الثالثة وضربها المشطورين وهو:

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا¹

وتقطيعه وتفعيله أيضا ظاهران. ويا لييتي من شاهد العروض الرابعة وضربها المنهوكين وهو:

يا لييتي فيها جدع²

مستقلن مستقلن

وباقى الألفاظ من شواهد الزحاف؛ فخالد من بيت الخبن:

وطالما وطالما وطالما كفي بكفّ خالد مخوفها

قال ابن بري فهذا البيت مخبون إلا الجزء الرابع فإن الرواية فيه كفي بفتح الكاف وتشديد الفاء ولا معنى له، والصواب كفي بضم الكاف وتخفيف الفاء من الكفاية، وسكنت الياء ضرورة لأن له معنى صحيحا حسنا، ولأن فيه تجنيسا ولأن الجزء يكون مخبونا كغيره انتهى. قلت: أما التّجنيس فحاصل على الروايتين. ومناف من بيت الطّي:

ما ولدت والدة من ولد أكرم من عبد مناف حسبا

1 انظر: العجاج. الديوان. ط1. بيروت: دار صابر، 1997، ص271.

2 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص111.

وتقل من بيت الخبل:

وتقل منع خير طلب وطلب منع خير تؤده

ولا خير من بيت الخبن الجائز في الضرب المقطوع:

لا خير في من كفّ عتاً شره إن كان لا يرجى ليوم خير

والضرب الثاني من العروض الأولى لا يجوز فيه الطي لضعف اعتماده على الوند

المقطوع؛ قال الزجاج: وهذا الضرب قليل في شعر العرب إلا أنه مسموع ومنه:

سيروا جميعا إنما ميعادكم بطن عقيق أو مسيل الوادي

واستدرك بعضهم للرجز عروضاً أخرى مقطوعة، ضربها مثلها وبيته:

لأطرقن حصنهم (صباحاً1) وأبركن مبرك النعام

والخبن لازم في هذه العروض وهذا الضرب. وجاء القطع في المشطور ومنه:

يا صاحبِي رحلي أقلاً عذلي

زعم ذلك الشيخ الفقيه الأديب أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني² صاحب

الأرجوزة في الفرائض، وسبقه إليه (المعري³). والخليل يرى هذا من السريع، وأنفقوا

1 في (ب) صيادا.

2 هو ابراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري، أبو إسحاق التلمساني، عالم بالفرائض أندلسي الأصل، من أهل وقش مولده بتلمسان استوطن غرناطة ثم مالطة توفي في سبتة، اشتهر بمنظومة له في الفرائض تعرف بالتلمسانية^خ في الظاهرية بدمشق. أنظر: خير الدين الزركلي. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. الجزء الأول. الطبعة 15. بيروت: دار العلم للملايين، 2002، ص 33،34.

3 في (ب) المعري.

على جواز القطع مع التّمَام في ضروب الأرجوزة المشطورة إجراءً للعلّة مجرى
الرّحاف كقول امرأة من جديس:

لا أحد أنلّ من جديس أهكذا يفعل (بالعروش1)

يرضى بهذا يا لقومي حر أهدى وقد أعطى وسيق المهر

لخوضه بحر الرّدى بنفسه خير من أن يفعل ذا بعرسه

وعليه:

والنفس من أنفَس شيئاً خلقاً فكن عليها ما حييت مشفقاً

ولا تسلّط جاهلاً عليها فقد يسوق حتفها إليها

وهذا أكثر ما يستعمله المحدثون في الأراجيز المشطورة والمزدوجة. وقد يقال كل
شطين شعر على (حدثه2)، إلاّ أنّه لا يسمّى قصيدة حتّى تبلغ سبعة أشطار فأكثر.
وحكى بعضهم استعمال الحذذ و(التّسبيغ3) في مشطور الرّجز، وقياس مذهب الخليل
حمل ما ورد منه على (الإقواء4) وهو قبيح هنا، وللعرب تصرّف واتّساع في الرّجز
لكثرته في كلامهم في مواطن الحروب والفخر والملاحاة. قال الرّجّاج: ولو جاء منه

1 في (ب) العروس.

2 في (ب) حدّته.

3 في (ب) السبيغي.

4 في (ب) الابتداء.

شعر على جزء واحد مقفًى لاحتمل ذلك لحسن بنائه كقول عبد الصّمد بن
(المغذّل 1):

قالت (خبل) ماذا الخجل

(هذا الرّجل حين احتفل)

[يا من نقل] أهدى (بصل)

فجاء بالقصيدة على مستقعلن، ومثله قول يحي بن علي المنجّم:

طيفاً ألم بذى سلم

بعد العتم يطوي الأكم

(جاد يعم) وملتزم

فيه (فضم) (إذ) يضم

ويقال أول من (ابتدعه سلم الخاسر 2) في قصيدة مدح بها موسى الهادي رابع خلفاء
العبّاسيين أبا الرّشيد وهي:

موسى المطر غيث بكر

ثمّ انهمر (ألوى) المرر

ثمّ اعتسر ثمّ ايتسر

1 في (ب) المعدّل.

2 في (ب) انتزعه الحاسر.

وكم قدر ثم (غفر)

عدل السّير (باقي) الأثر

خير وشر نفع وضر

فرع مضر (يدر) بدر

والمفتخر [لمن غبر¹]

ولم يسمع شيء من هذا عن العرب، وأقلّ ما سمع لهم ما كان على جزأين كقول
دريد بن الصمّة يوم هوازن:

يا ليتني فيها جدع أخب فيها وأضع

والجوهري يسمّي هذا المقطع، وزحاف هذا البحر الخبن والطّي والخبل، والخبن حسن
والطّي صالح وقيل بالعكس والخبل قبيح، وحاصل تفصيله التّمّام والوفاء (والجزء 2)
والشّطر والنّهك والقطع في ضربه خاصّة والمكانفة ومن الزّحاف ما تقدّم.

تتبيه: تقدّم في ألقاب الأبيات الخلاف في المشطور وغيره؛ فالعروض الثالثة وضربها
المشطوران ممتزجان على مذهب الخليل والنّاظم سالماني، وما ورد من القطع في
ضرب هذه العروض حمله على مكشوف السّريع أوجه، لأنّ التّغيير يأنس بمثله ولم

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) والخين

يثبت في عروض الرجز (مطلقاً¹) تغييراً إلا ما لا بال له، وثبت في السّريع ولم يثبت في عروض الرّجز قطع، وثبت الكشف في عروض السّريع. وقول ابن مالك:

وأستعين الله في ألفية مقاصد النّحو بها محويّة

إن قرئ بالهاء من هذا، وهذا أولى من قراءته بالتاء والتزام الإقواء فرارا من القطع في عروض المشطور، ومن قراءته بالهاء وجعله من مكشوف السّريع والتزام خلط الأبحر لكون ابن مالك لم ينص على أنّ نظمه من الرّجز بل قال ألفية، وهو محتمل أن تكون أبياتها مصرّعة من الرّجز التّام أو من السّريع، لأنّ المزدوج من الأبيات [ما لا يلزم²] قافية واحدة وهو المسمّى أرجوزة، والصّواب أنّها من الرّجز لأنّه المعهود في مثلها ولاسيما وسياق كلامه في الخطبة أنّه يقتضي أنّه قصد بها معارضة (ابن معط³)، وكلام ابن معط صريح أو كالصّريح في أنّ ألفيته من الرّجز. وقال بعضهم البيت من مكشوف السّريع وامتناع خلط الأبحر إنّما ذلك في المخمّس وما في معناه من المزدوج. وقال صاحب الختام من شأنهم في المخمّس الجمع بين الرّجز والسّريع، ويأتي في السّريع مفعولان وأصله مفعولات أتوا بمعولن مذيلاً وهو أحد الضّريين النّادرين لعروض الرّجز الأولى التّامة وهما المرقل والمذال، والثّاني أكثر شذوذاً لأنّه مقطوع مذال جمع النّقص والزيادة، ولا يكون في شيء من الشعر إلاّ هنا لأنّسهم به في المخمّس، والعرب تعطي الشّيء حكم مجاوره أو ما كان منه بسبب فذيلوا مفعولن لاختلاط الرّجز بالسّريع وتشابههما انتهى. وقال بعضهم على القول

1 ساقطة من (ب).

2 غير مقروءة، وأثبتها من (ب).

3 في (ب) ابن معطي.

بالإسقاط في المشطور وأنه مصرّع (الأولى التامة أفرد عن المصراع الثاني فكلّ شطر نصف بيت¹)، وعلى القول بالامتزاج فهو بيت تام. وتقدّم هذان وغيرهما من الخلاف فيه، فالألفية إن قيل أنّها من المشطور ألفا بيت حقيقة وألف واحدة مجازا بالنظر إلى التام، وكثير ممّن تكلم في لفظ ابن مالك لم يحصل من حقيقته على طائل انتهى.

قلت: كأنّه فهم أنّ قوله ألفية منسوب إلى ألف بيت واحدة، فأشكل عليه لفظه على القولين اللذين ذكر؛ إمّا على القول بالامتزاج واتّحاد العروض بالضرب فهي ألفان من الأبيات، وإمّا على القول بالإسقاط فهي ألفان من الأنصاف وألف واحدة من الأبيات مجازا. ووجه المجاز أنّ عددنا نصفًا من بيت ونصفًا من بيت آخر بيتًا واحدًا، والبيت حقيقة ما تركّب من نصفه لا من نصفه ونصف غيره، وقد ذكرت في كتابي المسمّى "إيضاح المسالك في شرح ألفية ابن مالك" أنّ قوله في ألفيه يحتمل أن يكون نسبه إلى ألفين المتّين لأنّها من الرّجز المشطور، وكل قسم منه بيت على انفراده لأنّه سمّي مشطورا لإسقاط شطر أجزاء البيت منه، لكن التزم فيه توافق قافية كلّ بيتين وقد يلتزم أكثر من ذلك. ويحتمل أن يكون نسبة إلى ألف واحدة باعتبار المزدوجين، وعلى الاحتمالين فهي إمّا ألفان باعتبار الأبيات أو ألف باعتبار المزدوج، والنسبة إلى الألف صحيحة على كلّ تقدير. وأخبرني بعض الطلبة أنّه عدّ المزدوج منها فوجده ينقص عن الألف بنحو ستّة أبيات، فإن صحّ ذلك فيكون أطلق العدد على ما يقرب منه مجازا، أو يكون قوله في ألفيّة على حذف مضاف أي في قرب أو نحو ألفية.

1 مكتوبة على الهامش في (ب).

وأما معاني ألفاظه فزكت يحتمل أن يكون إخبارا عن الدار (بالنمو أو 1) الخصب، ويحتمل أن يكون دعاء بذلك فهو يقول الدار التي فيها القلب بالغ غايته وأمنيته زكت وأزكاها الله في جميع دهرها، لأن دهر اسم جنس أضيف فيعم جميع أفرادها. ثم أخبر عن قلبه هو بأنه حرّكه منزله في تلك النواحي وقد حزنه لكونه لم يبلغ أمنيته، فليس كالقلب الذي بلغ غايته في تلك المنازل، فلذا دعا للأول أو أثنى عليه ولم يفعل ذلك في المنزل الذي حزن قلبه، وعقب بالتمني أن يكون من أهل خالد المعروف به ذلك المنزل ومن أهل مناف ذلك المنزل، وعبر عنه بضمير العقلاء تعظيما له وكأن ذلك المنزل (رئيساه 2) خالد ومناف، أي يا ليتني من منزل ذينك الرجلين الذي بلغ القلب فيه منتهاه، لا كالمنزل الذي فيه قلبي وهاجه وشجاه. ويحتمل أن يكون خالد ومناف ممن بلغ قلبهما غايته في ذلك المنزل، فتمنى أن يكون من صنفهما باعتبار تلك الخاصية أو عضوا منها لاسيما إن كان (قبلهما 3) البالغ غايته، وأرى ثقلا من متعلقات التمني أي إن كنت من أهل منزلهما أو منهما بالاعتبارين، [أو 4] ثقل القوم وأمتعتهم المحملة ورحيلهم المستلزم غالبا (رؤية ضعائهم 5) فأتسلى وأتمتع ممن أحب ولو بمثل ذلك النظر، وفي ذلك نوع من الوصل والإحسان لا كالمنزل الذي فيه قلبي فإنني لا أرى لهم ثقلا ولا ضعائن، لكونهم لا ينتقلون كأهل الحواضر أو يبالغون في حجب الحريم، ومثل هذا التضييق إساءة إلى المحب، ولا خير فيمن أساء إلينا أيها

1 في (ب) بالنماء و.

2 في (ب) سباط.

3 في (ب) قلبهما.

4 مخرومة، وأثبتها من (ب).

5 في (ب) رؤية من يتعلّق بهم كضعائهم.

المحبين. ويحتمل أن يكون جاهد في البيت الأول من المشقة، ودعاء للمنزل الذي فيه القلب (كذلك¹) على سنة المحبين في الدعاء للمحبوبين ومنازلهم بكل خير ولو نالهم منهم غاية الشر، ثم أخبر أن المنزل الذي فيه قلبه كذلك وذلك يستلزم من الدعاء له بمثل ما ذكر، لأنه أراد بالمنزل الأول كل ما هو بتلك الصفة والثاني بعض أفرادها؛ وعلى هذا فيحتمل خالد ومناف أن يكونا ممن اشتهر ببلوغ قلبهما المشقة العظيمة في منزل من المنازل فتمنى حالتها لكونها أقصى حالات الحب، وإن نالا المشقة فيه لأن تلك درجة عظيمة عند المحبين يتمنونها على ما فيها من المشاق. فأرى ثقل على هذا خبر آخر للبيت، أي وليتي أرى ثقل أعباء المحبة وأتحمّلها، وغير هذه الدرجة التي ليس فيها تحمّل مشقة المحبة إساءة للمحبين ولا خير فيمن لنا أساء أيها المحبين، ولعلّه أشار بخالد ومناف إلى تمني أن يكون على سيرة أصحاب رسول الله، كخالد بن الوليد ومن كان منهم من بني عبد مناف رضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين في تحمّلهم المشاق العظيمة من الجهاد وغيره في ذات الله تعالى. وتكثير دار وغيرها من النكرات في البيتين إمّا للتعظيم أو النوعية، و ال في القلب للجنس وإضافة قلب للتعظيم ودهر ومناف للاختصاص، والإشارة بتمنّي للتعظيم وتقديم دهر على دار للوزن ولنا على أساء لذلك أو للحصر، والأول أولى وفي الثاني (دقة²)، ومفعول شجا محذوف للعلم به أي شجاه والضّمير للقلب أو شجاني وتقديم قلبي المفعول على منزل الفاعل للوزن، ودار فاعل إمّا حقيقة أو مجاز أي أهل دار وإسناد هاج إلى منزل مجاز أي حبّ أهله، وثقلا من الكناية لأنه

1 في (ب) بذلك جرى.

2 في (ب) دقة تحتاج لمزيد تأمل.

من التّعبير بالملزوم عن اللّزم الذّي هو الطّعن مع جواز إرادة الملزوم، أو من الانتقال ككثير رماد القدر، وهاج وشجا وخالد ومناف من مراعاة النّظير، وفي جاهد وهاج (قلب بعض1).

الإعراب:

ياء بها إمّا للسببية أي بسبب حبّها أو للظرفية، وهي متعلّقة بجاهد والقلب مبتدأ وجاهد خبره، والجملة صفة دار أو يكون بها صفة دار والقلب فاعل، ويصحّ نصب جاهد في هذا الوجه على الحال من القلب، وعلى رفعه يكون خبر هو محذوف عائداً على القلب وثمّ مفعول لهاج أو لشجا، وفاعل شجا ضمير المنزل وجملة وقد هاج مستأنفة أو حال من دار ومن خالد خبر ليت، وجملة أرى ثقلاً إمّا خبر آخر ولم تعطف لاستقلالها بالخبرية أو تفسيرية للخبر أو حال من الضمير في المجرور، وجملة لا خير مستأنفة فلذا لم تعطف على ما قبلها لئلاّ يتوهّم اشتراكها مع التي قبلها في معانيها.

الرّمّل:

هذا هو البحر الثامن وهو ثالث أبحر الدائرة الثالثة، وتقدير أصل الترجمة كما في غيره، وهو في اللّغة ضرب من السّير ورمّل الحصير ضم بعضه إلى بعض. قال الجوهري: الرّمّل بالتّحريك الهرولة، ورمّلت بين الصّفا والمروة رملاً ورمّلتا، الرّمّل جنس من العروض والقليل من المطر والجمع أرمال وخطوط في قوائم البقرة الوحشية تخالف سائر لونها انتهى. وهو في الاصطلاح البحر من الشّعر المبني من فاعلاتن

1 في (ب) جناس القلب في البعض.

ستّ مرّات، وقد استعمل مجزوءاً فيبقى على أربعة أجزاء، وسمّي رملاً لخفته على اللسان وسرعته عليه كما يرمل الإنسان في أشواطه. وقيل تشبيهاً له برمل الحصير وهو نسجه - قاله الخليل - . وقيل لأنّ الرّمْل الذي هو نوع من الغناء يخرج على هذا الوزن فسمّي به. وقال بعضهم وجه العلاقة أنّ الرّمْل ليس له تمكّن الشّعْر الطويل الموفور لقصر وزنه وانتقاص أجزائه واضطرابها بالزّحاف ففيه سرعة لذلك (انتهى1). والظاهر أنّ علمية الرّمْل على البحر المخصوص بالغلبة.

حبونك سحقا مالك الخنس فاربعاً ففي مقفرات ما لما فعلت دوا

فصلت قضاها صابراً وهي أقصرت له واضحات دونها عذب القنى

المفردات:

حبونك: أي أعطيتك. قال الجوهري: حباه حبوا أي أعطاه والحباء العطاء، وحابيته في البيع محاباة، قال الأصمعي فلان يحبو ما حوله أي يحميه ويمنعه انتهى. ومراد الناظم الرّمز بالحاء على بحر الرّمْل، وبالباء على أنّ له عروضين الأولى محذوفة والثانية مجزوءة، وبالواو على أنّ لها ستة أضرب للعروض الأولى ثلاثة: الأوّل متمّم [والثاني مقصور والثالث محذوف، وللثانية ثلاثة: الأوّل مسبّغ2] والثاني مجزوء كالعروض والثالث محذوف.

سحقا: بفتح السين. قال الجوهري: سحقت الشيء فانسحق إذا سبكته، والسحق الثوب البالي، والسحق في العدو فوق المشي ودون الحضر، والسحق بالضمّ البعد يقال

1 في (ب) هذا.

2 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

سُحِقًا له وكذلك السُّحُقُ مثل عُسْرٍ وَعُسْرٌ وَسُحُقٌ بالضم فهو سحيق أي بعيد،
وأسحقه الله أبعدته، وأسحق الثوب أي أخلق وبلي، عن يعقوب قال وأسحق خَفُّ
البعير أي (مرن1)، وأسحق الضرع ذهب لبنه وبلي ولصق بالبطن انتهى.

مالك: قال الجوهري: الألوک الرسالة وكذلك المالك والمألکة بضم اللام فيهما انتهى.
وقال صاحب العين: المألکة والألوک بفتح الهمزة الرسالة لأنها تؤك في الفم كما
يألك الفرس اللجام أي يعلكه، والفعل ألك بين القوم ألكا وألوكا بضم الهمزة كقعود إذا
ترسل، ومالكة من الأمثلة (المزيد2) فيها ولم يأت إلا اسما، وأما مالك فأحد ما جاء
من المصادر على مفعل قال:

أبلغ النعمان عني مالكا

(ومكرم3) ومعون ومهلك وميسر وهو رأي الكوفيين ومختار بن مالك، ومنهم من نفي
هذا البناء وقال هذا مما رخم بحذف تاء التانيث، ومنهم من قال هي مما بينه وبين
واحد التاء.

الخنس: قيل أنه ترخيم الخنساء اسم المرأة المشهورة من ترخيم غير المنادى
للضرورة، إلا أن ابن مالك شرط فيما يرخم كذلك صلاحيته للنداء و ال هنا تمنع
النداء. قلت: قال ابن مالك في شرح التسهيل: ال تمنع من هذا الترخيم فلا يقال

1 في (ب) مرق ورق.

2 في (ب) المذيل.

3 في (ب) ومنها مكرم.

(في1): قواطنا مكّة من وُرُق الحَمِ أَنّه مرخّم ضرورة وإتّما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به التّرخيم، وعلى صورة لا تستعمل في التّرخيم كوله: عفت المن بمتالع فأبان أراد المنازل انتهى. وانظر تمام كلامه فيه، ونظير هذا التّغيير المدعى في الخنساء لإقامة الوزن بل هو أبعد منه ما أنشده الجوهري (لدريد بن الصّمّت2):

أخناس قد هام الفؤاد بكم وأصابه تَبَلُّ من الحُبِّ

قال يعني خنساء بنت عمرو بن الشّدِيد3، فغيّره ليستقيم له وزن الشعر انتهى. قلت وهذا كلّهُ تكلف والأولى أن يجفل الخنس بضم الخاء جمع خنساء الصّفة. قال الجوهري: الخنس تأخّر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة، والرّجل أخنس والمرأة خنساء والبقر كلّها خنس انتهى. وفي بعض النّسخ سحق المالك بتعريف المالك وإضافة سحق إليه.

فاربعا: أمر بمعنى ارفق، وهو مسند للواحد المخاطب مؤكّدا بالنّون الخفيفة مبدلة ألفا. ويحتمل أن يكون مسندا للاثنتين والألف ضميرهما كما هو في الشّاهد، إلّا أَنّه أوقع افعلا موقع افعال نحو: "ألقيا في جهنّم"4، ويا حارسيّ اضربا عنقه، وقفا نبك في وجه. قال الجوهري: ابن السّكيت ربع الرّجل يربع إذا وقف وتحبس، ومنه قولهم:

1 في (ب) في الحم من قوله.

2 في (ب) لأبي زيد بن الصّمّة أو ابن دريد بن الصّمّة.

3 هي خنساء بنت عمرو بن الحارث بن الشريد بن رياح بن يقظة بن عصية بن خفاف بن امرؤ القيس بن بهثة. أنظر: محمد بن سلام الجمحي. الديوان. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001، ص.82.

4 من سورة ق، من الآية 24.

اربع على نفسك واربع على ضلعك؛ أي ارفق بنفسك وكفّ انتهى. وقال غيره: ربع
بالمكان أقام فيه، وفي حديث صلت بن أشيم: "فقلت لنفسي أي نفسي جعل الله رزقك
كفافا فاربعي فربعت ولم (تكد1) انتهى.

مقفرات: جمع مقفرة، صفة لمحذوف أي خاليات. قال الجوهري: أقفرت الدار خلت،
وأقفر الرجل صار إلى الفقر عن ابن السكيت وأقفر الرجل لم يبق عنده أدم، وفي
الحديث: "ما أقفر بيت فيه خل"، والفقر مفازة لا نبات بها ولا ماء والجمع قفار، يقال
أرض قفر ومفازة قفر وقفرة أيضا ومقفار انتهى.

دوا: ممدود وقصره ضرورة. قال الجوهري: الدواء ممدود واحد الأدوية، والدواء
بالكسر لغة فيه وقيل مصدر داويته مداواة ودواءً انتهى.

صلت: قال الجوهري: الجبين الواضح، تقول منه صلت بالضم صلوتة وسيف
إصليت صقيل أو مصلت، وأصلت سيفه جرّده من غمده وضربه بالسيف صلنا
وصلنا ضربه به وهو مُصَلَّت، والصلت بالضم السكين الكبير وجمعه أصلات،
ورجل مصلت بكسر الميم وأصلتي ومنصلت وصلت ومصلات ماض في الأمور،
والصلت اسم رجل انتهى. والظاهر أنّ مراد الناظم اسم رجل، وقال بعضهم يحتمل
أن يريد الصفة أي ماض، أو الصلت العلم وهو منقول منه أو من الجبين الواضح،
و ال على الأوّل للمح صفة وحذفها جائز كما نطق به، وعلى الثاني الغلبة وحذفها
لغير نداء وإضافة قليل عند ابن مالك وهذا منه خلافا لبعضهم انتهى بالمعنى.

1 في (ب) تكتف.

قضاها: فرغ منها، من قضى الحاجة أو صنعها وقدرها ومنه: (فقضاهنّ سبع سماوات"1، أو من حكم بها ومنه: "وقضى ربك"2 أو أنهاها وأبلغها ومنه:3) وقضينا إلى بني إسرائيل"4، ذكر هذه المعاني كلّها الجوهري.

صابرا: أي حابسا نفسها. قال الجوهري: الصبر حبس النفس عند الجزع، وصبر عند المصيبة يصبر صبورا، وصبرته حبسته ومنه: "واصبر نفسك"5، أو خلفته أو قتلته صبورا وكذلك أصبرته، والمصبورة اليمين وذات الروح التي نهى عن صبرها حية ثم ترمى للقتل انتهى.

أقصدت: أي قتلت سريعا. قال الجوهري: أقصد السهم أصاب فقتل مكانه، وأقصدته حية قتلته قال الأخطل6:

وإن كنت قد أقصدتني إذ رميتني بسهميك فالرامي يصيد ولا يدري

أي ولا يختل والقصد إتيان الشيء، تقول أقصدته وله واليه، وقصدت قصده نحوت نحوه انتهى.

1 من سورة فصلت، من الآية 12.

2 من سورة الإسراء، من الآية 23.

3 مكتوبة على الهامش.

4 من سورة الإسراء، من الآية 04.

5 من سورة الكهف، من الآية 28.

6 هو غياث بن غوث بن طارقة بن عمرو بن سيحان بن الفدوكس بن عمرو بن مالك بن

جشم بن بكر بن حبيب بن عمرو بن غنم بن تغلب بن وائل كنيته أبو مالك ولقبه الأخطل وله

ألقاب "دويل" و"ذو العباية" من قبيلة تغلب وهي من قبائل ربيعة. أنظر: الأخطل. الديوان.

ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1994، صص 3 ، 8.

واضحات: جمع واضحة أي بيّئات أو بيضاوات. قال الجوهري: وضح الأمر يضح وضوحا واتّضح أي بان، وأوضحته أنا وأوضح الرّجل ولد له أولاد بيض، ومن أين أوضحت أي من أين اطلّعت، ومن أين بدا وضحك، واستوضحت الشيء وضعت يدك على عينك تنتظر هل تراه، واستوضحته سألته أن يوضّح لك، والوضح الضّوء والبياض، يقال بالفرس وضح أي سمة، والوضّاح الرّجل الأبيض اللّون الحسنه، والواضحة الأسنان التي تبدو عند الضّحك انتهى. وبقي من المادّة أشياء مناسبة. دونها: أي أدنى من مكانها.

عَدَبَ: حلا أو طاب. قال الجوهري: العذب الماء الطيّب، وقد عذب عذوبة والأعذبان (الزّيقي¹) والخمر، وستعذب ماءه استقاه عذبا أو عدّه عذبا، ويستعذب له من بئر كذا يستسقي له، وعذبة اللّسان أو الميزان أو غيرها طرفه وجمعه عَدَبَ بينه وبين واحده التّاء. ويحتمل أن يكون لفظ النّاظم فعلا على فعل المضموم العين وجمعا كثرّ المفتوح العين.

القنا: جمع قناة بينه وبين واحده التّاء وهي الرّماح، ويحتمل غير هذا. قال الجوهري: القنا الرّضا، عن أبي زيد يقال من أعطى مائة من المعز أعطى القنى ومن الضّان الغنى ومن الإبل المنى. وأغناه الله وأقناه أعطاه ما يسكن إليه، والقنو الغدق وجمعه قنوان وأقناء والقنى مقصور مثله وجمعه أقناء، والقنى جمع قناة الرّمح وجمعه قنوات، وقُني على فُعول وقناء وكذا القناة المحفورة وقناة الطّهر ما ينتظم الفقار، والقنا أحدياب الأنف ورجل أقنا الأنف وامرأة قنواء بيّنة القنا وهو عيب في الخيل انتهى.

1 في (ب) الزيد.

التركيب:

(يقول1) بحر الزّمل له عروضان وستّة أضرب؛ فسحق من شاهد العروض الأولى المحذوفة وضربها الأول المتمّم وهو:

مثل سحق البرد عفى بعدك الـ قطر مغناه وتأويب الشّمال

تقطيعه:

مثل سحق برد عفى بعدك قطر مغنا هووتأوي بششمال

تفعيله:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

والضّرب المتمّم في الاصطلاح ما كان في عروضه نقص، أو تقول هو ما زيد في ضربه على وزن عروضه سبب خفيف هو من نفس الجزء، كما هنا وزن الضرب فاعلاتن والعروض فاعلن. والمالك من شاهد ضربها الثاني المقصور وهو:

أبلغ النّعمان عني مالكا أنه قد طال حبسي وانتظار

تقطيعه:

أبلغنن مانعني مالكن أننهوقد طالحبسي ومنتظار

تفعيله:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن

1 في (ب) يقول الناظم رحمه الله تعالى ورضي عنه.

والخنس إشارة إلى الخنساء من شواهد الضرب الثالث كالعروض وهو:

قالت الخنساء لما جئتها شاب بعدي رأس هذا واشتهب

تقطيعه:

قالتخن ساءلما جئتها شاببعدي رأسهاذا وشتهب

تفعيله:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن
واربعا من شاهد العروض (الثانية¹) وضربها الأول المسبغ:

يا خليلي اربعا فاسد تخبرا رسما بعسفان

ويروى ربعا، وتقطيعه:

ياخيللي يربعافس تخبرارس منبعسفان

تفعيله:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعليان

ومقفرات من شاهد ضربها الثاني المجزوء مثلها وهو:

مقفرات دارسات مثل آيات الزبور

تقطيعه:

[مقفراتن دارساتن مثلاًيا تزرزوري²]

1 في (ب) الثانية المجزوءة.

2 ساقطة، وأثبتها من (ب).

تفعيله:

[فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن1]

(ولمّا2) من شاهد ضربها التّالث المحذوف وهو:

ما لما قرّرت به العينان من هذا ثمن

تقطيعه:

مالماقر رتبهلعي نانمنها ذائمن

تفعيله:

[فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن3]

وصلت أوّل كلمات شواهد الرّحاف، فصلت من بيت الخبن:

وإذا راية مجد رفعت عمد الصّلت إليها فحواها

وقضاها من بيت الكفّ:

ليس كلّ من أراد حاجة ثمّ جد في طلابها قضاها

وصابرا من بيت الشّكل:

إنّ سعدا بطل ممارس صابر محتسب لما أصابه

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) وما.

3 في الأصل فاعلاتن والضرب فاعلن. وأثبتّها من (ب).

واسم أجزاء هذا البيت: سالم طرفان محذوف، سالم طرفان متمم. وأقصدت من بيت
الخبين الجائز في الضرب المقصور:

أقصدت كسرى وأمسى قيصر مغلقا (من) دونه باب حديد

وواضحات من بيت الخبن الجائز في الضرب المسبغ:

واضحات فارسيّات وأدم عربيّات

وأجاز بعضهم استعمال العروض الأولى تامّة من غير حذف كقوله:

ذكر أيام عزتنا منكرات حدثت فيها أمور وأمور

وقوله:

يا خليلي اعذراني إنني من حبّ سلمى في اكتئاب وانتحاب

وقال الزّجاج الضرب الأوّل من العروض الثّانية قليل جدّا إلّا أنّه قد جاء منه:

لان حتّى لو مشى (الدرّ عليه) كاد يدميه

(وقال في ضربها الثّالث لم أجد عليه شعرا صحيحا للعرب، قيل يعني قصيدة

كاملة¹). وزاد للرّمّل عروضاً ثالثة مجزوءة محذوفة لها ضرب مثلها ومنه:

طاف يبغي نجوة من هلاك فهلك

1 في (ب) وقال الخليل لم أجد في ضربها الثّالث شاهدا ولا وقفت منه على شعر فصيح

صحيح. قال بعضهم لعلّ يريد قصيدة كاملة.

[ليت شعري ما الذي أو أي شيء قتلك¹]

وقال بعضهم في الضرب السادس وهو ثالث الثانية: هذا الضرب قليل أثبتته الخليل وأنكره الأخفش وزعم أنّ ما لما قرّت محدث، وقال في العروض التي زادها الزّجاج أنّ لها عنده ضربين؛ ضرب مثلها وبيته:

بؤس للحرب التي غادرت قومي سدا

ومثله:

قد علمنا ما الذي قبله لا أم لك

والثاني مخبون. قالت أمّ تأبّط شرّاً ترثيه: طاف يبغي البيت

وزاد لها غير الزّجاج ثالثاً مجزوءاً مقصوراً وبيته:

ليت شعري ما الذي فعلت أمّ البنين

ومن غريب الرّمل ما أنشده الثّعالي² في أجناس التّجنيس:

كنت من (فرط نكاه³) كاشتعال النّار في الجزل اليابس

1 ساقطة، أثبتّها من (ب).

1 هو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن اسمعيل الثّعالي النيسابوري صاحب كتاب يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، والثّعالي نسبة إلى خياطة جلود الثّعالب وعملها وكان رأس المؤلفين في زمانه، ولد سنة 350 وتوفي سنة 429. أنظر: صديق بن حسن القنوجي. أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت. ص71.

3 في (ب) من مرة نكاه.

فإنه بيت مخمس ووجهه أنه استعمل (الجزء) في العروض دون الضرب، أو في الضرب دون العروض كالعلل. وزحاف هذا البحر الخبن وهو حسن، والكف وهو صالح، والشكل وهو قبيح. وقال بعضهم: والخبن في الرجز قبض في الهزج كف في الرمل، وهو حسن في الرجز والقبض والكف وهما صالحان، والطي في الرجز كف في الهزج خبن في الرمل، والخبن في أول جزء من الرمل حسن وفيما عداه صالح، والكف في الهزج صالح والطي في الرجز كذلك، والخبل جائز في الرجز ممتنع في الرمل والهزج لفساد المعاقبة فيهما.

تنبيه:

قرر الخليل أن كل شعر حذف من أتم بنائه حرف متحرك أو زنته فلا بد فيه من حرف مدّ ولين (للردف¹)، وهو مراد ابن الحاجب بقوله: وما نقصوا محرّكا عن تمام ردفه حملا. ولا يقال انتقضت هذه الكلية في العروض الأولى وضربها الأول من هذا البحر للحذف منها بلا عوض، لأن تلك الكلية في الضرب لأنه محلّ الردف لا في العروض إذ ليس بمحلّه إلا في التصريح، ولم يوجد هنا ولا يوجد مع التصريح إلا مع الوصل والخروج، وابن الحاجب ذكر هذا في كلامه على الثالث من ضروب الطويل وهو ممّا يدلّ على اختصاصه بالضرب.

وأما على معنى تركيب الكلمات فهو يقول للمحب الجاهد قلبه المتقدم ذكره في البيتين قبل هذين؛ أعطاك هؤلاء النسوة ثوبا بالياً، وذلك الثوب مرسل إليك من المرأة المسماة بالخنساء أو من النسوة الخنس، وذلك وإن لم يكن له بال لكنّه من المحبوب

1 في (ب) للوردف.

عظيم لأنّ فيه نوعا من الوصل وقدر من العطف وإن قلت قيمته، والمحبّ يرضى من محبوبه بأقلّ من ذلك. فارتفق على نفسك ممّا تحمّلها من مشقّة الهجران واقنع بذلك القدر من الوصل، فإنّه ما للذي فعلته الخنساء المذكورة أو الخنس في مقفرات المكّي بها عن قلوب الرّجال الخالية عن العقل لما دهمها وولها من أمر الحبّ دواء ينفعها إلاّ الوصال، وهذا المهدي لك من قبلها أو من قبلهنّ من (مبادئها¹)، وشبه قلوب المحبّين لخلائها من العقل المحصّل لمنافع البدن الظاهرة والباطنة بالفقر من الأرضين. ثمّ قال فصلت أي فالرّجل الماضي في الأمور النّافذ فيها هو الذي قضى هذه الخصلة من الرّفق بالنفس عندما يدهاه من أمور الحبّ العظام، حالة كونه صابرا على مشاقّها وصبره كائن، والحالة أنّ تلك الأمور أو تلك الخنساء المحبوبات أو الخنس أقصدت أي قاربت القتل سريعا، فعبر بالقتل عن تلك الحالة مجازا لشدّتها ولذا الصلّت من تحمّل أمثال هذه المشاق أمور بينات من الشّدائد دون تلك الأمور تطيب القنا عند غيره الذي لا تحمل عنده، فهو يختار الموت (بالرّماح²) ولا يتحمّل أدنى من تلك الأمور الذي يتحمّلها الصلّت، أو دون تلك الأمور مثل مشقّة أطراف الرّماح، وهذا معنى في البيتين مليح مرتبط. ويجوز أن يكون أقصدت تعديّة قصدت وله متعلّق به وواضحات مفعول أقصدت، أي والحال أنّ المذكورة أو المذكورات أقصدت للصلّت أمورا واضحات دون تلك الأمور إلى آخره. ويجوز أن يرفع واضحات بأقصدت والمراد بهنّ النّساء البيض الحسان، أي

1 في (ب) منادمته.

2 مكتوبة على الهامش وفي النص بالقنى.

(صبر1) وقد أقصدت واضحات لأجله لا كمثلك أيها المخاطب الذي لم تصبر لواحدة. ويحتمل تخرج البيتين على معان شتى بحسب معاني مفرداتها يطول تتبّعها، وقال بعضهم في معنى البيتين أعطاك أولئك النسوة ما لا يكون حباء عند ذوي المروءات من الثياب السحقة البالية وقت رسالة الخنساء، هذا إن أريد بسحقا الثوب البالي حقيقة أو مجازا عبّر به عن سوء الحال وانتقاع اللّون، وإن أريد الإبعاد فيقول أعطيتك مكان الحباء إبعادا وطرادا وقت رسالة الخنساء، فلذلك يحق لك نبذهنّ ساليا عنهنّ وتقيم في رسوم مقفرات، أو فأقم في رسوم مقفرات باكيا متحسرا على وصلهنّ، ليس لما فعلن من ذلك شيء يصلحه يكون له كدواء. ثمّ قال إن رفعت يوما راية لمجد في دفع مضرة أو نفع بمسرة فصلت أي رجل نافذ في الأمور، أو الصلّت هو يفرع منها أو يصنعها و يقدرها صابرا وإن هي أقصدته أي أدت إلى قتله سريعا، ثمّ أشار إلى أنّ الصلّت لا ينال منه ما ينال من غيره بقوله: (له2) واضحات دونها عذب القنا؛ فكّى عن ذلك بأن واضحاته دونها أطراف الأسنّة فهو عزيز منيع لا محالة انتهى فتأمل واختر.

(وتتكبير3) النكرات في البيتين للتّعظيم، إلّا سحقا فللتحقير أو التقليل أو النوعية ويحتمل التّعظيم لأنّه أبدل منه ما أضيف (للجنس4) والإضافة فيه للتّعظيم والأدواء فللتقليل، ويحتمل واضحات النوعية، و ال في الخنساء للمح الصفة وإن كان جمعا

1 في (ب) أصبر.

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) ومما يتعلّق بكلامه من علم المعاني أنّ تتكبير.

4 في (ب) للخنس.

فالجنس والإيهام في لما للتّعظيم. وتقديم المسند في وهي يحتمل التّخصيص أو تقوي الحكم، وفاء فاربعا للسببية. وفي البيت الأوّل (تعقيد لفظي كما¹) تراه في الإعراب، ومقفرات يمكن أن يجعل من الاستعارة بالكناية على ما شرحناه، وتقدّم وجه المجاز في أقصدت، ويمكن تخريج معان من البيان في البيتين بتكّلف.

الإعراب:

حبونك فعل ماض والنّون فاعل وهو ضمير النسوة يفسّره السيّاق، والكاف مفعول أوّل وسحقا مفعول ثان، ومالكا بدل من سحقا وهو مصدر بمعنى المفعول أي مرسل والخنس مضاف إليه؛ فإن كان جمعا فمخفوض بالكسر، وإن كان مرخّما فالسّين مفتوحة، لأنّ المرخّم في غير النّداء للضرورة إنّما يرخّم على نيّة أنّ المحذوف مذكور، وقيل يجوز ترخيمه على نيّة التّمَام كما في ترخيم المنادى. وإن كان الحذف لا على وجه التّرخيم فليس إلّا فتح السّين، وجملة اربعا معطوفة على حبونك من عطف الإنشاء على الخبر. ومقتضى ما تقدّم في التّركيب أنّ في مقفرات متعلّق بفعلت وأنّ الفاء الدّاخله على في الجارة داخلة في الأصل على ما النّافية، وأنّ الأصل فما دواء لما فعلت الخنساء في مقفرات، والجملة المعطوفة بهذه الفاء من عطف الخبر على الإنشاء، إلا أنّ في هذا الإعراب تقديم معمول الصّلة أو الصّفة على الموصول أو الموصوف وعلى ما النّافية ولها صدر الكلام، وذلك لا يجوز لكّنه ارتكبه لضرورة الوزن أو يقدر عامل آخر في المجرور يدلّ عليه فعلت، لأنّ المجرور باللام يحتمل أن تكون موصولا اسميا وعائدها محذوف أي فعلته، أو حرفيا

1 في (ب) تقدير لفظي بما.

أي لفعالها، أو نكرة موصوفة بفعلت والعائد أيضا محذوف أي لشيء فعلته، ودواء مبتدأ وخبره لما وما التافية تميمية فالمجرور باللام في محل رفع، ولا يصح أن يكون في محل نصب على أنها حجازية لأنّ خبر الحجازية لا يتقدّم. وعلى ما قدّمنا من شرح بعضهم يكون العامل في مقفرات فعل محذوف تقديره فتقيم أو فأقم في مقفرات، والفاء عاطفة لذلك الفعل المحذوف على ما قبله، لكنّه صرح قبل ذلك الكلام الذي نقلنا عنه بأنّ الفاء زائدة، فيكون العامل في المجرور على هذا إمّا حبونك أو اربعا. وقال أيضا فتح سين سحقا مرادا به الثوب البالي فهو مفعول ثان، ومالكا انتصب انتصاب المصدر النائب عن الزمان وعامل الظرف حبا فقط، وإن ضمّ سینه مرادا به الإبعاد فيصح عمله فيه ويصح عمل الفعل، أو انتصب بدلا من ضمير المخاطب أو على إضمار حرف النداء أي يا رسول الخنساء أو ذا رسالتها، وأوقع فعلت موقع فعلن انتهى. وصلت إن كان علما فواضح وإن كان صفة فذلك مسوغ الابتداء بالتكرة، وصابرا حال من فاعل قضاها والجملة معطوفة على التي قبلها، وجملة وهي أقصدت حال من مفعول قضاها، وله واضحات بالرفع جملة في موضع الحال من الضمير المرفوع (بصابرا أو بقضى¹) وبالنصب تقدّم إعرابه، وعذب إن كان جمع عذبة فهو مبتدأ مضاف إلى القنى خبره دونها والجملة صفة واضحات، وإن كان فعلا فالفعل فاعل ودونها ظرف مكان معمول له والجملة صفة واضحات أيضا، ويجوز جعل دونها صفة واضحات وعذب على أنّه جمع فاعل به، وهنا انتهى تفصيل القول في الدائرة الثالثة.

1 في (ب) بصائرا أو يقضي.

السريع:

(تقدير الترجمة تقدّم1)، وهذا هو البحر التاسع وهو أول البحر الدائرة الرابعة، وهو في الأصل صفة. قال الجوهري: السرعة نقيض البطء، وسرع سِرعا كصغر صِغرا فهو سريع، وعجبت من سُرعته وسِرعه كصِغره عن يعقوب والسرْعُ السَّرْعُ كالوحي الوحي، وأسرع في السير وهو في الأصل متعدّ، والمسارة المبادرة انتهى والمادة طويلة. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المبني من مستفعلن مستفعلن مفعولات ومثلها، وهو علم منقول من الصفة و ال فيه للمحها. قال الخليل: سمّي سريعا لسرعته على اللسان؛ وبيان قوله أنّ وتد مفعولات فيه مفروقا فلفظه كلفظ السبب، والأسباب أسرع على اللسان ولذا اتسعوا فيه فاستعملوه مشطورا. وقيل معنى قوله أنّ في كلّ ثلاثة أجزاء منه لفظ سبعة أسباب، لأنّ أول الوجد المفروق فيه لفظه لفظ السبب، والأسباب أسرع من الأوتاد، ومذهب الخليل وهو المعروف قديما وحديثا بناؤه ممّا ذكر. وقال الأخفش مبني من (مستفعلن2) فاعلاتن لأنّ الشائع فيه جريانه على فاعلاتن وزحافه، فلا يدعى مفعولات ما أمكن لما فيه من الوقف على متحرّك. وممّا استدلّ به للخليل سماع مفعولات في عروضه تاما مطويا كقول الحماسي:

(لا تلحني) فالمجد غير البديع (قد حلّ) في تيم (ومخزم)

1 في (ب) تقديره هذه الترجمة تقدّم في نظائرها.

2 في (ب) مستفعلن مستفعلن.

لا يقال هو فاعلاتن كف لأننا نقول: (لِمَ لَمْ يَأْتِ سَالِمًا؟). فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّهُ عَلَّةٌ وَلَمْ يَسْلَمْ فاعلاتن كقولكم في مفعولات⁽¹⁾). قلنا: لم يثبت الكف علّة في شعر، لأنّ امتناع عليّته في الضرب لئلاّ يوقف على متحرّك وفي العروض لحملها على الضرب؛ ولذا رجعت إليه في التّصريح، وامتناع سلامة مفعولات ليس للوقف على متحرّك. (وقوي مذهب الخليل بأنّ خصمه ادّعى نقص آخر الجزء فعليّه الدليل⁽²⁾)، وعورض بأنّ الخليل ادّعى نقصا في الجزء (فعله⁽³⁾) الدليل، فالإلزام مشترك. وأجيب بأنّ طي مفعولات حسن حيث وقع، وكف فاعلاتن صالح، والحسن أقلّ تكلفا فيجب الحمل عليه، ويطلب الأخفش بكيفية رجوع مفعولان لفاعلاتن لوقوعه موقعه في قوله:

(ينصحن) في حافاتها بالأبوال

لا يقال ليس بشعر عنده لما تقدّم من فساد مذهبه، ولا يقال شعث فاعلاتن ثمّ أذيل لأنّ التّشعيت لم يثبت إلاّ حيث الوجد المفروق ولم يوجد على قوله، ولأنّ لم يلزم سواء قيل أنّه علّة أو زحاف، ولأنّ الإزالة لا تدخل (جزءاً⁽⁴⁾) منقوصا لأنّها زيادة (لتطويل الجزء والنقص لتقصيره فلا يجتمعان في جزء واحد، ولأنّ الوجد إذا اعتلّ⁽⁵⁾) لا يزاحف السّبب الذي يجاوره، وهذا زوحف كما يأتي في قوله: لما التقوا بسؤلاف. وأيضا لا يوجد بحر من سباعيين متّفقين وسباعي مخالف لهما إلاّ ووتده مفروق،

-
- 1 في (ب) لأنّه علّة ولم يسلم فاعلاتن كقولهم في مفعولات. فإن قيل: لِمَ لَمْ يَأْتِ سَالِمًا؟،
 - 2 في (ب) ونرى مذهب الخليل تناقض فإنّ خصمه ادّعى نقص آخر الجزء بعليّة الدليل.
 - 3 في (ب) بعليّة.
 - 4 في (ب) مزيدا.
 - 5 ساقطة من (ب).

ومذهب الخليل لا يؤدي إلى عدم التنظير فهو أولى. فإن ادعى من ينتصر للأخفش كون وتد فاعلاتن مفروقا، ردّ بعدم جريان زحاف السريع على ذلك، فإنّ العروض والضرب في قوله:

النَّشْرُ مَسْكٌ وَالْوَجْهُ دَنَانِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ

فَعِلْنِ وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ فِي فَا ع لَاتِنِ ذِي الْوَتْدِ الْمَفْرُوقِ.

طغى دون شام محول لا لقليل ما به النّشر في حافات رحلي قد نما¹

أرد من طريف في الطّريق وفاءه ولا بد إن أخطأت من طلب الرضا

المفردات:

طغى: رأيت هذه الكلمة مضبوطة بفتح الطّاء والغين بوزن (رَمَى2)، وفتح الطّاء وكسر العين بوزن نسي، وبضم الطّاء وكسر العين بصورة المبني للمفعول، وعلى كلّ حال فمعناه مجاوزة الحد. قال الجوهري: طغى يطغى ويطغو طغيانا أي جاوز الحد وكلّ مجاوز حدّه في العصيان طاغٍ، وطغى بالكسر يطغى مثله، وأطغاه المال جعله طاغيا، وطغى البحر هاجت أمواجه، وطغى الدّم تفشّع والسيل جاء بماء كثير، انتهى ومعنى تفشّع غلب وتمشّى في البدن.

دون: تقدّم، ومقصد الناظم من الكلمتين الرّمز؛ فالطّاء رمز على تاسع البحور وهو السريع والغين والياء التي هي صورة الألف لغو، والدال رمز على أنّ له أربع

1 مكتوبة على الهامش خ بدا، خ علا. إشارة منه إلى أنه في نسخة بدا وفي نسخة علا.

2 في (ب) ملى.

أعاريض وهو غاية ما (ينتهي إليه عددها¹)؛ الأولى مطوية مكشوفة، الثانية مخبونه مكشوفة، الثالثة موقوفة مشطورة، الرابعة مكشوفة مشطورة. والواو رمز على عدد ضروبه وهي ستة: ثلاثة للأولى؛ الأول مطوي موقوف، الثاني مثلها مطوي مكشوف الثالث أصلم. وواحد للثانية مثلها، وواحد للثالثة مثلها، وواحد للرابعة مثلها. وقال الشَّريف: الأولى طغى بضم الطاء وكسر الغين لتتعين الياء فينتقي اللبس إذ ليست من عدد الأعاريض، ومع فتح الطاء والغين يجيء الألف فيوهم أنّ له عروضاً واحدة انتهى. قلت: وكذلك ينتقي بفتح الطاء وكسر الغين وتسكين الياء للضرورة، وهذا أولى من ضبطه لثبوت هذا دون ضبطه لأّنه لا يتعدى فيبنى للمفعول، لكنّه إنّما يرى مثل هذه الكلمات لمجرد الرّمز بلا معنى، وينتقي اللبس أيضاً بفتح الحرفين ومراعاة الياء التي هي صورة الألف، وأيضاً لآبّد من اعتبار أوّل الكلمة الثانية رمزاً لقوله: دناه ارع، فلا يصحّ أخذ الألف رمزاً إذ لا يكون للأعاريض إلاّ رمز واحد وهذا مليح.

شأم: أصله بهمزة ساكنة، وقد تبدّل ألفاً لفتح ما قبلها. قال الجوهري: الشأم بلاد تذكر وتؤنث، ورجل شامي وشأم على فعال وشأمي حكاه سيبيويه ولا نقل شام محمول على أنّه اقتصر من النسبة على ذكر البلد، وامرأة شامية وشامية مخففة الياء انتهى. وإنّما فسّر شام بالبلاد لكونه كذلك في بيت الشاهد، ولا يبعد أن يقال أتى به إشارة لما في الشاهد لموافقة اللفظ ومراده به اسم فاعل إمّا من شام السيف أغمده أو سلّه فإنّه من الأضداد والأرجح الثاني، أو من شام مخايل الشّيء تطلع نحوها ببصره منتظراً له، وشام البرق نظر إلى سحابته أين تمطر، وأصله في ذلك كلّ شأم ثمّ

1 في (ب) تنتهي إليه.

قلب فصار شامي ففعل به ما فعل بقاض ونظيره هار (ولات وشاك¹) ونحوها، وإنّما يحمّل على هذا اليتم سبك معنى كلماته والتئامها كما ترى بحول الله وقوّته.

محول: الظاهر أنّه اسم فاعل من أحال إذا تكلمّ بالمحال، والقياس بمحيل بالإعلال كفعله، ولأحال معان؛ قال الجوهري: أحال تكلمّ بالمحال، (وأحال في متن فرسه مثل حال أي وثب، وأحال حائلة أبله فلم تحمل²)، وأحال عليه بالسّوط يضربه أقبل، وفي المثل: "تجنّب روضة وأحال يعدو" أي ترك الخصب واختار الشّقاء، وأحال عليه الحول (حال³)، وأحالت الدّار وأحولت أتى عليها حول، وكذلك الطّعام وغيره فهو محيل، قال الكميت:

ألم تلمم على الطّلل المحيل

وقال أيضا:

وما أنت والطلّ المحول

وقال امرؤ القيس:

من القاصرات الطّرف لودب مُحول من الزّر فوق الإثب منها الأثر⁴

وأحال عليه بدينه والاسم الحوالة، وأحال بالمكان وأحول قام به حولا عن الكسائي وأحال الماء من الدلو صبّه (وقلبها⁵) انتهى.

1 في (ب) ولاي وشاد.

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) حال وأحال واستحال.

انظر: امرؤ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص97. 4

5 ساقطة من (ب).

قيل: مصدر. قال الجوهري: قال يقول قولة ومقالا ومقالة، وكثر القيل والقال، وفي الحديث: "نهى عن قيل وقال"، وهما اسمان. وقرئ: "ذلك عيسى بن مريم قال الحق"، وكذلك القالة انتهى.

النَّشْر: قال الجوهري: الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ، والنَّشْرُ أَيضاً الكَلَأُ إِذَا بَيْسَ ثَمَ مَطَرٌ دَبَرَ الصَّيْفِ فَاخْضَرَ وَهُوَ رَدِيءٌ (للرَّاعِيَةِ يَهْرَبُ مِنْهُ1) بِأَمْوَالِهِمْ، وَمَصْدَرُ نَشْرِ الْمَتَاعِ بَسْطِهِ، وَنَشْرُ الْمَيْتِ نَشُورًا (شَاعَ2) وَأَنْشَرَهُ اللهُ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ3: نَنْشُرُهَا ثَلَاثِيًا، قَالَ الْفَرَّاءُ مِنَ النَّشْرِ وَالطِّيِّ، وَمَصْدَرُ نَشْرِ الْخَشْبَةِ يَنْشُرُهَا قَطْعَهَا بِالْمَنْشَارِ، وَنَشْرُ الْخَبْرِ يَنْشُرُهُ وَيَنْشُرُهُ أَذَاعَهُ انْتَهَى.

حافات: جمع حافة وهو طرف الشيء. قال الجوهري: وحافتا الوادي جانباه، (وتحوّفه أي تتقّصه4) انتهى.

رحل: منزل. قال الجوهري: الرَّحْلُ مَسْكَنُ الرَّجْلِ وَمَا يَسْتَصْحِبُهُ مِنَ الْأَثَاثِ، وَالرَّحْلُ رَجُلٌ الْبَعِيرِ وَهُوَ أَصْغَرُ مِنَ الْقَتَبِّ وَالْجَمْعُ الرَّحَالُ وَثَلَاثَةٌ أَرْحَلُ انْتَهَى.

نمى: زكى. قال الجوهري: نَمَى الْمَالُ وَغَيْرُهُ يَنْمِي نَمَاءً، وَرَبَّمَا قَالُوا نَمَوْا، وَأَنْمَاهُ اللهُ إِنْمَاءً، وَفِي الْحَدِيثِ: "لَا تَمَثَلُوا بِنَامِيَةِ اللهِ" أَيِ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ يَنْمِي وَنَمُوتُ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ

1 في (ب) للرعية يهرب الرعاة منه.

2 في (ب) عاش.

3 هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري. إمام أهل زمانه علما وعملا وفصاحة ونبلا، وولد سنة 21هـ، وتوفي سنة 110هـ. انظر: عبد الفتاح القاضي. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب. بيروت: دار الكتاب العربي، 1981، صص 15-16؛ الأعلام للزركلي (2/226).

4 في (ب) وفجواه أي جانبه المحذوب منه.

أُتموه وأُتميه انتهى. (ونسخة علا معناها ارتفع. قال الجوهري: علا في المكان يعلو علواً، وعلي في الشرف بالكسر يعلو علاءً، ويقال أيضاً على بالفتح يعلو انتهى1) ونسخة بدا معناها ظهر وتقدم.

أرد: أمر من الإرادة. قال الجوهري: الإرادة المشيئة وأصله الواو، بدليل (راودت2) نقلت حركتها إلى ما قبلها فسكنت فانقلبت في الماضي ألفاً وفي المستقبل ياءً وأسقطت في المصدر لمجاورتها الألف الساكنة و عوض منها الهاء آخره، وراوده على كذا مراودة وروادا أرادته انتهى. وليس لفظ الناظم من الورد لأن الأمر منه رد، والتعرض لحد الإرادة على طريقة الحكماء والمتكلمين والفرق بينها وبين القدرة وغير ذلك مما يتعلّق بها ككونها مرادفة للمحبّة والرّضى أو هما أخصّ منها لا يليق بهذا الفن وبهذا المختص.

طريف: بالمهملة قيل اسم علم، ويحتمل أن يكون صفة أي المستحسن. قال الجوهري: طرف بالضم وأطرف، جاء بطرفة والطريف في النسب الكثير الأبناء إلى الجد الأكبر، وهو خلاف (القعد ذو طرف3) بالضم طرافة وقد يمدح به قال ثعلب: الأطراف الأشراف، واستطرفه عدّه طريفاً أو استحدثه، والطّارف والطّريف من المال المستحدث خلاف التّالد والتّليد والاسم الطّرفة.

ويحتمل أن يكون بالمشالة؛ قال الجوهري: ظرف بالضم ظرافة فهو ظريف، وقوم ظرفاء وظراف وقالوا ظروف كأنهم جمعوا ظرفاً بعد حذف الزوائد. وزعم الخليل أنّه

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) أورده.

3 في (ب) الفعل ذو ظروف.

(كما كبر¹) لم يكسر على ذكر وأظرف ولد بنين ظرفاً، وتظرف تكلف الظرف انتهى.

الطريق: قال الجوهري: السبيل يذكر ويؤنث، الطريق الأعظم والطريق العظمى والجمع أطرقة وطرق، وطريقة القوم أمثالهم وخيارهم، وهذا طريقة قومه وهؤلاء طريقة قومهم وطريق قومهم للرجال الأشراف عن الفراء وطريقة الرجل مذهبه انتهى.

وفاءه: قال الجوهري: الوفاء ضدّ الغدر، ووفي بعهده وأوفى بمعنى انتهى. وتقدم باقي المادة عند قوله أو خولفت وفا.

لابدّ: قال الجوهري: لابدّ من كذا كأنّه لا فراق منه، ويقال البدّ العوض انتهى.

أخطأت: يصح أن تضم التاء للمتكلم ويفتحها للمخاطب، وهو ضدّ أصبت. قال الجوهري: الخطأ نقيض الصواب وقد يمدّ، وأخطأت وتخطّأت بمعنى وأخطيت يقوله بعضهم، وما أخطأه تعجب من خطئ لا من أخطأ أبو عبيدة خطئ وأخطأ لغتان بمعنى واحد، وفي المثل: "مع الخواطيّ سهم صائب" يضرب لمكثر الخطأ يصيب أحياناً، وقال الأموي: المخطئ مرید الصواب فصار إلى غيره، والخطأ متعمّد ما لا ينبغي انتهى.

الرضى: ضد السخط، وقد يفسر بالإرادة وبالمحبّة. قال الجوهري: رضيت عنه رضى مقصور مصدر مخصّص، والاسم الرضاء ممدود عن الأخفش، وسمع الكسائي رضوان وحموان في تثنيتهما والوجه حميان ورضيان وهي لغة والياء أكثر، وعيشة راضية مرضية نحو هم ناصب ورضيت معيشته مبني للمفعول لا للفاعل، والرضوان

1 في (ب) كل أكبر.

بكسر الزّاء وضمّها، والمرضاة الرّضى ورضيته وأرضيته فهو مرضي، وقالوا مرضو
على الأصل انتهى والمادّة طويلة.

التركيب:

يقول بحر السّريع له أربع أعاريض وستّة أضرب؛ فشام من شاهد العروض الأولى
المطويّة المكشوفة وضربها الأوّل المطوي الموقوف وهو:

أزمان سلمى لا يرى مثلها الرّ أوون في شام ولا في عراق

تقطيعه:

أزمانسل مالإيرى مثلهر راؤونفي شامنولا فيعراق

تفعيله:

مستفعلن مستفعلن فاعلن [مستفعلن مستفعلن فاعلن1]

ومحول من شاهد ضربها التّاني المطوي المكشوف مثلها وهو:

هاج الهوى رسم بذات الغضا مخلوق مستعجم محول

تقطيعه:

هاجلهوا رسمبذا تلغضا مخلوقن مستعجمن محولن

تفعيله:

مستفعلن مستفعلن فاعلن [مستفعلن مستفعلن فاعلن2]

ولقيل من شاهد ضربها التّالث الأصلم وهو:

1 أثبتّها من (ب) وفي الأصل مستفعلن فاعلن. وفاعلن مكتوبة على الهامش.

2 أثبتّها من (ب). وفي الأصل ومثلها.

قالت ولم تقصد ل قيل الخنى مهلا فقد أبلغت أسماعي
تقطيعه:

قالتولم تقصدلقي للخنى مهلنفقد أبلغتأس ماعي
[تفعيلاه:

مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فعلن1]

فالضرب فعلن أصله مفعولات حذف وتده. والنشر من شاهد العروض الثانية
وضربها المخبولين المكشوفين وهو:

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الألف عنم2
تقطيعه:

اننشرمس كنولوجو هدنا نيرنوأط رافلألف فعنم
[تفعيلاه:

مستفعلن مستفعلن فعلن مستفعلن مستفعلن فعلن3]

فالعروض والضرب فعلن، حذف فاء مفعولات وواوه وتاؤه. وحافات من شاهد
العروض العروض الثالثة وضربها الموقوفين المشطورين وهو:

ينضحن في حافاتا بالأبوال

1 ساقطة، وأثبتها من (ب).

2 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 147.

3 ساقطة، وأثبتها من (ب).

تقطيعه:

ينضحني حافاتها بالأبوال

تفعيله:

مستعلن مستعلن مفعولان

ورحلي من شاهد العروض الرابعة وضربها المكشوفين المشطورين وهو:

يا صاحبي رحلي أقلّ عدلي¹

تقطيعه:

ياصاحبي رحليأقل لاعدلي

تفعيله:

مستعلن مستعلن مفعولن

وألفاظ البيت الثاني من شواهد الرّحاف؛ فأرد من بيت الخبن:

أرد من (الأمور) ما ينبغي وما تطيقه وما يستقيم

وطريف من بيت الطّي:

قال لها وهو بها عالم ويحك أمثال طريف قليل

والطّريق من بيت الخبل:

1 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 140.

وبلد قطعه عامر وجمل نحره في الطّريق

ولابد من بيت الخبن الجائز في الضرب الموقوف:

لابدّ منه فانحدرن وارقيّن

وأخطأت من بيت الخبن الجائز في الضرب المكشوف:

يا ربّ إن أخطأت أو نسيت فأنت لا تخطئ ولا تموت

وما ذكر الناظم من أنّ العروض الثّانية لها ضرب مثلها، خاصة وهو مذهب الأخفش والزّجاج، وعند الخليل وكثير لها ضرب (آخر 1) أصلم وبيته:

يأيها الزّاري على عمّرٍ قد قلت فيه غير ما (يعلم)

فعمرن فعُلم ويعلم فعُلم، وبعض من أنكر هذا الضرب زعم أنّه مسكّن من فعُلم وردّ بأنّ أوائل الأسباب لا تتغيّر إلّا آخر البيت حيث يلتقي ساكنان وليس كذلك هنا، وبأنّه يرى هذا التّغيير زحافاً لأنّه لا يلزم والزّحاف محلّه الثّواني، وأجمعوا أنّ الوتد إذا اعتلّ لا يزاحف السبب الذي قبله إلّا في مفعولات في السّريع؛ وعلة منعه لزوم حرف المد واللين ولا محلّ له إلّا (ثاني 2) السبب المجاور للوتد وثاني وتد السّريع ساكن، فإذا حذف حركة الأخير بقي ما قبله ساكناً فلزم فيه حرف المد واللين فصحّ حذف ثاني السبب الذي جاوزه على القياس لزوال العلة. ولا يقال أنّ العروض الثّالثة هنا من الرّجز، لأنّ الوقف لا يكون إلّا في مفعولات، والرّجز ليس فيه مفعولات البتّة.

1 في (ب) أحد.

2 في (ب) باقي.

واختلف في شطر الرابعة؛ فمن أجاز القطع في مشطور الرّجز ألحقه به ومن منع قطعه ألحقه بالسريع، وهو مذهب الخليل والأكثر. ويجوز في القوافي المقيدة أن يجتمع في عروض السريع الثانية ضربها الأوّل والثاني في قصيدة واحدة كقول المرقش:

النّشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكفّ عنم

مع قوله:

ليس على طول الحياة ندم ومن وراء المرء ما يعلم

وأجازه الأخفش في المطلقة أيضا، واحتجّ الأكثر بأن (المقيدة¹) يحتمل فيها الاختلاف دون المطلقة؛ لأنّ الرّوي في المقيد في محل الوصل من المطلق، والرّوي أقوى من الوصل إذ عليه تبنى القصيدة ولا يحذف البتّة، والوصل غير الهاء إنّما يحذف حال الوقف، فجعلوا النون من فعّلن رويًا ليتقوى قوة فعّلن المحرك العين، فبان أنّ المقيدة يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها، وجاء منه في الكامل ما أنشد سيبويه في القوافي:

أمن آل ليلي دمنة وطلل قد أفقرت فيها النعام (رجل)

ولقد (غدوت بسابح هرج) ومعني شباب كلّهم أخيل

1 في (ب) المغيرة.

(الأبيات1). قال سيبويه وهو شاذ قليل كان الخليل ينكره لكنّه يقوّي جواز ذلك في السّريع، وإنّما جاز في السّريع لصيرورة مفعولات فيه (بالخبل2) فعِلن بكسر العين ثم ساكنها بالصّلم، فكأنّه في الأصل محرّكا ثم سكن تخفيفا كما فعل في فعِلن في الكامل النّاشئ عن متفاعلن بالحذذ والإضمار، وإلى هذا نحا الرّجاج. وفي قياسه نظر لاختلاف أمر فعِلن في البحرين؛ فإنّ عينه في الكامل ثاني سبب يجوز إسكانها بالإضمار، وفي السّريع أوّله فلا تغيّر مع أن فعِلن السّالم من الإضمار في الضّرب الآخر من الكامل شاذ لأنّ إضماره علّة لازمة. وإنّما لم يرد مفعولات في السّريع على أصله لضعفه بالوتد المفروق، فأشبهه أوّله السّبب فطوي في العروض وكشف لأنّ لات مفروق فلا يقع قبله سببان وبعده سببان، وأوّله يشبه السّبب فيكون كأنّه اجتمع في وسط البيت خمسة أسباب خفيفة متوالية. والعروض ينبغي أن تكون أقوى من الضّرب لأنّها وسط البيت، ووسط الشّيء عمدته فطويت وكشفت ليقع وسط البيت ما فيه لفظ الوتد وهو فاعلن، ثمّ غير الضّرب لأنّ بقاءه على أصله يؤدّي إلى الوقف على متحرّك وهو تاء مفعولات. وجاز في السّريع ما لم يجر في غيره من زحف سببي مفعولات معا في العروض الثّانية مع إعلال وتده، والأصل أن لا تزحف الأسباب في الأعاريض والضّروب إلّا إن كان بعدها وتد سالم تعتمد عليه، فإنّ اعتلّ الوتد ضعف الاعتماد عليه ولذلك لزم الثّاني في مقطوع البسيط، وإنّما نقضوا هذا الأصل في الثّانية من السّريع والله أعلم لكون مفعولات فيه لم يستعمل على أصله

1 في (ب) الأبيات الآتية إن شاء الله تعالى.

2 في (ب) بالخبل والكشف.

فكأن أصله فاعلن. وزحاف هذا البحر الخبن والطي والخبل في الحشو (لا1) في الموقوف فقط أو المكشوف فقط، لأنّ العروض أو الضرب إذا طوي مع الكشف أو الوقف لم يخبن عند الخليل إذا (صار أحدهما فاعلان أو صارا معا فاعلن2) ، ومنع الأخفش خبن فاعلن أيضا، وعلّل الخليل ذلك بأن الجزأين غيرا بعد تغيير، فلو زحفا لاختلا، وعلّل الأخفش بأنّ خبن فاعلن يلبس العروض الأولى بالثانية وهو وفاق الخليل، ولما أنشد الناظم وخبنه وطيّه حسنان، واختلف في الأحسن منهما وخبله قبيح.

وأما معنى تركيب الكلمات فيقول تجاوز الحد الآتي بالمحال والمتكلم به كالمادح على الوجه المسمّى بالغلو في علم البديع، كقول أبي نواس3:

وَأَخَفَتَ أَهْلَ الشَّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّطْفُ الثِّي لَمْ تُخْلَقْ

إلا إذا أتى بذلك وتكلم به في الثناء عليّ بالقليل الذي بسببه النثر ينمو أي يبدو أو يعلو في حافات رحلي، فإنه ليس فيه مجاوزة للحد ولو أتى بالمحال فيه، لأنّ ما اشتملت عليه من الفضائل والمحاسن يحتمل ذلك. ولا يخفى أن هذا المتكلم على هذا الوجه محول في مدح نفسه فهو طاغ، وكما استثنى من حالات المحول ما لا يكون

1 في (ب) إلاّ.

2 في (ب) ظنّ أحدهما فاعلان أو صارا معا فاعلان.

3 هو الحسنن هانئ ويكى بأبا علي ولد بالأهواز بالقرب من اجب المقطو لمعروف براهيان سن 139 ومات ببغداد ببيت الخمار سنة 195 ودفن بمقابر الشونيزي في تل اليهود. أنظر: ابن المعتز، تحقيق عبد الستار أحمد فراج. طبقات الشعراء. ط3. القاهرة: دار المعارف، 1976. صص 194،195.

طاغيا فيها وهو ما إذا مدحه بقليل ينمي النَّشر بسببه في حافات رحله، كذلك استثنى من الطَّاعي (الشَّائم1) وهو الَّذي لا يغلو بمدحه بل يقتصر على ذكر مخايل الشَّيء ومبادئ الأمور؛ فالمعنى طغى المحول لا (الشَّائم2) أو يكون المعنى الطَّاعي حقيقة الَّذي يسئل غضب لسانه فيتكلَّم بالمحال في غير مدحي، لا الَّذي يسئل سيفه على النَّاس فإنَّ هذا وإن كان طاغيا إلاَّ أنَّ مفسدته ظاهرة يمكن الاحتراز عنها ويقطعها من يقدر على قطعها، فكأنَّها لذلك ليست بطغيان بخلاف المتكلَّم بالمحال فإنَّه قد يخفى أمره وتعجز فيه الحيلة فهو الطَّاعي حقيقة

من كان يخلق ما يقول فحيلتي فيه قليلة

ولمَّا وصف المحول بأنَّه طاغ، وشأن الطَّاعي أن لا تتراد طريقته لزم من ذلك أن يتجنَّب ولا يراد منه شيء وإن كان طريفا في نظمه أو نثره فتضيع فوائد لذلك. فاستدرك وقال أجيب من طريف في طريقته وفاءه لا طغيانه الَّذي هو نقص فهو كالخاص بعد العام، وإن فتحت تاء (أخطأت3) فهو من الخطاب العام الَّذي لا يراد به معيَّن، أي وإن أخطأت يا من يصح منه الخطأ فلا بدَّ من طلبك الرِّضى وأنا كذلك، لأنَّ المخاطب داخل في عموم متعلِّق خطابه. ويحتمل أن يكون لمَّا عيب عليه استثناء مدح نفسه من طغيان المحول أشار إلى أنَّ ذلك خطأ منه، ويقول أنا وإن كنت طريفا فالطَّريف لا يحبُّ من طريقته إلاَّ وفاءه، فاترك (الخلف4) والخطأ من

1 في (ب) السالم.

2 في (ب) السالم.

3 في (ب) الخطاب.

4 في (ب) الخلف.

قولي واتبع الصواب ولا بد لي أنا أيضا من طلب الرضى إن أخطأت، (أو لا بد للمخطئ من طلب الرضى إن أخطأت يا من¹) يصحّ منه الخطأ، ويحتمل أن يحمل على معان كثيرة يطول تتبّعها. وقال بعضهم لا من قوله لا القيل يحتمل أن تكون زائدة وأن تكون عاطفة لمحذوف قبلها ولام الجرّ بعدها تعليلية على الوجهين، وقيل إمّا مضاف إلى ياء المتكلم استغناءً عنها بالكسرة أو إلى الجملة بعده، والنشر استعارة للثناء الجميل وعلى زيادة لا فالكلام تضمّن مدح المتكلم نفسه بطريق الكتابة، لأنّه إذا كان الثناء الجميل بدا في حافات رحله فقد بدا منه وهو معنى الكناية، وإذا كان الكلام المحكي بالقيل تضمّن مدح المتكلم بإثبات الثناء الجميل له ودم المحول بنفيه عنه حسن كونه علّة لطغيانه في تركيب الناظم وعلى أنّها عاطفة. فالمعنى أفرط المحول في مجاوزة الحد لجهله لا لقلبي ما فيه نشرا أي لا لذمي إياه ومدحي نفسي، ولك أن تجعل النشر مبتدأ خبره ما بعده وما موصولة صلتها به، والأوّل راجح من غير وجه بالتأمّل. هذا معنى لفظه المعقد في (هذا البيت²)، وأين هو ممّا قبله وما بعده وقد اتّضح بفضل الله، والبيت الثّاني من أحسن الأبيات لفظا ومعنى، ومعناه يعرف من فهم مفرداته بسهولة انتهى. هذا خلاصة ما ذكر في معنى البيتين، وانظر منصفاً (ما الذي يتحصّل منه. وتتكبير³) محول للتحقير وطريف للتّعظيم، و ال في النشر والرّضى للحقيقة وفي الطريق نائبة عن الضمير عند من يراه أي في طريقه، وإضافة حافات ورحلي ووفاء وطلب لتعظيم شأن

1 ساقطة من (ب). إلاّ يامن في (ب) بأن.

2 في (ب) هذا البيت من حيث أفراد الكلمات مع بعضها.

3 في (ب) ما الذي يتحصّل منه فإنّه يحسبه الظمان ماءً حتّى إذا جاءه لم يجده شيئاً. وممّا

يتعلّق بتركيبه رحمه الله تعالى من علم المعاني أن تتكبير.

المضاف إليه أو المضاف أو كليهما وهو في الأولين بحسب الادعاء وفي الأخيرين بحسب الحقيقة، وإضافة دون وقيل للاختصاص. ويحتل الثاني تعظيم المضاف لأنّ الإتيان بما الموصولة لذلك في الأظهر، وجملة قد نما تذييلية وفصلت جملة أرد من جملة طغى على الأصل لتخالفهما خبرا وإنشاءً، ووصلت جملة ولا بد بجملة أرد وإن اختلفتا في ذلك لأنّ تأويلها بـ واطلب الرضى (إن أخطأت ظاهر¹)، وألفاظ النثر إلى آخر البيت من مراعاة النّظير وكذلك كلمات الجملتين في البيت الثّثي.

الإعراب:

طغى بفتح الطاء والغين، أو بفتح الطاء وكسر الغين فعل ماض فاعله محول ودون منصوب به، وأمّا على ما ذكر الشّريف من بنائه للمفعول فمشكل لأنّه لا يتعدّى فيكون محول هو النّائب ولا يكون (النّائب دون، ويرفع 2) محول بفعل يدلّ عليه المذكور نحو: "يسبّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال"³ فيمن فتح الباء لأنّ مثل هذا وإن كان مذهب الأكثر أنّه يقاس عليه، فقد شرط بعضهم فيه أن لا يصحّ إسناد الفعل الظّاهر إلى ذلك المرفوع، وفي هذا الشرط نظر (وأرضاء⁴) شرط نيابة الظّرف أن يكون متصرّفاً، ودون إمّا أنّها لا تتصرّف أصلاً أو نادرة التّصرف كما ذكر في التّسهيل، وأيضاً من شرط نيابته أن يفيد الكلام معه وهو هنا منتفٍ ولا عاطفة لما

1 في (ب) إن أخطأت ظاهر فهي إنشاء في المعنى.

2 في (ب) النّائب دون حرف الجر مع اللّازم ويرفع فاللائق بالقاعدة حينئذ أن يرفع.

3 من سورة النور، من الآية 36، 37.

4 في (ب) وأيضاً.

بعدها على مقدر أي طغى محول (لأقواله¹) الغالية لا لقليل، وقيل مضاف إلى ما وهي موصول اسمي أو نكرة موصولة، والتقدير لا لقليل القول الذي به أو قول به والعائد على التقديرين ضمير به، والنشر (مبتدأ²) وقد نَمِيَ خبره وبه وفي حافات يتعلّقان بنمى وجملة النشر قد نَمِيَ صلة أو صفة. ويجوز كون به صلة أو صفة والنشر فاعل به وقد نَمِيَ في حافات رحلي جملة في موضع الحال، ومن النشر وباء به سببياً أو ظرفية. ويجوز أن يكون النشر مبتدأ وقد نَمِيَ صفة له لأنه معرّف بـ ال الجنسية والخبرية، وجملة المبتدأ والخبر صلة أيضاً أو صفة. وأجاز بعضهم جعل قد نَمِيَ صلة لموصول محذوف (صلة³) للنشر ولا يخفى ضعفه، ومن طريف وفي الطّريق بأرد ووفاءه مفعول أرد وهاؤه عائدة على طريف، ويجوز عودها على الطّريق، وفي الطّريق عند بعضهم متعلّق بوفائه. وفيه تقديم معمول المصدر عليه إلا أن يقال ليس المقصود منه انحلاله إلى أن والفعل، بل الثابت المستقر ولا لنفي الجنس عاملة عمل أن وبدا اسمها مبني على الفتح لتركّبه معه، أو من طلب الرّضى خبرها وجواب الشرط محذوف لدلالة جملة لا عليه، أي إن أخطأت فلا بدّ من طلب الرّضى وجملة الشرط والجزاء المقدّر اعتراض بين اسم لا وخبرها.

المنسرح:

تقدير التّرجمة بيّن مما سبق، وهذا هو البحر العاشر وهو ثاني أبحر الدّائرة الرّابعة، ومعناه لغة المنطلق أو الخفيف السّريع؛ اسم فاعل من انسرح. قال الجوهري: سرحت

1 في (ب) لأفعاله.

2 في (ب) فاعل به.

3 في (ب) صفة.

فلانا إلى موضع كذا أرسلته، وسرحت الماشية وسرحت هي يتعدى ولا يتعدى، وتسريح المرأة تطلقها والاسم السراح، وفي المثل: "السراح من النجاج"؛ أي إن لم تقض الحاجة (فايأس¹) فإنه كالإسعاف، وتسريح الشعر إرساله وحلّه قبل المشط، والتسريح التسهيل، وناقاة سُرح ومنسرحة أي سريعة الأصمعي ملاط سرح الجنب المنسرح للذهاب والمجيء، ومشيته سرح سهلة، والمنسرح الخارج من ثيابه، والمنسرح جنس من العروض، والمنسرح الرجل استلقى وفرّج رجليه انتهى. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركّب من مستفعلن مفعولات مستفعلن ومثلها، علم نقل من الصفة و ال فيه للمحها. وسمي منسرحا لانسراحه وسهولته . قاله الخليل .، وقيل لأنه تسرح ممّا يلزم (أشباهه²) لأنّ مستفعلن في الضرب لا مانع يمنعه من إتيانه على أصله إلا في المنسرح فإنه يمتنع أن يأتي فيه إلا مطويًا وفي هذا نظر، فإن قصره على الطي ضدّ الانسراح، وقد اتسعوا فيه فنهكوه فبقي البيت على جزأين كما فعلوا في الرجز.

يلجج يفشي صبر سعد بذي سمي على سمت سولاف به الأُنس قد يُرى

المفردات:

يلجج: مراده من هذه اللفظة الرّمز بالياء عن عاشر البحور وهو المنسرح وألغى اللام إذ لا تلبس، وبالجم الأولي على أنّ له ثلاث أعاريض: الأولى تامّة، الثانية منهوكة موقوفة، الثالثة مكشوفة منهوكة. وبالثانية على أنّ له ثلاثة أضرب: واحد للأولى

1 في (ب) فأنثي.

2 في (ب) أسبابه.

مطوي، وواحد للثانية مثلها، وواحد للثالثة مثلها. ويلجج في الأصل مضارع لجج؛ قال الجوهري: لججت السفينة أي خاضت اللجة، والتجّ البحر التجاجا، ولججت بالكسر تلج لجاجا ولجاجة فهو لجوج ولجوجة الهاء للمبالغة، ولججت بالفتح تلج لغة، والملاجة التّماذي في الخصومة انتهى. وقال غيره: لجوج ولجوجة الدّاخل في الأمر ولم ينصرف عنه. ومن لجّ بالفتح قولهم: لجّ فحجّ، ومنه: "بل لجّوا في عتوّ ونفور"¹، ويلجج تضعيفه للتكثير كردد في رد أو هو من لجّ القوم دخلوا في لجة البحر أي معظم مائه. (قلت: ومنه قول ابن الحاجب بخلاف الملجج في البحر والنّيل وقت الهول على المشهور²).

يفشي: مضارع أفشى. قال الجوهري: فشى الخبر يفشو فشوا أي ذاع وأفشاه غيره، وتفشى الشّيء اتّسع، والفواشي ما انتشر من المال كالغنم السائمة والإبل وغيرها، وفي الحديث: "ضموا فواشيكم حتّى تذهب فجمة العشاء" انتهى.

صبر: قال الجوهري: حبس النّفس عند الجزع وتقدّم قريبا.

سعد: اسم رجل علم منقول من المصدر، ويحتمل أن يكون اسم امرأة أصلا أو مرخّما من سعدى أو سعاد ترخيم الضّرورة، ويدلّ على هذا قوله: بعد وصالها كما تراه.

سمي: مرخّم للضّرورة من سمير علم رجل، وتقدّم القول فيما تضاف إليه ذو عند قوله: لذو وطاء، وإضافتها إلى سمير العلم هنا كإضافتها في ذي يزن وذي الكلاع،

1 من سورة الملك، من الآية 21.

2 ساقطة من (ب).

بل في مثل ذي تبوك وذو بكة، وهو موقوف على السماع عند الأكثر وأجازه بعضهم قياسا، والظاهر فيها إذا أضيفت إلى علم أن لا يبقى فيها غتبار معنى صاحب، بل هي ملغاة كما تقدّم من نص التسهيل. وفي بعض نسخ الجوهري: السّميرية ضرب من السفن نسبت إلى رجل اسمه سمير كان يصنعها.

سمت: قال الجوهري: السّمت الطّريق، وسمت يسمت بالضم قصد، والسّمت هيئة أهل الخير، ما أحسن ستمه أي هديه، والسّمت السّير (بالظن والحدس¹)، وسمته قصده. قال ثعلب الاختيار في تسميت العاطس بالسّين لأنّه من السّمت وهو القصد والمحبّة انتهى. وقال غيره: السّمت النّاحية المقصودة، ومنه سمت الكعبة.

سولاف: قيل هو موضع.

الإنس: بكسر الهمزة جماعة النّاس، وبضمّها التّانس مصدر أنس بكذا أنسا تأنس. [قال²] الجوهري: الإنس البشر، الواحد إنسي وأنسي بالتحريك والجمع أناسي، وإن شئت جعلت واحده فتكون الياء عوضا من النّون وكذا (الأناسية كصيارفة³) والمرأة أيضا إنسان والعامّة تقول إنسانة والأناس لغة في النّاس، والمخفف الأصل والإنس بالتحريك الحي المقيمون ولغة في الإنس، ومنه يحسد الإنس الطّعاما وكيف ابن أنسك وأنسك أي كيف تراني في مصاحبتي إياك، وابن أنسه أي صفيه وخاصته وخذني وإنسي وخلصي وجلسي كلّه بالكسر، واستأنست بفلان وتأنست بمعنى،

1 في (ب) بالضوء والحرس.

2 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) الأنسة كصارية.

واستأنس الوحشي (أحس1) إنسيًا والأنيس الموانس وكلّ ما يؤنس به. وعن الفراء
(يحرك2) نون يونس العلم بالثلاث والإيناس خلاف الإيحاء وكذلك التأنيس. وكانت
العرب تسمّي يوم الخميس مؤنسا، والإنس أيضا خلاف الوحشة مصدر أنس بالكسر
إنسا وأنسته، وفيه لغة أخرى أنست به أنسا ككفر كفر انتهى.

يرى: بصريّة أو علميّة.

التركيب:

يقول بحر المنسرح له ثلاث أعاريض وثلاثة أضرب؛ فيفشي من شاهد العروض
الأولى التامة وضربها المطوي وهو:

إنّ ابن زيد لازال مستعملا بالخير يفشي في مصره العرفا

تقطيعه:

إنبنزي دنلازال مستعملن بلخيريف شيفيمصر هلعرفا

تفعيله:

مستفعلن مفعولات مستفعلن مستفعلن مفعولات مفتعلن

وصبر من شاهد العروض الثانية وضربها المنهوكين الموقوفين وهو:

1 في (ب) صار.

2 في (ب) تجري.

صبرا بني عبد الدار 1

تقطيعه:

صبرابني عبددار

تفعيله:

مستفعلن مفعولان

وسعد من شاهد العروض الثالثة وضربها المنهوكين المكشوفين وهو:

ويُلمَّ سعدٍ سعادا 2

تقطيعه:

ويلمسع دنسعدا

تفعيله:

مستفعلن مفعولن

وبعده:

صرامة وجدًا وسؤددا ومجدا وفارسا معدا سدّ به مسدًا

وباقى الألفاظ من شواهد الزحاف؛ فبذي من بيت الخبن:

1 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 82.

2 انظر: نفس المرجع، ص 69.

منازل عفاهن بذي الأراك كلّ وابل مسبل هَطل

وسمي من سمير المتزع من بيت الطّي:

إنّ سميرا أرى عشيرته قد حدّبوا دونه وقد أنفوا

ويروى سميرا رأى. وسمت من بيت الخبل:

وبلد متشابه سمته قطعه رجل (عن) جملة

وسولاف من بيت الخبن الجائز في العروض الموقوفة:

لما التقوا بسولاف

فسولاف فعولان أصله مفعولان الدّي أصله مفعولات. والإنس من بيت الخبن الجائز

في العروض المكشوفة:

هل بالديار إنس

وتدخل المعاقبة هذين البحرين (السّين والفاء بشرط أن يقع¹) قبل جزئها مفعولات

لأجل توالي المتحرّكات، (واستثقلوا²) وزن هذا البحر لكثرة ورود الأسباب فيه وشبهها

من الأوتاد المفروقة، فاستعملوه مطويًا حتّى أنّ الأخفش زعم أنّ فاء مستفعلن زائدة

لما رآها تحذف كثيرًا، والعروض الثّالثة يحتمل أن تكون من منهوك الرّجز دخله

القطع ولكّنه عند الخليل من المنسرح والأخفش لا يعدّه، والدّي قبله شعرا على أصل

مذهبه والصّحيح أنّه شعر لأنّه مقفّى جار على نسبة واحدة في الوزن كقوله: ويلمّ .

1 في (ب) السببين والفاء بشرط أن لا يقع.

2 في (ب) وأمنت واستثقلوا.

الأبيات . وفيه نظر، وزعم المعرّي وهو لازم للتلمساني (الفرضي¹) أن الثانية والثالثة ضربان للمنهوكة من الرّجز على أصلهما السابق في مشطوره، وردّ بأنّ مفعولان لا يدخل الرّجز لأنّ الجزء لا يزداد فيه بعد النقص للتضاد فلا يرجع: صبرا بني عبد الدّار² للرّجز، وأمّا مفعولان في: ويلم سعد سعدا³ فيحتمل، والإنس بالتّغيير يوجب كونه من المنسرح. وحكوا للأولى ضربا ثانيا مقطوعا أنشد منه التّبريزي وزعم أنّه من الشعر القديم:

ذاك وقد (أذعر الوحوش) (بصلة الخد رجب) لبانه (مجفّره)

وأنشد منه الرّجاج وقال أنّه ليس بقديم:

ما هيّج الشّوق من مطوّقه قامت عبي بانه تغنينا

ومنه أيضا:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

ومنه:

(لا يخلف) الوعد والوعيد ولا (بييت) من تائر على نار

وهذا الضّرب يلزمه حرف المد واللّين لأنّه حذف منه زنة حرف متحرّك، واستحسن هذا الضّرب المتأخّرون حتّى استعملوه غير مردف كقول ابن الرّومي:

1 في (ب) العرضي.

2 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 82.

3 انظر: نفس المرجع، ص 69.

لو كنت يوم الوداع شاهداً وهنّ يطفئنّ لوعة الوجد (غلة الوجد) (ابن الرومي)

لم تر إلا دموع باكية تسفح من مقلة على خدّ (تفطر) (ابن الرومي)

كأنّ تلك الدّموع قطر ندى تقطر من نرجس على ورد (يفطر) (ابن الرومي).

الجزء 1. شرح احمد حسن بسج. الديوان. ط. 3. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002

ص 496

وزاد بعضهم له عروضاً مجزوءة مكشوفة ولها ضربان؛ [الأوّل 1] مثلها وببئته:

لم (ألق من أسياف) إلا وقد (عادها)

التّاني موقوف ومنه:

(يا وزراء السّلطن) أنتم وآل خاقان

كمثل ما روبنا في (سالف) الأزمان

ماء ولا كصدّي مرعى ولا كالسّعدان

ولم يثبت الخليل هذه الأعاريض (وإن سمعت لشذوذها 2)، وإنّما لم يجعله الخليل

عروضين (تامة لها ضربان 3) لاختلاف الجزأين، والمزج الذي هو مذهب الخليل

وأصحابه إنّما يكون مع الاتّفاق. ويدخل هذا البحر الطّي والنّهك والوقف والكشف

والخبين والخبيل. الطي حسن، والخبين صالح إلا في مفعولات فإنّه قبيح، والخبيل قبيح،

والطيّ ممتنع في العروض التّانية والثالثة لقرب محلّه من الوند المعتلّ، والخبيل ممتنع

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) فإن سمعت لشذوذها لم تعتبر واقتصر عليها ولا ينقض بها.

3 في (ب) تامة لها ضرب واحد ومنهوكة لها ضربان.

في العروض الأولى لأدائه إلى اجتماع خمس حركات، والمكانفة فيه في كل مستفعلن إلا عروض التامة وفي مفعولات فيجوز طيها وخبنيها وخبليها، والمعاقبة في مستفعلن عروض التامة وضربها طيه كالعلة وزحفه كله مستفعلن إلا ما استثنى ومطويه أحسن من سالمه، وليس شعر مطويه أحسن من سالمه (عدا1) هذا.

وأما تركيب الألفاظ فهو يقول يلجج الطريق المتقدم الذكر في بحار الصبر على ما لديه من محبة سعد مخافة أن يفشي صبر محبة سعد، فضلا عن أن يفشي محبته بسبب كون سمير على طريق أرض يرى بها يرى الإنس الذين هم الأناسي حقيقة لكونهم أحبائي، أو بها يرى إنسي إذ أهلها أحبائي الذين أتأس بهم، فضمير بها عائد على سولاف لأنه بمعنى الأرض أو البقعة ويروى به باعتبار المكان والباء ظرفية. ويحتمل أن يكون فاعل يلجج ضمير المنسرح على أنه كنى به عن الصابر على ألم الحب الذي هو منطلق به لا يظهر ألمه لصبره، لا كالذي لا محل فيه للصبر على الحب فتجده منقبضا أبدا لا يستطيع الذهاب. ويحتمل أن يريد بذي سمير مكانه ويكون متعلقا بيلجج أو بيفشي؛ والمعنى يلجج في بحار الصبر في أرض سمير أو مخافة أن يفشي في أرض سمير صبر محبة سعد مارا ذلك الملجج في الصبر على هدي (أرض2) بتلك الأرض، أو بذلك الهدى يرى الإنس لأن أهل تلك الأرض على هدي الصابرين فيتأس به ولا يستوحش منهم كما يستوحش ممن لا صبر عنده، وبذلك الهدى يرى الإنس لأنه هدي الأخير أو بتلك الأرض يرى الأناسي المعتد بهم أو بذلك الهدى يرون. ويحتمل أن يكون يفشي بدلا من يلجج أو

1 في (ب) على.

2 في (ب) الصابرين.

حالا من فاعله؛ أي يلجج في بحار المحبة حالة كونه فاشيا صبر محبة سعد بأن يظهر التصبر، أو لجاجة هو إفشاءه صبر محبة سعد بسبب (سمير الواشي أو في أرضه¹) حالة كون هذا المفشي مارًا على طريق أرض يرى بها الإنس على ما تقدّم. (وإضافة صبر²) للتعريف والتعظيم وسمت للتخصيص، وإن كان يفشي بدلا من يلجج فهو من الإطناب لأته (إفهام³) بعد إبهام، وتتكير سولاف للتوعية والتعظيم، (وال في الإنس الضبطين للحقيقة⁴)، وبعض ألفاظ البيت من مراعاة النّظير. الإعراب:

تقدّم أنّ يفشي حال فيكون في موضع نصب، أو بدل فيكون في موضع رفع، ويجوز أن يرتفع بعد أن كان منصوبا بأن المصدرية فرفع الفعل بعد أن حذف، وعلى هذا فهو مفعول من أجله لأته على تقدير مضاف، أي (كراهة أن أو مخافة أو على معنى⁵) اللام وحذف لا أي لئلا وفيه تعسّف أو على معنى اللام والمراد الثبوت، أي يلجج لإفشاء صبر سعد، وبذي سمير أي بسمير وذي ملغاة أتى بها للوزن والباء سببية وتقدّم العامل فيها، أو يكون ذي كناية عن أرض سمير فالباء سببية أو ظرفية والعامل ما ذكر، وتقدّم العامل في غلى سمت. ويحتمل أن يكون حالا من ذي سمير والإنس مبتدأ خبره قد يرى، وبه متعلّق بيري والجملة صفة لسولاف إن كان نكرة وإلاّ

1 في (ب) سمير الواشي الذي أذاع هذا عنه وفي أرضه.

2 في (ب) ومما يتعلّق بكلامه من علم المعاني أنّ إضافة.

3 في (ب) إبهام.

4 في (ب) و ال في الإنس على الضيطن يحتمل أنّها للحقيقة المعقولة الخارجية كما يحتمل أنّها للحقيقة الذهنية.

5 في (ب) كراهة أو مخافة لا على معنى. ومعنى في الأصل مكتوبة على الهامش.

فحال منه. ويحتمل أن يكون به صفة لسولاف والإنس مرفوع به (وقد يرى حال منه¹).

الخفيف:

هذا هو البحر الحادي عشر وهو ثالث أبحر الدائرة الرابعة، ومعناه لغة ضدّ التّقليل اسم فاعل من خفّ يخفّ، وتقدّم عند قوله: فزد سببا خف، وعند قوله: خفيف متى يسكن. وهو في الاصطلاح البحر من الشّعْر المركّب من فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ومثلها، وهو علم منقول من الصّفة و ال فيه للمحها. وسمّي خفيف لخفّته على اللّسان أنّه مركّب من أخفّ أجزاء السّباعيات، وقيل لأنّ حركة الودت المفروق فيه اتّصلت بحركات الأسباب فخفّت لتوالي لفظ ثلاثة أسباب، وهذا القول (مبيّن 2) لما ذكر الخليل ومستفعلن فيه مفروق الودت لأنّه مقلوب مفعولات توسط فيه الودت بين السّبيين فصار مقلات عو فنقل إلى مستفعلن، ويكتب وتده منفصلا ممّا بعده وعلامة الجزء المفروق الودت وقوعه مفردا مع جزأين مكرّرين من غير جنسه كمستفعلن هنا وفي المجتث وفاعلاتن في المضارع.

كفيت جهارا بالسّخال الرّدى فإنّ قدرنا نجد في أمرنا خطب ذي حمى

فلم يتغيّر يا عمير وصالها حجاجة في حبلها علقوا معا

1 في (ب) والأمر محتمل وهو في ذلك قريب.

2 في (ب) سبق.

المفردات:

كفيت: كفى يكون لازماً؛ (كفى1) الرّجل كفاية قام بالأمر، ومتعدّياً إلى اثنين: "كفى الله المؤمنين القتال"2، ومنه كفيت هنا وتقدّم القول فيها عند قوله: فارغا كفى.

جهارا: عيانا. قال الجوهري: رأيتَه جهرة وكلمته جهرة، وجهرت البئر وأجهرتها نفيتها من الحماة فهي مجهورة. قال الأخفش: تقول العرب جهرت الرّكبة إذا غطى ماؤها الطين فنقيت حتى ظهر ماؤها وصفى. ومنه: "حتى نرى الله جهرة"3 أي عيانا يكشف ما بيننا وبينه، وجهر بالقول رفع به صوته، وجهور وجهوري الصّوت وجهيره وجهر بالضم، وإجهار الكلام إعلانه، ومجهر بكسر الميم عادته أن يجهر بكلامه، والمجاهرة المبادات انتهى. ومراده من الكلمتين الرّمز؛ فالكاف رمز على البحر، وألغى بقية حروف كفيت إذ لا تلبس. والجيم رمز على أنّ له ثلاث أعاريض: الأولى تامّة، الثّانية محذوفة، الثّالثة مجزوءة. والهاء رمز على أنّ له خمسة أضرب: اثنان للأولى؛ الأول مثلها الثّاني محذوف، وواحد للثّانية مثلها، واثنان للثّالثة؛ الأوّل مثلها والثّاني مجزوء مخبون مقصور.

بالسّخال: قال الجوهري: أبو زيد يقال لأولاد الغنم من الضّأن والمعز ساعة توضع ذكر كان أو أنثى سخلة، وجمعه سخال و سخل، والسّخال أيضا في قوله: وحلت علوية بالسّخال4. اسم موضع انتهى.

1 في (ب) يقال كفى.

2 من سورة الأحزاب، من الآية 25.

3 من سورة البقرة، من الآية 55.

4 انظر: الأعشى. الديوان. ط3. بيروت: دار صادر، 2003، ص222.

الرّدى: قال الجوهري: ردى بالكسر يردى رداءً أي هلك وأراده غيره، ورجل رد وامرأة ردية على فعلة انتهى.

قدرنا: ملكنا أو قهرنا أو ظهرنا وهو معنى القدرة. قال الجوهري: قدرت على الشيء أقدر قدرة وقدرانا، وقدرت عليه بالكسر لغة، (وذو قدرة أي يسار¹)، ومالي عليه مقدره بتثنيث الدال أي قدرة، ومنه: المقدره تذهب الحفيظة، وأمّا من القضاء والقدر فبفتح الدال لا غير انتهى.

نجد: من الوجود أي نظفر بالمطلوب أو نحز أو نلق، وتقدّم قوله: لم يجد فارغا كفى.

أمرنا: واحد الأمور أي شأننا.

خطب: هو الأمر أيضا. قال الجوهري: الخطب سبب الأمر؛ تقول ما خطبك.

حمى: أي منع أو ممنوع. قال الجوهري: حميته حماية دفعت، وهذا شيء حمى على فعل أي محظور لا يقرب، وأحميت المكان جعلته حمى، وفي الحديث: " لا حمى إلا لله ولرسوله". وسمع الكسائي تثنيته حموان، قال والوجه حميان، وقيل (لعاصم²) بن ثابت الأنصاري (حمى الدبر³) فعيل بمعنى مفعول انتهى. وزاد غير الجوهري في مصدر حميت تحمياً.

1 في (ب) ردية وقدرة أي سيار.

2 في (ب) الأصم.

3 في (ب) في حمى الدين.

يتغيّر: مضارع تغيّر مطاوع غير أي يتبدّل. قال الجوهري: غيّرت الشيء فتغيّر
والاسم الغير انتهى.

عمير: تصغير عمرو أو عمر أو مرخم عميرة تصغير عمرة فإنه محتمل لذلك في
بيت الشاهد بالفتح على لغة (من نوى لئلا يلبس الضم¹) ببناء عمير.

وصال: من الصلّة بمعنى البر، تقول وصلته صلة بررته وواصلته وصالا ومواصلة،
ووصلت الشيء وصلا وصلة، ووصل إليه وصولا بلغ وأوصله غيره، والوصل ضدّ
الهجران، وبينهما صلة اتّصال وذريعة والجمع وصل، وتوصل إليه تلطّف في
الوصول، والتّواصل ضدّ التّصارم، ووصله توصيلا أكثر من الوصل، وواصله
مواصلة ووصالا، ومنه مواصلة الصّوم وغيره انتهى.

حاجحة: قال الجوهري: الحجاج السيّد والجمع الحجاج، قال الشاعر:

ماذا (بيدر) فالعقل من (مرزية) حجاج

وجمع الحجاج حاجحة، وإن شئت حجاج والهاء عوض من الياء المحذوفة
ولابدّ منها، أو من الياء ولا يجتمعان انتهى. واعترض قوله أولا الحجاج الجمع بلا
ياء، والصواب الياء لثبوت المدّة في الواحد وإنما حذف الشاعر الياء للضرورة. قلت:
وقال في التسهيل: تجوز مماثلة ما مائل مفاعل لمفاعيل وكذلك العكس في غير

1 في (ب) من ينوي المحذوف لئلا يلتبس النظم.

فواعل ما لم (يشند1) كسوابيغ انتهى. إلا أنّهم قالوا أنّه مذهب كوفي، وعليه يتخرّج ما قاله الجوهري.

حبل: المراد به هنا (التّواصل2)، وقيل أنّه مستعار للعهد والوصلة والمودّة وانقطاعه في نقيض ذلك. قال الجوهري: الحبل الرّسن ويجمع على أحبال وأحبل والعهد والأمان كالجوار والوصال والرّمل يستطيل، وحبل العاتق عصَبٌ وحبل الوريد عرقٌ في العُنُق وحبل الدّراع في اليد، وفي المثل: "هو على حبل ذراعك" أي في القرب منك انتهى.

علّقوا: بكسر اللّام إمّا بمعنى هووا أو بمعنى تشبّبوا؛ فمن الأوّل قال الجوهري: العلق الهوى، يقال: نظرة من ذي علق، قال:

ولقد أردت الصّبر عنك فعاقني علق بقلبي من هواك قديم

وقد علّقها بالكسر وعلق حبّها بقلبه أي هويها وعلق بها علوقا. ومن الثّاني قال: علق الظبي في الحباله، وعلقت الدّابة شربت الماء فعلّقت بها العلقه، وعلق به علقا أي تعلّق به، وأصاب ثوبي علق بالفتح وهو ما علّقه فجذبه، وفي المثل: "علقت معالقتها وصرّ الجندب"؛ أصله أنّ رجلا انتهى إلى بئر فأعلق رشاه برشائها ثمّ صار إلى صاحب البئر فادّعى جواره، فقال: وما سبب ذلك، قال: علقت رشائي برشائك، فأبى صاحب البئر وأمره بالرحيل فتكلم بذلك؛ أي جاء الحرّ ولا يمكنني الرّحيل.

1 في (ب) يمتد.

2 في (ب) الفواصل.

معا: جميعا. قال الجوهري: مع كلمة تدلّ على المصاحبة؛ قال محمّد بن السّري: الذي يدلّ على اسميّته حركة آخره مع تحرّك ما قبله، وقد يسكّن وينوّن تقول جاؤوني معا انتهى. وفي العين هو اسم معناه الصّحبة؛ تقول جاء القوم معا أي جميعا انتهى. فصرّح باسميّتها وبدليله وهو التّثوين في مثاله، ومن دليله دخول من عليها - حكاه سيبويه - وقرئ: "هذا ذكر من معي" بكسر ميم من. وفي التّسهيل: ومع للصّحبة اللاتّقة بالمذكور وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، واسميتها حينئذ باقية على الأصح وتقرّد فتساوي جميعا معنى (وفتّى لفظا لا يداً وفاقاً¹) ليونس والأخفش وغير حالتها حينئذ قليل انتهى. (وبسط القول²) في تفاصيل مسائلها محلّه النّحو، وفيما ذكرناه مقنع وعلى ما اختاره ابن مالك من مذهب يونس والأخفش من أنّ إعرابها إعراب المقصور ينبغي أن تحمّل عند النّاطم لأن قصيدته من المقصور، لا على أنّها (معروفة³) بالحركات الظّاهرة كما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأنّ التّثوين لا يكون رويّاً.

التركيب:

يقول: بحر الخفيف له ثلاث أعاريض وخمسة أضرب؛ فالسّخال من شاهد العروض الأولى وضربها الأوّل التّامين وهو:

1 في (ب) وحين لفظا وفاقا.

2 في (ب) وشبه الفعل.

3 في (ب) معربة.

حلّ أهلي ما بين (درني فيا دو لي) وحلّت علوية بالسّخال¹

تقطيعه:

حلأهلي ما بيندر نافيادو لاوحللت علويتن بسسخال

تفعيله:

فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن [فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن²]

والرّدى من شاهد ضربها الثّاني المحذوف وهو:

ليت شعري هل³ ثمّ هل آتينهم أم يحولن من دون ذاك الرّدى⁴

تقطيعه:

ليتشعري هلثمهل آتينهم أميحولن مندونذا كرردا

[تفعيله:

فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن مستفعلن فاعلن⁵]

وإن قدرنا من شاهد العروض الثّانية وضربها المحذوفين وهو:

إن قدرنا يوما على عامر ننتصف⁶ منه أو ندعه لكم

1 انظر: الأعشى. الديوان. ط3. بيروت: دار صادر، 2003، ص222.

2 أثبتّها من (ب) وفي الأصل ومثلها.

3 ساقطة من (ب).

4 ينسب إلى الكميّ بن زيد الأسدي.

5 أثبتّها من (ب). وفي الأصل والتفعيل ما تقدّم إلّا كرردا فاعلن.

6 في (ب) نمثّل.

تقطيعه:

إنقدرنا يومنعلی عامرن ننتصمن هوأوندع هولكم

تفعيله:

فاعلاتن مستفعلن فاعلن [فاعلاتن مستفعلن فاعلن1]

وفي أمرنا من شاهد العروض الثالثة وضربها الأول المجزوءين وهو:

(ليت شعري ماذا ترى أمّ عمر في أمرنا)3

تقطيعه:

ليتشعري ماذا ترى أممعمرن فيأمرنا

تفعيله:

فاعلاتن مستفعلن [فاعلاتن مستفعلن4]

وخطب من شاهد ضربها الثاني المجزوء المخبون المقصور وهو:

كلّ خطب إن لم تكو نوا غضبتم يسير

1 أثبتّها من (ب). وفي الأصل ومثلها.

2 ساقط من (ب).

3 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 159.

4 أثبتّها من (ب). وفي الأصل ومثلها.

تقطيعه:

كالخطين إنلمتكو نوغضبتم يسيرو

تفعيله:

فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن فعولن

أصله مستفعلن حذف سينه ونونه وسكنت لامه، وإنما قيل مقصور لا مقطوع لأنَّ القصر حذف آخر السبب وتسكين ما قبله، ومستفعلن هنا آخره سبب خفيف لأنَّه مفروق. وألفاظ البيت الثاني من شواهد الزحاف؛ فلم يتغيّر من بيت الخبن:

وفؤادي¹ كعهده لسليمى بهوى لم يحل ولم يتغيّر

ويا عمير من بيت الكف:

يا عمير ما نضم من هواك أو (نُجِنّ) يستكثر حين يبدو

ووصالها من بيت الشكل:

حرمتك أسماء بعد وصالها فأصبحت مكتئبا حزينا

وحجاجة من بيت الشكل أيضا والتشعيب:

إنّ قومي حجاجة كرام (مقادم) مجدهم أخيار

وفي حبلها علقوا من بيت الخبن الجائز في الضرب المحذوف:

1 في (ب) وفؤاد.

والمنايا من بين سار وغاد كلّ حيّ في حبلها علقوا

قال الزّجاج: لم أسمع في العروض الثّالثة إلّا البيتين المتقدّمين. وبيت الكف الّذي ذكر الخليل: يا عمير ما نضمّر - البيت - انتهى.

قال ابن برّي: ودخول الكف في مستفعلن في هذا الشّطر يدلّ أنّه مفروق الودت، لأنّ الكف زحاف ولا يدخل إلّا في الأسباب انتهى. (وفي هذا 1) نظر لأنّه ينفي حقيقة الودت المفروق فتأمّله، وألحق بعضهم للخفيف عروضاً مجزوءة مقصورة لها ضرب مثلها ومنه قول أبي العتاهية: عيب ما للخيال. وتقدّم الكلام فيه كما تقدّم أنّ التّشعيب والسّلامة منه اجتمعا في شعر كقوله: ليس من مات فاستراح - البيتان ، وكقوله:

أذنتنا² ببينها أسماء ربّ ثاو يملّ منه النّواء³

أسد في اللّقاء ذو (أشبال) وريع إن شنت⁴ غبراء⁵

فأتى به في الفصل والغاية معاً، وهو من الإشارة إلى التّصريح كقوله:

دمية عند راهب قسيس صوّروها في جانب المحراب

1 في (ب) قلت وفي هذا.

2 في (ب) أدتنا.

3 انظر: الحارث بن حلزة. الديوان. ط1. بيروت: دار صادر، 1996 ، ص37.

4 في (ب) شنت.

5 نفس المرجع، ص51.

وقال الزّجاج: إنّما حسن التّشعّيث في الخفيف مع أنّه زحاف في وتد، وهو لا يزحف لأنّه شعر مبني على الغناء واستماعه يطرب طربا لا يوجد في غيره من الأوزان، فاحتمل من قبّيح الزّحاف ما لا يحتمله غيره، ولا يجب التّعويض في محذوف التّشعّيث بل يجوز أن لا يردف كقوله:

ورأيت (الإماء كالكودن البالي قياما على فوار القدر

وهو على رأي من رأى أنّ التّشعّيث دخله الخبن ثمّ أسكن ثانيه، وأتى للعروض الأولى ضرب مقصور وبيته:

لست أدري ماذا يقولون فينا غير أنّي ممّن يقول (اليقين)

وضرب محذوف مخبون وبيته:

قد دنت من أوطانها واستمرّت إذا رأيت ما تهواه من طلل

وضرب أبتر وبيته:

قد سمعنا ما قاله وهو إفك من كذوب ذي فرية باغ

وإنّما لم يردف هذا الضّرب المحذوف كما أردف (ثالث ضروب الطّويل لقلة هذا، ولأنّ¹) الرّدف لا يمكن فيه إلّا مع الوصل والخروج وهو تكلف، ولأنّ هذه العروض حذف منها متحرّك للتّشعّيث فانسدّ به ولم يعوّض من الحذف، ولأنّهم خلطوا

1 في (ب) ثلاث ضروب الطّويل لقلة هذا أو لأنّ.

العروض الأولى والثانية في (قصيدة واحدة¹) فيكون المحذوف أكثر من متحرك،
وتقدّم في الرّمل. وأتى للعروض الثانية ضرب تام وبيته:

لم أجده إلاّ على حذر قد أتاه بالمعضلات (الخبير)
وضرب مقصور وبيته:

ما لنا من أحزانها فرح أو تلاقى الحمام يوم الحمام
وضرب أبتّر وبيته:

ما أبالي من لامني ولما عيل صبري من لائم لاح
وزاد المحدثون لها عروضاً بتراء وضرباً أبتّر ومنه:

صدّ عني وصدّق العدلاً ورأى الهجر في الهوى عدلاً
ذو لحاظ ترمي فما تخطئ لفؤادي صرفاً ولا عدلاً

وأكثر المحدثون منها وأكثرها في موشحاتهم. وأتى العروض الثالثة عروض مقصورة
مخبونة وبيته:

كيف تبقى شمال أفردت من يميني

ومشى عليها المحدثون كثيراً وسمّوها مشطور مقلوب المديد، قيل وهو خطأ، ومنها
قول ابن المعتز:

طال وجددي وداما وفنيت سقاما

1 في (ب) قصيدة واحدة ولم يميّزوا بينهما ولم يعدّوه معيياً ممتنعاً جمعه.

أكل اللحم مَنِّي وأذاب العظاما

أهل سلمى غضاب (فيم ذا أو علاما)

جعلوا القرب منهم والكلام حراما

وهذه هي التي قدّمت أولا وإنّ منها قول أبي العتاهية: عتب - الشعر -، ولم يلتفت الخليل إلى ما سمع من هذا لقلّته وسلامة مستفعلن (في 1) العروض غير المجزوءة مستثناة، وربما ظنّ البيت مكسورا من يزن بطبعه وأكثر ما أتى مخبونا حتّى قال الأخفش لذلك أنّ السّين زائدة ولا وجه لقوله، وهو مثل قوله بزيادة الفاء كما تقدّم. والشّكل والكفّ قبيحان؛ قال الزّجاج: ومفاعيل فيه قبيح جدا لزحف سببين لا يعتمدان على وتد مجموع بل على مفروق. واستدلّ على (ثبوته ببيت لابن الرّقيات 2)، وقال: ولا أعلم مفاعل في شيء من الخفيف غير هذا. ونوزع في دلالة البيت على ما ذكر لقبوله التّأويل على خلافه والتّشعّيث حسن، ومن يراه زحافا يقول لا يحسن في العروض حذف متحرّك للزّحاف غيره، واختصّت به هذه الدّائرة كما اختصّت بالوتد المفروق، وكأنّه عوض من منع خرم المفروق وإن كان الخرم غير مقيس. وقيل إنّما وقع في الخفيف لأنّه استعمل على أصله في دائرته، والرّمّل والمديد لم يستعملا على أصلهما، ونوقض بوقوعه في المجتث الذي لم يستعمل على أصله. وتحصل المعاقبة في هذا البحر بين نون فاعلاتن وسين مستقع لن بعده عند الخليل - ومنعها غيره -، وبين نون مستقع لن وألف فاعلاتن بعده؛ فيتصوّر فيه الصّدر والعجز والطّرفان.

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) قبوله ببيت لابن قيس الرقيات.

فخبين مستفَع لِن صدر، وكف فاعلاتن أو مستفَع لِن عجز، وشكل مستفَع لِن وفاعلاتن متوسّطين طرفان، ولا يحذف الساكنان اللذان بينهما معاقبة، ولا يكف الجزء الذي قبل فعولن خلافا لبعضهم ولا الذي قبل مفعولن، والخبين والتشعيث حسنان، والكفّ صالح، والشكل قبيح، وحيث يتصوّر خبن فاعلاتن في صدر البيت فينبغي أن يسمّى ابتداءً كالمديد.

وأما معنى تركيب الألفاظ فإنه لما أخبر عن الملجج على طريق الغيبة بأنه يخوض في بحار الصبر على ما تقدّم، وكانت حالة ذلك الصابر مظنة أن يهلك صاحبها إن توالى عليه ذلك أقبل على خطابه على سبيل الالتفات والتأنيس بأن دعا له بأن يكفيه الله الهلاك معاينة بالموضع المسمّى بالسّخال الذي هو موضع (سعد1) المحبوب أو موضع سمير الواشي، ولعلّ اسمه مأخوذ من السمر كما هو شأن الرقيب (الحافز2)، وإنما دعا له بكفاية الهلاك معاينة وإن كان لا يستلزم كفايته إيّاه خفية، لأنّه الذي كان يتّقي الملجج ولذلك كان لا يفشي أمره. ويحتمل أن يكون إخبارا له بأنه لما صبر ولم (يفش3) أمره وجرى على الهدى الحسن في إخفاء أمره، أمن من الهلاك جهارا فلم يبق الخوف عليه إلاّ من الهلاك الخفي بسبب صبره على ما (يؤلم4) باطنه، ثمّ زاد في تأنيسه على التفسيرين الدّعاء والخبر بأنّ وعده بأنه إن قدر يوما على إيصاله إلى مرغوبه نجد في أمرنا من (تمكينه5) من ذلك وحمایتك من الهلاك

1 في (ب) شطره.

2 في (ب) الجافي.

3 في (ب) يعتبر.

4 في (ب) يرى

5 في (ب) يكفيك.

الباطني، أمر أصحاب حمى حوزتهم ومنع من يتعلّق بهم من كلّ أذى يصيبهم. ويحتمل أن يكون أخبره بأنّه ضمنه ممّا يخاف من إذائه الواشين وغيرهم جهاراً بالدفع عنه، لأنّ ذلك هو الذي يقدر عليه الآن، ولا يبقى إلاّ الهلاك الخفي؛ فإنّ قدرنا على دفعه نجد في أمرنا أمر أهل الحماية. ويحتمل أن يريد الإخبار بأنّه اطّلع على أمر محبوبته التي هي سعدى المتقدّمة في قوله: صبر سعد، فلم يجدها تغيّرت عن حبّ الملجج فقال له كفيت الهلاك جهاراً فإنّ محبوبتك لم تنزل على عهدك في الظاهر، ولذا قال في البيت بعده: فلم يتغيّر، وهذه معان ظاهرة لا تكلف فيها. ومن الاتّفاق الغريب أنّ معنى فإنّ قدرنا في قول الناظم مع تركّبه من كلمات الشواهد المختلفة موافق لمعنى بيت الشاهد: إن قدرنا يوماً - البيت .. وقوله: فلم يتغيّر؛ تأنيس آخر له لا سيما على الوجه الأخير، فهو يقول له تسلّ ممّا تجده من ألم الهجران الذي تخافه، فلم يتغيّر يا عمير وصال سعدى لك ومحبتّها فيك، والحال أنّ سادات علقوا في حبّها جميعاً فلم تلتفت إلى واحد منهم وراعت عهدك. ويحتمل غير هذا المعنى ممّا يطول تتبّعه.

(وتتكير¹) جهارا وحمى للنوعية وحجاجة للتّعظيم، وإضافة خطب وذي للاختصاص أو تعظيم المضاف ووصالها للتّعريف والعهد، و ال في السّخال للغلبة وفي الرّدى للجنس، ولم يذكر فاعل كفيت للعلم به، وإن كان الحبل يطلق على العهد أو الوصل حقيقة بالاشتراك اللفظي فلا كلام، وإن كان مجازاً فيحتمل أن يكون في الاستعارة التّرشيفية إن كان علقوا بمعنى تشبّثوا (لأنّه ممّا يلائم المستعار منه، وإن

1 في (ب) ومما يتعلّق بتركيبه من علم المعاني أنّ تتكير.

كان علقوا حقيقة في المحبة فتجريدية¹) لأنه مما يلائم المستعار له، وإسناد يتغير إلى وصال من المجاز العقلي.

الإعراب:

مفعول كفى النائب عن الفاعل التاء ومفعوله الثاني الردى، وجهارا نعت لمصدر محذوف أي كفاية جهارا أو حال من الردى، والباء في بالسخال ظرفية وتجد إن كان بمعنى أصاب فخطب مفعوله وفي أمرنا متعلق به وإن كان من أخوات ظنّ ففي أمرنا مفعوله الثاني، وفاء فلم عاطفة للجملة بعدها على جملة كفيت وهي مشعرة بالسببية كما قررنا في الوجه الأخير من شرح كفيت. وقال بعضهم لما لم تكن الفاء للاستئناف تعين زيادتها على مذهب الأخفش والكوفيين، أو جواب شرط مقدّر أي إن سألت عن محبوبتك انتهى. وحجاجة مبتدأ، وسوغ الابتداء بالثكرة كونه وصفا وخبره علقوا وفي حبلها معمول علقوا، ومعا منصوب على الحال لأنه بمعنى جميعا كما تقدّم وعلامة نصبه على المختار فتحة مقدّرة في الألف لأنها بدل من حرف لين وهو مقصور؛ وهذا مذهب يونس والأخفش ومختار بن مالك، ومذهب الخليل وسيبويه أنّ نصبه بالفتحة الظاهرة وأنه ثنائي لفظا منقوص كيد، والاحتجاج للفريقين مبسوط في كتب النحو. وجملة حجاجة في موضع الحال من المضاف إليه وصال، وصح وقوع الحال في المضاف إليه لكون المضاف كجزئه أو هي حال من وصال وأنت ضميره الذي هو رابط الجملة وهو المخفوض بحبل لكونه بتأويل المحبة واستغنى

1 ساقطة من (ب).

بربط الضمير في هذه الجملة عن ربط الواو نحو: "بعضكم لبعض عدو"1، وتقدم القول في نداء عمير.

المضارع:

هذا هو البحر الثاني عشر، وهو رابع أبحر الدائرة الرابعة وهو لغة اسم فاعل من ضارع أي شابه. قال الجوهري: المضارعة المشابهة. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ومثلها، إلا أنه لم يستعمل إلا مجزوءاً فيبقى على أربعة أجزاء، فهو علم منقول من الصفة و ال فيه للمحها. وسمي مضارعا لأنه ضارع المقتضب . حكاه الأخفش عن الخليل .، ويعني ضارعه في قلتها عن العرب، وقيل لمضارعتة الهزج؛ قيل يعني في مفاعيلن، وقيل في استعماله مرتباً مع تقديم الأوتاد فيه على الأسباب، وقيل لمضارعتة المجتث حال قبضه . قاله الزجاج . . وأنكر الأخفش المضارع والمقتضب من شعر العرب وزعم أنه لم يسمع منهم شيء منهما. قال الزجاج: هما قليلان ولا توجد منهما قصيدة لعربي بل البيت والبيتان، ولا ينسب بيت منهما لشاعر عربي، ولا يوجد في أشعار القبائل. وأثبتته الخليل للعرب، وأجازه الأخفش قياساً، وروى سأل المازني الأصمعي: أوجدت (المضارع2) للعرب؟. فأنشد:

يا معشر العجائز (لا تدرّ) ركنه

حييتن للثريد (فلا) مرحبا بكنه

1 من سورة البقرة، من الآية 36.

2 في (ب) المضارع منقولاً.

قال المعري: وهذا شعر يقال أنه ذكر في زمن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما، ولم يستعمله المحدثون إلا نادرا.

لماذا دعاني مثل زيد إلى ثنا فإن تدن إليه شبرا أذكر إليه ذا

المفردات:

لماذا: مقصود الناظم الأول من الكلمة الرمز بأكثر حروفها؛ فاللام للمضارع وما ملغاة، والألف رمزا على أن له عروضاً واحدة مجزوءة، والألف الثاني رمز على أن ضربها واحد مجزوء مثلها، والذال لكونها معجمة لا يحصل بها لبس. وأما مدلول اللفظة لغة فاللام جارة، وماذا يحتمل أن يكون جميعه اسم للاستفهام أو جميعه موصولا اسميا بمعنى الذي، ويحتمل أن تكون ما للاستفهام وذا وجدها موصولة، ويحتمل كون ما استفهاما وذا زائدة. والظاهر صحة الوجهين الأولين هنا، وصحة الرابع بتكلف.

دعاني: ناداني وقد تقدّم.

مثل: قال الجوهري: كلمة تسوية، يقال مثله ومثله كشبهه وشبهه بمعنى، والعرب تقول يمثيل هذا وأميتالهم لحقارة المشبه به والمشبه، وقد يراد بمثل الشيء نفسه نحو: مثلك لا يبخل أي أنت، فكنى بمثل المضاف إلى ضمير المخاطب عن المخاطبة

لأنّ ثبوت الحكم للمساوي الذي (يسدّ مسدّ مساويه1) أو نفيه عنه يستلزم ثبوته أو نفيه لمن هو على أخصّ أوصافه قضيه لحق (المثلين2).

ثنا: أصله ثناء ممدود بمعنى المدح وقصره ضرورة. قال الجوهري: وأثنى عليه خيرا والاسم الثناء انتهى. وانظر هل يصحّ أن يضبط بكسر التاء وهو الأمر يعاد مرتين كما قال الجوهري، وقد تقدّم عند قوله: ثنى ثنى.

تدن: مضارع دنى أي تقرب، وتقدّم.

شبراً: أي مقدار شبر والشبر معروف وهو نصف الذراع. قال الجوهري: واحد الأشبار، ورجل قصير الشبر متقارب الخلق، فالشبر بالفتح مصدره شبرت الثوب أشبره وأشبره وهو من الشبر كبعثه من الباع، وتشابرا تقاربا في الحرب كأنه صار بينهما شبرا ومن كلّ واحد منهما إلى صاحبه الشبر انتهى.

اذكر: أي انطق به بلسانك، فهو من الذكر اللساني نحو: "واذكروا الله كثيرا"3. قال الجوهري: وذكرت الشيء بعد النسيان، وذكرتة (بلساني وقلبي، وتذكّرتة وأذكرته وذكّرتة4) بمعنى، وادّكر بعد أمّة ذكر بعد نسيان وأصله اذتكر فأدغم انتهى. وبقي من المادّة ما يناسب اللفظ.

1 في (ب) نفسك تساويه.

2 في (ب) المثلية.

3 من سورة الأنفال، من الآية 45.

4 ساقطة من (ب).

[ذ1]: إشارة إما إلى الثناء أو إلى الاستفهام الذي تضمّنه لماذا إما حقيقة أو إنكاراً.

التركيب:

يقول: بحر المضارع له عروض واحدة وضرب واحد؛ ودعاني من شاهد العروض
وضربها المجزوءين وهو:

دعاني إلى سعاد دواعي هوى سعاد

تقطيعه:

دعانياً لاسعادي دواعيه واسعادي

تفعيله:

مفاعيل فاع لاتن [مفاعيل فاع لاتن2]

وباقى الألفاظ من شواهد الزحاف؛ فمثل زيد من بيت القبض والكف:

لقد رأيت الرّجا ل فما أرى مثل زيد

(ويروى3) وقد رأيت ومثل عمرو، وهذا الوزن يشبه مخبون المجتث كقوله:

(ومذ) علقت سليمانى علمت أن ساموت

والفرق بينهما لزوم المراقبة في المضارع، وثنا من بيت الشتر:

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

2 أثبتّها من (ب). وفي الأصل ومثلهما.

3 مكتوبة على الهامش.

سوف أهدي لسلمي ثناء على ثناء

وإن تدن منه شبرا قال الشريف هو من بيت الكف:

وإن تدنُ منه شبراً يقربك منه باعا¹

وأنشده بالواو، (وكذلك²) قال ابن برّي وأنشده بالواو، وبعض من قال بهذه المقالة أنشده بالفاء، وقال غيرهم هو من بيت الخرب وأنشده بلا واو ولا فاء: إن تدن منه. وأنشد ابن برّي من بيت الخرب:

قلنا لهم وقالوا وكلّ له مقال

وعلى شرح الشريف لم يتعرّض الناظم لبيت الخرب وهو غير جيّد. لا يقال لما ترك شاهد الخرم جاز ترك شاهد (الخرب³)؛ لأننا نقول إنّما لم يذكر الخرم هنا لأنّ المراقبة منعه لأن لازمه السلامة من القبض والكف لكنّه لازم باطل لما ثبت من المراقبة في المضارع فينتفي الملزوم، وليس كذلك الخرب فإنّه مقصود. وعلى هذا فقول الناظم: ووضع مفاعيلن لخرم، لا يدلّ على دخول تلك الألقاب فيه في كل موضع لامتناع الخرم هنا، فيتقيّد إطلاقه على أنّه لا يقتضي عموماً. ولا يقال يلزم التكرار على شرح الشريف لإنشاده بيت القبض والكف، لأنّ القبض والكف لا يجتمعان في جزء لوجوب المراقبة فيكون الكف في فاعلاتن في العروض، وفيه إيماء

1 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص111.

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) الخرب أيضا لفتح الباء.

إلى (وجوب¹) سلامتها من القبض كما نصّ عليه الخليل. والبيت الأول الذي هو دعائي دخله الكف في مفاعيلن للمراقبة التي فيه بين النون والياء، فلا يثبتان معا ولا يحذفان معاً. ومن علل هذا البحر عند بعضهم امتناع القبض في العروض والضرب، وحكى الجوهري اجتماع القبض والكف في المضارع من غير مراقبة وأنشد:

أشاقك طيف مامه بمكة أم حمامه

وزعم بعضهم (أن قبض فاع لاتن إنمّا²) امتنع لئلا يلتبس كف الجزء الأول بمخبون المقتضب، قال: ويقويه قلة هذا الشرط، ونوقض بقبض مفاعيلن فيه فيلتبس بمخبون المجتث نحو: وقد رأيت مع ومذ علقت - البيتين .. ويظهر من كلام الخليل أنّ السلامة من القبض علة لازمة في عروض المضارع وضربه، وجعلت سلامتهما هنا علة كما جعلتها في ضرب الطويل الأول، وأتى لهذه العروض ممّا لم يذكر الخليل ضرب ثان محذوف وبيته:

متى تخرج العروس فقد طال حبسها

وأتى لهذا البحر أيضا عروض ثانية محذوفة لها ضرب مثلها وبيته:

لقد هزّ هامتي فلم يأل هزّها

وزحافه القبض والكف على مراقبة والشتر والخرب، وكلّه قبيح إلا الكف. لا يقال هذا يقوي مذهب الأخفش بقبح قبض مفاعيلن، وهو عند الخليل صالح والكف قبيح لأنّ

1 في (ب) وجود.

2 في (ب) أنّ فاع لاتن إذا.

الخليل وافق الأخفش هنا، والخليل إنّما يراعي الخفة والثقل في الذوق، ولأنّ الأخفش ينكر هذا البحر فلا يحتجّ به وإنّما لم يجعل الخليل: وقد رأيت الرّجل. من المجتث لأنّه لو كان منه لم يجز كف فاع لاتن مع خبن مستفعلن فيه لئلاّ تفسد المعاقبة عنده.

وأما معنى تركيب كلماته فيحتمل وجوها منها على تقدير ماذا كلّه موصولا أن يكون عائدته إلى ثنا من إيقاع الظاهر موقع المضمّر نحو: وأنت الذي في رحمة الله أطمع. ومتعلق لماذا محذوف يدلّ عليه السّياق، والبيت مرتبط بالذي قبله وكأنّ الذي نأديه بقوله: يا عمير وأنسه وبما أخبره به اسمه زيد، ولما لم يؤنسه أحد بمثل ما سلاه به من الثناء على محبوبته بأنّ وصالها لم يتغيّر، قال للثناء على سعدى الذي (نادمني¹) إليه مثل زيد بقوله: يا عمير ينبغي أن يصغى ويمال فجزاه الله خيرا. فإنّ تدن منه أيّها المخاطب شبرا بعد الحركة من مكانك الذي أنت فيه، فاذكر إليه ذا أي فاذكر إليه أنّ لثنائك على سعد الذي ناديتني إليه ينبغي أن يصغى ويشكر عليه فاعله، وإنّما علق الذّكر على الدنو منه شبرا تحريضا على مبادرته بهذا الخبر بقدر الإمكان وحثا على القرب منه ولو شبرا، وكنتي بمثل زيد عن زيد نفسه على وجه الكناية الذي هو أبلغ من الصريح كما قررنا في المفردات. وأما على تقدير كونه كلّه استقهما حقيقيا لا إنكاريا فالمعنى أنّ زيد لما دعاه وأخبره بما (يسرّه فكأنّه لم يسمعه أو لم يصدّق خبره لما 2) أنّ المحب لا يزال مولعا بسوء الظنّ، فاستفهم من حضره بقوله: لأي شيء دعاني مثل زيد الذي هو واسطة خير ولا يقول إلاّ خيرا، فكأنّ

1 في (ب) ناديتني.

2 في (ب) بسرّه فكأنّه لم يسمعه ولم يصرف خبره كما.

المسؤول قال له دعاك إلى ثناء على محبوبتك. (فكر عمير على المسؤول1) بقوله: فإن تدن أيها المسؤول من مثل زيد شبرا فاذكر إليه الثناء الذي يستحق أن يثنى عليه بسبب كونه واسطة خير. فالإشارة بدا على هذا إلى جنس الثناء، وهذان الوجهان أظهر ما يحتمله هذا التركيب فلنقتصر عليهما. وقال بعضهم المعنى لأي شيء دعاني إن كان ماذا استفهاما، وإن كان ما خاصة استفهاما فذا إشارة إلى حاضر كأنه (الثواني2) لقريظة الدعاء، ودعا مع ما بعده إمّا مستأنف وهو الأظهر أو حال على معنى لم هذا الثواني مني مدعو إلى ثناء، وهذا الوجه وإن تكون ما استفهاما وذا زائدة مرجوحان لثبوت ألف ما الاستفهامية في (الجر وأنّ الأسماء لا تتراد3) عند الأكثر؛ والوجه الأول هو الأظهر. والاستفهام يحتمل أن يكون طلبيا وإنكاريا وفي كلا الوجهين يحتمل أن يكون المسؤول (عنه أو المنكر4) الدعاء المقيد بغاية الثناء، ويحتمل أن يكون للدعاء المطلق ويكون قوله: إلى ثناء؛ بعض قول أجيب به السؤال أو ردّ به الإنكار، لأنّ معناه لا ينبغي له أن يدعوني، فردّ هذا بأن قيل دعاك إلى (ثناء؛ أي5) أمر فيه ثناء عليك أو ثنائك على من يجب له ذلك، وكل منهما لا ينبغي أن ينكر. وقوله: فإن تدن. إن جعل ثناء بعض كلام؛ كان هذا أمرا بامتنال ما دعاه إليه زيد مهما يقرب إليه أدنى مسافة وهو مقدار الشبر، وضمير منه وإليه يرجعان إلى متعلّق الثناء أي المثني عليه واسم الإشارة يفسره الثناء. وإن جعل من

1 في (ب) عمير المسؤول.

2 في (ب) المتواني.

3 في (ب) الجزء وأنّ الأسماء لا تتراد.

4 في (ب) عنها والمنكر.

5 ساقطة من (ب).

تمام الاستفهام بمعنييه فمعناه فإن تدن من زيد مقدار شبر فأبلغه كلامي هذا منكرا أو (سائلا1) انتهى ما ذكره في معنى هذا البيت وتأمل ما يتحصّل منه وكيفية سبكه. وتتكير ثناء للتّعظيم وشبرا للتقليل (والتّغيير، فالموصول2) على الوجه الأوّل في لماذا لتفخيم الأمر المدعو إليه وتعظيمه وكذا الرّبط بالظّاهر لما في وقوعه موقع المضمّر من التّعظيم، وفي البيت على أنّ ماذا استفهام إطناب لما في الجواب من (الإفهام3) بعد الإبهام.

الإعراب:

تقدّم العامل في لام الجر على تقدير موصولية ماذا، واللام على ذلك المعنى لانتهاء وجملة دعائي مثل زيد صلة وعائدها إلى ثناء كما تقدّم، وإن كان ماذا استفهاما فهو مجرور باللام وهي متعلّقة بدعا، ويجب تقديم المعمول لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل فيه ما قبله واللام أيضا لانتهاء أو للتّعدية، وإلى ثناء متعلّق بدعا (مقدّراً4) واذكر إليه جواب إن، وحذف الفاء من الجواب هنا ضرورة لأنّ هذا الجواب ممّا لا يصحّ جعله شرطا. فإن قلت: لو قال: فإن تدن شبرا منه فاذاكر لاستقام الوزن ولم يرتكب شذوذا في حذف الفاء؛ قلت: حمله على ذلك طلب الإتيان بلفظ الشّاهد من دون تغيير والاستكثار منه ما أمكن لأنّ الأصل الإتيان به كلّ بلفظه، ولو قال كما قال السائل لتوهم أنّها ألفاظ من شواهد. وفيه مع هذا نظر لأنّ

1 في (ب) تسلّما.

2 في (ب) والتعيين بالموصول.

3 في (ب) الإبهام.

4 في (ب) معرّفا.

الألفاظ هي ألفاظ الشاهد لم تختلف إلا بالتقديم والتأخير، وإليه متعلق باذكر لتضمّنه معنى يتعدى إلى كأوصل أو أنه ونحوه، وشبرا منصوب على الظرفية المكانية قياسا لأنه من المقادير، فهو مبهم نحو ميل وفرسخ والأصل قدر شبر أو مكان شبر ونحوه والعامل فيه تدن.

المقتضب:

هذا هو البحر الثالث عشر، وهو خامس أبحر الدائرة الرابعة، وتقدير الترجمة بين وهو بفتح الضاد المعجمة اسم مفعول من اقتضب. قال الجوهري: قضبه قطعه واقتضبه اقتطعه من الشيء، واقتضاب الكلام ارتجاله، تقول هذا شعر مقتضب وكتاب مقتضب، وانقضب الشيء انقطع (وانقضب الكوكب من مكانه انتهى¹) والمادة دائرة مع معنى القطع. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من مفعولات مستفعلن مستفعلن ومثلها، إلا أنه لم يستعمل إلا مجزوءا فبقي على أربعة أجزاء، وهو علم منقول من الصفة و ال فيه للمحها. وسمي مقتضبا لأنه كأنه مقتطع من المنسرح لأن تركيب المنسرح مستفعلن مفعولات مستفعلن ومثلها؛ فكأنهم أزالوا مستفعلن الأول وبقي مفعولات مستفعلن. وحكى الأخفش عن الخليل إنما سماه مقتضبا لأنه اقتضب من الشعر أي اقتطع منه. وقيل لأنه اقتضب من المنسرح خصوصا لأن المنسرح مستفعلن مفعولات مستفعلن، والمقتضب مفعولات مستفعلن مستفعلن، وليس بينهما إلا تقدّم مفعولات في المقتضب وتوسطه في المنسرح؛ فكأن المقتضب مقتطع من المنسرح إذ طرح من أوله مستفعلن. ويحتمل أن يكون هذا

1 في (ب) واقتضب الكوكب انقض من مكانه انتهى كلامه المقصود لنا.

تفسيرا لقول الخليل وهو القول الأوّل، ولا يوجد هذا البحر للعرب والمولّدين إلا نادرا.
وزعم الأَخفش أنّه محدث لم يرو للعرب، والمنثبب الذّي هو الخليل مقدّم على النّافي.
وقال الزّجاج: وأمّا المقتضب فقيل وروي أنّه سمع على عهد رسول الله صلّى الله
عليه وسلّم:

هل علي ويحكما إن لهوت من حرج

وأحسب الزّحاف الذّي فيه من عمل العروضيين لقلّته انتهى. واستنقلوا وزنه لكثرة
الأسباب فيه وما يشبهها من الأوتاد المفروقة، فأدخلوا الطّي في أجزاءه فطاب ذوقه
وحسن استعماله.

وما أقبلت إلا أتانا بعلمها مبشرنا يا حبّذا ما به أتى

المفردات:

وما أقبلت: مراده من الكلمتين الرّمز ببعض حروفها؛ فالواو ملغاة إذ لا يقع بها
لبس، إذ هذا البحر هو الثّالث عشر وعدد الواو أقلّ من ذلك، والميم رمز على
البحر، والألف رمز على أنّ له عروضاً واحدة، والهمزة رمز على أنّ لها ضرباً واحداً
وهما مجزؤان مطويان. أقبلت: أنت مقابلة. قال الجوهري: المقابلة الليلة المقابلة، وقد
قبل وأقبل بمعنى، وعام قابل أي مقبل، (وقبّح¹) الله منه ما قبل وما دبّر وبعضهم لا
يقول منه فعل.

أتانا بعلمها: تقدّم، وروي بوصلها بدل بعلمها وتقدّم معناه أيضا.

1 في (ب) فتح.

مبشّرنا: اسم فاعل من بشرّ أي أخبرني بما يسرّني. قال الجوهري: بشرته بشرا وبشورا من البشري، وكذلك الإبشار والتبشير ثلاث لغات والاسم البشارة بكسر الباء وضمّها، وبشرته بمولود فأبشر إشارا (سرّ1)، وأبشر بقطع الألف ومنه: "وأبشروا بالجنّة"، وبشّرت بكذا بالكسر أبشر أي استبشّرت به، وأتاني أمر بشرت به أي سررت به انتهى.

حبّذا: بمعنى نعم لإنشاء المدح. قال الجوهري: قال ابن السكيت في قول ساعدة:

هجرت غضوب وحُبّ من يتحبّب

أراد حبّب فأدغم ونقل الضمّة إلى الحاء لأنّه مدح، ومنه: حبذا زيد يحبّ، فعل ماض لا يتصرّف. وأصله حبب على ما قال الفراء وذا فاعله جعل اسما واحدا يرفع ما بعده، وموضعه رفع بالابتداء وزيد خبره. ولا يجوز كونه بدلا من ذا لقولهم: حبذا امرأة، ولو كان بدلا لقليل حبذت امرأة انتهى. قلت: وهذا مذهب الكوفيين. وقال في التسهيل: أصل حبّ من حبذا حبّب أي صار حبيبا فأدغم كغيره وألزم منع التصرّف وإيلاء ذا فاعلا في أفراد وتذكير وغيرهما، وليس هذا التركيب مزيلا فعلية حبّ فيكون مع ذا مبتدأ خلاف للمبرّد وابن السراج ومن وافقهما، ولا اسمية ذا (فيكون مع حبّ فعلا فاعله المخفوض خلافا لقوم انتهى وتفصيل أحكامها2) في كتب النحو.

1 في (ب) بشر.

2 ساقطة من (ب).

التّركيب:

يقول: بحر المقتضب له عروض واحدة وضرب واحد مجزؤان مطويان؛ وأقبلت من

شاهدهما وهو:

أقبلت فلاح لها عارضان كالبرّد

تقطيعه:

أقبلتف لاحتها عارضان كلبردي

تفعيله:

فاعلات مفتعلن فاعلات مفتعلن

ولابد من خبن مفعولات أوطيّه لما بين (فائه1) وواوه من المراقبة في هذا الشّطر،

ولمّا ثبتت الفاء وجب حذف الواو. وأتانا مبشّرنا من شاهد الرّحاف خبن مفعولات أوّل

المصرع الأوّل وطيّه أوّل الثّاني وهو:

أتانا مبشّرنا بالبيان والنّذر

تقطيعه:

أتانام بششّرنا بلبيان وندري

تفعيله:

مفاعيل [مفتعلن فاعلات مفتعلن2]

1 في (ب) تائه.

2 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

وأصله مفعولات، مخبون مفتعلن، (بليبان1) فاعلات أصله مفعولات مطويا مفتعلن.
وما ذكرنا من ثبوت المراقبة في مفعولات هنا هو مذهب الجمهور، ومنهم من لم
يثبتها، وصحّحه بعضهم لكثرة مجيئه مخبولا عند العرب أنشد منه الفراء:

حرمتك جارية تركتك في تعب

فزحافه عند هؤلاء الخبن والطّي، لا على مراقبة وهو الخبل، وأنشد غير واحد شاهدا
على الخبل:

يقولون لا يعدوا وهم (يرقبونهم)

وطي مستفعلن بعد مفعولات هنا لازم لبناء عروضه وضربه عليه، فصار كالزحاف
في غيره كالخبن في أولى البسيط، والطّيفي ضرب السّريع قال بعضهم لزمه هذا
الزّحاف فقط، لأنّ السّين لا تسقط لأنّ قبلها تاء مفعولات؛ فلو سقطت السّين كثرت
المتحرّكات ولم يتم فيه مستفعلن كما في المجتث، لأنّه شعر قصد به الخفة فلزمه
الزّحاف انتهى. وهو مقوّ لما قبله، وروى بعضهم لعروض هذا الشّطر ضربا مجزوا
مقطوعا:

إنّ المرء (من أصل) (ما) ينفك يرجوه

وزاد أبو العتاهية لها ضرب آخر ونظم عليه:

كم تكلت من سكن صرت منه فردا

كم وجدت فقد أخ كم وجدت فقدا

1 ساقطة من (ب).

وروى بعضهم له عروضاً (مجزوءة¹) سالمة من الطّي لها ضرب مثلها وبيته:

كم ترى المنايا مزّقت قتيلاً

والطّي في هذا البحر أحسن من الخبن، والخبل قبيح.

وأما معنى تركيب كلماته فإنّه لما بشّره زيد بأنّ عهد محبوبته لم يتغيّر، كأنّه قال له صدقت وكذلك عادتي معها فإنّها ما أقبلت عليّ بوصل إلاّ أتانا بذلك الوصل مبشّراً الذي من عادته إدخال السرور علينا، كزيد هذا وما أحبّ ما أتانا به من هذه البشارة. وأما نسخة بعلمها فهي قلقة إلاّ أن يريد بالعلم المعلوم وإضافة مبشّر لتعظيمه أو تعظيم ما أضيف إليه، والظاهر أنّ هذا القصر قصر قلب ردّاً على من يزعم أنّها تقبل ولا يبشّر بذلك الوصل أو العلم.

الإعراب:

ما نافية وإلاّ إيجاب بعد النفي، ويوصلها يحتمل أن يتعلّق بمبشّر ويحتمل أن يتعلّق بأتانا، وعلى التقديرين فالباء للتّعديّة أو لها وللمصاحبة إن تعلّقت بأتانا. والياء الدّاخل على حبّذا إمّا للتّنبية أو للنداء (والمنادى محذوف وجوباً²) أي هو ما وما هو المخصوص بالمدح، وهو موصل اسمي أو نكرة موصوفة، وبه متعلّق بأتى وجملة أتى به صلة أو صفة.

1 مكتوبة على الهامش صوابه كذا مقطوعة والله أعلم.

2 في (ب) والمنادى محذوف وحب فعل ماضٍ وذا فاعله كما تقدّم وما مبتدأ خبره حبّذا أو خبر مبتدأ محذوف.

المجتث:

هذا هو البحر الرابع عشر، وهو سادس أبحر الدائرة الرابعة وثاؤه الأخيرة مثلثة مدغم فيها مثلها مفتوحة لأنه اسم مفعول من اجتث أي اقتلع. قال الجوهري: جثه قلعه واجتته اقتلعه، والمجثة والمجثات حديدة يقلع بها الفسيل انتهى. وهو في الاصطلاح البحر من الشعر المركب من (مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن ومثلها¹)، إلا أنه لم يسمع إلا مجزوءاً مرتباً ومستفع لن فيه ذو الوجد المفروق، فهو علم منقول من الصفة و ال فيه للمحها. وسمي مجتثاً لأنه اجتث من الشعر أي اقتطع منه، وقيل لأنه اجتث من طويل دائرته يعني الخفيف، وذكر الخليل هذا البحر وقال الأخفش قوله:

البطن منها خميص² [والخصر رق الخلال³]

لرجل من أهل مكة يؤخذ عنه الشعر، وزعموا أن من الشعر القديم:

جنّ (هيمن) بليل يندبن سيدهنه

وقيل هو للوليد بن يزيد بن عبد الملك أنشد له المسعودي في مروج الذهب:

إني سمعت بليل نحو (الرّصافة) رنه

خرجت أسحب ذيلي (أنظور) ما شأنهه

إذا بنات هشا يندبن والدهنه

1 في (ب) مستفعلن فاعلاتن.

2 في (ب) حميض.

3 ساقط، وأثبتته من (ب).

ندبن ويلا وعولا والويل حلّ بهنّه

وقال الزجاج ليس في المجتث قصيدة للعرب، إلاّ أنّهم رووا: (جنّ هيمن1) - البيت -

نقا أم هلال من علقت ضمّارهم أولئك كل منهم السيّد الرّضى

المفردات:

نقا: قال الجوهري: نقاوة الشّيء خياره، وكذلك النّقاية بالضمّ فيهما، ونقي بالكسر ينقي نقاوة بالفتح فهو نقي أي نظيف والنّقاء ممدود النّظافة، والنّقى مقصور الكثيب من الرّمّل وتثنيته نقوان ونقيان والتّنقية التّنظيف انتهى. فكلام النّاظم يحتمل كثيب الرّمّل والنّقاء النّظافة فقصره ضرورة. وقال ابن طريف في جامعه: النّقاء مصدر نقي الشّيء نقاوة ونقاءً، ونقى نظّف وحسّن وأيضا النّقى بالقصر ذهاب اللّحم؛ نقي الرّجل نقي ذهب لحمه انتهى

أم: تقدّم القول فيها، ومراد النّاظم من الكلمتين الرّمز بالنّون للبحر والقاف ملغاة، والألف الأولى رمز أنّ له عروضاً واحدة والثّانية على أنّ لها ضرباً واحداً وهما مجزّوان.

هلال: قال الجوهري: الهلال أوّل ليلة وثانية وثالثة، ثمّ هو القمر. وذكر للهلال معاني ثمّ قال: وتهلّل السّحاب ببرقة تلاًّلاً ، وتهلّل وجه الرّجل من فرحه، واستهلّ وأهلّ واستهلّ الهلال على ما لم يسمّ فاعله، واستهلّ هو أيضا بمعنى تبيّن. ولا يقال

1 في (ب) جنا هتف.

أهلّ وأهللنا عن ليلة كذا، ولا يقال أهللناه فهلّ كما يقال أدخلناه فدخل وهو قياسه انتهى.

علقت: تقدّم

ضمار: قال الجوهري: الضّمار ما لا يرجى من الدّين والموعود وكل ما لا تكون منه على ثقة، ومنه قوله:

(وأنظاءً أنخز) إلى سعيد طروقا ثم عجلن ابتكارا

حمدن مزاره فاضبن منه عطاءً لم يكن عدّة ضمّارا

وقال أيضا: الضّمْر والضُّمْر كعُسْر وعُسْر الهزال وخفّة اللّحم، وضَمْر الفرس بفتح الميم وضَمَّها يضمّر ضمورا وضَمَّرته وأضمرته تضميرا فاضطر هو، واللؤلؤ المضطر الذي في وسطه بعض (الانضمام، والضّمْر الرّجل الهظيم¹) البطن اللّطيف الجسم، وناقاة ضامر وضامرة انتهى.

أولئك: إشارة إلى الجمع مطلقا، مذكّرا أو مؤنّثا، عاقلا أو غيره.

السّيد: أصله سيود، وهو عند البصريين فَيَعِل اجتمعت الياء والواو وسبقت أحديهما بالسّكون، فأبدلت الواو ياءً وأدغمت في الياء وقد تخفف. قال الجوهري: ساد قومه يسودهم سيادة وسؤددا وسيدودة فهو سيّد وسادة، تقديره فعلة بالتّحريك لأنّ سيّدا فعيل كسري وسراة ولا نظير لهما يدل عليه جمعه على سيائد بالهمز كأفيل وأفائل وتبيع

1 في (ب) الانضمام والمضمر الرجل العظيم.

وتبائع. وقال أهل البصرة: هو (فيعل1) وجمع على فعلة كأنهم جمعوا سائد كقائد وقادة، وجمعه سيائد بالهمز غير مقيس لأن جمع فيعل فيياعل انتهى. وذهب بعضهم إلى أنه فيعل بفتح العين ثم نقل إلى مكسورها، وإنما قال ذلك لأن مكسور العين في المعتل قليل.

الرّضى: مقصور مصدر رضي وتقدّم، وهو هنا من الوصف [بالمصدر2] أي الرّاضي بالمعالي والهمم العالية أو المرضي في أفعاله أو ذو الرّضى، أو يجعل نفس الرّضى [مبالغة3].

التركيب:

يقول: بحر المجتث له عروض واحدة وضرب واحد وهما مجزؤان؛ وهلال من شاهدهما وهو:

البطن منها خميص والوجه مثل الهلال4
تقطيعه:

البطنن هاخميصن ولوجهم للهالي
تفعيله:

مستفع لن فاعلاتن [مستفع لن فاعلاتن5]

1 في (ب) فعيل.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

4 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص141.

5 أثبتّها من (ب). وفي الأصل ومثلها.

وباقى أَلْفَاظُ الْبَيْتِ مِنْ شَوَاهِدِ الرَّحَافِ؛ فَعَلَقْتَ مِنْ بَيْتِ الْخَبْنِ:

وَمُدُّ عِلَقْتَ بِسَلْمَى عَلِمْتَ أَنْ سَأَمُوتَ

وَيُرَوَى أَنْ سَتَمُوتَ، وَيُرَوَى وَلَوْ عَلَقْتَ وَسَتَمُوتَ. وَضَمَارٌ مِنْ بَيْتِ الْكَفِّ:

مَا كَانَ عَطَاؤُهُنَّ إِلَّا عِدَّةَ ضَمَارًا

وَأَوْلَاكَ مِنْ بَيْتِ الشَّكْلِ:

أَوْلَاكَ خَيْرَ قَوْمٍ إِذَا ذَكَرَ الْخِيَارَ

ومنه:

أَنْتَ الَّذِي وَلَدْتِكِ أَسْمَاءَ بِنْتَ الْحَبَابِ

وَالسَّيِّدِ مِنْ بَيْتِ التَّشْعِيثِ:

لَمْ لَا يَعِي مَا أَقُولُ ذَا السَّيِّدِ الْمَأْمُولِ

وَسَوَّغُوا فِيهِ خَلْطَ الْمَشْعَثِ بِالسَّالِمِ كَمَا فِي الْخَفِيفِ وَأَنْشَدَ مِنْهُ التَّبْرِيْزِيُّ:

عَلَى الدِّيَارِ الْفَقْرِ وَالنَّوَى وَالْأَحْجَارِ

تَظَلُّ عَيْنَاكَ تَبْكِي بَوَاكِفِ مَدْرَارِ

فَلَيْسَ (بِاللَّيْلِ تَهْدَا) شَوْقًا وَلَا بِالنَّهَارِ

وَاخْتَلَفَ فِي التَّشْعِيثِ فَقِيلَ لَمْ فِي الْمَجْتَثِ إِلَّا لِلْمَحْدَثِينَ وَقِيلَ وَقَعَ لَهُمْ وَلِلْعَرَبِ؛ قَالَ

النَّدِيمُ: وَأَنْشَدَنِي مَنْ أَثَقَّ بِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ قَدِيمٌ: عَلَى الدِّيَارِ - الْأَبْيَاتِ .. وَالنَّاطِمِ مِمَّنْ يَرَاهُ

ولذا أنشد له وهو القياس لأنّ المجتث مقلوب الخفيف وقد شعث، ولما لم يذكره الخليل في المجتث وذكره في الخفيف اختلف فيه، ولعلّه إنّما لم يذكره لأنّه لم يحفظه إلاّ أنّه ليس بقياس. وحكى بعضهم استعمال المجتث مسدّسا وأنشد:

يا من على الحبّ يلحى مستهما ما لا تلحني أنّ مثلي لن يلاما

وقال بعضهم هو من قول المحدثين، وقد أتى ضرب مسبّغ:

أبو سعيد حصين مات طريد الجوران

وفيه طي الوتد المفروق فهو شذوذ في شذوذ، وزاد بعضهم عروضاً محذوفة لها ضربان؛ ضرب مثلها وبيته:

دار عفاها القدم بين البلى والعدَم

وضرب مجزوء محذوف مخبون ومنه:

صاح الغراب بمة بالبين من سلمه

صاح الغراب بنا في ليلة شبّمه

ما للغراب (ولي) دقّ الإله فمه

فليته لم (يصح) ولم يقل كلمه

وإذا بترت عروض المجتث وكُفَّ مستفعلن وفاعلاتن كان مجزوء الدوبيت، وكذلك العروض (السابعة¹) من الدوبيت (هي²) مجزوء المجتث مع لزوم الكف لمستفعلن، ومن الدوبيت من عروضه (السابعة³):

لو ساعد قبض شأني ما بحت لكم بشأن

أضمرت [فباح دمع⁴] بالحب (وأعاني)

هل أصبر عن حبيب قلبي بيديه عان

إن لاح فبدرتم أو مال فغض بان

والدوبيت شعر غير عربي ذو أعاريض كثيرة وضروب منتشرة، وزحاف هذا البحر الخبن والكف والشكل؛ والخبن حسن والكف صالح والشكل قبيح، وفيه المعاقبة بين نون مستفعلن وألف فاعلاتن ففيه الصدر والعجز والطرفان، وبين نون فاعلاتن وسين مستفعلن عند الخليل ومنعه غيره كما تقدم في الخفيف. وقال بعضهم خبن مستفعلن حسن وفاعلاتن صالح ولا يكف أحدهما مع خبن الآخر للمعاقبة، ولا يجوز الطي لكان الودد المفروق وقد غلط من طواه. والخبن في مستفعلن الأول في السريع كف في المجتث في مستفعلن، قبض في المهمل في فاعلاتن، ممتنع في المضارع للعة، خبن في المنسرح. والمقتضب في مستفعلن الطي فيه خبن في فاعلاتن في

1 في (ب) السابعة.

2 في (ب) تنتهي.

3 في (ب) السابعة.

4 مخرومة، وأثبتها من (ب).

المجتث والمهمل والخفيف، كفّ في فاع لاتن في المضارع ومقلوبيه، طي في المنسرح. والمقتضب الخبل فيه خبل في المنسرح وفي المقتضب، ممتع في المجتث والخفيف والمهمل للمعاقبة، ممتع في المضارع للعلّة. الخبن في مستفعلن الثاني في السّريع خبن في المنسرح والمقتضب، كفّ في المجتث والخفيف. والمهمل في فاع لاتن قبض في المضارع والمهمل الخبل فيه خبل في المنسرح والمقتضب، ممتع في الخفيف والمجتث. والمهمل للمعاقبة ممتع في المضارع. والمهمل للمراقبة الخبن في مفعولات فيه خبن في المنسرح والمقتضب، كف في فاعلاتن في الخفيف والمجتث والمهمل، قبض في المضارع. ومهملية الطي في مفعولات فيه طي في المنسرح والمقتضب، خبن في مستفعلن في الخفيف والمجتث. والمهمل كف في المضارع ومقلوبيه الخبل فيه خبل في المقتضب والمنسرح، ممتع في الخفيف والمجتث. والمهمل للمعاقبة ممتع في المضارع للمراقبة وهذا من بعض أحكام وتداخل الرّحاف في هذه الدائرة فقس عليه.

وأما معنى تركيب كلماته فإن كان نقي من النّظافة على لغة القصر أو على أنّه مقصور من الممدود للضرورة، فالمعنى أنّه اشتبه عليه محبوبه لما به من النّظافة والوضاءة والحسن بالهلال، فكأنّه قال هذا المرئي فيمن (هوات1) الضمار منهم إن كان بمعنى الرّجل (الهضيم2) البطن من النّور والحسن نظافة [ذات3] جميلة أم

1 في (ب) هويت.

2 في (ب) العظيم.

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

هلال، وكأته في الحال التي استفهم فيها هذا الاستفهام (دلها1) الحب حتى لم يفرق بين المحبوب والهلال، أو اشتدّ الشبه بينهما فعسر عليه التمييز فريقا، ثم لما استفاق من دلها2 أو تثبت فصل له التمييز أخبر أنّ من علق ضمائرهم كل منهم يقال فيه السيد الرضى.

وإن أراد بنقى الرمل فهو على حذف مضاف أي ضبيه نقى أو غزال نقى من علقت ضمائرهم أم هلال، والمعنى على (التدله3) أو على اشتباه التمييز بين الأمرين، ويحتمل أن يكون المعنى على التشبيه أي شبيه غزال نقى أو شبيه هلال من علقت، فيكون الكلام حقيقة في الاستفهام.

وفي قوله: أولئك وإنما اختار التشبيه بضياء الرمل وبالهلال، وردّ الأمر بينهما لما وصفهم به من أنهم ضمائر وهو جمع ضمير الهضم البطن، وهذه الحالة تشبه الهلال وغزلان الضياء وليوافق قوله في الشاهد: البطن منها خميص. محمود بدليل هذا البيت وبدليل قوله:

أبت الروادف والتدّي لقمصها مس البطون وأن تمسّ ظهورا

وفي هذا نظر، وهذا يرجح كون ضمائرهم جمع ضمير. ويحتمل أن يريد بالضمار ما لا يرجى من الدين الذي هو واجب الوصال بين المحبين ومن وعدهم إياه بذلك. وقال بعضهم يحتمل أن يريد الغزلان ونحوهنّ، وعبر عنهنّ بالنقى تجوزا أو حذف

1 في (ب) ذهله.

2 في (ب) ذهله.

3 في (ب) البراءة.

لفظهنّ مضافا إليه؛ والمعنى أغزال من هويت ذواتهم اللطيفة البطن أو من تشبّث به من وصالهم أم هلال. ويحتمل أن يريد بالنقا الخيار أو النظيف الحسن الهيئة وأم منقطعة تقدّمها الخبر ثم أضرب عنه انتقالا من الأدنى إلى الأعلى، فيقول من حيا نفسه في التّشبّث بوعدهم أو دافعا لومة لائم في محبّتهم من علقت ضمائرهم أي تشبّثت بما لا يوثق به من ضمائرهم خيار، بل هم بدور أي كالبدور في علو القدر وكثرة الانتفاع بترجّي وعدهم بذلك، أو من علق قلبي بحبّهم حسان الزّي بيض الوجوه بل هم كالبدور في حسن المنظر وكمل بهجة الحسن فلا لوم في محبّتهم. أولئك أي المتشبّث بضمائرهم أو المحبوب الضمر منهم، كل منهم أي كلّ واحد منهم هو السيّد المفزوع إليه في النّائبات ومعضل الحادثات، الرّاضي في حكمه بما تقدّم أو المرضي عند من تقدّم، ومن هذه صفات الواحد منهم فيرجون في الخطوب فضلا عن (يسير المطلوب وتستعمل الأبدان في أسباب محبّتهم فضلا عن 1) القلوب انتهى.

وقوله: أم، منقطعة تقدّمها الخبر لإخفاء بأنّه لم يتقدّمها خبر إلا بتكلف إضمار، وتتكير نقا وهلال للتّعظيم أو التّوعية، والموصول فيمن علقت إمّا للتّعظيم أو للتّوصّل إلى ذكر الصلّة، وإضافة ضمائر لتعظيمه، والإشارة بأولئك لتزليلهم منزلة الحاضرين المحسوسين ليعاين ما هم عليه من الفضل أو للتّنبية على أنّهم (مستحقّون 2) بما بعد [اسم 3] الإشارة، و ال في السيّد والرّضى للحقيقة على الأظهر،

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) مسحون.

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

ونقى أم هلال إن كان المعنى على التشبيه فهو من باب الاستعارة أو من مجاز الحذف، وإلا فهو تجاهل العارف المسمّى بسوق المعلوم مساق المجهول نحو:

أيا شجر الخابور ما لك مورقا كأنتك لم تجزع على ابن طريف
وقوله:

فيا ضبية الوعاء بين حلال وبين النقى أنت أم أم سالم
وفوائده معلومة منها التّوله في الحبّ نحو قوله:

بأنه يا ضبيات القاع قلن لنا ليلاي منكنّ أم ليلي من البشر
والسيد الرضى من المناسبة، وكذلك باقي ألفاظ البيت.

الإعراب:

من في من علقت مبتدأ والجملة بعده صلته ونقى خبره، وأم هلال عطف على نقى، فإن قدرت همزة الاستفهام قبل نقى وحذفت لدلالة السياق عليها نحو:

بسبع رمين الجمار أم بثمان

يريد أبسبع، فأم متصلة. وإن قدرته خبرا فأم منقطعة للإضراب عنه، وفي هذا نظر فإنه لم يسبقها خبر كما تقدّم إلا أن يقدر نقى من علقت ضمّارهم أم هلال من علقت ضمّارهم وفي هذا ما ترى، إلا أنه قال في التسهيل في المنقطعة وعطفها المفرد قليل. وأنت أم هنا أيضا متصلة بما عطفت عليه وفصل أم مما عطفت عليه أكثر من وصلها، ولا يلزم أن يقع بعد أم المنقطعة جملة كما يلزم ذلك قبلها لقولهم: إنّها

لإبل أم شاء، وعلى تقدير الاستفهام قبل نقي واتصال أم فيجوز رفع من بنقى لأنه (في معنى ما يدلّ على الاشتقاق، وإن أريد به الضّبي أو بما أضيف إليه من ذلك لأنه¹) في معنى الحسن، واعتمد على الاستفهام وهلال رفع ضميره وهذا مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين على هذا التّقدير رفعه بهلال ورفع نقي ضميره من باب التّنازع، وعلى تقدير كون نقي خبراً وأم منقطعة فمن مبتدأ عند الجمهور خبره ما قبله، ولا يصحّ رفعه بنقى لعدم اعتماده. ويجوز ذلك على مذهب الأخفش ويضعف كون نقي مبتدأ خبره من علقت وأولئك مبتدأ، كل مبتدأ ثان السيد مبتدأ ثالث، الرّضى نعت للسّيد ومنهم خبر السّيد وجملة السّيد خبر كل، وجملة كل خبر أولئك. ويجوز على رأي الفراء والرّمخشري كون كل تأكيداً لأولئك وخبره جملة السّيد لأنّهم يستغنون في التّأكيد بكل وأخواتها بنيّة الضّمير الّذي تضاف إليه عن ذكره، وهنا انتهى القول في الدّائرة الرّابعة.

المتقارب:

هذا هو البحر الخامس عشر، وهو آخر البحور الّذي انفردت به الدّائرة الخامسة على المشهور، وقيل ينفكّ منها شطر آخر يسمّى المتدارك كما تقدّم؛ والمتقارب اسم فاعل من تقارب ضدّ تباعد. قال الجوهري: قرب الشّيء بالضمّ يقرب قرباً أي دنا، والقرب ضدّ البعد [واقترب²] الوعد أي تقارب، وقاربتة في البيع مقاربة وشيء مقارب بكسر الرّاء وسط بين الجيد والرّديء ولا تقل مقارب، وكذلك إذا كان رخيصاً، والنّقارب ضدّ التّباعد انتهى. وهو في الاصطلاح البحر من الشّعْر المركّب من

1 ساقطة من (ب).

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

فَعولن ثمان مرّات، فهو علم منقول من الصّفة و ال فيه للمحها؛ وسمّي متقاربا لتقارب أجزاءه لكونها خماسية يشبه بعضها بعضا، وقيل لتقارب أوتاده واستعماله في الأكثر تاماً، وقد جاء مجزوءاً.

سبوا لابن مر نسوة وروو لم يّة دمنة لا تبتئس فكذا قضا

أفاد فجاد أبناء خدّاش برفده وقلت سداداً فيه منك لنا حلا

المفردات:

سبوا: قال الجوهري: السّبي والاستبءاء¹ الأسر، وقد سببت العدو سبياً وسبأً أسرته واستبئته مثله، والمرأة تسبي قلب الرّجل، وسببت الخمر سبأ لا غير إذا حملتها من بلد إلى بلد فهي سبيّة فإن اشتراها ليشرها فالهمز، والسّبية المرأة تسبى، وسبأه الله يسببه سبياً عزبه وأبعده كلعنه انتهى. ومراد الناظم الأوّل من الكلمة الرّمز بحروفها؛ فالسّين للبحر والباء رمز على أنّ له عروضين: الأولى تامّة، الثّانية تامّة مجزوءة محذوفة. والواو رمز على أنّ له ستّة أضرب: أربعة للعروض الأولى؛ الأوّل تام مثلها والثّاني مقصور والثّالث محذوف والرّابع أبتّر، واثنان للثّانية؛ الأوّل مثلها والثّاني أبتّر.

مر: علم رجل. قال الجوهري: مرّ أبو تميم وهو مر بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر انتهى. ويحتمل أن يكون عند الناظم مرخماً للضرورة من مرّة على لغة من لم ينو، ومرّة أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان.

1 في (ب) ومثله الإساءة.

نسوة: جمع امرأة واحده من غير لفظه. قال الجوهري: نسوة بالضّم والكسر، والنساء والنسوان جمع امرأة من غير لفظها كما يقال خليفة مخاض وذلك ولأولئك، وتصغير نسوة نسية ويقال نسيات ويقال نسيّات وهو تصغير الجمع.

رووا: سقوا، وتقدّم الكلام عليه عند قوله: هل لنا منه مرتوى، ويحتمل أن يكون من الرواية. قال الجوهري: رويت الحديث والشعر (رواية فأنا راوٍ في الماء والشعر¹) من قوم رواة، ورويته الشعر تروية حملته على روايته وأرويته أيضا.

ميّة: قال الجوهري: اسم امرأة، وميّ أيضا انتهى.

دمنة: قال الجوهري: الدمنة آثار الناس وما سؤدوا والجمع الدمن، تقول منه دمّن القوم الدار ودمّن الشتاء الماء (هذا من 2) البعر لأنه يقال له دمن، وفلان دمّن مال كما يقال إزاء مال، والماء متدمن سقطت فيه أبعاد الإبل والغنم، والدمنة الحقد والجمع دمنّ، ودمنت قلوبهم بالكسر ودمنتُ على فلان ضغنت انتهى، وكلام الناظم محتمل المعنيين.

لا تبتئس: قال الجوهري: أي لا تحزن ولا تشتك، والمبتئس الكاره والحزان؛ قال حسّان:

ما يقسم الله أقبل غير مبتئس منه واقعد كريما (ناعم) البال³

انتهى، وقيل معناه لا تجزع ولا تضجر.

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) كدرته.

3 أنظر: حسان بن ثابت. الديوان. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1994. ص. 192.

قضى: أي حكم الله وقدر في الأزل، وتقدم الكلام على اللفظة عند قوله: فصلت
قضاها، وقوله: فاقض على الولاء

أفاد: أعطى وأكسب. قال الجوهري: الفائدة ما استفدت من علم أو مال، تقول منه
فادت له فائدة أبو زيد أفدت المال أعطيته غيري وأفدته استفدته، وفاد المال لفلان
يفيد ثبت له انتهى.

جاد: سخا. قال الجوهري: جاد الرجل بماله يجود جودا بالضم فهو جواد، وقوم جود
كقذال وقُدل وإنما سكنت الواو لأنها حرف علة وأجواد وأجاود وجوداء، وكذلك امرأة
جواد ونسوة جود كنوار ونور انتهى، وتقدمت المادة عند قوله: سطحك جائد.

خداش: علم رجل. قال الجوهري: خداش اسم وهو خداش بن زهير انتهى.

رغد: قال الجوهري: الرغد بالكسر العطاء والصلة، والرغد بالفتح المصدر رَغَدْتُهُ أَرْغَدُهُ
رَغْدًا أعطيته أو أعنته والإرفاد الإعطاء والإعانة، والمرافدة المعاونة والتَّرافد التَّعاون
والاسترفاد الاستعانة، والارتفاد الكسب والتَّرفيد التَّسويد رغد أي سود وعظم انتهى.

سدادا: صوابا. قال الجوهري: السداد بالفتح الاستقامة والصواب وكذلك السدد
مقصور منه وأمرهم يجري على السداد، وقال سدادا من القول، والتسديد التوفيق
للسداد وهو الصواب والقصد من القول والعمل، ومسدد يعمل بالسداد والقصد،
والمسدد المقوم، وسدد رمحه خلاف عرضه، وسدّ قوله يسدّ بالكسر صار سديدا،
وإنه ليسد في القول فهو مسد يصيب السداد أي القصد انتهى.

حلا: جمع حلية. قال الجوهري: حليت السيف جمعها حلى كحلية ولحى وربما ضمّ،
وحلية الرّجل صفته وحليت الرّجل وصفت حليته.

التركيب:

يقول: بحر المتقارب له عروضان وستّة أضرب؛ وابن مرّ من شاهد العروض الأولى
وضربها الأوّل التّامين وهو:

فأمّا تميم تميم بن مرّ فالفاهم القوم رؤى نياما

تقطيعه:

فأمّا تميمين تميمب نمررن فألّفا هملقو مروى نياما

تفعيله:

[فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن1]

كلّه فعولن. ونسوة من شاهد ضربها الثّاني المقصور وهو:

ويأوي إلى نسوة يائسات وشعث مرضيع مثل السّعال

تقطيعه:

ويأوي إلانس وتنيا إساتن وشعثن مرضي عمثلس سعال

تفعيله:

[فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن2]

فعولن إلّا الضّرب فهو فعول. ورووا من شاهد ضربها الثّالث المحذوف وهو:

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

2 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

وأبني من الشعر شعرا عوبصا يُنسي الرواة الذي قد روي

تقطيعه:

وأبني منشع رشرع عويصن ينسر رواتل لذيقد روي

تفعيله:

[فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعل1]

فعولن إلا الضرب فهو فَعَلْ. وميّه من شاهد ضربها الزابع الأبتز وهو:

خليلي عوجا على رسم دارٍ خلت من سليمي ومن ميّه²

تقطيعه:

خليلي يعوجا عارس مدارن خلتن سليمي ومنمي يه

تفعيله:

[فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فل3]

فعولن إلا الضرب فهو فَلَ. ودمنة من شاهد العروض الثانية وضربها الأوّل

المجزوعين المحذوفين وهو:

أمن دمنة أقفرت لسلمي بذات الغضى

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

2 انظر: ديوان ابن عبد ربه الأندلسي، ص 171.

3 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

تقطيعه:

أمندم ننتأق فرت لسلمى بذائل غضى

تفعيله:

[فعولن فعولن فعل فعولن فعولن فعل¹]

فعولن إلا العروض والضرب فهما فعلاً. ولا تبتئس من شاهد ضربها الثاني الأبتىر

وهو:

تعفّف ولا تبتئس فما يقض يأتىك

تقطيعه:

تعففف ولاتب تئس فمايق ضيأتى كا

تفعيله:

فعولن فعولن فعل فعولن فعولن فل

وألفاظ البيت الثاني من شواهد الزحاف؛ فأفاد فجاد من بيت القبض:

أفاد فجاد وساد فزاد وقاد فزاد وعاد فأفضل²

وخدّاش من بيت التلم:

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

2 انظر: ديوان امرئ القيس. دار الكتب العلمية، ص 151.

لولا خدّاش أخذت جمالات سعد ولم أعطه ما عليها

ويروى زيد بدل سعد. وسداد من بيت النّرم:

قلت سدادا لمن جاءني فأحسنّت قولاً وأحسنّت رأياً

ولزم العوض في الضّرب الثّاني المقصور من حركة اللّام وهي أقلّ من زنة متحرّك لقول الأخفش حرف متحرّك أو زنته أو أقلّ من ذلك، وإنّما لم يعوضوا من الضّرب الثّالث المحذوف مع أنّه أحقّ به لأنّ الحذف في المتقارب زحف كما تقدّم، وفي الأبتّر لا يكون الواحد عوضاً عن أكثر منه. ولقّة الضّرب الثّاني من العروض الثّانية نفاه بعضهم وزعم الرّجاج أنّ مثل قوله: تعفّ ولا تبتئس - البيت - قليل في أشعار العرب وأنّ العروض الثّانية قليلة النّظير في كلامهم. قال ابن برّي: وحكى غير واحد للعروض الثّانية ضرباً أبتّر وبيته: تعفّ - البيت -، ومنه في مقبوضه:

أتيح له رزقه وليس بمختال

ومنه وهو غير معتمد على مذهب الأخفش:

ألا أيّها الرّبع أين أهلك أين هم

ويجوز في المتقارب خلط العروض الثّامة بالمحذوفة والمقصورة والمحذوفة بالبتراء، لتصرّف العرب فيه ولتوافق أجزائه وتقاربها، وأنشدوا لعبيد بن الأبرص:

هي الخمر تكتّى الطّلاء كما الذّئب يكتّى أبا جعده

وهو من المتقارب فأصلحه الخليل:

هي الخمر (يكتونها) الطلاء كما هو الذئب يكتى أبا جعه

وقال شيخنا أبو بكر: يحتمل أن يكون أسقط من البيت جزءاً واحداً فصار سباعياً
كما أسقط من السداسي جزءاً فصار خماسياً نحو قوله:

لمن الصّبي بجانب الصّحراء ملقى غير (ذي مهد)

فعلى هذا يكون من الضرب الأبتري، قال ويحتمل (خرم أول 1) نصفه الثاني نحو:

(شقت مآقيها) من أحر

وقطع همزة الوصل من الذئب انتهى.

فعلل هذا البحر القصر والحذف والبتر والجزء، وزحافه القبض والتلم والثرم؛ فالقبض
فيه حسن إلا أنه يمتنع في الجزء الذي قبل جزء الضرب المحذوف وهو هنا اعتماد -
هذا رأي الخليل -، وأجاز الأخفش والزجاج قبضه، والتلم والثرم قبيحان. وقال
بعضهم: حسن القبض لاعتماده على وتد قبله ووتد بعده ما لم يكن قبل جزء
العروض أو مقصوراً وهو محذوف أو أبتري ومقصور، وهو في المقصور أخف لقوله:

على رسم دار قفار (وقفت) ومن ذكر عهد الحبيب بكيت

ولم يذكر الخليل في المقصور اعتماداً، وكتب على الجزء المقبوض قبله مقبوض
حسن والأولى التزام الاعتماد فيه انتهى.

1 في المتن أول خرم. ومصححة على الهامش.

وقوله: أفاد فجاد؛ البيت فيه من البديع الموازنة بين جملة، ومثله بيت من المتقارب من عروضه وضربه المقصورين، قال ناظمه الإمام زين الدين المغربي أنه يشتمل على أربعين ألف بيت من الشعر، وثلاثمائة وعشرين بيتاً نبّه عليها ولخص حساب عددها وهو:

لقلبي حبيب مليح ظريف بديع جميل رشيق لطيف

فهو ثمانية أجزاء في ثمان كلمات، ويمكن أن تكون كل كلمة في مكان غيرها من الكلمات فتكون كل في ثمانية مواضع من البيت، والكلمتان الأوليان يتصور فيهما صورتان بالتقديم والتأخير ثم يحدث من الثالثة مع الأوليين ستة أشكال بأن تكون قبلهما وبعدهما، ثم تقلبهما وتضعهما قبلها وبعدها ثم تضعهما بينهما على التقديم والتأخير فتكون ستة، لأننا ضربنا الأوليين في مخرج الثالث اثنين في ثلاثة ثم تورد الرابع على الستة وكل منها ثلاثة فيحصل من كل صورة أربعة وهكذا.

وأما معنى تركيب كلماته فيحتمل أن يكون الضمير الفاعل بسبوا عائد على أولئك في البيت المتقدم؛ فهو يقول (اسم1) أولئك السادة لابن مر نسوة، وكان لميّه من هؤلاء النسوة حقد في قلبها عليهم قبل أن يسبوهنّ لكونهم أعداءهم، وبعد السبي أكّدوا ذلك الحقد وكثر عندها حتى رويت منه كما يُروى من الماء، فيا ابن مر لا تجزع ولا تحزن على ما أصابك من سبي نساءك، فكذا قضى الله وقدر في أزاله لأنّ كل شيء بقضاء وقدر: " ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إنّ ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم".

1 في (ب) أسر.

ويحتمل أن يكون رووا لميَّة دمنة أنّ ميَّة بكت من أجل سبي النسوة حتّى روت دمنتها بدموعها، وأسند الرّي إلى السّابّين لكون سبيهم سببا في الدّموع التي كان بها للرّي من الإسناد المجازي. ويحتمل أن يرتفع دمنة بالابتداء ولميَّة خبره والجملة محكية برووا من رواية الحديث، والمعنى سبوا نسوة وقالوا لميَّة من أولئك (النسوة دمنة قفر1) بعد السّبي. ويحتمل أن يكون المعنى نغصوا ابن مر فسبوا له نسوة وذكروه عهد محبوبته ميَّة فرووا لها دمنة مروا بها خالية فتحزن لأجل الأمرين، فقال له من يشفق عليه: لا تبتئس... إلى آخره. وقوله: أفاد - البيت - يحتمل أن يكون الذي (سلي2) ابن مر ابنا خدّاش برفد ابن مر أي بإعانتة التي أعاناه بها من التّصبير والتّسليّة، فأخبر مخبر عنهما مثنيا عليهما بذلك فقال أفاد ابنا خدّاش ابن مر فجادا عليه بإعانتة الصّادرة منهما له وهي تحريضه على الصّبر، فإنّها فائدة جليّة نافعة بنفسها بقولهما له لا تبتئس، فانتفع بذلك: "وذكر فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين". أو تشبيها لهذه المنفعة الحاصلة له بالموعظة بالإرفاد بالمال، ثم يقول ذلك المخبر عنهما المثني عليهما بذلك مخاطبا لابن مر: وقلت (أنا يا بن3) مر فيما مدحت به الرّجلين قولا صوابا مستقيما كما قالاه هما لك، وفي قولي وقولهما أي بسبب مقالة جميعنا (استحقاق حلي أو ماء وحسنة صادرة منك لنا جزاء لمقالتنا4) فيك؛ أمّا هما فلنصحك وأمّا أنا فللثناء عليهما بذلك، (ومنفعة5) ذلك كلّه عائدة

1 في (ب) النسوة قفرا.

2 في (ب) سبا.

3 في (ب) أتانا ابن مر.

4 في (ب) استخفاف خليلي أي أنه صدر منك أوصاف حسنة صادرة منك لتأخر مقالتنا.

5 في (ب) وحقيقة.

عليك. وقال بعضهم: دمنة من الضغن، فخصوا مية من المسبيات بمزيد ألم ونكال وهما آثار الحقد تتشأن عنه غالبا وتجرعت غصص ذلك، فكانت كمن يروى الماء أي مثل من (أوتيت1) بماء من محلّه أو مثل من استقى لها الماء على معنى روى، ولما كان هذا عظيما حمل ابن مرّ على الصبر وتحمل وتسليم الأمر لله الذي قدره في سابق علمه. ويحتمل أن يكون روى من رواية الشعر والحديث؛ نقلهما وحفظهما، والدمنة من الآثار والرّسوم، ولام لمية للتبليغ أي لمحِب مية. والمعنى ذكر لمحِب مية آثارها ومساكنها، ولا تبتئس تسليّة للمحب أي لا تكن على حالة اليؤس بعدها لذهابها الذي لا مطمع فيه، لأنّ الله قضاه انتهى ما ذكره في معنى البيت الأوّل. وأمّا الثاني فلم يسبك له معنى ولم يزد على ذكر لغته وإعرابه، غير أنّه قال في بعضه أي في ذلك السّداد حلا كائنة لنا منك، وهو تقدير إعراب، وتأمّل تخريج ما يتحصّل من معنى البيت الأوّل عنده.

وتتكبير نسوة ودمنة وسداد وحلى للتّعظيم، ويحتمل سدادا النوعية. ورووا في بعض تفاسيره من الكناية، وألفاظ البيتين من مراعاة النّظير وفي هذا البيتين وجميع الأبيات التي تقدّمت في الكلام على تفصيل البحور من قوله: أأجري غرورا إلى هنا اللّقب المسمّى بالتلميح؛ وهو أن يشير الكاتب أو الشّاعر في كتبه أو شعره إلى قصّة أو شعر كما فعل النّاطم، فإنّه يشير بكلمات في شعره إلى أبيات الشّواهد ومن ذلك قوله:

لعمر مع الرّمضاء والنّار (يلظي) أرق (وأعفى) منك في ساعة الكرب

1 في (ب) أرويت.

أشار إلى البيت المشهور:

المستجير بعمر عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار

الإعراب:

يحتمل أن يكون فاعل سبوا ورووا ضمير أولئك في البيت المتقدم، ويحتمل أن يكون ضمير السابين من حيث الجملة واللام في لابن مر للملك إن كان حالا من نسوة من نعت النكرة المتقدم عليها أو لشبه الملك، وإن تعلق بسبوا فهو للتعدية أولانتهاء ولام لمية إن كان من نعت النكرة المتقدم أو متعلقا برووا مثلها في ابن مر سواء، ولا تبتئس جملة إنشائية مستأنفة فلذا فصلها مما قبلها لكونها خبرية وفاعل قضى ضمير اسم الجلالة وكاف كذا اسمية نائبة عن مصدر قضى أو حرفية، وعاملها على الوجهين قضى وجملة أفاد مستأنفة فلذا قطعت أيضا، وأفاد وجاد يتنازعان في ابني خداش وبرفده. فعلى مختار البصريين يرتفع ابنا بجاد ويتعلق به برفده، ويجب أن يضمير الفاعل في أفاد ويحذف به المتعلق به وهو ضمير رقد لكونه فضلة ليس أصلها المبتدأ والخبر، ثم أنه قصر أفاد لضرورة الحكاية وإلا فالقياس أفاد أو نحوه في الاقتصار على حركة الضمير: فلو أن الأطباء كان حولي. وعلى مذهب الكوفيين يرتفع ابنا بأفاد ويتعلق به برفد ونضمير المرفوع والمجرور مع الثاني، إلا أنهما حذفوا لضرورة الشعر في المجرور ولذلك أو لالتقاء الساكنين في المرفوع وسدادا منصوب بقلت؛ إمّا لأنه في حكم المصدر لنيابته عنه والمصدر يعمل فيه فعل القول، وإمّا لأنه مفرد في معنى الجملة لأنه يؤدي معناها فينصبه القول. كما

يتعدى إلى الجملة على رأي من (أجاز ذلك فيه، ومنك¹) ولنا صفات لسداد وحلى مرفوع بأحدهما ويعمل باقيةا في ضميره، ويجوز أن يكون منك ولنا حالين من حلى من نعت النكرة المتقدم عليها، ويجوز أن يكون حلى مبتدأ خبره فيه ومنك لنا إمّا خبران آخران أو حالان من الضمير في الخبر المجرور وهو العامل فيهما، وجملة حلى صفة لسداد.

وقال بعضهم: إن تحمّل أفاد ضمير ابن مر مستترا وتعدى لاثنين تنازع فيهما مع جاد رفع بجاد أولهما، ووصل للثاني بالباء وهما ابنا ورفد وأضمر في الأول المهمل أي أفادهما، وإن تعدى لواحد وهو رفد تنازعا فيه واعمل فيه جاد. وإن لم يتحمّل ضمير فاعل تنازعا في ابنا أيضا والصواب أيضا رفعه بأفاد وبرفع جاد ضميرهما البارز وحذف لفظا لالتقاء الساكنين وهو ثابت خطأ، ويجوز العكس عند الكسائي. والضمير المخفوض برفد لخداش أو لابن مر والمخفوض بفي يعود على رفد أو خداش أو ابن مر أو سداد، ويتعلّق بقلت إلا أن أعدته على سداد فيتعلّق بالاستقرار أي في ذلك السداد حلى كائنة لنا منك، والجملة صفة سدادا، وإن علقت بقلت فهي ابتدائية لا تعلّق لها بما قبلها انتهى، وهنا انتهى القول في الدائرة الخامسة على رأي الخليل والجمهور والناظم وبتمامه نجز القول في الدوائر كلّها وأبحرنا والحمد لله كما هو أهله.

واستدرك الجوهري وكثير من المحدثين في تفكيك هذه الدائرة بحرا آخر سمّوه المتدارك وهو مقلوب المتقارب كما تقدّم، فيكون مبنيا من فاعلن ثمان مرّات. وسمّي

1 في (ب) أجاز ذلك ومنه وفيه.

أيضا المترادف والغريب وركض الخيل ومشى البريد والمتداني والمخترع وقطر الميزاب والعقال والخبب - وهو أشهر أسمائه - والمخلوع والشقيق والمحدث؛ فالمتدارك إمّا بكسر الراء اسم فاعل لكونه تدارك هو بالمتقارب أي تلاحق به، وإمّا بفتحها اسم مفعول لأنّه تدورك على الخليل. والمترادف (لترادف¹) أوتاده بعضها على بعض، والغريب لغرابته، وركض الخيل لقصر أجزائه وتقطع أبياته في الذوق والسّمع كركض الخيل، ومشى البريد لذلك أيضا، والمتداني لتداني بعض أوتاده من بعض كأحد القولين في المتقارب ولأنّه مرادفه، والمخترع لاختراعه بعد استقرار البحور أو ابتدائه من دائرة المتقارب، وقطر الميزاب لكون أجزائه على نسبة واحدة فهو في الصّوت كصوت قطر الميزاب وقيل لما قيل في ركض الخيل، والعقال بكسر العين منقول من عقال البعير لأنّ النطق بأجزائه يشبه وثبات البعير المعقول وبضمّها داء يصيب الدّواب في أرجلها فهي ترفعها وتضعها على نسبة واحدة كأجزاء هذا البحر، والخبب لسرعة النطق بأجزائه لكونها خماسية كسرعة مشي الخبب، والمخلوع لكون الخليل لم يعدّه من البحور أو العرب مع ظهور فكّه من دائرته ظهورا بيّنا فكأنّه باستحقاق عدّه من البحور كان منها ثمّ خلع، والشقيق لأنّه شقيق المتقارب، والمحدث لكون الخليل والأقدمين لم يذكروه وإنّما ذكره المحدثون أو لكون العرب لم تقل عليه وإنّما قال عليه المولّدون. فهذه ثلاثة عشر اسما، وكثرة أسماء الشّيء تدلّ على مزيد الاعتناء بشأنه بحسب الاستقرار، فلذا أثبتّه كثير من أهل هذا الفن وتفنّنوا فيه وفرّعوا منه وتصرفوا فيه تصرفات كثيرة، وظاهر كلام بعضهم أنّ بعض الأسماء المتقدّمة ليست له (من

1 ساقطة من (ب).

حوث¹) كونه بحر بل بحسب حالة تعرض له من التّغيير، وإنّما أهمله الخليل لقلّته عند العرب ودخول الإعلال في الأوتاد حشوا في النّادر الذي أتى منه، والمضارع والمقتضب (وإن ندر لکنهما²) أتيا على القياس في كلّ ما أتى منهما. وقال الزّجاج امتنع لأنّه لو جاء على فاعلن لجاز حذف كل ساكن فيه يعني في السّبب، فلا يبقى فيه سبب إلاّ أعل ويصير على فعلن وهذا احتجاج ضعيف. وهو مثنّى مبني من فاعلن مستعمل على أصله، وله ثلاث أعاريض وأربعة أضرب؛ فعروضه الأولى تامّة سالمة من الخبن لها ضرب مثلها وبيته (وزعم ابن رشيق أنّه قديم³):

لم يدع من مضى للذي قد غبر فضل علم سوى أخذه بالأثر

ومنه:

يا بني عامر قد تجمّعتم ثم لم تدفعوا الضّيم إذ جنّتم

ويروى ثم لم تبعثوا. ومنه:

جاءنا عامر سالما صالحا بعدما كان من عامر

العروض الثّانية مخبونة لها ضرب مثلها وبيته أنشده الخولاني للعرب:

كُرّة طُرِحَتْ لِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ لِرَجُلٍ

ومنه للعرب أيضا:

1 في (ب) من حيث.

2 في (ب) وإن ندرا لكونهما.

3 ساقطة من (ب).

زمت إبل (للبين) ضحى في غور تهامة قد سلكوا

العروض الثالثة مجزوءة مخبونة لها ضربان: ضرب مثلها وبيته:

أنسيت زيارتها ومدامعها تكف

الضرب الثاني مقطوع:

لك نحمد يا صمد أبدا ولك الشكر

هذا ما نسب للعرب من هذه العروض، وأمّا ما اعتري أجزاءه التّشعّيث فروى منه
لعلي رضي الله عنه:

إنّ الدّنيا قد غرّتنا واستغوتنا وستهوتنا

لسنا ندري ما قدّمنا فيها إلّا لو (قد متنا)

ومنه:

مالي مال إلا درهم أو (بر دوني) ذاك الأدهم

والتّشعّيث في هذه الأبيات غير مقيّس، إلّا أنّه من ادّعاء القطع والإضمار [ولم1]
يستعمله معتبر والمحدثين إلّا (فعل ساكن العين فعل2) مكسورها أو ساكنها مرّتين ثمّ
مكسورها مرّتين، ولا يأتي ساكنها في عروض ولا ضرب زحافا وإنّما دخل التّشعّيث
كلّ أجزاءه، وسبيله أن لا يدخل إلّا في عروض أو ضرب لأنّ الحذف زحف في

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) فعلن ساكن العين فعلن.

مقلوبه لقلّة الزّحاف وهو علّة وهي موجودة هنا، بل هذا أقلّ زحافاً من المتقارب لأنّه يدخله التّلم والتّرم وهما زحاف على رأي وهذا لا يدخله إلاّ الخبن؛ فالتّشعيب فيه أقرب لأنّه زحاف على رأي. ولمّا كان الحذف علّة لم ينقل عن العروض، والتّشعيب زحاف فأدخل كلّ البيت ولم يسلم فاعلن في هذه العروض إلاّ قليلاً؛ أنشد الجوهري:

من مال إلى الدنيا (وصبا) قد أمعن في الدّنيا طلباً

خذ ما يبقى كي لا تشقى وابغ الحقّ ودع اللّعبا

وأتى فعلن بسكون العين في العروض زحفا واستثقل، ولم يقع لعروضي معتبر ومنه قول الحصري:

يا ليل (الصبا متى غدة أقياس) السّاعة موعدة

(رقد) السّمار فارقه أسف (اللبين) يردّه

ومنه قول أبي بكر بن محيو:

أبناء الدّين لقد سعدت عين برؤائك تكتحل

أعطيت سداد الرّأي فلا وهنّ يعروه ولا خلل

(نفده) بمالك من أمل فالنّصر بشأنك (مهتبل)

ومرّ الأيام ولا حرج فالدهر لأمرك ممتل

ومنه:

يا ربيع تعاهدك القدم زما فخلت منك الرّسم

وبقيت بلاقع موحشة تبكي لتوحشك الديم

وزحاف هذا البحر الخبن وهو مستخف حسن، والتشعيث وهو ثقيل إن توالى في جزأين وهو في العروض قبيح جداً إنما هو من الإقعاد، والخبن في الخب قبض في المتقارب وهما حسنان. وحكوا للمجزوءة ضرباً مرفلاً:

دار سعدى ببحر عمان قد كساها البلى الملوان

ويروى بجسر بدل ببحر. وضرباً مزالاً:

هذه دارهم أقفرت أم زبور محته الدهور

ويروى دمنة بدل دارهم. هذا بعض الكلام في المتدارك.

تتميم:

قال الخليل وغيره: للعرب نوعان من الشعر: أحدهما المخمس: وهو ما اختلطت قوافيه واختلفت، وكانت (حيّزاً حيّزاً1).

الثاني المسمط: وهو ما كان أنصافاً على قواف تجمعها قافية واحدة، ثم يعاد لمثل ذلك حتى تنقضي القصيدة - قاله الخليل -.

وقال ابن رشيق: المخمس أن يؤتى بخمسة أقسام على قافية واحدة ثم بخمسة أخرى على قافية أخرى إلى تمام القصيدة؛ هذا أصله. وقد يستعمل على أقل من خمسة أو أكثر؛ أنشد الزجاج:

1 في (ب) جزءاً جزءاً.

سقى طلالا بحزوى هزيم الودق أحوى

عهد نافيه أروى زمانا ثم أقوى

وأروى لا كنود فيها ولا صدود

لها طرف صيود ومبتسم برود

(لين) شط المزار بها ونات ديار

فقلبي مستطار وليس له قرار

وهذا الوزن يحتمل أن يكون من مرّيع الوافر المقطوف أو من المضارع المقبوض المكفوف، وكلاهما شاذ. والمسمّط أن يؤتى ببيت مصرّع ثم بأربعة أقسام على قافية واحدة غير قافية البيت الأول، ثم يعيد قسما واحدا من مثل ما ابتداء به وزنا وقافية؛ شبه السّمّط الذي ينظم جواهره في أخياط ثم تردّ الأخياط إلى حبة واحدة ثم يفرق وينظم كلّ خيط على انفراده ثم يجمع أيضا نحو:

توهّمت من هند معالم أطلال عقّاهن طول الدّهر في الزّمن الخالي

مربع من هند خلت ومصايف يصيح بمغناها صدى وعوازف

وغيرها هوج الرّياح العواصف وكلّ مسف ثمّ آخر رادف

بأسمح من نوى السّماكين هطال

وهذا الذي جرى عليه اليوم اسم المخمس، قال ابن رشيق: وربّما كان التّسميط بأقلّ من أربعة نحو:

خيال هاج لي شجنا فبتّ مكابداً حزنا
عميد القلب مرتها بذكر اللّهُ والطّرب
سبنتي ظبية عطلّ كأنّ رطابها عسل
ينوء بخصرها كفل (كميل) روادف الحقب

ومن الشّعْر نوع ثالث يسمّى القادوسي لم يذكره الخليل وذكره غيره شبّه بقواديس
السّانية لارتفاع بعض قوافيه في جهة وانخفاضها في جهة نحو:

كم للدمى الأبرار بالحسن من منازل
(بمهجتي للوجد من تذكّارها منازل1)

معاهد غيرها (سواكب) الهواطل
لما نأ ساكنها فأدمعي هواطل

وقد اخترع المحدثون نوعاً من الشّعْر يسمّى الدّوبيت وأكثروا منه لعذوبته حتّى أخلّوا
فيه بالوزن، ووضع له ابن المرّحل السّبتي ميزاناً يرجع إليه عند الاختبار ويعمل عليه
حالتى الضّرورة والاختيار، وذكر أنّه مثمّن مبني من فعلن ساكن العين متفاعلن
فعلولن فعلن بتحريك العين على هذا التّرتيب ومثلها. وجعل له خمس أعاريض وسبعة
أضرب؛ فعروضه الأولى فعلن وهي التّامة الثّقيلة، سمّاها تامّة لسلامتها من الجّزء
وثقيلة لحركة العين، ولها ضربان مثلها وبيته:

1 ساقط من (ب).

قالوا ومقالهم يثير الشجنا والقلب يذوب عن سقام وظنا

ومذال وبيته:

عودوا وتعطفوا على قلب كئيب لو (جيب) لبان (فيه حزن ونجيب)

الثانية فعلٌ وسماها تامّة خفيفة لعدم الجزء وسكون العين، ولها ضربان مثلها وبيته:

ما أشوقني إلى نسيم الرّند يشفي كبدي إذا أتى من نجد

ومذال وبيته:

حالي بوصال سيدي نعم الحال جيدي فحلي بوصاله جيد حال

فهذه أبيات مصرّعة محتملة أن تكون أبياتا أو أشطارا، وكثيرا ما يستعملون هاتين العروضين أشطارا مرّعة كقوله في النّقيلة:

إن كان عهد وصلكم قد درست فالروح إلى سواكم ما أنست

أغصان قلبي بهواكم غرست متوا (بلقاكم وإلا يئست)

وفي الخفيفة:

لا أسمع عدلكم فخلّوا عدلي ما أعذب في الغرام طعم القتل

إن طلّ دمي فكم قتيل مثلي قد ضرج باللّحاظ لا بالنّبل

العروض الثالثة فعولن وهي (المجزوءة¹)، لها ضرب مثلها وبيته:

1 في (ب) المجزوءة المحذوفة.

(فيه إرشا إذا تتنى من قامته الغصون تخجل

العروض الرَّابِعة فعَلُ ساكنة اللَّام وهي المجزوءة المحذوفة، لها ضرب مثلها
وبيته:1)

لله معاهد الحمى ما أحسنها مع الدّمي

العروض الخامسة متفاعلن وهي المشطورة، لها ضرب مثلها وبيته:

أهلا بخيالكم من لي بوصالكم

والرَّابِعة والخامسة من اختراع ابن المرّحل؛ قال: ويدخل في الخامسة الوقص فتصير
إلى مفاعلن فيخفّ وزنه ويأتي على مثل قوله:

من لي يا غيد كالغصن أمدل يروح نحوه قلبي (ويقتدي)

يا ليته سرى من غير موعدي

فهذا آخر الأعاريض التي وضعها ابن المرّحل؛ قال: ويلحقها ثلاثة أسماء: الإلحاق
والإسقاط [والتخفيف]. فمن الإلحاق الإذالة وتقدّمت، ومن الإسقاط الحذف وهو
إسقاط2] لن من مفعولن والخبين وهو إسقاط الثاني الساكن من فعلن كقوله:

فوا قلقي من الأراقم

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة، وأثبتها من (ب).

وهو خبن قبيح إذ لا وتد في (الجزء1) يعتمد عليه، ومن التّخفيف الإضمار وهو إسكان الثّاني المتحرّك من متفاعِلن كقوله:

رفقا رفقا على محب دنف

ومن التّخفيف والإسقاط معا (الوقص حذف2) حركة التّاء من متفاعِلن تخفيفا وحذفها بعد تسكينها إسقاطا؛ فكأنّه اجتمع فيه إضمار وخبِن، وهو خاص بالعروض الخامسة وحسن فيها. وظهر من نظم ابن المرّحل ضرب آخر مرّقل لم يذكره وهو:

للحسن على موثق وهو قلادة لا أبرح أبتغي من الحبّ زيادة

ووضع بعضهم في الدّوبيت تاليفا لبيبا استدرك فيه أعاريضاً وضروباً (لم يذكرها ابن المرّحل وأنهى عروضه لإحدى عشرة وضعها ضرباً3) وزعم أنّه مأخوذ من الكامل بطريقة تكلفها، ووضع له أسماء علل وزحاف على نحو ما رآه ونبّه على الخلل الواقع في أوزانه والله المستعان.

فالأضرب سجح والأعاريض لدنة والأبحر يهمي و الدوائر هي الهدى

وقل واجب التغيير أضرب بحره وجائزه جنس الزّحاف كما انبنى

وخذ لقب المذكور ما شرحته وضع زنة تحذو بها حذو من مضى

المفردات:

الأضرب: جمع ضرب وهو آخر أجزاء البيت الذي هو الكلمة الأخيرة من كلماته.

1 في (ب) الخبن.

2 في (ب) الوقص وهو حذف.

3 ساقطة من (ب).

الأعاريض: جمع عروض على غير قياس، وقياس جمعها على اعتبار ثانياتها عرض كقلوص وقلص. وفي التسهيل يطرد فعل في فعول إلا بمعنى مفعول وعروض من ذلك. ويحتمل أن يقال أنه منه، لأنها معروض عليها الضروب وكأن أعاريض جمع (أعرائض¹) مرادف عروض. وقيل جمع أعراض جمع عرض فهو جمع الجمع؛ وكونه جمع عروض هو الذي قدّمنا عن الجوهري في أول بيت من هذا النظم، وكذا ذكره سيبويه لأنه جعله مما جاء جمعه على غير ما يكون في مثله، ومثله بحديث وأحاديث وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطير. والمراد بالعروض هنا آخر جزء من النصف الأول من البيت، وتقدّم تفسيرها وتفسير الضرب في قوله: وقل إلى آخر الصدر - البيت ..

سجح: الظاهر أنه بضم السين والجيم وتسكين (الجيم²) لغة أو تخفيف جائز ومعناه على قدر واحد، ووردت اللفظة لغير هذا المعنى لكن أظهر معنيها في البيت هذا، وكونه جمع أسجح كما رأى بعضهم فيه نظر لأنه ليس أفعال مقابل فعلاء. قال الجوهري: الإسجاح حسن العفو؛ يقال: ملكت فاسجح، ويقال: إذا سألت فاسجح، أي سهل ألفاظك وارفق، ومشية (شجح سهلة، والشجيجة العطية³)، ووجه أسجح بين السجح معتدل، وخلّ له عن سُجْح الطريق بالضم أي وسطه، وبنى القوم بيوتهم على سجح واحد وسجحة واحدة أي على قدر واحد انتهى.

1 في (ب) أعريض.

2 في (ب) الحاء.

3 في (ب) سجح سهلة والسجيجة الطبيعة.

لدنة: فعلة من اللدونة، واللدانة اللين؛ تقول لدن بضم الدال فهو لدن والأنثى لدنة.
وقال الجوهري: رمح لدن ورماح لدن بالضم، والتلدن التمكث تلدظظجن عليه إذا
تلكاً انتهى. ومن شواهد أهل النحو:

(لدن يهز) الكفّ يعسل منته فيه كما عسل الطّريق الثّعلب

الأبحر: جمع بحر الشّع وتقدّم وجه تسميته بحر.

يهمي: يسيل وصدّره (بالياء1) لضرورته إلى إفادة المعنى الذي قصد من الرّمز على
حدّ قوله: ولا أرض أبقل أبقالها، والأصل تصدير هذا المضارع بالتاء للمؤنث لأنّ
الإسناد إلى ضمير الجمع المكسّر كالإسناد إلى ضمير المؤنث. قال الجوهري: همي
الماء والدّمع يهمي هميا وهميانا سال انتهى.

والدوائر (والهدى2): تقدّما.

والقصد الأوّل عند الناظم من البيت الأوّل الرّمز ببعض حروف كلماته، ونقط السّين
في اصطلاحه ستون والجيم ثلاثة، ورمز بالحرفين في قوله: سجح على أنّ جميع
ضروب البحور كلّها ثلاثة وستون ضربا إلى ذلك تنتهي، ورمز باللام ونقطها ثلاثون
وبالدال ونقطها أربعة في قوله: لدنة على أنّ جميع أعاريض البحر ينتهي عددها إلى
أربع وثلاثين عروضاً، وبالياء ونقطها عشرة وبالهاء ونقطها خمسة في قوله: يهمي
على أنّ مجموع البحور خمسة عشر لا زائد عليها عنده، ورمز بالهاء من هي على

1 في (ب) بالياء المثناة من تحت.

2 مكتوبة الدهى في المتن ومصححة الهدى على الهامش.

أنّ مجموع دوائر البحور خمسة وسكّن التّائزم ياء هي على لغة قيس وأسد وحذفها لالتقاء الساكنين.

واجب: ثابت لازم. قال الجوهري: وجب الشّيء لزم يجب وجوبا، وأوجبه الله واستوجبه أي استحقّه، ووجب البيع يجب جبة وأوجبت البيع فأوجب انتهى.
التّغيير: تقدّم.

جائز: مقابل اللّازم، والجائز شرعا هو الذي استوى فعله وتركه، والجائز عقلا ما لا يمتنع وجوده وأصله من قطع المسافة. قال الجوهري: جرت الموضع أجوزه جوازا سلّكته وسرّت فيه، وأجزته خلفته وقطعته وأنفذته، والاجتياز السلوك انتهى.
جنس الزّحاف: تقدّم.

انبنى: انفعل من البنيان، وتقدّم أيضا.

وخذ لقب: تقدّم.

والمذكور: معناه بيّن وتقدّم أيضا.

شرحته: بيّنته. قال الجوهري: الشّرح الكشف، شرحت الغامض فسّرته، ومنه تشريح اللّحم وشرح الله صدره للإسلام فانشرح انتهى.

صُغ: أمر من صاغ الشّيء علّمه. قال الجوهري: صغت الشّيء أصوغه صوغا، ورجل صائغ وصوّاغ وصيّاغ أيضا في لغة أهل الحجاز، وعمله الصّيّاغة، (وصاغه

الله صيغة حسنة أي خلقه، وهذا صَوْغٌ هذا إذا كان على قدره¹، وهما صيغان أي سيان، وفلان يصوغ الكذب استعارة، وفي حديث: "كذبة كذبها الصّواغون" انتهى. قلت: كأنه فهم أنّ معنى الحديث كذبها الكذّابون، ويحتمل أن يكون نسبة للصّواغين لما علم من اعتيادهم للكذب كسائر الصّناع. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنّ في كلام النّاطم نسخة أخرى وهي ضَعٌ؛ أمر من وَضَعَ فَعِلَ بِهِ كَمَا فَعِلَ بِالْأمر من خذ ومر، وتقدّم.

زنة: فعلة من الوزن، وأصله وزنة فحذفت الواو. (قال الجوهري: وزنت الشيء وزنا وزنة ووزنته وزنت له، وهذا يزن درهما ودرهم²) وازن ووازنت بينهما موازنة ووزانا، وهذا يزن ويوازن هذا أي على زنته أو محاذيه، واتّزن المعطي واننقد الأخذ وهو افتعل قلبوا الواو تاءً وأدغموا انتهى.

تحذو حذو: أي تفعل فعل، أي مثل فعل، وهو من حذوت النّعل بالنّعل حذوا. قال الجوهري: إذا قدرت كلّ واحدة على صاحبها يقال: حذو القذة بالقذة، واحتذى مثاله أي اقتدى به انتهى.

التركيب:

يقول: إن أضرب بحور الشعر كلها ثلاثة وستون ضربا، وأعاريضها كلها أربع وثلاثون عروضاً، والأبحر كلها خمسة عشر بحراً، والدوائر التي ترجع إليها البحور كلها خمس. وقد تقدم له التنبيه على عدد البحور والدوائر تفصيلاً، وعلى عدد

1 ساقطة من (ب).

2 ساقطة من (ب).

الضروب والأعاريض جملة، (لكن¹) لما نص هنا على عددهما بالتفصيل ضم إلى ذلك النص على عدد البحور والدوائر ليكون هذا البيت كالفذلكة في الحساب؛ وكأنه لما فرغ من الحديث على علم العروض إجمالاً وتفصيلاً، نبّه بهذا البيت على أن عدد أنواعه التي يتحدث فيها، وهي الضروب والأعاريض والبحور والدوائر كذا. وتقدير كلامه والأضرب نقط أولي سجح أي الحرفين الأولين من كلمة سجح، وعدد الأعاريض نقط أولي لفظ لدنة، وعدد الأبحر نقط أولي كلمة يهمي، وعدد الدوائر نقط أولي كلمة هي. فإن قلت ومن أين يعلم اقتصاره في الرمز من الكلمة المذكورة على ما ذكرتم من الحروف ولعلّ الكلمة كلّها رمز؛ قلت: أما أنه اعتمد في هذا وفي جميع الكتاب على مخالفة خط حروف الرمز لخط غيره. إمّا باختلاف القلمين أو (الصبغين²) كما هو الموجود في النسخ، وعلى هذا فلا بد من اعتماد على الرواية في النسخ وهذا ضعيف متكلف. أو يقال إنّ هذا البيت لما كان تجميلاً لما فصل قبل اكتفى بذلك، ولذلك قال: وخذ لقب المذكور مما شرحت، وقد شرح أعاريض كل بحر وضروبه، وقد قدم البحور والدوائر وهذا أصح وأقوى في الجواب، ويكون كقوله قبل: وما حشوه ملغى (دناه ارفع لا القصا³)؛ وكان حقه على عادته في (مراعاة⁴) ترتيب اللف والنشر أن يبدأ بذكر الدوائر ثم البحور ثم الأعاريض ثم الضروب كما قدم في التفصيل، لكنه عكس هنا نحو: "يوم تبيض وجوه وتسودّ وجوه فأما الذين اسودّت". وكأنّه فيما تقدّم من التفصيل ذكر الأصل ثم ما يتفرع عنه، وذكر هنا بعدما بيّن ذلك

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) الصنفين.

3 ساقطة من (ب).

4 مكتوبة على الهامش.

ردّ الفروع إلى الأصل، فذكر الضروب ثم أصلها القريب إليها وهي الأعاريض، وذكر الأبحر ثم الدوائر التي هي أصلها، فكأنه يشير إلى الأصل الذي منه المبدأ وإليه المنتهى وعبر بجمع القلّة في قوله: الأضرب والأبحر، مكان جمع الكثرة مجازاً لأنّ الوزن لم يتأتّ له إلاّ كذلك ولأنّ كلاً من الجمعين يستعمل في مكان الآخر، ولأنّ جمع القلّة إذا عرف تعريف الجنس عمّ، فيساوي جمع الكثرة في مطلق الكثرة ويزيد. وعبر بجمع الكثرة الذي هو غاية بناء جموعها وهي الدوائر محل جمع القلّة مجازاً أيضاً لما ذكر، ولأنّ الدوائر وإن كانت خمسا إلاّ أنّ أجناس البحور التي اشتملت هي عليها وأنواعها وأشخاصها كثيرة، لأنّ مدار ذلك كلّها عليها فهي كثيرة في المعنى وهذا ينبغي أيضاً أن يراعى في الأعاريض فإنها وإن كانت أقلّ من الأضرب إلاّ أن مرجعها إليها وعليها تتبني. وفي كلام الناظم بسبب اختلاف هذه الجموع نوع معادلة لإتيانه بجمعي قلّة وجمعي كثرة في بيت، وجعل جمع القلّة للمعدود الأكثر وجمع الكثرة للمعدود الأقلّ بالنسبة إلى مقابله ليحصل لكل نوع قلّة وكثرة؛ فالأضرب قليل أو أقلّ من حيث الصيغة كثير أو أكثر من حيث المدلول والأعاريض بالعكس، (والأبحر أيضاً أقلّ من الدوائر من حيث الصيغة أكثر من حيث المدلول¹) والدوائر بالعكس. وأيضاً الفرع وإن كثر قليل بالنسبة لأصله كما في الأضرب مع الأعاريض والأبحر مع الدوائر، فنسبة الأضرب إلى الأعاريض كنسبة الأبحر إلى الدوائر، ففي وضعه لصيغ هذه الجموع في البيت نوع من الأربعة الأعداد المتناسبة وإنما تعددت الأعاريض والضروب إلى ما ذكر لاختلافها بحسب تغيرها وسلامتها، فسميت كل صورة من صور التغيير أو السلامة عروضاً إن كانت

1 ساقطة من (ب).

في آخر النصف الأول وضرباً إن كانت في آخر النصف الثاني، وإنما كانت الضروب أكثر من الأعراب لأن الضروب أواخر وهي محل التغيير ولذا وقعت أسماء الزيادة كلها في الضروب دونها، وإنما علم حصرها في العدد المذكور باستقراء الخليل رحمه الله ذلك من شعر العرب وزاد غيره أعراباً وضروباً كما مرّ في تفصيل القول في البحور. وأما البحور فتقدّم في قول الناظم: وأنواعه قل خمسة عشر؛ إن الجوهري ردّها إلى اثني عشر منها المتدارك. وأمّا الدوائر فلا خلاف بين القائلين بها أنّها خمس كما قال، وأنكر بعضهم الدوائر وجعل كل شعر قائماً بنفسه وأنكر أن تكون العرب قصدت شيئاً من ذلك، وقال إنما نطقوا بالمديد مسدّساً وبالبيسط فعلم في العروض وبالوافر فعولن فيها وبالهج والمقتضب والمجتث مربعات، ومن لنا بأنّ أصل عروض الطويل مفاعيلن بالياء وأن المديد من ثمانية أجزاء وأنّ فعلم في البسيط أصله فاعلم وأن عروض الوافر مفاعلتن ثم صار فعولن إلى غير ذلك، والأكثر على خلاف هذا الرأى لأن حصر جميع الشعر في الدوائر المذكورة. (إطراد جريه 1) فيها [أدل 2] على ما اختص الله به العرب دون غيرهم، فكان ذلك (سراً 3) مكتماً في طباعهم اطلع الله عليه الخليل واختصّه بإلهام ذلك وإن لم يشعروا هم به ولا نووه، كما لم يشعروا بقواعد النحو وأصول التصريف؛ فالتثمين في المديد والتسديس في الهج والمضارع وغيره من المجزوءات أصل مرفوض لهم، كما رفضوا أصولاً كثيرة في كلامهم في النحو واللغة. وإذا تطرّق الشك في ذلك إلى الشعر تطرّق إلى الكلام، فيختل قانون كلام العرب وميزانه الذي يوزن به؛ وذلك

1 في (ب) وإطراديه.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 ساقطة من (ب).

يؤدّي إلى عدم التّوثق بالكلام العربي، وفي فتح هذا الباب إبطال للشريعة واجتثاث لها من أصلها نعوذ بالله من الضلال بعد الهدى.

وأما معنى تركيب كلمات البيت فهو يقول أضرب البحور على قدر واحد لا يختلف لما تقدّم من لزوم العلة، وأعاريضها لينة سهلة لأنها تقبل أن يبني عليها ضروبها والأبحر يسيل ما يبني من أشخاص أبياتها ولا ينقطع كما يسيل أشخاص ماء البحر ولا ينقطع، وهذا التشبيه متمكن في البحر الجاري كالنيل والفرات وفي الراكذ لأنّ أمواجه تسيل ولا تنقطع، والدوائر هي التي يهتدى بها تمييز أصل البحور فإنّ منها تنشأ ولولاها ما عرف أصل البحر ولا تامّه ولا مجزؤه ولا مشطوره ولا وافيّه. ويحتمل أن يكون المعنى الأضرب وجوه حسنة سهلة من قولهم وجه أسجح والأعاريض لينة، ولما كانت أصل الضروب وصفها باللين الذي هو أخصّ من السهولة؛ فكأنّه يقول والأعاريض ألين سهولة (وحسنا¹) من الضروب. فإنّ حسن الضروب مستفاد منها، والأصل أقوى من الفرع وباقي البيت على ما تقدّم. ويحتمل أن تكون ألفاظ البيت من التّوريات ومعناها القريب ما أراد من هذا (الفن والبعيد إخبار عن²) صفات السفر في البحر، فالمراد بالأضرب أوجه السّفر فيه أو النّواحي التي يسافر إليها، ولا يبعد أن يراعى في اللفظ معنى الضرب في الأرض، ومنه: "وإذا ضربتم في الأرض"، والمعنى أوجه السّفر في البحر على قدر واحد أو النّواحي التي يسافر إليها فيه على قدر واحد لا تتفاوت فيها المسافات بحسب مساحة سطح

1 في (ب) صناعة.

2 في (ب) القول إخبارا من.

الماء، بل بحسب المراكب (والأرواح¹) والرؤساء وقصد السائر، أو هما حسنان لا مشقة فيهما بخلاف البر فإن المسافات فيه مختلفة بالقرب والبعد والحزونة والسهولة وغير ذلك، ومثل هذه الوجوه في البحر نادر، وفي البر أيضا مشقة السير وغيره. والأعاريض أي الرياح التي تعرض، وتسيير المراكب لينة طيبة، والأبحر يسيل ماؤها فيعين على زيادة سير المراكب لا كالركادة التي لا تتحرك. والدوائر هي الهدى أي دوائر السماوية التي تدور إلى أن تثبت إلى جهة القبلة هي التي يهتدي بها السائرون في البحار. ومن الغريب الاتفاق أني رائم (زمن²) كتبي لهذا المحل السفر في البحر، قاصدا حج بيت الله الحرام وزيارة مولانا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، ورضي الله عن جميع آله وأصحابه السادة الأعلام يسر الله علينا من ذلك ما قصدناه ووقفنا لما فيه رضاه ممّا تركناه أو آتينا.

وقوله: وقل واجب إلى آخره يعني أنّ التّغيير الواجب كائن أو حال في أضرب ذلك البحر الذي يلحقه ذلك التّغيير، أو كائن في أضرب بحر الشّعْر فالضمير المخفوض ببحر يعود إمّا على التّغيير الواجب أو على الشّعْر بالإطلاق، وواجب التّغيير من باب إضافة الصّفة إلى الموصوف أي التّغيير الواجب ومنه:

إنّا محيوك يا سلمى فحيينا وإن سقيت كرام النّاس فاسقينا

1 في (ب) الأرياح.

2 في (ب) من.

أي النَّاس الكرام، ومثله سحق عمامة وجرّد قطفة (وسمن1) سربال. ويحتمل أن يكون أصل الكلام ومحل واجب التّغيير أضرب بحر التّغيير أو أضرب بحر الشّعْر، ومعنى التّغيير الواجب هو الذي إذا حلّ ضرباً من ضروب أبيات القصيد وجب أن تكون ضروب تلك القصيدة كلّها كذلك، (وهو من تغيير العلل اللازم كما تقدّم. وهذا الحكم موجود أيضاً2) في تغيير الأعاريض؛ فإذا تغيّرت عروض بيت من قصيدة بقطع أو قصر أو حذف ونحوها وجب أن تكون أعاريض أبيات القصيدة كلّها كذلك، وإنّما لم ينص الناظم على هذا كما فعل في الضّروب لأنّ العروض الواحدة يكون لها أضرب متعدّدة، فتتحد العروض مع تعدّد الضّرب فيظهر التّغيير في الأضرب دون العروض. كذا قال الشّريف.. وقال غيره: خصّ الضروب بالذّكر في هذا الحكم إمّا لأنّها فرع الأعاريض ولذا سمّيت ضروباً أي أنواعاً منها والفرع يستلزم الأصل فهي داخلة في معنى لفظه، وإمّا لأنّ تغييرها أظهر من تغيير العروض لكثرتها انتهى.

قلت: جوابه الثّاني هو جواب الشّريف لأنّ ظهور التّغيير في الضّروب لا يوجب مساواة الأعاريض لها في حكم وجوب التّغيير، بل يوجب نفي ذلك لأنّ من شرط القياس المساواة في علّة الحكم إن كان (من قياس3) المساواة أو كونها أقوى في الفرع إن كان من قياس أخرى، وظهور التّغيير في الأعاريض لا يساوي ظهوره في الضّروب ولا يزيد عليه بل هو أقلّ ظهوراً منه، فكيف يقال ذكره للحكم في الضروب يؤخذ منه الحكم في الأعاريض؟. فإن قلت إنّما بيّنا وجه تخصيص الناظم الضّروب

1 في (ب) وسمل.

2 ياقطة من (ب).

3 في (ب) قياساً بقياس.

بالذّكر خاصة لا أنّهما إلّتما عهدة أخذ الحكم من الضروب في الأعاريض وهذا ظاهر من لفظهما؛ قلت فيبقى الاعتراض على الناظم في تخصيصه الضروب بهذا الحكم، وقول غير الشّريف في الجواب الأوّل أنّ الضّروب فروع الأعاريض فتستلزمها فتدخل في معنى لفظه فاسد. أمّا أوّلا فلائّه يلزم أن لا توجد العروض إلّا مغير بتغيير الضّرب ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم، وأمّا ثانيا فلائّه لا يصحّ قوله ثانيا. وقول الشّريف أنّ تغيير الضّروب أظهر لكثرتها لأنّهما إذا تلازما لم تظهر أكثرية، ويمكن أن يجاب عن الناظم بأنّ الموافقة في التّغيير إنّما وجبت في الضّروب من أجل أنّها محلّ القافية التي من أجلها كان الشعر شعرا مطلقا ومقيّدا لأنّها أحد أركان حقيقته على ما تبين أوّل هذا المجموع، ولاشكّ أنّ أعاريض البحور هي كالأنواع لها التي لا يمكن أن توجد بدونها وإنّما تنوّعت بما تلزمه من التّغيير أو السّلامة التي حكموا عليها للزومها بحكم العلة، فإذا تغيّرت عروض من بيت واحد من القصيدة قيل إنّ تلك القصيدة من عروض كذا من بحر كذا ولا بدّ أن تكون أبيات القصيدة كلّها كذلك ليتحقّق كونها من أشخاص النوع المعين. ولو جاز فيها اختلاف الأعاريض لاشتملت على أنواع كثيرة، والقصيدة لا تكون إلّا من نوع، والحاصل أنّ الناظم نظر إلى العلة؛ فإذا وجب اتّفاق الضّروب في التّغيير لتكون الأبيات قصيدة واحدة من نوع معين، (فلاّن1) يجب اتّفاق الأعاريض فيه لذلك أحرى وأولى لأنّ اختلاف الأصول أقوى في الدّالة على تباين الحقائق من اختلاف الفروع والأعاريض أصول الضّروب لانبنائها عليها فتأمّله فإنّه يدقّ فكلامه على هذا فيه

1 في (ب) فلا.

حذف معطوف دلّ عليه السّياق، أي أضرب بحره وأعاريضه نحو: "سراويل تقيكم الحرّ" أي والبرد.

وقوله: وجائزه إلى آخره؛ وجائز التغيير هو جنس لما أخذ في حدّه وهو في الحقيقة على حذف مضاف أي صفة جنس الزّحاف، لأنّ حدّه التّغيير الجائز الكائن في ثاني الأسباب. لا يقال وعلى مقتضى قوله (قبل في مقابله¹) واجب التّغيير يصح أن يكون جائزه جنسا للزّحاف فيقول في حد الزّحاف هو جائز التّغيير الكائن في ثاني الأسباب، فجائز التّغيير جنس لأنّنا نقول لما كان واجب التّغيير من إضافة الصّفة إلى الموصوف وجب أن يكون جائزه كذلك، فلا بد من اعتقاد كون جائز صفة جنس الزّحاف وجنسه حقيقة إنّما هو التّغيير، وخرج من هذا أنّ حدّ العلة عنده التّغيير الواجب الكائن في الضّروب والأعاريض أو واجب التّغيير الكائن فيهما، وكان حق هذا الكلام أن يأتي به عند ذكر الزّحاف والعلل ولا كبير فائدة لذكره هنا إلاّ ما أشرنا إليه من أنّه كالفلذكة. فإن قلت كلامه في هذا البيت لا يخلو من (تثبيح²) لأنّه إمّا أن يقصد بيان الفرق بين العلة والزّحاف بذكر خاصة كل منهما من وجوب العلة وجواز الزّحاف، فكما قال جائز التّغيير جنس الزّحاف كان حقّه أن يقول في مقابلة واجب التّغيير جنس العلة، وأمّا أن يقصد بيان محال النوعين من أجزاء البيت فكما قال واجب التّغيير أضرب بحره كان حقّه أن يقول وجائزه ثواني الأسباب أو ما عدا ما ذكر، أو يقصد ذكر حقيقة كل ومحلّه فكان حقّه أن يقول واجب التّغيير علة محلّها الضّرب والعروض، وجائزه زحاف محلّه غيرهما من ثواني الأسباب. لا يقال

1 في (ب) قيل في مقابلة.

2 في (ب) تثبيح.

قصد من واجب التّغيير ذكر محلّه ومن جائزه (بيان1) خاصّته لأنّنا نقول قولكم أنّ كلامه هنا كالفذلكة يقتضي أنّ لا (يقتصر هنا2) على ذكر بعض ما قدّم إلّا لموجب والأصل عدمه، ولا يقال أنّه لم يقدّم ذكر جواز الزّحاف وذكره هنا، وأمّا محلّه فذكره في قوله تغيير ثاني حرفي السبب ولم يذكر وجوب العلة ولا محلّها فذكرهما هنا. لأنّنا نقول فهذا الكلام إذاً ليس كالفذلكة فلم أخره إلى هنا، وأيضا فقد ذكر محلّ العلة بقوله مواقعها أعجاز الأجزاء البيت ومن هناك يعلم لزومها. قلت: الظاهر أنّ كلامه كالفذلكة، وأنّه قصد بيان وجوب العلة ومحالها وجواز الزّحاف، إلّا أنّه أتى في كلامه بنوع من البلاغة قصد الإيجاز الذي هو مبنى كلامه وهو الموجب لحذف المعطوف كما قدّمنا، وذلك بأن يكون فيه النوع المسمّى بحذف التّقابل فذكر مع واجب التّغيير محلّه وسكت عن كونه جنس العلة، وذكر مع (جائزه3) كونه جنس الزّحاف ولم يذكر محلّه فحذف من كلّ ما أثبت نظيره في مقابله، والتّقدير واجب التّغيير جنس العلة ومحلّه أضرب البحر وأعاريضه وجائز التّغيير جنس الزّحاف ومحلّه غير محلّ العلة.

وقوله: (كما انبنى؛ أي كما بنيت4) الكلام في الزحاف أول النظم ورتبته فانبنى هو وترتب، وذلك حين حدّه بقوله: وذلك بالإسكان. ويحتمل أن يريد كما (بنيت5) الكلام في الأمرين العلة والزّحاف الذّين هما واجب التّغيير وجائزه فانبنى هو أي ترتّب،

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) ينقص هذا.

3 مكتوبة على الهامش.

4 في (ب) كما بيّننا أي كما بيّنت.

5 في (ب) بيّنت.

وذلك أيضا قوله في العلة: وما لم يكن ممّا مضى إلى آخره؛ أي كما انبنى كلامي في الأمرين. وقال بعضهم إنّما قال جائز التّغيير جنس الزّحاف أي لا نوعه ولا شخصه لثبوت اللّزوم لبعض أنواعه كالخبز في أوّل البسيط والطيّ في السّريع والقبض في عروض الطّويل، ومعنى الجواز في جنس الزّحاف عدم اللّزوم انتهى.

ولا يخفى ما في هذا الكلام لأنّ التّغيير الجائز إذا كان جنسا فكيف يخلو عنه نوع الزّحاف أو شخصه، لأنّ الجنس جزء كل منهما وكيف يخلو الكل عن جزئه أو ما هو كجزئه وكأته والله أعلم (جاز الزحاف¹) على التّغيير المطلق لا على حقيقته الاصطلاحية إذ لا يفارقها الجواز وما لزم من التّغيير، وكأنّ في الضّروب أو الأعرىض لا يسمّى زحافا. ثم قال: فإن قلت؛ دلّ كلامه أنّ تغيير جنس الزّحاف جائز وتغيير أشخاص العلل واجب، فيكون في جنسها لازما وهو باطل لجواز بعضها. قلت: قد بيّن قبل الجائز منها، فحسن أن يطلق هنا الوجوب في أشخاصها لأنّه إذا وجب تغيير الضّروب وجب تغيير العلل أي لزم الزّحاف، لما لم يتقدّم له فيه حكم صريح ووقع كثير منه في الضّروب والأعرىض لازما قال هنا جائزه حسن الزّحاف ليبيّن ما لزم وما يلزم عروضاً وضرباً وحشواً، فعبارته هنا ارشق العبارات وإشارته ألطف الإشارات انتهى. قلت: لا يخفى ما في هذا الكلام من الخلل إن لم يكن نقص من النّسخة التي نقلت منها، وتتبعه يؤدّي السّامة، وانظر ما هذه الرّشاقة التي أعجبتة من لفظ الناظم.

1 بها بقعة من الحبر، ومكتوبة على الهامش.

وقوله: وخذ إلى شرحته؛ يحتمل أن يريد خذ عدد الضروب والأعاريض مما أنشدت لك من أبيات الشواهد التي أشرت إليها في كل بحر بكلمات منها وخذ عد البحور مما سميت منها في تفصيل تراجم البحور وأسمائها، وخذ عدد الدوائر من قولي في أوائل النظم دوائر خفلق. ويحتمل أن يريد أن ما ذكرت هنا من الضروب والأعاريض والبحور والدوائر وواجب التغيير وهو العلة، وجائزه وهو الزحاف خذ أسمائها وألقابها مما شرحت لك قبل فإني بينت لك جميع ذلك من قبل هذا إجمالاً وتفصيلاً. ويحتمل أن يريد الجزء الذي دخله التغيير الواجب أو الجائز خذ لقبه أي ما يستحقه من الاسم بسبب التغيير الذي (لحقه مما¹) شرحت لك قبل من أسماء التغيير؛ فالذي دخله تغيير القبض قل فيه مقبوض، وهكذا المخبون والمطوي والمذال والمشعث وغير ذلك، وقد قدمنا في بعض التفاسير أن هذا معنى قوله في أوائل هذا النظم: فادع كلا بما اقتضى، وعند تقطيع الأبيات يتبين لك الأجزاء التي دخلها التغيير. فإذا قطعت قوله سنبدي لك الأيام - البيت - يظهر لك أن عروضه وضربه دخل كلا منها القبض الذي علمته، فتسمى كلا منهما مقبوضاً، وإذا ظهر لك تغيير في الجزء فلا تزنه إلا بصيغة لها نظير في كلام من مضى وهم العرب. وهذا معنى قوله: رضع زنة؛ أي للجزء المغير تحذو بتلك الزنة تفعل بها في الوزن فعل من مضى من العرب، ثم لا تكون الصيغة إلا من حروف لمعت سيوفنا كما تقدم. وإنما نبه على هذا لأن اللفظ بعد التغيير قد لا يكون له نظير إن وزن ما بقي منه بما يقابله من حروف وزنه الأول؛ كفاعلاتن إذا شعث بحذف لامه على قول فإته يبقى على فاعاتن ولا نظير له، فتصاغ له زنة توافق أوزان العرب وذلك مفعولن وكذلك

1 في (ب) يحققه ما.

مستفعلن إذا خبن وطوي فإنه يبقى متعلن ولا نظير له فيصاغ (له1) فعلتن كحسنة، وهذا معنى النسخة الأخرى وهي وضع من الوضع أي وضعها على وزان أوضاع العرب. قالوا والأوزان الشعرية ينتهي عددها أحد وأربعين لانحصار مادتها في حروف لمعت سيوفنا، وتتكير سجح ولدنة وزنة للنوعية و ال فيما عرف بها في الأبيات الثلاثة عهدية إلا في الهدى فهي محتملة لذلك وللحقيقة أو الجنس، وإضافاتها للاختصاص الأخذ ومن فذلك أو للتعريف على الرأيين. والجمل الثلاثة الأول من البيت الأول تحتل التشبيه أو الاستعارة المطلقة أو التجريدية أو المكنى عنها، وأما هي الهدى فمجاز مرسل إما من إطلاق اسم الجنس على النوع أو من مجاز الحذف أي ذات الهدى أو من تسمية الوصف باسم المصدر أي هادئة، وألفاظ الأبيات الثلاثة من مراعاة النّظير، وفي الأول نوع من التقسيم والجمع بين الواجب والجائز من الطّباق وكذا بين الضّروب والأعاريض باعتبار أنّ الأول آخر العجز والثاني آخر الصّدر والصّدر والعجز ضدّان.

الإعراب:

الأضرب مبتدأ على حذف مضاف أي عدد الأضرب، وسجح خبره على حذف مضافين أي نقط أولي سجح والأعاريض لدنة والأبحر يهمني والدوائر هي الهدى؛ إعراب كلّ جملة منها كإعراب الأولى والتقدير في هي نقط أول إلا أنّ هي ليست هي الخبر وحدها، بل الخبر عن الدوائر الجملة منها ومن خبرها الذي هو الهدى وواجب التّغيير مبتدأ، فإن كان على حذف مضاف أي محل واجب فأضرب مرفوع

1 ساقطة من (ب).

خبره، وإن لم تقدر مضافا فأضرب منصوب على الظرفية المكانية لأنه في معنى أواخر الأعجاز وهو في موضع خبر واجب إلا أنه مختص بإضافته إلى بحره، وظرف المكان لا يكون إلا مبهما فالأولى رفعه على أنه خبر كالوجه الأول وجائزه مبتدأ خبره جنس الزحاف، والكاف في كما إن كانت اسمية فهي نعت للزحاف أو حال منه وإن كانت حرفا فمحلها محتمل للأمرين، لأنّ المعرف بـ ال الجنسية يجوز فيه ذلك وهي بمعنى على وما المجرورة بها موصول اسمي أو نكرة (موصوفة). ويجوز كونها موصولا حرفيا أي كانبائه والضمير للزحاف، ومما شرحته في موضع النعت أو الحال للمذكور أيضا وما محتملة للثلاثة، ويضعف الحرفية عود الضمير عليها وفيه خلاف. وحذو من مصدر نوعي لأنّ المقصود به التشبيه وعامله تحذو، ومن إما موصول اسمي أو نكرة موصوفة وجملة تحذو صفة زنة، وهنا انتهى الباب الثالث. وشرع في الرابع وهو القوافي لأنها من تمام حقيقة الشعر كما تقدّم في حده، وإنما أفردت بالتأليف وإن كانت من علم العروض لكثرة مباحثها وشرفها كما أفردت الفرائض بالتأليف وإن كانت من علم الفقه، وكما أفرد التصريف بالتأليف وإن كان من علم النحو وعدم أفرادها بالذكر كما فعل الناظم أولى.

القوافي:

هو جمع قافية، وتقدير الترجمة هذا باب ذكر حكم القوافي، وحاصل ما ذكره في هذا الباب ثلاثة فصول: الأول في حد القافية في الاصطلاح العروضي وأجزائها من الحروف والحركات؛ فالحروف الرّوي والتأسيس والرّدف والدّخيل والوصل والخروج، والحركات المجرى والرّس والإشباع والحذو والتّوجيه والنّفاذ.

الثاني في أقسامها.

الثالث في عيوبها من الإكفاء والإقواء والإيطاء والسناد والتضمين والغلو. وفي هذا الفصل بعض الإشارة إلى عيوب الشعر. والقافية فاعلة من قفاه إذا تبعه؛ قال الجوهري: قفوت أثره قفوًا وقفوًا اتبعته، وقفيت على أثره بفلان اتبعته إياه ومنه: " وقفينا على آثارهم" ومنه الكلام المقفى، واقتفى أثره وتفقاها اتبعه، وسميت قوافي الشعر لأن بعضها يتبع أثر بعض، وتطلق في اللغة أيضا على الروي وآخر البيت وجملة البيت وجملة القصيدة ونصف البيت. وأما حدّها في الاصطلاح فعن الخليل هي من آخر ساكن في البيت إلى أول ساكن قبله مع حركة ما قبل الساكن الأول المذكور. وعن سيبويه مثله، إلا أنه لم يجعل الحركة التي قبل الساكن منها. وقيل مع المتحرك الذي قبل الساكن الأول، وهذا القول هو الذي عزاه الشريف للخليل. وعن الأخفش هي آخر كلمة في البيت؛ قال صاحب العمدة وهو عرف المتأخرين، وعن الفراء وقطرب¹ وابن كيسان هي حرف الروي، وإليه ذهب صاحب العقد، وقيل هي كلمتان من آخر البيت، وقيل حرفان من آخره، وقيل ما لزم الشاعر إعادته من الحروف والحركات في القصيد، وقيل (الجزء 2) الأخير من البيت كمفاعيلن وغيره، وقيل نصف البيت الأخير. وأما من عدّ في الأقوال القول بأنها البيت كلّه والقصيدة فمُبعد، لأنّ دينك من معانيها لغة كما تقدّم لا اصطلاحا. قال ابن بري سبب

1 هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب لازم سيبويه وكان يدلج إليه، وله من التصانيف: النوادر، المثلث، العلل في النحو، المصنف الغريب في اللغة، الأصوات، إعراب القرآن،... إلخ توفي سنة 206 هـ. أنظر: الوعاة للسيوطي (1/242، 243).

2 ساقطة من (ب).

اختلافهم هل ما تكلم عليه العلماء بهذا الفن من الحروف والحركات داخل في مسمى القافية؟ وإن بعد عن الرّوي فيرجح مذهب الخليل أو ليس داخلا فيه، وإنّما هو لازم أو كاللزام فلا يرجح انتهى. ورجح بعضهم مذهب الخليل بأنّ القافية هي ما اشتمل على ما يلزم من الحروف والحركات، والسّاكنان آخر البيت مع ما يشتملان عليه والسّابق عليهما هو المشتمل على هذه اللّوازم، وردّ بأنّ غاية هذا التّرجيح تقدير المذهب فهي مصادرة، واحتجّ الأخفش (لقوله بأنّ من نطق بأجزاء البيت إلاّ آخر 1) كلمة منه قيل بقية القافية. وقيل وبأنّه لو قيل اجمع قوافي لما جمع أنصاف أبيات ولا حروف مجرّدة بل كلمات يلزم آخرها حرف واحد، ولو كانت القافية الرّوي خاصة لما قيل لمن قال في قافية قال وفي أخرى قيل اختلفت قوافيه لأنّ الرّوي واحد، فالقافية في الاصطلاح على الحدود كلّها علم منقول من الصّفة و ال فيه للمحما. قال ابن برّي: واشتقاقها من قفا يقفو إذا تبع فهي تقفو أثر كلّ بيت أو تقفو أثر أخواتها، والأوّل أولى لأنّ البيت الأوّل من القصيدة لا يصحّ فيه المعنى الثّاني، وعلى كلا القولين فهي فاعلة على بابها. وقيل لأنّ الشّاعر يقفو بها لأنّها تجري له في البيت الأوّل على الشّجبة ثم يتبعها في سائر الأبيات، فهي فاعلة بمعنى مفعولة كعيشة راضية أي مرضية.

وقافية (البيت 2) الأخيرة بل من المحرّك قبل السّاكنين بلا انتها

تحوز رؤيا حرفا (انتسبت) وتحريكه المجري وإن قرنا بما

1 في (ب) بقوله بأنّ من نطق لأجزاء البيت الآخر.

2 في (ب) مكتوبة على الهامش.

يدانى فذا الإكفاء والإقواء وبعده الإجازة والإصراف والكلّ متقى

المفردات:

ألفاظ البيت الأوّل كلّها تقدّمت إلّا الأخيرة فإنّها فعيلة بمعنى فاعلة أي آخره مقابل أولى وتقدّم، وإلّا انتها وأصله المد وقصره ضرورة، ومعناه آخر الشيء. قال الجوهري: الإنهاء الإبلاغ، وأنهيت إليه الخبر فانتهى وتناهى أي بلغ، والنّهاية بالكسر الغاية، يقال بلغ نهايته، والنّهية بالضمّ مثله انتهى.

تحوز: قال الجوهري: الحوز (المتع¹) وكلّ من ضمّ شيئاً إلى نفسه فقد حازه حوزاً وحيازة واحتازه أيضاً انتهى.

روياً: قال الجوهري: الرّوي حرف القصيدة؛ يقال قصيدتان على روي واحد، والرّويّة أيضاً التّفكّر غير مهموزة، والرّواء بالكسر والمد حبل يشدّ به المتاع على البعير والجمع الأروية؛ يقال رويت على الرّحل شدّته على البعير لئلا يسقط من النّوم انتهى. وقال النّاظم هو الحرف الذي تنتسب إليه القافية، أي الذي يكون آخرها فتنتسب إليه فيقال قافية ميمية أو لامية ونحوها، وهو مأخوذ من الروية بمعنى الفكرة لأنّ الشّاعر يرويه فهو فعيل بمعنى مفعول. وقيل من الرّواء الحبل لأنّ الشّاعر يشدّ القصيدة بهذا الحرف ويربطها به، ويصحّ على هذا أن يكون فعيلاً بمعنى فاعل لأنّه إذا شدّ به فهو شاد كسيف قاطع على نسبة الفعل إلى آله.

انتسبت: أضيفت. قال الجوهري: النّسبة واحد الأنساب، والنّسبة والنّسبة مثله، وانتسب إلى أبيه اعتزى، وتنتسب ادّعى أنّه نسبيك، وفي المثل: "القريب من تقرب لا

1 في (ب) المنع.

من تتسبب"، ونسابة عالم بالأنساب، الهاء للمبالغة في المدح كأنهم يريدون داهية أو غاية ونهاية انتهى.

تحريكه: أي حركته وهو في الأصل مصدر حركت الحرف تحريكا جعلت عليه حركة؛ فأطلق التّحريك على الحركة مجازا لتلازمهما كما يطلق المصدر، ويراد به المفعول كدرهم ضرب الأمير.

المجرى: بفتح الميم لأنه من جرى الثلاثي أي مكان الجري، وسميت به حركة الرّوي إمّا أخذ من الجري الذي هو الإسراع لأنّ الصّوت يسرع فيها، أو من جرى الماء الذي هو اتّصال سيلانه وإطراده، وحركة الرّوي كذلك للزوم جريها وإطرادها في جميع الأبيات كما يلزم إطراد محلّها الذي هو الرّوي إلّا في القليل من الإكفاء والإجازة. ويحتمل أن يكون بضم الميم من أجريت وهو أيضا للمكان، وقرئ: "بسم الله مجراها ومرساها"¹ بالضمّ والفتح.

قرنا: (جمعا²) والضمير للرّوي وحركته. قال الجوهري: قرن بين الحجّ والعمرة قراناً بالكسر، وقرنت البعيرين أقرنهما قرنا إذا جمعتهما في حبل واحد وذلك الحبل القران، وقرن الفرس وقعت حوافر رجليه مواقع حوافر يديه يقرن بالضمّ في جميع ذلك، وقرنت الشّيء بالشّيء وصلته، واقرن الشّيء بغيره، وقارنته قرانا صاحبتة ومنه قران الكواكب انتهى.

يداني: يقارب وقد تقدّم.

1 منسورة هود، من الآية 41.

2 في (ب) بما.

الإكفاء: أصله المد وقصره ضرورة. قال الجوهري: كَفَّت القوم كَفًّا أرادوا وجها فصرفتهم إلى غيره فانكفؤوا رجعوا، وكفأت الإناء كبيته وقلبته فهو مكفوء، وزعم ابن الأعرابي أن أكفأته لغة والكفاء بالمد والكسر شقة أو شقتان تتضح أحديهما بالأخرى ثم يخل به مؤخر الخباء، تقول أكفأت البيت إكفاءً، والإكفاء في الشعر أن تخالف بين قوافيه بعضها ميم وبعضها نون وبعضها دال وبعضها طاء وبعضها حاء وبعضها خاء كقول رؤبة ابن العجاج:

أزهر لمن يولد (بنجم الشح) ميمم البيت كريم السنخ

هذا قول أبي زيد وهو المعروف عند العرب، وقال الفراء أكفا الشاعر خالف بين حركات الرّوي وهو مثل الإقواء انتهى. والذي عرفه به الجوهري هو ما حدّه به الناظم لأنّه عنده قرن حرف الرّوي بما يقاربه في المخرج، ومفهوم قوله يداني أنّه إن قرن بما يباعد لا يكون إكفاء وهو كذلك كما سيأتي، وسمي إكفاء إمّا من الصّرف لصرف الرّوي عن طريقه وفي معناه الانقلاب، وإمّا من إكفاء البيت لأنّ الحرف المخالف للأول كالشقة التي توصل بمؤخر الخباء.

الإقواء: ممدود وقصره أيضا للضرورة. قال الجوهري: والإقواء في الشعر؛ قال أبو عمرو بن العلاء: هو أن يختلف حركات الرّوي فبعضه مرفوع وبعضه منصوب أو مجرور. وكان أبو عبيدة يقول: الإقواء نقصان حرف من الفاصلة يعني من عروض البيت وهو مشتق من قوى الحبل كأنّه نقص قوة من قواه، وهو مثل القطع من عروض الكامل كقوله:

أفبعد مقتل مالك بن زهير ترجو النساء عواقب الأطهار

وأقوى الشّاعر إقواءً (والقيّ القفر1) وكذا القوى والقواء بالمد والقصر، ومنزل قواء لا أنيس به، وأقوت الدّار وقوبت خلت، وأقوى القوم صاروا بالقواء، وبات فلان القواء وبات (القفر2) أي جائعا على غير طعم انتهى. وهو عند الناظم قرن حركة الرّوي الذي هو المجرى بما يدانيه من الحركات كالضّمة تقرن بالكسرة وبالعكس، ومفهومه أن أحديهما إذا أقرنت ما يباعدها وهي الفتحة لا يكون إقواءً وهو كذلك كما سيأتي، وهذا خلاف ما نقل الجوهرى عن أبي عمرو من تسويته بين الحركات. وسمّي إقواءً من أقوى الرّبع عفى وتغيّر وخلا من سكّانه، وكذلك الرّوي تغيّرت جريته المستقيمة وخلي من حركته الأولى.

بعده: البعد ضدّ القرب وهو مصدر في الأصل، وهو هنا نائب عن بعيد، ومباعد من إطلاق المصدر على الفاعل أو على حذف مضاف أي ذي بعده أي البعيد منه. الإجازة: بالزّاي وبالزّاء. قال الجوهرى في باب الزّاي: جرت الموضع سلكته وأجزته خلفته وأجزته أنفذته، والاجتياز السلوك أجزت على اسمه جعلته جائزا، والإجازة أن تتم مصراع غيرك. قال الفراء: الإجازة في قول الخليل كزن القافية طاء والأخرى دالا ونحوه، وهو الإكفاء عند أبي زيد. وجاوزته إلى غيره وتجاوزته جزته، وتجاوز الله عنّا عفا، وجوّز له ما صنع وأجاز له سوّغ له ذلك، تجوّز في كلامه تكلم بالمجاز وجعل الأمر مجازا لحاجته أي طريقا، واللهم تجوّز عني وتجاوز بمعنى.

1 في (ب) وأقوى الفقرة.

2 في (ب) بالقواء.

وقال في باب الرّاء: الجور الميل عن القصد، جار عن الطّريق وجر عليه في الحكم، وجوره نسبه للجور، والجار المجاور جاورته مجاورة وجوارا بالكسر والضّم والكسر أفصح، والمجاورة الاعتكاف، والجار من أجرته من أن يظلم واستجاره فأجاره، وأجاره الله من العذاب أنقذه انتهى.

وهي في الاصطلاح عند النّاطم قرن حرف الرّوي بحرف بعيد من صفته ومخرجه، لا كما حكى الفراء عن الخليل. ووجه تسميتها إجازة بالرّاء إمّا من الجواز أي أجازوا أن (يقرن بالحرف مباعده¹) أو من السلوك؛ كأنّ هذا الحرف المباعد سلك هذا المكان الذي ليس له، أو من التّجوز أو التّجاوز وهو التّسامح. ووجه تسميتها إجازة بالرّاء إمّا من أجاره أي جعله جارا لغيره وإن كان مباعدا له، (أو حماه²) من أن يمنع من ذلك المكان أو من المجاورة أو من الميل عن القصد لأنّهم مالوا بالرّوي عن قصده، أو من الظلم لأنّهم ظلّموه بقرنه بالمباعد.

الإصراف: بالصّاد والسين؛ فأما بالسين فمن السّرف الذي هو الزّيادة وهو مقيس، وأما بالصّاد فقالوا هو من صرف الشّيء عن طريقه وفيه نظر لأنّه لم يسمع رباعيا، وليست الهمزة للتّعدية لأنّ ثلاثيه يتعدّى بلا همزة فلو كانت للتّعدية لاحتاج إلى مفعول ثان. قال الجوهري فيما يليق باللفظة من فصل الصّاد: صرف الدّهر حدثانه (ونوائبه³)، والصّرفان اللّيل والنّهار، وسمّيت الصّرفة من منازل القمر لانصراف البرد

1 في (ب) يقرب بالحرف مباعده.

2 في (ب) أو جاره.

3 في (ب) ونائبه.

عندها، والصرفة من (الخرز1) التي تذكر في الأخذ، وصريف البكرة صوتها عند الاستقاء، وصرفت تصرف صريفا وكذا صريف الباب وناب البعير، والصيرف المحتال المتصرف في الأمور، وصرفت الرجل عني فانصرف والصبيان قلبتهم، وصرف الله عنك الأذى، وصرفته في أمري تصريفا فتصرف فيه، واصطرف في طلب الكسب واستصرفت الله المكاره انتهى.

وقال في فصل السّين: السّرف ضدّ (القصد2)، والسّرف الإغفال والخطأ، والإسراف في النّفقة التّبذير انتهى.

وهو عند الناظم قرن حركة الرّوي التي هي المجرى بحركة بعيدة منها كقرن الضّمة والكسرة بالفتحة. ووجه تسميته إسرافا بالسّين بيّن لأته من الإسراف لأنّ قرن الحركة بحركة بعيدة منها ضدّ القصد وتجاوز للحد. وأمّا بالصّاد فقالوا هو من صرف الشيء عن طريقه، وقد علمت ما فيه ويمكن أن يكون معدى من صرفت البكرة ونحوها لأنّ صوتها مختلف ليس على وتيرة واحدة، وأصرفتها إذا فعلت بها ذلك، وكذلك الباب والنّاب. وكانّ الرّوي لمّا خولفت حركاته (بمتباعد3) اختلف صوته، فكانّ الشّاعر أصرفه أو معدى من صرف الدّهر إذا تحوّلت فيه الأمور.

وقد اختلف العروضيون في تعريف هذه الحقائق؛ فمذهب الناظم ما تقدّم، وتقدّم ما ذكر الجوهري في الإقواء والإجازة وذهب المفضل والمبرد وطائفة إلى أنّ الإكفاء اختلاف الرّوي، والخليل (وعامة البصريين يسمّون الإكفاء إجازة بالزّاي والإكفاء

1 في (ب) الحران.

2 في (ب) الاقتصاد.

3 في (ب) فتباعد.

عندهم هو الإقواء¹) وعامة الكوفيين يسمونه إجارة بالراء، وكثير يسمي الإقواء إكفاءً والإقواء عندهم ما يسميه الخليل إقعاذا وهو نقص العروض عن الضرب نحو: أفبعد مقتل - البيت -، وبعضهم يسمي الإقواء إجازة أيضا. وقال صاحب العقد: إنما الإجازة فيما وصل من القوافي المختلفة الجرية بهاء موقوفة نحو:

الحمد لله الذي يعفو ويشتد انتقامه

في كرههم ورضاهم لا يستطيعون اهتضامه

وقوله:

فديت من أنصفي في الهوى حتى إذا أحكمه (ملّه)

آمن ما كنت ومن ذا الذي (قبلي) صفا العيش (له) كلّه

ففي ذلك ثلاثة أسماء؛ الإقواء والإكفاء والإجازة.

متقى: متحفّظ منه لأنه عيب، اسم مفعول من اتقى. قال الجوهري: (والنّقات النّقية²)؛ يقال اتقى تقية وتقاه مثل اتخم تخمة، والنّقي المنقى، وتوقى وانقى بمعنى انتهى. وأصل اتقى أوتقى أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء، وكذا متقى ومتقى أصلهما موتقى وموتقى فوق الإدغام. وفي بعض النسخ منتعى ومعناه معيب من نعت عليه فعله أي عبته كذا. قال الشّريف: وقال الجوهري فلان ينعى على فلان ذنوبه أي يظهرها ويشهرها انتهى.

1 مكررة في (ب). والإقواء مكتوبة على الهامش وفي المتن الإقراء.

2 في (ب) وتتقاه احترز منه.

قلت: والغالب أنّ الذنوب إنّما تظهر قصدا لعيبها فيوافق ما قال الشّريف، ويحتمل أن يكون من النّعي الذّي هو الخبر بالموت؛ قال الجوهري: يقال نعا له نعيًا ونعيانا بالضمّ، وكذلك النّعي على فعيل يقال جاء نعي فلان، والنّاعي الذّي يأتي بخبر الموت انتهى.

التركيب:

يقول: قافية البيت هي الكلمة الأخيرة من البيت وهذا هو مذهب الأخفش كما تقدّم، ولمّا حكى هذا القول وكان عنده مرجوحا أضرب عنه وحكى القول الآخر الذّي ارتضاه وهو مذهب الخليل على ما حكى الشّريف. فكأنّه قال ليس هذا الحد للقافية بصحيح، بل الصّحيح من الأقوال فيها أنّها من أوّل حرف متحرّك قبل الساكنين في آخر البيت من الشّعْر إلى انتهاء البيت؛ فالقافية على مذهب الأخفش في قول امرئ القيس¹: بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل. الكلمة بأسرها، وعند الخليل على ما حكى الشّريف عنه وهو مراد النّاطم من الحاء إلى آخر، وعلى ما حكى عنه غيره من حركة الحاء إلى آخر ولا تدخل الحاء، وعند سيبويه من الواو، وعند الفراء اللام وعليه تكون حرفا واحداً بصلته نحو بي في قوله:

1 هو امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يمانى الأصل، مولده بنجد نحو 130هـ، اشتهر بلقبه، واختلف في اسمه فقيل: حنّج، وقيل عدي، وقيل مليكة. من طبقة الشعراء الأولى، وقصته شهيرة مع الملك والنّار والصعاليك. انظر: محمد بن سلام الجمحي. طبقات الشعراء. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001. ص41؛ الأعلام للزركلي (2/11-12)؛ الشعر والشعراء لابن قتيبة (1/105-136).

وأنتني وبياض الصّبح يغري بي

وعلى قول الخليل تكون بعض كلمة نحو:

ويلوي بأثواب العنيف المثقل

وكلمة نحو:

إذا جاش فيه حمّيه على مزجل

وكلمتين نحو:

كجلمود صخر حطّه السّيل من عل

وقوله: تحوز إلى له الظاهر أنّ فاعل تحوز ضمير القافية، أي تحوز القافية المفسّرة وتتضمّن حرفاً تنتسب إليه، فيقال قافية لامية أو نحوه وذلك الحرف هو الرّوي المفسّر. ويجوز أن يكون فاعل تحوز القصيدة المفهومة من السياق، فيقال قصيدة ميميّة مثلاً، أو على حذف مضاف إلى ضمير القافية والتقدير قصيدتها أي تحوز قصيدة، ويعلم أنّ ذلك الحرف لا يكون إلاّ آخراً، لأنّه لما اشترط لزوم الأبيات بمماثله أو مقاربه تعيّن أن يكون هو الموجب للاختصاص الذي تكون الإضافة إليه. وأمّا غير (الآخر 1) فلما لم يشترط ذلك فيه لم يوجب اختصاصاً، ومثال الرّوي ظاهر لا يخفى كاللام في الأبيات المتقدّمة قريباً، وجميع حروف المعجم يصح أن تكون رويّاً إلاّ حروف المد وهي الألف والواو والياء، وإلا هاء الإضمار والسكت والتأنيث، وإلا بعض الضّمائر في تفصيل يذكر إن شاء الله وبحوله وقوّته.

1 مكتوبة على الهامش. وفي (ب) الأخير.

قال ابن برّي وتبعه بعضهم: فإن كانت الألف أصلية أو منقلبة عن أصل صحّ كونها رويًا، وعليه جاءت المقاصير مقصورة ابن دريد وغيره وهذه القصيدة الخزرجية؛ فإن كانت للإطلاق أو بدلا من تتوين لم يكن رويًا. ويكون الواو والياء رويًا إذا تحركا نحو:

صحا القلب من سكر فيا حبّذا الصّحو

(إني) إذا ما القوم كانوا أنجيه

أو سكنا وانفتح ما قبلهما نحو قوله:

ينسي الرّواة الذي قد رروا

ونحوه:

نبأ لقوم فوق هامتهم عمائم لفت على غير (شيء)

وربّما أجريا مجرى الألف فجعلا رويًا وإن لم ينفتح ما قبلهما وذلك كقول القائل:

وهل نحن إلا مثل من كان قبلنا نموت كما ماتوا ونحيى كما حيوا

وينقص منّا كلّ يوم وليلة ولا بدّ أن نلقى من الأمر ما لقوا

وكقوله:

نروح ونغدو لحاجتنا وحاجة من عاش لا تتقضي

تموت مع المرء حاجته وتبقى له حاجة ما بقي

وينبغي أن يحمل عليه قول الآخر:

أنا امرؤٌ أحمي دمار إخوتي إذا رأوا كريمة يرمون بي

رميك (بالدلي) في قعر الركي

والهاء الأصلية تكون رويًا إن لم يشاركها ما ليس أصلي كقوله:

ضامر حشاك فإن دهرك موقع بك ما تحب من الأمور وتكره

وإذا (أنتيك) من الأمور مقدر ففررت منه فنجوه تتوجه

فإن شاركها ما ليس بأصلي فهي وصل كقوله في آخر بيت:

تخلفت قلبي لديهِ

ثم قال في آخر آخر:

وذاك الوجيهِ

وهاء الإضمار قد تكون رويًا إن سكن ما قبلها، وقيل إن كان حرف مد ولين فإن تحرك ما قبلها لم تكن رويًا إلا عند الأخفش، وهاء السكت إن سكن ما قبلها كانت رويًا وإلا فلا، وهاء التأنيث كطلحة ونعمة إن تحركت أو سكنت وسكن ما قبلها كانت رويًا، وأكثر ما توصل المتحركة الساكن ما قبلها بالياء. وقد توصل عند المحدثين بالواو والألف، وإن تحركت بعد متحرك فلا تكون رويًا إلا في القليل، وتاء التأنيث الساكنة كقامت تكون رويًا، تحركت أو بقيت ساكنة وتحريكها أكثر، وكاف

الضمير والخطاب يكون رويًا على كلِّ حال والفاضل الطَّبَع يجعله وصلًا، وربما يتأكد التزام ذلك إن كانت القافية مقيدة كقول الحماسية:

طاف يبغي نجوة من هلاك فهلك

الأبيات. وباء المتكلم يقل جعلها رويًا نحو:

بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني أمي

وقد حمل ما جاء من هذا على الإقواء، ويقلَّ جعل واو الجمع رويًا نحو: كما حيوا وما لقوا وقد تقدّم، وما عدا ذلك من الضمائر يصحّ جعله رويًا كألف التثنية وميم الجمع ونا وكذا نون الإثنين ونون التثنية ونون الإناث ونون الوقاية والنون الخفيفة.

وقوله: وتحريكه المجرى. يعني وحركة الرّوي؛ سواءً كانت ضمّة أو فتحة أو كسرة تسمّى المجرى. وقد تقدّم وجه التسمية (محرّكه الرّوي¹) مسرعة جارية مطردة لزوماً، كإطراد محلّها الذي هو الرّوي إلا في محال الإقواء والإكفاء والإجازة، فإذا تماثلت قوافي القصيدة في الرّوي والمجّري، فقد وضعا فيها وضعا متحادي المراتب وذلك هو الكمال والّا فعيّب.

وقوله: وإن قرنا بما يداني إلى آخره، وفي بعض النسخ فإن قرنا بالفاء وهي أحسن لأنّها المعهودة في ابتداء تفصيل المجمل، ثمّ يعطف عليها بالواو إشارة إلى ذلك العيب الذي هو اختلاف الرّوي أو اختلاف حركته في قوافي القصيدة الواحدة، أي إن

1 في (ب) وهو أنّ حركة الرّوي.

قرن روي القصيدة بحرف مغاير له فإن كان يقاربه في الصّفة والمخرج فهذا (القرن 1) يسمّى في اصطلاح العروضيين إكفاءً نحو قوله:

بُنِّيَ إِنَّ البر شيء هين المنطق اللين والطّعيم

لتقارب النّون والميم صفة ومخرجا. وقوله:

إذا (جلست) فاجعلوني وسطا إنّي (كبرت) لا أطيق العندا

لتقارب الطّاء والدّال كذلك. وإن قرنت حركة الرّوي بحركة مغايرة لها؛ فإن كانت حركة تقاربها كالضّمة مع الكسرة (فهي 2) القرن يسمّى في الاصطلاح إقواءً نحو قول النّابغة³:

أفد التّرحل غير أنّ ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد

زعم الغداف بأنّ رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغداف الأسود

ثمّ قال بعد قواف مخفوضات:

يكاد من اللّطافة يُعقدُ

1 في (ب) القرب.

2 في (ب) فهذا.

3 هو زياد بن معاوية بن ذبيان، أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء. وكان ينشده فطاحل الشعراء، كانت له علاقة مع ملوك زمانه، يمدحهم فيقربونه منهم. له ديوان شعر، جمعه وشرحه الكثيرون. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (1/157-173)؛ طبقات الشعراء للجمحي، ص41، يوسف أسعد داغر. مصادر الدراسة الأدبية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2000. ص32.

فهذا معنى قوله: وإن قرنا أي الرّوي والمجرى، فذا الإكفاء راجع إلى قرن الرّوي بما يدانيه، (والإقواء راجع إلى قرن المجرى بما يدانيه¹) كما مثلناه، وهذا من اللّف والنّشر المرتّب لردّ أول اللّقبين المذكورين وهو الإكفاء للرّوي المذكور أولاً في البيت قبل وزد ثانيهما للمذكور ثانياً في البيت وهو المجرى. وإن كان الحرف المغاير للرّوي المقرون هو به بعيداً منه في الصّفة والمخرج؛ فهذا (القرن²) يسمّى في الاصطلاح الإجازة بالزّاي والرّاء كما تقدّم، ومثاله:

إنّ بني الأبرد أخوال أبي وأنّ عندي إن ركبت مسحلي

(شم) شماريخ رطاب (وخشي)

فجمع بين الباء واللام والشّين وكلّها متباعدة. وإن كانت الحركة التي قرنت بحركة المجرى بعيدة منها؛ فهذا القرن يسمّى في الاصطلاح الإصراف بالصّاد والسّين كما تقدّم، وذلك كاقتران الضّمة والكسرة بالفتحة لأن بين الضّمة والكسرة من المشابهة ما ليس بين أحدهما، والفتحة فإنها مع أحدهما قبيح جداً. قاله ابن جنّي، ومثاله قوله:

لا تتكحنّ عجوزاً أو مطلّقة ولا يسوقنها في حبلك القدر

وإن أتوك وقالوا إنّها نصف فإنّ أطيب نصفها الذي غيرا

ومنه: عرين من (عريّة³) - البيتين - على فتح نون آخرين، وهذا أيضاً من اللّف والنّشر المرتّب لرجوع الإجازة للرّوي والإصراف للمجرى. وإلى هذا أشار بقوله:

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) الفرق.

3 في (ب) عرينة ليس منّا.

وبعده؛ أي وإن قرن الرّوي أو المجرى ببعيد كل منهما، فبعد مخفوض بالعطف على ما، ويصحّ رفعه على الابتداء؛ أي ومباعد كلّ منهما المقرون به إجازة في الأوّل وإصراف في الثّاني. فقوله قرنا بما يداني؛ قرنا بمباعد هو على التّوزيع والبدل بين كلّ من الرّوي والمجّري، ويصحّ أن يكون على الجمع بأن يقرن كل (بمخالفة ضربة¹)، فيجتمع الإكفاء والإقواء والإجازة والإصراف، فيتأكّد العيب. ولم أقف على شاهد الاجتماع، والنّاطم بكلامه في البيتين الأخيرين ارتكب نوعا من قبيح القافية وهو التّضمين، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى لأنّ البيت الثّاني محتاج للثّالث، لأنّ يداني صلة ما وجملة فذا جواب وإن قرنا. فاستعمل نوعا من العيب وهو في مقام بيان نوع آخر منه، وعلى مثل هذا الحال يقول لسان المقال: لا تنه عن خلق وقوله: والكلّ؛ أي من نوعي المخالفة بالقرب والبعيد في الرّوي ونوعيهما في المجّري، وهو الإكفاء والإقواء والإجازة والإصراف معيب جميع ذلك أو متّقى فيتجنّب. إلا أنّ الإقواء - قال ابن برّي - كثير في أشعار العرب، ونقل عن صاحب العمدة أنّه جائز للمولدين، و ال في كلمات البيت الأوّل للعهد وهي في كلمات ما عداه للحقيقة إلا الكل فإنّ دخولها عليه غير جائز، وتكثير رويًا للحقيقة، وفي البيتين الأخيرين التّعويل اللفظي كما ترى في الإعراب وفيهما اللّف والنّشر كما تقدّم.

الإعراب:

قافية البيت مبتدأ والأخيرة خبره على حذف الموصوف أي الكلمة الأخيرة، وبل حرف عطف إمّا بعد النّفي المقدّر كما قدّمنا أي ليست القافية الأخيرة بل كذا، أو بعد موجب للرّجوع عنه. والمحرك والسّاكنين صفتان لموصوف محذوف أي الحرف

1 في (ب) بمخالفة مزية.

والحرفين، وحذف الموصوف مع هذين أسهل من حذفه مع الأخيرة لأنّ من شرط نيابة الصّفة عن الموصوف اختصاصها به. والأولى أن يجعل من المحرّك خبر لمبتدأ محذوف تقديره بل قافيتها أي مبدأها أو مبدأ قافيته من المحرّك، وبالخبر يتعلّق إلى انتهاء وقبل إمّا معمول للمحرّك أو في موضع الحال منه، وجملة تحوز رويًا حال من ضمير القافية الكائن في الخبر، وحرفا عطف بيان من رويًا عند من أجازة في النكرات. وجعله بعضهم هنا متعيّنًا لما فيه من الكشف كالنّعت، ولا يتعيّن لأنّ البديل قد يكشف بل لا بدّ فيه من زيادة بيان عند المحقّقين وأشار إليه سيبويه، فهو إمّا من عطف بيان من رويًا كما تقدّم أو بدل منه، وجملة انتسبت له صفة في المعنى لقافية لكنّها جرت على غير من هي له وهو حرف. فكان حقّه أن يبرز الضمير فيقول انتسبت هي له لكنه لم يأت به لا من اللبس على مذهب الكوفيين، وضمير له عائد على حرف وتحريكه مبتدأ والمجرى خبره، والجملة مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب. وما في بما إمّا موصول اسمي أي بالحرف أو بالحركة الذي يداني، أو نكرة موصوفة أي بحرف أو حركة يداني، وذا مبتدأ والإكفاء خبره والإقواء خبر مبتدأ محذوف دلّ عليه المتقدّم، أي (وفذا1) الإقواء والواو للتقسيم كأحد معاني، أو فهي إذا عاطفة جملة مقترنة بالفاء في التّقدير على جملة مثلها. ولا يصح أن تكون عطفت الإقواء على الإكفاء عطف مفرد خبر على مثله، لأنّ ذا المشار به من صفة الرّوي المخبر عنه بأنّه يوصف بالإكفاء الذي هو من صفاته، فلا يعطف على خبره إلا ما يكون من صفاته والإقواء إنّما هو من صفات حركته. لا يقال صفة الصفة صفة لأنّنا نقول ذلك من جهة المعنى، والكلام هنا في تعريف الاصطلاح

1 في (ب) وذا.

المميّز بين حقيقتين وهو من باب التّسميات، وجملة فذا خبر إن قرنا في البيت قبله، وكذا المعطوفة عليها لأنّنا قدّمنا أنّ قوله قرنا هو على التّوزيع وإن جمعا في الضّمير، ونظير في الجملة ما قرر في قوله تعالى: "وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا"¹. فإن فعل القول وإن جمع في النّظير إلا أنه على التّفريق؛ أي قالت اليهود كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى. وبعده إن كان مخفوضاً فإنّ الواو وعطفت بعد على عطف المفردات، إلا أنّ فيه شبه العطف على عاملين فإنّ الواو وعطفت بعد على ما، والجملتين الابتدائيتين المقدّرتين على مثلهما وبعده فذا الإجازة وذا الإصراف على ما قرّنا في الجملتين قبل على رأي من أجاز مثل هذا العطف من النّحاة. وإمّا من عطف الجملة ويقدر الجار (لبعد، والفعل العامل²) فيه بعد الواو؛ أي وإن قرنا ببعده، وجاز حذف الجار وإبقاء عمله للعطف على مذكور مثله وبعد إن كان بمعنى مبادئ فلا تأويل في ضميره، وإن كان بمعنى بعيد فالمعنى ببعيد منه وإنّما أفرد الضّمير ولم يقل ببعدهما لأنّ المعنى على العطف ب أو كما قدّمنا؛ فالمعنى قرن أحدهما ببعده وتقدّمت الإشارة إلى إعراب الإجازة والإصراف ولا يخفى ما في كلامه من التّعقيد، والكلّ مبتدأ خبره متّقى.

فوصلا بها لينا وهاء التّفاد والـ خروج بذى لين لها الوصل قد قفا
وردفا حروف اللين قبل الرّوي لا سوى ألف معها التّحرّك حذو ذا
وتأسيسا الهاوي وثالثه الرّوي من كلمة أو آخر إضمار ما تلى

1 من سورة البقرة، من الآية 135.

2 في (ب) لبعده الفعل والعامل.

المفردات:

وصلا: اللائق هنا بمعناه اللغوي الإلحاق. قال الجوهري: والوصل وصل الثوب والخف، وفي الحديث: "لعن الله الواصلة والمستوصلة"؛ فالواصلة التي تصل الشعر، والمستوصلة التي تفعل بها ذلك، والموصل ما يوصل من الحبل انتهى وتقدّمت المادّة. وهو في الاصطلاح على ما ذكر الناظم وصل حرف الرّوي بحرف لين أو هاء؛ ضميراً كانت أو أصلية. وحرف اللّين هو الألف بعد فتحة، والواو بعد ضمّة، والياء بعد كسرة. ووجه تسمية هذا الحرف وصلا بين لأنّه شيء بشيء منقول من مصدر، و ال فيه للغلبة.

لينا: قال الجوهري: ضدّ الخشونة؛ لان الشّيء يلين لينا، وشيء لين ولين مخفّف منه، واللّيان بالفتح مصدر من اللّين، هو في ليان من العيش أي نعيم (وخفض¹)، ولينته وألنته صيرته لينا وألنته أيضا على التّمam كأطلته وأطولته، واللّيان بالكسر مصدر لاينته ملاينة وليانا واستلانة عدّه لينا، وتلين تملق انتهى. ووجه تسمية حروف العلة لينا أنّ الصّوت يميل معها ولا يخشن.

هاء: ممدود منون حذف الناظم تنوينه ضرورة نحو: ولا ذاكرًا لله إلا قليلا بنصب اللفظ الكريم، وقرئ أحدا لله بلا تنوين. وقال الجوهري: الهاء من حروف المعجم والزيادات، وتأتي للتّبيه وعضا من واو القسم لا هاء الله وكناية عن الغائب ضربه والغائبة ضربها وللتنائيث، ويوقف عليها بالهاء إلا طيئا فإنهم يقفون بالنّاء ويقولون

1 في (ب) وخصب.

طلحة، وللندبة في الوقف (وربما ثبتت فيها وصلا ضرورة، وتضم أوتكسر للساكنين وزائدة في الوقف¹) لبيان الحركة نحو: (لِمَدَّ2)، وبدلا من الهمزة نحو: هراق انتهى.

النَّفَاز: بنقط الدَّال المضي والخروج. قال الجوهري: نفذ السَّهم من الرِّمِيَّة والكتاب إلى فلان نفاذا ونفودا، وأنفذته والتَّنْفِيز مثله، ورجل نافذ في أمره أي ماض، وأمر نافذ مطاع، وأتى بنفذ ما قال أي بالمخرج منه وطعنة لها نفذ أي نافذة انتهى. وفي الاصطلاح حركة هاء الوصل علم منقول من مصدر، و ال فيه للغلبة. ووجه التَّسمية أن حركة الهاء منفذ إلى الخروج، ويلزم إطرادها كالتَّأفِذ في أمره. ويصح أن يكون بالدَّال الغفل بمعنى التَّمام.

الخروج: ضدَّ الدَّخول. خرج خروجا ومخرجا، وقد يكون المخرج موضع الخروج والاستخراج والاستنباط، وخرَّجه في الأدب فتخرَّج وهو خرَّيج فلان بمعنى مفعول بمعنى عتيق، ورجل خُرَجَة (وَأَجَة كهرة³) كثير الخروج والولوج انتهى. وهو في الاصطلاح حرف اللين النَّاشيء عن حركة هاء الوصل، التِّي هي النَّفَاز الفاء أو واو أو ياء، فهو علم منقول من مصدر و ال للغلبة. ووجه التَّسمية أن حرف اللين محل خروج من البيت، فكأنه من باب تسمية المحل باسم الحال نحو: "ففي رحمة الله هم فيها خالدون"⁴؛ أي في الجنَّة لأتَّها محل الرَّحمة. وما ذكر النَّاطم في تفسير النَّفَاز والخروج هو المعروف، وفي واضح الزبيدي النَّفَاز حرف اللين بعد الهاء وهو الخروج. قال ابن السَّيد: هذا لا يعرف. قال ابن جنِّي: سمِّي النَّفَاز لنفوذ حركة هاء

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) لده.

3 في (ب) ولجيه كهمة.

4 من سورة آل عمران، من الآية 107.

الوصل إلى حرف الخروج، لأنّ هاء الوصل إن سكنت لم تحتج لخروج يتبعها كالرّوي المقيد، وإن تحركت أشبهت المطلق واحتاجت إلى حرف خروج كحاجة الرّوي المطلق للوصل، وتنزل الخروج من الهاء منزلة الوصل من الرّوي؛ فكما سميت حركة مجرى لجري الصّوت فيها واستطالته حتّى اتّصل بالوصل، سميت حركة الهاء نفاذا لنفوذ الصّوت بها إلى الخروج، ونفوذ شيء لشيء كجريانه إليه في المعنى. وقال ابن جنّي أيضا: إنّما سمّي نفاذا لا نفوذا لأنّ باب النّفاذ يستعمل في الحدّة والمضاد والنفوذ في (القطع¹) والسلوك، فالنّفاذ أشبه بهذا المعنى ولم تختلف العرب في لزوم هذه الحركة وإطرادها كما ورد في المجرى.

لها: أصله المد وقصرها ضرورة وأضافها إلى الوصل.

قفا: تبع، وتقدّم.

ردفا: قال الجوهري: الرّدف المرتدّ خلف الرّاكب، وأردفته أركبته معي، وذلك الموضوع رداف وكل شيء تبع شيئا فهو ردف، وأمر لا ردف له أي لا تبع. والرّدف في الشّعْر حرف ساكن من حروف المد واللّين يقع قبل حرف الرّوي ليس بينهما شيء، فإن كان الفاء لم يجز معها غيرها، وإن كان واواً جاز معها الياء. والرّدف الكفل والعجز والرّديف المرتدّ، وردفه بالكسر تبعه، ونزل بهم أمر فردف لهم آخر أعظم منه انتهى. وما فسّره به الجوهري في الاصطلاح أخص ممّا فسّره به النّاطم؛ فسّره بحروف اللّين وهي أعمّ من حروف المد لأنّها تتناول الواو والياء المفتوح ما قبلها، فلو لم يذكر الجوهري المد كان كلامه هو شرح كلام النّاطم إلى قوله معها سواء، فهو علم منقول من اسم جنس و ال فيه للغلبة. وقال ابن برّي: الرّدف حرف

1 في (ب) المقطع.

مد ولين أو حرف لين قبل الروي، ليس بينهما حائل مأخوذ من ردف الراكب لأنه خلف الروي انتهى. فكلامه مثل كلام الناظم، وتبين من كلامه وجه تسميته رداً.

تنبيه: قول الناظم في الردف حروف اللين حسن لدخول الواو والياء المفتوح ما قبلهما، وأما قوله في الوصل لينا وف الخروج بذي لين، فمن تسمية المقيد باسم المطلق لأن مراده حرف المد واللين، فلا يدخل الواو والياء المذكورين.

التحرّك: مصدر تحرّك، والمراد به الحركة كما تقدّم له في قوله: وتحريكه. وقيل أطلق التّحرّك على الحركة مجازاً لأنه يكون بها، وهي الحركة الكائنة قبل الردف المسماة حذواً، وإليه أشار بقوله

حذو ذا: وقد تقدّم معنى الحذو لغة. وقال ابن بري: الحذو حركة الحرف الذي قبل الردف لأنّ الشاعر يحذوها في القوافي ليتفق الإرداف، وحكمها في الإطراد والاختلاف حكم الردف، فإن كان الردف ألفاً فلا تكون إلا فتحة لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وإن كان واواً أو ياءً فحيث جاز تعاقبها جاز اختلاف الحذو انتهى. ومعنى يحذوها أي يفعل مثلها وينسج على منوالها أو يقتدى بها أو يجعلها بحذاء الردف. وباقي ألفاظ البيت تقدّمت، وذا إشارة إلى التّحرّك أي حذو يسمّى هذا التّحرّك وحذف تنوين حذو ضرورة، وذهب الشّراح إلى أنّه إشارة إلى الردف.

تأسيساً: مصدر أسّس البناء. قال الجوهري: الأسّ والأساس والأسس مقصور منه أصل البناء، وجمع الأسّ أساس كعس وعسّاس والأساس أسس كقذال وقذل والأسس أساس كسبب وأسباب، وأسّست البناء تأسيساً وكان ذلك على أسّ الدهر بتثليث الهمزة أي على قدمه ووجهه، والتأسيس في القافية هو الألف التي ليس بينها وبين حرف الروي إلا حرف واحد كقول النّابغة:

كليني لهم يا (ميمة) ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

فلا بدّ من هذه الألف إلى آخر القصيدة انتهى. وما فسّره به في الاصطلاح هو ما فسّره به الناظم مع زيادة قوله من كلمة إلى آخره، وهذا التأسيس الذي حدّ الجوهري هو التأسيس اللازم، والذي حدّ الناظم أعمّ من ذلك. ومعنى ما حدّه به الناظم أنّ التأسيس هو الحرف الهاوي وهو الألف، لأنّ تلك الصّفة خاصّة به الكائن قبل الرّوي بحيث يكون الرّوي ثالثاً منه، ومعلوم أنّ ذلك لا يكون إلّا إذا فصل بينهما حرف واحد. وسواءً كان ذلك الألف (و1) الرّوي من كلمة واحدة أو من كلمتين، والرّوي ضمير اسم سبق إلا أنّهما إذا كانا من كلمة فهو الذي يلزم في (القصيد وهو عناه2) الجوهري، وإن كانا من كلمتين والرّوي مضمّر فهو تأسيس غير لازم. وفي معنى كون الرّوي ضميراً كونه بعض ضمير لأنّ الحكم واحد، وتلخيص هذا الحد أن تقول التأسيس ألف (ثالثة3) الرّوي من كلمته أو من آخر. والرّوي ضمير لمتلوه ويريد أو بعض ضمير فيدخله العناية في الحد، وفيه أيضاً التّرديد بين نوعين فهو علم منقول من مصدر و ال للغلبة. وقال ابن برّي: التأسيس ألف يكون قبل حرف الرّوي بينهما حرف مأخوذ من تأسيس البناء لأنّ الشّاعر يبني عليه القصيدة.

الهاوي: اسم فاعل من هوى. قال الجوهري: الأصمعي هوى بالفتح يهوي هويًا سقط إلى أسفل وكذلك الهوي في السّير إذا مضى، وهوى وانهوى بمعنى، وهوت الطّعنة فتحت فاها انتهى. وهو هنا صفة خاصة (بحرف4) الألف، واختلف في سبب وصفه

1 في (ب) أو.

2 في (ب) القصد وهو عن.

3 في (ب) تالية.

4 في (ب) بحذف.

بالهاوي فقيل لأنّ مخرجه اتّسع لجريانه في هوى الفم، وقيل لأنّه يهوي في الفم فلا يعتمد على اللّسان على شيء منه، وقيل لأنّه ضعف لاتّساع مخرجه لهذا الصّوت أشدّ من اتّساع غيره فيشبهه على الأوّل والثّالث أن يكون من فتحت الطّعنة فاهاً، وعلى الثّاني من السّقوط وعدم التّماسك، وعلى الثّالث أن يكون مقلوباً من (الهاوي1).
قال الجوهري وهي الحائط ضعف وهمّ بالسّقوط.

آخر: أصله أخرى فعلى؛ فحذف الألف ضرورة. الآخر بالفتح أحد الشّيئين اسم على أفعل (والأنثى إلّا أنّ فيه 2) معنى الصّفة لأنّ أفعل من لا يكون إلّا في الصّفة، وأخر جمع أخرى، وأخرى تأنّث آخر وهو غير مصروف ومنه: "فعدّة من أيّام أخر"3 لأنّ أفعل من لا يجمع ولا يؤنّث ما دام نكرة انتهى.

إضمار: مصدر أضمر، والمراد به الضّمير أو المضمر من إطلاق المصدر على المفعول. قال الجوهري: أضمرت في نفسي شيئاً والاسم الضّمير والجمع الضّمائر، والمضمر الموضع والمفعول انتهى. ومراد النّاطم المضمر عند النّحاة، ووجه التّسمية بيّنة، وتقدير كلامه أو من كلمة أخرى هي مضمراً أو ذات إضمار.

تلا: تبع وتقدّم عند قوله فالموفور يتلوه.

التركيب:

وصلا عطف على روياء، وعطفه بالفاء المقتضية التّرتيب تنبيهاً على أنّ حرف الوصل بعد حرف الرّوي، وضمير بها عائداً على المجرى باعتبار المعنى لأنّه حركة. وقال الشّريف عائداً على حركة المجرى المفهومة من الكلام، ووافقه بعضهم

1 في (ب) الواهي.

2 في (ب) والأنثى الأخرى فيه. والأرجح الأنثى الأخرى إلّا أنّ فيه.

3 من سورة البقرة، من الآية 184.

على عوده على حركة المجرى، واعترض قوله مفهومة من الكلام فقال بل هي
مذكورة فيه عبر عنها بلفظ المجرى أو التحريك، وليس ذكر المعنى بلفظ المجاز
مانعا من ذكره صريحا، والمفهوم من الكلام ما لا يذكر فيه لفظا بل معنى لحذفه أو
لاستلزام المصرح به له وإن لم يكن محذوفا انتهى. والصواب ما ذكرناه من عوده
على المجرى نفسه حقيقة، لا على حركته المضافة إليه فإنه نفس الحركة، والشيء لا
يضاف لنفسه إلا بسماع ولا مجاز في اللفظ. وتفسيره المفهوم بما ذكر قد لا يسلم له
الحرص فيه، لا باعتبار اللغة وهو ظاهر ولا باعتبار الاصطلاح الأصولي أو
النحوي، بل هو أعم مما ذكر فيتناول ما أشار إليه الشريف. ومعنى كلام الناظم أن
القافية تحوز رويًا ثم تحوز وصلا وهو ما وصل بحركة الروي المسمى بالمجری من
أحد حروف اللين الثلاثة، أو الهاء أصلية كانت أو ضميرا ساكنة أو متحركة، والواو
في وهاء للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف لا للجمع، فمثال الوصل بالألف:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي (بقوا) للقيطة من ذهل ابن شيبانا

فالنون روي وحركتها مجرى والألف وصل، ومثله الشريف بقوله:

أقلي اللوم عادل والعنابا

فالباء روي وفتحها مجرى والألف وصل. وأنشده ابن بري على أن الألف بدل من

التنوين، والقافية مقيدة، والوصل إنما يكون مع إطلاقها للترنم، ومثال الواو:

سقيت الغيث أيها الخيام

ومثال الياء:

كما زلت (الصرفاء) بالمتنزل

ومثال الهاء الساكنة:

فما زلت أبكي حوله وأخاطبُهُ

والمتحرّكة قول ذي الرمة يصف بيضة النعام:

وبيضاء لا تتحاش منّا وأمّها إذا ما رأتنا زيل منّا زويلها

أي زيل قلبها من الفزع. قال ابن بري: وبعض العرب يتركون التّرم في الإنشاد فلا

يصلون القوافي، فمنهم من يبدّل من حرف الإطلاق نونا يسمّونه تنوين التّرم نحو:

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجى

وأقلي اللوم عاذل (والعتاباً)

ومنهم من يجري الشعر مجرى الكلام، فيقف على القوافي بالإسكان ويحذف الوصل

ولو كان من نفس الكلمة نحو:

يا دار عبلة بالجواء تكلم

فإن كان الوصل ألفا يوقف عليها في الكلام، أو ضميراً أو هاءً لم يجر حذفه اتّفاقاً،

وحكى الأخفش جواز حذف الهاء انتهى.

وقوله: النّفاذ إلى آخره. أي النّفاذ الذي هو حركة هاء الوصل، والخروج الذي هو

اللين النّاشيء عن حركة هاء الوصل؛ فالنّفاذ مبتدأ والخروج معطوف عليه قد قفا

خبرهما، وإنّما قال قفا بإفراد الضمير دون قفياً معاملة لضمير الإثنين معاملة ضمير

الواحد. وقال في التسهيل: إنّ ذلك يأتي دون افعال التفضيل قليلاً، وأنشد منه في

الشرح:

(أخو) الذئب يعوي والغراب ومن يكن (شريكه) يطمع نفسه كلّ مطمع

فأفرد الضمير مؤولاً كأنه قال ومن يكن هذا النوع، أو من ذكرت انتهى.

قلت: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون راعى لفظ من قال ابن هاني¹ ومنه:

بها العينان تنهل

"والدين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها"² على رأي. ومنه عند الفراء: "فلا

يخرجتكما من الجنة فتشقى"³، "وعن اليمين وعن الشمال قعيد"⁴

وكأن في العينين حب قرنفل أو سنبل كحلت به فأنهلت

ولو رضيت يداي بها وظننت لكان علي للقدر الخيار

وقوله صلى الله عليه وسلم: "اللهم عافني في سمعي وبصري ما أبقيتني واجعله

الوارث مني". قال الزمخشري: يحتمل أن يراد به ما ذكر، وأن يكون لملازمة السمع

والبصر انتهى. فقريب من هذا التأويل الأخير من تأويلي الزمخشري تأويل الشريف،

وغيره كلام الناظم فإنه قال قفا ولم يقل قفيا فهو ضمير النفاذ والخروج، لأنهما لما

كانا متلازمين صيرهما كالشيء الواحد فعاملها معاملة الفرد انتهى. ولهاء الوصل

متعلق (بقفا، ولما⁵) ضعف عامله عنه لتقدمه عليه لأجل القافية قوي باللام الزائدة،

وأما بذي لين فجعله الشريف متعلقا بالخروج، ووجهه غيره بأنه وإن كان اسما

1 هو أبو القاسم محمد بن هاني الأزدي الأندلسي ولد سنة 937م كان شاعرا أدبيا نشأ في إشبيلية ثم استوطن البيرة فعرف بالشاعر الإيبيري وكان حافظا لأشعار العرب وأخبارهم توفي سنة 972م. أنظر: ابن هاني الأندلسي. الديوان. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1980، ص.5.

2 من سورة التوبة، من الآية 34.

3 من سورة طه، من الآية 117.

4 من سورة ق، من الآية 17.

5 في (ب) في المتن بنفاذ لما. ومصححة على الهامش بعبارة: لعله بقفا

اصطلاحاً لكّنه مصدر في الأصل ولا ينفكّ عن رائحة الفعل، وقد قال ابن جنّي في قول الشاعر:

ولولا سلاحي عند ذلك¹

إنّ عند معمول لسلاحي لما فيه من معنى قوّتي مع أنّه ليس بلفظ الفعل، فأحرى الخروج، فأحرى الخروج الدّال على الفعل بحروفه أصلاً انتهى. قلت: وسلاحي أيضاً فيه حروف الفعل أصلاً إذ هو بمعنى تسلّحي فلا أحدوية، وأجاز هذا الوجه كون باء بذوي زائدة فلا تتعلّق. قال من جنس ما زيد في المبتدأ لأنّ الخروج معطوف على المبتدأ الذي هو النّفاذ، وذو على هذا التّقدير عطف بيان من الخروج لا بدل، وتتعلّق بمحذوف صفة للخروج لأنّه معرّف بـ الـ الجنسيّة فأشبهه النّكرة انتهى.

وقال الشّريف وغيره أنّ قوله بذوي لين تفسير للخروج. قال الشّريف: وإنّما لم يفسّر النّفاذ كما فسّر الخروج لكونه أوّماً إليه لأنّه لمّا ذكر أنّ النّفاذ والخروج تابعان لهاء الوصل، وقدم النّفاذ في الذّكر وترتيب الذّكر عنده معتمد حسبما تقدّم في غير موضع علّم أنّ الذي يتقدّم حرف اللّين بعد الهاء ليس إلّا الحركة انتهى. وبسطه غيره فقال: لمّا قال فوصلاً بها علّم أنّ كلامه في الرّوي المحرّك وفسّره باللّين والهاء، فاللّين ساكن أبداً والهاء السّاكنة كاللّين والمحرّكة يلزم بعد حركتها لين ليوقف على ساكن، ولمّا فسّر الخروج بذوي لين علم أنّ النّفاذ حركة الهاء، لأنّ نسبة الهاء منها نسبة الرّوي من حركته ووصله، ويتأكد بالترتيب الذّكري الذي هو عمدته انتهى.

1 في (ب) لولا سلاحي عند ذلك لجايني.

ويمكن أن (يقال خير¹) النفاذ والخروج بذني لين أي كائنان بذني والباء بمعنى في، وكيونتهما في ذي اللين يكون أحدهما حركته والآخر نفسه. ولما كان الحرف إنّما نشأ عن حركة الهاء وجب أن تكون سابقة ويتعيّن لها الأوّل من اللّقبين المذكورين وهو النفاذ بتقديمه في الذّكر، ويتعيّن الثّاني (للناشي²) وهو الخروج إعطاء الأوّل في الذّكر للأوّل في التّرتيب الطّبيعي. ويحتمل كون الباء سببية؛ أي كائنان بسبب ذي اللين المسمّى بالخروج، وهو أيضا حركة وحرف ضرورة كون هاء الوصل في هذا المقام متحرّكة. والوجه الأوّل في الباء أظهر وأصحّ وأسلم من الاعتراض، وقد قفا على هذا الوجه جملة حالية من ذي اللين. وعلى هذا الوجه لم يخصّ النّاطم الخروج بالتفسير، فمثال وصل هذا الوصف بالألف قوله:

عفت الديار محلّها فمقامها

ففتحة الهاء هو النفاذ والألف خروج. ومثال وصلها بالياء:

تجرّد المجنون من كسائه

فكسرة الهاء نفاذ والياء خروج. ومثال وصلها بالواو:

وبلد عامية أعمائه

فضمة الهاء نفاذ والواو خروج.

وقوله: وردفا إلى معها. عطف أيضا على روبا؛ أي وتجاوز أيضا القافية روبا. ولما لم يكن فيه ترتيب عطفه بالواو، ولذا لا يصحّ عطفه على وصلا لئلاّ يقتضي التّرتيب كما اقتضاه المعطوف عليه، وذلك الرّدف الذي تحوزه القافية هو حروف

1 في (ب) يكون خبر.

2 في (ب) للثاني.

اللّين الكائنة قبل حرف الرّوي متّصلة به، وإذا كان [حرف من حروف1] اللّين ردفا لم يلزم أن يكون مثل ذلك الحرف هو الرّدف في جميع أبيات القصيدة بل حرف اللّين من جنسه، إلّا إذا كان الرّدف ألفا فإنّه لا يكون سواه ردفا معه في القصيدة، وهذا معنى قوله لا سوى ألف معها. أي ولا يجتمع في الرّدف سوى الألف الذي هو الواو والباء مع الألف. ولما استثنى هذه الصّورة علم أنّ الواو تعاقب الياء في الرّدف وبالعكس. ويعلم كون الرّدف متّصلا بالرّوي من كلام النّازم من حيث أنّه أضافه للقافية، وهي على ما قدّم من أوّل متحرّك قبل الساكن الأوّل من ساكني الكلمة الكلمة الأخيرة. ومعلوم بالاستقراء أنّ ذلك الساكن لا يكون إلّا متّصلا بالرّوي قبله، وليس قول النّازم: قبل الرّوي. يدلّ على الاتّصال لأنّ القبلية أعمّ من الاتّصال. وقال بعضهم: يعلم ذلك من كلامه في البعدية لأنّه بدأ فيها بما يلي الرّوي إلى آخر، (فتتقيّد2) القبلية بما يليه إلى أوّل. [ويعرف3] أيضا من اشتقاقه فيكون خلف الرّوي (مباشرا كردف الرّاكب4) انتهى.

ولا يخفى ضعف المأخذين ولا ضعف أن يقال يؤخذ من قوله في التّأسيس: وثالثه الرّوي. فيتعيّن أن يكون الرّوي ثاني الرّدف لاحتمال أن يكون رابعه، لاسيما مع قوله: أو أخرى.

وقوله: التّحرّك حذو ذا. أي التّحرّك الذي نشأ عنه الرّدف، وهي الحركة التي قبله حذو هو ذا التّحرّك أي يسمّى حذوا، والذي يدلّ على أنّه أراد هذا التّحرّك كون

1 غير مقروّنة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) فتقييد.

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

4 في (ب) مباشر الردف.

حروف اللّين لا يكون ما قبلها إلا متحرّكاً، وعن حركته نشأت. وقال الشّريف:
التّحرّك حذو ذا إشارة إلى أنّ الحركة قبل الرّدف يسمّى حذواً، ولم يعيّن النّاطم
الحركة التي تسمّى حذواً ماهي؟، لكن أوماً إليها بقوله حذو ذا؛ فإنّ الإشارة بذا إلى
الرّدف، ولا حركة (تحاد1) الرّدف وتكون تابعة لحروفه إلاّ هذه الحركة، ولكونها
محتذاة على جنس ألف أبداً أو واواً أو ياءً في الأكثر سمّيت حذواً. ويعيّن أنّها حركة
الحذو أنّ القافية من المتحرّك قبل السّاكن الأوّل إلى آخر؛ وهذا السّاكن حرف
الرّدف، فالقافية مثلاً حوبو من قوله:

جرداء معروقة اللّحيين سُرحوب

فحركة الباء قد تقدّم أنّها المجرى، فلم يبق للحذو إلاّ حركة ما قبل الرّدف. وكذا أنّ
وصل الرّوي بالهاء نحو مقامها؛ (فحركة2) هاء الوصل النّفاذ، فبقي ما قبل الرّدف
للحذو انتهى ببعض اختصار.

وقال بعضهم: الإشارة بذا للرّدف وتحرّكه باطل؛ فالحذو حركة ما قبله، وتصح
إضافتها للرّدف لنشئه عنها ومصاحبته لها وإلى ما قبله لكونها محلاً لها. والمعنى
حركة ما قبل الرّدف لا غيرها، لأنّ ذلك (الغير3) لا يصحّ أن يكون من غير حركات
القافية، لأنّ كلامه إنّما هو في حركاتها ولا من حركات ما بعد الرّوي لأنّه ضدّ
الرّدف، وقد فرغ منه فتعيّن أن تكون من حركات ما قبل الرّوي. ولم يبق من حركات
القافية إلاّ حركة ما قبل الرّدف فتعيّن (للحذو4). ولا يقال يحتمل أن يريد حركة

1 في (ب) تحاذي.

2 في (ب) بحركة.

3 في (ب) الردف.

4 في (ب) للحذف.

الرّوي، وتسميته إيّاها مجرى لا يمنع ذلك لاحتمال تخصيصه بغير المردوف من باب تقييد المطلق وتخصيص الحذو بالمردوف؛ لأنّنا نقول أجيب عنه بأنّ في كلامه ما يرشد إلى أنّها حركة ما قبل الرّدف لقوله: حذو ذا. وما بعد الرّدف (لا يصدق1) أنّه محاذ للرّدف؛ فإنّ الرّوي فاصل وحركته مقدّرة بعده لا معه على الأصح في المسألة، وحركة ما قبل الرّدف محاذاة للرّدف لتقديرها بعده فهي مباشرة للرّدف. وهذا حسن لو صحّ كون الحركة بعد الحرف، وقول الأوّل أنّه من تقييد (الأوّل2) بعيد لأنّ هذه الألقاب أعلام أو كالأعلام، وإنّ أمكن تقييد حكمها هنا فلا جدوى له لعدم قصده. والسؤال ساقط من أصله؛ إذ لو صحّ لأخلّ الناظم ببعض حركات القافية، وهي حركة ما قبل الرّدف وهو فاسد على مذهبه انتهى ببعض اختصار. ولا خفاء (بضعف ما علّل3) به سقوط السؤال، وتظافر جميعهم على أنّ ذا إشارة إلى الرّدف، ولا خفاء بما [في4] شروحاتهم من التكلّف مع أنّها كلّها راجعة إلى شرح واحد، والشرح الذي ارتضيناه سهل لا تكلف فيه، ومثال الرّدف بالألف:

الأعم صباحا أيّها الطلّ البالي

فالألف ردف وفتحة الباء قبله حذو. (ومثاله بالياء:

بُعِيد الشّبَاب عصر حان مشيب

فالياء ردف وكسرة الشّين حذو5). ومثاله بالواو:

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) المطلق.

3 في (ب) بما علّل.

4 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

5 ساقطة من (ب).

جرداء معروقة اللّحين سرحوب

فالواو ردف وضمة الحاء حذو. ومثال معاقبة الواو والياء في قصيدة:

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشّباب عصر حان مشيب
تكلّني ليلا (وقد شطو ليلا) وعادت عواد بيننا وخطوب

ولا تعاقبهما الألف لكثرة مطلقها وعدم مجانسة الفتحة للضمة والكسرة، ولذلك أنكر المبرّد رواية من روى:

حنين (تكلّلي) فقدت (حميما) فهي تتادي بأبي (وأبنائها)

ومثال الرّدف بحرف اللّين الواو:

يا أيّها الرّاكب المزجي مطيّته سائل بني أسد ما هذه الصّوت

وقل لهم بادروا بالعدر والتمسوا قولاً (بيبرئكم) إنّي أنا الموت

ومثاله بالياء:

لعمرك ما أخزى إذا ما نسيتني إذا لم تقل بطلاً عني ومينا

(ولكنّها) يخزى امرؤ تكلمّ استه فتى قومه إذا (الرّماح) هوبنا

ويجوز تعاقبهما أيضاً:

كنت إذا ما جنّته من غيب يشمّ رأسي (وتشمّ) ثوبي

ولا يشترط في الرّدف كونه من كلمة الرّوي، بل يلزم وإن كان منفصلاً عنه لقرب

مكانه منه بخلاف التأسيس كقوله:

أنته الخلافة منقادة إليه تجرر أذيالها

فلم تك تصلح إلّا له ولم يك يصلح إلّا لها

(وإذا1) سهلت الهمزة فأبدلت ألفاً جاز أن يكون ردفاً كقول امرئ القيس:

وصم صلاب ما يقين من الوجى كأن مكان الردف منه على رال

وقد اعتدى والطير في وكُناتها (لغيث) من الوسمي رائده خال2

والرّال مهموز فرخ النّعام وسهله. قال ابن برّي: وهذه الأرداف إنّما تستعمل حيث

نقص من جزء القافية حرف أو زنته، (وهو3) نقص ساكن وحركة أو حيث يلتقي فيه

ساكنان ولا يعدّ في النّقصان ما يعتوره الزّحاف، فالأوّل:

وما كلّ موت نصحه بلبيب

والثاني:

جرداء معروقة اللّحيين سرحوب

والثالث:

كلّ عيش صائر للزّوال

وإنّما لزم الردف في مثل هذا ليقوم المدّ فيه مقام ما نقص من القافية أو مقام حركة

تفصل بين الساكنين، وما لم ينقل منه ما ذكر أو ما لم يلتق فيه ساكنان، فإنّما يلزم

الشّاعر ردفه إن شاء استحساناً لمدّ الصّوت كقوله:

الأعم صباحاً أيّها الطّلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وأجاز سيبويه (ترك4) الردف حيث النّقصان المذكور لأنّ الوزن قائم بالحرف

الصّحيح قيامه بحرف العلة وأنشدوا:

1 في (ب) وإنّما.

انظر: امرئ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص138. 2

3 في (ب) أو.

4 ساقطة من (ب).

ولقد رحلت العيس ثم زجرتها قدما وقلت عليك خير معد
وعليك سعد بن الضباب (فصحي) سيرا إلى سعد عليك بسعد
انتهى.

وقوله: (وتأسيسا. عطف على رويًا، أي وتجوز القافية أيضا) تأسيسا وهو الألف الهاوي، وثالث الحروف من هذا الألف الذي هو التأسيس الروي؛ أي أنّ التأسيس قبل الروي بحرف. والروي إما من الكلمة التي منها التأسيس، أو من كلمة أخرى لكنه ضمير ما تلاه من الأسماء أو بعض ضمير ما تلا. وقد تقدّم أنّ دلالة كلام الناظم على أنّ كونه بعض ضمير ما تلا مصحح لكون التأسيس من غير كلمته إنّما هي من تقييد ما يشرح كلامه، وإلاّ فظاهر كلامه اشتراط كونه جملة ضمير نعم لمّا كان المضاف إلى الشّيء كالجزم منه، وحكم البعض حكم الكل اكتفى الناظم بذكر الكل. وقال بعضهم إضمار بدل من أخرى بدل كل من كل، وما موصولة أو نكرة موصوفة والتقدير ضمير اسم تبع هو التأسيس أو تبعه التأسيس، وذلك الاسم ما عبّر عنه من الأسماء الظاهرة بضمير متكلّم أو غائب أو مخاطب، وإن ضبط آخر بصيغة الجمع على ما صحّحه الشّريف فسبك كلامه يُعدّان أو يؤخذان من كلمات التأسيس أو من كلمات آخر ذوات إضمار أسماء تلت التأسيس، ولم يتّضح ضبط آخر على أخرى وكلاهما ضرورة بحذف ألف أخرى أو بحذف همزة القطع وكل منهما له أصل مشهور انتهى.

قلت: وما نقل عن الشّريف أشار إليه الشّريف في آخر كلامه على البيت، وأشار إلى أنّه تقدّم ولم أره في النسخة التي طالعت منها إلاّ في آخر كلامه، ولا خفاء بما فيه

من التّكف. ومفهوم كلامه أنّ الرّوي إن كان من كلمة أخرى وليس جملة ضمير ولا بعضه لم يكن الألف المنفصل عنه قبله تأسيساً، وظاهر كلام الناظم أنّ التأسيس إذا كان من كلمة الرّوي مساوياً له إذا كان منفصلاً بشرطه، وليس كذلك لأنّه مع الاتصال لازم ومع الانفصال غير لازم؛ فمثال التأسيس من كلمة قول التابغة:

أهاجك من أسماء رسم المنازل بروضة نعى فذات الأحاول

وقول زهير 1:

صحا القلب عن سلمى واقصر باطله وعري أفراس الصّبا ورواحله

وذكر الشّريف أنّ من شرط (لزوم 2) التأسيس أن يكون من كلمة الرّوي، ومتى انفصل عنه وليس بضمير ولا بعضه لم يكن تأسيساً كقول عنتره 3:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابني ضمضم 4

1 هو زهير بن أبي سلمى المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية. ربي في بيت زوج أمه: أوس بن حجر، وكان هذا شاعر مضر. كان أبوه شاعراً وكذلك زوج أمه وخاله، وحتى أخته سلمى والخنساء، وولده كعب وبجير وكذا حفيده. هو من الطبقة الأولى من الشعراء، وهو من أصحاب المعلقات، وله ديوان شعر. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (137/1-153)؛ طبقات الشعراء للجمحي، ص 41؛ تاريخ التراث لسزكين (19/6-23).

2 ساقطة من (ب).

3 هو عنتره بن شداد العبسي، أمه زبيبة بنت أحد ملوك الحبشة. له القام الأولى بين شعراء الجاهلية في الشهرة والشجاعة، لقب بفارس جروة (فرسه). له شعر كثير في الحرب والغزل، وهو من أصحاب المعلقات. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (157/1-173)؛ طبقات الشعراء للجمحي، ص 65؛ مصادر الدراسة الأدبية، ص 33.

أنظر: عنتره، تحقيق محمد سعيد مولوي. الديوان. القاهرة: المكتب الإسلامي، 1964. ص.

1454.

الشَّائِمِيَّ عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمِهَمَا وَالتَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهَمَا دَمِي¹
فَأَلْفَ أَلْقِهَمَا لَيْسَ بِتَأْسِيسٍ، فَإِنْ كَانَ الرَّوِيَّ ضَمِيرًا أَوْ بَعْضَهُ جَازَ كَوْنُ الْأَلْفِ تَأْسِيسًا
وغيره؛ فالتأسيس نحو قوله:

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسَ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا
بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرُكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا
وكقوله:

فَإِنْ شِئْتُمَا أَلْقَحْتُمَا وَنَتَجْتُمَا وَإِنْ شِئْتُمَا مِثْلَ بَمِثْلٍ كَمَا هُمَا
(ويروى مثلا بمثل كلاهما²)

وَإِنْ كَانَ عَقْلًا فَاعْقَلًا لِأَخِيكُمَا بِنَاتِ الْمَخَاضِ وَالْفِصَالِ (المقاصم)
فَأَلْفٌ كَمَا تَأْسِيسٌ لِكُونِ الرَّوِيِّ بَعْضُ ضَمِيرٍ وَهُوَ مِيمٌ هُمَا. وَمِثَالُ الْغَيْرِ التَّأْسِيسِ
قوله:

لَوْ كُنْتُ (حَبَلًا) لَسَقَيْتَهَا بِئِهِ أَوْ قَاصِرًا وَصَلْتَهَا بِثَوْبِيهِ
قَالَ الشَّرِيفُ: وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَرَادَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ أَوْ آخِرَ إِضْمَارٍ مَا تَلَا، وَعِلَّةُ كَوْنِ الْأَلْفِ
الْمُنْفَصِلَةَ لَا تَكُونُ تَأْسِيسًا مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ أَمْرَانِ:

بَعْدَهَا عَنِ حَرْفِ الرَّوِيِّ الْمَوْجِبِ ضَعْفَ الْإِعْتِدَادِ بِهَا مُطْلَقًا لَوْلَا قُوَّةُ لَبِنِهَا وَاسْتِطَالَتِهَا
الثَّانِي انْفِصَالُهَا فَتَقُومُ كَلِمَةُ الرَّوِيِّ بِنَفْسِهَا وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْأَلْفِ وَإِلَى مَا الْأَلْفُ مِنْهُ،
وَاعْتَبِرْتَ مَعَ الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ مَنْوُوطٌ بِمَا قَبْلَهُ جَارٌ مَجْرِيٌّ بَعْضُهُ، وَلِذَا لَا يَسْتَأْنَفُ
الضَّمِيرُ دُونَ تَقَدُّمِ مَظْهَرِهِ. وَإِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ إِضْمَارٍ مَا تَلَا؛ أَيَّ أَنَّ

1 المرجع السابق. ص. 222.

2 في (ب) مذكورة بعد البيت الموالي.

حرف الرّوي لمّا كان ضميراً كان كـبعض ما يتلوه الكلمة التي هو فيها لعود الضمير عليه انتهى.

وقد اضطرب كلامهم في هذا التأسيس المنفصل، فظاهر كلام الناظم أنّه لا يكون تأسيساً إلاّ إذا كان الرّوي ضميراً، خاصّة وظاهره أنّه تأسيس لازم كالمتصل لأنّه عائد بينه وبين المنفصل إن كان الرّوي ضميراً. وزاد الشّريف وهو ظاهر ما نقل عن النّديم أو يكون بعض ضمير إلاّ أنّهما صرّحاً بأنّ التأسيس حينئذ ليس بلازم، خلاف ظاهر كلام الناظم والنّديم وصرّح به الشّريف أنّ المنفصل وليس الرّوي ضميراً ولا بعضه ليس بتأسيس. وظاهر كلام ابن برّي أنّ المنفصل مع الضمير وغيره لا يكون تأسيساً إلاّ إذا اختاره الشّاعر، ويكون من لزوم ما لا يلزم. ونصّه وشرط لزوم ألف التأسيس أن تكون مع الرّوي في كلمة واحدة، ومتى انفصلت عنه لم تلزم؛ فإن تبرّع الشّاعر بلزومه مع الانفصال فمن لزوم ما لا يلزم كقوله:

ألا ليت شعري - البيتين ..

وهي قصيدة كلّها مؤسّسة. واستحبّ بعض المتأخرين التزامه حيث يكون الرّوي في كلمة نقصها الإعلال كقوله:

فقلت لعمرى (وصاحبي) إذ رأيتَه ونحن على خوص دقاق (عوى أسر)
أي عوى الذّئب بسر، وعليه بنا بعضهم قوله:

إذا (جلسن) إلى النّواضح قل لنعاب (النوى صح)

انتهى. وكان حقّه أن يأتي ببيت آخر مع قوله فقلت لعمرى ليظهر التأسيس، وإذا كان الرّوي رابعاً من الألف لم يكن من التأسيس في شيء بل هو من لزوم ما لا يلزم بلا خلاف، وثمرة الخلاف في العبارات المتقدّمة تظهر في المخالفة فيحصل سناد

التأسيس إذا كان من كلمة وينتفي إذا (انفصلا1)، وليس الرّوي ضميرا ولا بعضه ويحتمل الأمران مع الانفصال والضمير أو بعضه.

تنبيه: قدّم الناظم الكلام في الرّوي لأنّه اللّازم للقافية وغيره من (الوصل2)، وما ذكر بعده قد تنفك عنه فجعله مضافا إليه بالبعديّة كالوصل والخروج وبالقبليّة كالردف والتأسيس، وقدّم ما يتعلّق به بالبعديّة لتعلّقه بحركة المجرى فكأنّه من تمامه. والتّكثير فيما وجد فيه من ألفاظ الأبيات الثلاثة للحقيقة مع احتمال التّوعية في ألف إلاّ كلمة أو أخرى فإنّهما للجنس أو التّوعية أو التّوحيد، و ال فيما اشتملت عليه من ألفاظ الأبيات أيضا للحقيقة إلاّ التّحرّك فإنّها فيه للعهد المعلوم بالعقل، وفي الأبيات الثلاثة إطناب لأنّ في كل منها (إفهام3) بعد إبهام لما اشتملت عليه من الإبدال أو التّفسير، وفي الهاوي نوع من الإيجاز لأنّه صفة قامت مقام موصوفها، وكذا أواخر وتقديم لهاء الوصل على عامله لأجل القافية والتّفاد والخروج من التّشر بعد اللّف المعلوم، وفي كل من البيتين الأوّلين الجمع.

الإعراب:

فوصلا تقدّم أنّه عطف على رويا بالفاء لأنّه بعده، وأنّ ضمير بها عائد على المجرى والباء للإلصاق وهي متعلّقة بوصلا، ولينا بدل من وصل أو عطف بيان عند من أجازة في النّكرات. ولا يتعيّن هنا أيضا خلافا لبعضهم على (الأصل4) المقرر في وقوع المصدر موقع الصّفة، وتقدّم أنّ واو وهاء للتّفصيل لا للجمع، وتقدّم

1 في (ب) الفصل.

2 في (ب) لزوم ما لا يلزم.

3 في (ب) إبهاما.

4 في (ب) الفرع.

إعراب باقي البيت الأول وردفا تقدّم إعرابه وحروف اللّين بدل أو عطف بيان. خلافا لبعضهم أيضا في تعيين الثّاني، وليس كونه جمعاً بمانع من الإعرابين لكونهما كالنّعت في لزوم التّبعية في الإفراد لأنّ ردفاً اسم يصحّ وقوعه على الجمع وقبل الرّوي؛ إمّا صفة لحروف أو حال منه لأنّ المضاف إلى المعرّف بـ ال الجنسية أو التي للحقيقة حكمه حكم ما أضيف إليه، وقد تقرّر عند المحقّقين أنّ الجمل وما في معناها كالظّروف والمجرورات، يجوز جعلها صفات للمعرّف الجنسي أو أحوالا نظرا إلى المعنى أو إلى اللفظ، وسوى ألف معطوف على حروف إن قدرت لا عاطفة مفردا على مفرد، وإن قدرتها عاطفة جملة على مثلها. وسوى مفعول بفعل محذوف وهو المعطوف أي لا تجوز سوى الألف مع الألف وعلى كلاً التقديرين فاستعمل سوى متصرّفة على رأي من يرى ذلك، ومعها صفة لألف وفيه تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمرة المنفصل في غير محلّه، والقياس في مثله مع نفسها. وقال بعضهم استعمل سوى متصرّفة اسم لا مرفوع (أو 1) منصوب لإضافته، وخبر لا (معها أي لا غير ألف متعاقبا 2) أو متعاقب مع الألف، أو تكون معمولة لمقدر بعد لا أي لا يردف غير ألف مع الألف انتهى. والتّحرك مبتدأ وحذو خبره وذا مضاف إليه، والجملة مستأنفة لا محلّ لها، وتأسيسا عطف على رويّا كما تقدّم والهاوي تقدّم أنّه صفة لمحذوف. وقال الشّريف بدل من تأسيسا وكان الوجه أن يظهر الفتح في بابه لكن سكّنها لضرورة الوزن نحو: ردّت عليه أقاصيه ولبّده انتهى. وقال بعضهم الهاوي خبر محذوف أي هو الهاوي والجملة تفسيرية لكشفها ما تلت قائمة مقام

1 في (ب) ولا.

2 في (ب) مع هاء أي لا غير متعاقبا.

عطف البيان، ولا يكون الهاوي عطف بيان مقدر فتحه لاختلافهما بالتكثير والتعريف، والبصري والكوفي يمنعه؛ والمجوز كالزّمخشري خارق للإجماع ولا بدلا لما تقدّم ولأنّه مشتق فتقوم الصّفة مقام الموصوف انتهى. وثالثه مبتدأ خبره الرّوي ويجوز العكس، والجملة حال من تأسيس وعاملها تحوز وصح وقوع الحال من النّكرة إمّا لأنّ المراد الحقيقة أو لكونها تخصّصت بالجملة المفسّرة، وربط الجملة الواو والضمير المضاف إليه ثالث بمعنى من أو اللام أي الثّالث منه أوّله، ومن كلمة متعلّق بفعل محذوف أي بعد الثّالث من كلمة التّأسيس ولا محلّ لجملة هذا الفعل لاستثنائه كأنّه جواب سؤال مقدر؛ أي من أين يعدّ الثّالث؟. قال بعضهم: ولا يصحّ أن يكون حالا من الاسمين قبله لعدم العامل فيه. قلت: يصحّ أن يعمل فيه ثالث لتأويله بالمعدود والرّوي لتأويله بالأخير أو بالمنسوب إليه الرّوي، وليس هذا من المبتدأ الممتنع وقوع الحال منه لعدم العامل لأنّ ذلك حيث يكون المبتدأ جامدا غير مشتق ولا مؤول به بحيث لا يوجد عامل في الحال غير الابتداء، وهو لا يعمل فيه عند الجمهور أواخر عطف على كلمة؛ فإن صحّ كونه جمعا كما أشار إليه الشّريف فعلاّمة خفضه فتحه لأنّه لا ينصرف للعدل والوصف، وتأمّل كيفية الوزن مع هذا التّقدير. وإن كان أخرى فهو أيضا لا ينصرف لأجل ألف التّأنيث إلّا أنّه رخّمه للضرورة في غير النّداء، وأعرّب الشّريف وغيره إضمار بدلا من آخر على المأخذين، وتقدّم إعراب ما والضمير العائد على ما هو المنصوب بتلا وتقدّم كلام بعضهم في ذلك.

وفتحة قبل الرّس بعد الدّخيل حر كوه بإشباع فمن ساند اعتدا

بذا وبتأسيس وحذو وردفها وتوجيهها مثل ارتدع دع ورع فشا

ومستكمل الأجزاء العديم سناده هو البأو ثم النّصب يؤمن يختشا

المفردات:

الرّس: فَعَلَ. قال الجوهري: رسّ الحمى ورسيها أوّل مسّها، وبلغني رسّ من خبر أي شيء منه، والرّس البئر المطوية بالحجارة، والرّسيس الشّيء الثّابت، والرّس الإصلاح بين النّاس والإفساد من الأضداد انتهى. وهو في الاصطلاح ما قال النّاطم فتحة ما قبل ألف التّأسيس نحو فتحة واو الرّواحل ونون النّوازل؛ فهو علم منقول من اسم جنس و ال فيه للغلبة، وهو إمّا من رس الحمى لأنّه مبدأ القافية على قول أو مبدأ الألف، أو من رس الخبر لأنّها شيء من المذكورين، أو من البئر المطوية لأنّها من بناء أوائل القافية المشبهة فم البئر المبني، أو من الإصلاح في التّأسيس اللّازم أو من الإفساد المعيب.

الدّخيل: فعيل من الدّخيل في الشّيء. قال الجوهري: دخيل الرّجل ودُخله الدّي يداخله في أموره، وداخلته ودخلته بالضمّ باطن أمره، والدّخل خلاف الخرج، وادّخل على افتعل مثل (فعل1)، وجاء في الشّعْر اندخل وليس بالفصيح، وتدخّل دخل قليلا قليلا وتداخني منه شيء انتهى. وهو في الاصطلاح ما قال النّاطم الحرف الدّي بعد ألف التّأسيس نحو حاء الرّواحل وزاي المنازل، وهو منقول من الدّخيل الصّفة لأنّه يدخل لفظ القافية في أموره كدخيل الرّجل و ال فيه للمح الصّفة، وعلم من كلام النّاطم أنّه حرف لا حركة وأنّ كلامه يوهم ذلك لذكره الفتحة (أولا فيوهم2) تقسيم الكلام فيها أو في جنسها التي هي الحركة من قوله حرّكوه، فإنّ الضمير للدّخيل والحركة لا تحرّك وإمّا يحرك الحرف.

1 في (ب) دخل.

2 في (ب) ولا يتوهم.

إشباع: بالشَّين المعجمة مصدر أشبعه كذا في أكثر النَّسخ وعليه شرح الشَّرح، وكذا يذكره العروضيون. ورأيته في بغض النَّسخ من هذا النَّظم المظنون بها الصَّحة بالتَّاء مكان الشَّين، وله وجه إن صح. قال الجوهري: الشَّبَع نقيض الجوع؛ شبعت كذا ومن كذا شبعاً من مصادر الطَّبَّاع، (وبتسكين 1) الباء اسم ما أشبعك من شيء وشبعان وشبعي للمؤنث وأشبعته من الجوع والثَّوب من الصَّبغ، وشبيع الغزل كثيره والمتشبع (المتزيّن بأكثر ممّا عنده يتكثّر به ويتزيّن 2) بالباطل، وفي الحديث: "المتشبع بما لا يملك كلابس ثوبي زور". وشبعة من طعام بالضمّ قدر ما يشبع به مرّة، يعقوب بلد شبعت غنمه قاربت الشَّبَع ولم تشبع انتهى. وهو في الاصطلاح عبارة عن حركة الدّخيل علم منقول من المصدر، وسمّيت بذلك لأنّها تشبع الفصل بين التّأسيس والرّوي.

ساند: فاعل من السّناد، وأصل المادّة الاعتماد. قال الجوهري: السّند ما قابلك من الجبل وعلا عن السّفح، وفلان سند معتمد وسندت إلى الشّيء أسند سنوداً واستندت بمعنى، وإسناد الحديث رفعه إلى قائله، وخرج القوم متساندين أي على رايات شتى لا تحت راية أمير واحد، والسّناد النّاقة الشّديدة الخلق، والسّناد في الشّعْر اختلاف الرّدفين كقول الشّاعر:

فقد ألج الخباء على جوار كأنّ عُيونهنّ عُيونُ عِين
ثمّ قال:

وأصبح رأسه مثل اللّجين

1 في (ب) ويتمكين.

2 في (ب) المتزيد بأكثر ممّا عنده يتكثّر به ويتزيّد.

وساند الشّاعر قال ذو الرّمة:

وشعر قد أرقت له غريب أجانبه المساند والمحالا

وساندت الرّجل عاضدته وكانفته انتهى.

واختلف في تفسيره في الاصطلاح فقال أبو عبيد: هو اختلاف الإرداف فقط، وهو الذي ذكر الجوهري. وقيل كلّ عيب يلحق (القافية¹) أي عيب كان، ومنه قول عدي ابن الرّقاع:

وقصيدة قد بتّ أجمع بيتها حتّى (انقف) ميلها وسنادها

أراد براءتها من ميل الوزن وعيب القافية. وقال أبو القاسم الرّجائي: هو كلّ عيب سوى الإقواء والإكفاء والإيطاء لأنّ العرب ذكرت في شعرها هذه الألقاب الأربعة، والأصل عدم التّرادف. وقال الرّماني: هو اختلاف ما قبل الرّوي وما بعده من حركة أو حرف. وقال ابن جنّي وهو اختيار النّازم: هو كلّ عيب يحدث قبل الرّوي خاصّة وهو الصّحيح. والذي تمكن فيه المخالفة قبل الرّوي وهو المسمّى بالسّناد خمسة أشياء ذكرها النّازم في قوله بذا البيت الإشباع والتّأسيس والحدو والرّدف والتّوجيه. فهو علم منقول إمّا من المصدر أو من اسم، و ال فيه للغلبة. واختلف في اشتقاقه الذي يعرف منه وجه التّسمية، فقال قدامة من تساند القوم جاؤوا متفرقين، وهو صادق في جميع وجوه السّناد. وقيل من السّند وهو لبس ثوب قصير فوق ثوب طويل، وهو صادق في إسناد التّأسيس. وقيل من قولهم ناقة سناد إذا كانت قويّة، وهو صادق في سناد الرّدف، والحدو حيث النّقلة من معتل إلى صحيح أو

1 ساقطة من (ب).

كالصحيح. وقال السهيلي: من السناد في (الحرب¹) وهو تقابل الفتنتين المتغايرتين لأنّ فيه مقابلة حرف المد واللّين بحرف اللّين، وهو صادق في سناد الحذو فقط. اعتدى: قال الشّريف: أراد به تجاوز حد ما يستحق إلى ما يعاب ويفتح انتهى. فهذا منه تفسير لكلام الناظم لقوله أراد به، (لا أنّه²) تفسير مدلول اعتدى لغة. وفهم ذلك بعضهم فجعله تفسير الاعتداء لغة، والمعنى الذي ذكره إنّما هو للتّعدّي لا للاعتداء وإن كانا متلازمين. وأمّا اعتدى فمعناه لغة ظلم وهو أحد معاني عدا أيضا. قال الجوهري: العدا أيضا تجاوز الحد والظلم، عدا عليه عدوا وعدوا وعداءة، ومنه: "فيسبوا الله عدوا"³. (وقرأ⁴) الحسن عدوا كجلوس، وعداه يعدوه جاوزه وما عدا فلان إن منع كذا وما عن فلان معدى أي لا تجاوز إلى غيره ولا قصور دونه، وعدوته عن الأمر صرفته عنه، والتّعدّي مجاوزة الشّيء إلى غيره يقال تعدّيته فتعدّى أي تجاوز، وعد عن ما ترى أي اصرف بصرك عنه، والعدوان الظلم الصراخ وعدى واعتدى بمعنى انتهى.

قلت: ومنه قوله تعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم"⁵ إلا أنّ فاعتدوا من باب المشاكلة أي فجاوزه.

بذا: الإشارة إلى الإشباع وسناده تغيير حركاته أي اختلافها في القصيدة الواحدة. قال الشّريف: فالضمّة مع الكسرة معيبة والفتحة مع كلّ منهما معيبة، وهو الذي أراد

1 في (ب) الخوف.

2 في (ب) لأته.

3 من سورة الأنعام، من الآية 108.

4 في (ب) وفسر.

5 من سورة البقرة، من الآية 194.

النَّاطِم بقوله فمن ساند اعتدى بذا، والتَّاسِيس والحدو والرَّدْف تقدّمت. والمراد هنا السَّنَاد المضاف إلى كلِّ منها؛ فسناد التَّاسِيس أن يجيء بيت مؤسس وبيت غير مؤسس، وسناد الحدو وهو تعاقب الفتحة مع الضّمة أو مع الكسرة والضّمة مع الكسرة ليست بعيب، والمعيب هو ما أراد النَّاطِم وإنّما لم ينبّه على أنّ الضّمة مع الكسرة ليست بسناد لما قدّم من أنّ الواو يقع ردفاً مع الياء بخلاف الألف، وفي ضمن ذلك وقوع الكسرة حذواً مع الضّمة لأنّ الحروف تابعة للحركات. وسناد الرَّدْف أن يجيء بيت مردف مع بيت غير مردف.

توجيهها: الضّمير للقافية، والتوجيه مصدر وجهه توجيهها أي صرفه إلى جهة أو جعل له وجهاً. قال الجوهري: وجهته في حاجة، ووجهت وجهي لله، وتوجهت نحوك وإليك، وتوجه الشيخ ولّي وكبر. وفي المثل: "أحمق من يتوجه"؛ أي لا يحسن إتيان الغائط. (وموجه جعل¹) على جهة واحدة لا تختلف. أبو عبيد التّوجيه الحرف الذي بين ألف التّأسيس وبين القافية، قال: ولك أن تغيّره بأيّ حرف شئت كقول امرئ القيس: إنني أفز، مع قوله: صُبْر، واليوم قَزْ؛ (ولذا²) قيل توجيه. وغيره يقول: التّوجيه اسم لحركاته إذا كان الرّوي مقيداً، وأمّا نفس الحرف فيسمى الدّخيل انتهى. وتأمّل قوله بين ألف التّأسيس وبين القافية مع تمثيله بكلمات امرئ القيس فإنّه غير مطابق، وحدّا ابن برّي والشّريف التّوجيه بأنّه حركة ما قبل الرّوي المقيد والذي يظهر من تمثيل النَّاطِم هنا، ومن الفصل الذي فيه كلامه أنّه أراد سناد التّوجيه كما تقدّم في نظائره؛ وحدّه من كلامه اختلاف حركات ما قبل الرّوي المقيد. وعبر عنه

1 في (ب) وتوجه فعل.

2 في (ب) وإن.

بعضهم بقوله تعاقب الحركات الثلاث قبل الروي المقيد؛ أي الساكن كما لو كانت القافية عينا ساكنة فكسر ما قبلها كدال ارتدع، ثم فتح كدال دع، ثم ضم كراء رُع. وهذا قريب مما نقل الجوهري عن غير أبي عبيد؛ إلا أن كلامه يوهم ما قاله أبو عبيد أن الحرف الذي تختلف حركاته مخصوص بما بين ألف التأسيس والقافية ولا ألف التأسيس في أمثلة الناظم، بل ولا في شعر امرئ القيس الذي مثل به. فالتوجيه علم منقول من مصدر وتعريفه بالغلبة؛ وهو إما من الصرف في جهات الحركات، وإما أنه جعل له وجها منها. وقال ابن بري: لأن الروي لما ضعف بالسكون وجه الشاعر نظره نحو الحركة قبله فاعتبرها كما كان يعتبر حركة الروي.

ارتدع: فعل أمر أي انزجر. قال الجوهري: ردعته عن الشيء أردعه ردعا فارتدع أي كففته فكف، وردع من زعفران أو دم لطح وأثر، وردعته بالشيء فارتدع لطحته فتلطح انتهى.

دع: أمر بمعنى اترك. قال الجوهري: قولهم دع ذا أي اتركه، وأصله ودع يدع وقد أميت ماضيه لا يقال ودعه بل تركه ولا وادع بل تارك، وجاء ودع ومودوع في الشعر قال:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

وقال: إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع (واعد) مُصدق

أي متروك لا يضرب ولا يزجر انتهى. قلت: وفي الحديث: "دعوا الحبشة ما ودعوكم".

رُع: أمر من الرُّوع بالفتح. قال الجوهري: الفزع، والرُّوعة الفزعة، وأفرخ روعك ذهب فزك وسكن، وروّعه فارتاع أفزعه ففزع، وتردّع تفزّع، ولا ترع لا تخف وللأنثى لا تراعي، والرُّوعاء من النُّوق الحديدية الفؤاد وكذا الفرس ولا يوصف به الذكر انتهى. فشى: ذاع واشتهر، وتقدّم فيقوله يفشي صبر.

مستكمل: اسم فاعل بمعنى مستتم، وتقدّم.

العدم: الفاقد. قال الجوهري: عدمته بالكسر أعدمه عدما بالتّحريك على غير قياس فقدته، والعدم أيضا والعدم بالضم والتخفيف الفقومثله الجُحْدُ والجَحْدُ (والصُّلْبُ والصَّلْبُ¹) والرُّشْدُ والرَّشْدُ والحُزْنُ والحَزَنُ، وأعدم فهو معدم وعديم افنقر، وأعدمه الله، وما يعدمني هذا الأمر أي يعدوني.

البأو: قال الجوهري: الأصمعي (البأو الكبر والفخر؛ بأوت²) على القوم أبؤو بأوأ. قال حاتم الطائي³:

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) والكبر والفجر بؤأت.

3 هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج بن امرئ القيس ابن عدى بن أخزم بن أبي أخزم واسمه هزومه بن ربيعة بن جرول ابن ثقل بن عمرو بن الغوث بن طئ ويكنى أبا سفانة وأبا عدى تولى أمره جده سعد بن الحشرج وهو صغير بعد وفاة أبيه ، ولد في أواخر النصف الأول من القرن السادس الميلادي . أنظر: يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق عادل سليمان جمال. ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره. القاهرة: مطبعة المدني، د. ت، صص. 09، 31.

وما (زادنا) بأواً على ذي قرابة غنانا ولا أزرى (بأحسابنا) الفقر¹

وهو في الاصطلاح ما ذكر الناظم الشعر الذي استكمل أجزاء دائرته وعدم السناد مطلقاً أي المستحسن منه كالضمّ مع الكسر، والمستقبح كالفتح مع الضم أو الكسر؛ فالذي استكمل أجزاءه احتراز من المجزوء والمشطور والمنهوك، وعدم السناد احتراز من الذي اشتمل على السناد ولم يعدمه فإنه لا يسمّى بأواً؛ فهو علم منقول من مصدر و ال للمح الصفة المعنوية. ووجه التسمية أنّ الشعر التام العديم عيب السناد له فحز على غيره من الشعر الذي لم يسلم ممّا ذكر.

النّصب: اللائق هنا من معانيه اللغوية الإقامة؛ من معنى قولهم انتصب فلان أو نصب لكذا، إذا صار أو صير في مقام شريف ظاهر للناس كالعلم في ذلك. قال الجوهري: النصب مصدر نصبت الشيء إذا أقمته، وصفيح منصّب أي نصب بعضه على بعض، ونصّبت الخيل (آذانها²) شدّد للكثرة أو للمبالغة، والمنصب والنّصاب الأصل، والنّصاب ما يجب فيه الزكاة من المال انتهى. وهو في الاصطلاح: قيل مرادف للباو، اسمان على مسمّى واحد. وقيل الباو ما سلم من السناد مطلقاً، والنصب ما سلم من مستقبحه فقط، مع اشتراكهما في استكمال الأجزاء والسلامة من مستقبح السناد؛ فحدّه على حد الشعر المستكمل الأجزاء العديم مستقبح السناد، فكل بأو نصبا ولا عكس بينهما عموم وخصوص مطلق. وكلام الناظم محتمل للقولين؛ فعلى الأوّل تكون ثم بمعنى الواو وأتى بها لتأتي الوزن، وعلى الثاني

1 أنظر: يحي بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق عادل سليمان جمال.

ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره. القاهرة: مطبعة المدني، د. ت. ص. 214.

يختلف البيت في الحرف الأول من البيت (وما) مذكور في الديوان بالحرف (فما).

2 في (ب) إذا تهيّأت.

يكون للترتيب وأشار بها إلى تراخي مرتبة النصب عن مرتبة البأو. والكلام في عمليته ونقله واشتماله على حرف التعريف كالبأو، وسمي (نصبا¹) لإقامته في مرتبة مستحسنة على القولين.

يؤمن: مضارع مبني للمفعول من الأمن. قال الجوهري: ضدّ الخوف، والأمنة بالتحريك الأمن ومنه: "أَمَنَةً نُعَاسًا"²، والأمنة (وبضم³) الهمزة أيضا الذي يثق بكل أحد كهزمة، وأمنته على كذا وائتمنته بمعنى، والبلد الأمين المأمون، والأمون ناقة أمنت الضعف، والأمان والأمانة بمعنى، وأمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان انتهى.

يخشى: مضارع أيضا مبني للمفعول من الخشية بمعنى الخوف. قال الجوهري: خشي الرجل يخشى خشية خاف فهو خشيان والمرأة خشي، وخاشاني فخشيته أخشيه بالكسر. عن أبي عبيد كنت أشدّ خشية منه، وخشاه تخشية، وخس دواله بالحباله أي الذئب انتهى.

التركيب:

يقول إنّ الفتحة الكائنة قبل ألف التأسيس (وهي حركة الألف الذي قبله تسمى الرس، والحرف الذي بعد ألف التأسيس⁴) الكائن بينه وبين الروي يسمى الدخيل، وهذا الدخيل حرّكه بإشباع أي بحركة تسمى إشباعا نحو كسرة باء الأصابع من قوله:

(وأومات) إليها بالأكف الأصابع

1 في (ب) بأوا.

2 من سورة آل عمران، من الآية 154.

3 في (ب) بكسر.

4 مكتوبة على الهامش في (ب).

وفتحة تطاولي من قوله:

وتطاولي ما شئت أن تطاولي

وكضمة التدافع من قوله:

سيرهنّ التدافع

وما ذكره من أنّ من حركات القوافي الرس هو مذهب الجمهور، وأنكره الأخفش والجرمي قائلين أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فلا فائدة في ذكره. وكذا سيبويه لكونه قبل أول ساكن فليس منها. وقيل أن الخليل لم يذكر الدخيل وإنما ذكره الأخفش، ويصلح له كل حرف يقبل الحركة إذ لا يكون إلا متحرّكاً، ولا يجوز تشديده. وظاهر كلام الناظم أنّ كل حركة تصلح للإشباع وهو نص كلام ابن القطاع¹ وظاهر كلام ابن برّي وغيره، ولا يلزم إطراد جنسها خلافاً للأخفش، ونصّ ابن الحاجب على تعيين الكسرة للإشباع.

قوله: فمن ساند، إلى فشا. أي تجاوز الحد المستحسن إلى الحد المستقبح من ساند أي استعمل في شعره واحداً من السنادات الخمسة التي هي: سناد الإشباع، وسناد التأسيس، وسناد الحذو، وسناد الردف، وسناد التوجيه. فقوله: بذا وكذا ما عطف عليه على تقدير مضاف؛ أي بسناد ذا (وسناد تأسيس، وكذا2) إلى ردفها. وأمّا قوله: وتوجيهها فليس بمخفوض بالعطف على ما قبله بل مرفوع بالابتداء؛ أي وسناد

1 هو علي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن القطاع الصيقلّي المولد المصري الدار والوفاة، كان أحد أئمة الأدب خصوصاً اللغاة صاحب كتاب علم القوافي، ولد سنة 433 بصقلية ومات 515 أو 514.. أنظر: صديق بن حسن القنوجي. أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت. ص62.

2 في (ب) أو سناد تأسيس وهكذا.

توجيهها. وبذا متعلّق بسناد مضمّر يدلّ عليه المذكور في جملة الشرط، وهو مستأنف جواب سؤال مقدّر كأنّه قيل: بماذا (سناد المتعدي)1؟. فقال: ساند بذا. ولا يتعلّق بسناد المذكور للفصل بينهما بجواب الشرط، ولهذا علّقه بعضهم باعتدى، وعلى كلّ حال فهو من التضمين المستقبح في القوافي لارتباط معنى فمن ساند بمعنى البيت الذي بعده وعلى الوجه المخصوص؛ فمثال سناد الإشباع:

نهوى الخليط وإن أقمنا بعدهم إنّ المقيم مكلف بالسائر
إنّ المطيّ بنا (يحدون) ضحى غد واليوم يوم لبانة وتزاور
وقوله:

يا نخل ذات السدر والجداول تناولني ما شئت أن تناولني
والخليل لا يرى ذلك سنادا خلاف الأخفش. ومثال سناد التأسيس قول الحماسي:

لو أنّ صدور الأمر (بيدون) للفتى كأعقابه لم (تلقه) يتندّم
إذا الأرض لم تجهل على فروجها وأذلي عن دار الهوان مراغم
وأما قول العجاج²:

يا دار سلمى يا (سلمي) ثمّ أسلمي³ (فخندف) هامة هذا العالم

1 في (ب) سناد التعدي.

2 هو عبد الله بن ربيعة بن ليبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، العجاج: راجز مجيد. ولد في الجاهلية وأدرك الإسلام. وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد. والد رؤبة المشهور، توفي نحو 90هـ. وهو من الطبقة التاسعة من الشعراء المسلمين. له ديوان شعر. انظر: طبقات الشعراء للجمحي، ص 200؛ الشعر والشعراء لابن قتيبة (591/2-593)؛ تاريخ التراث لسزكين (84/7-86).

3 انظر: ديوان العجاج، ص 234.

فقال ابنه على ما حكى عنه لغة (أي همز 1) العالم؛ فإن صحّ هذا فلا سناد. ومثال سناد الحذو وهو الحركة التي قبل الرفع كما تقدّم، والمراد هنا تعاقب الفتحة مع الضمّة أو مع الكسرة قبل الرفع قوله:

كأنّ سيوفنا منّا ومنهم مخاريق بأيدي لاعبين
مع قوله:

كأنّ متونهنّ متون غدر تصفّقها الرياح إذا جرينا
وقوله:

فإن يك فاتتي يوما شبابي وأضحى الرأس منّي كاللّجين
فقد ألج الخباء على جوار كأنّ عيونهنّ عيون عين
(وقوله:

عبد شمس أبي 2) فإن كنت غضبي فأملئ وجهك المليح خُموشا
نحن كنّا سگانها من قريش [وبنا سميت قريش] قريشا
وقوله:

ففاجأها وقد جمعت جموعا على أبواب حصن معتلينا
فقددت الأديم لراهشيه وألفى قولها كذبا ومينا
ومثال سناد الرفع قوله:

(قدمت) ندامة لو أنّ نفسي تطاوعني (إذا لبتت) نفسي
تبيّن لي (سفاه) الرأى منّي لعمر الله حين كسر قوسي

1 في (ب) أي همزه.

2 في (ب) وقول عبد شمس.

وقوله:

(وبالطوف) نالا خير ما أصبحا به وما المرء إلا بالتقلب (والطوف)

فراق حبيب وانتهاء من الهوى فلا تعذني قد بدا لك ما أخفي

وقوله:

إذا كنت في حاجة مرسلا فأرسل لبيبا ولا توصيه

وإن باب أمر عليك التوى فشاور حكيمًا ولا تعصه

قال ابن برّي: بعد أن استشهد بالأبيات المذكورة وهو كثير حتى استسهله المولّدون،

وحمل عليه بعضهم قول الراجز:

(اقبل) سيل جاء من (أمر) الله (يجرد جرد) الجنّة (المغله)

وليس منه بل هو ممّا لم يستعمل فيه الإزالة في الشطر الثاني إجراءً للعلّة مجرى

الزحاف في عدم اللزوم، فأما ما أدغم في الواوات واليئات في الروي فليس (بسناد

لذهاب المطل¹) بالتشديد كقوله:

صحا القلب عن صحو فيا حبّذا الصحو وأصحت سمائي بعدما أظلم الجوّ

انتهى. ومثال سناد التّوجيه قول امرئ القيس:

فلا وأبيك ابنة العامري لا يدّعي القوم أنّي أفرّ

تميم بن مرّ وأشياعها وكندة حولي جميعا صُبُر

إذا ركبوا الخيل (وأسلموا) تحرّقت الأرض واليوم قرّ²

1 في (ب) بشاذ إذهابا للمطل.

2 انظر: ديوان امرئ القيس. دار الكتب العلمية، ص 109.

(وتقديم¹) كلام الناظم وسناد توجيه القوافي وهو اختلاف ما قبل الروي المقيد مثل ارتدع ودع ورع؛ فاش أي كثير منتشر في أشعارهم. وقال ابن بري: وأقبح وجوه السناد سناد الحدو، ثم سناد التأسيس، ثم سناد الردف، ثم سناد الإشباع، ثم سناد التوجيه؛ وهو أقلها قبلاً وإليه أشار الناظم بقوله: فشا.

قال الشريف: واختلف الخليل والأخفش في سنادي التوجيه والإشباع؛ فالخليل يرى اختلاف التوجيه أفحش، والأخفش يرى اختلاف الإشباع أفحش. احتجّ الأخفش بكثرة إتيان الفتحة مع الكسرة والضمّة كشعر امرئ القيس المتقدم، واحتجّ الخليل بقياس الفتحة مع أحدهما قبل حرف الروي المقيد على الألف إذا وقعت ردفاً مع الواو والياء؛ وإلى حجّة الأخفش أشار الناظم بقوله: فشا؛ أي وقوع المكسور مع المفتوح، والمفتوح مع المضموم، والمكسور مع المضموم. كلّ ذلك فاش ولم (يرتهن في 2) كون شيء من ذلك عيباً، ولم يفسّر التوجيه لكن أوماً إليه بالمثال انتهى.

وقوله: مستكمل - البيت .. أي أنّ الشعر الذي استكمل أجزاء دائرته، فلم يدخله جزء ولا شطر ولا نهك، وعدم سناده أي وسلم من السناد المستحسن والمستقبّح يقال له البأو. ثمّ هذا المستكمل إن عدم السناد المستقبّح يقال له النصب، أو ثمّ النصب وهو ما عدم السناد المستقبّح فقط من مستكمل الأجزاء. فالبأو والنصب قسمان من مستكمل الأجزاء، وعلم ذلك من عطف النصب بـثمّ لأنّ العطف يؤذن بالمغايرة، وثمّ تؤذن بالترتيب. فليس النصب هو البأو، ولا رتبته كرتبته بل أدنى؛ إذ لو كانت الرتبة واحدة وهما صفتان لموصوف واحد لما حسنت. ثمّ إذ لا تراخي ولا ترجيح ولا صحّ

1 في (ب) وتقدير.

2 ير.

قوله: يختشى؛ إذ لا يصحّ أن يكون راجعا إلى الأوّل في الذكر الذي هو البأو، ولأنّه على خلاف عاداته في مراعاة اللف والنشر المرتب، ولا يمكن رجوع الجملتين إلى كلّ منهما وإلاّ اجتمع الضدّان؛ فتعيّن أنّ في كلامه معطوف محذوف والتقدير العديم سناده أو العديم معيبه فقط. فقوله: يؤمن؛ راجع إلى الذي عدم السناد مطلقا وهو البأو، وقوله: يختشى؛ راجع إلى الذي عدم المعيب منه فقط وهو النصب. وإنّما قلنا أنّه من مستكمل الأجزاء لأنّ التقسيم فيه، وإنّما قلنا أنّه عدم السناد المعيب لأنّه لو اشتمل عليه لما قيل (يخشى1) بل يعاب ويترك، فعليك بهذا الشرح المحقّق فقلّ من سلكه. والمعنى يؤمن عيبه وردّه ويختشى منه أن يعاب ويردّ، وإنّما قال يختشى من الخشية التي لا تعطي تحقيق التحريض على الاجتناب دون أن يقول يجتوى أو نحوه ممّا يدلّ على ذلك، لأنّه يمكن أن يختلف في كون الضمير مع الكسر عيبا كما أنّ الفتح مع أحدهما عيب اتّفاقا.

ألا ترى أنّ الأخفش يكره الضمّ مع الكسر في حركة الإشباع والخليل لا يكرهه، فظهر أنّ العطف بثمّ لتراخي مرتبة النصب عن البأو كما قرّنا، وتتكير إشباع وتأسيس وحذو للحقيقة (إلاّ أنّها2) على حذف مضاف كما ذكرنا، و ال في الرس والدخيل والبأو والنصب لتعريف الحقيقة وفي الأجزاء للعهد وفي العديم موصولة، والإضافات المصرّح بها والمقدّرة في الأبيات الثلاثة للاختصاص إلاّ مستكمل فإنّها للتخفيف، وأجاز بعضهم في جملة يؤمن ويختشى أن تكونا مستأنفتين استئنفا بيانيا فلا محلّ لها.

1 في (ب) يختشى.

2 في (ب) لأنّها.

قلت: كأنّ التقدير والله أعلم أنّ قائلًا قال: ما حكم البأو والنّصب؟ أو ما صفتها؟. فقال: يؤمن يختشى، وقبل وبعد من الطباق، وغي البيت الأوّل نوع من التقسيم، وفي قوله: فمن ساند، مع ما في البيت الثاني الجمع، وفي البيت الثالث اللف والنشر في مكانين؛ اللف في العديم سناده والمعطوف عليه المقدّر، ونشره البأو والنصب، (ثمّ هذان نشرهما¹) يؤمن يختشى. وفي البيت أيضا الجمع في مستكمل الأجزاء مع التفريق في العديم سناده مطلقا أو معيبه [فقط²]، والتقسيم في يؤمن يختشى نحو قوله تعالى: "يوم يأتي لا تكلم نفس إلاّ بإذنه"³ إلى قوله: "عطاءً غير مجذوذ"⁴.

الإعراب:

فتحة مبتدأ مضاف إلى موصول محذوف (قامت صلته وهي قبل مقامه أو إلى موصوف محذوف⁵) قامت صفته وهي قبل أيضا مقامه، وحذف المضاف إليه قبل وبنى على الضم والتقدير وفتحة ما قبله؛ أي قبل الرويّ الرس أو فتحة حرف قبله، وفي كون الظرف المقطوع صفة خلاف منعه بعضهم لنقص الصلة وأجازه آخرون لقوله تعالى: "عاقبة الذين من قبل"⁶، كما أنّ حذف الموصول أيضا منعه البصريون وأجازه الكوفيون. والرس خبر فتحة والدخيل مبتدأ خبره بعد، والضمير المضاف قبل وبعد في التقدير عائد على الرويّ، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوفاً وبعد صلته على ما تقدّم والدخيل خبر المحذوف؛ أي وما بعده الدخيل ولا محلّ لهذه الجملة لاستقلال

1 في (ب) ثمّ هذان لف ونشرهما.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 من سورة هود، من الآية 105.

4 من سورة هود، من الآية 108.

5 ساقطة من (ب).

6 من سورة الروم، من الآية 42.

حكمها فهي مستأنفة ولا معنى لغير هذا الوجه، وجملة حرّكوه بإشباع الظاهر أيضا استئنافية لاستقلال حكمها، ولا يمنع من ذلك اشتمالها على ضمير الدخيل. ويجوز جعلها حالا من الضمير في الظرف وباء بإشباع للتعددية، ومن مبتدأ ساند خبره، وهو في موضع جزم لأنّ من شرطية واعتدى جواب الشرط. ويجوز تقدير من موصولة صلتها ساند وعائدها المرفوع به واعتدى خبر، وتقدّم العامل في بدا ولا يعمل فيه اعتدى (جواب كان لما مرّ1) وخبراً إذ لا يخبر عن الموصول قبل تمام صلتها بمعمولها، وغيره وحذو وردفها مخفوضان بالعطف على بدا وتوجيهها مبتدأ. وتقدّم أنّه على حذف مضاف ومثل وما أضيف إليه من ارتدع وما عطف على ارتدع من دع ورع خبره، ودع على تقدير العاطف أي ودع والجمل في محلّ خفض بإضافة مثل إليها وفشا خبر ثان. ويجوز أن يكون هو الخبر ومثل حال من فاعله قدم عليه لتصرّفه، والقافية ومستكمل مبتدأ والأجزاء مضاف إليه وهو ممدود قصره للضرورة. والظاهر أنّ إضافته من نصب أي مستكمل أجزاءه فهي للتخفيف وفي تقديرها من رفع من باب الصفة المشبهة (تكلف لأنّه متعد، العديم نعت لمستكمل سنده فاعل بالعديم من باب الصفة المشبهة2). وجملة هو البأو وثمّ النصب خبر مستكمل، يؤمن يختشى تقدّم أنّهما مستأنفان ويجوز جعلهما نعتين للبأو، ونصب من [نعت3] المتعدّد المختلف الذي يجب تفريقه بالعطف لاختلافه؛ فيختشى على تقدير العاطف أي ويختشى. وصحّ نعت المعرفين بالجملتين لأنّ تعريفهما جنسي كما قرّنا

1 في (ب) جوابا كان لما عدا.

2 ساقطة من (ب).

3 مخرومة، وأثبتّها من (ب)

غير مرّة. ويجوز نصبهما على الحال من [الضمير1] في البأو والنصب لأنّهما في معنى المشتقين، وهما العاملان في الحالين وفيه بحث.

ومطلقها (باللين والهاء2) ستّها وتبلغ تسعا بالمقيّد عكس ذا فجردهما أردفهما أسّسهما والأوّل قد يولى الخروج فيحتذا المفردات:

مطلق: معناه مخلى مرسل ضدّ المقيّد، والمادّة كيفما تصرّفت تدلّ على (السراح3). قال الجوهري: رجل طلق الوجه وطلّيقه، وطلّق بالضم طلاقة، وطلّق اليدين سمح وطلق اللسان وطلّيقه، وأطلقت الأسير خليته والناقة من عقالها فطلّقت هي بالفتح، وأطلق يده بخير وطلقها أيضا، وطلّق امرأته تطليقا فطلّقت هي بالفتح تطلق طلاقا فهي طالق وطلّاقة انتهى. والمراد هنا المطلق من القوافي أي من رويّها؛ فقوله: ومطلقها. على حذف مضاف أي مطلق رويّها، وحقيقته ما ذكر الناظم وهو ما كان من القوافي موصولا بحرف اللين أو الهاء، وسمّي مطلقا لإطلاق الصوت مع اللين والهاء فهو علم منقول من الصفة و ال فيه للمحها.

وقال ابن بري: المطلق ما تحرّك رويّه بأحد الحركات الثلاث انتهى. لكن قال في الوصل: هو صلة حرف الرويِّ بألف أو واو أو ياء أو هاء، ضميرا كانت أو أصلية، وتسمّى أيضا حروف الإطلاق انتهى.

1 مخرومة، وأثيّه من (ب).

2 في (ب) بالهاء واللين. ومكتوبة على الهامش في (ب) أيضا: الذي يظهر من كلام الشارح عند الكلام على التركيب أنّ الهاء مؤخّرة عن اللين، وهو كذلك في غير هذه النسخة.

3 في (ب) الصراح.

تبلغ: تصل. قال الجوهري: بلغت المكان بلوغاً وصلت إليه أو شارفت عليه، ومنه: "إذا بلغن أجلهنَّ"1؛ أي قارينه، وبلغ الغلام أدرك، والإبلاغ والتبليغ الإيصال والاسم البلاغ انتهى.

المقيّد: ضدّ المطلق. قال الجوهري: القيد واحد القيود، وقيدت الدابة والكتاب شكّته وأجمال مقاييد أي مقيدّات، والفرس الجواد قيد الأوبد لمنعه فوات الوحش لسرعته، والقيد الضام (عرقوني الرجل)2 قيد، والمقيد موضع القيد من رجل الفرس والخلخال من المرأة انتهى. وهو في الاصطلاح ما قال الناظم عكس المطلق، فيتلخّص أنّ حدّه عنده ما لم يوصل (رويّه3) من القوافي بحرف لين ولا هاء. وقال ابن برّي: المقيد ما سكن رويّه. فهو علم منقول من الصفة، و ال فيه للمحها، وسمّي مقيداً لحبس الصوت معه وعدم انطلاقه فاشتغل على ضدّ علّة المطلق.

عكس: مصدر. قال الجوهري: شدّ حبل في خطم البعير إلى رسغ يديه ليذل، والحبل عكاس ودون ذلك عكاس وعكاس، والعكس ردُّك آخر الشيء إلى أوّله، ومنه: عكس البلية عند القبر لأنّهم (كانوا يربطونها4) معكوسة الرأس إلى ما يلي كلكها وبطنها، ويقال إلى مؤخرها ممّا يلي ظهرها ويتركونها على تلك الحال حتّى تموت انتهى. والعكس المستوي عند المنطقيين تبديل كل واحد من طرفي القضية بعين الآخر مع بقاء الصدق والكيفية. وأطلقه الناظم هنا على الضدّ مجازاً لأنّ الإتيان بضدّ الشيء ردّ لهيئته كردّ رأس البعير أو البلية.

1 من سورة الطلاق، من الآية 02.

2 في (ب) عرقوبي الرجل.

3 مكتوبة على الهامش. وفي النص ريه.

4 في (ب) كالفرائد بطونها.

ذا: إشارة إلى المطلق.

جرّدهما: هذا الضمير المثنى مع جرّد ومع الفعلين بعده عائد على المطلق والمقيّد، وجرّد أي لا تردفهما ولا تؤسّسهما، فهو تجريد عن الإرداف والتأسييس. قال الجوهري: كلّ شيء جرّده عن شيء فقد جرّده عنه، والمقشور مجرود وما قشر عنه جرادة، وجريدة من خيل لجماعة جردت عن سائرها لوجه، والتجريد التعرية والتجرّد التعرّي، وجرّد للأمر جدّ فيه انتهى. فالمجرّد من مطلق القوافي ومقيّدها ما ليس بمردف ولا مؤسّس، وهما مجردان من ذلك في الأصل؛ فجرّد معناه استدم التجريد، أو كأنّهما لمّا جاز إردافهما أو تأسييسهما قدرا كأنّهما تلبّسا بهما فصحّ الأمر بتجريدتهما منهما. أردفهما: أمر من الإرداف؛ أي اجعل قبل الروي المطلق والمقيّد حرفا من حروف اللين، وقد تقدّم معنى الردف وحكمه.

أسّسهما: أمر من التأسييس مؤكّد بالنون الخفيفة؛ أي اجعل قبل الحرف الذي قبل الروي المطلق والمقيّد ألفاً، وتقدّم أيضا معنى التأسييس.

الأوّل: يعني الذي قدم في الذكر وهو المطلق، وتقدّم الكلام فيه.

يولى: أي يجعل الخروج يلي المطلق أي يقرب منه تاليا له. قال الجوهري: الولي القرب والدنو، يقال تباعدنا بعد ولي، وكل ممّا يليك، وليه يليه بالكسر فيهما وهو شاذ، وأوليته الشيء (فوليّه1) انتهى. ويعلم أنّه قال له من مرتبة الخروج وقد تقدّم معنى الخروج.

فيحتذى: قال الشريف: أي يحتذى به حركة الوصل إذ هو تابع لها انتهى. يعني يحتذى بالخروج حركة الوصل، من حذوت فلان واحتذيتته جلست بحذاءه، وقد تقدّم.

1 في (ب) مثل توليته.

التركيب:

يقول أنّ عدد القوافي تسع، وتنقسم أولاً إلى مطلق ومقيّد؛ فمطلقها ما وصل رويّه بحرف اللين أو الهاء، فالواو في قوله: والهاء. للتفصيل لا للجمع كما تقدّم. ومقيّدُها ما لم يوصل رويّه بلين ولا هاء.

والمطلق باللين ثلاثة أقسام: مجرّد، ومردف، ومؤسّس. والمطلق بالهاء كذلك؛ فجملة القوافي ستّ، وهذا معنى قوله: ستّها؛ أي ست. القوافي من ضرب ثلاثة أنواع الرويّ وهي المجرّد والمردف والمؤسّس، في اثنين نوعي المطلق باللين والهاء. والمقيّد أيضاً مجرّد ومردف ومؤسّس؛ فهذه ثلاث قوافٍ مقيّدة [إلى ست1] مطلقة، صار الجميع تسعا. وهذا معنى قوله: وتبلغ - أي القوافي المطلقة - تسعا بالمقيّد؛ أي بضم عدد المقيّد إلى ما تقدّم من ستّ المطلق. ولا يصح أن يكون فاعل تبلغ ضمير الست المطلقة لفساد المعنى. ويعلم أنّ عدد المقيّد ثلاث من وجهين:

الأوّل: أنّه لما عيّن ستّاً للمطلق، وعيّن تسعا للجملة؛ علم بعد إسقاط المعلوم العدد وهي الست من الجملة أنّ الباقي وهي ثلاث لما لم يعيّن عدده وهو المقيّد.

الثاني: أنّ قوله: فجرّدهما؛ معناه استعمل المطلق بقسميه والمقيّد مجرّدين من الردف والتأسيس، واستعملهما مردفين، واستعملهما مؤسّسين؛ فهذه [ثلاثة2] أحوال مشتركة بينهما تضاعفت في حق (المطلق3)، لأنّ له حالين اللين والهاء، فبلغت قوافيه ستّاً وبقيت ثلاثاً في حقّ المقيّد، إذ ليس له إلاّ حال واحدة. وقد بان معنى قوله: فجرّدهما أردفهما أسّسنهما.

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

3 في (ب) القوافي.

وقوله: والأوّل إلى آخر؛ أي والمذكور أوّلا من قسمي القوافي وهو المطلق قد يولى أحد قسميه أو ثاني قسميه وهو المطلق بالهاء حرف الخروج وهو الألف أو الواو أو الياء، فيحتذى أي فيتبع بهذا الحرف حركة الوصل وهي الفتحة قبل الألف، والضمّة قبل الواو، والكسرة قبل الياء، ويحتمل أن يكون المعنى فيحتذى ذلك الخروج في القصيدة كلّها. قال بعضهم: ويحتمل أن يكون معناه فيحتذى مثاله في هذه الأقسام؛ أي يقتدى به غيرها بانضيافه إليها، فتكون به عشرا أو اثنتي عشرة انتهى. وقد بان أنّ المغعول النائب في يولى ضمير الأوّل على حذف مضافين كما قرّرنا، ويحتمل أن يقدر المضاف مع الأوّل أي وثاني الأوّل؛ فمثال الموصول بحرف اللين قوله:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشرّ أهون من بعض

ومثال مردفه:

ألا قالت قتيلة إذ (لقنتني) وقد لا تعدم (الحسنة داما)

ومثال مؤسّسه:

(كلينا) لهم يا (ميمّة) ناصب

ومثال المجرد الموصول بالهاء:

ألا فتى نال العلا بهمّته

ومثال مردفه:

عفت الديار محلّها فمقامها

ومثال مؤسّسه:

في ليلة لا يرى بها أحد يحكي علينا إلا كواكبها

فهذه أمثلة (الست 1) المطلقة.

مثال المجرد المقيد:

أتهجر غانيةً أم تُلمّ أم الحبل واهٍ بها (منجدم)

ومثال مردفه:

يا ربّ من (يُبغض) أذوادنا (رحن) على بغضائه واعتدين

ومثال مؤسسه:

نَهْنَه دموعك إن من يبكي من الحدثان عاجز

فهذه أمثلة الثلاث المقيدة، وبها كملت القوافي تسعاً.

مثال إيلاء (ثاني 2) القسم الأول الخروج إلا في مقامها، والياء في قوله:

تجرّد المجنون من كسائه

والواو في قوله:

وبلد عامية أعمائه

و ال في اللين والهاء، والأول والخروج إمّا للعهد أو للحقيقة، وفي المقيد (للحقيقة 3)،

وإضافات البيت الأول للتخصيص، وفي البيتين المطابقة في المطلق والمقيد في

الأول وهو أيضا من مراعاة النظير، وفي جرد مع الفعلين بعده في الثاني، وفي

البيتين أيضا الجمع، وفي الثاني خاصة تقسيم.

1 في (ب) البيت.

2 ساقطة من (ب).

3 ساقطة من (ب).

الإعراب:

مطلقها مبتدأ وست خبره، وباللين والهاء في موضع الحال من المرفوع المستتر في مطلق. ويحتمل أن يكون الخبر باللين والهاء، والمراد تعريف المطلق من القوافي؛ أي ورويّ مطلقها كائن باللين والهاء، والباء للمصاحبة. أو موصول باللين والهاء، والباء للإصاق وستّها خبر مبتدأ محذوف أي وهو ستّها، والإضافة بمعنى من أيّ ستّ منها أو بمعنى اللام والأول أظهر، ويجوز أن يكون الخبر فعلا محذوفا أي يبلغ، وستّها منصوب على المفعولية وباللين متعلّق به والباء سببيّة؛ ويدلّ على هذا الفعل قوله: وتبلغ تسعا. ولا يكون هذا معطوفا على المحذوف لأنّ المعطوف على الخبر خبر، فيلزم أن يبلغ المطلق تسعا وهو باطل كما تقدّمت الإشارة إليه في تبين فاعل تبلغ المصرّح به، بل هو معطوف على جملة مطلقها الابتدائية من عطف الفعلية على الاسميّة، وتسعا مفعول تبلغ المصرّح به، وبه يتعلّق بالمقيّد وباؤه سببيّة وعكس يجوز خفضه بدلا من المقيّد، وهكذا رأيتّه مضبوطا في نسخة معتبرة. ويجوز رفعه على أنّه خبر مبتدأ محذوف؛ أي وهو عكس ذا والضمير للمقيّد، والإشارة للمطلق. والمراد على الضبطين تعريف المقيّد، والجملتين بعد جرّدهما معطوفتين عليها بتقدير حرف العطف، والخروج مفعول ثان ليولى، ويحتذى معطوف على يولى، وجملة الأوّل مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب.

ورودف بالسكنين حذا وبين ذا بما دون خمس حركت فصلوا ابتدا
فواتر ودارك راكب أجفُ تكاوسا وتضمينها (أحواج 1) معنى لذا وذا
وتكريرها الإيطاء لفظا ورجّحوا ومعنى ويزكوا قبحه كلّما دنا

والإقعاد تنويع العروض بكامل
وقل مثله والتحرید في الضرب حيث جا
المفردات:

رودف: توبع. قال الجوهري: الترادف التتابع. قال الأصمعي: تعاونوا عليه وترادفوا
بمعنى. وردفه بالكسر تبعه؛ يقال: نزل بهم أمر فردف لهم آخر أعظم منه. قال
تعالى: "تتبعها الرادفة"¹. وأردفه لغة فيه كتبعه وأتبعه بمعنى، وأردفت النجوم توالت
انتهى.

ومراد الناظم التتبيه برودف على المترادف من القوافي وتعريف حقيقته، وهي اسم
فاعل من ترادف أي متتابع. وهو في الاصطلاح ما توالى فيه ساكنان من القوافي،
فهو علم منقول من الصفة و ال فيه للمحها، وسمي مترادفا لتتابع الساكنين فيه.

السكنين: يريد الساكنين أي الحرفين الساكنين؛ فهو إمّا تثنية السكن مراد به المصدر
وأصله السكون فتصرّف فيه هذا التصرّف ضرورة أي بذي السكونين، ويحتمل أن
يكون تثنية السكن بكسر السين اسم فاعل مرادفا للسكن كالتلو والتالي، وقد تقدّم
الوجهان في قوله: ذيله بالسكن.

حدّا: أي المترادف حدّ من حدود القوافي الخمسة؛ وسميت حدودا لأن بعضها
منحجر من بعض، فهي منقولات من أسماء أجناس و ال للغلبة على الأظهر. قال
الجوهري: الحدّ الحاجز بين الشئيين، وحدّ الشئ منتهاه، حددت الدار أحدها حدّا
والتحديد مثله، وفلان حديد فلان أرضه إلى جنب أرضه، والحدّ المنع. ومنه قيل
للربّاب حدّاد وكذا السجّان، والمحدود الممنوع انتهى.

1 من سورة النازعات، الآية 07.

بين: قال الجوهري: بمعنى وسط؛ فجلست بينهم كجلست وسطهم بالتخفيف وهو ظرف، وإن جعل اسماً أعرب. وقرئ: "تُقَطَّعَ بيْنُكُمْ"¹، ولقيته بعيدات بين أي لقيته بعد حين ثم أمسكت عنه (ثم أتيت²)، وهذا بين بين أي بين الجيد والرديء اسمان جعلوا واحداً بنياً على الفتح والهمزة المخففة، بين بين سميت بذلك لضعفها، وبيننا فعلى أشبعت الفتحة، وبينما بزيادة ما والمعنى واحد، وتضافان إلى الجمل. وكان الأصمعي يخفض بين إذا صلح موضعه بين، وينشد لأبي ذؤيب:

بيننا (نعنقه) الكماة وروعه يوماً أتيج له جريء سلفع

وغيره يرفع ما بعدهما بالابتداء والخبر انتهى. وفي التسهيل: وتلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة، وقد تضاف بينا إلى مصدر انتهى.

ذا: إشارة إلى الساكنين، من الإشارة بما للواحد إلى الاثنين نحو: "عوان بين ذلك"³؛ أي بين الفارض والبكر، ومنه:

إنّ الرشاد وإنّ البرّ في قرن بكل ذلك يأتيك الجديدان

فصلوا: أي فصلوا بين الساكنين بمتحرك إلى أربعة، وقد تقدّم معنى الفصل عند قوله: واعتماد وفصلها.

ابتداء: ممدود قصره ضرورة، وهو مصدر ابتدأت به فعلته ابتداءً. قاله الجوهري، وقد تقدّمت المادة.

واتر: من المواترة. قال الجوهري: وهي المتابعة ولا تكون بين الأشياء إلا إذا وقعت بينهما فترة، وإلا فهي مداركة ومواصلة، ومواترة الصوم صوم يوم وإفطار يوم أو

1 من سورة الأنعام، من الآية 94.

2 ساقطة من (ب).

3 من سورة البقرة، من الآية 68.

يومين وتأتي به وترا. وترا لا يراد به المواصلة لأن أصله من الوتر وكذا واترت الكتب، وناقاة مواترة تضع إحدى ركبتيهما أولاً في البروك ثم تضع الأخرى ولا تضعهما معا فيشق على الراكب، وتترى واحد بعد واحد وأصلها وترا من الوتر فمن منع صرفها فالألف للتأنيث ومن نون فلإلحاق انتهى. وأشار الناظم إلى المتواتر من القوافي، وهو أيضا في الأصل اسم فاعل. وهو في الاصطلاح القافية التي فصل فيها بمتحرك واحد بين ساكنين، فهو علم منقول من الصفة و ال فيه للمحها؛ وسمي متواتر لمجيء الساكن فيه مرة بعد أخرى بفصل.

دارك: معناه تابع، أمر من المداركة. قال الجوهري: (الدراك¹) المداركة؛ يقال دارك الرجل صوته أي تابعه انتهى. وهو أيضا إشارة إلى متدارك القوافي، أصله اسم فاعل بمعنى متابع. وفي الاصطلاح ما فصل فيه من القوافي بمتحركين بين ساكنين، فهو علم منقول من الصفة و ال فيه للمحها؛ وسمي كذلك لتتابع الحركتين بين الساكنين. ركب: أمر من المراكبة، مفاعلة من الركوب وتقدمت مادته. وهو إشارة المتركب من القوافي، وحقيقته ما فصل فيه بين ساكني القافية بثلاثة متحركات، فهو أيضا منقول من الصفة؛ وسمي كذلك لتراكم الحركات فيه أي ركب بعضها بعضا.

اجف: أمر. قال الشريف: إمّا بضمّ الفاء من الجفاء؛ عبّر به عن الثقل إذا كان المتكاوس ثقيلًا لكثرة توالي الحركات. وإمّا بكسر الفاء، ونقلت حركة همزة القطع للساكن قبلها من أجفيت الماشية فهي مجفأة إذا اتبعتها ولم تدعها تأكل، لأنّ توالي الحركات من غير سكون يستريح فيه اللسان؛ شبيهه بإتعب الماشية وعدم تركها تستريح، وهذا الوجه أحسن من الأوّل.

1 في (ب) التدارك.

قلت: قال الجوهري: الجفاء ممدود خلاف البر، جفوته أجفوه جفاءً فهو مجفوف، ولا تقل جفيت. وأمّا قول الراجز:

فلست بالجافي ولا (المجفي)

فأصله مجفوي، وظاهر الجفوة بالكسر أي الجفاء. قال أبو زيد: أجفيت الماشية إلى آخره انتهى. قلت: وحمله على أنّه من الجفاء أظهر لأنّه يطلب تكاوسا بالعمل طلبا ظاهرا لا تكلف فيه فلا يعدل عنه.

تكاوسا: مصدر تكاوس. قال الجوهري: التكاوس التراكم؛ يقال عشب متكاوس إذا كثر وكثف، وكاس البعير إذا مشى على ثلاث قوائم وهو معرّقب انتهى. وأشار به الناظم إلى المتكاوس من القوافي، وحقيقته ما (فصل 1) بين ساكني القافية فيه بأربعة متحرّكات، فهو علم منقول من اسم فاعل تكاوس؛ وسمّي كذلك لكثرة حركاته وهو أقصى ما يوجد في الشعر من توالي الحركات وهي الفاصلة الكبرى، فأشبهه تراكم النبات لكثرتهم وكثافتهم، وقيل من كاس البعير لأنّ مشيه على ثلاث قوائم غير معتاد، كما أنّ هذا الوزن مضطرب مخالف للمعتاد. وقيل من تكاوس الإبل وهو ازدحامها على الماء لازدحام الحركات وهي وجوه متقاربة.

تضمينها: الضمير للقافية، والتضمين مصدر ضمّنته. قال الجوهري: كلّ شيء جعلته في وعاء فقد ضمّنته إيّاه، والمضمّن من الشعر ما ضمّنته بيتا، والمضمّن من البيت ما لا يتمّ معناه إلّا بالذي يليه، وفهمت ما تضمّنته كتابك أي ما اشتمل عليه، وكان في ضمنه وأنفذته ضمن كتابي أي في طيّه انتهى. ومعناه اصطلاحا ما ذكره

الجوهري في البيت المضمّن وهو الذي عنى الناظم بقوله: (أحواج1) معنى لذا وذا؛ أي التضمين في القوافي أن (يحوج2) المعنى من أراد فهمه إلى البيت الأوّل والثاني، (فأحواج3) بالواو من الحاجة مصدر مضاف للفاعل. وفي أكثر النسخ بالراء من الخروج، والمصدر مضاف للمفعول؛ أي أن يخرج الشاعر معنى لهذا البيت وهذا البيت. وهذه النسخة قلقة جدًا لأنها إنّما تتمشى أن لو كان اللفظ إخراج معنى (من ذلك4)، والأولى على التقدير الذي قررناه أظهر وأبين فهو علم منقول من مصدر؛ وسمّي كذلك لأنّ المعنى لما كان لا يستقلّ به واحد من البيتين فقد ضمّناه. وقال الشريف: سمّي تضمينا لأنّك ضمّنت البيت الثاني معنى البيت الأوّل، لأنّ الأوّل لا يتمّ إلّا بالثاني. وقال بعضهم: كأنّ الشاعر يضمّن البيت الثاني معنى الأوّل، والأوّل معنى الثاني لتلازم المعنيين في البيتين. وقال ابن بري: التضمين تعليق معنى القافية بما بعدها، كأنّ الشاعر يضمّن البيت الثاني معنى الأوّل انتهى.

ذا وذا: الإشارة إلى البيتين.

تكريرها: مصدر كرّر الشيء إذا رددّه، والضمير للقافية أيضا. قال الجوهري: كرّرت الشيء تكريرا وتكراراً، وقال أبو سعيد الضرير: قلت لأبي عمرو: ما بين تفعال وتفعال؟. فقال: بالكسر اسم وبالفتح مصدر انتهى.

الإيطاء: مصدر وطّأه أي جعلته يطاءً. قال الجوهري: وطّئت الشيء برجلي وطّأ، ووطّئ امرأته يطاءً فيهما سقطت الواو من يطاءً كما سقطت من يسع لتعديهما، لأنّ

1 في (ب) إخراج.

2 في (ب) يخرج.

3 في (ب) فأخراج.

4 في (ب) لذا وذا.

معتل الفاء من فعل يفعل لازم، وجاء هذان متعديان فخولف بهما نظراؤهما، والوطأة موضع القدم وبالضم أيضا، وأوطأته الشيء فوطئه أبو زيد واطأته على الأمر مواطأة وافقته من الوفاق، ويواطئ اسمه اسمي، ومنه ليواطئوا ومثلهما أشدّ وطاءً بالمدّ أي [مواطأة أي مواتاة¹] السمع والبصر إياه، وأشدّ وطناً قياماً وتوطأته بقدمي كوطئته، وموطئ قدم، والإيطاء في الشعر (إعادة القافية انتهى. وهذا المعنى الذي ذكر لها في الشعر²) هو معنى قول الناظم: وتكريرها الإيطاء لفظاً؛ أي تكرير لفظ القافية في القصيدة الواحدة هو الإيطاء. وقال ابن بري: هو تكرير لفظ القافية في بيت آخر، مأخوذ من التواطئ وهو التوافق؛ سمّي بذلك لاتّفاق اللفظين انتهى. فهو علم منقول من مصدر (و ال إذا دخلت³) للمح ما نقلت عنه. ووجه التسمية أنّ الشاعر لمّا أعاد القافية كأنّه أوطأها موضع التي قبلها.

لفظاً: أي تكرير لفظها، أو من اللفظ. قال الجوهري: لفظته من فمي ألفظه لفظاً رميته والشيء لفاظه، ولفظت بالكلام وتلفّظت به تكلمت، واللفظ واحد الألفاظ وهو في الأصل مصدر انتهى. وقال بعضهم: هو الصوت المعتمد على مقطع من اللسان.

ورجحوا: فضّلوا، وأصله من رجح الميزان مال، وتقدّم أوّل بيت.

معنى: المراد به هنا مدلول اللفظ. قال الجوهري: عنيت بالقول كذا أردت، ومعنى الكلام ومعناته واحد؛ تقول: عرفت ذلك في معنى كلامه، وفي معناته، وفي معنيه انتهى.

1 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

2 ساقطة من (ب).

3 في (ب) وال فيه.

يزكو: ينمو، وتقدّم عند قوله: زكت دهرها.

قبحه: قال الجوهري: القبح نقيض الحسن؛ قبح قباحة فهو قبيح، وقبحه الله نجّاه من الخير فهو من المقبوحين، وقبّح له بفتح القاف وضمّها، وأقبح أتى بقبيح، والاستقباح ضد الاستحسان، وقبّح عليه فعله تقبيحا انتهى.

دنا: تقدّم في قوله: دناه ارع.

الإقعاد: مصدر أقعده. قال الجوهري: قعد قعودا جلس وأقعده غيره، والقعدة المرة الواحدة وبالكسر نوع منه، والمقعدة السافلة. ثمّ قال: (والإقعاد والقُعاد داء يصيب الإبل في أوراها فيميلها إلى الأرض¹)، والإقعاد في رجل الفرس أن تفرش جدا فلا تنتصب، والمقعد الأعرج تقول منه أقعد الرجل، والثدي المقعد الناهد لم ينثني انتهى والمادة طويلة. وهو في الاصطلاح - قال الناظم - تنويع العروض في بحر الكامل، ومعنى تنويعها اختلاف حالاتها وصفاتها في القصيدة الواحدة؛ وسمّي إقعادا تشبيها بالداء الذي يصيب الإبل فيميلها إلى الأرض، فاختلال نسبة وزن الأعراب بعضها إلى بعض كاختلال مشي هذه الإبل. فكما أنّ هذا الداء يكاد يقعد هذه الإبل، كذلك اختلاف الأعراب يكاد يقعدها عن درجة الشعر. أو من المقعد الذي هو الأعرج؛ لأنّ اختلاف نسبة الأعراب بعضها إلى بعض كاختلاف مشي الأعرج. وقيل هو منقول من أقعدت البئر إذا لم ينثني بها إلى الماء أو من داء الإبل المذكور، والعلاقة أنّ الجزء أقعد عن التمام أي منع كما فعل في البئر، أو كأنّه أصابه داء.

تنويع: مصدر نوّع، وتقدّم تفسير النوع في ثاني بيت من النظم، وبعضهم يسمّي الإقعاد إقواءً، وبعضهم يسمّيه إكفاءً.

1 ساقطة من (ب).

التحريد: قال الجوهري: حرد يجرد حرودا تتحى عن قومه ونزل منفردا ولم يخالطهم. أبو زيد: رجل حريد من قوم حرداء، وحرد يجرد حرودا ترك قومه وتحول عنهم، وقالوا كل قليل في كثير حريد، وكوكب حريد معتزل عن الكواكب. الأصمعي: رجل حريد فريد وحيد، والمنحرد المنفرد في لغة هذيل، وتحريد الشيء تعويجه (كالطاق¹)، وبيت محرّد مستمّ، وحبل محرّد ظفر فصارت له حروف لاعوجاجه، والمحرّد من كلّ شيء المعوجّ انتهى.

وهو في الاصطلاح كما قال الناظم تنويع الضرب حيث جاء في الشعر؛ والمعنى أنّه يأتي الضرب في القصيدة الواحدة على أنواع مختلفة، فهو علم منقول من مصدر. وقال الشريف: وليس الإقعاد ممّا يعد فيما يختصّ بالقوافي، إذ لا تعلق له بها، وإنّما هو من عيوب الشعر لكن ذكره الناظم هنا بحسب التبع للتحريد؛ والتحريد (اسم²) لاختلاف الضروب في الشعر، وهو نظير الإقعاد في الأعاريض. وضبطه بالحاء المهملة من قولهم: حي حريد؛ أن منفرد معتزل، وكوكب حريد للطالع منفردا. وسمّي اختلاف الضروب تحريد لأنّه انفراد عن النظير وبعد عنه انتهى.

جاء: أصله المد وقصره ضرورة.

التركيب:

ذكر في البيت الأوّل وبعض الثاني حدود القوافي الخمسة وهي: المترادف والمتواتر والمتدارك والمتراكب والمتكاوس. فأشار إلى الأوّل بقوله: ورودف؛ أي توبع باجتماع الساكنين في القوافي حالة كون ذلك المتابع فيه بهما حدّا من حدود القوافي، وحالة

1 في (ب) الطلاق.

2 في (ب) اتسم.

كونه مبتدأ به حدودها أو ذا ابتداء لعددتها؛ وهذا معنى قوله: ابتداء. وهو معمول لرودف، وإنما كان المترادف أول حدود القوافي لأن ما عداه منها إنما يعرف بالنسبة إليه ولذا قال: وبين ذاء؛ أي وبين ساكني المترادف فصلوا بما دون خمس من الحروف المتحركة وهو أربعة أو ثلاثة أو اثنان أو واحد. فإن كلاً من هذه الأقسام يصدق عليه أنه دون خمس، ولما كان الأصل عدم الفصل بين هذين الساكنين كان تقليله ما أمكن أولى، فلذا كان الفصل بينهما بحرف واحد متحرك أولى من كل فصل، فيجب أن يكون ثانياً في الرتبة للمترادف وذلك هو المتواتر (فلذي 1) ثنى بذكره بقوله: فواتر. ولما كان الفصل بينهما بحرفين متحركين أبعد من فصلهما بمتحرك وأقرب من فصلهما بأكثر؛ استحق (أنّ ثالثه 2) في الرتبة وهو المتدارك، وإليه أشار بقوله: ودارك. والفصل بثلاثة متحركات أقرب من الفصل بأربعة؛ فاستحق أن يكون رابعاً وهو المتراكب، وإليه أشار بقوله: ركب. فلم يبق إلا الفصل بأربعة؛ فاستحق خامسة المراتب وهو المتكاوس، وإليه أشار بقوله: اجف تكاوساً. ولما كان في غاية الثقل لتوالي أربع متحركات، التي هي غاية ما يجتمع في الشعر أمر بجفائه بقوله: اجف، على أنه من الجفاء. أو أمر بإتعب النفس بالنطق به، على معنى إن شئت الإتيان به فأتعب نفسك بالنطق به. أو على معنى التهديد والتحذير من فعله لقبحه؛ كأنه قال: لا تفعله فإنه يتعب النفس. وإعراب تكاوساً على المعنى الأول مفعول به، وعلى الثاني إمّا منصوب بإسقاط حرف الجر أي أتعب نفسك بالتكاوس، (أو مفعول لأجله أي لأجل التكاوس. وأجاز الشريف أن يكون

1 في (ب) فلذلك.

2 في (ب) أن يكون تاليه.

ابتداء معمولاً لواتر؛ أي فواتر ابتداء، أي ابدأ بالمتواتر. ويكون البيت مضمناً، فعلى الوجه الأوّل يعلم ما أراد من الترتيب فيما بعد المترادف بترتيب الوضع لأنّ الواحد قبل الاثنتين، وعلى الوجه الثاني يعلم ذلك من ترتيب الذكر لأنّه قد نصّ على أنّ المتواتر يبتدأ به.

قلت: المترادف أوّل الحدود بالإطلاق، والمتواتر أوّل ما اشتمل على متحرّك فاصل بين ساكنين، فلا جرم صحّ صرف الابتداء إلى كلّ منهما.

وقال بعضهم: جيء بالساكنين كالمترادفين، أو رودف بجمع الساكنين حاجزا مبتدأ للقوافي أو منتهى مبتدأ منه القوافي، أو يتعلّق ابتداءً بفصلوا أي فصلوا بين الساكنين بكذا؛ فصلا مبتدأ من الواحد مرتباً إلى الأربعة، وإن جعل حدّاً بمعنى منتهى لشيء فهو ظرف أي رودف بكذا أوّل حدود القوافي، ولكلّ شيء نهايتان بالابتداء والانقضاء. وإن كان بمعنى الحاجز فحال من الساكنين؛ أي ورودف بالساكنين حال كونهما حاجزين للقوافي عن غيرهما، وابتدأ فيه الوجهان السابقان نعت لحدّ أو لمصدر محذوف بعد فصلوا، أو هو حال من واو لأيّ مبتدأين انتهى. (1) فمثال المترادف:

ما هاج حسان رسوم المقام

ونحوه:

لا يغرّن امرئ عيشه كلّ عيش صائر للزوال

ومثال المتواتر:

حنانيك بعض الشرّ أهون من بعض

1 ساقطة من (ب).

ونحوه:

ألا يا صبي نجد متى هجت من نجد

ومثال المتدارك:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

ومثال المتراكب:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها (الأرواح) والديم

ونحوه:

بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا

ومثال المتكاوس:

قد جبر الدين الإله فجبر

ونحوه:

وثقل منع خير طلب وطلب منع خير تؤده

وهو غير لازم للزومه عن (الخبيل¹) وهو لايلزم، ويمكن انتقال كل من الحدود الخمسة إلى ما يليه طردا وعكسا. فإذا تحرك الآخر من غير المتكاوس انتقل إلى ما بعده طردا؛ فينتقل المترادف إلى المتواتر، والمتواتر إلى المتدارك، والمتدارك إلى المتراكب، والمتراكب إلى المتكاوس. وإذا سکن الآخر من غير المترادف انتقل إلى ما قبله عكسا؛ فيصير المتكاوس متراكب، والمتراكب متداركا، والمتدارك متواترا، والمتواتر مترادفا.

1 في (ب) الخليل.

وقوله: وتضمينها. هذا كلام منه في عيوب القوافي؛ فمنها التضمين وقد تقدّم معناه وحده، وهو نوعان: قبيح، وجائز.

فالقبيح ما لا يتمّ الكلام إلاّ به كجواب الشرط والقسم والخبر والفاعل والصلة .
والجائز ما يتمّ الكلام بدونه والحاجة إليه من تكميل المعنى المتقدّم كالنعت وغيره من التوابع، والتفسير وسائر الفضلات.

والأوّل هو الذي أراد الناظم، لأنّه المعنى الذي يحوج في تمامه إلى ذكر البيتين على الحقيقة. وغيره إنّما يحوج إليهما لكمالهما لا لتمامهما، وكذا أيضا إخراج المعنى الواحد للبيتين على النسخة الأخرى إنّما يصدق في النوع الأوّل. (وأما الثاني¹) فهما معنيان لأنّ ما يكمل به الشيء غيره، ومثال القبيح قول النابغة:

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إنّي
شهدت لهم مواطن صادقات شهدن لهم بصدق الودّ منّي

قال ابن بري: وإذا ضمن من البيت غير القافية فهو جائز بكلّ حال، وقلّما يخلو شعر من ذلك، وكلّما بعد عن القافية كان أحسن لا سيما إذا تشاغل الشاعر عنه بجمل الاعتاض التي فيها قسّم وتأكيد فإنّ ذلك محسن كقوله:

فلو كالיום كان على أمري ومن لك (بالتدبير) بالأمر
إذاً لملكْتُ عصمة آل هند على ما كان من حسد الصدور

وكقوله:

وما وجد أعرابيّة (قذفت) بها حروف النوى من حيث لم تك ظنّت
تمنّت أحاليب الرعاء وخيمة بنجد فلم يقدر لها ما تمنّت

1 مكتوبة عبي الهامش لا الثاني. وفي النص وفي (ب) وأما الثاني.

إذا ذكرت ماء (العضاه) وطيبه وريح (الصبي) من نحو نجد أرنت
بأكثر لوعة منّي غير أنّي (أضامن) أحشائي على ما أجنّت
(انتهى.1)

قلت: فعلى هذا فقول الناظم: وتضمينها. بإضافة التضمين إلى ضمير القوافي، وقول
ابن برّي تعليق معنى القافية بما بعدها. أحسن من قول من قال التضمين أن يكون
البيت مفتقر إلى الذي بعده.

وقوله: وتكريرها البيت. يعني أنّ تكرير لفظ القافية في بيت آخر أو أكثر هو
المسمّى بالإيطاء، وهل تكرار اللفظ خاصّة هو الإيطاء؟ سواءً اتّحد معناه (وتكرّر2)
بتكرّره، أو اختلف ولم يتكرّر المعنى كالمشترك، أو لا بدّ من تكرار اللفظ والمعنى
قولان؛ وإلى القول الأوّل أشار بقوله: وتكريرها الإيطاء لفظاً؛ أي تكريرها باللفظ
خاصّة هو الإيطاء، كيفما كان معنى ذلك اللفظ متّحداً أو متعدّداً. وإلى الثاني أشار
بقوله: ورجّحوا ومعنى؛ أي ورجّح العروضيون القول بأنّ الإيطاء هو تكرير القافية
لفظاً ومعنى: فتغر للقم، وموضع للرباط، وكلب للقبيلة. والنتائج إيطاء على القول
الأوّل، وحكى عن الخليل وليس بإيطاء على القول الثاني وهو مذهب الجمهور الذي
حكى الناظم أنّهم رجّحوه. ونحو ذهب الفضل؛ أي مضى وذهب أي تبر ليس بإيطاء
على القولين عند بعضهم.

1 ساقطة من (ب).

2 في (ب) أو تكرر.

قال ابن برّي: إن اتّحد معنى اللفظين المتّفقّين من كلّ وجه فإِطاء (كجندب¹)
وجندب علم لواحد. وإن اختلف المعنى من كلّ وجه كعين للجارية والباصرة، وجون
للأبيض والأسود، وذهب الاسم وذهب الفعل، وعامر وصالح علمين وصفتين، وأنت
تذهب وهي تذهب، ونحو ذلك من المشتركات فليس بإِطاء. ويجوز توالي اللفظين
في القصيدة الواحدة وتباعدهما، وعدّه أهل الصنعة من البديع وسماه قدّامة طباقا،
وغيره تجنيسا مستوفى كقوله:

هذا جناي وخياره فيه إذ كلّ جان يده إلى فيه

وأولع به المحدثون وأكثروا منه، ولم يرد عن العرب فيه إلا القليل النادر، ولذلك
(اضطرب²) النقل فيه عن الخليل؛ فقليل عنه أنّه إِطاء لأنّ القبح إنّما جاء من تكرار
اللفظ، وقيل ليس بإِطاء، وقيل إِطاء فيما اتّفق جنسه في الاسميّة والفعلية وليس
بإِطاء فيما اختلف جنسه كيزيد علم رجل ومضارع وذهب للنقد والفعل، وقيل إِطاء
فيما تضاد معناه كقر وجون وجل وفيه نظر، وإذا اختلف المعنى ولو من وجه
كرجل نكرة ومعرفة وغلّام والغلّام وغلّامي (وزيد ضربا بمدّة الإِطلاق وهو ضربا³)
فليس بإِطاء، وفي نحو: يا زيد اضربي بمدّة الإِطلاق ويا هند اضربي خلاف،
والصحيح ليس بإِطاء. وهو رأي الأَخفش، ومثله: يا هند في ويا زيد لم يفي. وإذا
تكرّرت حروف الجر وكانت أفعالها مختلفة نحو: رمى به وسعى به فإِطاء عند
المبرّد، وليس بإِطاء عند الأَخفش، والصحيح قبحه إن كثرت حروفه، وإليه مال ابن
جنّي. انتهى كلام ابن برّي بشيء من الاختصار. فمثال الإِطاء قول امرئ القيس:

1 في (ب) كجندب لغير علم.

2 في (ب) قال اختلف.

3 في (ب) وزيد ضربا وهما ضربا.

على (اللين جياش) كأنّ سراته على (الضمر) والتعداء سرحة مرّقب
ثمّ قال بعده ببيت:

ببيت له ابطلا ظبي وساقا نعامة (وصهوة) غير قائم فوق مرّقب
والإيطاء قبيح من حيث الجملة قرب محلّ اللفظة المكرّرة من محلّ ما قبلها أو بعد،
إلاّ أنّه كلّما تقاربا كان القبح أكثر وكلّما تباعدا كان أقلّ؛ وهذا معنى قوله: ويزكو.
أي ويكثر قبح التكرير الذي هو الإيطاء. كلّما دنا؛ أي كلّما قرب التكرار أي محلّه
بعضه من بعض. ومفهوم الشرطي أو الوصفي يقتضي أنّه لا يزكو كلّما تباعد، وإذا
لم يترك لم يبق في أقلّ مراتبه من القبح المطلق، بل تتفاوت قلّته بتفاوت مراتب البعد
فتأمّله فإنّه يدق.

قال الشريف: ويزكوا أي يزيد قبحه كلّما قربت القافية من موافقتها، وإذا تباعد كان
أحسن. واختار بعضهم أنّه إذا كان بينهما سبعة أبيات فليس بإيطاء، وكذا إذا خرج
من قصّة إلى أخرى انتهى. وفي قوله أحسن مسامحة والأولى أن يقول أخفّ. وقال
ابن برّي: الإيطاء جائز للمولدين خلافا لابن سلام الجمحي¹، وقال الفراء إنّما يواطئ
(الشاعر من عني²) وهو قبيح وجائز؛ فالقبيح ما تقاربت أبياته كبيتي امرئ القيس

1 هو محمد بن سلام بن عبد الله بن سالم الحمصي هو مولى محمد بن زياد ومولى قدامة
الجمحي، هو من بين الإخباريين والرواة وكان بصريا، توفي عام 231هـ وذلك بعد أستاذه حماد
بن سلمة المتوفي سنة 229هـ في خلافة المهدي المنصور وله غريب القرآن. أنظر: محمد بن
سلام الجمحي. الديوان. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001، ص.14. الوعاة للسيوطي
(115/1).

2 في (ب) مرعي.

المتقدّمين، يريد وأحرى إذا تواليا. قال : ويزداد القبح إذا بتكرار أكثر من القافية كقول أبي ذؤيب:

سبقوا هويّ وأعنفوا لهواهم فتخرّموا ولكلّ جنب مصرع
ثمّ قال:

فصرعته تحت العجاج (فجنبه) متشرب ولكلّ جنب مصرع
وكقول امرئ القيس:

له كفل كالدّعص لبده النداء إلى حارك مثل الغبيط المذاب
(ثمّ قال:

يدير قطة كالمحالة أشرفت إلى سند مثل الغبيط المذاب¹)
والجائز ما تباعد حتّى لا يعدّ تكراره عيبا، وبعضهم حدّ البعد بسبعة أبيات وبعضهم بعشرة؛ قال صاحب العمدّة: وتكرار قافية التصريح ليس بعيب كقول امرئ القيس:

خليلي مرّا بي على أمّ جندب (نقض) لبانات الفؤاد المعذبّ

فإنّكما إن (تتظروني) ساعة من الدهر (تتفعني لدى) أمّ جندب³

انتهى. وقول صاحب العمدّة صحيح إذ لا يصدق عليه اسم حدّ الإيطاء لاختصاصه بالقافية.

ومما لم يذكره الناظم في عيوب القوافي الغلّو والتعدّي. قال ابن برّي: الغلو تحريك الروي المقيدّ الذي إذا أطلق اختلّ به الوزن بالحركة التي له، لو لم يكن مقيدا مع زيادة نون ساكنة بعده تنوين الغالي مأخوذ من الغلو الذي هو السرف كقوله:

1 ساقط من (ب).

2 انظر: امرئ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص76.

3 انظر: امرئ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص74.

تروح من الحيّ أم (تنتكر)

يقال فيه تبتكرن بضمّ الراء ونون ساكنة. وقيل أنّ الغلو لا يلحق إلا ما كان من القوافي المقيدة في موضع خفض كقوله:

وخاتم الأعماق خاوي المخترق

ولذا قال شيخنا أبو بكر ليس الغلو من عيوب الشعر لأنّه إذا اختصّ بالمخفوض لم يلزم لاختلاف حركة الروي في (الحرية¹)، لأنّ القوافي المقيدة لا يشترط اتّفاق إعرابها. ومما يشبه الغلو التعديّ وهو إطلاق هاء الوصل الساكنة كقوله:

عجبت والدهر كثير عجه

يقال فيه عجبهُو. والغلو والتعديّ في المقيدّات نظير الحذف في المطلقات نحو: تكلم في تكلمي وصنع في صنعوا، وقد تقدّم انتهى.

وقوله: الإقعاد إلى بكمال. تقدّم قول الشريف أنّه لم يذكر الإقعاد الذي ليس من القوافي إلاّ تبعاً للتحريد، وتقدّم أيضاً حدّهما ومعنى كلامه أنّ الإقعاد عبارة عن إثبات الأعراب في القصيدة الواحدة، على أنواع شتى كعروض على (مفاعلن²) ثمّ أخرى على فعولن. والباء في قوله: بكمال؛ بمعنى في وعاملها محذوف بدل عليه النقل والاستقراء أي ويكثر هذا الإقعاد أو تنويع الأعراب في بحر الكامل، ولا يتعلّق بتنويع لئلاّ يوهم اقتصاره عليه أنّه خاصّ بالكامل ولا يوجد في غيره، وليس كذلك بل قد جاء في الطويل إلاّ أن يقال لمّا قلّ في غير الكامل لم يعتبره الناظم ورأى تخصيصه بالكامل؛ فيجوز حينئذٍ تعلّق بكمال بتنويع.

1 في (ب) الجرية.

2 في (ب) مفاعلتن.

وقوله: وقل مثله إلى آخره. مراده وقل في حدّ التحريد مثل ما قلت في حدّ الإقعاد، إلاّ أنّك تبدل لفظ العروض بلفظ الضرب [ولفظ بكامل بلفظ حيث جاء، فنقول التحريد تنويع الضرب¹] في القصيدة الواحدة حيث جاء ذلك التنويع في الشعر، ولا يختص (أو يكثر²) في الكامل كالإقعاد وعبارته لا توفي بهذا القصد حقّ التوفية لأنّها مجملة، (لأنّها توهم أن يكون المحكى بقل الألفاظ التي بعدها بلا مزيد تقدير وذلك لا يفيد³) شيئاً لعدم اعتبار ما يعود عليه ضمير مثله. ويحتمل عود الضمير على الإقعاد (ولا يختص⁴) يظهر بالتأمل، والأقرب أن يعود على التنويع أي وقل في حدّ التحريد مثل تنويع الأعاريز في الضرب ثمّ لا يخلو من قلق، ومثال الإقعاد قول امرئ القيس:

والله أنجح ما طلبت به والبرّ خير حقيبة الرجل⁵
وقد قال قبله بأبيات:

يا ربّ (غانية) صرمت حبالها ومشيت متئداً على رسلي⁶
فعروض هذا تحبالها ووزنه متفاعلن، وعروض الآخر تبهي فعِلن كغيره من أبيات القصيد، فهما نوعان كما ترى. وكقول زهير:

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

2 في (ب) أن يكثر.

3 في (ب) بل ربّما توهم أن يكون المحكى ما قبل الألفاظ التي بعدها بلا مزيد تقدير وذلك لا يبعد.

4 في (ب) ولا يخلص.

5 انظر: امرئ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص144.

6 انظر: امرئ القيس. الديوان. ط2. بيروت: دار المعرفة، 2004، ص143.

إنّ الرزيّة لا رزيّة مثلها ما تبتغي عطفان يوم أظلت
ولنعم حشو الدرع أنت إذا نهلت من العلق الرماح وعلت
فاجتمع في هذه الأبيات العروض السالمة مع (الحذاء وهو خلاف المشترك¹) في
العلل من اللزوم، وأقبح من هذا قول الربيع العبسي:
أبعد مقتل مالك بن زهير ترجو النساء عواقب الأطهار
ثمّ قال:

من كان مسرورا بمقتل مالك فليأت نسوتها بصدر نهار
وقول الآخر:

حنّت نوار ولات هنا حنّت وبدا الذي كانت نوار أجنّت
وفيها يقول:

لما رأّت ماء (السلى مشروبا) والفرت يعصر في الإناء أرنت
فاستعمل العروض المقطوعة مع السالمة مع أنّه لم يحك الخليل للكامل عروضاً
مقطوعة، وبعضهم يرى نحو هذا من الإشارة إلى التصريح، وتقدّم هذا كلّه في
تفصيل الكلام على بحر الكامل، ومن أمثلة [التحريد²] وقوع الضرب الأوّل والثاني
معاً في قصيدة من عروض السريع الثانية في قوله:
النشر مسك والوجوه دنانير وأطراف الأكفّ عنم
ثمّ قال:

ليس على طول الحياة ندم ومن وراء المرء ما يعلم

1 في (ب) الجزء وهو خلاف المشترك.

2 مخرومة، وأثبتّها من (ب).

(فالضرب¹) فعِلن بكسر العين والثاني بسكونها، ولم يقع إلا في المقيد، وجعله الأخفش قياساً وزعم أنه لم يأت شعر من هذه العروض إلا والتحرید فيها، وقد تقدّم شيء من هذا في تفصيل القول في بحر السريع.

ومما ينبغي الكلام فيه مع الإقعاد والتحرید: التجميع، والإشارة إلى التصريح؛ فالأول بالخاء من جمعت الشيء أعرجته، لأنه لما أوهم استعمال البيت على قافيتين واستعمل على واحدة كأنه عرج. وبالجميم مصدر جمعت للشيء كذا وتجمعت له إذا استعددت له، وهو على وجهين:

أحدهما أن يؤتى في أول بيت بحرف يصلح للقافية في (الصدر²)، ثم في آخره بقافية أخرى يبني عليها الشعر دون تغيير للعروض عن وجهها ووزنها، ويتصور فيما يكون فيه التصريح تقفية وليس بعيب بل (موصول³) وهو كثير. وحدّ قدامة التخميع بأن تكون قافية المصراع الأول على رويّ، تنهياً قافية البيت بحسبه فيؤتى بخلافه، وقريب منه قول ابن رشيق: ومن ابتداء القصيدة بجمع وهو تهيوّ القسم الأول للتصريح بقافية ما فيقّى البيت بخلافها نحو:

سل الربع أنّي يمتّ أمّ سالم وهل عادة للربع أن يتكلّمًا

قال: وإنما التخميع فيما يشابه الإطلاق أو يقاربه انتهى. والتخميع كثير عند العرب والمحدثين.

الثاني أن يكون للعروض ضرب أول يساويها في الوزن، فيوهم الإتيان به معها للتصريح ثم يعدل إلى ضربها الثاني وهو أقبح من الأول.

1 في (ب) فالضرب الأول.

2 في (ب) المصدر.

3 في (ب) مفضل.

وأما الإشارة إلى التصريح فأقبح من التخميع، ولا يتصور في المقفى وهو أن تكون العروض مثلا تامّة وضربها بخلافها فيوافق بها الضرب من غير تصريح كقول الوليد بن اليزيد:

فتراه في (حالة) محسودا وتراه في (حالة) محروما
وقوله:

أ فبعد مقتل مالك بن زهير ترجوا النساء عواقب الأطهار
وقول البحتري:

ليس ينفك (هاجيا) مضروبا ألف حدّا ومادحا (ممنوعا)
وتتكير حدّ للنوعيّة وتكاوسا للحقيقة وباقي النكرات للجنسية، ويحتمل معنى المضاف إليه (أحواج¹) النوعيّة، و ال في السكنين جنسيّة أو للحقيقة كالتّي في الإيطاء، وإضافة تضمين وتكرير وقبح للعهد، ودون للتبيين وأحواج للتخصيص، وفي ورجّحوا. ومعنى إيجاز الحذف لأّته على تقدير حذف العاطف، أي لفظا ومعنى.

الإعراب:

حدّا وابتداءً الأظهر أنّهما حالان من السكنين كما تقدّمت الإشارة إليه في التركيب، ويجوز كون ابتداءً نعتا لحدّ أي ذا ابتداءً أو مبتدأً به. وتقدّم كلام بعضهم فيهما، وقال الشريف: أولى أنّه معمول لرودف ولم يبيّن كيفية عمله فيه؛ والظاهر أنّه أراد أنّه منصوب به على الظرفية (الزمانية). وأجاز ثانيا أن يكون معمولا لفصلوا، والظاهر أيضا أنّه صرف عن الظرفية²) وبين وبما يتعلّقان بفصلوا، والواو الداخلة

1 في (ب) إخراج.

2 ساقطة من (ب).

على بين هي في الأصل داخلة على فصلوا، وجملة فصلوا معطوفة على جملة رودف ووقع الفصل (بها بين 1) رودف وابتداءً الذي هو من معمولاته ضرورة. وبعد جعلها جملة اعتراضية بينهما (كما 2) قال الشريف لأجل الواو المقتضية للعطف في الظاهر، ولا يصحّ جعلها حالا من السكنين لفساد المعنى، وما في بما موصول أي بالحروف التي هي دون خمس أو نكرة موصوفة؛ أي بحروف دون خمس وحركت صفة لخمس، وفواتر عطف على فصلوا عطف مفصل على مجمل، ودارك عطف على واتر وراكب كذلك بحذف العاطف، واجف كذلك أي واترك تكاوسا مفعول اجف على الظاهر، وتقدم فيه غير هذا. وتضمينها مبتدأ وأحواج معنى خبره، لذا متعلق بأحواج أو صفة لمعنى والمصدر الذي هو أحواج مضاف للفاعل كما قدمنا في التركيب، ويجوز أن يضاف للمفعول أو الفاعل ضمير المخاطب الذي هو الشاعر. وقال بعضهم: تقدير كلامه على نسخة الرء أن تخرج معنى من البيت الأول إلى البيت الثاني، ومن البيت الثاني إلى الأول فحذف المجرور بمن من المتعاطفين اسمي الإشارة المجرورين بلام الغاية. وقال في نسخة أحواج من الحاجة أنه من أحوجته إذا جعلته يحتاج؛ والمعنى أن تحوج معنى من البيتين إليهما، (إلا أنه فرق بين المثني 3) بالعطف للضرورة، ولك أن تستعمل هذا التقدير في النسخة الأخرى وتستعمل ذلك التقدير في هذه، وهما وجهان متّحذان بالمعنى فيختلفان بالأصل انتهى كلامه. وكان الليق أن يذكره في التركيب، وإنما أخّرتّه إلى هنا لما تعلق به من الإعراب ولأنّ في فهمه استغلاقاً.

1 في (ب) بينها وبين

2 مكتوبة على الهامش.

3 في (ب) إلا أنّهما فرقا المثني.

وجملة تضمينها مستأنفة، وجملة تكريرها الإيطاء عطف عليها ولفظا تمييز نسبة الإضافة؛ أي تكرير لفظها. ويحتمل أن يكون تمييز لها المضاف إليه تمييز مفرد، ورجّحوا معطوف على فعل محذوف، (قالوه والضمير لمضمون¹) الجملة قبله أي قالوا الإيطاء تكرير القافية لفظا، ورجّحوا كذا معنى معطوف على محذوف أيضا، وذلك المحذوف - أي ورجّحوا - قول من قال الإيطاء تكرير القافية لفظا ومعنى، وكل منصوب على الظرفية المكانية بيزكو لأنّ ما التي أضيفت إليها كل بمعنى المكان، وهي نكرة موصوفة صفتها دنا أي كل مكان قرب فيه اللفظ المكرر من مثله. ويحتمل على بعد أن تكون بمعنى الوقت، وجملة يزكو مستأنفة وجملة الإقعاد مستأنفة أو معطوفة على جملة تكريرها، وبكامل تقدّم بيان عامله والتحرید مبتدأ مثله خبره. وفي الضرب وحيث يتعلّقان بمثل لما فيه من رائحة الفعل، ويحتمل تعلّقهما بالتحريد لما فيه من رائحة الفعل أيضا، ولأنّ في الأصل مصدر وتقدّم نظيره، ويجوز كونهما حالين من الضمير المستتر في مثل، وجملة جاء في موضع خفض بحيث، وفاعله ضمير التحريد، وجملة التحريد في موضع نصب بقل.

وقد كملت ستّا وتسعين فالذي توسّط في ذا العلم توسعه حبا

ويسأل عبد الله ذا الخزرجي من مطالعها إتحافه منه بالدعا

المفردات:

كملت: تقدّم عند قوله في المكانفة: بكملها.

ستّا وتسعين: عدد أبيات قصيدته، وكان حقّه أن يقول ستّة بالتاء لأنّ البيت مذكّر.

قال بعضهم: إنّما أتت العدد على معنى البيت لا على لفظه انتهى. ولم يبيّن ما

1 في (ب) أي قالوه والضمير ليضمنون.

المعنى الذي راعى، ولعلّه يريد صورة معنى البيت وهذا كما ترى؛ والذي يظهر أن يخرج كلامه عن أحد وجهين: إمّا أن يكون القوافي وهي تستلزم الأبيان. وإمّا أن يكون المعدّد الأبيات. لكن لمّا لم يذكر التمييز صحّ التأنيث في لفظ العدد على رأي من رأى ذلك. قال أبو حيّان في شرح التسهيل وفي غيره: إن لم يذكر المعدود، فالصحيح أن يكون العدد بالتاء للمذكّر وبحذفها للمؤنث، فتقول صمت من الشهر خمسة؛ تريد أيّاماً، وسرت خمسا؛ تريد ليالي. ويجوز حذف التاء مع المذكّر؛ حكى الكسائي من قولهم صمنا خمسا، وحكى الفراء فطرنا خمسا وعشرا. وقال بعضهم ما حكاه الكسائي لا يصحّ عن فصيح ولا تلتفت إليه، ويشهد للكسائي قوله صلى الله عليه وسلّم: "من صام رمضان وأتبعه بستّ من شوال؛ أي بستّة أيّام انتهى.

توسّط: أي حلّ في الوسط. قال الجوهري: وسطت القوم أسبطهم وسطا وسطة أي توسّطتهم، والتوسيط أن يجعل الشيء في الوسط، وقرأ بعضهم: "فوسّطن بهم جمعا"، والتوسّط بين الناس من الوساطة، وشيء وسط بين الجيد والرديء، وواسط القلادة الجواهر الذي في وسطها وهو أجودها، والوسط من كلّ شيء أعدلها، وأمة وسطا أي عدولا، ووسيط قومه أوسطهم نسبا وأرفعهم محلاّ انتهى.

ذا العلم: الإشارة لعلم العروض، وفيه دليل على أنّ علم القوافي من علم العروض كما تقدّمت الإشارة إليه، لأنّ هذا العدد منهما جميعا.

توسعه: الظاهر أنّه مضارع أوسع معدّي بالهمزة إلى اثنين من وسع المتعدّي إلى واحد. قال الجوهري: وسعه الشيء بالكسر يسعه سعة، تقول لا يسعني شيء ويضيق عنك، أي وإنّ يضيق بل متى وسعني وسعك، والوسع والسعة الحدة والطاقة

ومنه: ذو سعة من سعته. وأوسع صار ذا سعة وغنى، ومنه: "وإنّا لموسعون"؛ أي أغنياء قادرين، وأوسع الله عليك أغناك. والتوسيع خلاف التضيق، ووسّعه فاتّسع واستوسع صار واسعاً، وتوسّعوا في المجلس تفسّحوا انتهى.

حبا: أي عطاءً، وأصله المدّ وقصره ضرورة. قال الجوهري: حباه حبوا أي أعطاه والحباء العطاء؛ قال الفرزدق:

وإليه كان حباء (جفته) يُنقلُ

وحابيته في البيع محاباة انتهى.

الخرجي: منسوب للخرج أحد قبيلتي (الأنصار 1)، وهما الأوس والخرج. قال الجوهري: وقبيلة الأنصار هي الأوس والخرج ابنا قبيلة وهي أمهما نسبا، وهما ابنا حارثة بن ثعلبة من اليمن. والخرج ریح؛ قال الفراء: خرج هي الجنوب غير مجرة انتهى. يعني غير منصرفة، ولعلّ اسم القبيلة منقول منه، وقد بين ابن إسحاق 2 وغيره نسبة الخرج إلى قحطان وغير ذلك من أخبارهم.

مطالع: اسم فاعل من طالع. قال الجوهري: طالعت الشيء أي اطلّعت عليه انتهى.

1 في (ب) الخرج.

2 هو محمد ابن إسحاق بن المهدي أحمد بن الحسن: إمام زيدي يمانى، ولد بالغراس في حضرة جده المهدي، فنزل عن الإمامة للمنصور وبإيعه وسكن بصنعاء إلى أن توفي وله نظم حسن جمعه ابنه إبراهيم في ديوان مرتب على الحروف سماه (سلوة المشتاق في نظم المولى محمد ابن اسحاق). أنظر: خير الدين الزركلي. الأعلام. لجزء 6. ط5. بيروت: دار الملايين، 1980، ص30.

إتحافه: أي إبراره وإكرامه. قال الجوهري: التحفة ما أتحت به الرجل من البر واللفظ، وكذلك التحفة بفتح الحاء والجمع تحف انتهى.

الدعاء: الرغبة إلى الله تعالى في حصول أمر، وأصله المد وقصره ضرورة. قال الجوهري: دعوت الله له وعليه دعاء، والدعوة المرّة الواحدة، والدعاء واحد الأدعية أصله دعا ولأنّه من دعوت أبدلت همزة بعد الألف، ويقال للمرأة أنت تدعين وتدعوين وتدعين بإشمام العين الضمّة، وللجماعة أنتن تدعون كالرجال سواء انتهى.

التركيب:

يقول وقد كملت هذه القصيدة ستّاً وتسعين قافية، وذلك يستلزم كون عدد أبياتها كذلك. أو وقد كملت ستّاً وتسعين بيتاً، وإنّما كملت هذا العدد بهذا البيت الذي قال فيه وقد كملت وبالذي بعده، وإلّا فالعدد الذي تضمّن هذا العلم منها إنّما هو أربعة وتسعون بيتاً خاصة بإسقاط هذين البيتين.

وقوله: فالذي توسّط إلى آخره. يعني أنّ المبتدئ في هذا العلم لا ينتفع بهذه القصيدة الانتفاع التام، لأنّ فيها أشياء لم تبيّن بالنص بل بالإشارة إلى ما علم في الفن وتقرّر، وفي كثير من المواضع يعتمد على ذلك. فالذي توسّط في هذا العلم؛ أي ارتقى عن درجة المبتدئين بحيث يكون عارفاً بالاصطلاح، محصّلاً للكثير من مسأله إلاّ أنّه لم ينته إلى درجة الأكابر فيه، توسعه هذه القصيدة حياءً؛ أي تجعل الحباء يسعه أي لا يضيق عنه فيدخل في (دائرة¹)، وذلك أنّ الحباء شأنه أن يسع من يصلح له. والمتوسّط في علم العروض إذا أخذ في تحصيل مسائل هذه القصيدة

1 في (ب) دائرة أهله.

وحصلت له، جعلت القصيدة الحباء يسعه بعد أن كان يضيق عنه لقصور درجته، فبتحصيله هذه القصيدة استوجب الدخول في أهل دائرة من يسعه الخباء. ويجوز أن يكون توسعه بمعنى تعطيه أو تفيده، وحباء على الأول من هذين المعنيين مصدر مرادف أو اسم للمعطي، وعلى الثاني اسم. أو يكون المعنى تجعله من الموسعين، وحباء على هذا تمييز. وأتى بهذا البيت تحريضا على قراءة قصيدته والاشتغال بها، كما هو شأن العلماء في (مدح1) تأليفهم استجلابا لقلوب الطلاب على الإقبال عليها ونصحا لهم للاستكثار من الفوائد، جزاهم الله عنا خيرا وتقبل سعيهم. وأن هذه القصيدة بالمنزلة التي وصفها به رحمه الله ورضي عنه، فكم قرّبت على القاصرين من بعيد وردّت على الطالبين من شريد، وإنّما لم يصفها بهذا الوصف أوّل النظم كما هي عادة الناظمين والمؤلفين، لأنّه لو ذكر ذلك أولا؛ فإمّا أن يكون تصوّر القصيدة فيما قدره أن يكون ولم ينظمها فيكون قد مدحها بما لا يدري هل يوافق ما قدره أم لا؟، وإن كان نظمها فهو مادح ما لم يسمع ولا يقرأ، فما فعله هو الأولى لأنّه قد جلاها وبين محاسنها، فناسب أن يكن على ما أظهر بالمدح ليصادف الجزء بقطع في الفصل، ويستحق أن يسعف بما سأل من مطالعها من إتحافه إيّاه بالدعاء، إثابة لما وهبه من فوائد هذا العلم ومسائله في هذا النظم، وما حصل له من شرف المنزلة الدينية والدنيوية.

فإن قلت: أبهم في هذا الدعاء ولم يعينه فبماذا يدعى له؟ قلت: هبة الثواب لا يضرّها عدم تعيين الثواب، ولا يفسدها الجهل به لكونهم حملوها على أن أقلّ ما يكون مرادا للواهب قيمتها، وكذلك هنا فهو طالب لقيمة ما حصل للمطالع من الفوائد. ولما

1 في (ب) شأن.

كان ذلك لا يضبط لتفاوت الناس فيما يتحصّل لهم منه بحسب ما يخلق الله لهم من الفهم؛ أطلق في الدعاء ولم يقيد ليدعو كلّ بمقدار ما تحصّل له، ولا قيمة للعلم بشيء من متاع الدنيا الصّرف الذي لا يوصل للآخرة، لأنّ متاع الدنيا قليل صغير والعلم كثير كبير، فلا يكون أحدهما قيمة للآخر. فكأنّه طلب أن يدعى له بما ينفعه في الآخرة من العفو المغفرة والممات على الإيمان والتزام السنّة رحمه الله ورضي عنه. وتلطّف في طلب الدعاء بوصف نفسه بالعبودية في قوله: عبد الله ؛ فإنّه يحتمل أن يريد الوصف اللازم له ولسائر المخلوقين استعطافا كقوله:

إلهي عبدك العاصي أتاك [مقربا] بالذنوب وقد دعاكا

فإن ترحم فأنت لذاك أهل وإن تطرد فمن (يرحم) سواكا

ويحتمل أن يريد الاسم فإنّه اسمه عبد الله، ويحتمل أن يريد الاسم ويلحظ الصفة في هذا المقام لما ذكرنا. وقال: ذا الخرجي. ليتخصّص من شيوخ العباد ليقصد بالدعاء، فله درّه حيث لم يطلب عَوْضا عن ما أتى به من محاسن هذا القصيد إلاّ الدعاء، أناله الله ما أمل من رضاه بمنّه. (وقد استتنت 1) به في هذا السؤال فقلت:

ويسأل عبد الله ذا الشارح الذي أبان المعنى أن يزود بالدعا

والله جلّ جلاله أسأل أن يغفر لي ولهذا الناظم ولأبائنا ولأمّهاتنا إلى منتهى الإسلام، وللناظر في هذا النظم وفي هذا الشرح مغفرة عزما لا تغادر ذنبا إلاّ أتت عليه، وأن يفعل ذلك بأحبائنا إنّه منعم رحيم جوّاد كريم، وصلى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. (وتتكير حباء) إمّا للتعظيم

1 في (ب) وقد عنى في أن استنّ.

أو للتوعية، و ال في الدعاء للعهد والتعبير للموصول ليتوصل بذكر الصلة إلى وجه بناء الخبر، والإشارة في قوله: ذا الخرجي، وذا العلم؛ لتمييز المشار إليه أكمل تمييز. وتسمية العلم حباء؛ إمّا على تشبيه العلم الكثير بالعطاء الواسع أو على الحقيقة. وتوسعه حباء، وإتحافه بالدعا من الاعتبار المناسب. [وفي البيت حسن الختام لإيذانه بانتهاء الكلام، فإنّ العادة جرت بالدعاء وبتطلبه في آخر الكلام وفي المبدأ للاهتمام خصوصا في التأليف وفي المجالس العلمية ونحوها، ومنه قوله:

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل

وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين، إخبارا عن من هم إخوانا على سرر متقابلين، لا يمسه فيها نصب وماهم منها بمرجحين، جعلنا الله تعالى لهم من المجاورين ولهم من التابعين، إنّه على ذلك تقدير وبإجابته لجدير. [1]

الإعراب:

فاعل كملت ضمير القصيدة المفهومة من السياق، وستا وتسعين تمييز الجملة؛ أي كمل عددها ستا وتسعين. ويجوز نصب ستا على الحال من الضمير الفاعب أي معدودة بكذا، وفاء فالذي سببية، وجملة الذي معطوفة على جملة كملت. وفي ذا العلم متعلق بتوسط، وتوسعه خبر الذي، وحباء مفعول به أو تمييز كما تقدّم. وجملة يسأل معطوفة على جملة كملت، وذا الخرجي بدل من عبد الله أو عطف بيان أو نعت، لأنّه بمعنى المنسوب فهو في تأويل المشتقّ، ومن الأولى متعلّقة بيسأل إتحافه مفعوله، بالدعاء متعلّقة بإتحاف وهاؤه عائدة على عبد الله السائل،

1 ساقطة، وأثبتّها من (ب).

فالمصدر مضاف للمفعول وفاعله ضمير المطالع المسؤول وضمير منه عائد على المطالع، وهو متعلّق بإتحاف ومن (لابتداء1) الغاية. ويجوز أن يكون حالا من الدعاء، وأجاز بعضهم أن يكون حالا مؤكّدة في المعنى من إتحاف أو من الدعاء أو تأكيدا لفظيا أنّ مطالعها وفيما قاله نظره، وانظر ما معنى (كونها مؤكّدة من الدعاء2). وهذا آخر ما تيسّر ذكره في هذا الشرح، والحمد لله ربّ العالمين مولى النعم والفتح، والصلاة والسلام على سيّدنا ومولانا محمّد وعلى آله وصحبه، كلّما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون. وكان الفراغ من تبويضه ليلة الجمعة لإحدى عشر خلت من رجب الفرد، عام تسعة عشر وثمانمئة بتونس حرسها الله تعالى. والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى. انتهى وفرغ من نسخ هذه النسخة آخر يوم من المحرمّ فاتح سبعة وتسعين وثمانمئة، عرف الله خيره فرحم الله كاتبه وكاسبه وناظره ومن سعى في شيء منه، وصلى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم.

1 في (ب) لابتا.

2 في (ب) وانظر ما معنى مؤكّدة إذ جعلناها مؤكّدة للدّعاء.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. الأبرص. شرح أشرف أحمد عدرة. الديوان. بيروت: دار الكتاب العربي، 1994.
2. ابن أبي خازم، بشر. الديوان. ط1 . بيروت: دار الكتاب العربي، 1994.
3. ابن أبي ربيعة، عمر. الديوان. ط1 . بيروت: مكتبة الأهلية، 1934.
4. ابن أبي سلمى، زهير. الديوان. بيروت: دار صابر، [د.ت].
5. ابن أبي طالب، علي. الديوان . ط3. دار المعرفة: بيروت، 2005.
6. ابن الأبرص، عبيد. الديوان. بيروت: دار صادر، 1998. ص120.
7. ابن الرومي. شرح أحمد حسن بسج. الديوان. الجزء الأول. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002.
8. ابن العبد، طرفة. الديوان . ط1. بيروت: دار المعرفة، 2003.
9. ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد. تحقيق محمد الأرنؤوط. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. بيروت: دار ابن كثير، 1986. ج9.
10. ابن القاضي، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي. تحقيق محمد الأحمدى أبو النور. درة الحجال في أسماء الرجال. القاهرة: دار التراث، 1971. ج2.
11. ابن المعتز. الديوان. بيروت: دار صامد، [د.ت].

12. ابن المعتز. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. طبقات الشعراء. ط3. القاهرة: دار المعارف، 1976.
13. ابن الملوح، قيس. الديوان. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1999.
14. ابن حلزة، الحارث. الديوان. ط1. بيروت: دار صادر، 1996.
15. ابن حنبل، أحمد أبو عبد الله الشيباني. تحقيق مكتب البحوث بجمعية المكنز. مسند أحمد بن حنبل، جمعية المكنز الإسلامي، 2010، ج5.
16. ابن خلدون، عبد الرحمان. التاريخ. ط1. بيروت: دار ابن حزم، 2011. مج4.
17. ابن خلدون، عبد الرحمان. الرحلة. تح. محمد بن تاويت الطنجي. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 2009.
18. ابن خلدون، عبد الرحمان. التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا. بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، 1979.
19. ابن ربيعة، المهلهل. الديوان. [دم]: الدار العالمية، [د.ت].
20. ابن ربيعة، ليبيد. الديوان. ط1. بيروت: دار المعرفة، 2004.
21. ابن رجب الحنبلي. تحقيق شعيب الارناؤوط؛ ابراهيم ياجس. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم. [دم]: مؤسسة الرسالة، 2001. ج2.
22. ابن قتيبة. الشعر والشعراء. القاهرة: دار المعارف، 1982. ج1.

23. ابن قنفذ، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب. تحقيق عادل نويهض. كتاب الوفيات لابن قنفذ. ط2. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983.
24. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي؛ فيصل عيسى البابي الحلبي . بيروت: دار إحياء الكتب العربية ، ج2.
25. ابن مريم، الشريف التلمساني أبو عبد الله محمد بن محمد. البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان. الجزائر: المطبعة الثعالبية، 1908.
26. ابن منظور. لسان العرب. بيروت: دار صادر، [د.ت.].
27. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد. تحقيق وتقديم رمزي منير بعلبكي. كتاب جمهرة اللغة. الجزء الأول. بيروت: دار العلم للملايين، 1987.
28. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. الرياض: مكتبة المعارف، 1998م، ج2، ج4.
29. أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون. الأصمعيات اختيار الأصمعي. ط5. بيروت: [د.ن.] ، [د.ت.].
30. أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي. تحقيق خليل محمد هراس. كتاب الأموال،. بيروت: دار الفكر، [د.ت.].
31. أبو نواس. الديوان. ط1 . بيروت: دار صادر، 2001.
32. الأخطل. الديوان . ط1. بيروت: دار صابر، 1999.

33. الأصفهاني، أبو الفرج. الأغاني. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.
34. الأعشى. الديوان. ط3. بيروت: دار صادر، 2003.
35. امرؤ القيس. الديوان. ط2. لبنان: دار المعرفة، 2004.
36. امرئ القيس. الديوان. ط5. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.
37. الأندلسي، ابن عبد ربه. الديوان. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1993.
38. الأنصاري، كعب بن مالك. الديوان. ط1. بيروت: دار صادر، 1997.
39. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. تحقيق مصطفى ديب البغا. صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب استعمال ابل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل. ط3. بيروت: دار ابن كثير، 1987، ج2، ج4، ج5.
40. بروكلمان، كارل. تاريخ التراث العربي. القاهرة: دار المعارف، [د.ت.]. ج2.
41. البغدادي، إسماعيل باشا. إيضاح المكنون في الذيل عن كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. ج2. بيروت: دار إحياء التراث، [د.ت.].
42. البغدادي، إسماعيل باشا. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د.ت.]. ج2.
43. الببلي، أحمد. الاختلاف بين القراءات. ط1. بيروت: دار الجيل، 1988.
44. الترمذي، أبو عيسى بن موسى الضحاك. تحقيق بشار عواد معروف. سنن الترمذي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، ج1.

45. التنبكتي، أحمد بابا. دراسة وتحقيق محمد مطيع. كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج. المحمدية: مطبعة فضالة، 2000. ج1.
46. التنبكتي، أحمد بابا. عناية وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة. نيل الابتهاج بتطريز الديباج. ط2. طرابلس: دار الكاتب، 2000.
47. التونجي، محمد. معجم أعلام النساء، ط1. بيروت: دار العلم للملايين، 2001.
48. الثعالبي، محمد بن حسن الجحوي. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. فاس: مطبعة البلدية، 1345هـ. ج4.
49. الجمحي، محمد بن سلام. طبقات الشعراء. بيروت: دار الكتب العلمية، 2001.
50. الجوهري. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية. ط4. بيروت: دار الملايين، 1990. ج2.
51. الحارث بن حلزة. الديوان. ط1. بيروت: دار صادر، 1996.
52. حجي، محمد. موسوعة أعلام المغرب. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996. ج2.
53. حسان بن ثابت. الديوان. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1994.
54. الحطيئة. الديوان. بيروت: دار صادر، [د.ت].

55. الحفناوي، أبو القاسم محمد. تعريف الخلف برجال السلف. الجزائر: مطبعة بيير فونتانة الشرقية، 1906.

56. الخرنق: الديوان. بيروت: دار صابر، 1995.

57. الخطيب، عبد اللطيف. معجم القراءات. القاهرة: دار سعد الدين، 2002.
مج4.

58. خليفة، حاجي. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. ط1. بيروت: دار الفكر، 2010.

59. الدارمي، مسكين. الديوان. ط1. بيروت: دار صادر، 1996.

60. داغر، يوسف أسعد. مصادر الدراسة الأدبية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2000.

61. الدمياطي، البنا. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الإثني عشر. عالم الكتب: بيروت، 1987. ج2.

62. ذو الرمة. تقديم أحمد حسن بسج. الديوان. بيروت: دار الكتب العلمية، 1995.

63. الزركلي، خير الدين. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين، 2007.

64. زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري ، فيض القدير شرح الجامع الصغير. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1356هـ، ج5.
65. السخاوي. شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد. تحقيق محمد عثمان الخشت. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
66. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمان. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. بيروت: دار الجيل، [د.ت.]. ج7.
67. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمان. تحقيق جوده هلال، محمد محمود صبح. الذيل على رفع الإصر. [د.م.]: [د.ن.]. [د.ت.].
68. السلجماسي، ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد. تحقيق علي عمر. إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2008. ج1.
69. السيوطي، جلال الدين. بغية الوعاة. ط2. [د.م.]: دار الفكر، 1979. ج1.
70. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان. تحرير فيليب حتي. نظم العقيان في أعيان الأعيان. نيويورك: المطبعة السورية الأمريكية، 1927.
71. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. [د.م.]: مطبعة عين البابي الحلبي وشركاه، 1965. ج1.

72. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. [دم.]: [دن.], 1967. ج1.

73. الشافعي، أبو الفداء إسماعيل العجلوني الدمشقي. تحقيق يوسف الحاج أحمد. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. المطبعة العالمية، 2001، ج1.

74. الشفشاوي. دوحة الناشر

75. الشوكاني، محمد بن علي. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، [د.ت.]. ج2.

76. صديق بن حسن القنوجي. أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. الجزء الثالث. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

77. الضبي. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. ط1. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1989. ج2

78. طرفة بن العبد. شرح مهدي محمد ناصر الدين. الديوان. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002.

79. العبسي، عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبي شيبه. تحقيق محمد عوامة. كتاب المصنف. بيروت: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، 2006، ج3.

80. العثماني، شمس الدين الدلجي. رفع حاجب العيون الغامزة عن كنوز الرامزة. تح. أحمد إسماعيل عبد الكريم. بيروت: دار الكتب العلمية، 2011.

81. العجاج. الديوان. ط1. بيروت: دار صابر، 1997.
82. العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي بن محمد. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. بيروت: دار الجيل، [د.ت.]. ج4.
83. عنتر بن شداد العبسي. تحقيق محمد سعيد مولوي. الديوان. القاهرة: المكتب الاسلامي، 1964.
84. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003. ج1.
85. فرحات، يوسف. الفلسفة الإسلامية وأعلامها. ط1. جنيف: ترادكسيم، 1986.
86. فرحات، يوسف. علماء العرب. جنيف: ترادكسيم، [د.ت.].
87. الفيروز آبادي. القاموس المحيط. ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005.
88. القاضي، عبد الفتاح. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب. بيروت: دار الكتاب العربي، 1981.
89. القرافي، بدر الدين محمد بن يحيى بن عمر. تحقيق علي عمر. توشيح الديباج وحرية الابتهاج. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2003.
90. القرآن الكريم برواية ورش

91. القيرواني، الحسن بن رشيق. العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده. بيروت: دار الجيل، 1981. ط5. ج1.

92. الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير. اعتناء إحسان عباس. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982. ج1.

93. كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين. بيروت: دار إحياء التراث، [د.ت]. ج6.

94. كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين: تراجم مصنفی الكتب العربية. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993. ج2.

95. كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين: تراجم مصنفی الكتب العربية. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993. ج3.

96. كعب بن مالك الأنصاري. الديوان . ط1. بيروت: دار صادر، 1997.

97. لبيد بن ربيعة. الديوان. ط1. بيروت: دار المعرفة، 2004.

98. محيسن، محمد محمد محمد سالم. المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر. الأزهر: المكتبة الأزهرية للتراث، 1997.

99. المحيسني، محمد محمد محمد سالم. الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية. ط1. القاهرة: دار محيسن، 2005.

100. مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن قاسم. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002. ج1.

101. مسلم، بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. صحيح مسلم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1955، ج3، ج4، ج9.
102. المقرئزي. السلوك لمعرفة دول الملوك. ج6.
103. ناصر الدين الألباني. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. الرياض: دار المعارف، 1992، ج9.
104. النديم. الفهرست. [دم.]: [دن.]: [دت.]. ج2.
105. نصر سلمان. من أعلام المذهب المالكي. بيروت: دار ابن حزم، 2011.
106. نويهض، عادل. معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى الوقت الحاضر. لبنان: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، 1980.
107. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان. تحقيق حسام الدين القدسي. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. القاهرة: مكتبة القدسي، 1994.
108. الونشريسي، أحمد بن يحيى. تحقيق محمد بن يوسف القاضي. كتاب وفيات الونشريسي. [دم.]: شركة نوابغ الفكر، [دت.].
109. يحيى بن مدرك الطائي. رواية هشام بن محمد الكلبي. تحقيق عادل سليمان جمال. ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره. القاهرة: مطبعة المدني، [د.ت.].
110. يوسف، بن تغري بردي. الدليل الشافي على المنهل الصافي. ج2.

الفهارس

فهرس الآيات

رقم الصفحة	الآية
51	وهل تعلم له سميا
57	ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم
57-207	وما علمناه الشعر وما ينبغي له
62	أحد عشر كوكبا
72	اهبطوا بعضكم لبعض عدو
88	الحج أشهر معلومات
90	إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت
96	وانبذ إليهم على سواء
97	والسمااء بنيناها بأيد
97	حتى يعطوا الجزية عن يد
123	إنما نعد لهم عدا
129	بل عباد مكرمون
129	بل تؤثرون الحياة
130	بل الذين كفروا في عزة
132	إن ناشئة الليل هي أشد وطاءاً
191	إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها

57-207	وما علمناه الشعر وما ينبغي له
207	والشعراء يتبعهم الغاؤون
212	واتقوا يوما لا تجزي نفس
217	إذا لقيتم الذين كفروا زحفا
220	قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمان
220	أن ادعوا للرحمان ولدا
238	ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه
243	إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة
259	للذين استضعفوا لمن آمن منهم
274	وكل وعد الله الحسنى
275	كل كذب الرسل
323	إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
352	ونادى نوح ربه فقال
363	وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا
129	إذا أخرج يده لم يكد يراها
407	فما استطاعوا أن يظروه
408	أنزلي منزلا مباركا

444	وليخش الذين لو تركوا
446	إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب
446	ولنعيم دار المتقين
493	يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال
506	حتى نرى الله جهرة
72-520	بعضكم لبعض عدو
556	ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم
556	وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين
575	يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت
581	سراويل تقيكم الحر
607	ففي رحمة الله هم فيها خالدون
613	والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
613	فلا يخرجنكم من الجنة فتشقى
613	وعن اليمين وعن الشمال قعيد
643	يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه
644	عاقبة الذين من قبل

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
497	ضموا مواشيكم حتى تذهب فحمة العشاء
222-508	لا حمى إلا لله ولرسوله
574	كذبة كذبها الصواغون
606	لعن الله الواصلة والمستوصلة
631	المتشعب بما لم يعط كلابس ثوبي زور
635	دعوا الحبشة ما ودعوكم
127	لا تثنى في الصدقة
154	من أشراط الساعة أن ترفع الأشرار وتوضع الأخيار ويفتح القول ويخزن العمل
180	من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
225	فلياكل ولا يتخذ منه خبنة
247	اجتوو المدينة
283	لا خزام، ولا زمام، ولا سياحة، ولا تبتل، ولا ترهب في الإسلام
288	لو تكاشفتم لما تدافنتم
345	من أنفق نفقة فاصلة فله من الأجر كذا
349	اتركوا الترك ما تركوكم ودعو الحبشة ما ودعوكم
418	من قفا مؤمنا بما ليس فيه حبسه الله في ردغة الخبال حتى يأتي بالمخرج
420	كفى بالسيف شا - أراد أن يقول: شاهدا - ثم أمسك وقال: لولا أن يتتابع فيه الغيران والسكران فيقتلوا، فأمسك عن ذلك
447	لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر
481	كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال
482	لا تُمثلوا بنامية الله

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	الاسم
655	أبو سعيد الضرير
334	ابن أبي ربيعة
676	ابن إسحاق
419-589	ابن الأعرابي
636-07-17-19-205-470-494	ابن الحاجب
374	ابن الرقيات
500	ابن الرومي
288	ابن الزبيري
251-252-278-279-280-284-287-297-369	ابن السقاط
74-127-179-354-408-416-419-461-530	ابن السكيت
605-125-133-286	ابن السيد
636-207	ابن القطاع
132-134	ابن القوطية
376-566-568-569	ابن المرحل
400-515	ابن المعتز
43-46-49-52-55-58-79-86-146-197-218-224-225-258-280-281-287-288-296-317-320-330-338-343-450-513-524-553-587-597-602-607-608-609-611-612-620-624-632-633-637-640-645-646-656-663-664-665-666-667	ابن بري
43-175-176-372-601-606-607-614-630-665	ابن جني
84-247-320-597	ابن دريد
27-42-44-47-289-299-338-560-564	ابن رشيق
209	ابن رواحة

130	ابن زياد
668	ابن سلام الجمحي
134-279-536-544	ابن طريف
275	ابن عصفور
59-145-148-295-586	ابن كيسان
50-195-265	ابن ليون
09-19-69-88-90-94-275-443-454-455-456-461-463-509	ابن مالك
455	ابن معط
613	ابن هاني
246	ابن ولاد
10-452	أبو إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني
145-533	أبو العتاهية
80	أبو العلاء المعري
175-630-629	أبو القاسم الزجاجي
46	أبو المعالي
564	أبو بكر بن محيو
55-297	أبو بكر شيخ ابن بري
299	أبو تمام
345-674	أبو حيان
652-666	أبو ذؤيب
7-10-13-15-20-14-74-104-234-249-267-318-337-361-367-397-473-474-	أبو زيد
134	أبو زيد الأنصاري
207-209-445	أبو عبد الله المازري
13	أبو عبد الله بن حياتي
08-10-13-14-18-108	أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأبلبي
154-630-632-633	أبو عبيد

192-304-347-353-483-590	أبو عبيدة
124	أبو علي
592	أبو عمرو بن العلاء
490	أبو نواس
4-6-7-10-64-71-76-90-344-673	أثير الدين أبو حيان
120	إقليدس
230	الأحوص
463	الأخطل
63-68-71-96-130-146-206-207-208-235-264-265-297-324-337-341-342-343-3706371-373-375-389-406-411-412-439-440-444-468-465-482-486-487-488-499-504-508-515-518-519-524-528-534-544-552-553-585-586-594-597-611-636-637-639-640-641-664-669	الأخفش
83-129-130-224-229-304-390-392-419-459-393-519-608-633-650-651-657	الأصمعي
48-291-292-	الأعشى
79	الأفوه الأودي
25-324-350	الأموي
235-496-501-502	الأناسي
671	البحثري
499-538	التبريزي
17-19-21-469	الثعالبي
383-369-370-440-636	الجرمي

114-118-132-133-135-136-137-41-47-48-51-53-54-55-56-57-59-63-64-65-66-68-69-70-76-78-79-80-95-98-100-101-102-103-104-105-141-142-143-144-145-146-162-164-166-167-168-169-170-171-172-181-182-183-186-187-188-189-190-191-198-199-204-205-206-	الجوهري
146	الحسن بن يزيد
561	الحصري
475-637	الحماسي
598	الحماسية
27-45-48-50-53-56-58-60-62-63-64-76-78-79-80-82-85-105-119-144-146-147-162-177-204-206-207-217-235-243-247-248-264-265-271-272-286-289-296-297-310-320-324-329-333-337-341-342-343-344-345-363-365-371-375-383-384-389-397-404-411-415-418-429-430-431-436-439-440-443-450-451-453-458-468-470-474-475-476-481-486-487-488-493-499-501-504-508-512-515-518-519-523-524-528-534-538-540-542-553-558-559-563-564-574-575-585-586-590-591-593-594-595-636-637-639-641-663-664-669	الخليل
562	الخولاني
670	الربيع العبسي
631	الرماني
134-607	الزبيدي
182-218-410	الزجاج
546-614-628	الزّمخشري
27-335	السرقسطي
371-372	السّقاط
632	السّهيلي

306	الشاطبي
41-65-66-67-68-78-79-80-85-107-111-112-115-124-127-129-157-185-197-201-219-235-239-242-259-265-318-321-344-361-362-494-524-525-579-580-587-596-611-612-614-615-622-623-625-627-628-633-661-669-673	الشريف الغرناطي
387	الطرماح
591-639	العجاج
94-289-386	الفارسي
90-176-177-178-193-272-274-287-305-346-347-394-444-447-481-483-498-532-533-546-587-591-592-593-597-618-667-676-677	الفراء
371	القاسم بن معن
177	القاضي أبو بكر بن الطيب
57	القاضي عياض
132	القتبي
05-22-180	القرافي
306	الكرني
97-180-265-289-290-345-391-408-417-422-480-483-507-559-675	الكسائي
156-158-325	المازري
379	المازني الأصمعي
27-52-91-330-336-337-338-408-594-619-665	المبرّد
487	المرقش
329-364-379-276	المعري
56-59-102	المغني
431	المفضل
435-442-451-479-226	النابعة
451-64-65-157-392	النديم

52	النضر بن شميل
51-157-315	الوليد بن المغيرة
485	الوليد بن اليزيد
367	أم زرع
113-156-218-247-271-272-292-315-432-449-458-463-464-480-481--482-483-	امرئ القيس
343	تأبط شراً
482-496	ثعلب
47	جلال الدين القزويني
634	حاتم الطائي
492	خنساء بنت عمرو بن الشّديد
454-461	دريد بن الصّمة
630	ذو الرّمة
429	رؤبة ابن العجاج
432-622-669	زهير
554	زين الدّين المغربي
58-60-69-94-123-273-175-223-243-265-338-372-380-422-478-488-509-519-569-586-596-603-620-637	سيبويه
461	صلت بن أشيم
40-673-679	عبد الله الخزرجي
278	طرفة بن العبد
451	عبد الصّمد بن المغذل
520	عبد الله بن جعفر
392-552	عبيد بن الأبرص
629	عدي ابن الرّقاع
58	علي بن الحسين
560	علي رضي الله عنه
223	عمر رضي الله عنه
621	عنبرة

45-48-629-663-670	قدامة
192-585	قطرب
223	كراع
508	محمد بن السري
460-518	مختار بن مالك
86	ورش
452	يحي بن علي المنجم
346-419-508-518	يونس

فهرس المؤلفات

الصفحة	المؤلف
289	الإيضاح للفارسي
265-455	الختام
78	الصحاح للجوهري
287	العقد
28-289-586-603-667	العمدة لابن رشيح القيرواني
372-488	القوافي لسيبويه
338	الكتاب لسيبويه
91	شرح الكافية
541	أرجوزة في الفرائض لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي بكر التلمساني
124	التذكرة لأبي علي
08-28-63-72-75-91-92-94-126-127-131-132-216-242-319-345-409-682-496-508-509-531-545-569-613-653	التسهيل
279-536	الجامع لابن طريف
218-331	الغريبين
441	القوافي للجرمي
65-69-131	المغني
438	الهمز لأبي زيد
456	إيضاح المسالك في شرح ألفية ابن مالك
126	شرح أصول ابن السراج
94	شرح التسهيل لابن مالك
72-345-675	شرح التسهيل لأبي حيان
217	صرف المدونة
535	مروج الذهب للمسعودي

فهرس المحتويات

01	مقدمة
04	قسم الدراسة
05	التعريف بالمؤلف
05	شيوخه
17	تلاميذه
23	مؤلفاته
23	وفاته
25	دراسة المخطوط
26	تقديم المخطوط
26	معلومات حول المخطوط
27	القيمة العلمية للمخطوط
29	المنهج المتبع في التحقيق
39	قسم التحقيق
187	ألقاب الأبيات
216	الزحاف المنفرد
243	الزحاف المزدوج
251	المعاقبة والمراقبة والمكانفة
277	أنواع العلل
277	علل الأجزاء
330	ما جرى من العلل مجرى الزحاف
364	الطويل
376	المديد
390	البسيط
405	الوافر
416	الكامل
436	الhezج

444	الرجز
458	الرمل
475	السريع
493	المنسرح
504	الخفيف
520	المضارع
529	المقتضب
535	المجتث
546	المتقارب
586	القوافي
683	قائمة المصادر والمراجع
695	الفهارس
696	فهرس الآيات
699	فهرس الأحاديث
700	فهرس الأعلام
707	فهرس المؤلفات
708	فهرس المحتويات

ملخص:

تتناول هذه الدراسة شرح القصيدة الخزرجية المعروفة بالرامزة لعبد الله الخزرجي والتي تضم ستة وتسعين بيتا. لخص فيها مؤلفها علم العروض والقوافي في نظم. وقام ابن مرزوق الحفيد على غرار بعض الشراح الآخرين بتبسيط هذه القصيدة وشرحها شرحا دقيقا ومفصلا؛ حيث قام بشرح مفردات القصيدة معتمدا على المعاجم اللغوية وخاصة على كتاب التسهيل للجوهري. كما تطرق إلى المعنى البنائي وتراكيب المعاني لكل بيت أو بيتين على حدة، ثم قام بإعرابها. واستدل في شرحه للقصيدة بأراء وأقوال علماء العروض والقافية مثل الخليل والفراء وعلماء العروض القدامى. كما اعتمد كثيرا على شرح الشريف الغرناطي. وقد قمت في هذا العمل أيضا بالتعريف بابن مرزوق الحفيد وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته، وقمت بدراسة المخطوط فنيا وماديا وأبرزت العمل الذي قمت به في العمل من تفريغ النص وجمع النسخ وإجراء المقابلة وكذا التعريف بالأعلام وتخريج الشعر والآيات والأحاديث وغيرها، ثم قمت بإعداد الفهارس والمقدمة أخيرا.

الكلمات المفتاحية: القصيدة الخزرجية، تحقيق المخطوطات، ابن مرزوق الحفيد، علم العروض.

Résumé :

Cette étude traite l'explication du poème El Khazradjia appelée El Ramiza de Abdelleh El Khazradji qui comprend quatre vingt seize vers .Dans lequel l'auteur a résumé la science de présentation et des rimes dans les systemes .Et le petit fils Ibn Marzouk comme d'autres explicateurs il a simplifié le poème et il l'a aussi expliqué une précise explication et détaillée ou il illustré le vocabulaire du poème basé sur des dictionnaires de langue et surtout le livre El Tasshile pour El Djaouhari .

Il a également cité le sens constructif et les structures des sens pour chaque vers ou deux ensemble, ensuite il l'a exprimé .

Et il a déduit dans sa explication du poème par des opinions et proverbes des scholars des présentations et des rimes comme EL Khalil et El Farraa et d'autres anciens savants .

Comme il a basé beaucoup sur l'explication de EL charif El Gharnati .Et j'ai aussi identifié dans cette étude le petit fils Ibn Marzouk et ses œuvres et j'ai étudié techniquement et matériellement ce manuscrit et j'ai émergé le travail que j'ai fait à transformer le text et recueillir des copies et faire l'entretien ainsi que la définition du media et graduation du poème et Ayat et Ahadith et d'autres et j'ai aussi préparé les index et l'introduction à la fin .

Mots clés : El Khazradjia poème ,authentification du manuscrit ,le petit fils Ibn Marzouk ,la science de présentation .

ABSTRACT :

This research studies the Khazradje poetry illustration commenly well known as the symbolised for Abdellah El Khazradji that collects ninty six tentlts composer outlines through this work the prosody and rhymes in poetry .

And as other illustraters ,Ibn Marzouk the grand son simplifies this poem. He also illustrates an accurate and detailed explanation,where he explained poetry' vocabulary adopted on dictionairies ,especially on El Tasshil book for El Djaouharie .As he touched to the constructive meaning and meanings' structures of each verse or two verses together . Then he expressed it .

And he deduced in his explanation of the poem by many prosody' scientists points of view and proverbs for instance El Khalil and El Farraa and old prosody scientists .

After that, he relied a lot on El Charif El Gharnati illustration .

And I tried during this work to identify Ibn Marzouk grand son , his teachers ,his learners and his works , I also tried to study the Manuscript technically and materially and show the task which I

did is to dump the text and collect the copies and procedure the interview and also identifying some distinguished personalities and heads and explaining the poem also El Ayat and El Ahadith and others ,besides I tried to prepare a table of contents then the introduction at last .

Key words : El Khazradjia poem ,manuskript authentication , the grand son Ibn Marzouk, the prosody .

.

